

ذَخَائِرُ مَكَارَاتِ الشَّافِعِيَّةِ

تَحْقِيقُ الطَّلَاقِ



بِشَرَحِ



تَحْرِيزِ تَبْقِيعِ الْبَيِّنَاتِ

تَأَلَّفَ

الإمام شيخ الإسلام

أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي

(المتوفى سنة ٨٩٦ هـ)



مُصَبَّحُ نَفْسِهِ وَعَالَمَتُهُ بِمَلِكِهِ

أَبُو يَاسِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَسَيْنٍ الْأَزْهَرِيُّ



تَحْفَتُ الطَّالِبِ

بِشْرَحِ

تَحْرِيزِ تَبْقِيحِ الْبُيَّاتِ

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا
بموجب موافقة خطية من الناشر.

الطبعة الثانية

1443هـ - 2022م

رقم الإيداع	2017 / 26260
الترقيم الدولي	978 - 977 - 85370 - 0 - 0



دار العلاء
للنشر والتوزيع

محمول: 01025205572 - 01114744297 تليفاكس: 0225153213

11 ش درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر - القاهرة

E-mail: daralola@hotmail.com

ذَخَائِرُ ثَرَاتِ الشَّافِعِيَّةِ

تَحْفَتُ الطَّلَلِ

بِشْرَحِ

تَحْرِيرِ تَنْقِيحِ اللَّبَائِبِ

تَأَلِيفُ

الإمامِ شَيْخِ الإسلامِ

أبي يحيى زَكْرِيَّا بنِ مُحَمَّدٍ الأنصاري الشَّافِعِيَّ

(المتوفى سنة ٩٢٦ هـ)

صَبَّ نَصَّهُ وَعَلَيْنِ عَلَيْهِ

أَبُو يَاسِرٍ مُحَمَّدٌ جُسَيْنُ الأزْهَرِيِّ

كَاتِبُ الْعِلَالِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ



مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أنعمت فرد

الحمد لله الكريم الوهاب، منّ على عبده فأنزل عليه الكتاب، وميّزه عن غيره بفصاحة الخطاب، وخصّ بفهم دينه من اصطفاه من أولي الألباب، والصلاة والسلام على المبعوث في خير الأصحاب، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ما ظهر نجم أو غاب.

وبعد،

فهذا كتاب «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب» لمؤلفه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، الذي سارت بمصنفاته الركبان، وتشنّفت بمحاسنه الأذان، فقيه أوانه، وشيخ الشافعية في زمانه، ومجدد فقه إمامه، حامل لواء المذهب الشافعي على كاهله، وباسط في المصنفات النافعة وناشره، قد حرّر مشكلاته، وكشف عن عويص معضلاته، وجمع بين متعارضاته.

قد لخص في كتابه هذا مسائل الفقه بألفاظ رصينة وعبارات دقيقة، حرّر فيه وقرّر، ودقّق وحقق، وجمّع متشابه ما تفرّق، وعلّل ودلّل، ولمسائل المذهب ذلّل؛ فحقّ أن يعكف عليه متفقهو الطلاب، ويتذاكر مسائله أولو الألباب. وكان منّا أن أقمنا لفظه، ووثّقنا نصّه، وشحناه بتحريرات وأدلة؛ ليكون عوناً للمبتدي الطالب، وتذكرة للمتتبي الراغب، والله على أمره غالب.

وكتبه

أبو ياسر محمد حسين الأزهري

مصر / دمياط / كفر سعد البلد

الأربعاء غرة ذي الحجة لعام ١٤٣٨هـ

الموافق ٢٣ أغسطس لعام ٢٠١٧م

ترجمة شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري

(٨٢٣هـ - ٩٢٦هـ) ^(١)

◆ اسمه ونسبه:

هو زين الدين ^(٢) أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، الأنصاري الخرجي السُنِّيُّ القاهري المصري الأزهري الشافعي.

◆ مولده:

ولد في بلدِه «سُنَيْكَة» وهي بُلَيْدَة من شرقية مصر، سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة، وقال الحمصي والسيوطي: في سنة أربع وعشرين وثمانمائة، وقال العيدروسي وغيره: سنة ستّ وعشرين وثمانمائة.

◆ نشأته وحياته العلمية:

بدأ بحفظ القرآن عند الفقيهين محمد بن ربيع والبرهان الفاقوسي البليسي، و«عمدة الأحكام» وبعض «مختصر التبريزي» في الفقه، ثم تحوّل إلى القاهرة في سنة إحدى وأربعين؛ ففطن جامع الأزهر، وأكمل حفظ المختصر، ثم حفظ «المنهاج» الفرعي، و«الألفية النحوية»، و«الشاطبية»، و«الرائية»،

(١) مصادر ترجمته: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (ص ١١٣)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعيدروسي (ص ١١١)، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص ٣٦٤)، شذرات الذهب لابن العماد (٨/ ١٣٣)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للغزي (١/ ١٩٨)، ديوان الإسلام للغزي (٢/ ٣٦٦)، الطبقات الكبرى للشعراني (٢/ ١٠٧)، الكواكب الدرية في تراجم الصوفية للمناوي (٢/ ٥٢)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/ ٢٥٢)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة (٢/ ١١٣)، الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي (٣/ ٦٨)، الأعلام للزركلي (٣/ ٤٦)، معجم المؤلفين (٤/ ١٨٢).

(٢) وقال السيوطي: محيي الدين.

وبعض «المنهاج الأصلي»، ونحو النصف من «ألفية حديث»، ومن «التسهيل» إلى «كاد»، وبعض ذلك بعد هذا الأوان، وأقام بعد مجيئه القاهرة بها يسيرًا، ثم عاد إلى بلده، ثم رجع ودوام الاشتغال وجدّ فيه.

◆ شيوخه:

أخذ عن جماعة كثر جاوزوا الخمسين ومئة، من أبرزهم:

١- شمس الدين محمد بن علي بن محمد القاياتي ت (٨٥٠هـ)، أخذ عنه الفقه والأصول والمعاني والبديع والبيان واللغة، والتفسير وشرح ألفية العراقي.
٢- علم الدين صالح بن عمر بن رسلان البلقيني، ت (٨٦٨هـ)، أخذ عنه الفقه.

٣- محيي الدين محمد بن سليمان بن سعيد الرومي الحنفي الكافيجي، ت (٨٧٩هـ)، أخذ عنه الأصول والفقه والمنطق والتفسير.
٤- جلال الدين محمد بن أحمد الأنصاري المحلي، ت (٨٦٤هـ)، أخذ عنه الأصول والعلوم العقلية.

٥- كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ابن الهمام الحنفي، ت (٨٦١هـ)، أخذ عنه النحو والمنطق وشرح ألفية العراقي.
٦- شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، الحافظ العسقلاني، ت (٨٥٢هـ)، أخذ عنه الفقه، والتفسير، وشرح ألفية العراقي، وشرح النخبة، والسيرة لابن سيد الناس.

٧- شرف الدين أبو زكريا يحيى بن محمد، الحدادي المناوي القاهري، ت (٨٧١هـ)، أخذ عنه الفقه، وغيرهم، وقد أذن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء، ومنهم الحافظ ابن حجر، وانتفع به خلافت لا يحصون.

◆ تلاميذه:

قد بارك الله في حياة الأنصاري فعمر طويلاً حتى جاوز المئة عام، وكثر

طلابه من كل مكان، بل ساد بعضهم وتولى الإفتاء والتدريس في حياته، وألحق الأصاغر بالأكابر، وصار كل من في مصر من أتباعه أو أتباع أتباعه، ومن أبرز من أخذ عنه:

- ١- أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي، ت (٩٧٤هـ).
- ٢- أحمد بن حمزة، شهاب الدين الرملي الأنصاري الشافعي، ت (٩٥٧هـ).
- ٣- محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين الرملي الشافعي، ت (١٠٠٤هـ).
- ٤- عمر بن أحمد بن الشماع، زين الدين الحلبي، ت (٩٣٦هـ).
- ٥- محمد بن أحمد، شمس الدين الخطيب الشربيني الشافعي، ت (٩٧٧هـ).
- ٦- شهاب الدين أحمد، الملقب بـ«عميرة» البرلسي الشافعي، ت (٩٥٧هـ).
- ٧- علي بن محمد البكري، علاء الدين أبو الحسن الصديقي الشافعي المحدث، ت (٩٥٢هـ).

◆ مؤلفاته:

خلف لنا الأنصاري مكتبة ضخمة في علوم شتى، فقد برع في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثاً وتفسيراً وفقهاً وأصولاً وعربيةً وأدباً ومعقولاً ومنقولاً، من أبرز مؤلفاته:

- ١- أسنى المطالب شرح روض الطالب.
- ٢- إحكام الدلالة على تحرير شرح الرسالة.
- ٣- تحرير تنقيح اللباب.
- ٤- تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب.
- ٥- تحفة الباري على صحيح البخاري.
- ٦- تلخيص الأزمية في أحكام الأدعية للزركشي.
- ٧- الحواشي المفهمة على شرح المقدمة = حاشية على شرح الجزرية.

- ٨- عماد الرضا ببيان أدب القضا.
- ٩- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية.
- ١٠- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي.
- ١١- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل = حاشية على تفسير البيضاوي.
- ١٢- فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان للزركشي.
- ١٣- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب.
- ١٤- لب الأصول، اختصار «جمع الجوامع» للسبكي.
- ١٥- منهج الطلاب، اختصار «المنهاج» للنووي، وغيرها الكثير.

♦ توليه المناصب:

ولي عدة مدارس، ولعل أرفعها التدريس بمقام الإمام الشافعي، ولم يكن بمصر أرفع منصباً من هذا التدريس، والميعاد بالجامع الأزهر، ولم يزل في ازدياد من الترقى حتى ولاه قايتباي الصلاحية، ثم استقر به في القضاء الأكبر بعد صرف الأسيوطي؛ فباشر بعفة ونزاهة، وعمي في آخر عمره، ومع ذلك لم يترك الإفتاء والتدريس، ولكنه تأسف على تولية القضاء، وقال في مرة: إنها كانت غلطة.

♦ ثناء العلماء عليه:

قال السيوطي: لزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبل على نفع الناس إقراء وإفتاء وتصنيفاً مع الدين المتين وترك ما لا يعنيه وشدة التواضع ولين الجانب وضبط اللسان والسكوت.

وقال العيدروسي: الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة، ويقرب عندي أنه المجدد على رأس القرن التاسع؛ لشهرة الانتفاع به وبتصانيفه، واحتياج غالب الناس إليها.

وقال الأدنه وي: مفتي الشافعية، العالم الفاضل القاضي.

وقال النجم الغزي: الشيخ الإمام، شيخ مشايخ الإسلام، علامة

المحققين، وفهامة المدققين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدثين، الحافظ المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل، الجامع بين الشريعة والحقيقة، والسالك إلى الله تعالى أقوم مسالك الطريقة، مولانا وسيدنا قاضي القضاة، أحد سيوف الحق المتتضاة.

وقال ابن حجر الهيتمي: وقدّمت شيخنا زكريا؛ لأنه أجل من وقع عليه بصري من العلماء العاملين، والأئمة الوارثين، وأعلى من عنه رويت ودريت من الفقهاء الحكماء المهندسين؛ فهو عمدة العلماء الأعلام، وحجة الله على الأنام، حامل لواء المذهب الشافعي على كاهله، ومحرر مشكلاته، وكاشف عويصاته في بكره وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف ولم يوجد في عصره إلا من أخذ عنه مشافهة، أو بواسطة، أو بوسائط متعددة، بل وقع لبعضهم أنه أخذ عنه مشافهة تارة وعن غيره ممن بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير له في أحد من أهل عصره؛ فنعم هذا التمييز الذي هو عند الأئمة أولى به وأحرى؛ لأنه حاز به سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عنه ودوام الانتفاع.

وقال ابن العماد الحنبلي: تصدّى للتدريس في حياة شيوخه، وانتفع به الفضلاء طبقة بعد طبقة، وشرح عدة كتب، وألف ما لا يحصى كثرة فلا نطيل بذكرها؛ إذ هي أشهر من الشمس، وقُصد بالفتاوى، وزاحم كثيرًا من شيوخه فيها، ورويته أحسن من بديهته، وكتابته أمتن من عبارته، وعدم مسارعته إلى الفتاوى يعد من حسناته، وله الباع الطويل في كل فن.

♦ وفاته:

بعد حياة حافلة بالطلب والتدريس والتصنيف ومباشرة مهام القضاء توفي الأنصاري يوم الأربعاء الثالث عشر من ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ)، وقال ابن العماد والعيدروسي: كانت وفاته يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة (٩٢٥هـ)، وقال

الغزي: توفي يوم الأربعاء ثالث ذي القعدة سنة (٩٢٦هـ)، وقال الشوكاني: توفي يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ)، وقد أغرب الأدنه وي فقال: كانت وفاته في سنة (٩١٠هـ)، والأول هو الأقرب.

ودفن بالقرافة الصغرى بقرب قبر الإمام الشافعي، وقد رثاه غير واحد.



نسبة الكتاب للمؤلف واسم الكتاب

لا شك في صحة نسبة كتاب «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب» للإمام زكريا الأنصاري الشافعي، المتوفى سنة (٩٢٦هـ)، دل على ذلك الآتي:

١- تصريح بعض من ترجم له كالغزي في «الكواكب السائرة» (١/ ٢٠٣) حيث قال: وشرح التنقيح ومختصره.

٢- بعض الإشارات الداخلية للنص، كتصريحه ببعض كتبه، منها: شرح الأصل، والمراد به «شرح تنقيح اللباب»، وكذا تصريحه بـ «شرح المنهج»، والمراد به «فتح الوهاب شرح منهج الطلاب»، وهما من تصانيفه بلا خلاف.

٣- أسلوبه؛ فإن من قارن بين أسلوب هذا الكتاب وغيره من مصنفات الأنصاري يتقرر عنده أن قلم الكاتب واحد، والذي يمتاز بدقة العبارة، وجودة الأسلوب، وسبك الألفاظ، وبراعة الإيجاز بلا إخلال.

٤- طُرر المخطوطات المعتمدة في التحقيق، حيث كُتب عليها: كتاب تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب تأليف الإمام زكريا الأنصاري الشافعي.

♦ أما اسم الكتاب فقد صرَّح به المؤلف ﷺ في مقدمته حيث قال: وسميته «تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب».



أهمية الكتاب العلمية

ترجع أهمية الكتاب العلمية إلى:

١- مكانة المتن وأصله وأصل أصله، فقد وضع الإمام المحاملي المتوفى سنة (٤١٥هـ) كتابه «اللباب»^(١) فتلقاه أئمة الشافعية بالقبول، واعتمدوه وأفادوا منه، ونقلوا عنه كثيرًا من المسائل الفقهية في كتبهم كالنوي وابن الوكيل والزركشي والسيوطي وغيرهم.

كما كانت للمتأخرين عناية خاصة به؛ فقد اختصره الإمام ولي الدين العراقي المتوفى سنة (٨٢٦هـ) وسماه «تنقيح اللباب»^(٢)، وعلى هذا «التنقيح» عدة شروح منها: شرح برهان الدين الكركي الشافعي المتوفى سنة (٨٥٣هـ)، وشرح جلال الدين الصديقي الشافعي المتوفى سنة (٨٩١هـ)، وشرح الإمام زكريا الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٦هـ).

ثم قام الشيخ الأنصاري باختصار «تنقيح اللباب» للعراقي، وسماه بـ «تحرير تنقيح اللباب»، ثم شرحه في كتابه الذي بين أيدينا «تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب»، وشرح «التحرير» أيضًا المناوي المتوفى سنة (١٠٣١هـ) وسمى شرحه بـ «إحسان التقرير بشرح التحرير».

ونظرًا لأهمية شرح الأنصاري فقد وضعت عليه عدة حواش، منها: حاشية القليوبي المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، وحاشية الشوبري المتوفى سنة (١٠٦٩هـ)، و«منحة الأحباب بشرح تحفة الطلاب» للأجهوري المتوفى سنة (١٠٧٠هـ)، وحاشية المدابغي المتوفى سنة (١١٧٠هـ)، وحاشية الشرقاوي المتوفى سنة (١٢٢٧هـ)^(٣).

(١) طبع بدار البخاري، بريدة، بتحقيق الدكتور/ عبد الكريم بن صنيان العمري.

(٢) انتهيتُ من تحقيقه والله الحمد والمنة في ١٢ جمادى الأولى سنة (١٤٣٦هـ).

(٣) انظر المبحث الذي أفردته الدكتور العمري في مقدمة تحقيقه تحت عنوان: مكانة

«اللباب» عند فقهاء الشافعية (ص ٣٣-٣٧).

وغيرها من الحواشي الأخرى، وقام شرف الدين العمري المتوفى سنة (٩٨٠هـ) بنظم «التحرير» في منظومته المسماة بـ «التيسير في نظم التحرير»، وقد شرح هذا النظم العلامة الشرقاوي في كتابه «فتح القدير بشرح تيسير التحرير».

فنحن أمام نص تعاقب على تنقيحه وتحريره أئمة أعلام، لهم القدم الراسخة في معرفة المذهب، هذا وإن كان صاحب الأصل الأول من أعيان القرن الخامس الهجري - أي قبل مرحلة التنقيح الأولى التي قام بها الشيخان الرافعي والنوي -^(١) إلا أنه لا قى الاهتمام الخاص من إمامين كبيرين هما ولي الدين العراقي وزكريا الأنصاري واللذان عُرفا بعنايتهما الخاصة بكتب الشيخين؛ مما يقرر في النفس صحة ما اتفقا عليه، وأن ما ذهب إليه هو ما استقر عليه العمل لدى الشافعية.

٢- مكانة الإمام زكريا الأنصاري في المذهب؛ فقد كان واسع الاطلاع على نصوص المذهب، بارعاً في كل العلوم الشرعية وآلاتها، بعيد النظر، دقيق

(١) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، للدكتور أكرم القواسمي، وهذا الكتاب أطروحته لئيل درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنية، وقد قام بتقسيم أدوار التطور التاريخي للمذهب الشافعي إلى:

١- ظهور المذهب ونقله، ويمتد من سنة (١٩٥هـ) إلى وفاة الربيع المرادي سنة (٢٧٠هـ).
٢- ظهور مذهب الشافعية واستقراره، يمتد من سنة (٢٧٠هـ) إلى وفاة الغزالي سنة (٥٥٥هـ).

٣- التنقيح الأول للمذهب، يمتد من سنة (٥٥٥هـ) إلى وفاة النووي سنة (٦٧٦هـ).
٤- التنقيح الثاني للمذهب، يمتد من سنة (٦٧٦هـ)، إلى وفاة شمس الدين الرملي سنة (١٣٣٤هـ).

٥- خدمة مصنفات التنقيحين، من سنة (١٣٣٤هـ) إلى وفاة السقاف سنة (١٣٣٥هـ).
٦- انحسار المذهب وتطور الدراسات الفقهية، من سنة (١٣٣٥هـ) إلى زمن كتابته رسالته.

الفهم، وضع المصنفات الفقهية التي كانت محل العناية من أتباع المذهب، صاحب التحريات النفيسة والتقريرات المستحسنة، مما أهله ليكون شيخ المذهب في زمانه وأنه المجدد للأمة على رأس المائة العاشرة.

وتتمثل جهود الإمام زكريا الأنصاري في خدمة المذهب في النقاط التالية:

- ١- عنايته بالاستدلال لأحكام المذهب.
- ٢- عنايته بالاختيار والترجيح في المذهب.
- ٣- عنايته بالجمع بين المتعارضات من نصوص المذهب.
- ٤- عنايته بتقييد المطلقات من نصوص المذهب.
- ٥- عنايته بالتنبيه على الفروق الفقهية في مسائل المذهب.
- ٦- عنايته بالمناقشة والتعقب لعلماء المذهب.
- ٧- عنايته بالفتوى والتفريع على المذهب^(١).



(١) انظر: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأثره في الفقه الشافعي، للباحث طارق جابر، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير من الجامعة الأردنية.
وهذه العناصر السبعة تميزت بها كتب الشيخ الأنصاري، وهي تعد منهجه في هذا الكتاب وسائر كتبه الأخرى.

عملي في الكتاب

أختصر ما قمتُ به في النقاط التالية:

- ١- إثبات النص الذي يغلب على الظن أنه من وضع المؤلف دون تصرف فيه سواء بالحذف أو التعديل؛ وذلك من خلال المقابلة بين نُسَخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة التي توفرت لدي، مع الاهتمام بحسن تقسيم فقرات الكتاب وترقيم ما يحسن ترقيمه، ومراعاة علامات الترقيم الحديثة.
- ٢- صرفتُ النظر عن إثبات الفروق بين النُسخ وذلك لأمرين، الأول: عدم إقبال الهوامش بها وتخصيصها بما يفيد الطالب النبيه، الثاني: عدم إشغال ذهن الطالب بها؛ وجمع همّة في مدارس النص الفقهي دون شواغل خارجية.
- ٣- ضبطت متن «تحرير تنقيح اللباب» بالشكل ضبطاً كاملاً، مميزاً إياه باللون الأسود الغامق عن الشرح مع وضعه بين معكوفتين هكذا ().
- ٤- عزوتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها مع ذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ٥- خرّجتُ الأحاديث من مصادرها المعروفة من كتب السُنّة دون توسع، مع ذكر درجة صحتها غالباً، معتمداً في ذلك على أحكام مُحدّثي المذهب.
- ٦- ما أشار إليه المصنف في كلامه دون ذكر نصّه من الأدلة قد بسطت لفظه في الهامش مع ذكر المصدر.
- ٧- دلّلت على بعض المسائل التي فات المؤلف التدليل عليها.
- ٨- وشّحت الكتاب ببعض النُقول التي تفيد في توضيح النص وتقريبه؛ وذكر بعض الضوابط الفقهية الهامة، معتمداً في ذلك على أرباب التحقيق من أئمة المذهب، وكان لحاشية الشرقاوي النصيب الأوفر من ذلك.
- ٩- وثّقت النصوص الواردة في الكتاب بمصادرها المنقولة منها مع مطابقتها بما فيها، وأحياناً أنقل النص المشار إليه إن كان ثَمَّ اختلاف بينه وبين ما ذكره الشيخ الأنصاري.

١٠- يَنْتُ معاني بعض المصطلحات الفقهية؛ تنبيهًا للمبتدي وتذكرة للمتتهي.

١١- وضعتُ مقدمة للكتاب ذكرت فيها ترجمة للمؤلف وأهمية كتابه الفقهية بين كُتب المذهب.



وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدت -بعد فضل الله تعالى- في ضبط نص هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وأربع أخرى مطبوعة، وهالك بيانها:

أولاً: النسخ الخطية

١- النسخة الأولى، من مقتنيات مكتبة جامعة الرياض، تحت رقم (٢٨٢٩)، عدد أوراقها (١١٥ ورقة)، وعدد الأسطر في كل وجه (٢٣) سطرًا تقريبًا.

الناسخ/ عمر المقلدي تاريخ النسخ/ شهر رجب الفرد سنة (١٠١٢هـ) وهي نسخة حسنة خطها نسخ حسن، بأوله وبآخره تملكات، تميز فيها المتن وأسماء الكتب والأبواب باللون الأحمر عن الشرح الذي كُتب بمداد أسود، كما يوجد في بعض صفحاتها بعض التعليقات في حواشيها، وقد رمزت لها بالرمز «م».

٢- النسخة الثانية، من مقتنيات مكتبة جامعة الرياض، تحت رقم (٦٧٦٤) ف (١/١٣٦٩).

عدد الأوراق/ ١١٨ ورقة. عدد الأسطر في الوجه/ ٢٥ سطرًا تقريبًا. الناسخ/ يحيى بن يحيى بن محمد الشجاعى بلدًا الشافعي مذهبًا. تاريخ النسخ/ يوم الأحد، عاشر شهر شعبان، سنة (١٠٣٩هـ). وهي نسخة حسنة، خطها نسخ حسن معتاد، تميز المتن وأسماء الكتب والأبواب باللون الأحمر عن الشرح الذي كتب بالمداد الأسود، وقد امتلأت حواشيها بالتعليقات، ويوجد على طرفها تملك، وبعض الفوائد والمسائل الفقهية، وقد رمزت لها بالرمز «ك».

٣- النسخة الثالثة، هي أيضًا من مقتنيات مكتبة جامعة الرياض، تحت رقم (٣٧٢١).

عدد الأوراق / ١٥٧ ورقة. عدد الأسطر في الوجه / ٢٣ سطرًا تقريبًا.
 النسخ / ابن الجوهري نافع خفاجي التلباني الشافعي الشاذلي.
 تاريخ النسخ / يوم الأحد، الخامس والعشرين من شهر شعبان، سنة (١٢٧٦هـ).

وهي نسخة جيدة، وخطها نسخ معتاد، تميز فيها المتن وأسماء الكتب والأبواب باللون الأحمر عن الشرح الذي كتب بمداد أسود، كما يوجد في بعض حواشي أوراقها بعض التعليقات، وقد رمزت لها بالرمز «د».

ثانيًا: النسخ المطبوعة

١- النسخة الأولى: من مطبوعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى منها والتي صدرت سنة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، وعلق عليها وخرج أحاديثها صلاح محمد عويضة، ولم تتجاوز مقدمته للتحقيق ثمانية أسطر، ولم يذكر النسخ الخطية التي اعتمدها، وهي نسخة رديئة مليئة بالأخطاء كالعادة.

٢- النسخة الثانية، «الروض النضير الجامع بين تحفة الطلاب والتيسير» تأليف قاسم بن محمد النوري، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، وهي أمثل طبعة ظهرت إلا ما كان من بعض عمله فيه.

فقد عمل الشيخ النوري على تهذيب «تحفة الطلاب»؛ فحذف منه عبارات التوثيق، وما نُقل فيه الخلاف، والإحالات، وتصريحات الأنصاري بأن هذا من زيادتي، وحذف الكلام المتعلق بالختى، وبعض المسائل المتعلقة بالعبيد والإماء، وضم في الحاشية نظم «التيسير» للعمريطي.

وقد ذكر أنه قد اعتمد في إخراج نسخته على خمس نسخ مطبوعة لـ «تحفة الطلاب»، ونسختين لـ «تحرير تنقيح اللباب»، ونسختين لـ «التيسير»، ثم ساقها. فالشيخ رحمته الله لم يعتمد على نسخ مخطوطة، كما أنه تصرّف - كما ذكر - في النص، وضم إليه «التيسير»؛ فهو وإن أجاد في جانب فقد حاد في جانب، فعمله

كما ذكر لا يخلو من مثالب.

٣- النسخة الثالثة، «حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب» وعلى هامشها تقرير الفاضل السيد مصطفى الذهبي، وهي تقع في جزأين، تصحيح محمد قاسم، وقد طبعت على ذمة أحمد البابي الحلبي وشركائه، بالمطبعة الميرية ببولاق مصر، في زمن الخديوي محمد توفيق، في أواخر أول الربيعين عام (١٢٩٨هـ)، وهذه الحاشية تحتاج إلى من يعمل على تحقيقها وإبرازها للكافة.

٤- النسخة الرابعة: متن «تحرير تنقيح اللباب»، عناية الدكتور عبد الرؤوف الكمالي، طبعة دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، وقد اقتصر المعتنى في خدمة النص على الطبعة الأولى لمطبعة البابي الحلبي سنة (١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، وعلى موازنتها بطبعة المطبعة نفسها للكتاب مع شرحه «تحفة الطلاب» سنة (١٣٤٠هـ).





نماذج من النسخ المعتمدة





وفو

ان انعمت في الرق واسواه سرندان فرند تعالى و الايمان بالعمدة قبل الردة
ادرك واحد اصول مسلم فليتعلم والاحكام يعلموه و ذكر هذه من زياد و
ولو كان احد اوجه مرتبة الاخر كذا في اطلاق اصلي قلم العنوي و ادعاه على الفصول
و كان الفراع مع قلبي هذا الكتاب المبرك

کرم علیہ کاتبہ مالک الفکر کی این بی اے

بسم الله الرحمن الرحيم

وذلك هو الاحوال البارک

نمبر اولیٰ از کتابہ کلاسیک لکھنؤ

انجمنیہ مدرسہ

ادعني
يوسف بن المرحوم

19

144

135

1990

10

10

شماره ۱۰۰

مسند و انصار الاسلام

100

اوقف هذا البناء على

جديد الفقه فكم مدور زرا

وفقاً عليه في هذا الإصحاح

ولایہ صغریٰ شہزادہ یوسف علی

علم، واعقابهم وخر ذلک ۲
سند ۲

سے کہو وہاں وہاں

بسم الله الرحمن الرحيم



1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 26

الأخيرة من النسخة»

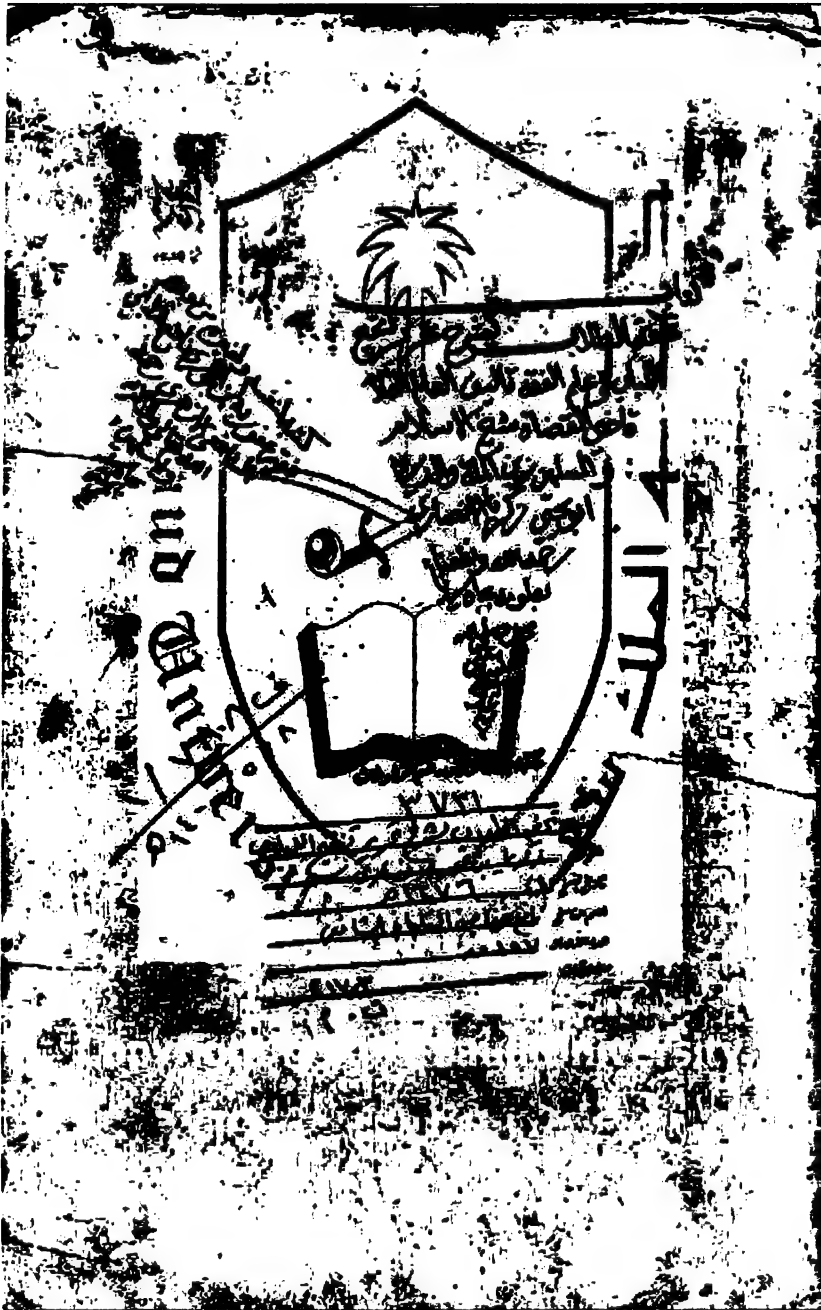
لکھنؤ، ۱۲ مئی ۱۹۴۷ء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

میں نے اپنے دل سے کہہ دیا کہ خدا کا نام لے کر اس کا

الورقة الأخيرة



طرة النسخة «د»

النص المحقق

تحفة الطلاب
بشرح
تحرير تنقيح اللباب

تأليف

الإمام المجتهد شيخ الإسلام
أبي يحيى زكريا بن محمد
الأنصاري الشافعي
المتوفى سنة (٩٢٦هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال سيدنا ومولانا، قاضي قضاة الأنام، شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، سيبويه زمانه، فريد عصره وأوانه، زين الملة والدين، لسان المتكلمين، حجة المناظرين، محيي سنة سيد المرسلين، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، فسح الله في روضته، ونفعنا والمسلمين ببركته:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي فقه في دينه من اصطفاه من الأنام، وهدي من ارتضاه لفهم ما شرعه من الأحكام، أحمدته على جميع نعمائه، وأشكره على تزايد آلائه. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المليك العلام، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله سيد الأنام.

وبعد:

فهذا شرح على مختصري المسمى بـ «تحرير تنقيح اللباب» في الفقه على مذهب الإمام المجتهد الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ يحلُّ ألفاظه، ويبيِّن مراده، ويحقِّق مسائله، ويحرِّر دلائله.

وسميته: «تُحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب»

والله الكريم أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنت النعيم.



المقدمة

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أي: أولف، والاسم مشتق من السُّمو وهو العلو، و«الله» علم للذات الواجب الوجود، و«الرحمن الرحيم» صفتان مُشَبَّهَتَانِ بُنَيَّتَا للمبالغة من «رحم».

(الْحَمْدُ) هو لغة: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل، ولا يكون حقيقة إلا (لِلَّهِ الْمُتَفَضَّلِ) علينا بنعمه (الْوَهَّابِ) لها (الْمُرْشِدِ لِتَحْرِيرِ تَنْقِيحِ اللَّبَابِ) ولغيره.

وابتدأت بالبسملة ثم بالحمدلة جَمْعًا بين الابتداء الحقيقي والابتداء الإضافي، واقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بخبر «كل أمر ذي بال لا يُبدَأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»^(١)، وفي رواية: «بالحمد لله» رواه أبو داود وغيره^(٢)، وحسنه ابن الصلاح وغيره^(٣).

وقد بسطت الكلام في غير هذا الكتاب على الحمد والمدح والشكر والنسبة بينهما^(٤).

(وَالصَّلَاةُ) وهي من الله: رحمة، ومن الملائكة: استغفار، ومن آدمي: تضرع ودعاء^(٥) (وَالسَّلَامُ) بمعنى التسليم (عَلَيْ) سيدنا محمد نبينا (أَشْرَفِ الْأَنَامِ) أي: الخلق (وَعَلَى آلِهِ) وهو مؤمنو بني هاشم وبني المطلب^(٦) (وَصَحْبِهِ) هو عند سيبويه اسم جمع لـ «صاحب»^(٧) بمعنى الصحابي، وهو من

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٦٩/٢).

(٢) أبو داود (٤٨٤٠)، النسائي في «الكبرى» (١٠٤٣٦)، ابن ماجه (١٨٩٤).

(٣) انظر: البدر المنير لابن الملقن (٥٢٨/٧).

(٤) انظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (٥-٤/١).

(٥) رُوي ذلك عن سفيان الثوري وغير واحد من أهل العلم، قاله الترمذي حديث (٤٨٥).

(٦) قاله الشافعي في «الأم» (٢٠١/٣).

(٧) انظر: الكتاب لسيبويه (٦٢٤/٣).

اجتمع مؤمنًا بنينا محمد ﷺ^(١) (السَّادَةُ الْكَرَام) صفتان لَمَنْ ذَكَرَ.
(وَبَعْدُ) يُوْتَىٰ بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ، وَأَصْلُهَا: أَمَّا بَعْدُ، بِدَلِيلِ
لِزُومِ الْفَاءِ فِي حَيْزِهَا غَالِبًا؛ لِتَضَمُّنِ «أَمَّا» مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالْأَصْلُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ
شَيْءٍ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ.
(فَهَذَا) الْمَوْلَفُ الْحَاضِرُ ذَهْنًا (مُخْتَصَرٌ) مِنَ الْإِخْتِصَارِ: وَهُوَ تَقْلِيلُ اللَّفْظِ
وَتَكْثِيرُ الْمَعْنَى.

(فِي الْفِقْهِ) هُوَ لُغَةٌ: الْفَهْمُ.

وَاصْطِلَاحًا: الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَكْتَسَبِ مِنْ أَدْلَتِهَا
التَّفْصِيلِيَّةِ^(٢) (عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ) الْمُجْتَهِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ
(الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ) أَي: عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي الْمَسَائِلِ مُجَازًا عَنْ
مَكَانِ الذَّهَابِ.

(اخْتَصَرْتُ فِيهِ مُخْتَصَرَ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (الْمُسَمَّى
بِـ«تَنْقِيحِ اللَّبَابِ») أَي: تَنْقِيهِهِ (وَضَمَمْتُ إِلَيْهِ فَوَائِدَ) جَمْعُ فَائِدَةٍ: وَهِيَ كُلُّ
مَصْلُحَةٍ تَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلٍ؛ فَهِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا نَتِيجَةٌ لَهُ تَسْمَى «فَائِدَةً»، وَمِنْ حَيْثُ
إِنَّمَا طَرَفٌ لَهُ تَسْمَى «غَايَةً»، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّمَا مَطْلُوبَةٌ لِلْفَاعِلِ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْفِعْلِ
تَسْمَى «غَرَضًا»، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّمَا بَاعِثَةٌ لَهُ بِذَلِكَ تَسْمَى «عِلَّةً غَائِيَةً» (يُسَرِّبُهَا ذَوُو
الْأَلْبَابِ) جَمْعُ لُبٍّ، وَهُوَ الْعَقْلُ.

(وَأَبْدَلْتُ غَيْرَ الْمُعْتَمَدِ بِهِ) أَي: بِالْمُعْتَمَدِ (وَحَذَفْتُ مِنْهُ الْخِلَافَ وَمَا عَنْهُ
بُذُّ) أَي غَنَى بغيره (رَوَمًا) أَي: طَلَبًا (لِتَيْسِيرِهِ عَلَى الطُّلَّابِ) لِلْفَقْهِ.
(وَسَمَّيْتُهُ «تَخْرِيرَ التَّنْقِيحِ» مُتَضَرِّعًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) أَي: مُتَعَرِّضًا لَهُ بِالسُّؤَالِ
بِمَالِغَةٍ (أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ طَالِبُ التَّرْجِيحِ) فِي الْمَسَائِلِ.



(١) ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ فِي الْأَصْح، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «نَجْمَةِ الْفِكْرِ».

(٢) قَالَ الْبَيْضاوِيُّ فِي «مَنْهَاجِ الْأَصُولِ»، انْظُرْ: نَهَايَةُ السُّؤَالِ لِلْإِسْنَوِيِّ (١/ ٢٢).

كتاب الطهارة

(كِتَابُ) هو لغة: الضم والجمع، يقال: تَكْتَبُتُ بنو فلان إذا اجتمعوا، ويقال: كَتَبْتُ كِتَابًا وَكِتَابَةً وَكِتَابًا.

واصطلاحًا: اسم لجملة مختصة من العلم، مشتملة على أبواب وفصول ومسائل غالبًا.

و(الطَهَارَةُ) لغة: النظافة والخلوص من الأدناس.

وشرعًا: رفع حدث، أو إزالة نجس، أو ما في معناهما وعلى صورتها؛ كالتييم، والأغسال المسنونة، وتجديد الوضوء.

♦♦ (المُطَهَّرُ) من مائع وجامد وغيرهما أربعة:

١- (مَاءٌ) في حدثٍ وخبثٍ وغيرهما؛ كتجديد الوضوء.

٢- (وَتْرَابٌ) في تيمم وغسلاتٍ نحو كلبٍ.

٣- (وَدَابِعٌ) في جلدٍ نجسٍ بالموت.

٤- (وَتَخَلُّلٌ) في خمر؛ لأدلة تأتي، وذكر التخلل من زيادتي.

وفي معناه: انقلاب دم الظبية مسكًا، ولا ينافي ذلك حصر الجمهور المُطَهَّرِ في الماء؛ لأن ذلك مفروض في رفع الحدث وإزالة الخبث بشرطهما؛ لاستفادة جواز الصلوات ونحوها، وما هنا فيما هو أعم من ذلك، وأما الحَجَرُ في الاستنجاء فليس مُطَهَّرًا بل هو مُخَفَّفٌ.

١- (فَالْمَاءُ الْمُطَهَّرُ: مَا يُسَمَّى مَاءً يَلَا قَيْدَ) وإن رشح من بخار الماء المَغْلِي، أو قيد لموافقة الواقع كماء البحر، أو تغيّر يسيرًا بالطاهر الآتي، وكذا كثيرًا بطاهر مجاور كعود، أو خليط لا غنى للماء عنه كطُخْلُب، أو بترابٍ وملح ماءٍ طُرْحًا فيه على القول بأن المتغير بشيء من الأربعة مطلق، وأما على القول بأنه غير مطلق مع جواز التطهر به تسهيلًا على العباد فهو مستثنى من غير المطلق، وقد أوضحت ذلك في شرح الأصل، بخلاف الخل ونحوه.

وما لا يذكر إلا مقيدًا كماء الورد، وما تغير كثيرًا بالطاهر الآتي فلا يطهر شيئًا؛ لقوله تعالى مُمْتَنًا بِالماء ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ أَسْمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وقوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣]، والأمر للجوب والماء ينصرف إلى المطلق؛ لتبادره إلى الفهم، فلو طهر غيره من المائعات لفات الامتنان، ولما وجب التيمم لفقده.

◆ (وغيره) أي: وغير الماء المطهر من مطلق الماء شيان؛ لأنه إما:
◆ (طاهر) فقط (وهو) ثلاثة:

١- (مَا اسْتُعْمِلَ) حالة كونه (قَلِيلًا فِي قَرْضٍ) من رفع حدثٍ أو إزالة خبثٍ (وَلَمْ يَنْجَسْ) هو أولى من قوله «إذا لم يتغير بالنجاسة».

٢- (أَوْ) ما (تَغَيَّرَ) تغيرًا (كثِيرًا بِطَاهِرٍ خَلِيطٍ) هو من زيادتي (لِلْمَاءِ عَنْهُ غَنًى) وليس ترابًا وملح ماءٍ طَرَحًا فيه ^(١) كزعفران.

٣- (أَوْ) ما (اسْتُخْرِجَ مِنْ طَاهِرٍ) كماءٍ وردٍ.

◆ (و) إما (نَجَسٌ، وَهُوَ) شيان:

١- (مَا اتَّصَلَ بِهِ نَجَسٌ) مُنَجَّسٌ يَقِينًا (وَهُوَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ).

٢- (أَوْ) ما (تَغَيَّرَ بِهِ) أي: بالنجس المتصل به ولو قلتين فأكثر، بخلاف ما إذا بلغهما ولم يتغير بنجس أصلًا، ولا بطاهرٍ خَلِيطٍ للماء عنه غنى - وليس ترابًا وملح ماءٍ طَرَحًا فيه - تغيرًا كثيرًا فإنه مُطَهَّرٌ كما علم.

(وَالْقُلْتَانِ خَمْسُمِائَةِ رَطْلٍ) بكسر الراء أفصح من فتحها (بَغْدَادِيٌّ تَقْرِيْبًا) فلا ينجس باتصال نجس؛ لخبر: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثًا» ^(٢) رواه

(١) ولكن إن تغير حتى صار لا يُسمى إلا طينًا رطبًا سلب الطهورية، نقله في «الغرر البهية»

(١/٢٦)، و«أسنى المطالب» (١/٨) عن «الشرح الصغير» للرافعي.

(٢) أبو داود (٦٣)، الترمذي (٦٧)، النسائي (٥٢)، أحمد (٤٦٥)، الحاكم في «المستدرک»

(٤٥٩)، وعند ابن حبان (١٢٤٩) بلفظ: «لم ينجسه شيء».

ابن حبان وغيره وصححوه، وفي رواية: «فإنه لا ينجس»^(١)، وهو المراد بقوله: «لم يحمل خبثاً» أي: يدفع النجس ولا يقبله، وفي رواية: «إذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر»^(٢).

والواحدة منها قدّرهما الشافعي أخذاً من ابن جريج الرائي لها بقربتين ونصف من قرب الحجاز، وواحدتها لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادي^(٣)، و«هَجَر» بفتح الهاء والجيم: قرية بقرب المدينة النبوية.

وإنما كانت الخمسمائة تقريباً؛ لأن رد القلة إلى القرب وحمل الشيء على النصف، والقربة على مائة رطل تقريب لا تحديد؛ فيغتفر في الخمسمائة رطل نقص رطلين على الأشهر في «الروضة»، وقيل: نقص ثلاثة^(٤)، وقيل: نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغيير بقدر معين من الأشياء المغيرة، وبه جزم الرافعي، وصححه النووي في «تحقيقه»^(٥).

فرع: غير الماء من المائعات ينجس بملاقاة النجس وإن بلغ قلالاً، وفارق الماء بأنه لا يشق حفظه من النجس وإن كثر بخلاف كثير الماء، وقد ذكرت في شرح الأصل فوائد من أرادها فليراجع.

٢- (وَالْتُرَابُ الْمُطَهَّرُ: مَا) أَيُّ تَرَابٍ (لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي قَرْضٍ، وَلَمْ يَخْتَلِطْ بِشَيْءٍ) لقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، أي: تراباً طاهراً.

(١) رواه أبو داود (٦٥)، أحمد (٥٨٥٥)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٥٦).

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (١٦١٦٠) وقال: قوله «من قلال هجر» غير محفوظ، ولم يذكر إلا في هذا الحديث، وفيه المغيرة بن سقلاب وهو منكر الحديث، وانظر: التمييز لابن حجر (٢٩/١).

(٣) انظر: الأم للشافعي (١١/٢).

(٤) انظر: الروضة للنووي (١٩/١).

(٥) انظر: الشرح الكبير (٤٧/١)، التحقيق للنووي (٤٢).

(وَعَيْرُهُ) أي: وغير المطهر من التراب.

♦ (إِمَّا طَاهِرٌ) فقط (وَهُوَ مَا) أيُّ ترابٍ (اسْتُعْمِلَ فِي قَرْضٍ، أَوْ) ما (اخْتَلَطَ بِطَاهِرٍ) كدقيق، نعم لو اختلط بمائع كخَلٍّ ثم جف فهو مطهر.

♦ (وَ) إما (نَجَسٌ، وَهُوَ مَا) أيُّ ترابٍ (اخْتَلَطَ بِنَجَسٍ) قل التراب أو كثر.
 ٣- (وَالْدَابِغُ: مَا) أيُّ شيءٍ (يَنْزِعُ الْفَضَالَاتِ) أي: فضلات الجلد وعفونته بحيث لو نُقِعَ في الماء بعد اندباغه لم يُعَدَّ إليه التَّنُّ والفسادُ كَقَرَّظٍ وَشْتٍّ، وَشَبٍّ بالمثلثة والموحدة^(١) (وَلَوْ) كان الدابغ (نَجَسًا) كَذَرَقٍ طير؛ فيحمل قولهم: «النَّجَسُ لَا يُطَهَّرُ» على أنه لا يرفع ولا يزيل فلا ينافي أنه يحيل؛ إذ الدبغ إحالة لا إزالة؛ فيحصل بالنجس المُحْصَلُ لمقصوده.

والأصل فيما ذكر خبر مسلم: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ»^(٢)، وخبر أبي داود وغيره بإسناد حسن أنه ﷺ قال في شاة ميمونة: «لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا» قالوا: إنها ميتة، فقال: «يَطْهَرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ»^(٣)، وقيس به ما في معناه.

٤- (وَالْتَخَلُّلُ) المطهر (انْقِلَابُ الْخَمْرِ خَلًّا بِلَا) مصاحبة (عَيْنٍ) وقعت فيها وإن نُقِلَتْ من شمس إلى ظل أو عكسه؛ لمفهوم خبر مسلم: سئل النبي ﷺ: أَتَتَّخِذُ الْخَمْرَ خَلًّا؟ قال: «لَا»^(٤).

(١) الْقَرْظُ: حَبٌّ يَخْرُجُ فِي غُلْفِ كَالْعَدَسِ مِنْ شَجَرِ الْعُضَاءِ يَدْبِغُ بِهِ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الشَّبُّ مِنَ الْجَوَاهِرِ الَّتِي أَنْبَتَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يَدْبِغُ بِهِ يَشَبُّ الزَّاجَ، قَالَ: وَالسَّمَاعُ الشَّبُّ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَصَحَّفَهُ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَهُ بِالثَّاءِ الْمَثْلَةَ وَإِنَّمَا هَذَا شَجَرٌ مَرُّ الطَّعْمِ وَلَا أُدْرِي أَيَدْبِغُ بِهِ أَمْ لَا؟ وَقَالَ الْمَطْرِزِيُّ: قَوْلُهُمْ «يَدْبِغُ بِالشَّبِّ» بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ تَصْحِيفٌ؛ لِأَنَّهُ صِبَاغٌ وَالصَّبَاغُ لَا يَدْبِغُ بِهِ، لَكِنَّهُمْ صَحَّفُوهُ مِنَ الشَّثِّ بِالثَّاءِ الْمَثْلَةَ، وَهُوَ شَجَرٌ مِثْلُ التَّفَاحِ الصَّغَارِ وَوَرَقُهُ كَوَرَقِ الْخَلَّافِ يَدْبِغُ بِهِ. انظر: المصباح المنير (١/ ٣٠٢)، (٢/ ٤٩٩).

(٢) رواه مسلم (٣٦٦).

(٣) رواه أبو داود (٤١٢٦)، النسائي (٤٢٨٦)، وحسنه النووي في «المجموع» (١/ ٢٢٢).

(٤) رواه الترمذي (١٢٩٤) وقال: حسن صحيح.

هذا إن (لَمْ يَقَعْ فِيهَا) أي: في الخمر (عَيْنُ نَجَسَةٍ) فإن صحب تخلُّها عين وإن لم تؤثر فيه، أو وقع فيها عينُ نجسة وإن نُزعت قبل التخلل لم يكن مطهرًا، وقد بسطت الكلام على ذلك في «شرح المنهج» وغيره^(١).

♦ (وَالطَّهَارَاتُ) الحاصلة بالمطهرات الأربعة أربع: (وُضُوءٌ، وَغُسْلٌ، وَتَيْمُّمٌ، وَإِزَالَةُ نَجَسٍ) بالمعنى الشامل للإحالة. وقد شرعتُ في بيانها بهذا الترتيب؛ فقلت:



(١) انظر: شرح المنهج (١/ ٢٤)، الغرر البهية (١/ ٤٧)، أسنى المطالب (١/ ١٨).

باب الوضوء

(بَابُ الْوُضُوءِ) هو بضم الواو: الفعل، وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحاً بنية، وهو المراد هنا، وبفتحها: ما يتوضأ به، وقيل بفتحها فيهما^(١).

والأصل فيه قبل الإجماع آية ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]، وخبر مسلم: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور»^(٢).
وموجه: الحدث مع القيام إلى الصلاة أو نحوها.
♦♦ (هُوَ) أي: الوضوء، قسمان:

- ١- (فَرَضَ عَلَى الْمُحْدِثِ) لآية ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ أي: مُحْدِثِينَ.
- ٢- (وَسُنَّ لِتَجْدِيدِ) أي: تجديده (بَعْدَ) كل (صَلَاةٍ) ولو مكملًا بالتيتم نحو جراحة؛ لخبر الإمام أحمد بإسناد حسن «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم» أي: أمر إيجاب «عند كل صلاة بوضوء، ومع كل وضوء بسواك»^(٣)، فإن لم يؤد بالأول صلاة كره التجديد.

(وَعُسْلٍ وَاجِبٍ) فيتوضأ قبله وضوءًا كاملاً، وقيل: يؤخر غسل قدميه، وذلك لخبر الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فِي غُسْلِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»^(٤)، زاد البخاري في رواية: «غير غسل رجليه ثم غسلهما بعد الغسل»^(٥).

قال في «المجموع»: قال أصحابنا وسواء قَدَّمَ الوضوء كله أو بعضه أو أخره

(١) انظر: المصباح المنير (٢/ ٦٦٣).

(٢) رواه مسلم (٢٢٤).

(٣) رواه أحمد (٧٥١٣)، وصححه ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٦٩٩).

(٤) رواه البخاري (٢٤٩)، مسلم (٣١٦).

(٥) رواه البخاري (٢٨١).

أو فعله في أثناء الغسل فهو مُحصل لِسُنَّةِ الغسل، لكن الأفضل تقديمه^(١)،
فالخلاف إنما هو في الأفضل.

(وَعِنْدَ إِزَادَةِ الْجُنْبِ أَكْلًا، أَوْ نَوْمًا، أَوْ وَطْأً، أَوْ) إرادة (المُحْدِثِ نَوْمًا)
للاتباع في الأوَّلَيْنِ، وللأمر به في الأخيرين، رواه الشيخين في الأخير، ومسلم في
البقية^(٢).

(وَعِنْدَ غَضَبٍ) لورود الأمر به^(٣).

(و) من (غِيَّةٍ) وكل كلام قبيح، والغرض منه تكفير الخطايا كما ثبت في
الأخبار^(٤).

(و) من (مَسِّ مَيِّتٍ) وَمَنْ حَمَلَهُ؛ لخبر «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فليغتسل، وَمَنْ حَمَلَهُ
فليتوضأ» رواه الترمذي وحسنه^(٥)، وقيس بالحمل المَسِّ.

(١) انظر: المجموع (١٨٣/٢).

(٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنبًا فأراد أن يأكل أو ينام
توضأ وضوءه للصلاة»، رواه مسلم (٣٠٥).

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله ثم
أراد أن يعود فليتوضأ»، رواه مسلم (٣٠٨).

وعن ابن عمر أن عمر استفتى النبي ﷺ فقال: هل ينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم؛
ليتوضأ ثم لينم حتى يغتسل إذا شاء»، رواه البخاري (٢٩٠)، مسلم (٣٠٦) وهذا لفظه.

(٣) عن عطية السعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الغضب من الشيطان، وإن
الشيطان خلق من النار، وإنما تطفأ النار بالماء؛ فإذا غضب أحدكم فليتوضأ»، رواه
أبو داود (٤٧٨٤)، أحمد (١٧٩٨٥).

(٤) منه حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به
الخطايا ويرفع به الدرجات؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إسباغ الوضوء على
المكاره... الحديث» رواه مسلم (٢٥١).

(٥) الترمذي (٩٩٣)، أحمد (٩٨٦٢).

(وَلَعَيَّرَهَا) من زيادتي؛ كقراءة قرآن أو حديث وروايته، ودرس علم، ودخول مسجد، وأذان وإقامة، وخطبة لغير جمعة، وزيارة قبر النبي ﷺ، وزيارة سائر القبور، وذكرت في شرح الأصل زيادة على ذلك.

♦♦ (وَفَرَّوْضُهُ) أي: أركانه ستة:

١- (النِّيَّةُ) كأن ينوي رفع الحدث، أو التطهر عنه، أو الطهارة للصلاة، أو استحالتها؛ لخبر الصحيحين: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١).

ويجب قرنها بأول غسل جزء من الوجه، ويُسن قرنها بأول السنن المتقدمة على غسل الوجه؛ لثاب عليها، فإن عَزَبَتْ قبل غسل الوجه لم يصح. نعم إن انغسل مع المضمضة أو الاستنشاق جزء من الوجه بنية الوجه صح، وكذا بغير نيته على الصحيح، وعلى هذا تجب إعادة الجزء مع الوجه؛ ذكره في «الروضة»^(٢).

٢- (وَعَسَلُ الْوَجْهِ) للآية السابقة، وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت منتهى لَحْيَيْهِ طَوَّلًا، وما بين أُذُنَيْهِ عَرْضًا، ويجب غسل شعره إِلَّا باطنَ كثيف الخارج عنه، وباطنَ كثيف لَحْيَةِ الرَّجُلِ وعارضيه وإن لم يخرجوا عن الوجه^(٣).

٣- (وَوُ) غسل (الْيَدَيْنِ) من الْكَفَّيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ (مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من العكس؛ للآية وللاتباع، رواه مسلم^(٤).

(١) البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧).

(٢) انظر: الروضة (١/ ٤٧-٤٨).

(٣) والصحيح في ضابط الخفيف: ما تُرَى البشرة تحته في مجلس التخاطب، والكثيف: ما يَمْنَعُ الرؤية، قاله النووي في «المجموع» (١/ ٣٧٥).

(٤) عن حمران مولى عثمان أنه رأى عثمان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاث مرات ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاث مرات، رواه مسلم (٢٢٦).

ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره، فإن قُطِع بعض محل الفرض وجب غسل ما بقي، أو من المرفق، فرأس عظم العضد، أو فوقه ندب غسل باقي عضده.

٤- (وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ) من بَشَر أو شعر في حَدِّه بأن لا يخرج عنه بالمد للآية، وفي مسلم أنه ﷺ تَوْضُأً فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ^(١)؛ فدل ذلك على الاكتفاء بمسح البعض؛ لأنه المفهوم من المسح عند الإطلاق، ولم يقل أحد بوجوب خصوص الناصية.

٥- (وَعَسَلُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ) من كل رِجْل، وهما العظمان الناتان من الجانبيين عند مفصل الساق والقدم، وذلك لما مر في غسل اليدين. والمراد بأن ذلك فرض إذا لم يمسح على الخفين، أو أن الغسل أصل والمسح بدل.

٦- (وَالْتَرْتِيبُ) في أفعاله كما ذكر؛ لخبر النسائي بإسناد صحيح أنه ﷺ قال في حجته: «ابدؤوا بما بدأ الله به»^(٢)، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلو تركه ولو سهوا لم يصح له إلا ما رَتَّب. ♦♦ (وَسُنَّتُهُ) فرضاً كان أو سنة:

١- (الْوِلَاءُ) خروجاً من خلاف مَنْ أوجبه^(٣)؛ بأن يغسل العضو الثاني قبل أن يجف الأول مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج، وإذا ثَلَّثَ فالعبرة بالآخيرة ويقدر الممسوح مغسولاً.

وإنما لم يجب الولاء؛ لظاهر الآية، ولما صح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه

(١) مسلم (٢٤٧) عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) النسائي (٢٩٨٤) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) به قال الشافعي في القديم، وحكاه ابن المنذر عن قتادة وربيعة والأوزاعي والليث وأحمد

في رواية، واختلف فيه عن مالك، انظر: الشرح الكبير (١/١٣١)، المجموع (١/٤٥٥).

توضاً في السوق إلا رجليه، ثم دعي لجنازة فدخل المسجد، ثم مسح على خُفَّيه بعدما جَفَّ وضوؤه وصلى^(١).

وأما خبر أبي داود: «أنه ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء؛ فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة» فضيف^(٢).
(وَقَدْ يَجِبُ) الْوَلَاءُ (لِغَارِضٍ؛ كَضِيْقٍ وَقْتٍ) وسلس.

٢- (وَالْتَّسْمِيَةُ) عند غسل الكفين؛ للأمر بها، وللاتباع في الأخبار الصحيحة^(٣)، والصارف للأمر هنا وفي البقية عن الوجوب ما رواه الترمذي وحسنه أنه ﷺ قال للأعرابي: «توضاً كما أمرك الله»^(٤)، وليس فيما أمر الله شيء من ذلك، وأما خبر «لا وضوء لمن لم يسم الله عليه»^(٥) فضيف، أو محمول على الكامل، وأقلها: بسم الله، وأكملها: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن تركها أوله ولو عمداً سُنَّتْ في أثناؤه؛ فيقول: بسم الله أوله وآخره.

٣- (وَعَسَلُ الْكَفَيْنِ) هو أوضح من قوله «اليدين»، وذلك للاتباع رواه الشيخان^(٦)، سواء تيقن طهرهما أم لا (فَإِنْ شَكَّ فِي طَهْرِهِمَا كُرِهَ غَسُّهُمَا فِي

(١) رواه مالك في «الموطأ» برقم (٨١/بشار) عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه أبو داود (١٧٥)، أحمد (١٥٤٩٥)، البيهقي في «الكبرى» (٣٩٣) وقال: مرسل، وروي موصولاً، وضعَّفه النووي في «المجموع» (٤٥٥/١).

(٣) روى البيهقي في «الكبرى» (١٩٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ ثُمَّ قَالَ: «تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ... الْحَدِيثُ» ثُمَّ قَالَ: هَذَا أَصَحُّ مَا فِي التَّسْمِيَةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٣٤٤/١): إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

(٤) رواه أبو داود (٨٦١)، الترمذي (٣٠٢)، وصحَّحه النووي في «المجموع» (٣٥٣/١).

(٥) رواه أبو داود (١٠١)، ابن ماجه (٣٩٨)، الترمذي (٢٥)، وضعَّفه النووي في «المجموع» (٣٤٣/١).

(٦) عن عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأْنَا لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَعَدَا بِإِنَاءٍ فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ فغسلهما ثلاثاً... الْحَدِيثُ، رواه البخاري (١٩٢)، مسلم (٢٣٥).

مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ تَثْلِيثٍ) لغسلهما، وهذا من زيادتي، وذلك لخبر مسلم «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده»^(١) أشار بما علل به إلى احتمال نجاسة اليد في النوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالحجر؛ لأنهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد.

وألحق بالتردد بالنوم: التردد بغيره، ولا تزول الكراهة إلا بغسلها ثلاثاً؛ للخبر السابق، وخرج بالقليل: الكثير فلا يكره غمسهما فيه.

٥٤- (وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ) للاتباع رواه الشيخان^(٢)، وأما خبر «تمضمضوا واستنشقوا» فضعيف^(٣)، ولو صحَّ حُمِلَ على الندب.

وأقلهما إيصال الماء إلى الفم والأنف، ولا يشترط إدارته ومجه من الفم ونثره من الأنف، ولا جذبه بالنفس إلى الخيشوم.

٦- (وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا لِمُفْطِرٍ) للأمر بها في خبر الدولابي^(٤) بأن يبلغ الماء في المضمضة أقصى الحنك وَوَجْهَيَّ الأسنان واللِّثَاتِ، ويسن إمرار الأصبع عليهما ومج الماء، وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس إلى الخيشوم، وخرج بالمفطر: الصائم ولو مُتَّفَقًا فلا تسن له المبالغة فيهما بل تكره.

٧- (وَجَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرَفٍ) يتمضمض ثم يستنشق من كلٍّ منهما؛ للاتباع

(١) مسلم (٢٧٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه دعا بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاث مرات، ثم مضمض واستنثر...، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا... الحديث، رواه البخاري (١٦٤)، مسلم (٢٢٦).

(٣) رواه الدارقطني في «السنن» (٣٣٤)، وضعفه النووي في «خلاصة الأحكام» (١٣٠/١).

(٤) ولفظه عن لقيط بن صبرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إذا توضأت فأبلغ في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً»، رواه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥٩٣/٥) وقال: وهذا صحيح.

رواه الشيخان^(١)، وهذا أفضل من الجمع بينهما بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً، ثم يستنشق منها ثلاثاً، أو يتمضمض منها ثم يستنشق مرة، ثم كذلك ثانية وثالثة، وأفضل من الفصل بينهما بستَ غُرْف يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث، أو بغرفتين يتمضمض بالأولى ثلاثاً ثم يستنشق بالأخرى ثلاثاً، وإن كانت السنة تتأدى بالجميع.

٨- (وَالِاسْتِنْشَاقُ) لخبر مسلم «ما منكم من أحد يتمضمض ثم يستنشق فيستثر إلا خَرَّتْ خطايا وجهه وخياشيمه»^(٢)، ويحصل ذلك بأن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأذى، ويسن ذلك بأصبعه اليسرى.

٩- (وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ) للاتباع رواه الشيخان^(٣)، والسنة في كيفية مسحه أن يضع يديه على مقدمه ويلصق مسبحته بالأخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المبدأ إن كان له شعر ينقلب وإلا فليقتصر على الذهاب، فإن لم يرد نَزَعَ ما على رأسه من عمامة أو غيرها مسح ما يجب من الرأس وتمم على ما عليه.

١٠- (و) مسح (الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَاءٍ جَدِيدٍ) لا ببلل الرأس؛ للاتباع رواه البيهقي والحاكم وصححاه^(٤).

(١) لفظ البخاري (١٩٢) عن عبد الله بن زيد: فمضمض واستنشق واستثر ثلاثاً بثلاث غرفات، ولفظ مسلم (٢٣٥) عن عمرو بن يحيى: فمضمض واستنشق واستثر من ثلاث غرفات.

(٢) رواه مسلم (٨٣٢) عن عمرو بن عَبَسَةَ السُّلَمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) لحديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «فمسح رأسه فأقبل بيديه وأدبر» رواه البخاري (١٩٢)، مسلم (٢٣٥).

(٤) عن عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ ماء لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه» رواه الحاكم (٥٣٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين، البيهقي في «الكبرى» (٣١٠) وقال: هذا إسناد صحيح.

وَأَذْخَالَ مُسَبِّحَتَيْهِ) بكسر الموحدة (فِي صِمَاحَيْهِ) ثم يديرهما على المعاطف، وَيُمِرُّ إِبَاهِمَهُ عَلَى ظَهْرِهِمَا، ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بِالْأُذُنَيْنِ استظهارًا، وذكرت في شرح الأصل زيادة على ذلك.

١١- (وَتَخْلِيلُ شَعْرِ كَثِيفٍ مِنْ لِحْيَةٍ وَعَارِضٍ) وإن لم يخرجها عن الوجه (وَخَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ) للاتباع في اللحية، رواه الترمذي وصححه^(١).
ويقاس بها غيرها بأن يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلاً بعد تفريقها، وذكر العارض والخارج من زيادتي.

١٢- (وَ) تَخْلِيلُ (أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ بِالتَّشْيِيقِ وَ) أَصَابِعِ (الرَّجْلَيْنِ) من أسفلهما (بِخَنْصَرٍ يَدِهِ الْيُسْرَى) مبتدئًا بخنصر رجله اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى^(٢).
والأصل في ذلك خبر لقيط بن صبرة «أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع» رواه الترمذي وغيره وصححه^(٣)، وقولي «بالتشبيك» من زيادتي.

١٣- (وَالثَّنِيَّةُ وَالتَّثْلِيثُ) لخبر مسلم أنه ﷺ تَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا^(٤)، وروى البخاري: أنه تَوَضَّأُ مَرَّةً مَرَّةً^(٥)، وتوضأ مرتين مرتين^(٦)، والأفضل التثليث في الغسل والمسح والتخليل والدلك والذكر والتسمية.

١٤- (وَالْتَبَاطُ) في أعضاء الوضوء، وكذا في كل ما هو من باب التكريم

(١) الترمذي (٣١) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال البخاري: هذا أصح ما في الباب، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) هذا ما رجَّحه النووي في «الروضة» (١/٦١)، بينما في «المجموع» (١/٤٢٥) و«التحقيق» (٦٣) تبع الإمام في أنه لا يتعين في استحباب ذلك يد، وقال: وهو الراجح المختار.

(٣) رواه أبو داود (١٤٢)، الترمذي (٧٨٨)، النسائي (١١٤)، ابن ماجه (٤٤٨).

(٤) مسلم (٢٣٠) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) البخاري (١٥٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٦) البخاري (١٥٨) عن عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كغسل، ولبس ثوب ونعل وخف وسراويل، ودخول مسجد، واليسار لضد ذلك كامتخاط، واستنجاء، وخروج من مسجد؛ لأنه ﷺ كان يحب التيامن في تنعلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وفي شأنه كله، رواه الشيخان^(١).

وروى أبو داود بإسناد صحيح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه وكانت اليسرى لخلاته وما كان من أذى^(٢).
(إِلَّا فِي الْكَفَّيْنِ أَوَّلَ الْوُضُوءِ وَالْخَذَّيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَجَانِبِي الرَّأْسِ لِغَيْرِ نَحْوِ أَقْطَعَ) فَيُطَهَّرَانِ مَعًا؛ لأنه أهون، أما نحو الأقطع كَمَنْ خُلِقَ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ فَيَسُنُّ لَهُ التِيَامُنُ مطلقًا، وحيث يسن التيامن يكره التياسر.
وذكر جانبي الرأس ونحوه من زيادتي.

١٥- (وَالْتَوَجُّهُ لِلْقِبْلَةِ) في وضوئه؛ لأنها أشرف الجهات، فإن اشتبهت عليه فالقياس ندب التحري.

١٦- (وَالْجُلُوسُ بِمَحَلٍّ لَا يَنَالُهُ) فِيهِ (رَشَاشٌ) مِنَ الْمَاءِ.

١٧- (وَوَضْعُ الْإِنَاءِ الْوَاسِعِ عَنْ يَمِينِهِ) ليسهل الاغتراف منه (وَ) وَضَعُ (الضَّبِّقِ) كَالْإِبْرِيْقِ (عَنْ يَسَارِهِ) ليسهل أخذ الماء منه في يمينه.

١٨- (وَتَرْكُ الاسْتِعَانَةِ) فِي الصَّبِّ عَلَيْهِ؛ لأنها تَرْفَعُ لَا يَلِيْقُ بِالْمَتَعَبِ؛ فَهِيَ خِلَافُ الْأَوَّلَى، أما الاستعانة في غسل الأعضاء فمكروهة، وفي إحضار الماء لا بأس بها، ولا يقال: إنها خلاف الأولى؛ لثبوتها عنه ﷺ في مواطن كثيرة (إِلَّا لِعُذْرٍ) فلا بأس بالاستعانة مطلقًا، بل قد تجب ولو بأجرة المثل الفاضلة عن قضاء دينه وعن كفاية مومنه يومه وليلته وسائر ما يبقَى له في الحج؛ فإن لم يجد صلى وأعاد، وتعبيري بـ«العدر» أعم من تعبيره بـ«الضرورة».

(١) البخاري (١٦٨)، مسلم (٢٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أبو داود (٣٣)، وصححه النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ١٦٨).

وإذا استعان بمن يصبُّ عليه (فَيَقِفُ الْمُعِينُ) ندباً (عَنْ يَسَارِهِ) لأنه أعون وأمكن وأحسن في الأدب.

١٩- (وَالْبَدَاءَةُ فِي غَسْلِ الْوَجْهِ بِأَغْلَاهُ) للاتباع، ولأنه أشرف؛ لأنه محل السجود (وَفِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ بِالْأَصَابِعِ) لا بالمرفق والكعب وإن صبَّ عليه غيره، وتعبري «في اليدين بالأصابع» أولى من تعبيره فيهما «بالكفين» (وَفِي الرَّأْسِ بِمُقَدِّمِهِ) وتقدم بيان كيفية مسحه.

٢٠- (وَتَرَكُ النَّفْضِ) للماء؛ لأن النفض كالتبري من العبادة^(١).

٢١- (وَتَرَكَ التَّنْشِيفَ) من بلل الماء؛ لأنه أثر عبادة (بِلَا حَاجَةٍ) من زيادتي، فإن كان ثم حاجة كبرِّد والتصاق نجس فلا يسن تركه.

٢٢- (وَأَنْ يَقُولَ آخِرَهُ) أي: الوضوء (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ) لخبر مسلم «من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله» إلى قوله: «ورسوله؛ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء»، وزاد الترمذي عليه ما بعده إلى «المتطهرين»، وروى الحاكم الباقي وصححه^(٢).

وهو من زيادتي، وكذا قلبي (وغيرها) أي: غير المذكورات؛ كإتيانه بالذِّكْر المذكور متوجه القبلة كما في حالة الوضوء، وكالسواك، والنية من أول سنن الوضوء كما مر، والجمع فيها بين القلب واللسان، والدلك، وإطالة الغُرَّة والتحجيل، وغسل النزعتين مع الوجه وموضع التحذيف والصدغ.

(١) هذا أحد الأوجه الثلاثة، والثاني: مكروه، والثالث: أنه مباح، تركه وفعله سواء، قال

النووي في «الروضة» (١/ ٦٣): وهو الأرجح، وفي «المجموع» (١/ ٤٥٨): وهو الصحيح.

(٢) رواه مسلم (٢٣٤) عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الترمذي (٥٥) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الحاكم

في «المستدرک» (٢٠٧٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

◆◆ (وَمَكْرُوهَاتُهُ):

١- (الإِسْرَافُ) في الماء ولو بشط نهر؛ لخبر أبي داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن مغفل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطُّهُور والدُّعَاء»^(١).

٢- (وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَالتَّقْصُ عَنْهَا) لخبر أبي داود وغيره وهو صحيح: أنه ﷺ ترويضاً ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: «هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم»^(٢)، وذكر كراهة النقص من زيادتي، وكراهته من حيث الاختصار على الغسلة الثانية فلا ينافي كونها سنة في ذاتها.

(وَعَيْبُهَا) من زيادتي؛ كالاستيائك للصائم بعد الزوال، والوضوء للجنب في ماءٍ راكِدٍ ولو كثيراً بلا عذر كالغسل، لا غسل الرأس فلا يكره؛ لأنه الأصل؛ إذ به تحصل النظافة بخلاف غسل الخف يكره؛ لأنه يعيبه بلا فائدة.

◆◆ (وَشَرْطُهُ):

١- (كَوْنُ الْمَاءِ مُطْلَقًا) عند المتوضئ؛ فلا يصح الوضوء بمستعمل.

٢- (وَالْإِسْلَامُ) فلا يصح من كافر؛ لأنه عبادة وليس هو من أهلها.

٣- (وَالْتَمِيْزُ) فلا يصح وضوء غير المُمَيِّز كطفل ومجنون لذلك.

٤- (وَعَدَمُ الْمُنَافِي) من نحو حيض ومس ذكر حال الوضوء؛ لأنه إذا طرأ على الوضوء أبطله فلا يصح مع وجوده.

فتعبري بذلك أعم من اقتصاره على عدم الحيض والنفاس.

٥- (وَالْحَائِلُ) بين الماء والمغسول أو الممسوح كشَمْعٍ وَعَيْنٍ حَبِرٍ وَحَنَاءٍ بخلاف أثرهما.

٦- (وَدُخُولُ الْوَقْتِ فِي وَضُوءِ دَائِمِ الْحَدَثِ) كمستحاضة، فلو ترويضاً قبل

(١) رواه أبو داود (٩٦)، ابن ماجه (٣٨٦٤)، وحسنه الحافظ في «الأمالي» (ص ١٧).

(٢) رواه أبو داود (١٣٥)، النسائي (١٤٥)، وصححه النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ١١٦).

دخوله لم يصح؛ لأنه طهارة ضرورة، ولا ضرورة قبل الوقت.
(وَعَيَّرُهَا) من زيادتي؛ كمعرفة كيفية الوضوء كنظيره في الصلاة، ودوام
النية، فلو قطعها في أثناء الوضوء احتاج في بقية الأعضاء إلى نية جديدة.



باب الأحداث

(بَابُ الْأَحْدَاثِ) هي جمع حدث، والمراد به عند الإطلاق كما هنا الأصغرُ غالبًا.

وهو لغة: الشيء الحادث.

وشرعًا: يطلق على أمرٍ اعتباريٍّ يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص، وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر، وعلى المنع المترتب على ذلك، والمراد هنا الثاني.

وتعبير الأصل بـ«أسباب الحدث» يقتضي تفسير الحدث بغير الثاني إلا أن تجعل الإضافة بيانية.

♦♦ (هي) أربعة:

١- (خُرُوجُ غَيْرِ مَنِيِّهِ) الموجب للغسل، أي: المتوضئ الحي الواضح، عينا كان أو ريحًا، طاهرًا أو نجسًا، جافًا أو رطبًا، معتادًا كبول أو نادرًا كدم، انفصل أو لا (من فرج) دبرًا كان أو قبلًا (أو) من (ثُقْبٍ تَحْتَ مَعِدَةٍ وَالْفَرْجِ مُنْسَدٌ) لآية ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣]، ولقيام الثقب المذكور مقام المنسد.

والغائط: المكان المظلم من الأرض تُقَضَى فيه الحاجة، سُمِّي باسمه الخارج؛ للمجاورة.

وخرج بالثقب المذكور: خروج شيء من ثقب فوق المعدة، أو فيها، أو محاذيها ولو مع انسداد الفرج، أو تحتها مع انفتاحه فلا نقض به؛ لأنه في الأخيرة لا ضرورة إلى مخرجه، وفيما عداها بالقيء أشبه؛ إذ ما تُحِيلُه الطبيعة تلقيه إلى أسفل.

وهذا في الانسداد العارض، أما الخلقي فينقض معه الخارج من الثقب مطلقًا، والمنسد حيثنذ كعضو زائد من الخشى لا وضوء بمسه، ولا غسل

بإيلاجه، ولا بالإيلاج فيه؛ قاله الماوردي^(١).

والمعدة: مُستَقَرُّ الطعام من المكان المنخسف تحت الصدر إلى الشرة، والمراد بها هنا: الشرة.

أما مَنِيَّةُ المَوْجِبُ للغسل فلا نقض به، كأن أمني بمجرد نظره؛ لأنه أوجب أعظم الأمرين بخصوصه فلا يوجب أدونهما بعمومه^(٢).

ودخل في غير مَنِيَّةِ المذكور مَنِيَّ غيره، ومنيه غير الموجب للغسل بأن استدخله ثم خرج فينقضان.

فتعبري بـ«منيه» وإن احتيج لتقييده بما مر أولى من تعبيره بـ«المني»، وتعبري بـ«فرج» أولى من تعبيره بـ«أحد السبيلين»؛ إذ للإنسان ثلاثة سبل اثنان للقبُل وواحد للدُّبر، ولأنه قد يكون له أكثر من ذلك كما لو خلق له ذَكَرَانِ عَامِلَانِ.

٢- (وَعَلَبَةُ عَلَى عَقْلٍ) بجنون، أو إغماء، أو نوم، أو غيرها؛ لخبر أبي داود وغيره: «العينان وكاء السَّه فَمَنْ نام فليتوضأ»^(٣)، وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الذهول الذي هو مظنة لخروج شيء من الدبر، كما أشعر بها الخبر؛ إذ السَّه: الدبر، ووكاؤه: حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعر به، والعينان كناية عن اليقظة.

وخرج بالغلبة على العقل -أي: التمييز- النعاس، وحديث النَّفْس، وأوائل نشوة السكر فلا نقض بها. ومن علامات النعاس: سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه.

(١) انظر: الحاوي الكبير (١/ ١٧٧).

(٢) كزنا المحصن لما أوجب أعظم الحدَّين وهو الرجم بكونه زنا محصن لا يوجب أدونهما وهو الجلد والتغريب بكونه زناً. انظر: كفاية الأخيار للحصني (٦٢).

(٣) رواه أبو داود (٢٠٣)، ابن ماجه (٤٧٧) عن عليّ، وحسنه النووي في «المجموع» (١٣/ ٢).

(لَا) الغلبة عليه (بِنَوْمٍ مُّمْكِّنٍ مَّقْعَدُهُ) أي: أَلْيَيْهِ من مقرّه من أرض، أو غيرها ولو مُّخْتَبِئًا، أي: ضامًا ظهره وساقيه بعمامة أو غيرها، فلا نقض؛ لخبر مسلم عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يَصْلُونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ»^(١)، حُمِلَ عَلَى نَوْمِ الْمُمْكِّنِ؛ جمعًا بين الأخبار، ولأنه حيثُذ أَمِنَ من خروج شيء من دُبُرِهِ، ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قُبُلِهِ؛ لندرته، ولا تمكين لمن نام على قفاه ملصقًا مقعده بمقره.

٣- (وَمَسَّ فَرْجَ آدَمِيٍّ أَوْ مَحَلَّ قَطْعِهِ) ولو صغيرًا أو ميتًا، من نفسه أو غيره، عمدًا أو سهوًا، قُبَلًا كان الفرج أو دُبْرًا، سَلِيمًا أو أَشَلَّ، متصلًا أو منفصلًا (بِطَّنٍ كَفٍّ) ولو شلاء؛ لخبر «من مس فرجه فليتوضأ» رواه الترمذي وصححه^(٢)، ومسَّ فرج غيره أفحش من مسَّ فرجه؛ لهتكه حرمة غيره، ولأنه أشهى له.

ومحل القطع -وهو من زيادتي- في معنى الفرج؛ لأنه أصله، وخرج بالآدمي: مس فرج البهيمة فلا نقض به؛ إذ لا حرمة لها في وجوب ستره، وتحريم النظر إليه، ولا تعبد عليها، ويبطن الكف: غيره كرؤوس الأصابع وما بينها.

واختص الحكم ببطنها وهو الراحة مع بطون الأصابع؛ لأن التلذذ إنما يكون به، ولخبر ابن حبان في «صحيحه»: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ وَلَا حِجَابٌ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٣)؛ إذ الإفضاء باليد لغة: المس ببطنها، فيتقيد به إطلاق المس في بقية الأخبار، والمراد بفرج المرأة الناقض: مُلتَقَى

(١) رواه مسلم (٣٧٦).

(٢) رواه الترمذي (٨٢) عن بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «من مس ذكره فلا يصلّ حتى يتوضأ»، واللفظ الوارد رواه النسائي (٤٥٠)، ابن ماجه (٤٨١)، أحمد (٢٧٢٩٤).

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (١١١٨)، الدارقطني في «السنن» (٥٣٢) من حديث أبي هريرة، ورواه النسائي (٤٥١) وغيره من حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ بدون «وليس بينهما ستر ولا حجاب».

شَفَرْنِهَا عَلَى الْمُنْفَذِ، وَبِالدُّبْرِ: مَلْتَقَى مُنْفَذِهِ، وَبِطُنِ الْكَفِّ: مَا يَسْتَرُ عِنْدَ وَضْعِ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى مَعَ تَحَامُلٍ يَسِيرٍ.

٤- (وَتَلَاقِي بَشْرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى) وَلَوْ خَصِيًّا وَمَمْسُوحًا، عَمْدًا كَانَ التَّلَاقِي أَوْ سَهْوًا، بِشَهْوَةٍ أَوْ دُونِهَا، بَعْضُ سَلِيمٍ أَوْ أَشْلٍ؛ لَآيَةٍ ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، أَي: لَمَسْتُمْ كَمَا قُرِئَ بِهِ^(١)، لَا جَامِعْتُمْ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَاللَّمْسُ: الْجَسُّ بِالْيَدِ وَبِغَيْرِهَا، أَوْ الْجَسُّ بِالْيَدِ وَالْحَقُّ غَيْرِهَا بِهَا، وَعَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ^(٢).

وَالْمَعْنَى فِي النِّقْضِ بِهِ أَنَّهُ مَظْنَّةُ التَّلَذُّذِ الْمُثِيرِ لِلشَّهْوَةِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ؛ كَمَا أَفْهَمَهُ التَّعْيِيرُ بِالتَّلَاقِي؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي لَذَّةِ اللَّامِسِ كَالْمُشْتَرَكِينَ فِي لَذَّةِ الْجَمَاعِ.

وَالْبَشْرَةُ: ظَاهِرُ الْجِلْدِ، وَفِي مَعْنَاهُ: اللَّحْمُ كُلُّهُمُ الْأَسْنَانُ، وَخَرَجَ بِهَا الْحَائِلُ وَلَوْ رَقِيقًا، وَالشَّعْرُ، وَالسِّنُّ، وَالظُّفْرُ؛ إِذْ لَا يَلْتَذُّ بِلَمْسِهِ، وَبِذَكَرٍ وَأُنْثَى: الذَّكَرَانِ، وَالْأُنْثَيَانِ، وَالْخَثْيَانِ، وَالْخَثْيُ وَالذَّكَرُ أَوِ الْأُنْثَى، وَالْعَضْوُ الْمَبَانُ؛ لِانْتِفَاءِ مَظْنَةِ الشَّهْوَةِ.

(بِكَبِيرٍ) أَي: مَعَ كِبَرِهِمَا بَأَنْ بُلُغَا حَدِّ الشَّهْوَةِ، وَإِنْ انْتَفَتْ لِهَرَمٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ اكْتِفَاءً بِمَظْنَتَيْهَا، بِخِلَافِ التَّلَاقِي مَعَ الصَّغَرِ الَّذِي لَا شَهْوَةَ مَعَهُ فَلَا يَنْقُضُ؛ لِانْتِفَاءِ مَظْنَتَيْهَا، وَذَكَرَ كِبَرَ الذَّكَرِ مِنْ زِيَادَتِي.

(لَا) تَلَاقِي بَشْرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى (مَحْرَمٍ) لَهُ بِنَسَبٍ، أَوْ رِضَاعٍ، أَوْ مَصَاهِرَةٍ؛ فَلَا نَقْضَ بِذَلِكَ.



(١) قَرَأَ بِذَلِكَ حُمَزَةُ وَالْكِسَائِيُّ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ» (٢/ ٥٨): وَهِيَ فِي اللُّغَةِ لَفْظَةٌ قَدْ تَقَعُ لِلْمَسِّ الَّذِي هُوَ الْجَمَاعُ، وَفِي اللَّامِسِ الَّذِي هُوَ جَسُّ الْيَدِ وَالْقُبْلَةُ وَنَحْوُهُ؛ إِذْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَمْسٌ.

(٢) انْظُرْ: الْأَمَّ لِلشَّافِعِيِّ (٢/ ٣٧).

باب الغسل

(بَابُ الْغُسْلِ) هو بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها: مصدر غَسَلَ، وبمعنى الاغتسال، وبكسرهما: اسم لما يغتسل به من سِدْر ونحوه، وبالضم: اسم للماء الذي يغتسل به.

وهو بالمعنيين الأولين لغة: سيلان الماء على الشيء.
وشرعاً: سيلانه على جميع البدن بنية؛ كما سيأتي.
♦♦ (مُوجِبُهُ) ستة:

- ١- (جَنَابَةٌ) وتحصل (بِخُرُوجِ مَنِيٍّ) أولاً، من طريقه المعتاد، أو من تحت صُلب الرِّجْلِ وترائب المرأة والمعتاد منسد؛ لخبر الصحيحين في ذلك^(١).
وخرج بـ«منيه»: مَنِيٌّ غيره، وبـ«أولاً»: مَنِيُّه الخارج ثانياً بأن استدخله ثم خرج؛ فلا غسل بهما.
- ٢- (أَوْ دُخُولُ حَشْفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا) من فاقدها (فَرْجًا) قُبْلًا أو دُبْرًا ولو من ميت أو بهيمة^(٢).

وتعبري بما ذكر أولي من قوله «إنزال مني» أو «التقاء الختانين».

- ٣- (وَمَوْتُ) لمسلم غير شهيد^(٣)؛ لما سيأتي في الجنائز.
- ٤- (وَحَيْضٌ) لآية ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي:

(١) عن أم سلمة، قالت: جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي ﷺ: «إذا رأت الماء»، رواه البخاري (١٣٠)، مسلم (٣١٣).

(٢) لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال رسول الله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل»، رواه مسلم (٣٤٩).

(٣) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: بينما رجل واقف بعرفة إذا وقع عن راحلته فوقصته، قال النبي ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر... الحديث»، رواه البخاري (١٢٦٥)، مسلم (١٢٠٦).

الحيض^(١).

٥- (وَنَفَاسٌ) لأنه دم حيض مجتمع.

٦- (وَنَحْوُ وَلَادَةٍ) من إلقاء علقة أو مضغة ولو بلا بلل؛ لأن الولد ونحوه مني منعقد، ويعتبر في الموجب من هذه الثلاثة وخروج المني: الانقطاع، والقيام إلى الصلاة أو نحوها.

٧- (وَنَجَاسَةٌ بَدَنٍ، أَوْ بَعْضُهُ وَاشْتَبَهَ) عليه تنزيها عنها، ولتصح صلاته. وتبعث في ذكر هذا الأصل، ولم يذكره الأكثر؛ لأنه ليس موجبا للغسل بل لإزالة النجاسة حتى لو كشط جلده حصل الفرض^(٢).

◆◆ (وَقَرَضُهُ) أي: ركنه، شيان:

١- (النِّتَّةُ) لما مر في الوضوء، كأن ينوي رفع الجنبات، أو الحيض، أو النفاس، أو غسل الميت، أو غسل الواجب، لكنها لا تجب في الغسل من الموت والنجاسة؛ لأن القصد منه النظافة وهي لا تتوقف على نية.

٢- (وَتَغْيِيمٌ) ظاهر (البَدَنِ) حتى ما تحت القلفة من الألف والشعر ولو كثيفا (بِالماء) ويتسامح بباطن العقد التي على الشعرات^(٣). ويجب نقض الصفات إن لم يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقض^(٤).

(١) وتام الآية المذكورة ﴿وَلَا تَقْرُبُوهِنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(٢) لكن يقال إزالة النجاسة شرط لصحة الوضوء والغسل، فإذا كان ثم نجاسة كان غسل الموضع عنها من الواجبات لا من صفات الكمال، انظر: الشرح الكبير (١/١٩٠)، المجموع (٢/١٨٢).

(٣) هذا هو الراجح عند الرافعي، والصحيح عند النووي: أنه لا يعفى عنه؛ لأنه يمكن قطعها بلا خلاف، وهو ظاهر نص الشافعي والجمهور. انظر: الشرح الكبير (١/١٨٩)، المجموع (٢/١٩٨)، الروضة (١/٨٨).

(٤) لحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي.....=

◆◆ (وَسُنَّتُهُ):

١- (التَّسْمِيَةُ) أوله كما في الوضوء.

٢- (وَعَسَلُ الْأَذَى) كُمُخَاط وَنَجَس.

٣- (وَالْوُضُوءُ) وتقدم بيانه مع دليله في بابه.

قال الرافعي: ولا يحتاج إلى إفراد هذا الوضوء بنية؛ بناء على اندراجها في الغسل^(١).

قال في «الروضة»: قلت المختار أنه إن تجردت جنابته عن الحدث نوى بوضوئه سنة الغسل، وإن اجتمعا نوى به رفع الحدث الأصغر^(٢).

٤- (وَالْتَّيْنَةُ وَالتَّثْلِيثُ) وهو أفضل كما في الوضوء؛ فيغسل ويدلك رأسه ثلاثاً بعد تخليله في كل مرة، ثم شقه الأيمن ثلاثاً، ثم الأيسر ثلاثاً^(٣).

٥- (وَالتَّخْلِيلُ) للشعر والأصابع بالماء قبل إفاضته؛ ليكون أبعد عن الإسراف في الماء.

٦- (وَالْبَدَاءَةُ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ) لما مر في الوضوء.

٧- (وَ) البداءة (بِأَعْلَى بَدَنِهِ) للأخبار الصحيحة، ولأنه أبعد عن الإسراف في الماء.

٨- (وَالدَّلْكُ) لما تصل إليه يده من بدنه؛ خروجاً من خلاف من أوجهه^(٤).

= فأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين»، رواه مسلم (٣٣٠).

(١) انظر: الشرح الكبير (١/ ١٩٢).

(٢) انظر: الروضة (١/ ٨٩).

(٣) روى البخاري (٢٧٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كنا إذا أصابت إحدانا جنابة، أخذت بيديها ثلاثاً فوق رأسها، ثم تأخذ بيدها على شقها الأيمن، ويدها الأخرى على شقها الأيسر».

(٤) قال بوجوبه مالك، انظر: الذخيرة للقرافي (١/ ٣٠٩)، الشرح الكبير للرافعي (١/ ١٩٣).

ولأنه أنقى للبدن.

٩- (وَتَوَجَّهْ لِلْقِبْلَةِ).

١٠- (وَكُونُهُ بِمَحَلٍّ لَا يَنَالُهُ) فيه (رَشَاشٌ) كما في الوضوء.

١١- (وَالْتَسْتَرُ) في الخلوة محافظة على ستر العورة، أما بحضرة الناس أي

الذين يحرم عليهم نظر عورة المغتسل ولم يغضوا أبصارهم عن النظر إليها فيجب الستر.

١٢- (وَجَعَلَ الْإِنَاءَ الْوَاسِعَ عَنْ يَمِينِهِ وَالضَّبِيقَ عَنْ يَسَارِهِ).

١٣- (وَتَرَكْ الْأَسْتِعَانَةَ إِلَّا لِعُذْرٍ) لما مر في الوضوء، وإذا استعان بمن يصب

عليه (فَيَكُونُ الْمُعِينُ عَنْ يَمِينِهِ) بخلاف ما مر في الوضوء.

١٤- (وَالشَّهَادَتَانِ) المتقدمتان مع ما معهما في الوضوء (آخِرُهُ) أي: آخر

الغسل.

(وَعَبَّرَهَا) من زيادتي؛ كالمضمضة والاستنشاق، بل يكره تركهما، وترك

الوضوء؛ كما ذكره في «المجموع»^(١) مع زيادة ذكرتها في شرح الأصل.

◆◆ (وَمَكْرُوهَاتُهُ: مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ) وتقدم بيانها في بابه.

وتعبري بذلك أعم من اقتصاره على «الإسراف» و«الزيادة».

◆◆ (وَشُرُوطُهُ: شُرُوطُ الْوُضُوءِ) وتقدم بيانها في بابه.

وتعبري بما ذكر أعم مما عبّر به.

(لَكِنْ يَصِحُّ غُسْلُ نَحْوِ حَائِضٍ) كنفساء (لِنَحْوِ إِحْرَامٍ) بنسك من حج أو

عمرة؛ كدخول مكة؛ لأن المقصود منه دفع الرائحة الكريهة للاجتماع، و«نحو»

الثانية من زيادتي.

(وَ) يصح (غُسْلُ كِتَابِيَّةٍ وَمَجْنُونَةٍ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ) كنفاس (لِتَحِلَّ لِمُسْلِمٍ)

من زوج أو سيد، أي: لوطئه، وإن انتفى الإسلام والتمييز؛ للضرورة، وقد تكلمت

(١) انظر: المجموع (١/ ٤٦٥).

على وجوب النية مع زيادة في شرح الأصل وغيره.

♦♦ (وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ):

١- (صَلَاةٌ) ولو نفلاً؛ للإجماع، ولخبر الصحيحين «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(١)؛ إذ مقتضاه حرمتها بالحدث الأصغر فبالأكبر أولى (إِلَّا لِفَاقِدِ الطَّهْوَرَيْنِ فَيُصَلِّي الْفَرَضَ) دون النفل؛ لحرمة الوقت، ويقضي إذا قَدَّرَ على أحدهما، وإنما يقضي بالتيمن في محل يسقط به الفرض^(٢) وإلا فلا قضاء؛ إذ لا فائدة فيه.

٢- (وَسُجُودٌ) لتلاوة وشكر؛ لأنه في معنى الصلاة.

٣- (وَقِرَاءَةُ قُرْآنٍ) ولو بعض آية؛ لخبر الترمذي، وقال: حسن صحيح عن عليّ قال: «كان رسول الله ﷺ يقضي حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه - وربما قال: يحجزه - عن القراءة شيء ليس الجنابة»^(٣).

(يَقْصِدُهَا) أي: القراءة، فإن لم يقصدها لم تحرم؛ لأنه إنما يسمى قرآناً بالقصد، ومحلّه إذا كان مما يوجد نظمه في غير القرآن؛ كقوله عند المصيبة «إنا لله وإنا إليه راجعون»، وإلا فيحرم مطلقاً، نعم يجوز لفاقد الطهورين قراءة الفاتحة في الصلاة بل تجب كما صححه النووي^(٤).

٤- (وَمَسَّهُ).

٥- (وَحَمَلُهُ) أي: القرآن بمسّ وحمل ما هو فيه من مُصحف وغيره مما كتب هو فيه للدراسة، قال تعالى ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] هو خبر

(١) رواه البخاري (٦٩٥٤)، مسلم (٢٢٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كموضع يغلب فيه عدم الماء، سواء كان مسافراً أو مقيماً؛ فلا يقضي مطلقاً.

(٣) رواه أبو داود (٢٢٩)، النسائي (٢٧٠)، ابن ماجه (٥٩٤)، أحمد (٨٤٠)، ولفظ الترمذي (١٤٦):

«كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً».

(٤) انظر: المجموع (١٦٣/٢)، الروضة (٨٥/١-٨٦).

بمعنى النهي، والحمل أبلغ من المس، والمطهر بمعنى المتطهر (إلا) إذا كان (في متاع) فيحل حمله معه تبعاً له؛ لأنه المقصود، فلو قصده ولو مع المتاع حرم، ويحرم مس خريطة وصندوق فيهما مصحف، ومس جلده تبعاً له. وتعيري بـ«متاع» أولى من تعيره بـ«أمتعة».

وخرج بـ«مسه وحمله»: كتابته الخالية عنهما، وقلب ورفه بعود، والنظر فيه، ومس وحمل التوراة والإنجيل، وما نسخت تلاوته؛ فيحل.

٦- (وخطبة الجمعة) لأنها في معنى الصلاة، وخرج بزيادتي «جمعة» خطبة غيرها فلا تحرم.

٧- (وطواف) ولو نفلاً؛ لخبر «الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة إلا أن الله تعالى قد أحل فيه المنطق، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير» رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم^(١).

٨- (ولبثت مسلم بمسجد لا عبور) قال تعالى ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ أي: موضعا ﴿وَأَنْتُمْ سُكْرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، نعم يجوز لبثه فيه؛ لضرورة كأن نام فيه فاحتلم وتعذر خروجه؛ لخوف من عسس ونحوه، لكن يلزمه التيمم^(٢).

وخرج بالمسجد: الرباط ونحوه، وهو ظاهر، وبالمسلم: الكافر؛ فلا يمنع من ذلك؛ لعدم اعتقاده حرمة، وذكر في شرح الأصل فوائد.

◆◆ (وَالْأَغْسَالُ الْمَسْنُونَةُ):

١- (غسل الجمعة).

(١) رواه الدارمي (١٨٨٩)، ابن حبان (٣٨٣٦)، الحاكم (٣٠٥٨)، الطبراني في «الكبير» (٣٤/١١)،

أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٨)، البيهقي في «الكبرى» (٩٣٧٦)، والأصح أنه موقوف على

ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قاله النووي في «المجموع» (١٧٨/٤) نقلاً عن الحافظ.

(٢) بغير تراب المسجد، فإن خالف وتيمم به صح، قاله النووي في «المجموع» (١٧٢/٢).

٢- (وَاسْتِسْقَاءٍ).

٣- (وَكُتُوفٍ لِحَاضِرِيهَا) أي: لمريدي حضورها؛ لاجتماع الناس لها، وفي الصحيحين خبر «إذا جاء أحدكم الجمعة» أي: أراد مجيئها «فليغتسل»^(١) وصرفه عن الوجوب خبر الترمذي وحسنه «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمْتَ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ»^(٢)، وقوله «فيها» أي: فبالسنة أخذ، «ونعمت» الخصلة، والغسل معها أفضل، وغسل الجمعة أكد الأغسال المسنونة.

وخرج بحاضريها وهو من زيادتي في الأخيرتين: مَنْ لم يرد حضورها فلا يسن له الغسل، بخلاف غسل العيد لا يختص بحاضريها كما يأتي؛ لأنه يراد للزينة وكلهم من أهلها، وغسل الثلاثة المذكورة؛ لقطع الرائحة الكريهة عن الجماعة فاختص بحاضريها.

٤- (وَوُغْسِلَ) لكل واحد؛ لما مر آنفاً.

٥- (وَوُغْسِلَ) (لِلْإِسْلَامِ كَافِرٍ خَالٍ عَنْ حَدِيثِ أَكْبَرٍ) لأنه ﷺ أمر به قيس بن عاصم لما أسلم، رواه الترمذي وحسنه، وابن حبان وصححه^(٣)، وحملوه على الندب؛ لأنه قد أسلم خلق كثير ولم يؤمروا بالغسل، ولأن الإسلام ترك معصية فلم يجب معه غسل كالتوبة من سائر المعاصي، أما إذا لم يخل عن ذلك كأن أجنب ولو في الكفر؛ فيجب عليه الغسل وإن اغتسل في الكفر.

وقولي: «خال... إلخ» أعم من قوله «لم يجنب في الكفر».

٦- (وَوُغْسِلَ) (مِنْ غُسْلٍ مَيِّتٍ) ولو مسلماً؛ لخبر «مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ»

(١) رواه البخاري (٨٧٧)، مسلم (٨٤٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه أبو داود (٣٥٤)، الترمذي (٤٩٧)، النسائي (١٣٩٦) عن سُرَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) عن قيس بن عاصم قال: «أتيت النبي ﷺ أريد الإسلام؛ فأمرني أن أغتسل بماء وسدر»،

رواه أبو داود (٣٥٥)، الترمذي (٦٠٥)، النسائي (١٩٣)، ابن حبان (١٢٤٠).

رواه الترمذي وحسنه، وابن حبان وصححه^(١)، وصرفه عن الوجوب خبرُ الحاكم وصححه على شرط البخاري «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه»^(٢).
٧- (و) من (حِجَامَةٍ).

٨- (وَدُخُولِ حَمَّامٍ) لخبر البيهقي عن عبد الله بن عمرو بن العاص «كنا نغتسل من خمس: من الحمامة، والحمام، ونسف الإبط، ومن الجنابة، ويوم الجمعة»^(٣).

٩- (وَأَسْتَحْدَادٍ) أي: حلق العانة.

١٠- (وَالِإِغْمَاءِ) بعد الإفاقة؛ للاتباع رواه الشيخان^(٤)، وفي معنى الإغماء: الجنون^(٥)، ويسن الغسل للصبي إذا بلغ بالسن.

١١- (وَالِإِحْرَامِ) بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقاً؛ للاتباع، رواه الترمذي وحسنه^(٦).

١٢- (وَدُخُولِ حَرَمٍ) ولو بلا إحرام قياساً على دخول مكة^(٧).

١٣- (و) دخول (مَكَّة) ولو بلا إحرام؛ لأنه ﷺ فعله في عام حجة الوداع

(١) رواه الترمذي (٩٩٣)، ابن ماجه (١٤٦٣)، ابن حبان (١١٦١) وهذا لفظه، وضعفه النووي في «المجموع» (١٨٥/٥) نقلاً عن البيهقي.

(٢) رواه الحاكم (١٤٢٦)، البيهقي في «الكبرى» (١٤٧٧) وضعفه.

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (١٤٤٥).

(٤) لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في مرض موته ﷺ، رواه البخاري (٦٨٧)، مسلم (٤١٨).

(٥) قال الشافعي: قلما جُنَّ إنسان إلا أنزل. انظر: كفاية الأخيار (٧٧).

(٦) عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل، رواه الترمذي (٨٣٠)، وقال: حسن غريب، البيهقي في «الكبرى» (٩٠١٦).

(٧) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «إن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم، وإذا أراد أن يدخل مكة»، رواه الحاكم (١٦٣٩) وقال: صحيح على شرط الشيخين، الدارقطني في «السنن» (٢٤٣٣)، البيهقي في «الكبرى» (٩٠١٨).

بذي طوى وهو مُحْرَم؛ كما في الصحيحين^(١)، وفي عام الفتح وهو حَلَال؛ كما في «الأم»^(٢)، نعم من اغتسل لإحرامه من موضع قريب منها كالتنعيم لم يغتسل لدخولها؛ لأن المراد من هذا الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق.

١٤- (وَوُقُوفٍ بِعَرَفَةَ) بعد الزوال^(٣).

١٥- (و) وقوف (بِمُزْدَلِفَةَ) بالمشعر الحرام غداة النحر.

١٦- (وَالْمَيْتِ بِهَا إِنْ لَمْ يَغْتَسِلْ لِعَرَفَةَ) أي: للوقوف بها؛ لاجتماع الناس للثلاثة كالجمعة، فإن اغتسل للوقوف بعرفة كفى عن الغسل للميت بمزدلفة.

١٧- (وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْهُ) وهي أيام التشريق أي: لرمي الجمار في كل يوم منها؛ لما مر، ولا يسن لرمي جمرة العقبة؛ لقربه من غسل الوقوف بمزدلفة، ولهذا لا يسن لكل جمرة، ويستوي في الغسل للإحرام وللبقية بعده الطاهر والحائض والنفساء.

١٨- (وَتَغْيِيرُ بَدَنٍ) إزالة للرائحة الكريهة.

(وَعَظِيمَهَا) من زيادتي؛ كالغسل لحضور كل مجمع من الناس، وللاعتكاف، ولدخول المدينة المشرفة.

(لَا) غسل (طَوَافٍ رُكْنَيْنِ) أو وداع^(٤)، وإن جزم الأصل بسُنَّيْتِهِ في الأول، والنووي في «منسكه الكبير» بسُنَّيْتِهِ فيهما.



(١) عن نافع كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم بييت بذي طوى، ثم يصلي به الصبح ويغتسل، ويحدث أن نبي الله ﷺ كان يفعل ذلك، رواه البخاري (١٥٧٣)، مسلم (١٢٥٩).

(٢) انظر: الأم للشافعي (٤٩١/٣).

(٣) ورد ذلك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٨٠٢).

(٤) لم يستحبهما الشافعي في الجديد، وبه قال الرافعي في «الشرح الكبير» (٣٧٧/٣)، والنووي في «المجموع» (٢١٤/٧)، الروضة (٧٠/٣).

باب التيمم

(بَابُ التَّيْمُمِ) هو لغة: القصد، ومنه ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾

[البقرة: ٢٦٧].

وشرعاً: مسح الوجه واليدين بتراب طهور بنية.

والأصل فيه قبل الإجماع آية ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ [النساء: ٤٣]^(١)،

وخبر مسلم «جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وتربتها طهوراً»^(٢)، وغيره من الأخبار الآتية.

(يَخْتَصُّ) التيمم (بِتُرَابٍ - وَلَوْ بِرَمْلٍ - لَهُ غُبَارٌ) فلا يصح بغيره كجصٍّ

وكُحْلٍ وثُورَةٍ؛ لما مر، والصعيد في الآية مفسر بالتراب الطاهر^(٣)، وهو يُفْهِمُ اعتبار الغبار.

قال الشافعي: الصعيد لا يقع إلا على تراب له غبار^(٤)، أي: غالباً؛ فيكفي

التيمم برمل له غبار إذا لم يَلصُقْ بالعضو، بخلاف ما لا غبار له، أو له غبار لكنه يَلصُقُ بالعضو.

(وَيَجْمَعُ بَيْنَهُ) أي: بين التيمم (وَيَبِيْنَ طُهُرِهِ) بالماء (إِذَا لَمْ يَكْفِهِ مَاءُوهُ) لظهره

من وضوء أو غسل، والمراد بالماء الصالح للغسل، فما يصلح للمسح فقط كثلج

أو بَرَدٍ لا يقدر على إذابته لا يجب استعماله في الرأس على المذهب^(٥) كما

أوضحته في شرح الأصل، ويعتبر فيما ذكر تأخير التيمم عن استعمال الماء (أَوْ)

(١) تمام الآية ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسَ مِنْ النِّسَاءِ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا

طَيِّبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾.

(٢) رواه مسلم (٥٢٢) عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) نسبه الرافعي في «الشرح الكبير» (٢٣٠/١) إلى ابن عمر وابن عباس، ولم يثبت عنهما.

(٤) الشافعي في «الأم» (١٥/٢).

(٥) وذلك لأن الترتيب واجب فلا يمكن استعماله في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين،

ولا يمكن التيمم مع وجود ما يحكم بوجوب استعماله، قاله في «المجموع» (٢/٢٦٩).

إذا (كَانَ بَعْضُهُ عِلَّةً يَخَافُ مَعَهَا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ) عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَضْوِهِ أَوْ مَنْفَعَتِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي هَذَا تَأْخِيرُ التَّيْمُمِ فِي الْغَسْلِ وَلَا فِي الْوُضُوءِ بِالنِّسْبَةِ لِعَضْوِ الْعِلَّةِ.

وتعبري بـ«الطهر» وبـ«العلقة» أعم من تعبيره بـ«الوضوء» وبـ«الجرح».

♦♦ (وَلَهُ) أَي: التيمم (أَسْبَابُ) أَحَدُ وَعَشْرُونَ.

وهي في الحقيقة أسباب للعجز عن استعمال الماء، والعجز عن ذلك هو سبب التيمم.

♦ (تَسَعَّةٌ مِنْهَا تُعَادُ فِيهَا الصَّلَاةُ):

١- (فَقَدْ الْمَاءُ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُهُ) حَضَرًا كَانَ أَوْ سَفَرًا؛ لَغَلْبَةِ وَجُودِهِ فِيهِ.

٢- (وَنَسْيَانُهُ) أَي: الماء.

٣- (وَلِإِضْلَالِهِ فِي رَحْلِهِ) فِيهِمَا؛ لَوْجُودِ الْمَاءِ مَعَهُ وَنَسْبَتِهِ فِي إِهْمَالِهِ حَتَّى نَسِيَهُ أَوْ أَضْلَهُ إِلَى تَقْصِيرٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُدْرِجَ فِي رَحْلِهِ مَاءٌ وَلَمْ يَشْعُرْ بِهِ، أَوْ أَضْلَ رَحْلَهُ الَّذِي فِيهِ الْمَاءُ فِي رِحَالٍ.

٤- (وَوَضْعُ السَّاتِرِ) مِنْ جَبِيْرَةٍ أَوْ لَصُوقٍ، فَهُوَ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ «وَوَضْعُ الْجَبِيْرَةِ» (عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ) بِخِلَافِ وَضْعِهِ عَلَى طَهْرٍ كَمَا فِي الْخَفِّ بِجَامِعٍ وَجُوبِ الْمَسْحِ بِالْمَاءِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا.

٥- (وَكَوْنُهُ) أَي: الساتر (بِأَعْضَاءِ التَّيْمُمِ) وَإِنْ وَضَعَهُ عَلَى طَهْرٍ؛ لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ جَمِيعًا.

٦- (وَكَوْنُ التَّيْمُمِ) لِلصَّلَاةِ (قَبْلَ الْوَقْتِ) أَي: وَقْتُهَا وَإِنْ ظَنَّ دَخُولَهُ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ.

٧- (وَشِدَّةُ بَرْدٍ) وَإِنْ خِيفَ مِنَ الاسْتِعْمَالِ فِيهَا تَلَفُ نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا؛ لِنُدْرَةِ فَقْدِ مَا يَسْخَنُ بِهِ الْمَاءُ.

٨- (وَعِضْيَانُ بِسَفَرٍ) كإباق؛ لأن عدم وجوب الإعادة رخصة فلا تناط بالمعصية.

٩- (وَتَنْجَسُ بَدَنُ بَغِيرٍ مَعْفُو عَنْهُ) كدم كثير وإن عجز عن إزالته؛ لفقد الماء أو لخوف ضرره؛ لأنه نادر لا يدوم، بخلاف ما يُعْفَى عنه كدم قليل، نعم إن كان على محل التيمم وجبت الإعادة؛ لعدم وصول التراب إلى المحل.

♦ (وَإِنَّا عَشَرَ) منها (لَا تُعَادُ فِيهَا الصَّلَاةُ):

١- (فَقَدْ الْمَاءُ بِمَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُهُ) ولو بحَضَرٍ.

٢- (وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ) أي: إلى الماء ولو في المَال (لِشْرِيهِ) أي: الماء.

٣- (أَوْ بَيْعِهِ لِلْمُؤْنَةِ) أي: مؤنة مَنْ عليه مؤنته، سواء كان المحتاج إلى ذلك المالك أم أحد رُفَقَتِهِ، ولو حيواناً محترماً.

وتعبري هنا وفيما يأتي بـ«المؤنة» أعم من تعبيره بـ«النفقة»، وظاهر أن احتياجه لبيعه لَدَيْنِهِ كاحتياجه لبيعه للمؤنة.

٤- (وَأَنْ لَا يَحِدَهُ إِلَّا بِشَمْنٍ وَقَدْ عَجَزَ عَنْهُ).

٥- (أَوْ) قدر عليه لكنه (أَخْتَاةُ لِلْمُؤْنَةِ) أو لَدَيْنِهِ.

٦- (أَوْ) وجد الماء (لَا يُتَاعُ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِهِ) في ذلك المكان في تلك الحالة ولو بما يُتَغَابَنُ بمثله عادة؛ لأن للماء بدلاً متيسراً فلا يؤدي ذلك إلى الإخلال بمقصود الشارع من الإتيان بالطهر، بخلاف نظيره في تصرف الوكيل.

٧- (أَوْ حَالَ بَيْنَهُمَا) أي: بينه وبين الماء (عَدُوٌّ) من سَبَّحَ أو غيره.

٨- (أَوْ لَمْ يَحِدْ مَا يَسْتَقِي بِهِ) من دلو وحبل وغيرهما.

٩- (أَوْ خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ تَلَفًا) لنفسه أو غيرها.

١٠- (أَوْ) خاف منه (بُطْءَ بَرٍّ) أي: طول مدته.

١١- (أَوْ زِيَادَةَ مَرَضٍ).

١٢- (أَوْ حُصُولَ شَيْنٍ فَاحِشٍ بَعْضُهُ ظَاهِرٌ) والشين: الأثرُ المُسْتَكْرَهُ من

تغير لون، ونُحُول، واستِخْشَاف، وثَغْرَةٌ تَبْقَى، ولَحْمَةٌ تَزِيد، والظاهر: ما يبدو عند المهنة غالبًا كالوجه واليدين.

وخرج بالفاحش: اليسير كقليل سواد، وبالظاهر: الفاحش في الباطن فلا أثر لخوف ذلك.

ويعتمد في الخوف قولُ عَدَلٍ في الرواية، وقيل: يشترط اثنان، وكزيادة المرض حدوُثُهُ المفهُومُ بالأوّلِي. ♦♦ (وَفُرُوضُهُ) خمسة:

١- (نَقْلُ التُّرَابِ)^(١) ولو من وَجْهِه أو يَدِهِ؛ لقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَبِئًا﴾ [النساء: ٤٣] أي: اقصدوه بأن تنقلوه، فلو سَفَّتَه رِيحٌ عليه فرَدَّده ونوى، أو وقف بِمَهَبِّ رِيحٍ ناويًا بوقوفه التيمم فلما أصابه التراب مسحه بيده لم يَكْفِ؛ لانتفاء النقل المحقق للقصد فيهما. وعَبَّرْتُ بالنقل لا بالقصد وإن عَبَّرَ به الأصل؛ لقول «المحرر» و«المنهاج»: إن النقل ركن، والقصد شرط^(٢)، مع أن القصد كما قال الرافعي داخل في النقل الواجب قرن النية به^(٣).

٢- (وَالنِّيَّةُ) كأن ينوي استباحة الصلاة، أو مَسَّ المصحف، أو سجدة تلاوة لا رفع الحدث؛ لأن التيمم لا يرفعه، ولا فرض التيمم؛ لأن التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودًا، ولذلك لا يسن تجديده بخلاف الوضوء، فإن أراد صلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة، وكما يجب قرن النية بالنقل يجب استدامتها إلى مسح شيء من الوجه.

٣- (وَمَسْحُ الْوَجْهِ).

(١) المراد بالنقل: الضرب.

(٢) انظر: المحرر (١/ ١٤٠)، المنهاج (٨٤).

(٣) انظر: الشرح الكبير (١/ ٢٣٥).

٤- (و) مسح (الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ) بالتراب؛ لآية التيمم^(١).

٥- (وَالْتَرْتِيبُ) بينهما كما في الوضوء.

◆◆ (وَسُنَّتُهُ):

١- (التَّسْمِيَةُ) أوله، ولو جُنُبًا أو حائضًا كما في الوضوء.

٢- (وَنَقَضُ الْيَدَيْنِ أَوْ نَفَخُهُمَا بَعْدَ الضَّرْبِ) من الغبار إن كثر؛ للاتباع رواه

الشيخان^(٢)، ولثلاث تشبهه الخَلْقَةُ، وقولي «أو نفخهما» من زيادتي.

٣- (وَالْيَمَانُ) بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى.

٤- (وَالتَّوَجُّهُ لِلْقِبْلَةِ).

٥- (وَأَبْتَدَاءُ مَسْحِ الْوَجْهِ مِنْ أَغْلَاهُ وَالْيَدَيْنِ مِنَ الْأَصَابِعِ) كما في الوضوء.

(وَعَبَّرَهَا) من زيادتي؛ كالموالاة بين مسح الوجه واليدين، وتفريق أصابعه

في كل ضربة، وتخليها إن فرق في الضربتين أو في الثانية فقط وإلا وجب.

◆◆ (وَمَكْرُوهُهُ):

١- (تَكْثِيرُ التُّرَابِ).

٢- (وَتَكْرِيرُ الْمَسْحِ) لكل عضو؛ لمخالفة الأخبار الدالة على عدم ذلك^(٣).

◆◆ (وَشُرُوطُهُ) خمسة عشر:

١- (ضَرْبَةُ لِلْوَجْهِ).

٢- (وَضَرْبَةُ لِلْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ) كما رواه كذلك الحاكم^(٤)، وهو موقوف

(١) بالقياس على الوضوء.

(٢) لحديث عمار: «فضرب النبي ﷺ بكفِّهِ الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه»، رواه البخاري (٣٣٨) وهذا لفظه، مسلم (٣٦٨).

(٣) ولأن المطلوب فيه تخفيف التراب، قاله في «أسنى المطالب» (١/ ٨٨).

(٤) الحاكم في «المستدرک» (٦٣٤) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «التيمم ضربتان، ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين».

على ابن عمر^(١)، ولا بد من الضربتين وإن أمكن التيمم بضربة بخرقة أو نحوها، والمراد بالضرب: النقل.

٣- (وَكُونُ التُّرَابِ طَهُورًا) بأن يكون طاهرًا غير مستعمل، والمستعمل منه: ما بقي بعضوه أو تناثر منه، ولو رفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب جاز في الأصح؛ لأن المستعمل هو الباقي بالممسوحة، أما الباقي بالماسحة ففي حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملًا بالنسبة للممسوحة.

٤- (وَ) كونه (غَيْرَ مَخْلُوطٍ بِنَحْوِ زَعْفَرَانٍ) من المخالطات وإن قل؛ لمنعه وصول التراب - لكثافته - إلى العضو^(٢).

٥- (وَطَلَبُ الْمَاءِ) ولو بمأذونه؛ لقوله تعالى ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، ولا يقال لم يجد إلا بعد الطلب، ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكانها بالماء (إِلَّا فِي تَيَمُّمٍ مَرِيضٍ) فلا يجب فيه طلب؛ لأن تيممه لمرضه لا لفقد الماء، وفي معناه: الخائف من بَرْدٍ ونحوه (وَ) في تيمم (مُتَيَقِّنٍ الْفَقْدِ) أي: فقد الماء حسًا أو شرعًا؛ كحيلولة سُبُعٍ فلا يجب فيه طلب؛ إذ لا فائدة فيه.

وإن توهمه طلبه مما توهمه فيه من رَحْلِهِ ورُفْقَتِهِ ويستوعبهم بالطلب إلا أن يضيق وقت الصلاة، ثم نظر حواليه إن كان بمستوى من الأرض وإلا تردد - إن لم يخف على نفس، أو عضو، أو مال وإن قلَّ، أو اختصاص، أو انقطاع عن رُفْقَةٍ، أو خروج وقت - إلى حدٍّ يلحقه فيه غوث رُفْقَتِهِ مع تشاغلهم بأشغالهم وتفاوضهم في أقوالهم، فإن لم يجد تيمم.

فلو عَلِمَ ماءً يصله المسافرُ لحاجته كاحتطاب وهو فوق حد الغوث

(١) روى مالك في «الموطأ» (٩١) عن نافع أن ابن عمر كان يتيمم إلى المرفقين.

(٢) ضابط ذلك أن الكثير: ما يُرَى، والقليل: ما لا يَظْهَر، قاله إمام الحرمين.

السابق^(١) وجب قصده إلا إن خاف على ما مر غير اختصاصٍ ومالٍ يجب بذله في تحصيل الماء ثمنًا أو أجرة.

٦- (وَوُجُودُ الْعُذْرِ) من علة أو فقد ماء.

٧- (وَالْإِسْلَامُ) لما مر في الوضوء (إِلَّا فِي كِتَابِيَّةٍ تَيَمَّمْتُ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ لِتَحِلَّ لِمُسْلِمٍ) من زوج أو سيد؛ للضرورة.

٨- (وَالْتَمِيزُ) لما مر في الوضوء (إِلَّا نَحْوَ مَجْنُونَةٍ يَمَّمْتُ مِنْ ذَلِكَ) أي:

من نحو حيض (لِتَحِلَّ لِمُسْلِمٍ) للضرورة، و«نحو» من زيادتي.

٩- (وَعَدَمُ نَحْوِ حَيْضٍ إِلَّا فِي تَيَمُّمٍ لِنَحْوِ إِحْرَامٍ) مما لا تختص سنة الغسل

له بالطاهر كما بيته في بابه.

١٠- (وَعَدَمُ حَائِلٍ) بين التراب والممسوح؛ لما مر في الوضوء.

١١- (وَتَقْدُمُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عَنْ بَدَنِهِ) ولو عن غير أعضاء التيمم من فرج

وغيره بخلافه في الوضوء؛ لأن الوضوء لرفع الحدث وهو يحصل مع عدم تقدم ذلك، والتيمم لإباحة الصلاة التابع لها غيرها، ولا إباحة مع ذلك فأشبهه التيمم

قبل الوقت.

وقولي «عن بدنه» أعم من اقتصاره على محل الاستنجاء والعضو الذي

يريد مسحه.

١٢- (وَالْعِلْمُ بِالْقِبْلَةِ)^(٢).

١٣- (وَالْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ) ولو بالاجتهاد فيهما.

١٤- (وَطَلَبُ الْمَاءِ).

١٥- (وَنَقْلُ التُّرَابِ فِيهِ) أي: في الوقت فيهما، وهذه الأربعة من زيادتي، وقد

(١) ويسمى «حد القرب»، وضبط بنصف فرسخ، قاله الشرقاوي في حاشيته (١/ ١١٦).

(٢) وهو ضعيف؛ فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة، قاله

الشرقاوي (١/ ١١٧).

تفهم الأخيرة مما مر أوائل الباب.

♦♦ (وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ):

١- (بِحَدِّثٍ) وقد مر بيانه في بابه.

٢- (وَرِدَّةٌ) هذا من زيادتي.

٣- (وَبِرُؤْيَا مَاءٍ) أي: بالعلم بوجوده وإن ضاق الوقت عن الوضوء.

٤- (وَتَوَهُّمِهِ) كأن رأى سَرَابًا أو جماعة جَوَّزَ أن معهم ماء، بلا حائل فيهما يحول عن استعماله من سَبْعٍ وَعَطَشٍ أو نحوهما؛ لأنه لم يشرع في المقصود فأشبه ما لو رآه في أثناء التيمم، فإن كان ثمَّ حائلٌ وعلمه قبل الرؤية والتوهم أو معهما لم يبطل تيممه.

٥- (وَقُدْرَةٌ عَلَى تَمَنِّهِ) بلا حائل بأن لا يحتاج إليه لمؤونة أو لذَيْن ويمكنه

الشراء.

٦- (وَزَوَالٌ عِلَّةٍ) مبيحة للتيمم (بِلا حَائِلٍ) يحول عن استعماله.

فقولي «بلا حائل» قيد في المسائل الأربع الأخيرة، وهو من زيادتي في

الثلاثة الأخيرة.

وخرج بزوال العلة: توهم زوالها، فلو توهم بُرء جرحه فرآه لم يبرأ لم يبطل تيممه؛ إذ لا يجب طلب البرء والبحث عنه بتوهمه بخلاف الماء (إِلَّا فِي صَلَاةٍ فِي الْأَرْبَعِ الْآخِرَةِ) فلا يبطل التيمم بشيء منها في غير الثانية حيث كانت الصلاة تسقط به، وفيها مطلقاً؛ لتلبسه بالمقصود كما لو وجد المُكْفَرُ الرقبة بعد شروعه في الصوم، نعم يندب قطع الصلاة في غير الثانية؛ ليستأنفها بوضوء في الأصح، فإن ضاق الوقت حرم قطعها قطعاً، أما إذا كانت الصلاة لا تسقط به فيبطل تيممه بذلك فتبطل الصلاة ولا وجه لإتمامها.

٧- (وَبِإِقَامَةٍ أَوْ نِيَّتِهَا وَهُوَ فِي صَلَاةٍ مَقْصُورَةٍ بَعْدُ غَيْرِ التَّوَهُّمِ) فيبطل تيممه؛

تغلياً لحكم الإقامة أو نيتها المقتضية كلَّ منهما الإتمام، فأشبه ما لو نوى الإتمام

بجامع أنه أحدث بكل منهما ما لم يستبحه؛ لأن الإتمام كافتاحت صلاة أخرى، وقولي «أو نيتها... إلخ» من زيادتي.

◆◆ (وَيُخَالِفُ) التيمم (الْوُضُوءَ) زيادة على ما مر^(١):

١- (في أنه لا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ) بمعناه الأول السابق في باب الأحداث.

٢- (وَ) (في أنه لا يَجِبُ إِصْطَالُ التُّرَابِ فِيهِ إِلَّا مَنَابِتُ الشَّعْرِ وَإِنْ خَفَّ) لعسر ذلك بخلاف الماء كما مر.

٣- (وَ) (في أنه لا يُجْمَعُ بِهِ) وإن كان التيمم صَبِيًّا (فَرَضَانِ) كصلاتين أو طوافين؛ لأنه طهارة ضرورة بخلاف الوضوء، ويجمع به فرضاً وما شاء من النوافل؛ لأنها لا تنحصر فُخِّفَ فيها، ومثلها تمكين المرأة حليلها، وصلاة الجنابة، وتعيئتها عارض.

٤- (وَ) (في أنه لا يُصَلَّى بِهِ فَرَضٌ عَيْنِي إِذَا تَيَمَّمَ لِغَيْرِهِ) بأن تيمم لنافلة، أو للصلاة مطلقاً، أو لصلاة جنازة، والتقيد بالعيني من زيادتي، وقولي «لغيره» أعم من قوله «لنافلة»، لكن لو تيممت المرأة لتمكين حليلها لم تستبح به غيره^(٢).



(١) من أنه لا يستحب تجديده، وكذا تثليثه، ولا يصح بنية فرض التيمم، وأنه في الوجه واليدين فقط، ووجوب قصد التراب ونقله وضربتين، وبطلانه بالردة، وأنه لا يصح قبل دخول الوقت، ولا لمن عليه نجاسة... إلخ قاله الشرقاوي (١/ ١٢٢).

(٢) مما ليس في مرتبته كصلاة النافلة والجنابة، أما ما في مرتبته فيباح لها، وتمكين الحليل ليس بقيد بل مثله كل ما كان في مرتبته كسجدة التلاوة؛ فلا يباح لها غيره مما هو فوقه، قاله الشرقاوي (١/ ١٢٤).

باب النجاسة وإزالتها

(بَابُ) بيان (النَّجَاسَةِ وَإِزَالَتِهَا):

(هِيَ) لغة: ما يُستَقْدَر.

وشرعاً بالحدِّ: مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مُرْخَصٌ^(١).

♦♦ وبالعَدِّ:

١- (بَوُلٌ) للأمر بصبِّ الماء عليه في خبر الصحيحين في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد^(٢).

٢- (وَمَذْيٌ) بمعجمة؛ للأمر بغسل الذَّكْر منه في خبرهما في قصة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣)، وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالباً عند ثوران الشهوة بلا شهوة قوية.

٣- (وَوُذْيٌ) بمهملة كالبول، وهو ماء أبيض كِدْرٌ ثخينٌ يخرج إما عقبه حيث استمسكت الطبيعة، أو عند حمل شيء ثقیل.

٤- (وَرَوْتُ) من غائط أو غيره ولو لسملك كالبول.

هـ- (وَكَلْبٌ) ولو مُعَلِّماً؛ لخبر «طهور إناء أحدكم» الآتي^(٤).

(١) وهو التراب؛ فإنه مرخص بالنسبة للأمر الاعتباري؛ لأنه لا يرفعه إلا الماء، ويصح أن يراد به فقد الطهورين، وهذا القيد للإدخال فيدخل المستنجي بالحجر، فإنه يعفى عن أثر الاستنجاء، وتصح إمامته، ومع ذلك محكوم على هذا الأثر بالتنجيس إلا أنه عفي عنه، ويدخل أيضاً حل أكل الميتة للمضطر مثلاً، فإنه وإن حل محكوم عليها بالنجاسة لكنه أبيع له التناول للضرورة. انظر: حاشية الجمل على شرح المنهج (١/٦٣)، تحفة الحبيب للبجيرمي (١/٣١٣).

(٢) الحديث مشهور، رواه البخاري (٦٠٢٥)، مسلم (٢٨٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) عن عليٍّ قال: كنت رجلاً مذاءً؛ فأمرت رجلاً -هو المقداد بن الأسود- أن يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته فسأل، فقال: «توضأ واغسل ذكرك»، رواه البخاري (٢٦٩)، مسلم (٣٠٣).

(٤) رواه مسلم (٢٧٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٦- (وَخَزِيرٌ) لأنه أسوأ حالاً من الكلب؛ إذ لا يحل اقتناؤه بحال، ولأنه يندب قتله من غير ضرر فيه.

٧- (وَفَرُغَ كُلٌّ) منهما مع غيره تبعاً لهما وتغليبا للنجس.

٨- (وَمِنْهَا) أي: مَنِي كُلِّ مِنْهَا تبعاً لأصله بخلاف مَنِي غيرها لذلك، ولخبر الشيخين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كانت تحك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلي فيه»^(١).

٩- (وَمَاءٌ قَرِح) أي: جرح (تَغَيَّرَ) ريحُه؛ لأنه دم مستحيل، فإن لم يتغير فطاهر كالعرق خلافاً للرافعي^(٢).

١٠- (وَصَدِيدٌ) وهو ماء رقيق يخالطه دم كالدّم، وفي معناه: القَيْحُ.

١١- (وَمِرَّةٌ) وهي ما في المرارة كالقيء.

١٢- (وَمُسْكِرٌ مَائِعٌ) من خمر وغيره؛ تغليظاً وزجراً عنه كالكلب، وخرج بالمائع: الحشيشة والبنج ونحوهما من الجامدات المُسكرة فإنها مع تحريمها طاهرة، ولا ترد الخمرة المنعقدة والحشيشة المذابة؛ نظراً لأصلهما.

١٣- (وَمَا يَخْرُجُ مِنْ مَعِدَةٍ) كقيء ولو بلا تغير كالرّوث، نعم إن كان الخارج حبّاً مُتصلباً مُمتنّجس لا نجس، أما الخارج من الصدر أو الحلق وهي النخامة - ويقال: النخاعة - والنازل من الدماغ وهو البلغم؛ فطاهران كالمخاط.

١٤- (وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ آدَمِيٍّ) كلبن الأتان؛ لأنه مستحيل في الباطن كالدّم، أما لبن ما يؤكل ولبن آدمي فطاهران، أما الأول فلقوله تعالى ﴿لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]، وأما الثاني فلقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ولا يليق بتكريمه أن يكون منشؤه نجساً، ولا فرق فيه بين الأنثى والذكر، والحي والميت.

(١) غسل المني ورد عند البخاري (٢٢٩)، مسلم (٢٨٩)، أما الفرق فعند مسلم (٢٨٨) فقط.

(٢) حيث قال بنجاسة القُرُوح والنِّقَاطَات، انظر: الشرح الكبير (٣٨ / ١)، المجموع (١٨ / ١).

١٥- (وَمَيْتَةُ غَيْرِ آدَمِيٍّ وَسَمَكٌ وَجَرَادٌ) لحرمة تناولها من غير ضرر.

قال تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، أما ميتة الآدمي وتاليه فطاهرة؛ لحل تناول الأخيرين، ولقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠] في الأول، وقضية تكريمهم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت، وسواء المسلمون والكفار.

وأما قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]؛ فالمراد به نجاسة الاعتقاد، أو اجتنابهم كالنجس لا نجاسة الأبدان.

١٦- (وَدَمٌ) لما مر من تحريمه (إِلَّا كَبِدًا وَطَحَالًا) فطاهران؛ لما صح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفاً «أحلت لنا ميتتان ودمان، السمك والجراد، والكبد والطحال» وهو كما قال البيهقي وغيره في حكم المرفوع^(١).

وما زيد على المذكورات من نحو: الجرّة، وماء المتنفّط، ودُخان النجاسة هو في معناها.

♦♦ (وَأَزَالَتُهَا) أي: النجاسة (وَلَوْ مِنْ خُفٍّ) واجبة (بِغَسَلٍ) في غير بعض ما يأتي كبول صبيٍّ (بِحَيْثُ تَزُولُ صِفَاتُهَا) من طعم ولون وريح (إِلَّا مَا عَسَرَ) زواله (مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ) فلا تجب إزالته بل يطهر محله بخلاف ما لو اجتمعا؛ لقوة دلالتهما على بقاء عين النجاسة، وما لو بقي الطعم لذلك، ولسهولة إزالته غالباً. (وَلَوْ تَنَجَّسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ) لأنه ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السمن، فقال: «إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه»^(٢)، وفي رواية: «فأريقوه»^(٣)، فلو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك؛ لما فيه من إضاعة المال.

(١) جاء مرفوعاً عند ابن ماجه (٣٣١٤)، أحمد (٥٧٢٣)، الدارقطني (٤٧٣٢)، وضعفه البيهقي، وقال عن موقوف عمر في «الكبرى» (١٢١١): هذا إسناد صحيح، وهو في معنى المسند.

(٢) رواه أبو داود (٣٨٤٢)، وحسنه النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ١٨٢).

(٣) أوردها النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ١٨٢)، وسكت عنها، وأخرجها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٣٥٥) بلفظ: «إن كان مائعاً أهرق» وفيه محمد بن دينار..... =

(وَلَا يَجِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) أي: بالمائع المتنجس كسائر النجاسات الرطبة (إِلَّا فِي اسْتِضْبَاحٍ، أَوْ طَلْيٍ نَحْوِ دَوَابٍّ) كسُفْنٍ (بِدُهْنٍ) متنجس أو نجس من غير نحو كلب؛ فيجوز مع الكراهة؛ لأنه ﷺ سئل عن الفأرة تقع في السمن الذائب، فقال: «استصباحوا به»^(١)، أو قال: «انتفعوا به»^(٢) رواه الطحاوي ووُثِّقَ رُؤَاؤُهُ، وتُسْتَشْنَى المساجد، ويجوز سقي الدواب الماء المتنجس، وتخмир الطين ونحوه به، و«نحو» من زيادتي.

(وَالزُّبْقُ) بالهمزة وبكسر الزاي مع فتح الباء وكسرها (كَالْمَائِعِ) في أنه إذا تنجس تعذر تطهيره (إِنْ تَفَتَّتَ) لأنه كالدهن، فإن لم يفتت أمكن تطهيره. (وَجِلْدٌ) ولو من غير مأكول (نَجَسَ بِالمَوْتِ يَطْهَرُ) ظاهراً وباطناً (بِانْدِبَاغِهِ) بما ينزع فضوله (وَلَوْ نَجَسَا) كذَرَقَ طير؛ لخبر مسلم «إذا دبغ الإهاب» أي: الجلد «فقد طهر»^(٣)، وخرج بالجلد: الشَّعْرُ ونحوه؛ لعدم تأثرهما بالاندباغ، ويتنجسه بالموت: جلد الكلب ونحوه، وباندباغه بما ذكر: تشميسه وتمليحه (وَيَبْقَى) بعد اندباغه (مُتَنَجِّسًا) فيجب غسله بالماء؛ لتنجسه بالدباغ النجس أو المتنجس. وتعيري بالاندباغ أولى من تعبيره بالدبغ؛ إذ لا يشترط الفعل.

♦♦ (وَيَجِبُ الاسْتِنْبَاجُ مِنْ نَجَسٍ) ملوث خارج من الفرج (بِغَسْلٍ بِالمَاءِ) على الأصل (أَوْ بِمَسْحٍ ثَلَاثًا بِجَامِدٍ، طَاهِرٍ، قَالِعٍ، غَيْرِ مُحْتَرَمٍ) كجلد اندبغ؛ لأنه

= الطاحي وهو ضعيف.

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٣٥٤)، الدارقطني في «السنن» (٤٧٩٠)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٦٦٠)، وورد موقوفاً أيضاً.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٧٧)، الدارقطني في «السنن» (٤٧٨٩)، أبو نعيم في «الحلية» (٣٨٠/٣)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٦٥٨) وقال: والصحيح عن ابن عمر من قوله موقوفاً عليه غير مرفوع.

(٣) مسلم (٣٦٦).

ﷺ جَوَّزَهُ حيث فعله كما رواه البخاري^(١)، وأمر به بقوله فيما رواه الشافعي «وليس تنج بثلاثة أحجار»^(٢)، و«نهى رسول الله ﷺ عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار»^(٣)، وقيس بالحجر غيره مما في معناه.

وخرج بالجامد: المائع غير الماء، وبالطاهر: النجس، والمتنجس كَبُغْر، وطاهر متنجس، وبالقالع: غيره كالْقَصَب الأملس، وبغير محترم: المحترم كالْمَطْعوم؛ فلا يجزئ الاستنجاء بشيء منها، وَيُعْصِي به في المحترم.

(مَا لَمْ يُجَاوِزْ) الخارج (صَفْحَةً) في الغائط وهي ما ينضم من الأليين عند القيام (وَحَشْفَةً) في البول وهي ما فوق الختان وإن انتشر الخارج فوق العادة؛ لأنه يتعذر ضبطه، فينيط الحكم بالصفحة والحشفة، ولا بد أن يتقل الخارج عن محله، وأن لا يجف، وأن لا يطرأ عليه أجنبِي، وأن لا يتقطع، وإن لم يجاوز ذلك، فإن تقطع تعين الماء في المتقطع، وأجزأ الجامد في غيره.

♦ (وَيَكْفِي فِيْمَا تَنَجَّسَ بِبَوْلِ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ) للتغذي في الحولين (نَضَحٌ) بأن يُغْمَر بالماء بلا سيلان، بخلاف بول الصبية والخشي لا بد فيه من الغسل على الأصح، ويحصل بالسيلان مع الغمر، والأصل في ذلك خبر الصحيحين، وخبر ابن خزيمة والحاكم بذلك^(٤).

(١) روى البخاري (١٥٦) عن ابن مسعود قال: «أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتبه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة» وقال: «هذا ركس».

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (٤٨/٢)، وصححه النووي في «المجموع» (٩٤/٢).

(٣) رواه مسلم (٢٦٢)، أبو داود (٧).

(٤) روى البخاري (٢٢٣) مسلم (٢٨٧) عن أم قيس بنت محصن، أنها أتت بابت لها صغير، لم يأكل الطعام، إلى رسول الله ﷺ، فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء، فنضحه ولم يغسله، وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال في بول الرضيع: «يُنَضَّحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ»، رواه أبو داود (٣٧٧)، الترمذي (٦١٠)،=

وفرق بينهما بأن الائتلاف بحمل الصبي أكثر؛ فخُفِّفَ في بوله، وبأنه أَرُقُّ من بول غيره فلا يَلصُقُ بالمحلِّ لُصُوق بول غيره، ولا يَمْنَعُ الاكتفاء بالنضح تحنيكُ الصبي بتمر ونحوه، ولا تناوُلُهُ الشُّفُوفَ ونحوه؛ للإصلاح.

وظاهرٌ أنه لا بد مع النضح من إزالة الصفات على ما مر، وشمل كلامهم لبنَ الآدمي وغيره وهو متجه كما في «المهمات»^(١).

وظاهره أنه لا فرق بين النجس وغيره، وهو ظاهر، وقد ذكرت هنا فوائد في شرح الأصل.

◆ (و) يكفي (فِي أَرْضٍ تَنَجَّسَتْ بِنَحْوِ بَوْلٍ) كخمر (صَبُّ مَاءٍ يَعْْمُهَا وَلَوْ مَرَّةً) وإن كانت الأرض ضَلْبَةً أو لم يُقْلَعْ تُرابها؛ لخبر الصحيحين أنه ﷺ أمر في بول الأعرابي في المسجد بصب دُثُوبٍ من ماء^(٢)، ولم يأمر بقلع التراب.

وظاهرٌ أن الأرض إذا لم تتشرب ما تنجست به لا بد من إزالة عينه قبل صب الماء عليها؛ كما لو كان في إناء؛ فإن تنجست بجامد بأن كان رطباً فلا بد من رفعه وغسل المحل بالماء.

◆ (وَيَجِبُ فِي جَامِدٍ تَنَجَّسَ) بشيء (مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ غَسَلَهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ طَهُورٍ) لخبر مسلم: «طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَاتٍ أَوْ لَاهِنٍ بِالتُّرَابِ»^(٣)، وفي رواية له: «وَعَفْرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالتُّرَابِ»^(٤) بأن يصحب السابعة كما في رواية أبي داود: «السَّابِعَةُ بِالتُّرَابِ»^(٥) وهي معارضة لرواية «أولاهن» في محل التراب فاكْتَفَى بوجوده في واحدة من السَّبع؛ كما في رواية

= ابن خزيمة (٢٨٤)، الحاكم (٥٨٧).

(١) انظر: المهمات للإسنوي (٨٥/٢).

(٢) رواه البخاري (٢٢٠)، مسلم (٢٨٤).

(٣) رواه مسلم (٢٧٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) رواه مسلم (٢٨٠) عن عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه أبو داود (٧٣)، الدارقطني (١٨٧).

الدارقطني «إحداهن بالبطحاء»^(١) على أن الظاهر أنه لا تعارض بين الروایتين بل محمولتان على الشك من الراوي كما دل عليه رواية الترمذي: «أخراهن»، أو قال: «أولاهن»^(٢)، وبالجمله لا نقيدهما رواية «إحداهن»؛ لضعف دلالتهما بالتعارض، أو بالشك.

وقيس بالكلب: الخنزير والفرع، وببولوغه: غيره كبوله وعرقه، ولا يكفي ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء، ولا مزجه بغير ماء، ولا مزج غير تراب طهور كأشنان، وتراب نجس، أو مستعمل.

والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع المحل، وتستثنى الأرض الترابية فلا تحتاج إلى تتريب؛ إذ لا معنى لتتريب التراب، ولو لم تزل عين النجاسة إلا بست غسلات مثلاً حسبت واحدة، والتقييد بالجماد والطهور من زيادتي.

(وَيُغْسَلُ مَا تَرَشَّرَشَ مِنْهُ) أي: من الماء الذي غُسلَ به ما تَنَجَّسَ بشيء من نحو كلب (بِعَدَدِ مَا بَقِيَ مِنَ الْغَسَلَاتِ) ويجب التتريب إن كان لم يُتَرَّبْ بناء على الأصح أن لكل مرة حكم المحل بعد الغسل بها؛ لأنها بعض البلل الباقي على المحل، وخرج بما بقي من الغسالات: المُتَرَشَّرَشُ من السابعة فلا يجب غسله بناء على الأصح السابق.

♦ (وَيُعْفَى عَنْ دَمٍ نَحْوِ بَرَاغِيثَ) مما لا نفس له سائلة كالقمل والبق وإن كثر؛ لمشقة الاحتراز عنه كدم البثرات، أما دم الدَّمَامِيلِ والقُرُوحِ ومحل الفُضْدِ والحِجَامَةِ؛ فصَحَّحَ في «التحقيق» وغيره أنه كدم الأجنبي؛ فيعفى عن قليله فقط، وقضية كلام «المنهاج» و«الروضة» أنه يعفى عن كثيره أيضًا^(٣).

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٨٩٩)، الدارقطني (١٩٢) وفيه الجارود بن أبي يزيد متروك.

(٢) الترمذي (٩١).

(٣) انظر: التحقيق (ص ١٤٧)، الروضة (١/ ٢٨١)، المنهاج (١٠٦ - ١٠٧).

◆ (وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ) بأن لم يبلغ قلتين إذا تنجس (إِنَّمَا يَطْهَرُ بِكَثْرَتِهِ) بأن
 بلغهما ولا تَغَيَّرُ به (وَالكَثِيرُ) إذا تنجس بتغيره كما مر إنما يطهر (بِزَوَالِ تَغْيَرِهِ)
 بقيد زدته بقولي (بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ) زيد عليه، أو نقص منه، وكان الباقي كثيرًا،
 بخلاف زواله ظاهرًا بجامد كجصٍّ وتراب للشك في أن التغير زال أو استتر.



باب

مسح الخفين

◆ (المَسْحَاتُ) الواقعة في الطهر (سِتُّ):

١- (مَسْحُ) الفرج في (الاسْتِنْجَاءِ) بِالْحَجَرِ ونحوه.

٢- (وَ) مسح الوجه واليدين في (التَّيْمُمِ) بالتراب.

٣- (وَ) المسح بالماء (عَلَى سَائِرِ الْجُرْحِ) من جبيرة أو لُصُوق، فهذا أعم

من تعبيره بالجبيرة.

٤- (وَمَسْحُ الرَّأْسِ).

٥- (وَ) مسح (الأذْنَيْنِ).

٦- (وَ) مسح (الخُفَيْنِ) بالماء في الوضوء في الثلاثة.

والأصل في الأخير مع ما يأتي خبر الصحيحين عن جرير البجلي قال:

رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين^(١).

◆ (وَهُوَ) أي: المسح عليهما (يَرْفَعُ الْحَدَثَ) عن الرجلين^(٢) كمسح

الرأس^(٣) يرفعه عن الرأس، ولأنه يجوز أن يجمع به فرائض، ولو لم يرفعه لامتنع ذلك كما في التيمم.

◆ (وَإِنَّمَا يَجُوزُ) المسح على الخفين (فِي الْوُضُوءِ) بدلاً عن غسل الرجلين

(لِمُسَافِرٍ) بقيد زده بقولي (سَفَرٌ قَصِيرٌ، ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ، وَلِغَيْرِهِ) من مقيم، وعليه اقتصر الأصل، ومسافر سفر غير قصر (يَوْمًا وَلَيْلَةً) لخبر ابني خزيمة وحبان في

(١) البخاري (٣٨٧)، مسلم (٢٧٢)، قال إبراهيم: كان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام

جرير كان بعد نزول المائدة.

(٢) أي: رفعاً مقيداً بالمدة التي ذكرها المصنف، قاله الشرقاوي (١/ ١٤٩).

(٣) أي: في مطلق الرفع وإن كان مسح الرأس يرفع الحدث رفعاً مطلقاً غير مقيد بمدة، قاله

الشرقاوي (١/ ١٤٩).

صحيحهما «أنه ﷺ أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة؛ إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما»^(١)، وألحق بالمقيم المسافر سفر غير قصر، والمراد بلياليهن ثلاث ليال متصلة بهن، سواء أسبق اليوم الأول ليلته أم لا.

ولو أحدث في أثناء الليل أو النهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع، وخرج بزيادتي «في الوضوء» إزالة النجاسة والغسل ولو مندوباً^(٢)، فلا مسح فيهما؛ لأنهما لا يتكرران تكرار الوضوء.

♦ (وَأَبْتَدَأَ مُدَّةَ الْمَسْحِ مِنْ) آخر (حَدَّثِ)^(٣) بقيد زدته بقولي (بَعْدَ لُبْسِ) للخف^(٤)؛ لأن وقت المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه، ويستبيح فيها ما شاء من الصلوات.

(و) لكن (دَائِمُ الْحَدَّثِ) كمستحاضة (وَمُتِمِّمٌ لَا لِفَقْدِ مَاءٍ) كمَرَضٍ وَجُرْحٍ إِنَّمَا يَمْسَحَانِ لِمَا يَحِلُّ لهما من الصلوات (لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُمَا) الذي لبسا عليه الخف، وذلك فرض ونوافل، أو نوافل فقط.

(١) رواه ابن ماجه (٥٥٦)، ابن خزيمة (١٩٢)، ابن حبان (١٣٢٤)، الدارقطني (٧٤٧)، البيهقي في «الكبرى» (١٣٥٢)، وحسنه النووي في «المجموع» (١/ ٥١١).

(٢) كان الأولي أن يقول: ولو مندوبين؛ ليشمل النجاسة المعفو عنها فإن إزالتها مندوبة، قاله الشرقاوي (١/ ١٥١).

(٣) إن كان يصدر باختياره كنوم ولمس ومسّ وشكر اعتبر ابتداء المدة من أوله، وإن كان بغير اختياره كخروج الخارج والجنون والإغماء اعتبر ابتداء المدة من آخره؛ فيعتبر من الإفاقة وإن مكث سنين على الجنون أو الإغماء، ولو اجتمع اختياري وغيره اعتبر الاختياري، قاله الشرقاوي (١/ ١٥١).

(٤) وقال الأوزاعي وأبو ثور: ابتداء المدة من حين يمسح بعد الحدث، وهو رواية عن أحمد وداود، واختاره ابن المنذر، قال النووي في «المجموع» (١/ ٤٨٧): وهو المختار الراجح دليلاً؛ لأن الشافعي قال: إذا أحدث في الحضر ومسح في السفر أتم مسح مسافر؛ فعلى الحكم بالمسح. اهـ، والنووي في باقي كتبه موافق لما عليه جماهير الأصحاب.

فلو كان حدثهما بعد فعلهما الفرض لم يمسحا إلا للنوافل؛ إذ مسحهما مرتب على طهرهما وهو لا يفيد أكثر من ذلك.

فلو أراد كل منهما أن يفعل فرضاً آخر وجب نزع الخف والطهر الكامل؛ لأنه محدث بالنسبة إلى ما زاد على فرض ونوافل فكأنه لبس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث، فإن زال عذره فلا مسح.

أما المتميم لفقد الماء فلا يمسح شيئاً إذا وجد الماء؛ لأن طهره لضرورة فيزول بزوالها.

(فَإِنْ مَسَحَ) لابس الخفين ولو أحدهما (حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ) سفر قصر (أَوْ عَكْسَ) أي: مسح سفرًا ثم أقام (لَمْ يُتِمَّ مُدَّةَ سَفَرٍ) تغليبا للحضر لأصالته، فيقتصر في الأول على مدة الحضر، وكذا في الثاني إن أقام قبل مدته وإلا وجب النزع، فتعبري بذلك أعم من قوله «أتم مسح مقيم».

وعلم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة، ولا بمضي وقت الصلاة حضرا.

♦♦ (وَفَرَضُهُ) أي: المسح (مُسَمًّى بِظَاهِرٍ أَعْلَى الْخُفِّ الْمُحَاذِي لِلْقَدَمِ).

♦♦ (وَسُنَّتُهُ: مَسْحُ الْخُفِّ خُطُوطًا) والأولى في كیفیته: أن يضع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الأصابع، ثم يُمرُّ اليمنى إلى آخر ساقه، واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت مُفَرَّجًا بين أصابع يديه.

♦♦ (وَمَكْرُوهُهُ):

١- (تَكَرُّارُهُ).

٢- (وَعَسْلُ الْخُفِّ)، وقولي «وفرضه... إلى آخره» من زيادتي.

♦♦ (وَشُرُوطُهُ) أي: جواز المسح، سبعة أشياء:

أحدها: (لَبَسُ خُفٍّ عَلَى كَمَالِ طَهْرٍ) من الحَدَثَيْنِ؛ لخبر ابني خزيمة

وحبان السابق^(١)، فلو لبسه قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعهما من محل القدم ثم يدخلهما فيه، ولو أدخل أحدهما بعد غسلها ثم غسل الأخرى وأدخلها لم يجز المسح إلا أن ينزع الأولى كذلك ثم يدخلها.

(و) ثانيها: (كَوْنُ طَهْرِهِ بِمَاءٍ أَوْ تَيْمُمٍ) وإن تمحّض (لا لِفَقْدِهِ) أي: الماء بل لمرض أو نحوه بخلاف التيمم لفقد الماء لا يمسخ - كما مر - بل إذا وجد الماء لزمه الوضوء وغسل الرجلين؛ لما مر.

(و) ثالثها وهو من زيادتي: (كَوْنُهُ طَاهِرًا) فلا يكفي نجس ولا متنجس؛ إذ لا تصح الصلاة فيه التي هي المقصود الأصلي من المسح، وما عداها من مس مصحف ونحوه كالتابع لها، نعم لو كان بالخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه؛ ذكره في «المجموع»^(٢).

(و) رابعها: كونه (سَائِرًا لِلْقَدَمِ) بكُفْيِهِ من أسفله وجوانبه، فلو تخرّق الخف ضرًّا، ولو تخرّقت البطانة أو الظّهارة أو هما بلا تحاذٍ والباقي صفيق لم يضرّ، وإلا ضرّ.

(و) خامسها: كونه (يُمْكِنُ تَرَدُّدُ فِيهِ) لمسافر لحاجته عند الحط والترحال وغيرهما مما جرت به العادة، ولو كان لابسه مقعدًا بخلاف ما لم يكن كذلك لثقله، أو تحديد رأسه، أو ضعفه، أو إفراط سعته أو ضيقه أو نحوها؛ إذ لا حاجة لمثل ذلك، ولا فائدة في إدامته، نعم إن كان الضيق يتسع بالمشي فيه عن قرب كفى (وَلَوْ) كان الخف (مُحَرَّمًا) كمغصوب ومسروق فإنه يكفي كالتيمم بتراب مغصوب أو نحوه.

(و) سادسها وهو من زيادتي: (أَنْ يَمْنَعَ الْمَاءَ) أي: نفوذه من غير محل الخرز إلى الرجل لو صبّ عليه، فما لا يمنع لا يجزئ؛ لأنه خلاف الغالب من

(١) مضى تخريجه قريبًا.

(٢) المجموع (١/ ٥٢١).

الخِفاف المنصرف إليها نُصوص المسح.

(و) سابعها: (أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَهُ خُفٌّ صَالِحٌ) للمسح عليه، فإن كان لم يكفِ مسحُ الأعلى؛ لأن الرخصة وردت في الخف؛ لعموم الحاجة إليه، والأعلى ليس كذلك، نعم إن وصلَ بللٌ مسحِهِ إلى الأسفل بأن وصل إليه من محل الخرز كفى إن لم يقصد بالمسح الأعلى وحده كما يكفي مسح الأسفل، وخرج بالصالح: غيره فهو كاللُّفافة لا يَضُرُّ.

♦♦ (وَيُقَارِقُ) مسحُ الخف (الغُسْلُ) أي: غسل الرجلين في الوضوء، زيادة على ما مر^(١):

١- (فِي اتِّقَاضِهِ بِجَنَابَةٍ) لضعفه بخلاف غسلهما فيه (وَأِنْ وَجَبَ) بها (النَّزْعُ) أي: نزع الخف (فِيهِمَا) خلافاً لما في الأصل من عدم وجوبه في الغسل؛ لخبر الترمذي وصححه عن صفوان: «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَانَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ»^(٢) والأمر فيه للإباحة؛ لمجيئه في النسائي بلفظ «أرخص لنا»^(٣).

٢- (و) فِي اتِّقَاضِهِ (يُبْدُو) أي: ظهور (شَيْءٍ مِمَّا سَتَرَ) من القدم، أو الخرق التي تحت الخف (بِهِ) أي: بالخف بخلاف غَسْلَ الرجلين، وتعبري بـ«شيء مما ستر» أعم من تعبيره بـ«القدم».

٣- (و) يَفَارِقُهُ أَيْضًا (فِي عَدَمِ الِاسْتِيْعَابِ) أي: عدم وجوب استيعاب المسح للخف؛ إذ لم يرد فيه استيعاب، ولأنه قد يُتْلَفُه بل يندب مسحه خطأً

(١) من كراهة تكراره، وغسله، ومن أن المقيم والمسافر يتقدر مسحهما بالمدة المارة فقط، قاله الشرقاوي (١/ ١٥٨).

(٢) رواه الترمذي (٩٦)، وقال: حسن صحيح، ابن ماجه (٤٧٨)، وصححه النووي في «المجموع» (١/ ٤٧٩).

(٣) النسائي (١٣١)، ابن خزيمة (١٩٥) بلفظ: «رخص لنا».

- كما مر - بخلاف الغسل فإنه يجب استيعابه.
(و) في (غَيْرَهَا) من زيادتي؛ كفساد الخف، وانقضاء مدة مسحه.



باب

الحيض وما يذكر معه

وهو لغة: السيلان، يقال: حاض الوادي إذا سال.

وشرعاً: دمٌ جبلةٌ يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقاتٍ مخصوصة.

والأصل فيه آية ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: الحيض،

وخبر الصحيحين: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم»^(١).

♦ (أَقْلُ سِنِّهِ: تِسْعُ سِنِينَ) قمرية (تَقْرِيْبًا) فلو رأت الدم قبل تمام التسع بما

لا يسع حيضاً وطهرًا فهو حيض ولا فلا.

♦ (وَأَقْلُهُ) زَمَنًا (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) أي: قدرهما متصلًا، وهو أربع وعشرون

ساعة.

♦ (وَأَكْثَرُهُ) زَمَنًا (خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِلَيَالِيهَا) وإن لم تتصل، وغالبه: ستة أو

سبعة؛ كل ذلك بالاستقراء من الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ) زماني

(حَيْضَتَيْنِ) فإنه خمسة عشر يومًا بلياليها متصلًا؛ لأن الشهر لا يخلو غالبًا عن

حيض وطهر، وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يومًا لزم أن يكون أقل الطهر

كذلك.

وخرج بزيادتي «بين حَيْضَتَيْنِ»: الطهر بين حيض ونفاس؛ فإنه يجوز أن

يكون أقل من ذلك، تقدم أو تأخر.

♦ (وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ) أي: الطهر بالإجماع، وغالبه بقية الشهر بعد غالب

الحيض.

♦ (وَسِنَّ الْيَأْسِ) من الحيض (اِثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً).

♦♦ (وَحَرْمٌ بِالْحَيْضِ كَالنَّفَاسِ) وهو من زيادتي، وسيأتي بيانه.

١- (مَا حَرْمٌ بِالْجَنَابَةِ) من صلاة وغيرها.

٢- (وَصَوْمٌ) لخبر الصحيحين: «أليس إذا حاضت المرأة لم تُصلِّ ولم تَصُمْ»^(١).

٣- (وَعُبُورُ مَسْجِدٍ) إِنْ (حَاقَتْ تَلَوِيثُهُ) بالدم كسائر النجاسات الملوثة؛ صيانة للمسجد، فإن أمتته كان لها العبور.

٤- (وَتَمَتُّعٌ بِـ) مباشرة (مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) بوطء وغيره؛ لآية ﴿فَاعْتَرِلُوا الْبَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ولأنه ﷺ سئل عما يحل من الحائض فقال: «ما وراء الإزار» رواه الترمذي وحسنه^(٢)، وقيل: يحرم الوطء فقط، واختاره النووي^(٣)؛ لخبر مسلم: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(٤) بجعله مُخَصَّصًا لمفهوم خبر الترمذي السابق.

هـ- (وَطَلَّاقٌ) لمخالفته قوله تعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، أي: في الوقت الذي يشرع فيه في العدة، وبقية الحيض لا تحسب من العدة، والمعنى فيه تضررها بطول مدة التربص، وسيأتي بسط ذلك في بابه. (إِلَّا فِي):

١- قوله (أَنْتِ طَالِقٌ فِي آخِرٍ) جزء من (حَيْضَتِكَ).

٢- (أَوْ تَكُونُ) المطلقة في ذلك (غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) وهي من زيادتي.

٣- (أَوْ حَامِلًا مِنْهُ).

٤- (أَوْ) حائلاً لكن (طَلَّقَهَا بِعَوَضٍ مِنْهَا).

(١) هذا لفظ البخاري (٣٠٤)، ولفظ مسلم (٣٣٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ يَصِيْنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ».

(٢) لم أجده عند الترمذي، لكن رواه أبو داود (٢١٢) بلفظ: «ما فوق الإزار»، وقال النووي في «خلاصة الأحكام» (١/ ٢٢٨): إسناده جيد.

(٣) في «التحقيق» (١١٨)، وقال في «المجموع»: وهو الأقوى من حيث الدليل.

(٤) رواه مسلم (٣٠٢).

٥- (أَوْ) طلقها (فِي إِيلَاءٍ بِطَلَبِهَا) ^(١).

٦- (أَوْ) طلقها (الْحَكْمُ فِي شِقَاقٍ) وقع بينها وبين زوجها؛ فلا يحرم الطلاق في شيء من الصور الست؛ لاستعقابه الشروع في العدة في الأولى والثالثة، ولعدم العدة في الثانية، ولبذلها المال المشعر بالحاجة إلى الطلاق في الرابعة، ولحاجتها الشديدة إليه في الأخيرتين.

وخرج بالعوض منها: ما لو طلقها بسؤالها بلا عوض، أو بعوض من غيرها؛ فيحرم كما شمله المستثنى منه.

♦♦ (وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ) هو أولى من قوله «ويتعلق» (به) أي: بالحيض.

١- (بُلُوغُ) بالإجماع.

٢- (وَاجْتِسَالٌ) لما مر في بابه.

٣- (وَعِدَةٌ).

٤- (وَاسْتِئْرَاءٌ).

٥- (وَسُقُوطٌ) هو أولى من قوله «وترك» (طَوَافٍ وَدَاعٍ) لما سيأتي في

محالها.

٦- (وَعَدَمُ لَزُومِ قَضَاءِ فَرَضِ صَلَاةٍ) بالإجماع، بخلاف فرض الصوم يلزمها

قضاؤه؛ لخبر الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» ^(٢)، ولأن الحيض أكثر، فلو أوجبنا قضاءها لشق، وتعبري بما ذكر

(١) استشكل بأن الطلاق إنما يكون بعد مطالبتها بالوطء وامتناعه منه، والحيض مانع منه فكيف تطالبه به فيه؟ وأجيب: بأنها تطالبه بالوطء وهي طاهرة فيمتنع؛ فتطالبه بالطلاق وهي حائض، فلا بد من طلبين، قاله الشرقاوي (١/١٦٦).

(٢) هذا لفظ مسلم (٣٣٥)، ولفظ البخاري (٣٢١): أن امرأة قالت لعائشة: أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت؟ فقالت: أحرورية أنت؟! كنا نحيض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به، أو قالت: فلا نفعله.

أولى من تعبيره بسقوط الفرض؛ لأنه يوهم الوجوب، وليس كذلك، وكما لا يلزمها القضاء لا يجوز لها^(١) على ما قاله البيضاوي^(٢).

٧- (وَقَبُولُ قَوْلِهَا فِيهِ) أي: في الحيض يَمِينُهَا؛ لأنها مؤتمنة عليه، قال تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

٨- (وَعَدَمُ قَطْعٍ وَلَا فِي صَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ) إذا لم تخل مدتها عن الحيض غالبًا، بخلاف ما إذا كانت تخلو عنه؛ لأنها بسبيل من أن تشرعَ فيهما عقب طهرها فتأتي بهما زمن طهرها.

٩- (و) عدم قطع (مُدَّةٍ إِيْلَاءٍ) وعُنَّةٍ؛ لأنها لا تخلو عن الحيض غالبًا.

(وَمَنْ خَرَجَ دُمُّهَا عَنِ الْاسْتِقَامَةِ) التي لدم الحيض:

♦♦ (فَمُسْتَحَاضَةٌ، وَهِيَ) أربعة أقسام:

١- (مُبْتَدَأَةٌ) أي: أول ما ابتدأها الدم.

٢- (وَمُعْتَادَةٌ) بأن سبق لها حيض وطهر.

٣، ٤- (وَكُلٌّ مِنْهُمَا: مُمَيَّزَةٌ، وَغَيْرُ مُمَيَّزَةٍ).

(فَالْمُمَيَّزَةُ) وهي (مَنْ تَرَى) من دمها (قَوِيًّا وَضَعِيفًا؛ تُرَدُّ لِلتَّمْيِيزِ).

(فَالْقَوِيَّةُ) مع نقاء تخللته (حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ) يوم وليلة (وَلَا عَبَرَ

أَكْثَرَهُ) خمسة عشر يومًا بلياليها (وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ) المتصل بعبه ببعض (عَنْ أَقْلِ الطَّهْرِ) خمسة عشر يومًا.

(١) ضعيف، والمعتمد الكراهة مع انعقادها نفلًا مطلقًا، والمعتمد عدم الثواب من حيث

كونها صلاة بل من حيث القراءة والذكر، قاله الشرقاوي (١/ ١٦٧).

(٢) الفقيه غير المفسر، وكلُّ منهما شافعي، واسم الأول محمد بن أحمد بن العباس الفارسي،

أبو بكر البيضاوي، كان من الأئمة في الفقه والأدب، له «التبصرة» في الفقه، وعليه «الأدلة»

و«التذكرة»، انظر: طبقات ابن السبكي (٤/ ٩٦)، حاشية الشرقاوي (١/ ١٦٧).

(وَالضَّعِيفُ: اسْتِحَاضَةٌ) لخبر أبي داود في ذلك^(١)، ولأنه خارج يوجب الغسل فجاز أن يرجع إلى صفته عند الإشكال كالمَنِيِّ، وسواء تقدم القوي على الضعيف أم تأخر أم توسط، كأن رأت خمسة أسود ثم أطبق الأحمر إلى آخر الشهر، أو خمسة عشر أحمر ثم مثلها أسود، أو خمسة أحمر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحمر، بخلاف ما لو رأت يومًا أسود ويومًا أحمر، وهكذا إلى آخر الشهر؛ لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط الرد للتمييز، وسيأتي حكمها.

ويشترط أيضًا في الرد للتمييز دون العادة: أن لا يتخلل بينهما أقل طهر وإلا عمل بهما؛ كما أوضحته في «شرح المنهج» وغيره^(٢).

(وَعَیْزُهَا) أي: غير المميزة بأن رأت الدم بنوع أو أكثر لكن فقدت شرطًا من شروط الرد إلى التمييز السابقة (تُرْدُ لِأَقَلِّ الْحَيْضِ) يوم وليلة (إِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً) عارفة بوقت ابتداء الدم؛ لأنه المتيقن، وما زاد مشكوك فيه، لكنها في الدور الأول تصبر حتى يعبر الدم الخمسة عشر فتغتسل وتقضي ما زاد على اليوم واللييلة، وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة؛ لأنها قد ثبت لها عادة، وطهرها بقية الشهر، أما إذا لم تعرف وقت ابتداء الدم فهي كالمتحيرة، وستأتي.

(وَالْأَلَا) بأن كانت غير المميزة معتادة (فَ) ترد (لِعَادَتِهَا) قدرًا ووقتًا إن كانت حافظة لذلك، لكنها في الدور الأول تصبر حتى يعبر الدم الخمسة عشر إن نقصت عنها عاداتها؛ فتغتسل وتقضي ما زاد على عاداتها، وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي عاداتها.

(١) روى أبو داود (٢٨٦) عن فاطمة بنت أبي حبيش: أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي؛ فإنما هو عرق»، وصححه النووي في «الخلاصة» (١/ ٦٧).

(٢) انظر: فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (١/ ٣٣).

وتثبت العادة بمرة، ومحل ذلك إذا اتفقت عاداتها، أو اختلفت واتسقت؛ فإن لم تتسق ردت لَمَثَلُوا الاستحاضة، أو نسيت اتساقها اغتسلت آخر كل نوبة. (فَإِنْ نَسِيَتْهَا) أي: عاداتها قدرًا ووقتًا وتسمى متحيرة (اِخْتَاطَتْ) لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطهر (فَتَكُونُ فِي الْعِبَادَةِ) فرضها ونفلها الْمُفْتَقِرَيْنِ إلى نية (كَطَاهِرَةٍ) لاحتمال الطهر فتأتي بها (وَفِي التَّمَتُّعِ) هو أعم من قوله «وفي الوطء» (وَمَسَّ الْمُضْصَحَفِ، وَالْقِرَاءَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ كَحَائِضٍ) لاحتمال الحيض، أما القراءة في الصلاة فجائزة وإن زادت على الواجب؛ لأن حدثها غير محقق.

(وَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرْصٍ) بعد دخول وقته (عِنْدَ اِحْتِمَالِ الْاِنْقِطَاعِ) لدم الحيض، فإن علمت وقت انقطاعه كعند الغروب لزمها الغسل كل يوم عند الغروب، وتصلي به المغرب، وتتوضأ لباقي الصلوات؛ لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما سواه، ولا تجب المبادرة إلى الصلاة عقب الغسل بخلاف المستحاضة^(١)؛ لأننا إنما أوجبنا المبادرة ثم قليلًا للحدث، والغسل إنما تؤمر به لاحتمال الانقطاع، ولا يمكن تكرُّره بين الغسل والصلاة، نعم إن أخرت لا لمصلحة الصلاة لزمها تجديد الوضوء، وذات التقطع لا يلزمها الغسل زمن النقاء.

♦♦ (وَأَقْلُ النَّفَاسِ) وهو الدم الخارج بعد فراغ رحم المرأة من الحمل وقبل مُضي أقل الطهر (مَجَّةً).

(وَأَكْثَرُهُ: سِتُونِ) يومًا.

(وَعَالِيَهُ: أَرْبَعُونَ يَوْمًا) بالاستقراء.



(١) أي: غير المتحيرة، ويجب على كلٍّ منهم الحشو والعصب إن احتاجتهما ولم تَأْذِ بهما، ولم تكن في الحشو صائمة، ويجب تجديد الحشو والعصب لكل فرض، قاله الشرقاوي (١/١٧٣).

كتاب الصلاة

هي لغة: الدعاء بخير، قال الله تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي: ادع لهم.

وشرعاً: أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم.
والأصل فيها قبل الإجماع آيات؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] أي: محتمة مؤقتة.
وأخبار كخبر الصحيحين «فرض الله على أمي ليلة الإسراء خمسين صلاة، فلم أزل أراجعه وأسأله التخفيف حتى جعلها خمساً في كل يوم وليلة»^(١).
♦♦ (وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ):

♦ أحدها: (فَرَضٌ عَيْنٍ) وهو مهم يقصدُ حصوله وجوباً بالنظر بالذات إلى فاعله (وَهُوَ) أي: فرض العين من الصلاة (أَحَدَ عَشَرَ) نوعاً:
(صَلَاةُ حَضَرٍ، وَ) صلاة (سَفَرٍ، وَ) صلاة (جَمْعٍ، وَ) صلاة (جُمُعَةٍ، وَ) صلاة (خَوْفٍ، وَ) صلاة (شِدَّتِيهِ) أي: الخوف (وَ) صلاة (قَضَاءٍ فَرَضٍ، وَ) صلاة (إِعَادَتِيهِ) لخلل (وَ) صلاة (مَرِيضٍ، وَ) صلاة (غَرِيقٍ، وَ) صلاة (مَعْدُورٍ) وسيأتي بيانها في محالها.
♦ (وَ) ثانيها: (فَرَضٌ كِفَايَةٍ) وهو مهم يقصدُ حصوله وجوباً من غير نظر بالذات إلى فاعله.

(وَهُوَ) أي: فرض الكفاية من الصلاة نوعان:
١- (صَلَاةُ جَنَازَةٍ).

٢- (وَ) صلاة (جَمَاعَةٍ) وسيأتيان في محلها.
♦ (وَ) من غيرها كثير:

١- (كَتَبْهِيَزٍ مَيِّتٍ) وسيأتي في محله.

(١) رواه البخاري (٣٤٩)، مسلم (١٦٣) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- (وَرَدَّ سَلَامٌ) على جماعة؛ لخبر أبي داود «يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم»^(١).

٣- (وَجِهَادٍ) للكفار ببلادهم بعد الهجرة، وكان قبلها حراماً، ثم بعدها أذن لنا في قتالهم إن ابتدؤونا به، ثم أبيح لنا ابتداؤهم به في غير الأشهر الحرم، ثم أمرنا به مطلقاً بنحو قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

ودليل كونه على الكفاية قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]؛ ففاضل بين المجاهدين والقاعدين ووعد كلًّا الحسنَى، والعاصي لا يُوعَدُ بها.

٤- (وَطَلَبِ عِلْمٍ) شرعي وما يتعلق به^(٢)، وتعلم قرآن، وقيام بحُجَجٍ عِلْمِيَّةٍ، وأمر بمعروف، ونهي عن منكر.

◆ (و) ثالثها: (سُنَّةٌ وَهْيُ):

(صَلَاةٌ عِيدٍ) أصغر أو أكبر لغير الحاج بمنى، أو له منفرداً (و) صلاة (كُشُوفٍ) لشمس أو قمر (و) صلاة (اسْتِشْقَاءٍ) عند الحاجة (و) صلاة (رَوَاتِبٍ) للفرائض (و) صلاة (وَتْرٍ) بفتح الواو وكسرها (و) صلاة (ضَحَى، وَ) صلاة (تَوْبَةٍ، وَ) صلاة (قِيَامٍ لَيْلٍ، وَ) صلاة (تَرَاوِيحٍ، وَ) صلاة (تَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ، وَ) صلاة (تَسْبِيحٍ، وَ) صلاة (اسْتِخَارَةٍ، وَ) صلاة (رَوَائِلٍ، وَ) صلاة (قَضَاءٍ مُؤَقَّتَةٍ) هو أعم من قوله «راتبة» (و) صلاة (رُجُوعٍ مِنْ سَفَرٍ، وَ) صلاة (سُنَّةٍ وَضُوءٍ، وَ) صلاة (بَعْدَ أَذَانٍ، وَ) صلاة (نَفْلِ مُطْلَقٍ) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (وَلَا حَضَرَ لَهُ)

(١) رواه أبو داود (٥٢١٠)، أبو يعلى (٤٤١) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال ابن الملقن في «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» (٥٠٠/٢): في سنده سعيد بن خالد الخُزَاعِي ضَعُفُوهُ.

(٢) من الآلات كأصول ونحو وصرف ولغة واختلاف العلماء واتفاقهم، ونحو ذلك مما لا يتم القيام بالعلم الشرعي إلا به، قاله الشرقاوي (١٨١/١).

لخبر ابن حبان في «صحيحه»: «الصلاة خير موضوع فاستكثر أو استقل»^(١).
 (وَسُجُودُ تِلَاوَةِ، وَشُكْرِ، وَسَهْوٍ) وسيأتي بيانها في محالها، وفي عَدَّها من
 الصلاة تَسْمُحٌ^(٢) (وَعَبْرُهَا) من زيادتي، كصلاة الحاجة، وركعتي الطواف،
 والصلاة عند القتل، والخروج من المنزل، ودخوله.

(وَأَكْثَرُهَا: صَلَاةُ عِيدٍ) لتأكد طلبها، وللخلاف في أنها فرض كفاية^(٣)
 (فَكُسُوفُ شَمْسٍ، فَقَمَرٍ) لخوف فوتها بالانجلاء كالمؤقت بالزمان، وقَدَّمَ
 الكسوف على الخسوف؛ لتقدم الشمس على القمر في القرآن والأخبار^(٤)، ولأن
 الانتفاع بها أكثر منه به، وخُصَّ الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر بناء على ما
 اشتهر من الاختصاص، وعلى قول الجوهري: إنه الأجود^(٥)، وإن كان الأصح
 عند الجمهور أنهما بمعنى.

(فَاسْتِسْقَاءٌ) لتأكدها بسن الجماعة فيها (فَوِثْرٌ) خروجاً من خلاف من
 أوجبه^(٦) (فَرَكْعَتَا فَجْرِ) لخبر مسلم: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(٧)
 (فَسَائِرُ الرُّوَاتِبِ) لتأكدها بمواظبة النبي ﷺ عليها (فَالْتَرَاوِيحُ) لمشروعية الجماعة
 فيها (فَالضُّحَى) لتأقتها بالزمان (فَمَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ كَرَكْعَتِي طَوَافٍ، وَإِحْرَامٍ، وَتَحِيَّةٍ)

(١) رواه ابن حبان (٣٦١)، أحمد (٢١٥٥٢)، الحاكم (٤١٦٦)، أبو نعيم في «الحلية» (١/١٦٦).

(٢) وجه التسميح أنها لم تدخل في تعريف الصلاة كما مر، قاله الشرقاوي (١/١٨٣).

(٣) قاله الإصطخري من الشافعية، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة، وإحدى الروايتين
 عن أحمد. انظر: الشرح الكبير (٢/٣٤٧)، المجموع (٥/٣).

(٤) كقوله تعالى ﴿الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُحْسَبَانِ﴾ [الرحمن: ٥]، وقوله ﷺ: «إن الشمس والقمر
 آيتان من آيات الله... الحديث»، قاله الشرقاوي (١/١٨٣-١٨٤).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري (٤/١٣٥٠).

(٦) أوجبه أبو حنيفة وحده دون صاحبيه، انظر: المجموع (٤/١٩).

(٧) رواه مسلم (٧٦٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

هذا ما في «الروضة» وأصلها^(١)، وظاهره أن هذه الثلاثة مستوية، وأن ركعتي سنة الوضوء في رتبة ما تعلق بفعل، لكن أخرهما في «المجموع» عنه^(٢).

وقال في «المهمات»: المتجه تقديم ركعتي الطواف؛ للخلاف في وجوبهما عندنا، ثم ركعتي التحية؛ لأن سببهما وقع، ثم ركعتي الإحرام؛ لاحتمال أن لا يقع سببهما، انتهى^(٣).

وفي معنى ما تعلق بفعل: ما تعلق بسبب غير فعل فيما يظهر؛ كصلاة زوال، وصلاة غفلة.

(فَصَلَاةُ لَيْلٍ) لخبر مسلم: «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»^(٤)، (فَسَائِرُ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ) وأكثر هذه المذكورات مع ترتيب الأكدية فيها من زيادتي. ♦ (و) رابعها (مَكْرُوهَةٌ) وهي كثيرة:

(كَصَلَاةٍ) هو أولى من قوله «وهي صلاة» (حَاقِبٍ) بالموحدة، أي: بالغائط (و) صلاة (حَاقِنٍ) بالنون، أي: بالبول (و) صلاة (حَازِقٍ) بالزاي والقاف، أي بضيق الخُفِّ (و) صلاة (جَائِعٍ) صلاة (عَطْشَانٍ) صلاة (حَافِزٍ) بالفاء والزاي، أي: بالريح، والصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه إليه، وعند غلبة النوم، وفي كل حال يُذهبُ الخشوع.

والأصل في ذلك خبر مسلم: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا هو يدافعه الأخبثان»^(٥) أي: البول والغائط.

(وَصَلَاةٌ مُتَفَرِّدٌ) ولو عن الصف (وَالْجَمَاعَةُ قَائِمَةٌ) للنهي عنها في خبر

(١) انظر: الروضة (١/ ٣٣٤).

(٢) انظر: المجموع (٤/ ٢٦)، وهذا هو الذي اعتمده الرملي، قاله الشرقاوي (١/ ١٨٤).

(٣) انظر: المهمات للإسنوي (٣/ ٢٧٩).

(٤) رواه مسلم (١١٦٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه مسلم (٥٦٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

البخاري^(١)، وفي معنى قيام الجماعة توقع قيامها.

♦♦ (وَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ بِلَا سَبَبٍ) متقدم أو مقارن في غير حرم مكة^(٢) (في أَوْقَاتِ النَّهْيِ) أي: عن الصلاة فيها (وَلَا تَنْعَقِدُ) حيثئذ عملاً بالأصل في النهي عنها الآتي.

♦ (وَهِيَ) أي: أوقات النهي عنها:

١- (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفَعَ كُرْمُحُ).

٢- (وَ) عند (اسْتِوَاءِ حَتَّى تَزُولَ) إلا يوم الجمعة، ولو لغير حاضرها.

٣- (وَ) عند (اضْغِرَارِ حَتَّى تَغْرُبَ) للنهي عن الصلاة فيها في خبر مسلم^(٣)،

وليس فيه ذكر الرمح، وهو تقريب.

٤- (وَبَعْدَ صَلَاتَيْ صُبْحٍ وَعَصْرِ) لَمَنْ صَلَّاهُمَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وحتى

تغرب؛ للنهي عن الصلاة فيهما في خبر الصحيحين^(٤)، وهذه الأوقات الخمسة تتعلق الثلاثة الأولى منها بالزمان، والأخيران بالفعل^(٥)، مع أن الأول والثالث قد

(١) لعله يشير إلى حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راعٍ فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «زادك الله حرصاً ولا تعد»، رواه البخاري (٧٨٣)، وفي الباب أيضاً عن وابصة بن معبد أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده؛ فأمره أن يعيد الصلاة، رواه أبو داود (٦٨٢)، الترمذي (٢٣١) وحسنه.

(٢) لحديث جبير بن مطعم: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار»، رواه أبو داود (١٨٩٤)، الترمذي (٨٦٨) وقال: حسن صحيح.

(٣) عن عقبة بن عامر قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: «حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب»، رواه مسلم (٨٣١).

(٤) لحديث أبي سعيد الخدري عند البخاري (٥٨٦) وأبي هريرة عند مسلم (٨٢٥) أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس.

(٥) في عبارته تساهل، والمعنى يتعلق النهي عن الصلاة في الثلاثة الأولى وكذا ما بعد،...=

يتعلقان بالفعل أيضًا.

هـ- (وَبَعْدَ جُلُوسِ خَطِيبٍ) لخطبة الجمعة، هو أُولَى من قوله «وفي حال الخطبة»، وإنما حرمت الصلاة حيثئذ لإعراض الحاضر عن الإمام بالكلية، ولظاهر قول الزهري: خروج الإمام يقطع الصلاة^(١)، بل نقل الماوردي وغيره الإجماع على ذلك^(٢) (إِلَّا رَكَعَتِي تَحِيَّةٍ) فلا يَحْرُمَان بل يُسَنَّان؛ للأمر بهما في خبر الصحيحين^(٣).



= قاله الشرقاوي (١/ ١٨٧-١٨٨).

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢٧٤/ بشار).

(٢) منهم الشيخ أبو حامد، انظر: الحاوي الكبير (٢/ ٤٢٩)، المجموع (٤/ ٥٥١).

(٣) لفظ مسلم (٨٧٥) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا جَاء أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

فَلْيَرْكَع رَكَعَتَيْنِ، وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»، ولفظ البخاري (٤٤٤) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: «أصليت يا فلان؟» قال:

لا، قال: «قم فاركع رَكَعَتَيْنِ».

باب

أحكام الصلاة

من شرائط، وفرائض، وسنن، ومكروهات.

♦♦ (شُرُوطُهَا) وهي ما تتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها:

١- (سِتْرُ الْعَوْرَةِ بِطَاهِرٍ لِقَادِرٍ عَلَيْهِ) وإن صلى في خلوة؛ لقوله تعالى ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، قال ابن عباس: أراد بها الثياب في الصلاة^(١)، وللإجماع على الأمر بالستر فيها، والأمر بالشيء نهى عن ضده، والنهي في الصلاة يقتضي الفساد (وَعَيْرُهُ) أي: غير القادر على ذلك (يُصَلِّي) وجوباً (عَارِياً) بإتمام ركوعه وسجوده (بِلَا إِعَادَةٍ) لأنه عذر عام أو نادر إذا وقع دام^(٢) كما لو عجز عن القيام فقعده، وعورة الرجل: ما بين سُرَّتِهِ ورُكْبَتِهِ، وكذا الأُمة^(٣) في الأُصح، وعورة الحرة^(٤): ما سوى الوجه والكفين.

٢- (وَتَوَجُّهُ) بالصدر (لِلْقِبْلَةِ) أي: الكعبة لصلاة القادر عليه، فلا تصح صلاته بدونه إجماعاً، بخلاف العاجز عنه كمريض لا يجد مَنْ يُوجِّهُهُ لِلْقِبْلَةِ، ومربوط على خشبة فيصلبي بحاله ويعيد.

والأصل في اشتراط ذلك قبل الإجماع قوله تعالى ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أي: نحوه، والتوجه لا يجب في غير الصلاة فيتعين فيها، وخبر مسلم: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة،

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥٠/١٠).

(٢) هذا أحد قسمي النادر، والثاني: ما إذا وقع لا يدوم بل شأنه أن يزول بسرعة كفقده ما يسخن به الماء، ومَنْ يوجهه للقبلة، قاله الشرقاوي (١٩١/١).

(٣) لو عبّر بـ«مَنْ فِيهِ رُق» لكان أولى؛ لشموله المبعضة والمديرة والمكاتبة وأم الولد.

(٤) أي: في الصلاة، أما عورتها خارجها بالنسبة لنظر الأجنبية إليها فجميع بدنها حتى الوجه والكفين، ولو عند أمن الفتنة، قاله الشرقاوي (١٩٢/١).

وكَبِّرَ»^(١).

(إِلَّا فِي نَفْلِ سَفَرٍ) ولو قصيرًا، فلا يشترط فيه التوجه بل يصلي إلى صوب مقصده؛ للاتباع في الرَّاكِب، رواه الشيخان^(٢)، وقيس به الماشي. ويشترط في السفر أن لا يكون معصية، وأن يقصد به محلًّا معينًا؛ فيمتنع ذلك على العاصي بسفره، والهائم.

ثم إن كان المسافر راكبًا وأمكنه التوجه في جميع صلاته وإتمام ركوعه وسجوده لزمه ذلك، وإلا فالأصح أنه إن سهل عليه التوجه وجب في التحرم فقط، وإلا فلا، ويكفيه أن يومئ بركوعه، وسجوده أخفض.

وإن كان ماشيًا لزمه تمام ركوعه وسجوده، والتوجه فيهما وفي إحرامه وجلوسه بين السجدين، ولا يمشي إلا في قيامه واعتداله وتشهده وسلامه، وخرج بالنفل: الفرض.

(و) إلا في صلاة (شِدَّةِ خَوْفٍ) ولو فرضًا؛ لما سيأتي في بابه.

(و) إلا في (اشْتِبَاهِ قِبْلَةٍ) فإذا تحيّر المجتهد لغنيم أو غيره، أو لم يجد العاجز من يقلده (يُصَلِّي) بحاله؛ لحرمة الوقت (وَيُعِيدُ) لأنه عذر نادر.

٣- (وَوَقْتُ) أي: معرفة دخوله يقينًا أو ظنًا، فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت.

٤- (وَطَهَارَةُ حَدَثٍ) أكبر أو أصغر، فلو صلى بدونها ولو ناسيًا لم تصح صلاته (إِلَّا فَأَقْدَ الطَّهَوْرَيْنِ) الماء والتراب (فَيُصَلِّي) بحاله وجوبًا للفرض؛ لحرمة الوقت (وَيُعِيدُ) إذا وجد أحدهما، وإنما يعيد بالتراب بمحل يسقط فيه

(١) رواه البخاري (٦٢٥١)، مسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لفظ مسلم (٧٠) عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته حيث توجهت به، ولفظ البخاري (١٣٣): عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض، ويوتر على راحلته.

فرضه بالتيمم.

هـ- (وَطَهَارَةُ بَدَنِ، وَمَلْبُوسٍ، وَمَكَانٍ) للصلاة (عَنْ نَجَسٍ) فلا تصح الصلاة معه ولو ناسياً أو جاهلاً كما في نظيره من طهارة الحدث.
(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ، أَوْ خَافَ) من استعماله (تَلَفًا) لنفسه، أو عضوه، أو منفعته (أَوْ نَسِيَهُ) أي: الماء (صَلَّى) بحاله لحرمة الوقت (وَأَعَادَ) وجوباً لندرة ذلك، وتعبيري بالملبوس أعم من تعبيره بالثوب؛ لشموله الخف ونحوه.
◆ (وَيُعْفَى عَنْ نَحْوِ):

(دَمٍ بَرَاغِيثٍ) كدم البثرات وإن كثر؛ لعموم البلوى به، نعم إن حمل ما أصابه من نحو ثوب في كُمِّه أو غيره، أو فَرَشُهُ وصلّى عليه لم يُعَفَّ عنه إن كثر، و«نحو» من زيادتي.

(و) عن (أَثَرِ اسْتِنْجَاءٍ) في حق نفسه، وإن عرق فتلوث به غير محله؛ لعسر الاحتراز عنه، بخلاف حَمَلٍ غَيْرِهِ له في الصلاة ونحوها، وهذا ما صححه في «الروضة» كأصلها و«المجموع»^(١)، وقال فيه في باب الاستنجاء: إذا استنجى بالأحجار وعرق محله وسال العرق منه؛ فإن جاوزه وجب غسل ما سال إليه، وإلا فوجهان، أحدهما: عدم الوجوب^(٢)، وذكر نحوه في «التحقيق»^(٣).

(وَغَيْرُهَا) من زيادتي؛ كالإسلام، وترك الأفعال، وترك الكلام، وترك الأكل، ومعرفة كيفية الصلاة بأن يعرف فرضيتها، ويميز فرائضها من سنها إلا في حق العامي إذا لم يقصد النفل بما هو فرض.

◆◆ (وَفُرُوضُهَا) أي: أركانها (خَمْسَةٌ عَشَرَ) بجعل الطمأنينات واحداً.

أحدها: (نِيَّةٌ) لوجوبها في بعض الصلاة كالتكبير وغيره.

(١) انظر: الشرح الكبير (٢/٢٠)، الروضة (١/٢٧٩)، المجموع (٣/١٥١).

(٢) انظر: المجموع (٢/١٢٩).

(٣) انظر: التحقيق للنووي (٨٧).

(و) ثانيها: (تَكْبِيرُهُ تَحَرُّمٌ) للاتباع^(١) مع خبر: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢) رواهما البخاري؛ فيقول: الله أكبر، ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كـ «الله الأكبر، والله الجليل أكبر»، ولا يكفي «الله كبير»، ولا «أكبر الله»، ولا «الله أعظم» ونحوها.

(و) ثالثها: (قَرْنُهَا) أي: النية (بِهَا) أي: بتكبيره التحريم؛ لأنها أول واجبات الصلاة، وذلك بأن يقرنها المصلي بأول التكبير ويستصحبها إلى آخرها كما في «الروضة» وأصلها^(٣)، واختار في «المجموع» وغيره ما اختاره الإمام والغزالي أنه تكفي المقارنة العرفية عند العوام بحيث يُعدُّ مستحضرًا للصلاة^(٤)، وصوبه السبكي، والأكثرون لم يعدوا المقارنة ركنًا بل جعلوها كالجاء من النية كتنظيره في الوضوء ونحوه.

(و) رابعها: (قِيَامٌ لِقَادِرٍ) عليه (في فرضٍ)؛ لقوله ﷺ لعمران بن حصين وكانت به بواسير: «صَلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب» رواه البخاري^(٥)، زاد النسائي: «فإن لم تستطع فمستلقيًا لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها»^(٦).

(١) لحديث المسيء صلاته «إذا قمت إلى الصلاة فكبر» رواه البخاري (٧٥٧)، مسلم (٣٩٧).

(٢) رواه البخاري (٦٣١).

(٣) انظر: الشرح الكبير (١/٤٦٣)، الروضة (١/٢٢٤).

(٤) انظر: المجموع (٣/٢٧٧-٢٧٨).

(٥) البخاري (١١١٧).

(٦) نسبة الأنصاري في جميع كتبه للنسائي، ولم أجده له، ولا في «تحفة الأشراف» للزمري، ولكن ورد عند الدارقطني في «السنن» (١٧٠٦)، البيهقي في «الكبرى» (٣٧٢٨) عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، وفيه: «فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقيًا ورجلاه مما يلي القبلة»، وفي إسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني، والحسن بن الحسين العرنى، وهو متروك، والحديث ضعفه النووي في «خلاصة الأحكام» (١/٣٤١).

وخرج بالقادر: العاجز حسًا أو شرعًا؛ كاحتياجه في مداواته من وجع العين إلى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام، وبالفرض: النفل فللقادر على القيام فعله قاعدًا أو مضطجعًا، فإن استلقى مع إمكان الاضطجاع لم يصح.

(و) خامسها: (قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ) لخبر الصحيحين: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) أي: في كل ركعة كما تدل له رواية في «صحيح ابن حبان»^(٢).

ويجب ترتيبها وموالاتها، فإن تخلل ذكر قطع الموالاته، فإن تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة إمامه وفتح عليه فلا في الأصح، ويقطع السكوت الطويل بلا عذر، وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الأصح، وتسقط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق.

(ثُمَّ) إن عجز عنها المصلي لزمه قراءة (قَدْرَهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْقُرْآنِ) ولو مفرقًا، خلافًا للرافعي في قوله: إنه لا يكفي المفرق إلا إذا عجز عن المتوالي^(٣).

(ثُمَّ) إن عجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها (مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ) ويجب كونه سبعة أنواع كما قاله البغوي في الذكر^(٤)، ومثله الدعاء، ويعتبر تعلقه بالآخرة^(٥).

وتعبري بذلك أولى من قول الأصل «سَبَّحَ بِقَدْرَهَا».

(١) رواه البخاري (٧٥٦)، مسلم (٣٩٤) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لعله يشير إلى رواية أبي قتادة «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والمصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويسمعنا الآية أحيانًا، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب» رواه ابن حبان (١٨٢٩).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٥٠٢/١).

(٤) قال البغوي في «التهذيب» (١٠٤/٢): يجب أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر بالعربية. قال الشرقاوي (٢٠٧/١): مثالها من الذكر: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه خمسة أنواع، وما شاء الله كان نوع، وما لم يشأ الله لم يكن نوع.

(٥) مثل: اللهم اغفر لي وارحمني وسامحني وارض عني، قاله الشرقاوي (٢٠٨/١).

(ثُمَّ) إِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ (وَقَفَّ بِقَدْرِهَا) أَي: الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ الْمِسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ، وَلَا يُتَرَجَّمُ عَنْهَا بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ؛ لِتَفْوِيتِ الْإِعْجَازِ فِيهَا دُونَهُ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ حَرْكٍ لِسَانِهِ وَجُوبًا.

(و) سَادِسُهَا: (رُكُوعٌ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الْكِتَابِ^(١)، وَخَبَرُ الصَّحِيحِينَ^(٢)، وَأَقْلَهُ لِلْقَائِمِ: أَنْ يَنْحَنِيَ قَدْرَ بَلُوغِ رَاحَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ، وَأَكْمَلَهُ: تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ، وَنَصَبُ سَاقِيهِ، وَأَخَذَ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَتَفْرِيقُ أَصَابِعِهِ لِلْقَبْلَةِ.

(و) سَابِعُهَا: (اعْتِدَالٌ؛ لِلْأَمْرِ بِهِ) فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ^(٣).

(و) ثَامِنُهَا: (سُجُودٌ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ السَّابِقِ^(٤) (بِوَضْعِ الْجَبْهَةِ) مَكْشُوفَةً.

(و) وَضَعُ (الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَ) أَطْرَافِ (الْقَدَمَيْنِ) وَلَوْ مُسْتَوْرَةً؛ لَخَبَرُ الصَّحِيحِينَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: الْجَبْهَةِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ»^(٥)، وَيَكْفِي وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الْيَدَيْنِ بِبَاطِنِ الْكَفِّ، سِوَاءِ الْأَصَابِعِ وَالرَّاحَةِ، وَفِي الرُّجُلِ بِبَطْنِ الْأَصَابِعِ، وَيَسْنُ كَشْفُ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ^(٦)، وَيَكْرَهُ كَشْفُ الرُّكْبَتَيْنِ، فَلَوْ قَطَعَ الْكَفُّ أَوْ الْقَدَمُ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ طَرَفِ الْبَاقِي.

(و) تَاسِعُهَا: (جُلُوسٌ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَبَرِ الصَّحِيحِينَ^(٧).

(١) قَالَ تَعَالَى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ١٧].

(٢) فِي حَدِيثِ الْمَسِيءِ صَلَاتِهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٥٧)، مُسْلِمٌ (٣٩٧): «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِثَنَ رَاكِعًا».

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدَلَ قَائِمًا».

(٤) سَبَقَتْ الْآيَةُ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ قَوْلُهُ «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِثَنَ سَاجِدًا».

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨١٢)، مُسْلِمٌ (٤٩٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٦) هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَيَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرُ قَدَمَيْهَا، قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ (٢٩٠/١).

(٧) مُرَادُهُ قَوْلُهُ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمِثَنَ جَالِسًا».

(و) عاشرها: (طُمَأْنِينَةً) بحيث ينفصل رفعه عن هَوِيَّه (فِيهَا) أي: في الركوع والثلاثة بعده؛ للأمر بها في الخبر المذكور مع خبر ابن حبان^(١).

(و) حادي عشرها: (تَشَهُدٌ أَحْيَرٌ) لما روى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال: كُنَّا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد: السلام على الله، السلام على فلان؛ فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا السلام على الله؛ فإن الله هو السلام، ولكن قولوا التحيات لله... إلخ»^(٢)، والمراد فرضه في الجلوس الأخير لا في الأول؛ لخبر الصحيحين أنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ناسياً ولم يجلس، فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فسجد سجدة قبل السلام ثم سلم^(٣)؛ إذ عدم تداركه يدل على عدم فرضيته، وتجب الموالاة بين كلمات التشهد دون الترتيب بينها.

(و) ثاني عشرها: (صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ) للأمر بها في خبر الصحيحين^(٤)، وقولي «بعده» أولى من قوله «فيه».

(و) ثالث عشرها: (تَسْلِيمَةٌ أُولَى) لخبر: «مفتاح الصلاة الوضوء، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح^(٥)، أما التسليمة الثانية فُسَنَّةٌ كما سيأتي، فيقول: السلام عليكم، ويكفي: عليكم السلام، لا سلامٌ عليكم؛ لعدم وروده.

(و) رابع عشرها: (جُلُوسٌ لِلثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ)^(٦)، وذكره في الأخيرين منها

(١) ابن حبان في «صحيحه» (١٨٩٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الحديث عند البخاري (٨٣٥)، مسلم (٤٠٢).

(٣) رواه البخاري (٨٢٩)، مسلم (٥٧٠) عن عبد الله ابن بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) عن أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: «قولوا: اللهم صلِّ على محمد... الحديث» رواه البخاري (٣٣٦٩)، مسلم (٤٠٧).

(٥) رواه أبو داود (٦١)، الترمذي (٣)، ابن ماجه (٢٧٥) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) وهي التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ، والتسليمة الأولى، قاله الشراقي.

من زيادتي.

(و) خامس عشرها: (تَرْتِيبٌ) للفروض المذكورة المشتمل عدّها على قرن النية بالتكبير، وإيقاع التحرم والقراءة في القيام، والتشهد، والصلاة على النبي ﷺ، والسلام في الجلوس، ودليل هذا والذي قبله الاتباع مع خبر: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١)، فلو تركه عمدًا كَأَن سَجَدَ قبل ركوعه بطلت صلاته، أو سهواً فما بعد المتروك لغو؛ فإن تَذَكَّرَهُ قَبْلَ بُلُوغِ مثله فعله وإلا تمت به ركعته وتدارك الباقي.

ويجب أن لا يقصد بالركن غيره، فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً، أو رفع من الركوع فزَعَا لم يكف؛ لأنه صرفه إلى غير الواجب.

♦♦ (وَسُنَّهَا نَوَاعِنُ):

أحدهما: (أَبْعَاضٌ، يُجْبَرُ تَرْكُهَا) سهواً أو عمدًا (بِسُجُودِ السَّهْوِ) ندباً؛ لما سيأتي، لا وجوباً؛ لأنه لم يَنْبُ عن واجب.

(وَهِيَ) ثمانية:

١- (تَشَهُدٌ أَوَّلٌ) لأنه ﷺ تركه ناسياً وسجد قبل أن يُسَلِّمَ كما مر، وقيس بالنسيان العمد بجامع الخلل، بل خلل العمد أكثر فكان للجبر أحوج، والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب في الأخير، فلا سجود لترك ما هو سُنَّةٌ فيه.

٢- (وَجُلُوسٌ لَهُ) لأنه مقصود له فكان مثله.

٣- (وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ) لأنه ذكر يجب الإتيان به في الجلوس الأخير فيسجد لتركه في الأول كالتشهد.

وتعبري بـ«بعد» هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بـ«في».

٤- (و) صلاة (عَلَى آلِهِ بَعْدَ) التشهد (الْأَخِيرِ) كالصلاة على النبي ﷺ في الأول بأن يتيقن ترك إمامه لها بعد أن يسلم إمامه وقبل أن يسلم هو.

٥- (وَقُنُوتٌ) في الصبح، ووتر النصف الأخير من رمضان، بخلاف قنوت النازلة؛ لأن قنوتها سنة في الصلاة لا سنة منها، أي: بعضها.

٦- (وَقِيَامٌ لَهُ) أي: للقنوت.

٧- (وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ).

٨- (وَ) صلاة (عَلَى آلِهِ بَعْدَ الْقُنُوتِ) فيهما قياسًا للأربعة على ما قبلها، والأخير من زيادتي، وترك بعض القنوت كترك كله، ومثله ترك بعض التشهد الأول، وظاهر أن القعود للصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأول، وللصلاة على آل بعد الأخير كالقعود للأول، وأن القيام لهما بعد القنوت كالقيام له. وسميت المذكورة أبعاضًا؛ لأنها لما تأكدت بحيث جُبرت بالسجود أشبهت الأركان التي هي أبعاض وأجزاء حقيقة.

♦ (وَ) النوع الثاني: (هَيَأَتُ مِنْهَا) هو أولى من قوله «وهي أربعون».

١- (رَفَعُ يَدَيْهِ) أي: كفيه (حَذَوَ مِنْكَبِيهِ فِي تَحَرُّمٍ) بالصلاة (وَرُكُوعٍ، وَرَفَعٍ مِنْهُ) للاتباع رواه الشيخان^(١)، ومعنى «حذو منكبيه»: أن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه، وإبهاماه شحمتي أذنيه، وراحته منكبيه، والأصح: رفعه مع ابتداء التكبير والتسميع، فلو لم يمكنه الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص أتى بالممكن، فإن قدر عليهما دون المشروع أتى بالزيادة؛ لأنه أتى بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها، فإن لم يمكنه رَفَعُ إحدى يديه رَفَعَ الأخرى.

٢- (وَلِمَالَةُ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ) من اليدين (نَحْوُ الْقِبْلَةِ) لشرفها.

٣- (وَتَفَرُّجُهَا) أي: الأصابع حالة الرفع.

٤- (وَوَضْعُ) يد (يَمِينٍ عَلَى شِمَالٍ) بأن يقبض كوعها وبعض رؤسها

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع»، رواه البخاري (٧٣٦)، مسلم (٣٩٠).

وساعدها بكفّ اليمين بعد الرفع للتحريم.

هـ- (وَجَعَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ) وفوق سرتة؛ للاتباع رواه ابن خزيمة^(١).

٦- (وَأَفْتَحَ) بعد تحريمه بفرض أو نفل نحو «وجهت وجهي للذي فطر

السموات والأرض» إلى قوله «من المسلمين» للاتباع، رواه مسلم إلا لفظ «مسلمًا» فابن حبان^(٢)، ويسن لمنفرد وإمام قوم محصورين رضوا بالتطويل أن يزيدا على ذلك ما ذكرته في شرح الأصل وغيره^(٣)، فلو ترك الافتتاح عمدًا أو سهواً حتى شرع في التعوذ لم يعد إليه؛ لفوات محله.

٧- (وَتَعَوَّذَ) للقراءة في كل ركعة الآية ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨] أي:

أردت قراءته.

٨، ٩- (وَجَهْرٌ، وَإِسْرَارٌ) بقراءة الفاتحة والسورة (فِي مَحَلَّهِمَا) المعروف

للاتباع، رواه الشيخان^(٤).

والجهر في الصبح، والجمعة، والعيدين، وخسوف القمر، والاستسقاء،

وأولتي العشاءين، والتراويح، ووتر رمضان، وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح،

والإسرار في غير ذلك، إلا نوافل الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر

والإسرار إن لم يشوش على نائم أو مصلٍّ أو نحوه.

والعبرة في قضاء الفريضة بوقته، وقيل: بوقت الأداء.

وجهر المرأة دون جهر الرجل، ومحل جهرها إذا لم تكن بحضرة أجنب،

ومثلها الخشْي.

(١) روى ابن خزيمة في «صحيحه» (٤٧٩) عن وائل بن حُجر قال: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره.

(٢) مسلم (٧٧١)، ابن حبان (١٧٧١) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: أسنى المطالب (١/ ١٤٩)، الغرر البهية (١/ ٣٢٤).

(٤) البخاري (٧٦٠، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٣)، مسلم (٤٥١، ٤٥٥، ٤٦٣، ٤٦٤).

١٠- (وَتَأْمِينٌ) عقب قراءة الفاتحة؛ للأمر به في الصحيحين^(١)، ويُؤمّن المأموم في الجهرية مع تأمين إمامه، فإن لم يتفق له ذلك أمّن عقب تأمينه.

١١- (وَجَهْرِيّهِ) للإمام والمنفرد، وللمأموم لقراءة إمامه (في) صلاة (جَهْرِيَّةٍ) للأخبار الصحيحة في ذلك.

١٢- (وَقِرَاءَةُ سُورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ) إلا في الثالثة والرابعة في الأظهر؛ للاتباع، رواه الشيخان في الظهر والعصر^(٢)، وقيس بهما غيرهما، ويسن تطويل قراءة الأولى عن الثانية، ويحصل أصل السنة بقراءة شيء من القرآن، لكن السورة أحب وإن كانت أقصر؛ كما يؤخذ من كلام الرافي^(٣).

ويسن للصبح طوال المفصل، وللظهر قريب منها، وللعصر والعشاء أوساطه، وللمغرب قصاره، ولصبح الجمعة في الأولى ﴿الْم ﴿١﴾ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ، وفي الثانية ﴿هَذَا﴾.

وأول المفصل: الحجرات؛ كما صحّحه النووي في «دقائقه»^(٤).

ولا سورة للمأموم في الجهرية بل يستمع لقراءة إمامه؛ فإن لم يسمعها لبُعْدٍ أو غيره قرأ السورة في الأصح.

١٣- (وَتَكْبِيرٌ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ) من غير ركوع.

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ فَأَمَّنُوا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمِنُ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رواه البخاري (٦٤٠٢)، مسلم (٤١٠).

(٢) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلِينَ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَيَسْمَعُنَا الْآيَةَ، وَيَطُولُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يَطُولُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ»، رواه البخاري (٧٧٦)، مسلم (٤٥١).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٥٠٧/١).

(٤) انظر: الدقائق على المنهاج (٩٨) ط المنهاج.

١٤- (وَوَضَعَ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ) وتفرقة أصابعه للقبلة حالة

الوضع.

١٥- (وَتَسْبِيحٌ فِيهِ) أي: في الركوع بأن يقول: سبحان ربي العظيم ثلاثاً.

١٦- (وَأَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ مِنْهُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: تقبّله منه.

١٧- (وَفِي اعْتِدَالِهِ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) «ملء السماوات وملء الأرض وملء ما

شئت من شيء بعد» للاتباع في ذلك كله، رواه مسلم وغيره^(١)، والثلاث أدنى الكمال.

ويزيد المنفرد في الركوع: «اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت،

خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي، وشعري وبشري، وما استقلت به قدمي لله رب العالمين»^(٢).

وفي الاعتدال: «أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا

مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(٣).

وَأَلْحَقَ بِالْمَنْفَرْدِ إِمَامُ قَوْمٍ مُحْصَرِينَ رَضُوا بِالتَّطَوُّلِ.

ويجهر الإمام بالتسميع، ويُسرُّ بما بعده، ويُسرُّ المأموم والمنفرد بالجميع،

والمبلغ كالإمام.

١٨- (وَأَنْ يَضَعَ فِي سُجُودِهِ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ) أي: كفيه (ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ)

للاتباع، رواه الترمذي وحسنه^(٤).

١٩- (وَتَسْبِيحٌ فِيهِ) أي: في سجوده بأن يقول: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً؛

(١) مسلم (٤٧٦)، أبو داود (٧٦٠)، الترمذي (٢٦٦)، الشافعي في «مسنده» (٢٢٦/ سنجر).

(٢) مسلم (٧٧١)، الترمذي (٣٤٢١).

(٣) مسلم (٤٧١)، أحمد (١١٨٢٧).

(٤) عن وائل بن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا

نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»، رواه أبو داود (٨٣٨)، الترمذي (٢٦٨)، الدارمي (١٣٥٩).

للاتباع، رواه بلا تليث مسلم، وبه أبو داود^(١)، والتليث أدنى الكمال. ويزيد المنفرد: «اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، سجد وجهي للذي خلقه وصوّره، وشقّ سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين»^(٢)، وألحق به إمام قوم محصورين رضوا بالتطويل.

٢٠- (وَوَضَعَ يَدَيْهِ) أي: كفيه في سجوده (حَذَوْ مَنْكِبَيْهِ، وَضَمُّ أَصَابِعِهِ) منشورة فيه (نَحْوَ الْقِبْلَةِ).

٢١- (وَمُجَافَاةٌ) أي: مباحدة الرجل (عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ) وبطنه عن فخذيه في ركوعه وسجوده، وخرج بالرجل: المرأة والخنثى فلا يجافيان بل يضمن بعضهما إلى بعض؛ لأنه أستر لها، وأحوط له.

٢٢- (وَتَوَجِيهُ الْمُصَلِّي) رجلاً كان أو غيره (أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) للاتباع في غير مجافاة البطن في الركوع، رواه البخاري في ضم الأصابع ونشرها^(٣)، وأبو داود وغيره في البقية^(٤)، ويقاس بذلك مجافاة البطن في الركوع، ويسن تفرقة ركبتيه، وكذا قدميه بشبر.

٢٣- (وَدُعَاءٌ فِي جُلُوسِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ) بأن يقول: «رب اغفر لي، وارحمني

(١) مسلم (٧٧٢)، أبو داود (٨٧٠).

(٢) مسلم (٧٧١)، أبو داود (٧٦٠).

(٣) حديث أبي حميد الساعدي الطويل، وفيه: «فلإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة»، رواه البخاري (٨٢٨).

(٤) عن أبي حميد قال: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ، فقال: «ثم ركع فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما، وتر يديه فتجافى عن جنبه، قال: ثم سجد فأمكن أنفه وجهته، ونخى يديه عن جنبه، ووضع كفيه حذو منكبيه، ثم رفع رأسه حتى رجع كل عظم في موضعه، حتى فرغ، ثم جلس فافتشر رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى، وأشار بإصبعه»، رواه أبو داود (٧٣٤).

واجبرني، وارفعني، وارزقني، واهدني، وعافني»، روى بعضه أبو داود، وباقيه ابن ماجه^(١).

٢٤- (وَافْتِرَاشٌ فِيهِ) أي: في جلوسه بين سجديته (و) في (جُلُوسٍ تَشْهَدُ أَوَّلَ بِأَنْ يَجْلِسَ عَلَى) كعب (يُسْرَاهُ وَيُنْصَبُ يُمْنَاهُ) وفي الأخير يتورك كما سيأتي؛ للاتباع في ذلك، رواه في الأول الترمذي وصححه^(٢)، وفي الأخيرين البخاري^(٣).
والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفز في غير الأخير للحركة غالبًا بخلافه في الأخير، والحركة عن الافتراش أهون.

٢٥- (وَجُلُوسٌ اسْتِرَاحَةٌ) ومحلّه (بَعْدَ سَجْدَةٍ ثَانِيَةٍ يَقُومُ عَنْهَا) للاتباع، رواه البخاري^(٤)، وخرج بذلك سجدة التلاوة، والسجدة الثانية في ركعة لا يقوم عنها بل عن تشهد بعدها؛ فلا يسن بعدهما جلوس استراحة، نعم إن أراد ترك التشهد الأول سن له جلوسها (مُفْتَرِّشًا) في جلوس الاستراحة للاتباع، رواه الترمذي وقال: حسن صحيح^(٥)، ولأنه جلوس تعقبه حركة كجلوس التشهد الأول، وهذا الجلوس ليس من الركعة الثانية بل مستقل فاصل بين الركعتين على الصحيح كجلوس التشهد الأول.

٢٦- (وَاعْتِمَادٌ عَلَى الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ) أي: كَفَّيْهِ (عِنْدَ قِيَامِهِ) من جلوسه أو سجوده؛ للاتباع في الأول، رواه البخاري^(٦)، ولأنه أبلغ في الخشوع والتواضع

(١) رواه أبو داود (٨٥٠)، الترمذي (٢٨٤)، ابن ماجه (٨٩٨)، أحمد (٢٨٩٥) عن ابن عباس.

(٢) أبو داود (٧٢٦)، الترمذي (٢٩٢)، النسائي (١٢٧٩).

(٣) البخاري (٨٢٨).

(٤) عن مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي؛ فَإِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا»، رواه البخاري (٨٢٣).

(٥) الترمذي (٢٨٧)، النسائي (١١٦٣).

(٦) في حديث مالك بن الحويرث: «وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنْ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ»، رواه البخاري (٨٢٤).

وأعون للمصلي.

٢٧- (وَرَفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ قِيَامِهِ مِنْ تَشْهِيدٍ أَوَّلٍ) للاتباع، رواه الشيخان^(١).

٢٨- (وَتَوَزُّكُ فِي) تشهد (أَخِيرَ بَأَن يُلْصِقَ وَرِكَهُ الْأَيْسَرَ بِالْأَرْضِ) وينصب رجله اليمنى؛ للاتباع كما مر (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ سُجُودَ سَهْوٍ، أَوْ يُطْلَقَ) بأن لم يرده ولا عدمه (فَيَفْتَرِشَ) لاحتياجه إلى السجود بعده، وقولي «أو يطلق» من زيادتي.

٢٩- (وَوَضْعُ يَدَيْهِ) أي: كفيه في تشهده (عَلَى فَخْذَيْهِ) يعني طرفي ركبتيه.

٣٠- (وَقَبْضُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ الْيُمْنَى) في تشهده (إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ) وهي التي تلي الإبهام (فَيُشِيرُ بِهَا عِنْدَ) قوله (إِلَّا اللَّهُ) بلا تحريك، وينشر أصابع اليسرى مضمومة؛ للاتباع في غير الضم، رواه مسلم إلا عدم التحريك فأبو داود^(٢).

ولتوجه الأصابع إلى القبلة في الضم، فلو حرَّك المسبحة كان مكروهاً، وينوي بالإشارة الإخلاص بالتوحيد (مُنْحَنِيَّةً) للاتباع، رواه أبو داود بإسناد حسن^(٣)، ولتكون متوجهة إلى القبلة.

٣١- (وَأَنْ لَا يُجَاوِزَ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ) للاتباع، رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٤).

٣٢- (وَتَعَوُّذٌ مِنَ الْعَذَابِ) أي: عذاب القبر وغيره، فهو أعم من قوله «من عذاب القبر» (بَعْدَ تَشْهِيدٍ أَخِيرٍ) لخبر مسلم: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من

(١) لفظ البخاري (٧٣٩): «وإذا قام من الركعتين رفع يديه»، ولفظ مسلم (٣٩٠): «وإذا رفع من

الركوع فعل مثل ذلك، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود»، كلاهما عن ابن عمر.

(٢) لفظ مسلم (٥٨٠) عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه، ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام، فدعا بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها»، ولفظ أبي داود (٩٨٩) عن ابن الزبير أنه ذكر أن النبي ﷺ كان يشير بإصبعه إذا دعا، ولا يحركها.

(٣) عن نمير الخزاعي قال: «رأيت النبي ﷺ واضعاً ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى رافعاً إصبعه السبابة قد حَتَّاهَا شَيْئًا»، رواه أبو داود (٩٩١).

(٤) رواه أبو داود (٩٩٠) عن ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أربع فيقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار، ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال»^(١)، ويسن الدعاء بغير ذلك، وقد بينت بعض المأثور منه في شرح الأصل.

٣٣- (وَتَسْلِيمَةٌ ثَانِيَةٌ) للاتباع، رواه مسلم^(٢)، واستثنى من ذلك مسائل ذكرتها في الشرح المذكور.

ولو اقتصر الإمام على تسليمته سُنن للمأموم تسليمتان؛ لأنه خرج عن المتابعة بالأولى بخلاف التشهد الأول لو تركه الإمام لزم المأموم تركه؛ لوجوب المتابعة قبل السلام.

٣٤- (وَتَحْوِيلٌ وَجْهٍ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي تَسْلِيمَتَيْهِ) في الأولى يمينًا وفي الثانية شمالًا ملتفتًا في الأولى حتى يرى خذّه الأيمن، وفي الثانية الأيسر؛ للاتباع في ذلك كله، رواه ابن حبان في «صحيحه»^(٣).

وينوي السلام على مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ومحاذيه من ملائكة، ومؤمني إنس وجن.

ويسن أن يدرج السلام ولا يمدّه، وأن يسلم المأموم بعد سلام الإمام، ولو قارنه جاز كبقية الأركان إلا تكبيرة الإحرام.

٣٥- (وَاسْتِيَاكٌ) بخشن يزيل الْقَلَحَ (وَلَوْ بِخِرْقَةٍ) عَرْضًا (لَا أَضْبِعُهُ) أي: المتصلة به؛ لأنها لا تسمى سواكًا، واختار في «المجموع» تبعًا للروايين وغيره أنها تكفي إذا كانت خشنة^(٤)، وهو ظاهر كلام الأصل.

(١) رواه مسلم (٥٨٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لعله يشير إلى حديث أبي معمر أن أميرًا كان بمكة يُسلم تسليمتين، فقال عبد الله: أُنْئِي عِلْقَهَا؟ قال الحكم في حديثه: إن رسول الله ﷺ كان يفعله، رواه مسلم (٥٨١).

(٣) عن عبد الله قال: «كان رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه حتى يبدو بياض خده: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره مثل ذلك»، رواه ابن حبان (١٩٩٠)، ونحوه مسلم (٥٨٢).

(٤) انظر: المجموع (١/ ٢٨٢).

وُسْنُ الاستِيَاك يكون (عِنْدَ قِيَامِهِ إِلَيْهَا) أي: إلى الصلاة ولو لفاقد الطهورين؛ لخبر الصحيحين: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(١) أي: أمر إيجاب (إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ) فرضاً أو نفلاً؛ فلا يسن له الاستيَاك بل يكره له^(٢)؛ كما سيأتي في بابه.

(وَيُسْنُ) الاستيَاك (أَيْضًا عِنْدَ النَّوْمِ).

(و) عند (الأَزم) أي: الجوع والسُّكُوت.

(و) عند (تَغْيِيرِ قَمٍ) للاتباع، رواه الشيخان في النوم^(٣)، وقيس بالنوم غيره مما يحصل به تَغْيِيرٌ.

♦♦ (وَفِيهِ) أي: الاستيَاك (فَوَائِدُ) أكثر من ثلاثة عشر وإن اقتصر عليها الأصل:

(كَتَطْهِيرِ الْقَمِ، وَتَبْيِضِ الْأَسْنَانِ، وَتَطْيِيبِ النَّكْهَةِ) وهي ريح الفم. (وَشَدُّ اللَّثَةِ) وهي ما حول الأسنان.

(وَتَضْفِيَةِ الْحَلْقِ، وَالْفَصَاحَةِ، وَالْفِطْنَةِ، وَقَطْعِ الرُّطُوبَةِ، وَإِخْدَادِ الْبَصَرِ، وَإِبْطَاءِ الشَّيْبِ، وَتَسْوِيَةِ الظَّهْرِ، وَمُضَاعَفَةِ الْأَجْرِ، وَرِضَا الرَّبِّ) وإرهاب العدو، وهضم الطعام، وتغذية الجائع، وإرغام الشيطان، وتذكر الشهادة عند الموت. ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن، وأن يُمرَّ السواك على سقف حلقه برفق، وعلى كراسي أضراسه وينوي به السُّنة، وذكرت هنا في شرح الأصل فوائد تتعلق

(١) البخاري (٨٨٧)، مسلم (٢٥٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال النووي في «المجموع» (١/٢٧٦): وحكى أبو عيسى في «جامعه» (٧٢٥) عن الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لم ير بالسواك للصائم بأساً أول النهار وآخره، وهذا النقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل، وبه قال المزني وأكثر العلماء، وهو المختار، والمشهور الكراهة.

(٣) عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك»، رواه البخاري (٢٤٥)، مسلم (٢٥٥).

بالاستياك وغيره.

♦♦ (وَمَكْرُوهَاتُهَا) أي: الصلاة.

١- (جَعَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ عِنْدَ تَحَرُّمِهِ وَسُجُودِهِ) وركوعه؛ لمنافاته التواضع.

٢- (وَالْتِفَاتٌ) بوجهه بلا حاجة؛ لخبر البخاري عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت:

سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة؟ فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»^(١).

٣- (وَإِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ) بلا حاجة.

٤- (وَجَهْرٌ بِمَحَلِّ إِسْرَارٍ، وَعَكْسُهُ).

٥- (وَجَهْرٌ خَلْفَ الْإِمَامِ) لمخالفة ذلك سنة النبي ﷺ.

٦- (وَاخْتِصَارٌ) بأن يجعل يده على خاصرته؛ للنهي عنه في خبر

الصحيحين في الرَّجُل^(٢)، وقيس به غيره.

٧- (وَإِسْرَاعٌ) للصلاة؛ لمنافاته الخشوع.

٨- (وَتَغْيِضٌ بَصَرِهِ) لأنه فعل اليهود^(٣)، هذا (إِنْ خَافَ) المصلي (ضَرَرًا)

وإلا فلا كراهة.

٩- (وَإِلْصَاقٌ عَضْدِيهِ بِجَنْبِيهِ) في ركوعه وسجوده.

١٠- (وَ) إلصاق (بَطْنِهِ بِفَخْذِيهِ) فيهما؛ لمخالفتهما سنة النبي ﷺ، وهما في

حق الرَّجُل خاصة؛ لما مر في السنن، وإطلاقي إلصاق بطنه بفخذه أولى من تقييده له بالسجود.

١١- (وَإِقْعَاءُ الْكَلْبِ) بأن يجلس على وَرْكَيْهِ ناصبًا ركبتيه؛ للنهي عنه رواه

(١) البخاري (٧٥١).

(٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه نهى أن يصلي الرجل مختصرًا، رواه البخاري

(١٢٢٠)، مسلم (٥٤٥).

(٣) نقله النووي في «المجموع» (٣/ ٣١٤) عن الثوري.

الحاكم وصححه، ورواه البيهقي بأسانيد وضعفها^(١)، ثم قال: والإقعاء نوعان، أحدهما هذا، وهو منهي عنه، والثاني وصح فعله عن النبي ﷺ أن يضع أطراف أصابع رجله وركبته على الأرض وألّيته على عقبه، وهو سنة في الجلوس بين السجدين^(٢).

١٢- (وَنَقْرَةُ الْغُرَابِ) لمنافاته الخشوع.

١٣- (وَأَفْتِرَاشُ السَّبْعِ) في سجوده؛ للنهي عنه في خبر مسلم في حق الرجل^(٣)، وقيس به غيره.

١٤- (وَإِيطَانُ الْمَكَانِ) الواحد (كَإِيطَانِ الْبَعِيرِ)^(٤).

(وَعَظِيمُهَا) من زيادتي؛ كالمبالغة في خفض الرأس في الركوع، وإطالة التشهد الأول، والاضطباع، وتشبيك الأصابع، وغير ذلك كما صرّحت به في شرح الأصل.



(١) عن سمرة بن جندب قال: نهى رسول الله ﷺ عن الإقعاء في الصلاة، رواه الحاكم في «المستدرک» (١٣٥)، الطبراني في «الكبير» (٢٢٩/٧)، البيهقي في «الكبرى» (٢٧٨٠).

ولمسلم (٤٩٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وكان ينهى عن عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ»، فسرّه أبو عبيدة وغيره بالإقعاء المنهي عنه، وهو أن يلصق أليّه بالأرض وينصب ساقه ويضع يديه على الأرض كما يفرش الكلب وغيره من السباع، قاله النووي في «شرح مسلم» (٢١٤/٤).

(٢) عن أبي الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، فقال: «هي السنة»، فقلنا له: إنا لنراه جفاء بالرجل؟ فقال ابن عباس: بل هي سنة نبيك ﷺ، رواه مسلم (٥٣٦) وغيره.

(٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وينهى أن يفرش الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ أَفْتِرَاشَ السَّبْعِ»، رواه مسلم (٤٩٨).

(٤) عن عبد الرحمن بن شبل، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن نقرة الغراب، وأفتراش السَّبْعِ، وأن يوطن الرجل المكان كما يوطنه البعير»، رواه الحاكم (٨٣٣) وصححه.

باب ما يفسد الصلاة

♦♦ (وَهُوَ):

١- (حَدَّثَ وَلَوْ بِلاَ قَضْدٍ) لانتفاء الشرط.

٢- (وَكَلَامٌ بِشَرِّ عَمْدًا بِحَرْفَيْنِ) وإن لم يُفهِمَا (أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ) كـ«قٍ» من الوقاية، و«عٍ» من الوَعْي؛ لخبر مسلم: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(١)، والكلام يقع على المُفْهِم وغيره، وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للنحاة.

نعم يعذر في تلفظه بالنذر، وفي إجابة النبي ﷺ في عصره إذا دعاه، وفي يسير^(٢) كلام سبق لسأته إليه، أو نسي الصلاة، أو جهل تحريمه فيها وقرب عهده بالإسلام، أو نشأ بعيداً عن العلماء، وفي تنحج ونحوه لغلبة إن قلاً، ولتعذر ركن قولي وإن كثر.

وخرج بكلام البشر: كلام الله تعالى، والذكر، والدعاء؛ لما مر في الباب السابق، وبزيادتي «عمداً»: الكلام سهواً.

٣- (وَمُقَطَّرٌ) للصائم؛ لتلاعبه^(٣).

٤- (وَفِعْلٌ كَثِيرٌ) من غير جنس الصلاة في غير صلاة شدة الخوف (وَلَوْ سَهْوًا) لذلك مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه، بخلاف القليل لا يفسد؛ لخبر الصحيحين أنه ﷺ وهو حامل أمانة؛ فكان إذا سجد وضعها، وإذا قام

(١) رواه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي.

(٢) أي: قليل عرفاً؛ بأن يكون ست كلمات فأقل؛ كما وقع في قصة ذي اليمين، قاله الشرقاوي (١/٢٤٠ - ٢٤١).

(٣) وذلك لأن كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة إلا الأكل الكثير سهواً فيبطلها دونه، قاله الشرقاوي (١/٢٤٢).

حملها^(١)، نعم قليل الأكل ونحوه عمداً مع العلم بتحريمه يُفسدُ الصلاة كما علم من المفطر، وكثير الفعل إذا كان لشدة جَرَب، أو خفيفاً كتحرريك أصابعه في سبحة لا يفسد.

٥- (وَقَهَقَهُ) عمداً^(٢)؛ لما مر.

٦- (وَفِعْلُ رُكْنٍ) من أركانها.

٧- (أَوْ طَوَّلَ زَمَنٍ مَعَ شَكٍّ فِي النِّيَّةِ) فيهما، وذكر طول الزمن من زيادتي^(٣).

٨- (وَنِيَّةُ خُرُوجٍ مِنْهَا) في غير محلها.

٩- (وَعَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا).

١٠- (وَتَرَدَّدَ فِيهِ) أي: في قطعها.

١١- (وَتَغْلِيْقُهُ) أي: قطعها (بِشَيْءٍ) لمنافاة كل منها الصلاة.

١٢- (وَصَرَفُ) نية (فَرَضٍ إِلَى غَيْرِهِ) أي: نفل أو فرض آخر لذلك، نعم إن

كان منفرداً وأدرك جماعة سُنَّ له صرف فرضه إلى نفل؛ ليدرك فضيلتها.

١٣- (وَكَشَفُ عَوْرَةٍ) مع القدرة على سترها وإن صلى في خلوة؛ لانتفاء

الشرط (إِلَّا إِنْ كَشَفَهَا نَحْوُ رِيحٍ) كَسَبُعٍ (فَسَتَرَهَا حَالًا) فلا يفسد الصلاة؛ لانتفاء تقصيره في هذا العارض.

١٤- (وَتَرَكُ تَوَجُّهِهِ) للقبلة (حَيْثُ يُشْتَرَطُ) لما مر.

١٥- (وَرِدَّةٌ) لمنافاتها العبادة.

١٦- (وَاتِّصَالُ نَجَاسَةٍ) لا يعفى عنها (بِهِ) في بدنه، أو ثوبه، أو مكانه؛ لما مر

(إِلَّا إِنْ نَحَّاهَا حَالًا) كأن كانت يابسة فنفضها، أو رطبة بثوبه فألقاه فلا تفسد الصلاة.

(١) رواه البخاري (٥١٦)، مسلم (٥٤٣).

(٢) إذا ظهر حرفان، أو حرف مفهم، ومثلها البكاء، قاله الشرقاوي (١/ ٢٤٣).

(٣) وضابط طوله أن يكون بقدر ما يسع ركناً، وقصره أن لا يسع ذلك، المصدر السابق.

١٧- (وَبُذُو) أي: ظهور (بَعْضٍ مَا يُسْتَرُّ بِالْخُفِّ) من الرَّجُلِ أو الخِرْق.

وقولي «واتصال نجاسة» إلى هنا أعم مما ذكره.

١٨- (وَخُرُوجُ وَقْتِ مَسْجِدِهِ) أي: الخف؛ لبطلان بعض طهارته.

١٩- (وَتَكْرِيرُ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا) لتلاعبه، نعم القعود القصير كأن جلس عن

قيام ثم سجد لا يفسد؛ لأنه معهود في الصلاة.

٢٠- (وَتَقْدِيمُهُ) أي: تقديم الركن الفعلي عمدًا (عَلَى غَيْرِهِ) لأن ذلك يُخْلُ

بصورة الصلاة، وخرج بالفعلي في الصورتين: القولي؛ كالفاتحة والشاهد،

وبالعمد فيهما: السهو؛ فلا يفسدان، وتقيدني الثانية بالفعلي والعمد من زيادتي.

٢١- (وَتَرَكُ رُكْنٍ) ولو قوليًا (عَمْدًا) لما مر، بخلاف تركه سهوًا؛ لعذره

فيتداركه.

٢٢- (وَاقْتِدَاءُ بِمَنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ) لكُفْرٍ أو غيره (وَلَوْ مَعَ الْجَهْلِ بِحَالِهِ فِي

بَعْضِ الصُّورِ) كما يعلم مما يأتي في باب الإمام، فقول الأصل «مع العلم بحاله»

هو بالنظر إلى جميع الصور، وذلك (بِأَنِ اقْتَدَى بِهِ بَعْدَ تَحَرُّمٍ) منه (صَحِيحٌ)

وهذا التفسير زده دفعًا لما قيل إن ذلك مانع من انعقاد الصلاة، والكلام فيما

يفسدها بعد انعقادها.

٢٣- (وَوُجُودُهُ) في الصلاة (ثَوْبًا بَعِيدًا مِنْهُ وَهُوَ عَارٍ، أَوْ كَانَ) المصلي (أَمَةً

وَعَنَتَتْ) في الصلاة (وَرَأْسُهَا مَكْشُوفٌ) ^(١) لانتفاء الشرط مع القدرة على تحصيله.

(وَعَظِيمًا) من زيادتي؛ كتطويل ركن قصير عمدًا، وأكُلْ بِإِكْرَاهٍ، وَفَعَلَةٌ

فاحشة.



(١) ويُلغز بمسألة الأمة فيقال: لنا شخص بطلت صلاته بكلام غيره، أو يقال: لنا شخص لزمه

قضاء صلاة سنين عديدة بعلمه بموت غيره، وذلك فيما إذا كانت أم ولد ومات سيدها

بيلد أخرى ولم تعلم بموته إلا بعد مدة وهي تصلي مكشوفة الرأس، قاله الشرقاوي.

باب الأذان

بالمعجمة.

وهو لغة: الإعلام، قال الله تعالى ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧].
وشرعاً: قولٌ مخصوص يُعلم به وقتُ الصلاة المكتوبة.

والأصل فيه قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقوله ﷺ في خبر الصحيحين «فليؤذن لكم أحدكم»^(١).
وهو سنةٌ كفاية، وله شروط، ومكروهات، ومبطلات، وسنن، وسيأتي
بيانها.

وإنما (يُسَنُّ مَعَ الْإِقَامَةِ) في صلاة (لِمَكْتُوبَةٍ وَلَوْ فَائِتَةً) كما ثبت في خبر
مسلم^(٢)، لا لنافلة، ومنذورة، وصلاة جنازة.

ويسن الأذان أيضاً في أذن المولود^(٣)، وإذا تغوّلت الغيلان^(٤)، أي: سحرة
الجن والشياطين، ومعنى تغوّلت: تلوّنت في صور، والمراد دفع شرّها بالأذان؛
فإن الشيطان إذا سمع الأذان أدبر^(٥).

(وَيُنَادَى) ندباً (لِنَقْلِ يَصَلِّي جَمَاعَةً مَسْنُونَةً كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ) وتراويح، وهذا

(١) رواه البخاري (٦٢٨)، مسلم (٦٧٤).

(٢) مسلم برقم (٦٨٠) وهو حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل، وهو عند البخاري برقم
(٥٩٥) أصرح حيث قال: «يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة».

(٣) عن أبي رافع قال: «رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة
بالصلاة»، رواه أبو داود (٥١٥٥)، الترمذي (١٥١٤) وقال: حسن صحيح.

(٤) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالدلجة؛ فإن الأرض تطوى
بالليل، فإذا تغوّلت لكم الغيلان فنادوا بالأذان»، رواه النسائي في «الكبرى» (١٩٠٢)،
أحمد (١٤٢٧٧)، وفيه انقطاع.

(٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله
ضراط»، رواه البخاري (٦٠٨)، مسلم (٣٨٩).

أعم من قوله «وينادي في العيدين والخسوفين والاستسقاء» (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) لوروده في الصحيحين في كسوف الشمس^(١)، وقيس به الباقي، والجزءان منصوبان، الأول بالإغراء، والثاني بالحالية، ويجوز رفعهما بالابتداء والخبر، ورفع أحدهما ونصب الآخر كما بيته في شرح الأصل.

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) من مندورة، وصلاة جنازة، ونفل؛ لا يسن جماعة، أو يصلي فرادى (لَا يُتَدَايَ لَهُ) بشيء؛ لعدم وروده فيه.

◆◆ (وَشُرُوطُهُمَا) أي: الأذان والإقامة، وذكر شروط الإقامة من زيادتي.

١- (إِسْلَامٌ) في المؤذن والمقيم.

٢- (وَتَمْيِيزٌ) فلا يصححان من كافر، وغير مميز من صبيٍّ ومجنون وسكران؛ لأنهما عبادةٌ وليسوا من أهلها.

٣- (وَذُكُورَةٌ) بقيد زدته بقولي (لِغَيْرِ نِسَاءٍ) فلا يصححان من امرأة وخثنى للرجال والخناثي، أما النساء فلا يشترط لهن ذكورة بل تسن الإقامة لهن بأن تقيم واحدةً منهن، ويُسن للخثنى أن يقيم لنفسه، وفي أذان المرأة للنساء خلاف، والأصح: أنه غير مندوب؛ لأنه يخاف من رفع الصوت به الفتنة، فلو أذنت بلا رفع صوت لم يُكره، وكان ذكرًا لله تعالى، أو برفعه فوق ما يسمع النساء كره بل حرم على الصحيح إن كان ثمَّ أجنبي، ومثلها في ذلك الخثنى.

٤- (وَوَقْتُ) أي: وقت الأذان والإقامة؛ لأنهما للإعلام به، فلا يصححان قبله (إِلَّا أَذَانَ صُبْحٍ) فيصح قبل وقته من نصف الليل؛ لخبر الصحيحين «إن بلا لا يؤذن بليلٍ فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم»^(٢) بخلاف الإقامة فإنها لافتتاح الصلاة، فلا تقدم على دخول وقته.

(١) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ

نودي إن الصلاة جامعة»، رواه البخاري (١٠٤٥)، مسلم (٩١٠).

(٢) رواه البخاري (٦١٧)، مسلم (١٠٩٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَعَيْرُهَا) من زيادتي؛ كترتيب، وجهر لجماعة، وعدم بناء غير.
♦♦ (وَمَكْرُوهَاتُهُمَا) أي: الأذان والإقامة، وذكر مكروهات الإقامة غير كراهتها للمحدث والجنب من زيادتي.

١- (وَقُوعُهُمَا مِنْ مُحَدِّثٍ) لخبر الترمذي «لَا تُؤْذَنُ إِلَّا وَأَنْتَ مُتَوَضِّعٌ»^(١)،
وقيس بالأذان الإقامة (و) الكراهة (لِجَنْبٍ أَشَدُّ) منها لمحدث؛ لغلظ الجنب (و)
هي (فِي الْإِقَامَةِ) منهما (أَغْلَظُ مِنْهَا) أي: الكراهة في أذانهما أشد منها؛ لقربها من الصلاة.

٢- (وَالْتَغْنِي) أي: التطريب (بِهِمَا).

٣- (وَالْتَمَطِيطُ) أي: التمديد.

٤- (وَالْكَلَامُ) لغير مصلحة فيهما، فلو عَطَسَ حمد الله في نفسه وَبَنَى.
٥- (وَالْقُعُودُ) فيهما (لِقَادِرٍ) على القيام، نعم إن كان مسافراً لا يُكره
الركوب، ويكره الثوب في غير الصبح، وأن يقال فيهما: حيّ على خير العمل.
(وَعَيْرُهَا) من زيادتي؛ كوقوعهما من فاسقٍ وصبيّ.

♦♦ (ويبطلهما) والتصريح بمبطل الإقامة من زيادتي.

١- (رِدَّةٌ).

٢- (وَسُكْرٌ).

٣- (وِإِغْمَاءٌ) وجنون كما فهم بالأولى.

٤- (وَقَطْعُهُمَا) بسكوتٍ أو كلام (إِنْ طَالَ) الفصل بحيث لا يُعَدُّ الباقي مع
الأول أذاناً ولا إقامة، بخلاف اليسير.

٥- (وَتَرَكْتُ كَلِمَةً مِنْهُمَا) لأن ما أتى به لا يُعَدُّ أذاناً ولا إقامة؛ فإن عاد عن
قُرب وأتى بها وأعاد ما بعدها صَحَّ.

(١) رواه الترمذي (٢٠٠)، وروى أيضاً (٢٠١) موقوفاً على أبي هريرة «لا ينادى بالصلاة إلا متوضئاً»، وقال: وهذا أصح من الحديث الأول.

◆◆ (وَسُنَّ لَهُمَا):

١- (تَوَجُّهُ) للقبلة؛ لأنها أشرف الجهات.

٢- (وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ) لا صدر (فِي الْحَيْعَلَتَيْنِ) مرتين مرة في الأولى (يَمِينًا وَ) مرة في الثانية (شِمَالًا) لثبوتها في خبر الصحيحين في الأذان^(١)، وقيس به الإقامة، وذكر التوجه والتحويل فيهما من زيادتي.
ويسن لهما أيضًا: أن يكون كلٌّ من المؤذن والمقيم: عدلاً، حسن الصوت^(٢).

٣- (وَلِأَذَانٍ وَضَعُ مُسَبِّحَتَيْهِ) هو أولى من قوله «وضع أصبعيه» (فِي أُذُنَيْهِ) أي: باطنهما؛ لأنه أجمع لصوته، ويُعرف به الأذان من لا يسمعه.

٤- (وَتَرْتِيلٌ) أي: تأن؛ للأمر به في خبر الحاكم^(٣).

٥- (وَتَرْجِيعٌ) بأن يأتي بالشهادتين مرتين بخفض صوته قبل قولهما برفعه؛ لوروده في خبر مسلم^(٤).

٦- (وَتَثْوِيبٌ) من ثاب إذا رجع (فِي) أذان (صُبْحٍ) لوروده في خبر أبي داود وغيره بإسناد جيد، بأن يقول بعد حيعلته: الصلاة خير من النوم مرتين^(٥)، وهذا من زيادتي.

(١) البخاري (٦٣٤)، مسلم (٣٧٩) من حديث أبي مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) لحديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله، فقم مع بلال فأتى عليه ما رأيت فليؤذن به، فإنه أُنْذِي صوتاً منك»، رواه أبو داود (٤٩٩)، ابن ماجه (٧٠٧)، أحمد (١٦٤٧٨)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٢٧٦/١).

(٣) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقيمت فاحذر»، رواه الترمذي (١٩٥)، الحاكم (٧٣٢)، وفيه عمرو بن فائد متروك.

(٤) مسلم (٣٧٩) عن أبي مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أبو داود (٥٠٠) عن أبي مخذورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه النووي في «الخلاصة» (٢٨٦/١).

٧- (وَرَفَعَ صَوْتٍ) به (قَدَّرَ إِمْكَانٍ) للمؤذن بحيث لا يلحقه ضرر؛ للأمر به في خبر البخاري^(١)، ولأنه أبلغ في الإعلام، نعم إن أذن لنفسه وصلى في مسجد أو نحوه جماعة وانصرفوا لا يسن رفعه؛ لثلاثتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى.

وخرج بالأذان: الإقامة فلا يسن لها شيء من ذلك؛ لأنها للحاضرين، وذكرت في شرح الأصل سنناً أخرى.

♦ (وَهُوَ) أي: الأذان (تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً) بالترجيع؛ لأنه ﷺ علمه أبا مَخْذُورَةَ كذلك، رواه الشافعي، وصححه ابن حبان^(٢).

(وَالْإِقَامَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ) كلمة؛ لثبوته في الصحيحين^(٣).
(وَيُقَامُ) ندباً (لِفَوَائِتٍ) أي: لكل منها وإن توالى (وَلَا يُؤَذَّنُ لِغَيْرِ الْأُولَى) منها (إِنْ تَوَالَتْ) وكذا لو توالى فاتتة وحاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الأذان.



(١) لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أُرَاكَ تَحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ؛ فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ»، رواه البخاري (٦٠٩).

(٢) رواه أبو داود (٥٠٢)، الترمذي (١٩٢)، ابن حبان (١٦٨١)، وغيرهم.

(٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يَوْتِرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ»، رواه البخاري (٦٠٥)، مسلم (٣٧٨).

باب مواقيت الصلاة

الأصل فيها الأخبار الصحيحة، وقد ذكرت بعضها في شرح الأصل^(١).

- ١- (وَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ) أي: وقت زوال الشمس فيما يظهر لنا لا في الواقع (إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ الاسْتِواءِ) أي: الظل الموجود عنده. - وهذا وقت الجواز، ولها أوقات أخر:
 - وقت فضيلة: أوله بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كأذان، وستر عورة، ولا يضر شغل خفيف كأكل لُقْم، وكلام يسير.
 - ووقت اختيار: وهو من آخر وقت الفضيلة إلى آخر الوقت.
 - ووقت عُذر: وقت العصر لَمَنْ يَجْمَع.
 - ووقت ضَرورة: وسيأتي^(٢).
 - ووقت حُرمة: آخر وقتها إذا لم يَسْعَهَا.
- ٢- (فَوَقْتُ الْعَصْرِ) جوازاً بكَراهيةٍ في الجملة من مصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء (إِلَى الْغُرُوبِ).

(١) منها عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلُّ بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ قَدْرَ الشَّرَاكِ، وَصَلُّ بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلُّ بِي - يَعْنِي الْمَغْرِبَ - حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ، وَصَلُّ بِي الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، وَصَلُّ بِي الْفَجْرَ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلُّ بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلُّ بِي الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِهِ، وَصَلُّ بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ، وَصَلُّ بِي الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلُّ بِي الْفَجْرَ فَاسْفِرْ، ثُمَّ التَفْتُ إِلَيَّ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ، مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ»، رواه أبو داود (٣٩٣)، الترمذي (١٤٩)، وحسنه.

(٢) وهو وقت زوال الموانع، قاله الشرقاوي (٢٦١/١).

ولها أيضًا أوقات أخرى: وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت جواز بلا كراهة، ووقت عُذر، ووقت ضرورة، ووقت حُرمة.

- فوقت الفضيلة: من أول الوقت إلى مصير ظل الشيء مثله ونصف مثله.
- (و) وقت (الاختيار): من آخر وقت الفضيلة (إلى مصير الظل مثلين) غير ظل الاستواء.

- ووقت الجواز بلا كراهة: إلى اصفرار الشمس.

- ووقت الجواز بكراهة: إلى غروب الشمس.

- ووقت العُذر: وقت الظهر لمن يجمع.

- ووقت الضرورة: يُعلم مما يأتي.

- ووقت الحُرمة: يُعلم مما مر.

٣- (فَوْقُ الْمَغْرِبِ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ) لخبر مسلم: «وقت المغرب ما لم يغب الشفق»^(١)، وخبره: «ليس في النوم تفريطٌ إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»^(٢) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى أي: غير الصبح؛ لما سيأتي في وقتها.
- وهذا وقت الجواز لها.

ولها أوقات أخرى:

- وقت فضيلة.

- ووقت اختيار: أول الوقت.

- ووقت عُذر: وقت العشاء لمن يجمع.

- ووقت ضرورة: يُعلم مما يأتي.

- ووقت حرمة: يُعلم مما مر.

(١) مسلم (٦١٢) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) مسلم (٦٨١) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤- (فَ) وقت (العِشَاءِ) جوازًا من مغيب الشفق (إِلَى الْفَجْرِ الصَّادِقِ) وهو المتشتر ضوؤه معترضًا بالأفق؛ لخبر: «ليس في النوم تفريط»^(١)، وخرج بالصادق: الفجر الكاذب، وهو يطلع مستطيلًا نحو السماء كذَنبِ السَّرْحَانِ، وهو الذئب، ثم يغيب، وتعبه ظُلْمة، ثم يطلع الفجر الصادق مستطيرًا، أي: منتشرًا كما مر. ولها أوقات آخر: وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت عذر، ووقت ضرورة، ووقت حرمة.

- فوقت الفضيلة: أول الوقت.

- (وَ) وقت (الاختِيَارِ): من آخر وقت الفضيلة (إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ).

- ووقت العُذْر: وقت المغرب لِمَنْ يَجْمَع.

- ووقت الضَّرورة: يُعْلَمُ مما يأتي.

- ووقت الحُرْمَة: يُعْلَمُ مما مر.

٥- (فَ) وقت (الصُّبْحِ) جوازًا بكراهيةٍ في الجملة (مِنَ الْفَجْرِ) الصادق (إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ) لخبر مسلم: «وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس»^(٢).

ولها أوقات آخر: وقت فضيلة، ووقت اختيار، ووقت جواز بلا كراهية، ووقت ضرورة، ووقت حرمة.

- فوقت الفضيلة: أول الوقت.

- (وَ) وقت (الاختِيَارِ) من آخر وقت الفضيلة (إِلَى الْإِسْفَارِ) أي: الإضاءة.

- ووقت الجواز بلا كراهية: إلى الحمرة التي قبل طلوع الشمس.

- ووقت الحُرْمَة: يعلم مما مر.

(١) مضى قريبًا.

(٢) مسلم (٦١٢) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

- وقت الضرورة: يعلم من قولي:

(وَلَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ، أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ أَوْ نُفَسَاءُ، أَوْ بَلَغَ صَبِيٌّ) بالمعنى الشامل له وللصبيّة (أَوْ أَفَاقَ مَجْتُنُونَ) أَوْ مَغْمَى عَلَيْهِ (وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ مَا يَسَعُ قَدْرَ تَكْبِيرَةٍ) فأكثر (لَزِمْتُهُ) تلك الصلاة؛ لأنه أدرك جزءاً منه فكان كإدراك الجماعة، وكما يلزم المسافر الإتمام باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة، وخرج بالتكبير ما دونها.

(وَكَذَا) تلزمه الصلاة (الَّتِي قَبْلَهَا إِنْ كَانَتْ تُجْمَعُ مَعَهَا) فيلزمه الظهر مع العصر بإدراك تكبيرة آخر العصر، والمغرب مع العشاء بإدراك تكبيرة آخر العشاء؛ لأن وقت الثانية وقت للأولى في جواز الجمع فكذا في الوجوب، ولا تجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بإدراك جزء مما بعدها؛ لانتفاء جواز الجمع بينهما.

ويشترط في لزوم ما ذكر: امتداد السلامة من الموانع زمن إمكان الطهارة والصلاة، فلو بلغ ثم جُنَّ ومضى في السلامة دون ذلك فلا لزوم. نعم لو أدرك تكبيرة آخر العصر مثلاً وخلا من الموانع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسعها تعين صرفه إلى المغرب، وما فضل لا يكفي للعصر فلا تلزمه.



باب

الإمامة في الصلاة

♦♦ (الْإِمَامَةُ) فِيهَا (ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ):

♦ أحدها: (مَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِحَالٍ (وَهُوَ):

١- (الْكَافِرُ) وَلَوْ زَنْدِيقًا^(١).

٢- (وَعَبْرُ الْمُتَمَيِّزِ) مَنْ مَجْنُونٌ، وَمَغْمَى عَلَيْهِ، وَصَبِي غَيْرٌ مُمَيِّزٌ، وَسُكَرَانٌ؛

لعدم الاعتداد بصلاتهم، فقولِي «وغير المميز» أعم من قوله «والمجنون».

٣- (وَالْمَأْمُومُ).

٤- (وَالْمَشْكُوكُ فِي مَأْمُومِيَّتِهِ)^(٢).

٥- (وَالْأُمِّيُّ) الْمَعْبَرُ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ بِ«الْأَرْتِ وَالْأَلْفِ».

٦- (وَمَنْ لَحْنُهُ يُحِيلُ الْمَعْنَى فِي الْفَاتِحَةِ إِنْ أَمَكَّهُمَا التَّعَلُّمُ) لتقصير المؤتم

بهم، ولنقص الإمام، وهذا أولى وأفيد مما ذكره فيهما.

وإنما لم تصح إمامة المأموم؛ لأنه تابع ومن شأن الإمام الاستقلال فلا

يجتمعان، وأما المشكوك في مأموميته؛ فلعدم العلم باستقلاله، وأما الأمي الذي لا

يمكنه التعلم فسيأتي، وأما مَنْ لَحْنُهُ لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى كَرَفْعِ هَاءِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» فتصح

إمامته مع الكراهة، أو يحيله في غير الفاتحة، أو فيها ولم يمكنه التعلم فسيأتيان.

♦ (وَ) ثَانِيهَا: (مَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِهِ، وَهُوَ):

١- (الْمُخْدِتُ) حَدَثًا أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ.

٢- (وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ) خَفِيَّةٌ (غَيْرُ مَغْفُوءٍ عَنْهَا).

٣- (وَمَنْ لَحْنُهُ يُحِيلُ الْمَعْنَى، وَكَانَ عَالِمًا بِالصَّوَابِ، وَتَعَمَّدَ اللَّحْنَ مُطْلَقًا)

أي: فِي الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا (أَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ وَلَمْ يُعِدِ الْقِرَاءَةَ عَلَى الصَّوَابِ فِي

(١) وَهُوَ مَنْ يُخْفِي الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَقِيلَ: مَنْ لَا يَتَّحِلُ دِينًا، قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ.

(٢) كَانَ وَجَدَ رَجُلَيْنِ يُصَلِّيَانِ وَتَرَدَّدَ أَيْهَمَا الْإِمَامَ فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِأَحَدِهِمَا، قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ.

الْفَاتِحَةِ، أَوْ أَمَكْنَهُ التَّعَلُّمُ) ولم يتعلم (وَعَلِمَ التَّخْرِيمَ وَتَعَمَّدَ) اللحن (فِي غَيْرِهَا) أي: في غير الفاتحة؛ لتقصير المؤتم بهم، بخلافها مع الجهل بحاله، لكن لصحة إمامة الأولين من هذا النوع تقييدٌ يُعلم مما يأتي في الخامس.

وخرج بالخَفِيَّةِ: النجاسة الظاهرة؛ فتمنع الصحة مطلقاً، إن كانت غير معفو عنها، وبما بعدها المعفو عنها فلا تمنع الصحة مطلقاً، أما اللاحن في غير الفاتحة إذا لم يمكنه التعلم، أو كان جاهلاً أو ناسياً فتصح إمامته مطلقاً مع الكراهة، وقولي «ومن لحنه... إلى آخره» من زيادتي.

♦ (و) ثالثها: (مَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا لِذَوْنِهِ، وَهُوَ: الْخُنْثَى) فتصح إمامته للأُنْثَى لا للرجل؛ لنقصه عنه، ولا لخُنْثَى؛ لجواز كونه رجلاً والإمام أنْثَى.

♦ (و) رابعها: (مَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا لِمِثْلِهِ، وَهُوَ):

١- (الْأُنْثَى).

٢- (وَالْأُمِّيُّ) وهو مَنْ يُخْلُ بِحَرْفٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ؛ بقيد زدته بقولي (إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ) فتصح إمامة الأُنْثَى لمثلها لا لرجل وخُنْثَى؛ لنقصها عنهما، وتصح إمامة الأُمِّيِّ لمثله لا لقارئ؛ لأنه ليس أهلاً للتحمل.

وأفردت الخُنْثَى عن هذين بخلاف ما صنعه الأصل؛ لأن ما صنعه لا يصح فيه؛ لما عرف.

والأُمِّي (كَأَزَّتْ) بالمشناة، وهو مَنْ يُدْغَمُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْإِدْغَامِ (وَالْشَّغْ) بالمثلثة، وهو مَنْ يُبْدَلُ حَرْفًا بِآخَرٍ (وَمَنْ لَخْنُهُ يُجِيلُ الْمَعْنَى) بقيد زدتها بقولي (فِي الْفَاتِحَةِ) كَأَن يَضُم تَاء «أَنْعَمْتَ» أَوْ يَكْسِرُهَا (وَعَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ) فتصح إمامة كل منهن لمثله؛ لاستوائيهما في النقصان لا لغيره؛ لاختلافهما فيه.

♦ (و) خامسها: (مَنْ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ فِي صَلَاةٍ وَتَصِحُّ فِي أُخْرَى، وَهُوَ):

١- (الْمُسَافِرُ).

٢- (وَالْعَبْدُ).

٣- (وَالْمُبْعَضُ) وهو من زيادتي.

٤- (وَالصَّبِيُّ).

٥- (وَالْمُحَدِّثُ).

٦- (وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ وَجُهْلٌ حَالُهُمَا) وهما من زيادتي (فَ) إنه (لَا) تَصِحُّ إِمَامَتُهُمْ فِي الْجُمُعَةِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِهِمْ) لانتفاء صفة الكمال المعتمدة في صحتها، وتصح في غيرها، وفيها إن تم العدد بدونهم.

♦ (وَ) سادسها: (مَنْ تَكَرَّرَ إِمَامَتُهُ) مع جوازها (وَهُوَ):

١- (الْفَاسِقُ).

٢- (وَالْمُبْتَدِعُ إِنْ لَمْ يُكْفَرْ بِيَدَعِيَّتِهِ).

(وَعَبْرُهُمَا) وهو من زيادتي؛ كالفأفأ: وهو مَنْ يُكْرَّرُ الْفَاءُ، والوَأَوَاءُ: وهو مَنْ يُكْرَّرُ الْوَاوُ، وَمَنْ تَغَلَّبَ عَلَى الْإِمَامَةِ وَلَا يَسْتَحِقُّهَا. أما من يكفر ببدعته كالمُجَسِّم صريحًا، ومنكر العلم بالجزئيات فلا يصح أن يكون إمامًا بحالٍ كما عُلِمَ مِمَّا مَرَّ.

وتعبري بـ«الفاسق والمبتدع» أولى من تعبيره بـ«المعلن بالفسق أو البدعة»؛ إذ الإعلان ليس بشرط.

♦ (وَ) سابعها: (مَنْ إِمَامَتُهُ خِلَافُ الْأُولَى، وَهُوَ):

١- (وَلَدُ الرَّئَا) وإن عدّه الأصل في المكروه.

٢- (وَوَلَدُ الْمُلَاعَنَةِ).

٣- (وَمَنْ لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ) وهما من زيادتي.

♦ (وَالْعَبْدُ) ولو مكاتبًا (وَالْمُبْعَضُ) ولو زادت حرите (وَالْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ)

في الإمامة (سَوَاءً) لتعارض المعنيين، وهما أن البصير أحفظ عن النجاسة والأعمى أخشع.

♦ (وَ) ثامنها: (مَنْ تُخْتَارُ إِمَامَتُهُ، وَهُوَ: مَنْ سَلِمَ مِمَّا ذُكِرَ) من الأمور السابقة.

ثم إذا اجتمع ممن له أهلية الإمامة جماعة (فَيَقْدُمُ) منهم (الْأَفْقَهُ) في الصلاة على غيره؛ لأنه ﷺ قَدَّمَ أبا بكر للصلاة وغيره أحفظُ منه^(١)، ولأن الاحتياج إلى الفقه في الصلاة أكثر؛ لكثرة الوقائع فيها، وأما خبر مسلم الآتي ونحوه فهو في المُستَوَيْنَ في غير القراءة كالفقه؛ لأن أهل العصر الأوّل كانوا يتفقهون مع القراءة فلا يوجد قارئ إلا وهو فقيه.

(فَ) بعد الأفقه (الْأَقْرَأُ) أي: الأكثر قراءة (فَ) بعد الأقرأ (الْأَوْرَعُ) وهو من زيادتي (فَ) بعد الأورع (الْأَقْدَمُ هِجْرَةً) إلى المدينة الشريفة، أو إلى دار الإسلام من دار الحرب.

(فَ) بعد الأقدم هجرة (الْأَسَنُ فِي الْإِسْلَامِ) لخبر مسلم: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ سَنًا»، وفي رواية «سِلْمًا»^(٢). ووجه تقديم الأورع على الأقدم هجرة من الخبر أن الغالب على الأعلام بالسُّنَّةِ الْوَرَعِ.

(فَ) بعد الأسن (الْأَشْرَفُ نَسَبًا) بأن كان متسببًا إلى قريش أو غيرهم ممن قام به ما يعتبر في الكفاءة؛ فيُقَدَّمُ الهاشمي أو المطلبي من قريش على غيره، وسائر قريش على سائر العرب، والعرب على العجم.

(فَالْأَحْسَنُ ذِكْرًا، فَالْأَنْظَفُ نَوْبًا، فَالْأَحْسَنُ صَوْتًا، فَ) الأحسن (خَلْقًا) بفتح الخاء، وهذه الأربعة من زيادتي (فَ) الأحسن (وَجْهًا) وذكرت في شرح الأصل زيادة على ذلك.



(١) لما كان النبي ﷺ في مرض موته قال: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» رواه البخاري (٦٦٤)، مسلم (٤١٨) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) رواه مسلم (٦٧٣) عن أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باب صلاة السفر

(بَابُ) كيفية (صَلَاةِ السَّفَرِ).

(هِيَ كَصَلَاةِ الْحَضَرِ) فيما لها من فرض وسنة وغيرهما (إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ):
♦♦ (أَحَدِهِمَا: جَوَازُ الْقَصْرِ)^(١) إجماعاً، ولَايَةٌ ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾
[النساء: ١٠١]^(٢) (فِي رُبَاعِيَّةٍ) مكتوبة (وَلَوْ فَائِثَةً سَفَرٍ) لَا فَائِثَةً حَضَرٍ؛ لِتَرْبُّهَا فِي ذِمَّتِهِ
أربعاً، وخرج بما ذكر: الصبح والمغرب والمنذورة فلا قصر فيها.
(فَيُصَلِّي) رباعية السفر المكتوبة (رَكْعَتَيْنِ) للاتباع، رواه الشيخان^(٣).

♦♦ وإنما يجوز القصر (بِشُرُوطٍ) عشرة:

١- (كَوْنُ السَّفَرِ طَوِيلًا) أي: أربعة بُرْدٍ، ولو مع كفر أو صِبَاً، فلو أسلم أو بلغ
في أثنائه قصر، والبريد: أربعة فَرَسَخٍ، كل فَرَسَخٍ: ثلاثة أميال، كل ميل: أربعة
آلاف خطوة، كل خطوة: ثلاثة أقدام، وذلك لما علَّقه البخاري بصيغة الجزم،
وأسنده البيهقي بسند صحيح «كان ابن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقصران
ويفطران في أربعة بُرْدٍ»^(٤)، ومثله إنما يفعل بتوقيف فيمتنع القصر فيما دون ذلك.

(١) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا
قدمت مكة قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت، وأفطرت وُصِمْتُ،
قال: «أحسن يا عائشة»، وما عاب عليّ، رواه النسائي (١٤٧٢)، الدارقطني (٢٢٩٣)،
وحسنه النووي في «خلاصة الأحكام» (٧٢٧/٢).

(٢) والشاهد من الآية ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

(٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصلّى ركعتين
ركعتين حتى رجع، قلت: كم أقام بمكة؟ قال: عشراً، رواه البخاري (١٠٨١)، مسلم (٦٩٣).

(٤) البخاري، باب في كم يقصر الصلاة، مالك في «الموطأ» (٣٩٤، ٣٩٨/بشار)، البيهقي في
«الكبرى» (٥٤٦٣).

- ٢- ويشترط كونه (مُبَاحًا) واجبًا كان أو غيره، فلا قصر للعاصي به كآبق وناشزة؛ لأن السفر سبب الترخص بالقصر وغيره فلا يُنَاط بالمعصية.
- قال الشيخ أبو محمد الجويني: ولا يترخص من سافر لمجرد رؤية البلاد؛ لأنها ليست بغرض صحيح^(١).
- أما العاصي في سفره كَمَن شرب خمرًا في سفر مباح فله الترخص؛ لأن سفره مباح.
- ٣- (وَنِيَّةُ الْقَصْرِ) لأنه خلاف الأصل، بخلاف الإتمام لا يحتاج إلى نية وتكون نية القصر (أَوَّلُ الصَّلَاةِ) كأصل النية.
- ٤- (وَمُجَاوَزَةُ الْبَلَدِ) مثلاً إن لم يكن له سور مختص به (أَوْ) مجاوزة (سُورِهِ) إن كان له سور كذلك فتكفي مجاوزته وإن كان وراءه عمارة؛ لأنها لا تعد من البلد.
- ٦٥- (وَعَدَمُ نِيَّةِ إِقَامَةٍ، وَإِتِمَامٍ فِيهَا) أي: في الصلاة؛ لأن نية ذلك تنافي القصر، وفي معنى الثانية: عدم التردد في أنه يقصر أو يُتِم.
- ٧- (و) عدم (إِتِمَامٍ بِمُتِمٍّ) مقيم أو مسافر، فلو ائتم به ولو لحظة، أو في جمعة أو صبح لزمه الإتمام؛ لقول ابن عباس في المؤتم بمقيم «إنه السنة»^(٢)، والمتم كالمقيم، سواء توافقت الصلاتان أم لا، وفي معناه: عدم الإتمام بمشكوك في سفره.
- ٨- (أَوْ بِمَشْكُوكٍ بَعْدَ قِيَامِهِ لِثَالِثَةٍ فِي أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ أَوْ لَا) فيلزم المؤتم به الإتمام وإن بان أنه ساء كما لو شك في نية نفسه.
- ٩- (وَقَضْدُ مَحَلٍّ مَعْلُومٍ) فلا قصر لهائم.
- ١٠- (وَعِلْمٌ بِجَوَازِ الْقَصْرِ) فلا قصر لجاهل به، وهذان من زيادتي.

(١) انظر: الشرح الكبير (٢/٢٢٥)، المجموع (٤/٣٤٦)، الروضة (١/٣٨٩).

(٢) رواه مسلم (٦٨٨)، أحمد (٢٦٣٧)، ابن خزيمة (٩٥١)، ابن حبان (٢٧٥٥).

(وَلَوْ ظَنَّنَهُ) هو أولى من قوله «لو علمه» (مُسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ)^(١) القصر فنواه (قَصَرَ) جوازًا بقيد زدته بقولي (إِنْ قَصَرَ) لأنه الظاهر من حال المسافر، فإن أتمَّ إمامه، أو لم يتبين له حاله لزمه الإتمام، ولو شك في نية الإمام القصر فقال: إن قصر قصرْتُ وإلا أتممت لم يضرَّ التعليق؛ فله القصر إن قصر الإمام. ♦♦ (ثَانِيهِمَا: جَوَازُ الْجَمْعِ) لغير متحيرة (بَيْنَ ظَهْرٍ وَعَصْرِ، وَ) بين (مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ) لا بين صبح وغيرها، ولا بين عصر ومغرب.

وإنما يجوز الجمع:

١- (لِسَفَرٍ طَوِيلٍ) بقيد زدته بقولي (مُبَاحٍ) كما في القصر بجامع الرخصة (تَقْدِيمًا) في وقت الأولى (وَتَأْخِيرًا) في وقت الثانية؛ فإن كان سائرًا في وقت الأولى فتأخيرها أفضل، وإلا فعكسه وذلك للاتباع، رواه الشيخان في الظهر والعصر^(٢)، وأبو داود وغيره في المغرب والعشاء^(٣).

٢- (وَلَمْ يَطَّرْ تَقْدِيمًا) ففي الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا جَمِيعًا، وَثَمَانِيًا جَمِيعًا، الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ»^(٤)، وفي

(١) أي: تردد قبل الصلاة أو فيها في نية القصر؛ لكونه غير حنفي في أقل من ثلاث مراحل، فلو علمه مسافرًا ولم يشك كأن كان الإمام حنفيًا في دون ثلاث مراحل أتم؛ لامتناع القصر، قاله الشرقاوي (١/ ٢٨٢).

(٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكَبَ»، رواه البخاري (١١١١)، مسلم (٧٠٤).

(٣) عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ آخِرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَصْلِيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ»، رواه أبو داود (١٢٢٠)، الترمذي (٥٥٣)، قال النووي في «الخلاصة» (٢/ ٧٣٨): رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٤) البخاري (١١٧٤)، مسلم (٧٠٥).

رواية مسلم: «من غير خوف ولا سفر»^(١)، قال الإمام مالك: أرى ذلك بعذر المطر^(٢).

أما الجمع له تأخيرًا فلا يجوز؛ لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع، وتختص رخصته بمن يصلي جماعة بمكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه. والثلج والبرد كمطرٍ إن ذابا، والجمعة كالظهر في جمع التقديم سفرًا ومطرًا.

◆◆ (وَيُشْتَرَطُ لِجَمْعِ التَّقْدِيمِ) سفرًا ومطرًا:
١- (التَّزْيِيبُ).

٢- (وَالْوِلَاءُ) بين الصلاتين؛ لأن ذلك هو المأثور، ولا يبطل الولاء بالإقامة للصلاة الثانية، ولا بالطلب الخفيف للتيمم، وهذان الشرطان من زيادتي.

٣- (وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى) ولو مع التحلل منها؛ لتمييز التقديم المشروع عن التقديم سهوًا^(٣).

٤- (وَبَقَاءُ السَّفَرِ) في الجمع له (إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ) ليقارن العذر الجمع، فلو أقام في الأولى أو بينهما امتنع الجمع وإن سافر عقب الإقامة.

٥- (وَوُجُودُ الْمَطَرِ) في الجمع له (أَوَّلُ كُلِّ مِنْهُمَا) لذلك (وَعِنْدَ سَلَامِ الْأُولَى) ليتحقق اتصالها بأول الثانية حال العذر، ولا يضر انقطاعه في أثناهما، وهذا الشرط من زيادتي.

◆◆ (و) يشترط (لِجَمْعِ التَّأْخِيرِ):

١- (كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى بِقَدْرِ رَكْعَةٍ فَأَكْثَرَ) إذ

(١) مسلم (٧٠٥).

(٢) انظر: الموطأ (٣٨٥/بشار).

(٣) أو عبثًا، والأوجه أنه لو تركه بعد تحلله ثم أرادته قبل طول الفصل جاز، قاله الشرقاوي.

بإدراكها منه تكون الصلاة أداء، فلو أُخِّر بلا نية حتى خرج وقت الأولى، أو لم يبق منه ما تكون الصلاة فيه أداء عصي وصارت قضاء، ووقع في «المجموع» ما يخالف ذلك؛ فاحذره^(١).

٢- (وَبَقَاءُ السَّفَرِ إِلَى آخِرِ الثَّانِيَةِ) فلو أقام فيها وقعت الأولى قضاء؛ لأنها تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال قبل تمامها، وذكرت في شرح الأصل فوائد أخرى.



(١) قال النووي في «المجموع» (٣٧٦/٤): «وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها أو أكثر؛ فإن أُخِّر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت أو ضاق بحيث لا يسع الفرض عصي وصارت الأولى قضاء يمتنع قصرها إذا منعنا قصر المقضية في السفر».

قال الشرقاوي (١/٢٨٥): وهذا هو المعتمد كما قاله الزيادي، ولا ينافيه تعبير «الروضة» (١/٣٩٨): «فلو أُخِّر بغير نية حتى خرج الوقت أو ضاق بحيث لم يبق منه ما تكون الصلاة فيه أداء عصي وصارت الأولى قضاء»؛ لأن مراده الأداء الحقيقي وهو لا يحصل بركعة، لا المجازي الذي يحصل بذلك.

باب صلاة الجمعة

بضم الميم وسكونها وفتحها، وحُكي كسرهما.
والأصل في وجوبها آية ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]
أي: فيه، وأخبار كخبر مسلم: «لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أُحرق
على رجال يتخلفون عن الجمعة في بيوتهم»^(١).

ومعلوم أنها ركعتان، وهي كغيرها في الأركان والشروط وغيرهما.
وتختص باشتراط أمور ذكرتها بقولي:
♦♦ (يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا) ستة أمور:

أحدها: (الإِقَامَةُ فِي أُنْبِيَّةٍ) ولو من خشب أو قصب؛ لأن الجمعة لم تُقَمْ في
عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك، سواء المساجد وغيرها، بخلاف
الصحراء وإن كان بها خيام، ولو انهدمت الأبنية وأقام بها أهلها على العمارة
لزمتهم الجمعة فيها؛ لأنها وطنهم، وسواء كانوا في مظال أم لا.
وتعيري بـ«أبنية» أوضح من تعيره بـ«خطة أبنية».

(و) ثانيها: (إِقَامَتُهَا بِأَرْبَعِينَ) ولو بالإمام (مُسْلِمًا، مُكَلَّفًا، حُرًّا، ذَكَرًا)
للتابع رواه البيهقي وغيره^(٢) مع خبر «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) (مُتَوَطَّنًا)

(١) مسلم (٦٥٢) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عن جابر بن عبد الله قال: «مضت السنة أن في كل ثلاثة إمام، أو في كل أربعين فما فوق
ذلك جمعة وأضحى وفطراً، وذلك أنهم جماعة»، رواه الدارقطني (١٥٧٩)، البيهقي في
«الكبرى» (٥٦٧٣)، وضعفه، وله شاهد عن كعب بن مالك أنه كان إذا سمع النداء يوم
الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة، فقلت له: إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة،
قال: لأنه أول من جمع بنا في هزم النبي من حرة بني بياضة في نقيع يقال له: الخضعات،
قلت: كم كنتم يومئذ؟ قال: أربعون، رواه البيهقي في «الكبرى» (٥٦٧٢) وصححه.

(٣) رواه البخاري (٦٣١).

بمحل الجمعة (لا يَظَعُنْ) شتاء ولا صيفًا (إِلَّا لِحَاجَةٍ) لأنه ﷺ لم يجمع بحجة الوداع مع عزمه على الإقامة أيامًا؛ لعدم التوطن، وكان يوم عرفة فيها يوم الجمعة، وصلى بها الظهر والعصر تقديمًا، رواه مسلم^(١).

فلا تصح بكافر، ولا بغير مكلف، ولا بمن فيه رِقٌّ، ولا بغير ذَكَرٍ؛ لنقصهم، ولا بغير مُتَوَطَّنٍ؛ لما مر.

(و) ثالث الشروط وقوع الجمعة: (فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) للاتباع، رواه الشيخان^(٢) (فَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا أَتَمُّوْهَا ظُهُرًا) كما لو فات شرط القصر وجب الإتمام.

(و) رابعها: (الْجَمَاعَةُ) في الركعة الأولى؛ لأنه المأثور^(٣)، فلو صلاها أربعون فرادى لم تصح.

(و) خامسها: (أَنْ لَا يَسْبِقَهَا) بالتحريم (وَلَا يُقَارِنُهَا) فيه (جُمُعَةٌ) أخرى (بِمَحَلِّهَا إِلَّا إِنْ عَسَرَ اجْتِمَاعُ النَّاسِ بِمَكَانٍ) وهذان الشرطان من زيادتي، والثلاثة الأولى جعلها الأصل شروطًا لوجوب الجمعة لا لصحتها، والمنقول ما مر.

(و) سادسها: (تَقْدُمُ خُطْبَتَيْنِ) على الصلاة؛ للاتباع، رواه الشيخان^(٤).

(مِمَّنْ تَصِحُّ خَلْفُهُ) الجمعة ولو صبيًا زاد على الأربعين، بخلاف من لا تصح خلفه كمجنون وصبي من الأربعين وكافر، ويعتبر وقوعهما (فِي الْوَقْتِ)

(١) مسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حديثه الطويل.

(٢) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ»، رواه البخاري (٩٠٤)، وعن سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ فَنَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيَّاطَانِ فَيَتَنَا نَسْتَظِلُ بِهِ»، رواه مسلم (٨٦٠).

(٣) عن النبي ﷺ والخلفاء والراشدين ومن بعدهم ولم يؤثر عنهم فعلها فرادى.

(٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ» كما يفعلون اليوم، رواه البخاري (٩٢٠)، مسلم (٨٦١).

لأنه المأثور.

(وَهُوَ مُتَطَهَّرٌ) من الحدث والخبث، مُسْتَبَرٍّ، قائم فيهما عند القدرة كما يُلَوِّحُ به قولي بعدُ «ويجلس بينهما».

(بِسْمَاعٍ) هو أولى من قوله «بحضور» (مَنْ تَنَعَّقِدُ بِهِمْ) الجمعة. (وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، وَيَحْمَدُ اللَّهَ) تعالى فيهما؛ للاتباع، رواه مسلم^(١). (وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) فيهما؛ لأنه المأثور^(٢).

(وَيَعْظُمُهُمْ) بالوصية بالتقوى ونحوها للاتباع، رواه مسلم^(٣)، ولا يتعين لفظ الوصية بخلاف الحمد والصلاة (فِيهِمَا) لاتباع السلف والخلف. (وَيَقْرَأُ آيَةً مُفْهِمَةً) لا كـ ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١]؛ للاتباع، رواه الشيخان^(٤) (فِي إِحْدَاهُمَا) لا بعينها؛ لإطلاق الأدلة، لكن يسن كونها في الأولى؛ لتكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية.

(وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) وذكرهن من زيادتي (فِي الثَّانِيَةِ) لأنه المأثور. قال الإمام^(٥): وأرى أن يكون الدعاء متعلقاً بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار الدنيا^(٦)، وأنه لا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله: رحمكم الله.

(١) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويشني عليه»، رواه مسلم (٨٦٧).

(٢) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى افتقرت إلى ذكر الرسول ﷺ كالأذان والصلاة، انظر: المذهب للشيرازي (١/ ٢١٠).

(٣) عن جابر بن سمرة قال: «كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما، يقرأ القرآن، ويذكر الناس»، رواه مسلم (٨٦٢).

(٤) لحديث جابر السابق.

(٥) أي: إمام الحرمين؛ لأنه المراد عند الإطلاق في كتب الفقه، بخلافه في كتب الأصول أو الكلام فالمراد به الرازي، قاله الشرقاوي (١/ ٢٩٤).

(٦) انظر: نهاية المطلب للجويني (٢/ ٥٤٢).

وأما الدعاء للسلطان بخصوصه فالمختار كما في «المجموع»: أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه مجازفة في وصفه ونحوها^(١)، وذكرت في شرح الأصل فوائد أخرى.

ويعتبر في الخطبة مع ما مر: موالاتها، وكونها عربيّة.

وجميع ما اعتبر فيها شروط لها إلا الحمد، والصلاة على النبي ﷺ، والوعظ، وقراءة آية، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات؛ فأركان لها.

♦ (وَتَلْزَمُ الْجُمُعَةُ كُلُّ مُسْلِمٍ، مُكَلَّفٍ، مُتَوَطِّنٍ) بمحل الجمعة (حُرٌّ، ذَكَرٍ، لَا عُذْرَ لَهُ) يُرَخَّصُ في ترك الجماعة مما يتصور هنا، وهذا يغني عن اشتراط كونه صحيحاً، وإن ذكره الأصل (وَتَنْعَقِدُ بِهِ) كما علم مما مر، وإنما أعيد؛ لضرورة التقسيم الآتي.

(فَلَا تَلْزَمُ الْمَعْدُورَ) مطلقاً (وَتَنْعَقِدُ بِهِ) في غير المسافر.

(وَالْمُقِيمَ غَيْرَ الْمُتَوَطِّنِ) كمن أقام أربعة أيام فأكثر وهو بِنِيَّةِ السفر (أَوْ) المتوطن (بِمَحَلٍّ يَسْمَعُ مِنْهُ النِّدَاءَ، وَلَا يَبْلُغُ أَهْلُهُ أَرْبَعِينَ فَنَلْزَمُهُ، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ) وتصح منه.

(وَمَنْ بِهِ رِقٌّ) ولو مبعوضاً، فهو أعم من تعبيره بالعبد (وَالصَّبِيَّ) المميز (وَالْأَنْثَى، وَالْمُسَافِرَ) والمقيم بمحل لا يسمع منه النداء، ولا يبلغ أهله أربعين، أو كانوا أهل خيام (وَالْحُنْثَى لَا تَلْزَمُهُمْ، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ، وَتَصِحُّ مِنْهُمْ).

والمرتد تلزمه، ولا تنعقد به، ولا تصح منه.

والمجنون، والمغمى عليه، والسكران، والصبي غير المميز، والكافر الأصلي؛ لا تلزمهم، ولا تنعقد بهم، ولا تصح منهم، وإن لزم السكران القضاء، وبذلك علم أن الناس في الجمعة ستة أقسام.

والأصل فيما ذكر مع ما مر خبر: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في

(١) انظر: المجموع (٤/٥٢١).

جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض»^(١).

والمراد بعدم لزومها للكافر الأصلي عدم لزوم مطالبتة بها في الدنيا لكن تلزمه كغيرها من الواجبات لزوم عقاب عليها في الآخرة؛ كما تقرر في الأصول^(٢)؛
لتمكنه من فعلها بالإسلام.

فرع: يحرم على مَنْ تلزمه الجمعة السفر ولو لطاعة بعد فجر يومها إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه، أو مقصده، أو يتضرر بتخلُّفه عن الرُّفقة.



(١) رواه أبو داود (١٠٦٧)، وقال: طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً، قال النووي في «خلاصة الأحكام» (٧٥٧/٢): وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدر في صحة الحديث؛ لأنه إن ثبت عدم سماعه يكون مرسل صحابي وهو حجة.

(٢) أي: بناء على الصحيح المقرر من أنهم مخاطبون بفروع الشريعة المجمع عليها دون المختلف فيها، قاله الشرقاوي (٢٩٧/١).

باب كيفية صلاة الخوف

الأصل فيها آية ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]، والاتباع كما سيأتي.

وهي ستة عشر نوعًا جاءت عن النبي ﷺ، واختار الشافعي منها صلاة ذات الرقاع، وصلاة بطن نخل، وصلاة عُسْفَانَ، وذكر معها رابعًا جاء به القرآن^(١) وهو صلاة شدة الخوف.

وبيان الأربعة أن يقال:

١- (إِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ) بقيد زدتها بقولي (وَلَا سَائِرَ) يمنع رؤيته (وَكَثُرَ الْمُسْلِمُونَ) بحيث تسجد طائفة وتحرس أخرى (جَعَلَهُمُ الْإِمَامُ صَفَيْنِ وَصَلَّى بِهِمْ) جميعًا (فَيَسْجُدُ بِصَفٍّ وَيَخْرُسُ صَفٌّ، فَإِذَا قَامُوا) من السجود (سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَحِقُوهُ) ثم ركع واعتدل بالجميع (وَسَجَدُوا مَعَهُ فِي) الركعة (الثَّانِيَةِ وَحَرَسَ الْآخَرُونَ، فَإِذَا جَلَسَ) للتشهد (سَجَدُوا، وَتَشَهَّدَ وَسَلَّم بِالْجَمِيعِ) وهذا صادق بسجود الصف الأول معه في الركعة الأولى، والثاني بعد تقدمه وتأخر الأول في الثانية، وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعُسْفَانَ كما رواه مسلم^(٢)، وصادق بذلك بلا تقدم وتأخر، وبسجود الثاني معه في الأولى، والأول في الثانية ولو بتقدم وتأخر، وهذه من زيادتي، ونص عليها في «الأم»^(٣)، ويجوز غير ذلك كما بيئته في شرح الأصل.

٢- (وَإِنْ كَانَ) العدو (فِي غَيْرِهَا) أي: غير جهة القبلة (أَوْ) فيها (وَتَمَّ سَائِرُ) يمنع رؤيته، وهذا الثاني من زيادتي (فَرَّقَهُمْ) الإمام (فِرْقَتَيْنِ تَقِفُ إِحْدَاهُمَا فِي وَجْهِ

(١) أي: نصًا في قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

(٢) مسلم (٨٤١) عن سهل بن أبي خيثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الشافعي في «الأم» (٤٥٣/٢).

الْعَدُوَّ وَيُصَلِّي بِالْأُخْرَى رَكْعَةً) حيث لا يبلغها السهام (ثُمَّ عِنْدَ قِيَامِهِ) للثانية (تُفَارِقُهُ) الأخرى بالنية (وَتُتِمُّ) صلاتها ثم تذهب إلى العدو (وَتَقِفُ فِي وَجْهِهِ) والإمام قائم منتظر لها في قيامه (وَتَحِجُّ تِلْكَ) الفرقة التي كانت في وجه العدو (فَيُصَلِّي بِهَا) ركعة (ثَانِيَةً ثُمَّ تُتِمُّ) صلاتها (وَتَلْحَقُهُ) في تشهده (وَيُسَلِّمُ بِهَا).

ولو لم تفارقه الأولى بل ذهبت إلى العدو ساكنة وجاءت الأخرى فصلت معه الثانية، فلما سلم ذهبت إلى العدو وجاءت الأولى مكان الصلاة وأتمت وذهبت إلى العدو وجاءت الأخرى وأتمت؛ صح لرواية ابن عمر^(١).

والأولى رواية سهل^(٢)، واختارها الشافعي؛ لسلامتها من كثرة المخالفة، ولأنها أحوط لأمر الحرب^(٣).

وهذه الصلاة بكيفيَّتيها المذكورتين صلاة رسول الله ﷺ بذات الرِّقَاع، رواها الشيخان^(٤).

وله أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة؛ فتكون الثانية له نافلة، وهذه صلاة رسول الله ﷺ ببطن نخل، رواها الشيخان أيضًا^(٥)، وتلك بكيفيَّتيها أفضل من هذه؛ لأنها أعدل بين الطائفتين، ولسلامتها عما في هذه من اقتداء المفترض بالمتنفل المختلف فيه.

(١) رواه البخاري (٤١٣٣)، مسلم (٨٣٩).

(٢) رواه مسلم (٨٤١).

(٣) الشافعي في «الأم» (٤/٤٤٩، ٤٥٣).

(٤) البخاري (٩٤٢)، مسلم (٨٤٢)، و«ذات الرقاع» موضع قبل نجد من أرض غطفان، وسميت بذلك؛ لما قال أبو موسى الأشعري: فيها نقتب أقدامنا فكنا نلف على أرجلنا الحِرق، كما عند البخاري (٤١٢٨)، مسلم (١٨١٦).

(٥) البخاري (٤١٣١)، مسلم (٨٤١)، قال النووي في «المجموع» (٤/٤٠٧): واعلم أن «بطن نخل» موضع من أرض نجد من أرض غطفان، فهي و«ذات الرقاع» من أرض غطفان لكنها صلاتان في وقتين مختلفين.

هذا كله إذا صلى ثنائية.

♦ (فَإِنْ صَلَّى رُبَاعِيَّةً صَلَّى بِكُلِّ) من الفرقتين (رَكْعَتَيْنِ) وتشهّد بهما، وانتظر الثانية في جلوس التشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل؛ لأنه محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الأول.

ولو فرّقهم أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة صحت صلاتهم.
(أَوْ) صلى (مَغْرِبًا) يصلي (بِفَرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً) ويجوز عكسه (وَيَنْتَظِرُ) الفرقة (الثَّانِيَةَ فِي) الركعة (الثَّالِثَةِ) أي: في القيام لها، وهو أفضل من انتظارها في التشهد الأول.

هذا كله إذا لم يشتد الخوف.

♦ (فَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ) وإن لم يلتحم القتال فلم يأمنوا العدو لو ولّوا عنه، أو انقسموا فرقتين؛ فقولِي «إن اشتد الخوف» مُوفٍ بالغرض بلا إيهام غير المراد الموقع فيه قول الأصل كغيره «فإن اشتد الخوف أو التحم القتال» (صَلُّوا كَيْفَ أُمِكنَ، رُكْبَانًا وَمُشَاةً، وَعَدُوًّا وَإِيْمَاءً) والأخير من زيادتي، قال تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، قال ابن عمر: مستقبلتي القبلة وغير مستقبلتيها^(١)، واحتمل ذلك للضرورة، ومحلّه إذا كان بسبب القتال، فلو انحرف عن القبلة لجماح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته، ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالمصلين حول الكعبة.

♦ (فَإِنْ أَمِنَ) المصلي (وَهُوَ رَاكِبٌ نَزَلَ) وجوبًا (وَبَنَى) على صلاته وإن كثر عمله في نزوله، نعم لو استدبر القبلة في نزوله بطلت صلاته، ولا يضر انحرافه يمينًا ولا شمالًا لكن يكره.

(وَإِنْ خَافَ) وهو راجل (وَلَمْ يَضْطَرْ) إلى الركوب (رَكِبَ وَاسْتَأْنَفَ)

(١) البخاري (٤٥٣٥)، مالك في «الموطأ» (٥٥٥/بشار)، قال مالك: قال نافع: لا أرى عبد الله

ابن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ.

صلاته؛ لأن الركوب أكثر عملاً من النزول، وخرج بزيادتي «ولم يضطر»: ما لو اضطر إلى الركوب وركب فإنه يبيني.

◆ (وَكَاالْخَوْفِ فِي الْقِتَالِ الْخَوْفُ) على معصوم من نفس، وعضو، ومنفعة، ومال ولو لغيره (مِنْ نَحْوِ سَبْعٍ) كَحَيَّةٍ، وَحَرْقٍ، وَغَرَقٍ، وغريمٍ له يطلبه ليقْتَصَّ منه وهو يرجو العفو لو تغيب ولا يجد مَعْدَلًا عن ذلك؛ فيأتي فيه ما مرَّ ثم، ولا إعادة في الجميع.

وتجري صلاة شدة الخوف في العيد والكسوف لا الاستسقاء؛ لأنه لا يخاف فوته بخلافهما، وقياسه: أن ذلك يجري في كل نفل يخاف فوته كالرواتب.

وتعبري بـ«نحو سبع» أعم من قوله «سبع أو حية أو حرق أو غرق».



باب

القضاء والإعادة

(بَابُ الْقَضَاءِ) وهو فعلُ العبادة كُلِّها، أو إلّا دون ركعة بعد وقت الأداء استدراكًا لما سبق لفعله مقتضى.

(وَالْإِعَادَةُ) وهي فعل العبادة في وقت أدائها ثانيًا.

(يَقْضِي) الشخص (مَا فَاتَهُ مِنْ مُؤَقَّتٍ) وجوبًا في الفرض، وندبًا في النفل؛ كما ذكره الأصل في بابه (مَتَى تَذَكَّرَهُ وَقَدَّرَ عَلَى فِعْلِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْجُمُعَةُ تُقْضَى ظُهُرًا) لا جمعة؛ لخبر الصحيحين «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(١)، والمبادرة إلى قضاء النفل سنة، وكذا إلى الفرض إن فاتته بعذر وإلا وجبت (إِلَّا إِنْ خَافَ قَوْتَ حَاضِرَةٍ فَيَبْدَأُ بِهَا) وجوبًا.

وتعبري كالأصل بخوف فوتها صادق نفيه بما إذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فيقضي قبلها الفائتة أيضًا كما شمله المستثنى منه، ويحمل إطلاق تحريم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير ذلك.

ولو تذكّر فاتته بعد شروعه في حاضرة أتمها، ضاق الوقت أو اتسع، ولو شرع في فاتته معتقدًا سعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها.

(أَوْ) إِنْ (لَمْ يَحْذَرْ غَيْرَ ثَوْبٍ) وهو (فِي رُفْقَةِ عَرَاةٍ، أَوْ اِزْدَحَمُوا عَلَى بَشَرٍ، أَوْ مَقَامٍ) للصلاة (فَلَا يَقْضِي) ما فاتته (حَتَّى تَنْتَهِيَ النُّوبَةُ إِلَيْهِ) والأخيرتان من زيادتي (كَأَدَاءِ الْحَاضِرَةِ) في أنه لا يؤدّيها - فيما ذكر - حتى تنتهي النوبة إليه (إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوْتَهَا) وإلا صلى عاريًا ومتيمّمًا وقاعدًا؛ رعاية لحرمة الوقت.

(أَوْ) إِنْ (قَدَّرَ قَائِدُ الطُّهُورَيْنِ عَلَى الْقَضَاءِ بِطَهَرٍ لَا يَسْقُطُ بِهِ فَرَضُهُ كَالْتَّيْمِمْ لِفَقْدِ الْمَاءِ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُهُ فَلَا يَقْضِي بِهِ) ما فاتته؛ إذ لا فائدة في القضاء، فإن وجد الماء، أو وجد التراب بمحل لا يغلب فيه وجود الماء قضى، أما غير

(١) البخاري (٥٩٧)، مسلم (٦٨٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المؤقت كالاستسقاء فلا يقضي؛ كما ذكره الأصل آخر باب التطوع، وقد بسطت الكلام عليه ثم في شرح الأصل.
 (وَمَنْ صَلَّى) ولو في جماعة (صَلَاةً صَحِيحَةً ثُمَّ أَدْرَكَ) في الوقت (مَنْ يُصَلِّيَهَا) ولو منفردًا (سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا مَعَهُ) للأمر بها في خبر أبي داود وغيره، وصححه الترمذي^(١).



(١) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا يَصَلِّي وَحْدَهُ فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَيَّ هَذَا فَيَصَلِّي مَعَهُ»، رواه أبو داود (٥٧٤)، الترمذي (٢٢٠)، وقال: حديث حسن، وعن يزيد بن الأسود عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يَصَلِّ فَلْيَصِلْ مَعَهُ؛ فَإِنَّهُ لَهُ نَافِلَةٌ»، رواه أبو داود (٥٧٥)، أحمد (١٧٤٧٦)، الدارقطني (١٥٣٤).

باب صلاة المعذور

(بَابُ) كيفية وحكم (صَلَاةِ الْمَعْدُورِ) الآتي بيانه.
 (يُصَلِّي الْمَرِيضُ كَيْفَ أَمَكَّنَهُ وَلَوْ مُؤَمِّيًا) للضرورة (وَلَا يُعِيدُ) ما صَلَّاهُ
 لعموم عذره، ولا ينقص ثوابه عن ثوابه لو صلى متمًّا للأركان؛ لأنه معذور،
 ولخبر البخاري: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له ما كان يعمل صحيحًا مقيمًا»^(١)،
 والمعتبر في المرض المشقة الظاهرة، أو خوف زيادة مرض أو نحوه.
 (وَ) يصلي (الغَرِيقُ وَالْمَحْبُوسُ) بمحلِّ نجس (مُؤَمِّينِ) لما مر (وَيُعِيدَانِ)
 ما صَلَّياه بإيماء؛ لندرة ذلك، وفي معناهما: المَصْلُوب ونحوه كَمَشْدُود وثاقه
 بالأرض.

(وَالصَّلَاةُ) الواقعة أولًا (فِي الْوَقْتِ أَذَاءً، وَكَذَا إِنْ وَقَعَ مِنْهَا) فِيهِ (رَكْعَةٌ)
 وإلا ففقضاء؛ لخبر الصحيحين: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة»^(٢)
 أي: مؤداة، ومفهومه أن من لم يدرك ركعة من الصلاة لا تكون الصلاة مؤداة،
 والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة؛ إذ معظم الباقي كالتركيز لها،
 فجعل ما بعد الوقت تابعًا لها بخلاف ما دونها.



(١) البخاري (٢٩٩٦) عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) البخاري (٥٨٠)، مسلم (٦٠٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باب صلاة العيدين

هي سنة كما مر؛ لمواظبته ﷺ عليها، ولقوله تعالى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢]، قيل: المراد بالصلاة: صلاة الأضحى، وبالنحر: الأضحية^(١).

(هِيَ رَكْعَتَانِ كَالْجُمُعَةِ) فيما لها (إِلَّا فِي أَشْيَاءَ) هو أولى من قوله «في أحد عشر شيئاً»؛ لأن المستثنى لا ينحصر فيها كما بيته بما فيه في شرح الأصل، وذلك:

١- (كَكَوْنِ وَقْتِهَا مِنَ الطُّلُوعِ إِلَى الزَّوَالِ) على الأصل في أنه إذا خرج وقت صلاة دخل وقت أخرى (وَ) لكن (الْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهَا إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمُوحٍ) للاتباع^(٢).

٢- (وَكَجَوَازِ فِعْلِهَا فِي الصَّخَرَاءِ) للاتباع^(٣)، وإن كان فعلها في المسجد أفضل؛ لشرفه، إلا أن يضيق فيكره فيه؛ للتشويش بالزحام بخلاف الجمعة لا تفعل إلا في أبنية كما مر.

٣- (وَ) ك- (أَنْ يُكَبَّرَ) جهراً (فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) والاستعاذة وبعد دعاء الافتتاح (سَبْعًا، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا) للاتباع، رواه الترمذي وحسنه^(٤).

(١) ورد ذلك عن قتادة كما في «تفسير الطبري» (٢٤/ ٦٩٤).

(٢) عن الحسن قال: «كان النبي ﷺ يغدو إلى العيدين الأضحى والفطر حين تطلع الشمس فيتام طلوعها»، وعن ابن عمر «أنه كان يغدو إلى المصلى يوم الفطر إذا طلعت الشمس»، رواهما الشافعي في «الأم» (٢/ ٤٩٠).

(٣) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى»، رواه البخاري (٩٥٦).

(٤) عن جد كثير بن عبد الله «أن النبي ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ»، رواه الترمذي (٥٣٦) وقال: حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ﷺ.

ويسن رفع يديه مع كل تكبيرة (يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ) مما ذكر (بقوله: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة^(١)، وقيل: يفصل بغير ذلك؛ كما بيّنه الأصل، والترجيح من زيادتي.

٤- (وَكُونْهَا لَا أَذَانَ لَهَا وَلَا إِقَامَةً) فيها؛ لخبر مسلم عن جابر: شهدت مع النبي ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة^(٢).

٥- (و) كـ (أَنْ يُكَبَّرَ) جهراً (فِي ابْتِدَاءِ الْخُطْبَةِ الْأُولَى تِسْعًا، وَ) في ابتداء (الثَّانِيَةِ سَبْعًا) ولأء فيهما؛ لأن ذلك هو المأثور^(٣)، وليست التكبيرات المذكورة من الخطبة وإنما هي مقدمة لها نقله في «الروضة» عن الشافعي والأصحاب^(٤).

٦- (وَذَكَّرُ) حكم (صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى فِي الْخُطْبَةِ) لأنه اللائق بالحال.

٧- (وَتَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا) أي: الخطبة؛ للاتباع، رواه الشافعي وغيره^(٥)، فلو قدم الخطبة لم يعتد بها كالسنة الراتبية بعد الفريضة إذا قُدِّمَتْ عليها، بخلاف الجمعة لا تصح إلا بتقديم الخطبة عليها كما مر، وفرَّقوا بأن خطبتها شرط لصحتها، وشأن الشرط أن يُقَدِّمَ، وبأن الجمعة فريضة فأخرت ليدركها المتأخرون.

(١) منهم عثمان وابن عمر، انظر: تفسير الطبري (٢٧٦-٢٧٧).

(٢) مسلم (٨٨٧)، الترمذي (٥٣٢).

(٣) لما روي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وأنه قال: «هو من السنة»، قاله العمراني في «البيان» (٢/ ٦٤٤).

(٤) انظر: الروضة (٢/ ٧٤)، المجموع (٥/ ٢٣).

(٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَصْلُونَ فِي الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يَخْطُبُونَ»، رواه الشافعي في «الأم» (٢/ ٥٠٢)، الترمذي (٥٣١)، وقال:

♦ (وَتُشَارِكُ صَلَاةُ الْأُضْحَى صَلَاةَ الْفِطْرِ فِي التَّكْبِيرِ) المرسل جهراً، وهو (مِنْ غُرُوبِ) شمس (لَيْلَتِي الْعِيدِ) هو أعم من قوله «رؤية الهلال» (إِلَى صَلَاتِهِ) أي: التحرم بصلاة العيد؛ لأن الكلام مباح إليه، والتكبير أولى ما يشتغل به؛ لأنه ذكر الله تعالى وشعار اليوم.

وتكبير ليلة الفطر أكد من تكبير ليلة الأضحى؛ للنص عليه بقوله تعالى ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] بخلاف تكبير ليلة الأضحى فإنه ثبت بالقياس^(١).

♦♦ (وَتُخَالِفُهَا فِي):

١- (تَأْخِيرِ صَدَقَتَيْهَا وَهِيَ الْأُضْحِيَّةُ) عن الصلاة والخطبة؛ للاتباع، رواه الشيخان^(٢)، بخلاف صدقة الفطر يندب تقديمها على الصلاة.

٢- (و) في (تَعْجِيلِ صَلَاتِهَا قَلِيلاً) بخلاف صلاة الفطر يندب تأخيرها؛ وذلك ليتسع وقت التضحية بعد الصلاة، ووقت الفطر قبلها.

٣- (و) في (التَّكْبِيرِ) المقيد جهراً وهو لغير الحاج (مِنْ) وقت (صَلَاةِ صُبْحِ) يوم (عَرَفَةَ إِلَى وَقْتِ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) للاتباع، رواه الحاكم وصحَّح إسناده^(٣)، أما للحاج فَمِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النحر إلى صبح آخر أيام التشريق،

(١) ويغني عنه ما قالته أم عطية: «كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر من خدرها حتى نخرج الحَبِضَ فيَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ فَيَكْبُرُنَ بِتَكْبِيرِهِمْ»، رواه البخاري (٩٧١).

(٢) عن البراء بن عازب قال: قال النبي ﷺ: «إِنْ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَصْلِيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سِتْنًا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدِمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسَكِ فِي شَيْءٍ»، رواه البخاري (٩٦٥)، مسلم (١٩٦١).

(٣) عن عليٍّ وعمار «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ صَلَاةَ الْغَدَاةِ وَيَقْطَعُهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»، رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، قال الذهبي: بل خبر واه كأنه موضوع، قال الحاكم: وصح التكبير من صبح عرفة إلى العصر آخر أيام التشريق من فعل عمر وعليٍّ وابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقيل: غير الحاج كالحاج، وصححه في «المنهاج» كأصله^(١).
وهذا التكبير يكون (خَلَفَ الْفَرَائِضِ) ولو صلاة جنازة وإن استثناهما الأصل
(و) خلف (النَّوَافِلِ وَلَوْ) كانت النوافل والفرائض (مَقْضِيَّةً) لأن التكبير شعار
الوقت بخلاف عيد الفطر لا تكبير فيه خلف شيء من ذلك (إِلَّا سَجَدَتِي تِلَاوَةِ
وَشُكْرِ) فلا تكبير خلفهما.



(١) انظر: المحرر للرافعي (٧٧) ط العلمية، المنهاج (١٤٢) ط دار الفكر.

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الحاجة كما مر.

والأصل فيها قبل الإجماع الاتباع، رواه الشيخان^(١).

♦ والاستسقاء: طلب السُّقيا، وهو ثلاثة أنواع:

١- أدناها: مجرد الدعاء.

٢- وأوسطها: الدعاء خلف الصلوات، وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك.

٣- وأفضلها: الاستسقاء بركعتين وخطبتين، وهو ما ذكرته بقولي:

♦ (هِي رَكَعَتَانِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ) فيما لها (إِلَّا فِي):

١- (الْمُنَادَاةُ قَبْلَهَا) بأن يأمر الإمام من ينادي للناس بالاجتماع لها في وقت

معين، وبالتوبة، وإخراج البهائم، ومن هذا يؤخذ أن وقتها لا يختص بوقت صلاة العيد.

٢- (و) في (صَوْمِ يَوْمِهَا وَثَلَاثَةِ) من الأيام (قَبْلَهُ) لأن له أثرًا في رياضة

النفس وإجابة الدعاء.

٣- (و) في (تَرْكِ الزَّيْنَةِ فِيهَا) أي: في الصلاة بأن يلبس قبل خروجه لها

ثياب بذلة وهي التي تلبس حال الشغل؛ للاتباع، رواه الترمذي وصححه^(٢)، وينزعها بعد فراغه من الخطبة.

♦ (مَعَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتَيْ الْعِيدِ) فيما لهما (إِلَّا فِي):

١- (صِحَّتُهُمَا قَبْلَ الصَّلَاةِ) بخلافهما في صلاة العيد لا يصحان كما مر،

(١) عن عباد بن تميم عن عمه قال: «خرج النبي ﷺ يستسقي فتوجه إلى القبلة يدعو، وحول رداءه، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة»، رواه البخاري (١٠٢٤)، مسلم (٨٩٤).

(٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلين»، رواه أبو داود (١١٦٥)، الترمذي (٥٥٨) وقال: حسن صحيح.

وهذا من زيادتي.

٢- (و) في (إِكْثَارِ الاسْتِغْفَارِ) فيهما بدل إكثار التكبير في خطبتي العيد. ويدعو في الخطبة الأولى: اللهم اسقنا غيثًا مُغِيثًا هَنِيئًا مَرِيئًا مَرِيئًا غَدَقًا مُجَلَّلًا سَحًا طَبَقًا دَائِمًا، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارًا فأرسل السماء علينا مدرارًا، أي: كثير الدَّرَّ^(١).

٣- (و) في (قِرَاءَةِ آيَةِ ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾) فيهما بأن يقول ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾^(٢) يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿[نوح: ١٠-١١].

وعلم من تقيد الاستغفار بالخطبتين أنه يأتي بتكبير الصلاة، وبالذكر بين كل تكبيرتين كما في صلاة العيد وهو كذلك.

٤- (و) في (الإِسْرَارِ بِنِغْصِ الدُّعَاءِ فِيهِمَا) فقولِي «فيهما» قيد في المذكورات قبله كما تقرر.

٥- (و) في (التَّوَجُّهِ بِهِ) أي: بالدعاء (لِلْقِبْلَةِ) بعد صدر الخطبة الثانية بنحو ثلثها، ويبالغ فيه حينئذ، فإذا أَسْرَّ دعا الناس سرًّا، وإذا جهر أَمَّنُوا.

٦- (و) في (تَحْوِيلِ الرَّدَاءِ) عند توجهه للقبلة؛ فيجعل يمينه يساره وعكسه؛ للاتباع، رواه البخاري^(٢)، ويُنَكِّسه فيجعل أعلاه أسفله وعكسه^(٣).

٧- (و) في (رَفْعِ ظَهْرِ الْيَدَيْنِ إِلَى السَّمَاءِ) في الدعاء؛ للاتباع، رواه مسلم^(٤)، وحكمته: أن القصد رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شيء يجعل

(١) كما عند الشافعي في «الأم» (٢/ ٥٤٨)، أبي داود (١١٦٩)، ابن ماجه (١٢٧٠).

(٢) عن عم عباد بن تميم قال: «خرج النبي ﷺ يستسقي وحول رداءه»، رواه البخاري (١٣٥).

(٣) عن عبد الله بن زيد قال: «استسقى رسول الله ﷺ وعليه خميصة له سوداء فأراد رسول الله ﷺ أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها فلما ثقلت قلبها على عاتقه»، رواه أبو داود (١١٦٤)، أحمد (١٦٤٦٢).

(٤) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء»، رواه مسلم (٨٩٥).

بطن يديه إلى السماء.

٨- (و) في (إِبْدَالِ التَّكْبِيرِ بِالِاسْتِغْفَارِ فِيهِمَا) أي: في الخطبتين فيقول:

«أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه» بدل كل تكبيرة.

ويسن الاستسقاء بأهل الخير كما استسقى عمر بالعباس عم النبي ﷺ

فكان يقول: «اللهم إنا كنا إذا قحطنا توسلنا بنبينا فتسقيننا، وإنا نتوسل بعم نبينا فاسقنا؛ فيسقون»^(١).



(١) رواه البخاري (١٠٠).

باب

صلاة الكسوفين

كسوفي الشمس والقمر، ويقال فيهما: خسوفان، وفي الأول: كسوف، وفي الثاني: خسوف، وهو الأشهر عند الفقهاء، وحُكي عكسه، وصلاتهما سنة كما مر. والأصل فيهما قبل الإجماع خبر الصحيحين: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته؛ فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم»^(١).

◆ (هِيَ رَكْعَتَانِ بَعْدَهُمَا خُطْبَتَانِ كَ) صلاة وخُطْبَتَي (الْعِيدِ) فيما لها (إِلَّا فِي):

١- (أَنَّهُ لَا تَكْبِيرَاتٍ فِيهِمَا).

٢- (وَ) فِي (أَنَّهُ يُسَنُّ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامَانِ، وَقِرَاءَتَانِ، وَرُكُوعَانِ طَوَّالٍ)، وكذا يسن تطويل السجود نحو الركوع الذي قبله، وقد ثبت ذلك في الصحيحين^(٢).

ويكفي في القراءة: قراءة الفاتحة، والأكمل أن يقرأ بعدها في القيام: البقرة، وفي الثاني: آل عمران، وفي الثالث: النساء، وفي الرابع: المائدة، وهذا تقريب، فلهذا قال قوم: يقرأ في الأول البقرة، وفي الثاني: كماتتي آية منها، وفي الثالث:

(١) البخاري (١٠٤١)، مسلم (٩١١) عن أبي مسعود الأنصاري.

(٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فقام رسول الله ﷺ يصلي فأطال القيام جدًا، ثم ركع فأطال الركوع جدًا، ثم رفع رأسه فأطال القيام جدًا، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع جدًا، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام فأطال القيام، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم رفع رأسه، فقام فأطال القيام وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال الركوع وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم انصرف رسول الله ﷺ وقد تجلّت الشمس»، رواه البخاري (١٠٥٨)، مسلم (٩٠١).

كمائة وخمسين، وفي الرابع: كمائة، وكلاهما منصوص عليه^(١)، ويُسَبَّحُ قدر مائة آية من البقرة، وثمانين، وسبعين، وخمسين في الركوعات.

ولمن قصد فعلها ركعتين كسنة الظهر أن يصلّيها كذلك؛ كما رواه أبو داود وغيره من فعله ﷺ^(٢)، ويكون تاركًا للأفضل، وإذا أتى بالأفضل فلا يجوز زيادة ركوع ثالث؛ لتمادي الكسوف، ولا نقص ركوع للانجلاء.

٣- (و) في (قِرَاءَةِ آيَةِ تَوْبَةٍ) يحثهم بها (فِي الْخُطْبَةِ) على الخروج من المعاصي، وفعل الخير والصدقة، ويحذرهم الغفلة والاعتراض، ويأمرهم بإكثار الدعاء والاستغفار والذكر؛ للاتباع كما في الأخبار الصحيحة.

٤- (و) في (الإِسْرَارِ فِي) صلاة (كُسُوفِ الشَّمْسِ) للاتباع، رواه الترمذي بإسناد صحيح^(٣)، ولأنها صلاة نهار.

هـ- (و) في (الْجَهْرِ فِي) صلاة (كُسُوفِ الْقَمَرِ) للاتباع، رواه الشيخان^(٤)، ولأنها صلاة ليل بخلاف صلاة العيد لا تكون القراءة فيها إلا جهرية.

وتفوت صلاة كسوف الشمس: بالانجلاء، وبغروبها كاسفة.

وصلاة كسوف القمر: بالانجلاء، وبطلوع الشمس لا بغروبه كاسفًا، ولا بطلوع الفجر.



(١) حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧).

(٢) أبو داود (١١٨١) عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه صَلَّى ركعتين في كل ركعة ركعتين.

(٣) عن سمرة بن جندب قال: «صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ فِي كُسُوفٍ لَا نَسْمَعُ لَهُ صَوْتًا»، رواه أبو داود (١١٨٤)، الترمذي (٥٦٢)، وقال: حسن صحيح.

(٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ»، رواه البخاري (١٠٦٥)، مسلم (٩٠١).

باب صلاة النفل

وهو ما رجَّح الشرعُ فعله على تركه، وجوَّز تركه، ويُعبَّر عنه أيضًا بـ«التطوع» و«السنة» و«المندوب» و«المستحب» و«المُرغَّب فيه» و«الحسن».

♦♦ (منه) أي: من النفل (رَاتِبٌ) مع الفرائض (مُؤَكَّدٌ: عَشْرُ رَكَعَاتٍ):

- (رَكَعَتَا الْفَجْرِ).

- (وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَوْ الْجُمُعَةِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا) للاتِّباع، رواه

الشيخان^(١).

- (وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) لذلك (يَقْرَأُ فِيهِمَا وَفِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ سُورَتَيِ

الإِخْلَاصِ) في الركعة الأولى ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ

اللَّهُ أَحَدٌ﴾ للاتِّباع، رواه مسلم^(٢).

وروى أيضًا أنه ﷺ قرأ في الأولى من ركعتي الفجر ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا

أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الآية التي في البقرة، وفي الثانية ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكُتُبَ تَعَالَوْا...﴾ الآية [آل

عمران: ٦٤]^(٣).

ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح باضطجاع^(٤) أو كلام أو نحوه.

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر، وركعتين

بعد الظهر، وركعتين بعد الجمعة، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء»، رواه

البخاري (١١١٢)، مسلم (٧٢٩).

(٢) مسلم (٧٢٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مسلم (٧٢٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام

فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر، بعد أن يستبين الفجر، ثم اضطجع على شقه

الأيمن، حتى يأتيه المؤذن للإقامة»، رواه البخاري (٦٢٦)، مسلم (٧٣٦).

- (وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) للاتباع، رواه الشيخان^(١).

♦♦ (وَمِنْهُ رَاتِبٌ) مع الفرائض أيضًا (عِزُّ مُؤَكِّدٍ: ثِنْتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً):

(رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَوْ الْجُمُعَةِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا زَائِدَاتٌ) على ما مر (وَأَزْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْعِشَاءِ) للأخبار الصحيحة في ذلك^(٢)، وهذا القسم من زيادتي.

♦ (وَمِنْهُ: الْوُتْرُ) ووقته بعد فعل العشاء ولو بجمع تقديم (وَ) الوتر (يَخْصُلُ بِرَكْعَةٍ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ خَمْسٍ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ تِسْعٍ، أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ) لقوله ﷺ: «من أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٣)، وقوله ﷺ: «أوتروا بخمس، أو سبع، أو تسع، أو إحدى عشرة» رواه البيهقي ووثق رجاله، والحاكم، وصححه على شرط الشيخين^(٤).

(١) مضى ذكر حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) عن أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ عَلَى النَّارِ»، رواه أبو داود (١٢٦٩)، الترمذي (٤٢٨) وقال: حسن صحيح. وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال رسول الله ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا»، رواه أبو داود (١٢٧١)، الترمذي (٤٣٠) وقال: حسن غريب.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا أَرْبَعًا»، رواه مسلم (٨٨١)، وفيه أحاديث أخر.

وعن عبد الله المزني قال رسول الله ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ»، ثم قال: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ لِمَنْ شَاءَ» خشية أن يتخذها الناس سنة، رواه البخاري (١١٨٣)، أبو داود (١٢٨١)، وعنه أيضًا قال رسول الله ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»، قالها ثلاثًا، قال في الثالثة: «لِمَنْ شَاءَ»، رواه مسلم (٣٤٤)، أبو داود (١٢٨٣).

(٣) أبو داود (١٤٢٢) عن أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الحاكم (١١٣٧)، البيهقي في «الكبرى» (٤٨٧٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَلَمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْوَصْلِ^(١) بِتَشَهُدٍ) فِي الْآخِرَةِ (أَوْ بِتَشَهُدَيْنِ فِي الْآخِرَتَيْنِ) بِلَا تَسْلِيمٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ تَشْهَدَيْنِ وَلَا فِعْلٍ أَوَّلُهُمَا قَبْلَ الْآخِرَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَنْقُولِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ.

(و) لَهُ (الْفَضْلُ) بِأَنَّهُ يَتَشَهَّدُ فِي الْآخِرَةِ وَيُسَلِّمُ فِيهَا وَبَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ قَبْلُهَا (وَهُوَ أَفْضَلُ) مِنَ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَصْلُ، وَذَكَرَ الْأَفْضَلِيَّةُ مِنْ زِيَادَتِي.

(وَيَقْنُتُ) نَدْبًا بِالْقَنُوتِ الْمَشْهُورِ، وَهُوَ «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ...إِلَى آخِرِهِ»^(٢) أَوْ بِنَحْوِهِ (فِيهِ) أَي: فِي الْوَتْرِ (فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ، وَفِي الصُّبْحِ أَبَدًا، وَفِي) الصَّلَاةِ (الْمَكْتُوبَةِ لِإِنْزَالِ) كَوْبَاءَ، وَقَحْطِ، وَجَرَادٍ، وَخَوْفٍ (بَعْدَ) اعْتِدَالِهِ مِنَ الرُّكْعَةِ (الْآخِرَةِ) فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ؛ لِلاتِّبَاعِ، رَوَاهُ فِي الْأَوَّلَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي الثَّلَاثَةِ -وَهِيَ مِنْ زِيَادَتِي- أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(٣). وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْقَنُوتِ الْمَذْكُورِ وَكَثِيرٌ قَيَّدَهُ بِالْقَنُوتِ فِي رَمَضَانَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ...إِلَى آخِرِهِ»، وَهُوَ قَنُوتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤)، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هُوَ لِمَنْفَرْدٍ، وَلِلْإِمَامِ قَوْمٍ مُحْصَرِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ.

(١) ضَابِطُ الْوَصْلِ: كُلُّ إِحْرَامٍ جُمِعَتْ فِيهِ لِلرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مَعَ مَا قَبْلُهَا، وَالْفَصْلُ: كُلُّ إِحْرَامٍ فَصَلَتْ فِيهِ مِمَّا قَبْلُهَا، قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ (١/ ٣٢٩).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٢٥)، التِّرْمِذِيُّ (٤٦٤)، الْحَاكِمُ (٤٨٣) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) الْقَنُوتُ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَرَدَ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٤٢٨) وَعَنْ عَلِيِّ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٤٦٤)، الْبَيْهَقِيِّ فِي «الْكَبْرِى» (٤٦٩٣).

وَالْقَنُوتُ فِي الصُّبْحِ أَبَدًا وَرَدَ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ (١٦٩٣)، الْبَيْهَقِيِّ فِي «الْكَبْرِى» (٣١٤٨)، وَبِلَا تَأْيِيدٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٣١)، مُسْلِمٌ (٦٧٧).

وَالْقَنُوتُ فِي النَّوَازِلِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ وَرَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٩٧)، مُسْلِمٌ (٦٧٦)، أَبِي دَاوُدَ (١٤٤٠).

(٤) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِى» (٣١٨٦) عَنْ عُمَرَ وَصَحَّحَهُ.

♦ (وَمِنْهُ: صَلَاةُ الضُّحَى) لقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُنَا بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صلاة الإشراق صلاة الضحى^(١)، وللأخبار الصحيحة فيها^(٢).

ووقتها: من ارتفاع الشمس إلى الزوال.
 (وَأَقْلَهَا رَكْعَتَانِ، وَأَفْضَلُهَا ثَمَانٍ، وَأَكْثَرُهَا ثِنْتَا عَشْرَةَ) هذا ما في «الروضة» وأصلها، وصحَّح في «التحقيق» ما جزم به الأصل أن أكثرها ثمان، ونقله في «المجموع» عن الأكثرين، قال فيهما: وأدنى الكمال أربع، وأفضل منه ست^(٣)، ودليل ذلك ذكرته مع فوائد في شرح الأصل^(٤).

(١) عن عبد الله بن الحارث، أن ابن عباس كان لا يصلي الضحى حتى أدخلناه على أم هانئ فقالت لها: أخبري ابن عباس بما أخبرتنا به، فقالت أم هانئ: «دخل رسول الله ﷺ في بيتي فصلى صلاة الضحى ثمان ركعات»؛ فخرج ابن عباس، وهو يقول: «لقد قرأت ما بين اللوحين فما عرفت صلاة الإشراق إلا الساعة» ﴿يُسَبِّحُنَا بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ثم قال ابن عباس: «هذه صلاة الإشراق»، رواه الحاكم (٦٨٧٣)، الطبراني في «الأوسط» (٤٢٤٦)، وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف.

(٢) منها عن أبي ذر، عن النبي ﷺ أنه قال: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَىٍّ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»، رواه مسلم (٧٢٠).

(٣) انظر: الشرح الكبير (١٣٠/٢)، المجموع (٣٦/٤)، الروضة (٣٣٢/١)، التحقيق (٢٢٨).

(٤) منها عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، يقول: ما حدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى غير أم هانئ فإنها قالت: «إن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة، فاغتسل وصلى ثمان ركعات، فلم أر صلاة قط أخف منها، غير أنه يتم الركوع والسجود»، رواه البخاري (١١٧٦)، مسلم (٣٣٦).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء...»

♦ (وَمِنْهُ: صَلَاةُ التَّوْبَةِ) لخبر: «ليس عبد يُذنب ذنباً فيقوم فيتوضأ ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له» رواه أبو داود وغيره، وحسنه الترمذي^(١).

♦ (وَمِنْهُ: صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ: عِشْرُونَ رَكْعَةً) بعشر تسليمات، في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطلوع الفجر، والأصل فيها الاتباع، رواه الشيخان^(٢)، مع مواظبة الصحابة عليها^(٣) كما بينت ذلك مع فوائد في شرح الأصل.

(وَيُسَنُّ كَوْنُهَا بِجَمَاعَةٍ) لحث الشارع عليها^(٤) (وَأَنْ يُؤْتَرَ بَعْدَهَا فِي الْجَمَاعَةِ إِلَّا إِنْ وَثِقَ بِاسْتِيقَاضِهِ آخِرَ اللَّيْلِ فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ) لخبر مسلم: «من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل؛ فإن صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل»^(٥)، هذا ما في «المجموع»^(٦)، والذي في «الروضة» كأصلها: إن كان لا تهجد له ينبغي أن يوتر بعد راتبة العشاء

= الله»، رواه مسلم (٧١٩).

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا من ذهب في الجنة»، رواه الترمذي (٤٧٣) وقال: غريب، ابن ماجه (١٣٨٠)، وضعفه النووي في «خلاصة الأحكام» (٥٧١/١).

(١) أبو داود (١٥٢١)، الترمذي (٤٠٦).

(٢) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه»، رواه البخاري (٣٧)، مسلم (٧٥٩).

(٣) عن السائب بن يزيد قال: «كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شهر رمضان بعشرين ركعة، قال: وكانوا يقرؤون بالمئين، وكانوا يتوَكَّؤن على عصيهم في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من شدة القيام»، رواه البيهقي في «الكبرى» (٤٦٧٩) بإسناد صحيح.

(٤) عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: «إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حُسب له قيام ليلة»، رواه أبو داود (١٣٧٥)، الترمذي (٨٠٦) وقال: حسن صحيح.

(٥) رواه مسلم (٧٥٥) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) المجموع (١٤/٤).

والأفضل تأخيرها^(١).

وخرج بـ«بعدها»: الوتر في غير مضان؛ فلا تشرع الجماعة فيه كسنة الظهر ونحوها.

♦ (وَمِنْهُ: قِيَامُ اللَّيْلِ) لحث الشارع عليه^(٢) (فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهِ) وقسمه أثلاثاً (فَ) الأفضل (جَوْفُهُ) أي: ثلثه الأوسط، أو أنصافاً، أو غيرها فآخره، وأفضل من ذلك سدسه الرابع والخامس.

قال في «المجموع»: وهذا مراد الشافعي وغيره بقولهم: الثلث الأوسط أفضل^(٣)، ودليل ذلك مذكور في شرح الأصل^(٤).

(وَلَا حَدَّ لِعَدَدِ رَكَعَاتِهِ) للأخبار الدالة لذلك كقوله ﷺ لأبي ذر: «الصلاة خير موضوع استكثر أو أقل» رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما^(٥)، وقيل: حدها ثنتا عشرة، والترجيح من زيادتي.

♦ (وَمِنْهُ: تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ) لداخله إن أراد الجلوس فيه (بِرَكَعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ بِتَسْلِيمَةٍ) واحدة (قَبْلَ جُلُوسِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ دَخَلَهُ) حتى وقت الكراهة إذا لم يقصد بدخوله حينئذ التحية؛ لخبر الصحيحين: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا

(١) انظر: الروضة (١/ ٣٢٩).

(٢) قال تعالى ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧]، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من استيقظ من الليل وأيقظ امرأته فصليا ركعتين جميعاً كتباً من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات»، رواه أبو داود (١٤٥١)، الحاكم (١١٨٩) وصححه.

(٣) انظر: المجموع (٤/ ٤٤).

(٤) عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال له: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود وأحب الصيام إلى صيام داود، وكان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه، ويصوم يوماً، ويفطر يوماً» رواه البخاري (١١٣١)، مسلم (١١٥٩).

(٥) أحمد (٢٢٢٨٨)، ابن حبان (٣٦١)، الحاكم (٤١٦٦)، البزار (٤٠٣٤).

يجلس حتى يصلي ركعتين^(١)، وقولي «فأكثر» من زيادتي.
(وَتَتَكَرَّرُ) التحية (بِتَكَرَّرِ دُخُولِهِ) المسجد (وَلَوْ عَلَى قُرْبٍ) لتجدد السبب.

◆ (وَتُكْرَهُ) التحية:

١- (إِذَا وَجَدَ الْمَكْتُوبَةَ تُقَامُ) المفهوم منه بالأولى ما ذكره الأصل وهو ما إذا وجد الإمام فيها، وذلك لخبر مسلم: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(٢)، ولأنها تحصل بها كما تحصل بكل نفل وإن لم تُنَوِّ التحية مع ذلك؛ لأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكر.
قال في «المهمات»: وما قالوه في المكتوبة يظهر اختصاصه بما إذا لم يكن الداخل قد صلى، فإن صلى جماعة لم تكره التحية، أو فرادى فالمتجه الكراهة^(٣).

٢- (أَوْ) إذا (دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَفَعَلَهَا) أي: التحية (قَبْلَ الطَّوَافِ) لأن تحية البيت الطواف فلا يشتغل بتحية المسجد.

٣- (أَوْ) إذا (خَافَ قَوْتَ الصَّلَاةِ) وهذه من زيادتي.
(وَلَا تُسَنُّ) التحية (لِلخُطْبِ إِذَا خَرَجَ) من مكانه (لِلخُطْبَةِ، وَلَا لِمَنْ) دخل في آخرها بحيث (لَوْ فَعَلَهَا فَاتَهُ أَوَّلُ الْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ) فتسقط التحية بذلك، وتسقط أيضًا بجلوسه عمدًا وكذا سهواً أو جهلاً مع طول الفصل.

◆ (وَمِنْهُ: صَلَاةُ التَّسْبِيحِ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يَقُولُ فِي كُلِّ) منها (بَعْدَ الْقِرَاءَةِ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، وَيَقُولُ) أيضًا (فِي) كُلِّ مِنْ (الرُّكُوعِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، وَالسَّجْدَتَيْنِ، وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا،

(١) رواه البخاري (٤٤٤)، مسلم (٧١٤).

(٢) رواه مسلم (٧١٠).

(٣) انظر: المهمات للإسنوي (٢٧٤/٣).

وَجَلَسَتِي الْاِسْتِرَاحَةَ، وَالتَّشَهُدَ: عَشْرًا) وذكر جلستني التشهد من زيادتي (فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) رواه أبو داود وابن خزيمة في «صحيحه»، وفيه: «إن استطعت أن تصلبها في كل يوم مرة فافعل، فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة، فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة، فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة، فإن لم تفعل ففي عمرك مرة»^(١).

قال النووي: وفي سُنة صلاة التسبيح نظر؛ لأن فيها تغيير الصلاة، وحديثها ضعيف^(٢).

♦ (وَمِنْهُ: صَلَاةُ الْاِسْتِخَارَةِ: رَكْعَتَانِ؛ لِحَبْرِ الْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ) إِلَى آخِرِهِ) وبقيته: «فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال: في عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به» قال: ويسمي حاجته^(٣).

قال النووي: والظاهر أن صلاة الاستخارة تحصل بركعتين من السنن الرواتب وبتحية المسجد وغيرها من النوافل، ويقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى ﴿قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثانية ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤).

(١) رواه أبو داود (١٢٩٧)، ابن خزيمة (١٢١٦)، البيهقي في «الكبرى» (٤٩٧٩).

(٢) انظر: المجموع (٥٤/٤).

(٣) رواه البخاري (٦٣٨٢)، أبو داود (١٥٣٨)، الترمذي (٤٨٠).

(٤) انظر: المجموع (٥٤/٤).

♦ (وَمِنْهُ) وهو غريب^(١) (رَكَعَتَا الزَّوَالِ عَقِبَهُ) قال الشيخ أبو حامد: يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورتي الإخلاص، فقد روي عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك وأمر بفعله^(٢).

♦ (وَمِنْهُ: رَكَعَتَانِ عِنْدَ الرَّجُوعِ مِنْ سَفَرِهِ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ دُخُولِهِ بَيْتَهُ) للاتباع، رواه الشيخان^(٣).

♦ (وَمِنْهُ: رَكَعَتَا الْوُضُوءِ وَلَوْ مُجَدَّدًا) عقبه؛ لخبر الصحيحين: «من توضأ فأَسْبَغَ الوضوء وصلّى ركعتين لم يُحَدِّثْ فيهما نفسَه غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٤).

وينبغي كما قال الأصل^(٥) تبعاً لشيخه البلقيني سنّهما عقب التيمم والغسل أيضاً، ومنه أشياء أخر ذكرتها في شرح الأصل^(٦).



(١) أي: من حيث روايته؛ لأنه انفرد به راو واحد، أو من حيث قلة وجوده أو ذكره، قاله الشرقاوي (٣٤٢/١).

(٢) عن عقبه بن عامر، أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فجلس رسول الله ﷺ يوماً يحدث أصحابه، فقال: «من قام إذا استقلت الشمس فتوضأ، فأحسن الوضوء، ثم قام فصلّى ركعتين غفر له خطاياه فكان كما ولدته أمه»، رواه أحمد (١٢١)، أبو يعلى (٢٤٩)، وفيه مجهول.

(٣) عن كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فِرْكَعٍ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ لِلنَّاسِ» رواه البخاري (٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩).

(٤) رواه البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦) عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) انظر: تنقيح اللباب لابن العراقي (ص ١٠٤) بتحقيقي.

(٦) قال الشرقاوي (٣٤٢/١): كصلاة الغفلة، وركعتا القتل إن تمكن، وركعتان عند خروجه من منزله لسفر، وركعتا الحاجة، وركعتا الخروج من الحمام، وركعتا الطواف بعده، وركعتا الإحرام عند إرادته، وركعتا الزفاف.

باب السجود

♦♦ (وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ):

- ١- (سُجُودُ صَلَاةٍ) وتقدم بيانه في أحكامها.
- ٢- (وَسُجُودُ لَا زِمٍ لِلْمَأْمُومِ) بِإِثْمَامِهِ، وسيأتي في الباب.
- ٣- (وَسُجُودُ تِلَاوَةٍ) وإنما يسن للقارئ والمستمع والسامع عقب قراءة آية سجدة؛ لخبر الصحيحين عن ابن عمر: «كان النبي ﷺ يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته»^(١)، وفي رواية لمسلم: «في غير صلاة»^(٢).
- ويعتبر لصحته مع ما مر: النية، وتكبيرة التحرم، والسلام خارج الصلاة في الثلاثة، وما عدا ذلك من رفع اليدين عند تكبيرتي التحرم والهوي، والذكر في السجود، والتكبير عند الرفع منه، والتسليمة الثانية فسنة.
- (وَهُوَ) أي: سجود التلاوة (أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً) ثنتان في الحج، وثنتا عشرة في: الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، والفرقان، والنمل، وَالْمَ تَنْزِيلُ، وفصلت، والنجم، والانشقاق، وقرأ (لَيْسَ مِنْهَا سَجْدَةٌ ص) بل هي سجدة شكر لا تدخل الصلاة؛ لخبر النسائي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِيهَا: «سَجْدَهَا دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْبَةً وَنَسَجْدَهَا شُكْرًا»^(٣).
- ٤- (وَسُجُودُ شُكْرٍ) وإنما يسن عند تجديد نعمة، أو اندفاع نقمة، أو رؤية مبتلى أو عاص، ويظهرها للعاصي لا للمبتلى، ولا يكون إلا خارج الصلاة.
- ٥- (وَسُجُودُ سَهْوٍ) بأن يسجد في محله الآتي سجدين؛ كما سيأتي.

(١) رواه البخاري (١٠٧٩)، مسلم (١٠٣-٥٧٥).

(٢) مسلم (١٠٤-٥٧٥).

(٣) رواه النسائي (٩٦٩)، الطبراني في «الأوسط» (١٣٨)، الدارقطني (١٥١٦)، البيهقي في «المعرفة»

(٣/٢٥٢) وقال: ليس بالقوي، وقال في «التميز» (٢/٨٤٦): صححه ابن السكن.

♦♦ (وَسَبِيَّهُ) تسعة أشياء:

١- (تَرْكُ بَعْضٍ) من الأبعاد المتقدم بيانها في أحكام الصلاة ولو عمداً لما مرَّ ثمَّ.

٢- (وَتَكْرِيرُ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ سَهْوًا) لخبر الصحيحين: أنه ﷺ صلى الظهر خمساً وسجد للسهو بعد السلام^(١)، وقيس بذلك غيره، وسجوده فيه بعد السلام محمول على أنه تركه قبل السلام سهواً فتداركه بعده^(٢)؛ لما سيأتي.

أما تكرير ذلك عمداً فمبطل، وتكرير القولي^(٣) لا يبطل عمده فلا سجود لسهوه على الأصل في ذلك^(٤)، وقولي «فعلي» من زيادتي.

٣- (وَنَقْلُ رُكْنٍ) أو غيره (قَوْلِيٍّ) أو بعضه ولو عمداً (إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ) كقراءة الفاتحة أو سورة الإخلاص أو بعضها في القعود؛ لتركه التحفظ المأمور به في الصلاة مؤكداً كتأكيد التشهد الأول.

٤- (وَنُهُوضٌ إِلَى رَكْعَةٍ زَائِدَةٍ).

٥- (وَقُعُودٌ فِي مَحَلٍّ قِيَامٍ سَهْوًا) فيهما لذلك.

٦- (وَشَكٌّ) واقع (فِي الصَّلَاةِ) بأن شك في ترك شيء منها؛ فيبني على المتيقن ويسجد للتردد في الزيادة (إِنْ اخْتَمَلَ أَنَّ مَا أَتَى بِهِ زَائِدٌ) وإلا فلا يسجد، فلو شك في ركعة من الرباعية أهي الثالثة أم رابعة فتذكر فيها أنها الثالثة وأتى بركعة

(١) البخاري (٤٠٤)، مسلم (٥٧٢).

(٢) ولنا دليل آخر وهو أن السجود قبل السلام آخر الأمرين من فعله ﷺ، وبأنه ﷺ أمر به قبل السلام، وفعله تارة بعده، وتارة قبله، وفعله يمكن تطرق السهو إليه بخلاف أمره فإنه معصوم فيه من السهو؛ فكان حمل فعله المحتمل على قوله الذي لا يحتمل أولى، قاله الشرقاوي (٣٤٨/١).

(٣) أي: غير تكبيرة الإحرام، ومثلها النية فإن تكريرهما مبطل، قاله الشرقاوي (٣٤٨/١).

(٤) أي: القاعدة في أن ما لا يبطل عمده ولا سهوه لا يسجد لسهوه ولا لعمده، قاله الشرقاوي.

لم يسجد؛ لأن ما فعله منها مع التردد لا يحتمل زيادة، وإن تذكر في الرابعة أن ما قبلها ثالثة سجد؛ لأن ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة.

وخرج بقيد «في الصلاة»: الشك بعد السلام أي: في غير النية والتكبير فلا يؤثر؛ لأن الظاهر وقوع الصلاة عن تمام، ولأن اعتبار حكم الشك حيثشذ يؤدي إلى المشقة.

٧- (وَسَلَامٌ) في غير محله.

٨- (وَيَسِيرُ كَلَامٌ سَهْوًا) فيهما بخلاف كثير الكلام سهوًا ويسيره عمدًا، والتقيد باليسير من زيادتي.

٩- (وَأَنْجَرَأْتُ قُصْرَ زَمَنُهُ مِنْ مُتَنَفَّلٍ فِي سَفَرٍ إِلَى غَيْرِ مَقْصِدِهِ، وَ) غير (الْقِبْلَةِ بِجَمَاحِ الدَّابَّةِ) هذا ما صححه الرافعي في «الشرح الصغير»، وقال الإسنوي: إنه القياس، لكن المنصوص أنه لا يسجد، وصححه الرافعي في «الشرح الكبير» وتبعه النووي في «الروضة» وغيرها^(١)، أما إذا طال زمنه فلا يسجد؛ لبطلان صلاته.

♦ (وَمَحَلُّهُ) أي: سجود السهو (قُبِيلَ السَّلَامِ) سواء كان السهو بزيادة أم نقص؛ لخبر الصحيحين: أنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ولم يجلس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام سجدين^(٢)، وخبر مسلم: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلى ثلاثًا أم أربعًا؛ فليطرح الشك، وليبن على ما استيقن، ثم يسجد للسهو سجدين قبل أن يسلم؛ فإن كان صلى خمسًا شفعن له صلاته»^(٣) أي: ردَّتْها السجدةان وما تضمنتاه من الجلوس بينهما إلى الأربع.

♦♦ (وَلَا يَتَكَرَّرُ) السجود حقيقة مطلقًا ولا صورة (إِلَّا) في سبع صور:

(١) انظر: الشرح الكبير (١/٤٣٧)، الروضة (١/٢١٢).

(٢) البخاري (٨٢٩)، مسلم (٥٧٠) عن عبد الله ابن بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مسلم (٥٧١) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١- (فِي مَسْبُوقٍ) سَهَا إِمَامُهُ (يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ) رَعَايَةً لِلْمَتَابَعَةِ (وَأَخِرَ صَلَاتِهِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ السُّجُودِ.

٢- (وَ) فِي (سَاهِ بِسُجُودِ السَّهْوِ) بَأَنَّ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ؛ فَيَسْجُدُ ثَانِيًا لَزِيَادَةِ السُّجُودِ الْأَوَّلِ (لَا) سَاهِ (بَعْدَهُ وَلَا فِيهِ) فَلَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ وَقُوعِ مِثْلِهِ فَيَتَسَلَّلُ، وَلِأَنَّ السُّجُودَ يَجْبِرُ خُلَلَ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا.

٣- (وَ) فِي سَاهِ (سَاجِدٍ لِلْسَّهْوِ فِي جُمُعَةٍ خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ سَلَامِهِ).

٤- (أَوْ) خَرَجَ (بَعْضُهُمْ) مِنْهَا (وَلَمْ يَنْقُ) مِنْهُمْ (أَرْبَعُونَ؛ يُتِمُّهَا ظَهْرًا، وَيَسْجُدُ آخِرَهَا فِيهِمَا) لَتَبَيَّنَ أَنَّ السُّجُودَ الْأَوَّلَ لَيْسَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ.

٥- (وَ) فِي (قَاصِرٍ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ نَوَى قَبْلَ سَلَامِهِ الْإِقَامَةَ).

٦- (أَوْ الْإِتِمَامَ).

٧- (أَوْ صَارَ مُقِيمًا) بِوُصُولِ سَفِينَتِهِ دَارَ إِقَامَتِهِ، أَوْ بِمَنْعِ سَيِّدٍ، أَوْ زَوْجٍ، أَوْ وَالِدٍ، أَوْ غَرِيمٍ مِنَ السَّفَرِ (يُتِمُّ) صَلَاتَهُ (وَيَسْجُدُ آخِرًا).

♦♦ (وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ) بِاتِّمَامِهِ:

(مَا أَذْرَكَهُ مَعَ إِمَامِهِ) وَإِنْ لَمْ يَحْسَبْ لَهُ (مِنْ الْاِغْتِدَالِ - وَلَوْ فِي قُنُوتٍ - وَالسَّجْدَتَيْنِ، وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا، وَلِلْاِسْتِرَاحَةِ، وَلِلتَّشَهُدَيْنِ، وَسُجُودِ السَّهْوِ، وَ) سَجُودِ (التَّلَاوَةِ، وَالْإِتِمَامِ إِذَا اقْتَدَى بِمُتِمِّ) وَلَوْ لِحِظَةِ.

(لَا التَّشَهُدَانِ وَالْقُنُوتُ، لَكِنْ يُسَنُّ) لَهُ (التَّبَعِيَّةُ فِيهَا) أَي: فِي التَّشَهُدَيْنِ وَالْقُنُوتِ، وَكَذَا فِي التَّسْبِيحَاتِ وَالتَّكْبِيرَاتِ، نَعَمْ إِنْ أَذْرَكَهُ فِي سَجُودٍ أَوْ تَشَهُدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَحْسَبُ لَهُ لَمْ يَكْبُرْ لِلانْتِقَالِ إِلَيْهِ؛ لِعَدَمِ مَتَابَعَتِهِ لَهُ فِي الْانْتِقَالِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ وَالرُّكُوعَ.

♦♦ (وَيَسْقُطُ عَنْهُ) بِاتِّمَامِهِ:

(الْقِيَامُ، وَالْقِرَاءَةُ إِذَا أَذْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ، وَ) تَسْقُطُ عَنْهُ (السُّورَةُ) فِي الصَّلَاةِ

الْجَهْرِيَّةِ (إِذَا سَمِعَهَا) مِنَ الْإِمَامِ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ قِرَاءَتِهِ لَهَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ

وحسنه^(١)، فليستمع لقراءة الإمام فإن لم يسمعها أو كانت الصلاة سرية لم تسقط عنه.

(و) يسقط عنه (الجهْرُ في) الصلاة (الجهْرِيَّة) فلا يجهر؛ لأنه ربما يشوش على الإمام أو غيره.

(والتَّشَهُّدُ الأوَّلُ، وَالْجُلُوسُ لَهُ إِذَا تَرَكَهُمَا الْإِمَامُ) فيتركهما المأموم تبعاً له، ويسقط عنه أيضاً القنوت؛ إذ السُّنة فيه أن يؤمّن في الدعاء، ويسكت أو يوافق في الثناء، ومن الدعاء: الصلاة على النبي ﷺ.



(١) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: «هل قرأ معي أحد منكم آنفاً؟» فقال رجل: نعم يا رسول الله، قال: «إني أقول مالي أنازع القرآن؟»، قال: فانتبهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله ﷺ من الصلوات بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ، رواه أبو داود (٨٢٦)، الترمذي (٣١٢)، مالك في «الموطأ» (٢٣٠/بشار).

باب صلاة الجماعة

أقل الجماعة: إمام ومأموم.

والأصل في طلبها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَلَنَقُصَّ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، أمر بها في الخوف ففي الأمن أولى، وخبر الصحيحين: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»^(١)، وفي رواية فيهما: «بخمسة وعشرين ضعفا»^(٢) ولا منافاة بينهما؛ لأن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين، أو أنه ﷺ أخبر أولاً بالقليل ثم أخبره الله بزيادة الفضل.

♦♦ (هي) أي: الجماعة (في المكتوبات) بقيد زدهما بقولي (المؤدّة غير الجمعة فرض كفاية) على الرجال الأحرار؛ لخبر: «ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان» أي: غلب، رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره^(٣)، فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية مثلاً. وخرج بما ذكر: المنذورة، والمقضية، والجمعة، وصلاة النساء، والخنثاء، ومن به رُق؛ فلا تجب فيها وجوب كفاية بل ولا تسن في المنذورة.

وتجب وجوب عين في الجمعة كما علم مما مر في بابها، وتسن في البقية، ومحله في المقضية إذا اتفق فيها صلاتا الإمام والمأموم.

♦♦ (ولا تُترك الجماعة) أي: لا رخصة في تركها (إلا بعذر) لخبر: «من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له» أي: كاملة «إلا من عذر» رواه ابن حبان وصححه والحاكم وصححه على شرط الشيخين^(٤).

(١) رواه البخاري (٦٤٥)، مسلم (٦٥٠) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (٦٤٨)، مسلم (٦٤٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أبو داود (٥٤٧)، النسائي (٨٥٩)، أحمد (٢١٧١٠)، ابن حبان (٢١٠١)، الحاكم (٧٦٥).

(٤) ابن ماجه (٧٩٣)، ابن حبان (٢٠٦٤)، الحاكم (٨٩٤).

والعذر: (كَمَطَرٍ) شديد بحيث يبُلُّ الثوب ليلاً أو نهاراً، ومثله ثلجٌ يبُلُّ الثوب.

-(وَوَحَلٍ) بفتح الحاء، شديد؛ لتلويثه الرَّجُل بالمشي فيه.

-(وَرِيحٌ بَارِدَةٌ بَلِيلٌ) لعظم مشقتها فيه دون النهار.

-(وَمُدَافَعَةٌ حَدَثٌ) ببول أو غائط أو ريح؛ فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك؛

لأنه يذهب الخشوع.

-(وَتَوَقَّانٍ) بالمشاة (لَطْعَامٍ) حضر؛ فيبدأ بالأكل والشرب لذلك فيأكل

لَقَمًا يكسر بها حِدَّةَ الجوع إلا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة واحدة كسويق ولَبَن.

-(وَخَوْفٍ عَلَى مَعْصُومٍ) من نفس ومال وغيرهما، فهو أعم من قوله

«على نفس أو مال»، ولا عبرة بالخوف من مطالبتة بحق هو ظالم بمنعه بل عليه

الحضور وتوفية الحق.

-(وَعَلَبِيَّةٌ نَوْمٌ) لأنها تسلب الخشوع.

-(وَلِإِقَامَةٍ عَلَى مَرِيضٍ بِلا مُتَعَهِّدٍ) وإن لم يكن المريض نحو قريب (أَوْ)

عَلَى (نَحْوِ قَرِيبٍ) كزوج وصديق (مَنْزُولٍ بِهِ) أي: نزل به الموت (أَوْ مَرِيضٍ

يَأْتُسُ بِهِ) وإن كان له متعهد؛ لتضرره بغيثته عنه، ولو كان المتعهد له مشغولاً

بشرائه الأدوية ونحوها عن الخدمة فكما لو لم يكن له متعهد.

وتقييد الأخيرة بـ«نحو قريب» من زيادتي.

-(وَخَوْفٌ انْقِطَاعٍ عَنْ رُقْفَةٍ فِي سَفَرٍ) لما في التخلف عنهم من الوَحْشَةِ.

-(وَرَجَاءٌ وَجْدَانٍ ضَالَّةٍ) إذا لم يأت الجماعة، وكل ذلك إنما يتجه كما

قال الإسنوي في حق من لا يتأتى له إقامة الجماعة في بيته، وإلا فلا يسقط عنه

الطلب.

ولا تحصل الجماعة للمأموم إلا بنية الاقتداء، أو الجماعة، أو الالتزام.

♦ (وَتُذْرِكُ الْجَمَاعَةَ) أي: فضيلتها (بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ) مع الإمام؛ لإدراكه ركنًا معه لكنها دون فضيلة مَنْ أدركها مِنْ أَوَّلِهَا، وروى أبو داود بإسناد حسن: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا أَعْطَاهُ اللَّهُ عِزًّا وَجَلَّ مِثْلَ أَجْرٍ مِنْ صَلَّاهَا أَوْ حَضَرَهَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئًا»^(١)، وهو محمول على مَنْ لم يعتد ذلك.

ووجه الدلالة منه: حمل «صلوا» على شرعوا في الصلاة، أو هو باقٍ على ظاهره، ويفهم منه بالأولى: أَنْ مَنْ أدرك منها شيئًا أُعْطِيَ ذلك. وقوله «مثل أجر من صلاها... إلخ» المراد أنه مثله كمية لا كيفية، فلا ينافي كونه دونه كبدنة مَنْ حضر آخر الساعة الأولى من يوم الجمعة مع بدنة من حضر أولها.

♦ (و) تدرك (الْجُمُعَةُ بِإِذْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ) فيصلي بعد سلام الإمام ركعة أخرى لإتمامها، قال ﷺ: «مَنْ أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة»، وقال: «وَمَنْ أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى» رواهما الحاكم، كل منهما بإسناد صحيح على شرط الشيخين^(٢).

♦ (و) تدرك (الرَّكْعَةُ بِإِذْرَاكِ رُكُوعٍ) مع بقيتها بقيد زدته بقولي (مَحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ) بخلاف غير المحسوب له كأن يكون الإمام محدثًا، أو في ركوع خامسة قام إليها سهواً.



(١) أبو داود (٥٦٤)، النسائي (٨٦٧)، أحمد (٨٩٤٧)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أبو داود (١١٢١)، الترمذي (٥٢٤)، النسائي (٥٦٧)، ابن ماجه (١١٢١)، الحاكم (١٠٧٧ - ١٠٧٩).

باب

ما يحرم استعماله

هو لشموله الفرش وغيره أعم من قوله «لبسه».

♦ (يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى) وذكره من زيادتي:

١- (اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ) لخبر البخاري «نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير

والديباج وأن نجلس عليه»^(١)، ولما في ذلك من ظهور السرف.

٢- (وَ) استعمال (مَا أَكْثَرُهُ حَرِيرٌ) وزناً دون عكسه لذلك، وتغليبا للأكثر

فيهما، ودون ما إذا استويا؛ لأنه لا يسمى ثوب حرير عرفاً، وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «إنما نهى النبي ﷺ عن الثوب الْمُصَمَّتِ من الحرير» أي: الخالص منه، «فأما الْعَلَمُ» أي: الطراز «وُسْدِي الثوب فلا بأس به»^(٢).

٣- (وَ) استعمال (الْمَنْسُوجِ) كله أو بعضه (بِذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ) أي: فضة.

٤- (وَالْمُمَوَّه) أي: المطلي (بِهِ) أي: بأحدهما إذا حصل منه شيء بالعرض

على النار؛ لما روى أبو داود وغيره وحسنه النووي «إن هذين» يعني الذهب والفضة «حرام على ذكور أمتي حل لإنائهما»^(٣)، وألحق بالذكور الخنثى احتياطاً، أما المرأة فيحل لها ذلك؛ للخبر المذكور، وللولي إلباس ما ذكر للصبي، وذكر الورق هنا وفيما يأتي من زيادتي (إِلَّا أَنْ يَصُدَّأَ) الذهب والورق فلا يحرم ذلك؛ لانتفاء ظهور السرف.

♦ (وَلِلْمُحَارِبِ) أي: المقاتل (لُبْسُ دِيْبَاجٍ نَخِينٍ لَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ) في دفع

(١) البخاري (٥٨٣٧) عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أبو داود (٤٠٥٥)، أحمد (١٨٧٩).

(٣) أبو داود (٤٠٥٧)، النسائي (٥١٨٨)، ابن ماجه (٣٥٩٥) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه النووي

في «المجموع» (٤/٤٤٠).

السلاح؛ للضرورة، والديباج بكسر الدال وفتحها: نوع من الحرير.
 (و) له لبس (مَنسُوجٌ بِمَا مَرَّ) أي: بذهب أو ورق (إِذَا فَاجَأَتْهُ الْحَرْبُ) أي:
 لقيته بغتة (وَلَمْ يَحْذُ غَيْرُهُ) لذلك.
 ♦ (وَيَحِلُّ شُدُّ السِّنِّ) أي: ربطها (بِهِ) أي: بما مر كما فعل عثمان وأنس
 ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالنسبة للذهب^(١).

♦ (و) يحل له (لُبْسُ الْحَرِيرِ لِنَحْوِ حِكَّةٍ) كحَرٍّ وَبَزْدٍ ودفع قَمَلٍ؛ لأنه ﷺ
 رَخَّصَ لعبد الرحمن بن عوف والزيير بن العوام لبس الحرير لحكمة كانت بهما،
 ورَخَّصَ لهما لبسه لقمل كان بهما، رواهما الشيخان^(٢)، «ونحو» من زيادتي.
 ♦ (و) يحل للشخص (أَنْ يُلْبَسَ دَابَّتُهُ جِلْدًا نَجِسًا) إذ لا تعبد عليها (إِلَّا
 جِلْدَ نَحْوِ كَلْبٍ) كخنزير وفروعهما فلا يحل إلباسه لها؛ لغلظ نجاسته، ويحل
 أن يلبس الكلب جلد الخنزير وعكسه؛ لاستوائهما في غلظ النجاسة.
 وتعبيري بـ«نحو كلب» أعم من تعبيره بـ«الكلب والخنزير».



(١) لم أجده عنهما لكن ورد عن غيرهما كـ موسى بن طلحة، نافع بن جبير، الحسن بن علي، ثابت البناني، أورد هذه الآثار ابنُ أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٦٢٤ - ٦٢٦).
 (٢) البخاري (٢٩١٩)، مسلم (٢٠٧٦).

كتاب الجنائز

بالفتح جمع جنازة بالفتح والكسر، وقيل: بالفتح اسم للميت في النعش، وبالكسر اسم للنعش وعليه الميت، وقيل: بالعكس، مِنْ جَنَزَهُ أَي: سَتَرَهُ.

♦ (يَجِبُ) عَلَى الْكَفَايَةِ (غَسْلُ الْمَيِّتِ) بِقِيْدِ زِدْتِهِ بِقَوْلِي (الْمُسْلِمِ) وَلَوْ غَرِيقًا (وَتَكْفِينُهُ) بِسَاتِرِ الْعَوْرَةِ (وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ) بِالْإِجْمَاعِ.

أما الكافر فلا يجب غسله، ولا تجوز الصلاة عليه وإن كان ذميًّا، ويجب تكفين الذُّمِّيِّ والمُعَاهِدِ ودفنهما، ولا يجب تكفين الحربي والمرتد والزنديق ولا دفنهم بل يجوز إغراء الكلاب عليهم، لكن الأولى مواراتهم؛ لئلا يتأذى الناس برائحتهم.

(إِلَّا شَهِيدًا بِمَعْرَكَةٍ كُفَّارٍ) أَي: بِمَكَانٍ حَرَبِهِمْ وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا، أَوْ فَاسِقًا، أَوْ مُحَدِّثًا حَدِّثًا أَكْبَرَ، سِوَاءِ قَتْلِهِ كَافِرًا، أَمْ أَصَابَهُ سِلَاحُ مُسْلِمٍ خَطَا، أَوْ عَادَ إِلَيْهِ سِلَاحُ نَفْسِهِ، أَوْ سَقَطَ عَنْ دَابَّتِهِ، أَوْ وَطِئَتْهُ الدَّوَابُّ، أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ لَا يَعْرِفُ هَلْ رَمَى بِهِ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ، وَسِوَاءِ وَجَدَ بِهِ أَثَرَ أَمْ لَا، مَاتَ فِي الْحَالِ أَمْ بَقِيَ زَمَنًا وَمَاتَ بِذَلِكَ السَّبَبِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا حَرَكَةٌ مُذْبُوحٌ.

(فَيُسَنُّ دَفْنُهُ فِي ثِيَابِهِ فَقَطُّ) أَي: دُونَ غَسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، فَلَا يَجُوزَانِ؛ لِلْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ^(١).

والحكمة فيه إبقاء أثر الشهادة عليه، والتعظيم له باستغنائه عن تطهيره ودعاء القوم له.

وُسَمِّيَ شَهِيدًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ شَهِدَا لَهُ بِالْجَنَّةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ حَيٌّ

(١) مِنْهَا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلُوا أَحَدًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يَغْسِلُوا، وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِمْ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣١٣٨)، التِّرْمِذِيُّ (١٠٣٦).

بنص القرآن^(١)، وقيل غير ذلك؛ كما بينته في شرح الأصل وغيره.

وخرج بشهيد المعركة: غيرُه من الشهداء؛ كمن مات مبطونًا، أو محدودًا، أو غريقًا، أو غريبًا، أو مقتولًا ظلمًا، أو طالب علم؛ فيغسل ويصلى عليه وإن صدق عليه اسم الشهيد فهو شهيد في ثواب الآخرة لا في ترك الغسل والصلاة، والتصريح بسن ما ذكر من زيادتي.

(و) إلا (سِقْطًا) بتثنية أوله (لَمْ تَبْنِ فِيهِ أَمَارَةُ حَيَاةٍ) بكاء، وصياح، وتحرك؛ فهو أعم من تعبيره في نسخة بـ«لم يستهل»، وفي أخرى بـ«لم يستهل ولم يتحرك» (فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ مُطْلَقًا) أي: سواء بلغ أربعة أشهر أم لا؛ لعدم تيقن حياته (وَلَا يُغَسَّلُ) كما لا يصلى عليه (إِلَّا إِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فيغسل؛ لأن الغسل أوسع بابًا من الصلاة، ولهذا يغسل الذمّي ولا يصلى عليه كما مر، وحكم التكفين حكم الغسل.

أما إذا بان فيه أماراة الحياة فيغسل ويصلى عليه؛ لتيقن موته بعد حياته، وعليه حمل خبر: «السَّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ» رواه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح^(٢).

(وَلَا يُغَسَّلُ مَنْ خِيفَ تَفْتُّهُ) لكونه مسمومًا مثلاً؛ للضرورة بل يُيَمَّمُ.

♦ (وَالْمُخْرِمُ كَغَيْرِهِ) فيما مر (لَكِنَّهُ لَا يُقَرَّبُ طَيْبًا) ككافور وحنوط، ولا

يؤخذ شعره وظفره.

(وَلَا يُغَطَّى رَأْسُ الرَّجُلِ وَلَا وَجْهُ الْمَرْأَةِ) إبقاء لأثر الإحرام.

ويكره في غير المحرم أخذ ظفره وشعره في الأصح؛ لأن أجزاء الميت

محترمة فلا تتهك بهذا.

(١) قال تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل

عمران: ١٦٩].

(٢) هذا لفظ أبي داود (٣١٨٠)، ولفظ الترمذي (١٠٣١): «والطفل يصلى عليه».

♦ (وَسَنَّ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ إِزَارٌ وَلِفَافَتَانِ) ففي الصحيحين قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»^(١)، ويجوز رابع وخامس بلا كراهة.

(و) في تكفين (الْمَرْأَةِ إِزَارٌ وَخِمَارٌ) وهو ما يغطى به الرأس (وَدِرْعٌ) وهو القميص (وَلِفَافَتَانِ) رعاية لزيادة الستر، وكما فعل بابتته ﷺ أم كلثوم^(٢)، والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة؛ للسرف. وَمَنْ كَفَنَ مِنْهُمَا بِثَلَاثَةِ لِفَافٍ يَسْتَرُ كُلَّ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ، وَإِنْ كَفَنَ الرَّجُلَ فِي خَمْسَةِ زَيْدٍ قَمِيصٌ وَعِمَامَةٌ تَحْتَهُنَّ.

(وَمِثْلُهَا) أي: المرأة فيما ذكر (الْخُنْثَى) احتياطاً، وهذا من زيادتي.

♦♦ (وَفَرَوْضُ الصَّلَاةِ) على الميت ثمانية:

١- (نِيَّةٌ).

٢- (وَأَزْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ).

٣- (وَقَرْنُ النِّيَّةِ بِأَوَّلِهَا).

٤- (وَقِيَامٌ) لقادر.

٥- (وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ) أو بدلها عند العجز عنها (بَعْدَ) التكبيرة (الْأُولَى).

٦- (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الثَّانِيَةِ).

٧- (وَدُعَاءُ لِلْمَيِّتِ) بنحو: اللهم ارحمه، اللهم اغفر له (بَعْدَ الثَّالِثَةِ).

٨- (وَتَسْلِيمَةُ أُولَى) كسائر الصلوات مع ما رواه النسائي بإسناد صحيح عن

(١) البخاري (١٢٧٢)، مسلم (٩٤١).

(٢) عن ليلى بنت قانف الثقفية، قالت: «كنت فيمن غَسَلَ أُمَّ كَلْثُومٍ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ عِنْدَ وَفَاتِهَا، فَكَانَ أَوَّلَ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقِي، ثُمَّ الدَّرْعَ، ثُمَّ الْخِمَارَ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ، ثُمَّ أَذْرَجَتْ بَعْدُ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ، قَالَتْ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفْنُهَا يَنَاولُهَا ثَوْبًا ثَوْبًا»، رواه أبو داود (٣١٥٧)، وحسنه النووي في «الخلاصة» (٢/ ٩٥٤).

أبي أمامة سهل بن حنيف قال: «من السُّنة في صلاة الجنازة أن يكبر، ثم يقرأ بأم القرآن مخافتة، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يخلص الدعاء للميت، ويسلم»^(١). وذكر البعدية هنا وفيما يأتي من زيادتي.

ولا يجب تعيين الميت بل تكفي نية الصلاة على هذا الميت؛ فإن عيّن وأخطأ لم تصح صلاته، نعم إن أشار إلى المُعيّن صحت. ♦♦ (وَسُنَّ) لصلاة الميت:

١- (تَعَوُّذٌ) قبل القراءة لا دعاء الافتتاح؛ لبناء هذه الصلاة على التخفيف.
٢- (وَرَفْعُ اليَدَيْنِ) حذو المتكبين بقيد زدته بقولي (فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ) ثم وضعهما على صدره.

٣- (وَدُعَاءٌ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ).

٤- (وَتَسْلِيمَةٌ ثَانِيَّةٌ) كسائر الصلوات في بعض ذلك، وورود السُّنة في الباقي.

♦ (وَسُنَّ إِظْهَارُ عَلَامَةٍ لِلْقَبْرِ بِلَيْنٍ) أي: طوب لم يحرق (أَوْ غَيْرِهِ) كَأَجْرٍ وقصب وحشيش بأن يوضع شيء من ذلك على رأس القبر؛ لخبر أبي داود بإسناد جيد أنه ﷺ وضع حجرًا -أي: صخرة عظيمة- عند رأس عثمان بن مظعون وقال: «أَتَعَلَّمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفُنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي»^(٢).

♦ (وَكُرِّهَ بِنَاؤُهُ) أي: القبر (بِأَجْرٍ) أي: طوب محرق، أو غيره كلِّينِ وَحَجَرٍ. (و) كره (تَبْيِضُهُ بِحِصٍّ وَتَوْرَةٍ) وتعبيري بما ذكر أولي وأوضح مما عبر به، والكرهه للنهي عن ذلك في مسلم وغيره^(٣)، وكره أيضًا الكتابة عليه؛ للنهي

(١) النسائي (٢٣٥)، وقال النووي في «الخلاصة» (٢/٩٧٥): بإسناد على شرط الشيخين.

(٢) أبو داود (٣٢٠٦)، وحسنه النووي في «الخلاصة» (٣٦١٢).

(٣) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن

ينبئ عليه»، رواه مسلم (٩٧٠)، أحمد (١٤١٤٩).

عنها في الترمذي^(١).



(١) عن جابر قال: «نهى النبي ﷺ أن تجصص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها، وأن توطأ»، رواه الترمذي (١٠٥٢)، وقال: حسن صحيح.

كتاب الزكاة

وما يذكر معها.

هي لغة: التطهير والإصلاح وغيرهما.

وشرعاً: اسم لما يُخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص.

والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]،

وأخبار كخبر: «بُني الإسلام على خمس»^(١).

♦ (يَجِبُ) في المال (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) خمسة (زَكَاةً، وَفِيَّ، وَغَنِيمَةً، وَكَفَّارَةً، وَفِدْيَةً).

♦ (فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي) خمسة (نَاضٍ) ومنه المعدن والركاز (وَمَالٍ تِجَارَةً، وَنَعَمٍ، وَنَابِتٍ، وَبَدَنٍ) وهو زكاة الفطر.

♦ (وَشَرَطُهَا) أي: الزكاة، أي: شروط وجوبها أربعة:

١- (حُرِّيَّةٌ) ولو لمبعض، فلا زكاة على رقيق ولو مكاتباً؛ إذ ملك المكاتب

ضعيف، وغيره لا ملك له؛ فإن عجز المكاتب صار ما بيده لسيده وابتدى حوله من حينئذ، وإن عتق ابتدى حوله من حين عتقه.

٢- (وِإِسْلَامٌ) فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم بأدائها ولا

بقضائها كالصلاة والصوم، نعم إن لزمته نفقة رقيقه وقريبه وزوجته المسلمین لزمته زكاة فطرتهم كما سيأتي، وأما وجوب زكاة المرتد فموقوف كملكه.

٣- (وَتَعَيَّنَ مَالُكَ) فلا زكاة في مال بيت المال، ولا مال جنين موقوف له.

٤- (وَحَوْلٌ) لخبر الترمذي «من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه

الحول»^(٢) (إِلَّا فِي نَابِتٍ، وَمَعْدِنٍ، وَرِكَازٍ) وسيأتي بيانها، والأخيران من زيادتي هنا (وَزَكَاةُ فِطْرٍ) وسيأتي بيانها (وَنَتَاجٍ) بكسر أوله فإنه يُزَكَّى بِحَوْلٍ أَصْلِهِ (وَرِبْحٍ)

(١) رواه البخاري (٨)، مسلم (١٦) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الترمذي (٦٣١)، والموقوف على ابن عمر أصح.

فإنه كذلك (إِنْ لَمْ يَنْضَ) بقيد زدته بقولي (مِنَ الْجَنَسِ) أي: جنس ما يقوم به، كأن اشترى متاعاً بمائتي درهم وحال عليه الحول وقيمته ثلاثمائة درهم، أو نض من غير الجنس في أثناء الحول فيزكي المائة بحول المائتين (وَلَا) أي: وإن نض بأن صار الكل ناضاً من الجنس في أثناء الحول وأمسكه إلى آخر الحول، أو اشترى به عرضاً قبل تمامه (زَكَّى الزَّائِدَ بِحَوْلِهِ) لا بحول أصله.

◆ (وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا) في وجوب الزكاة:

١- (نَصَابٌ).

٢- (وَتَمَكُّنٌ) من أدائها بأن يحضر المأل والأصناف، فلا زكاة فيما دون نصاب، ولا في مال غائب؛ لاحتمال تلفه (و) لكن (الْأَوَّلَ سَبَبٌ) لوجوبها لا شرط له (وَالثَّانِي شَرْطٌ لِضَمَانِهَا) لا لوجوبها.



باب زكاة الناض

أعني الذهب والفضة غير المعدن والركاز.

♦ (لَا زَكَاةَ فِي ذَهَبٍ حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ دِينَارًا) ووزنها بالأشرفي^(١): خمسة وعشرون دينارًا وسُبعان وتُسَع.

♦ (وَلَا) فِي (فِضَّةٍ حَتَّى يَبْلُغَ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فَبَيْنَهُمَا رُبْعُ عَشْرِهِمَا) قَالَ ﷺ: «ليس في أقل من عشرين دينارًا شيء»، وفي عشرين نصف دينار» رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٢).

وقال ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» رواه الشيخان^(٣). وروى البخاري في خبر أبي بكر: «وفي الرقة ربع العشر»^(٤).

والأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء على الأشهر: أربعون درهمًا، وفي شرح الأصل فوائد تتعلق بذلك.

♦ (وَتَجِبُ) الزكاة (فِي حُلِيِّ مُحَرَّمٍ) كحلي ذهب أو فضة للرجل (و) حلي (مَكْرُوهٍ) كضبة صغيرة للزينة؛ لشمول الأدلة لهما (لَا) حلي (مُبَاحٍ) كالحلي من ذلك للبس المرأة فلا زكاة فيه بناء على أن زكاة الذهب والفضة تجب فيهما؛ للاستغناء عن الانتفاع بهما لا لجوهرهما.

وحذفت من الأصل هنا أشياء؛ لعلمها من محالها.



(١) نسبة للسلطان الأشرف قايتباي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى؛ لأنه الذي كان في زمن المؤلف، وليس المراد به من بنى جامع الأشرفية وهو خليل البرسباي، قاله الشرقاوي (١/ ٣٨٨).

(٢) أبو داود (١٥٧٣).

(٣) البخاري (١٤٥٩)، مسلم (٩٨٠).

(٤) البخاري (١٤٥٤).

باب زكاة التجارة

هي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح.

والأصل في وجوب زكاتها ما رواه الحاكم بإسنادين صحيحين على شرط الشيخين: «في الإبل صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البز صدقتها»^(١)، وهو بفتح الموحدة وبالزاي: الثياب المعدة للبيع.

♦ (وَاجِبُهَا: رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ) أي: قيمة عروض التجارة (فَإِنْ مُلِكَتْ بِتَقْدٍ وَلَوْ دُونَ نِصَابٍ قُوِّمَتْ بِهِ) لأنه الأصل (أَوْ بغيرِهِ) كَعَرَضٍ وَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ، فهو أعم من قوله «أو بعرض» (فَيُغَالِبُ نَقْدَ الْبَلَدِ) جرياً على قاعدة المتقومات، فإن غلب فيه نقدان وبلغ بأحدهما نصاباً قُوِّمَ به، وإن بلغ بهما قَوْمٌ بالأنفع للمستحقين على ما صححه في «المنهاج» كأصله، وبما شاء منهما على ما صحَّحه في أصل «الروضة» وهو المعتمد^(٢)، وإن ملكت بنقدٍ وغيره قَوْمٌ ما قابل النقدَ به والباقي بغالب نقد البلد.

♦ (فَإِنْ كَانَ) غيرُ نقد البلد (عَرَضًا تَحِبُّ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ، أَوْ عَيْنٍ ثَمَرَتِهِ كَسَائِمَةٍ وَتَخْلُ غُلْبَتُ زَكَاةِ الْعَيْنِ) للإجماع عليها بخلاف زكاة التجارة (لَكِنْ لَوْ سَبَقَ حَوْلُ التَّجَارَةِ) بأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر مثلاً من حولها نصاب سائمة (وَجَبَتْ زَكَائِهَا لِتَمَامِ حَوْلِهَا، ثُمَّ يَفْتَتَحُ) من تمامه (حَوْلًا لِزَكَاةِ الْعَيْنِ أَبَدًا) أي: فتجب في سائر الأحوال.

♦ (وَتَحِبُّ) مع زكاة العين فيما ذكر (زَكَاةُ التَّجَارَةِ فِي الْأَرْضِ وَالْجِذْعِ وَالتَّنْبَنِ إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا) إذ ليس فيها زكاة عين فلا تسقط عنها زكاة التجارة.



(١) الحاكم (١٤٣١، ١٤٣٢)، الدارقطني (١٩٣٢)، البيهقي في «الكبرى» (٧٦٧٣) عن أبي ذر.

(٢) انظر: الشرح الكبير (٣/ ١١٨)، المنهاج (١٧٠-١٧١)، الروضة (٢/ ٢٧٥).

باب زكاة النعم

♦♦ (هِيَ: إِبِلٌ، وَبَقَرٌ، وَغَنَمٌ) وزكاتها واجبة بالنص والإجماع.

١- (فَأَوَّلُ نِصَابِ الْإِبِلِ: خَمْسٌ؛ فَفِيهَا شَاةٌ) جَذَعَةٌ ضَأَنُ لَهَا سَنَةٌ إِنْ لَمْ تَجْذَعْ قَبْلَهَا، أَوْ ثَنِيَّةٌ مَعِزٌ لَهَا سَتَانٌ، وَيَعْتَبَرُ كَوْنُهَا صَحِيحَةً وَإِنْ كَانَتْ إِبِلَهُ مَرَاضًا؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ فِي الذِّمَّةِ، وَيَجْزِي كَوْنُهَا ذَكَرًا وَإِنْ كَانَتْ إِبِلَهُ إِنَاثًا كَمَا سَيَأْتِي.
(وَفِي عَشْرِ: شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ: ثَلَاثُ شِيَاءٍ، وَفِي عَشْرَيْنِ: أَرْبَعُ شِيَاءٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرَيْنِ: بِنْتُ مَخَاضٍ) لَهَا سَنَةٌ (فَإِنْ عَدِمَهَا) حَسًّا، أَوْ شَرَعًا بِأَنْ لَمْ يَمْلِكْهَا وَقْتُ الْوُجُوبِ أَوْ كَانَتْ مَرْهُونَةً أَوْ مَعِيَّةً أَوْ مَغْصُوبَةً (فَأَبْنُ لَبُونٍ) أَوْ حِقٌّ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ قِيَمَةً مِنْهَا، وَلَا يَكْلِفُ كَرِيمَةً إِنْ كَانَتْ إِبِلَهُ مَهَازِيلَ لَكِنْ تَمْنَعُ ابْنَ لَبُونٍ^(١).

(وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ) لَهَا سَتَانٌ.

(وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ: حِقَّةٌ) لَهَا ثَلَاثُ سَنِينَ.

(وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ: جَذَعَةٌ) لَهَا أَرْبَعُ سَنِينَ.

(وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ: حِقَّتَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ: ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ: حِقَّةٌ) جَاءَ بِذَلِكَ خَبَرُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ بِالْصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ، وَمَنْ لَفْظُهُ: «فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةً فَقِي كُلُّ أَرْبَعِينَ: بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ: حِقَّةٌ»^(٢)، وَالْمُرَادُ زَادَتْ وَاحِدَةً لَا أَقَلَّ كَمَا صَرَحَ بِهَا فِي رِوَايَةِ لَأْبِي دَاوُدَ.
وَقَدْ أَوْضَحْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي «شَرْحِ الْمَنْهَجِ».

(١) أي: يمنع وجود بنت المخاض الكريمة عنده إجزاء ابن اللبون، قاله الشرقاوي.

(٢) البخاري (١٤٥٤)، أبو داود (١٥٦٧).

والشاة تقع على الذَّكَر وغيره.

ولو اتفق فرضان كما تبي بغير لم يتعين أربع حقا، بل هن، أو خمس بنات لبون، فإن وجد بماله أحدهما أخذ، وإلا فله تحصيل ما شاء منهما، وإن وجدهما تعين الأغبط.

ووجه التسمية بالأسنان المذكورة أن بنت المخاض آن لأُمُّها أن تكون من المخاض أي: الحوامل، وأن بنت اللبون آن لأُمُّها أن تلد فتصير لبونًا، وأن الحقّة استحققت أن يطرَقها الفحل، أو أن تُركب ويُحمل عليها، قولان، وأن الجذعة تُجذَعُ مقدَّم أسنانها، أي: تُسَقِطه.

٢- (وَأَوَّلُ نِصَابِ الْبَقَرِ: ثَلَاثُونَ فَفِيهَا تَبِيعٌ) له سنة (أَوْ تَبِيعَةٌ) كذلك. (وَفِي أَرْبَعِينَ: مُسِنَّةٌ) لها ستان.

(وَفِي سِتِّينَ: تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ: تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ: مُسِنَّةٌ) جاء بذلك خبرٌ رواه الترمذي وغيره وصححه الحاكم وغيره^(١).

والبقر تقع على الذَّكَر وغيره.

٣- (وَأَوَّلُ نِصَابِ الْغَنَمِ: أَرْبَعُونَ؛ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ: شَاتَانِ، وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ: ثَلَاثٌ، وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ: أَرْبَعٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ: شَاةٌ) جاء بذلك خبر أبي بكر السابق، وسواء فيما ذكر أُنْفِرَتْ نَعْمُهُ في أماكن أم لا، حتى لو ملك ثمانين شاة ببلدَيْنِ في كلِّ بلدٍ أربعون لا يلزمه إلا شاة واحدة.

(وَلَا يُجْزِئُ إِخْرَاجُ ذَكَرٍ) مِنَ النَّعَمِ (إِلَّا إِنْ تَمَحَّضَتْ نَعْمُهُ ذُكُورًا، أَوْ كَانَ الذَّكَرُ شَاةً، أَوْ ابْنُ لَبُونٍ، أَوْ حِقًّا، أَوْ تَبِيعًا فِيمَا مَرَّ) بيانه.

واستثناء ما عدا ابن اللبون والتبيع من زيادتي.



(١) أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، ابن ماجه (١٨٠٣)، الحاكم (١٤٤٩).

باب زكاة النابت

الأصل في وجوبها قبل الإجماع مع ما يأتي قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

♦ (لا زكاة في شيءٍ منه إلا في: رُطْبٍ، وَعِنَبٍ، وَمَا صَلَحَ لِلْخُبْزِ مِنَ الْجُبُوبِ) كَبُرٍّ، وشعير، وأُرْزٍ، وَعَدَسٍ، وَذُرَّةٍ، وَحِمَصٍ، وَبَاقِلًا، وَدُخْنٍ، وَجُلْبَانٍ، وإن كان يؤكل نادراً بخلاف ما يؤكل تنعمًا أو تفكُّهًا، وذلك لأخبار رواها أبو داود وغيره^(١).

♦ (وَوَاجِبُهَا: الْعُشْرُ إِنْ سُقِيَتْ بِلَا مُؤْنَةٍ، وَإِلَّا فَنِصْفُهُ) أي: نصف العشر؛ لثقل المؤنة في الثاني وخفتها في الأول، والأصل فيهما خبر البخاري: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثْرِيًّا العشر، وفيما سُقِيَ بالتَّضْحِ نصف العشر»^(٢). والعَثْرِي: بفتح المثلثة، وقيل بإسكانها: ما سُقِيَ بالسَّيْلِ، والناضح: ما يسقى عليه من بعير أو نحوه، والأثنى: ناضحة.

وإنما تجب زكاة النابت بمعنى أنه ينعقد سبب وجوبها (بَعْدَ بُدْوَ صَلَاحِ الثَّمَرِ، وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ) وهذا من زيادتي، وهو تعبير الشيخين^(٣) كغيرهما. فقول الأصل: «تخرج بعد الجفاف أو بالخرص» فيه نظر، بيَّنت وجهه في شرح الأصل.

نعم يسن خرص الثمر بأن يطوف مَنْ هو مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَاتِ ولو واحدًا

(١) روى أبو داود (١٥٩٩)، ابن ماجه (١٨١٤)، الحاكم (١٤٣٣)، الدارقطني (١٩٢٩)، البيهقي في «الكبرى» (٧٤٤٦) عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ، وَالبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالبَقْرَةَ مِنَ الْبَقَرِ».

(٢) البخاري (١٤٨٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) هما الرافعي والنووي، وانظر: الشرح الكبير (١١/٣)، الروضة (٢/٢١٠).

بكل شجرة ويُقدَّر ثمرتها، أو ثمرة كل نوع منها رطبًا ثم يابسًا؛ لنقل الحق من العين إلى الذمة تمرًا أو زبيبا؛ ليخرجه جافًا.
(وَمُؤْتَتُهُمَا) أي: التمر والحب جذاذًا وتَجْفِيْفًا وَتَنْقِيَةً (عَلَى الْمَالِكِ) لا على المستحق، ولا في مال الزكاة؛ لأن حق المستحق إنما هو في الخالص الجاف.

♦♦ (وَشَرَطُ وَجُوبِهَا) أي: زكاة النابت:

- ١- (أَنْ يَبْلُغَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) وهي ألف وستمائة رطل بغدادية، فلا زكاة في أقل منها؛ لخبر الصحيحين: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(١).
- ٢- (وَأَنْ يَزْرَعَ مَالِكُهُ أَوْ نَائِبُهُ) فلا زكاة فيما انزرع بنفسه، أو زرعه غيره بغير إذنه كنظيره في سوم النعم.

♦ (وَيُضَمُّ نَوْعٌ) منه (إِلَى) نوع (آخَرَ) فلا يضر اختلاف النوع بخلاف اختلاف الجنس (وَتُخْرِجُ الزَّكَاةُ) عند اختلاف النوع (مِنْ كُلِّ) من الأنواع (بِقِسْطِهِ) إن تيسر؛ إذ لا مشقة (فَإِنْ عَسَرَ) لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل منها (أُخْرِجَ الْوَسْطَ) منها لا أعلاها ولا أدناها؛ رعاية للجانبين، فلو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه جاز بل هو الأفضل.

(وَزَرَعَا الْعَامَ) وهو اثنا عشر شهرًا (يُضَمَّانِ) كدرة تزرع في الخريف والربيع والصيف (إِنْ وَقَعَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ) واحد، وهذا ما صححه الشيخان ونقلاه عن الأكثرين، لكن قال الإسنوي: إنه نقل باطل، ولم أر من صحَّحه فضلًا عن عزوه إلى الأكثرين، بل صحَّح كثيرًا اعتبار وقوع زراعتهما في عام^(٢)، ويجب أن ذلك لا يقدر في نقل الشيخين؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.



(١) البخاري (١٤٤٧)، مسلم (٩٧٩) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الشرح الكبير (٣/٦٨)، الروضة (٢/٢٤٢)، المهمات للإسنوي (٣/٦١٥).

باب زكاة الفطر

الأصل في وجوبها قبل الإجماع أخبارٌ كخبر الصحيحين عن ابن عمر: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، على كل حرٍّ أو عبد، ذكرٍ أو أنثى، من المسلمين»^(١).

♦ (تَجِبُ) أي: زكاة الفطر (بِغُرُوبِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، ذَكَرٍ وَغَيْرِهِ) هو أعم من قوله «وأنثى» (مِنَّا) دون الكافر الأصلي؛ لخبر ابن عمر السابق، ولأنها طهرة والكافر ليس من أهلها، وأما المرتد ففي وجوبها عليه وعلى من تلزمه نفقته الأقوال في بقاء ملكه^(٢).
(إِلَّا) خمسة:

١- (مَنْ لَا يَفْضُلُ) عن مسكن وخادم يحتاجهما ويليقان به، و(عَنْ قُوْتٍ مَنْ تَلَزَّمَتْهُ نَفَقَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا) أي: في زكاة الفطر فلا تلزمه فطرته؛ لتأكيد الحاجة لذلك بل وللضرورة في بعضه.

٢- (وَأَمْرَأَةً غَنِيَّةً لَهَا زَوْجٌ مُعْسِرٌ وَهِيَ فِي طَاعَتِهِ) فلا تلزمها فطرتها، بخلاف ما إذا لم تكن في طاعته، وبخلاف الأمة المزوجة فإن فطرتها تلزمها ويتحملها عنها سيدها، والفرق كمال تسليم الحرة نفسها للزوج بخلاف الأمة بدليل أن لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها.

٣- (وَمُكَاتَبًا).

٤- (وَعَبْدَ بَيْتِ الْمَالِ).

هـ- (وَالْعَبْدَ الْمَوْقُوفَ) فلا تلزمهم فطرتهم؛ لضعف ملك المكاتب

(١) البخاري (١٥٠٣)، مسلم (٩٨٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الراجح منها أنه موقوف إن عاد إلى الإسلام لزمه أداؤها؛ لتبين بقاء ملكه، وإلا فلا،

قاله الشرقاوي (١/٤٠٩).

وسيده منه كالأجنبي، وليس للأخيرين مالك معين يلزم بها.

♦ (وَوَاجِبُهَا) لكل واحد (صَاعٌ) وهو عند الرافعي: ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهماً وثُلث درهم، وعند النووي: ستمائة وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم^(١).

(مِنْ) غالب (قُوتِ بَلَدِهِ) كثر من المبيع، ولتشوف النفوس إليه، ويختلف ذلك باختلاف النواحي ف«أو» في الخبر السابق لبيان الأنواع لا للتخير (مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ) فلا يُبْعَضُ الصَاعُ عن واحد بأن يخرج عنه من قُوتَيْن وإن كان أحدهما أعلى من الواجب؛ لأنه خلاف ما دلت عليه الأخبار.

(فَإِنْ أُعْطِيَ) المزكي (أَعْلَى مِنْهُ) أي: من غالب قوت بلده (جَازَ) لأنه زاد خيراً فأشبه ما لو دفع بنت لبون أو حقة أو جذعة عن بنت مخاض.

(وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ صَاعٍ) لمخالفته الأخبار (إِلَّا لِمَنْ بَعْضُهُ) هو أعم من قوله «نصفه» (مُكَاتَبٌ، وَلِرَقِيقٍ) هو أعم من قوله «ولعبد» (مُشْتَرَكٍ بَيْنَ مُوسِرٍ وَمُعْسِرٍ) ولمن لم يجد إلا بعض صاع فيجزئ كلاً منهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة.

♦ (وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ) بملك، أو قرابة، أو نكاح (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ:

١- (كَافِرًا) فلا تلزم فطرته من تلزمه نفقته بل لا تلزمه فطرة نفسه كما مر.

٢- (أَوْ) يكون (زَوْجَةً أَيْبِهِ).

٣- (أَوْ مُسْتَوْلَدَتُهُ حَيْثُ لَزِمَتْ نَفَقَتُهُمَا) الولد فلا تلزمه فطرتهما وإن لزمته نفقتهما؛ لأن الأصل فيهما الأب وهو معسر، والفطرة لا تلزم المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الولد، ولأن عدم الفطرة لا يُمَكِّنُ الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة.

(١) انظر: الشرح الكبير (٣/١٦٢)، الروضة (٢/٣٠١).

أما من لا تلزمه فطرة نفسه كالكاfer فلا تلزمه فطرة من تلزمه نفقته، نعم
يلزم الكافر فطرة رقيقه وقريبه وزوجته المسلمين بناء على أنها تجب ابتداء على
المؤدى عنه ثم يتحملها عنه المؤدى.



باب

محال جواز أخذ القيمة في الزكاة

(بَابُ) بَيَانِ (مَحَالِّ جَوَازِ أَخْذِ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ):

♦ (لَا يَجُوزُ) أَخْذُهَا (إِلَّا) فِي خَمْسِ مَسَائِلَ:

١- (فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ) لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ.

٢- (و) فِي (الْجُبُرَانِ) وَهُوَ شَاتَانِ، أَوْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا فِي الْإِبِلِ كَمَا فِي أَخْذِهِ

مَعَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ بَدَلًا عَنْ بَنَاتٍ لَبُونٍ لَيْسَتْ لَهُ.

٣- (و) فِي (إِخْرَاجِ الشَّاةِ عَنْ) دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ (الْإِبِلِ) وَإِنْ لَمْ

تَكُنِ الشَّاةُ قِيَمَةً فَهِيَ بِمَعْنَاهَا.

٤- (و) فِي (جَبْرِ التَّفَاوُتِ) بَيْنَ الْأَغْبَطِ وَغَيْرِهِ (بِتَقْدِيرٍ أَوْ شِقْصٍ مِنَ الْأَغْبَطِ

فِيمَا لَوْ أَخَذَ السَّاعِي فِي اجْتِمَاعِ فَرَضَيْنِ) كَمَا تَتَّبَعُ بَعِيرٍ (غَيْرِ الْأَغْبَطِ بِاجْتِهَادِهِ بِلَا

تَقْصِيرٍ مِنْهُ وَلَا تَذْلِيلٍ مِنَ الْمَالِكِ).

٥- (و) فِي (صَرْفِ الْإِمَامِ) لِلْمُسْتَحَقِّينَ (مَا أَخَذَهُ مِنَ التَّقْدِيرِ بَدَلًا عَنْ زَكَاةِ

تَعَجَّلَهَا وَلَمْ يَقَعْ) الْمَعْجَلُ (الْمَوْقِعَ، وَلَهُ ذَلِكَ) أَيُّ: صَرْفَهُ لَهُمْ (بِلَا إِذْنٍ جَدِيدٍ)

مِنَ الْمَالِكِ.



باب اجتماع زكاتين

(بَابُ) بيان (اجْتِمَاعِ زَكَاتَيْنِ) في مال واحد.

(لَا يَجُوزُ) اجتماعهما فيه (إِلَّا فِي رَقِيقٍ) هم أعم من قوله «عبد» (مُسْلِمٍ
لِلتَّجَارَةِ؛ فَفِيهِ زَكَاتُهَا، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ).

وزاد الأصل^(١) على هذه: من له نصاب وعليه دين مثله؛ فعلى كل من
المالِكين الزكاة فيه، وفيه نظر؛ لأن الزكاتين لم يجتمعا في مال واحد^(٢).



(١) انظر: تنقيح اللباب لابن العراقي (١٢) بتحقيقي.

(٢) يمكن تصور كلام الأصل بما لو افترض نصاباً وأمسكه حولاً ثم ردها لمن اقترضه
منه؛ فتجب الزكاة فيه على كل من الدائن والمدين، وينعقد حولهما من حين القرض،
قاله الشرقاوي (١/٤١٧).

باب المبادلة^(١)

(هِيَ مُوجِبَةٌ لِاسْتِثْنَاءِ الْحَوْلِ، إِلَّا) فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

١- (فِي بَيْعِ سِلْعِ التَّجَارَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ) وَإِنْ لَمْ تَسَاوِ نَصَابًا.

٢- (و) فِي (بَيْعِهَا).

٣- (أَوْ شِرَائِهَا بِنَصَابٍ) أَي: بَعِينَهُ؛ إِذْ لَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ وَنَقَدَهُ فِي الشَّمَنِ

وَجِبَ اسْتِثْنَاءُ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ مَصْرَفًا لَهُ.

وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ: مِبَادَلَةٌ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ بِالْآخَرِ فِي زَكَاةِ النَقْدِ؛ فَهِيَ مُوجِبَةٌ

لِلْاسْتِثْنَاءِ عَلَى الْأَصْلِ.

نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نَصَابًا مِنْهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِثْلًا ثُمَّ أَقْرَضَهُ غَيْرَهُ لَمْ يَجِبِ الْاسْتِثْنَاءُ

كَمَا حَكَاهُ الْبَلْقِينِيُّ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ^(٢).



(١) بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ أَي: الْمَقَابِلَةُ وَالْمَعَاوِضَةُ، أَي: مَقَابِلَةُ مَالٍ بِمَالٍ، أَي: بَيَانُ حُكْمِهَا مِنْ

كُونِهَا تَوْجِبُ اسْتِثْنَاءَ الْحَوْلِ أَوْ لَا، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً وَقَصْدُ الْفِرَارِ مِنْ

الزَّكَاةِ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ (١/٤١٧).

(٢) انْظُرْ: تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ (٣/٢٨٣).

باب الخلطة

الأصل فيها خبر البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق: «ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع؛ خشية الصدقة»^(١) أي: خشية أن تقل أو تكثر بأن يجمع الساعي والمالكان ملكيهما المتفرقتين لتؤخذ منهما زكاة الواحد، أو يفرق بينهما بعد الخلطة لتؤخذ منهما زكاة المنفردَيْن.

♦♦ (هي) أي: الخلطة (نوعان):

أحدهما: (خُلْطَةُ شُيُوعٍ وَأَغْيَانٍ) أي: تُسمَّى بكل منهما (بأنْ يَكُونَ المَالُ) الزكوي (شَرَكَةً بَيْنَ مَالِكَيْنِ مَثَلًا).

(و) ثانيهما: (خُلْطَةُ جَوَارٍ وَأَوْصَافٍ) أي: تسمى بكل منهما، وتسميتها بالثاني من زيادتي (بأنْ يَتَمَيَّزَ مَا لَاهُمَا) أي: يتميز كل منهما عن الآخر. (فَيُرْكَبَانِ) في النوعين (كَوَاحِدٍ).

١- (إِنْ كَانَ المَالَانِ) أي: مجموعهما (نَصَابًا) نعم إن كان لأحدهما نصاب فأكثر؛ كأن خلط خمس عشرة شاة بمثلها لآخر وانفرد أحدهما بخمسة وعشرين شاة أثَّرت الخلطة على الأصح.

٢- (وَدَامَتْ خُلْطَتُهُمَا كُلَّ الحَوْلِ).

٣- (وَاتَّحَدَا) في النوع الثاني:

(مُرَاحًا) بضم الميم، أي: مأوى الماشية ليلاً.

(وَمَسْرَحًا) أي: ما تجتمع فيه الماشية، ثم تساق إلى المرعى.

(وَمَسْقَى) أي: محل السقي.

(وَفَحْلًا) إن لم يختلف النوع كضأن ومعز.

(وَمَخْلَبًا) بفتح الميم، أي: مكان الحلب بخلاف المِخْلَب بكسرها وهو

الإناء الذي يُحلب فيه.

(وَجَرِيئًا) أي: مكان تجفيف التمر ودياس الحب.
 (وَدُكَّانًا) أي: المكان الذي يباع فيه مال التجارة.
 (وَحَافِظًا) للمال الزكوي.
 (وَمَكَانَ الْحِفْظِ) له.

(وَعِثْرَهَا) من زيادتي، كالماء الذي تسقى منه، والرَّاعِي، والمَرْعَى، والطريق
 بينه وبين المسرح، والميزان، والوزان، والمكيال، والكيال، والحراث، والحمال.
 وإنما اعتبر الاتحاد في ذلك؛ ليجتمع المالان كالمال الواحد، ولتخف
 المؤنة.

◆ (فَرَعٌ) الفرع: ما اندرج تحت أصل كُليٍّ، لو (مَلَكَ نَصَابَ نَعَمٍ وَبَاعَ
 نِصْفَهَا فِي الْحَوْلِ شَائِعًا) من آخر (أُخِذَ مِنْ كُلِّ) منهما (نِصْفُ شَاةٍ لِتَمَامِ حَوْلِهِ،
 فَإِنْ لَمْ يَبِيعْ لِكِنْتَهُمَا خَلَطًا مَالِيَهُمَا) خلطة جوار (وَحَوْلَاهُمَا مُخْتَلِفٌ زَكِّيًّا) أي:
 زَكَّى كُلُّ مِنْهُمَا مَالَهُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ (زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ) لحوله (وَفِي) السنة (الْقَابِلَةِ
 زَكَاةَ الْخُلْطَةِ) لحولها.



باب

تعجيل الزكاة

(يَجُوزُ تَعَجِيلُهَا) في المال الحولي (بَعْدَ مِلْكِ النَّصَابِ) وقبل تمام الحول؛ لأنه ﷺ أرخص في تعجيلها للعباس، رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده^(١)، ولأن الحق المالي إذا تعلق بسببين جاز تقديمه على أحدهما؛ كتقديم الكفارة على الحنث، وذلك (لِسَنَةِ فَقْطٍ) لا لأكثر منها؛ لأن زكاة ما بعدها لم ينعقد حولها.

وأما خبر تَسَلَّفَ النبي ﷺ من العباس صدقة عامين^(٢)؛ فأجيب عنه بانقطاعه، وباحتمال التسلف في عامين.

وخرج بما بعد ملك النصاب: ما قبله، فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة العينية، فلو ملك مائة درهم فعجل عنها خمسة دراهم لم يجزه وإن اتفق تمام النصاب قبل الحول.

أما زكاة التجارة كأن اشترى عرضاً يساوي مائة درهم فعجل زكاة مائتين وحال الحول وهو يساويهما فيجزئ فيها المعجل؛ لأن اعتبار النصاب فيها بآخر الحول.

◆ (وَشَرَطُ إِجْزَائِهِ) أي: المعجل:

١- (بَقَاءُ الْمَالِكِ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ).

(١) عن عليٍّ أن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص في ذلك، رواه أبو داود (١٦٢٤)، الترمذي (٦٧٨)، ابن ماجه (١٧٩٥)، الحاكم (٥٤٣١)، البيهقي (٧٤٤٠).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٨٥)، الدارقطني (٢٠١٣)، البيهقي في «الكبرى» (٧٤٤٢) وقال: وفي هذا إرسال بين أبي البخري وعليٍّ، وقد ورد هذا المعنى في حديث أبي هريرة من وجه ثابت عنه، وهي قوله «وأما العباس فهي عليٍّ ومثلها معها» عند مسلم (٩٨٣).

٢- (وَ) بقاء (الْقَابِضُ بِصِفَةِ الْاِسْتِحْقَاقِ) إلى تمام الحول (فَلِنْ تَغْيَرُ) كل منهما أو أحدهما قبل تمامه (بِرِدَّةٍ، أَوْ مَوْتٍ، أَوْ) تغير (الْمَالِكُ بِفَقْرٍ، أَوْ زَوَالِ مِلْكٍ) عن ماله المعجل عنه (أَوْ) تغير (الْقَابِضُ بِغْنَى، أَوْ إِقْرَارٍ بِرِقٍّ) له (وَهُوَ مَجْهُوْلُ النَّسَبِ اسْتِرْدَّةً) أي: المعجل (الْمَالِكُ) من القابض (إِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ، أَوْ عَلِمَهُ الْقَابِضُ) فإن لم يبين ذلك ولم يعلمه القابض لم يسترده؛ لتفريطه بترك الإعلام عند الدفع فيقع تطوعاً، ومتى ثبت استرداده وهو تالف فله بدله، أو به نقص حدث قبل سبب الرد فلا أرش له، أو زيادة متصلة كسمن وكبر استردهما، بخلاف المنفصلة الحادثة قبل سبب الرد كولد ولبن.

وإذا لم يقع المعجل زكاةً وجب تجديدها، نعم لو عجل شاة عن أربعين فتلفت عند القابض لم يجب التجديد؛ لأن الواجب على القابض القيمة فلا يُكْمَلُ بها نصاب السائمة.



باب

زكاة المعدن والركاز

♦ (لَا تَجِبُ) الزكاة (فِيهِمَا) أي: في شيء منهما كُلُّوْلُوْ وَعَقِيْقٍ وَبَلُّوْرٍ؛ لأن الأصل عدم وجوبها (إِلَّا فِي ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَتَجِبُ) للأدلة السابقة.

♦ (وَوَاجِبُ الْمَعْدِنِ: رُبْعُ الْعُشْرِ) وإن حصل بعلاج؛ لعموم الأدلة فيه^(١).

والمعدن: ما يستخرج من مكانٍ خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ، وَيَسْمَى هَذَا الْمَكَانَ مَعْدِنًا أَيْضًا.

♦ (وَ) واجب (الرَّكَازِ: الْخُمُسُ)^(٢) ويصرف مصرف الزكاة؛ لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع.

(وَهُوَ) أي: الركاز (دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ) لا دفين الإسلام.

♦ (وَشَرَطُ مِلْكٍ الْوَاجِدِ لَهُ) أي: الركاز (أَنْ لَا يُوجَدَ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ، وَلَا بِطَرِيقٍ مَسْلُوكٍ، وَلَا مَكَانٍ مَسْكُونٍ أَوْ مَطْرُوقٍ) كمسجد هو أعم وأولى من قوله «ولا قرية مسكونة» (وَالْأَلَا) بأن وجد في شيء من هذه الأمكنة (فَدَ) هو (لُقْطَةٌ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ وَعُرِفَ) ذلك الغير فهو للمالك إن لم ينفه، وإلا فلمن تلقى المِلْكُ منه إلى أن ينتهي إلى المُخْبِي فهو له وإن نفاه، والاستثناء من زيادتي.

وتقدم أنه يشترط في وجوب زكاة المعدن والركاز بلوغهما نصابًا، ولا يشترط في ذلك الحول؛ لأن الحول للتنمية وذلك نماءً في نفسه.



(١) لقوله ﷺ: «وفي الرقة ربع العشر»، رواه البخاري (١٤٥٤) عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «وفي الركاز الخمس»، رواه البخاري

(١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠).

باب قسم الصدقات

أي: الزكوات.

(هِيَ لِلثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠])^(١).

١- والفقير: مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَهُ، وَثِيَابَهُ، وَعَبْدَهُ الَّذِي يَحْتَاجُهُ لخدمته، وَمَالُهُ الْغَائِبُ بِمَرَحَلَتَيْنِ، وَالْمَوْجَلُ، وَكَسْبٌ لَا يَلِيقُ بِهِ.

٢- والمسكين: مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبَ يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ.

٣- والعامل: كَسَاعٌ وَكَاتِبٌ وَحَاشِرٌ وَقَاسِمٌ وَحَاسِبٌ وَحَافِظٌ لِلْأَمْوَالِ.

٤- والمؤلفة: مَنْ أَسْلَمَ وَنِيَّتُهُ ضَعِيفَةٌ، أَوْ لَهُ شَرَفٌ يَتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ، أَوْ مِتَأَلَفٌ عَلَى قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ أَوْ أَعَادِينَا.

٥- والرَّقَاب: الْمَكَاتِبُونَ كِتَابَةَ صَحِيحَةٍ.

٦- والغارمون: ثَلَاثَةٌ أَضْرَبَ: غَارِمٌ لِإِصْلَاحٍ وَلَوْ غَنِيًّا، وَغَارِمٌ لِنَفْسِهِ لِمَبَاحٍ إِنْ أَعْسَرَ، وَغَارِمٌ لِلضَّمَانِ إِنْ أَعْسَرَ مَعَ الْمَدِينِ، أَوْ هُوَ وَحْدَهُ وَقَدْ ضَمِنَ بغيرِ إِذْنٍ.

٧- وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ: غَزَاةٌ لَا فِيءَ لَهُمْ وَلَوْ أَغْنَاءَ.

٨- وَابْنُ السَّبِيلِ: مَنْشَأٌ سَفَرٍ أَوْ مَجْتَازٌ، وَشَرْطُهُ: الْحَاجَةُ، وَعَدَمُ الْمَعْصِيَةِ

بِسَفَرِهِ.

◆ وَشَرْطُ أَخْذِ الزَّكَاةِ مِنْ هَذِهِ الثَّمَانِيَةِ:

١- أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا.

٢- وَأَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ رَقٌ إِلَّا الْمَكَاتِبُ.

٣- وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ

(١) الْآيَةُ كَامِلَةٌ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَامِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

يكون الحمّال والكيّال والوزّان والحافظ كافراً وهاشمياً ومُطليّاً.

♦ (وَلَا يُجْزَى مِنْ كُلِّ مِثْقَالٍ مِنْهَا) أي: من هذه الثمانية (أَقْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ) من الأشخاص عملاً بأقل الجمع في غير الأخيرين في الآية، وبالقِيَاس عليه فيهما (إِلَّا الْعَامِلُ) فيُكتفي فيه بواحد إذا حصل به الغرض.

♦ (وَلَا) يجوز (لِلْمَالِكِ) ولو بنائبه (نَقْلَهَا) أي: الزكاة (لِبَلَدٍ آخَرَ) مثلاً ولو دون مسافة القصر (مَعَ وَجُودِ مُسْتَحِقِّهَا) أو بعضه في محل وجوبها؛ لخبر الصحيحين «صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»^(١)، ولا امتداد أطماع مستحقي كل بلد إلى زكاة ما بها من المال، والنقل يوحشهم.

وخرج بزيادتي «للمالك»: الإمام فله نقلها.
(وَلَهُ) أي: للمالك ولو بنائبه (إِخْرَاجُ زَكَاةِ أَمْوَالِهِ الْبَاطِنَةِ) وهي النقد، والعَرَض، والركاز، وألحقوا بها زكاة الفطر (وَالظَّاهِرَةَ) وهي النِّعَم والنابت والمعدن.

(وَصَرَفُهَا) أي: وصرف الزكاة (إِلَى الْإِمَامِ أَوَّلَى) من صرفه لها إلى المستحقين؛ لأنه أعرف بالمستحقين، وأقدر على التفريق (إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَائِزًا) فصرفها إلى المستحقين أولى من صرفها إلى الإمام.

ولو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف، وأما الأموال الباطنة فقال الماوردي: ليس للولاء نظر في زكاتها، وأربابها أحق بها، فإن بذلوا طوعاً قبلها الوالي^(٢).



(١) البخاري (١٣٩٥)، مسلم (١٩) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: المجموع (١٦٦/٦).

الأموال الباطنة: الذهب والفضة والركاز وعروض التجارة وزكاة الفطر.
والأموال الظاهرة: الزروع والمواشي والثمار والمعادن.

باب

قسم الغنيمة والفيء

الأصل في الأول آية ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١]، وفي الثاني آية ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٧].

♦ (مَا أَخَذْنَاهُ) هو أولى من قوله «ما أخذ» (مِنْ أَهْلِ حَرْبٍ قَهْرًا) هو (غَنِيمَةٌ) ومنها: ما انهمزوا عنه قبل شَهْر السلاح حين التقى الصَّفَان، وما أَخَذْنَاهُ مِنْ دَرَاهِمٍ اخْتِلَاسًا أو سرقة كما سيأتي في السَّير.

(وَلَا) أي: وإن أَخَذْنَاهُ بدون ذلك كَانَ جَلَوْا عنه خوفًا مِتًا عند سماعهم خبرنا، أو تركوه لَضُرِّ أصابهم، أو صولحوا عليه (فَ) هو (فِيءٌ).
(وَمِنْهُ: خَرَّاجٌ، وَجِزِيَّةٌ، وَتَرْكَةُ مُرْتَدٍّ) وهو أعم من قوله «ومال مرتد قتل أو مات».

♦ (وَيُبْدَأُ فِي الْغَنِيمَةِ بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ) المسلم، ولو رقيقًا أو صغيرًا أو أنثى؛ لخبر الصحيحين «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(١)، وهو: ما معه من ثياب وخفٍّ وزانٍ^(٢) وآلات حرب، وزينة: كِسَوار وخَاتِم ونفقة ونحوها، وإنما يستحق السلب بركوب غرر يكفي به شرٌّ كافرٍ في حال القتال بأن يزيل امتناعه كأن يفقأ عينيه، أو يقطع يديه، أو رجله، أو يأسره، فالمراد بالقاتل: ما يعمُّ الحقيقة والمجاز.

♦ (ثُمَّ يُخَمَّسُ بِاقِيهَا) أي: باقي الغنيمة (فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِمَنْ شَهِدَ) أي: حضر (الْوَقْعَةَ وَسَرَائَاهُمْ) وإن لم تشهدها، والسرايا: جمع سرية وهي قطعة من الجيش، يقال: «خير السرايا أربعمئة رجل»؛ قاله الجوهري^(٣)، وقال صاحب

(١) البخاري (٤٣٢١)، مسلم (١٧٥١) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هو خف طويل لا قدم له، يلبس في الساق، قاله الشراقي (١/ ٤٣٩).

(٣) انظر: الصحاح (٦/ ٢٣٧٥)، وهو جزء من حديث رواه أبو داود (٢٦١١)، الترمذي (١٥٥٥)،

ابن ماجه (٢٨٢٧)، الدارمي (٢٤٨٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«القاموس»: والسرية من خمسة أنفس إلى ثلثمائة أو أربعمائة^(١) (دُون مَنْ لِحِقَهُمْ بَعْدُ) أي: بعد انقضائها ولو قبل جمع المال فلا شيء له، بخلاف مَنْ لِحِقَهُمْ قَبْلَ انقضائها، لكن لا شيء له فيما غنم قبل لحوقه.

(لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ) سهم له وسهمان لفرسه، ولا يزداد عليها، وإن حضر بأكثر من فرس وذلك للاتباع، رواه الشيخان^(٢).

هذا إن كان الراجل والفارس من أهل الفرض، فإن لم يكونا من أهله كزريق وصبي وأنثى وكذمي خرج بإذن الإمام بغير أجره أُرْضِخَ لهما، والرَّضْخُ: دون سهم الراجل، ويجتهد الإمام في قدره بحسب ما يرى، ويفاوت بين أهله بحسب نفعتهم.

♦ (وَيُخَمَّسُ الْفَيْءُ) أَيْضًا (فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِلْمُرْصِدِينَ لِلْجِهَادِ) لأنها كانت للنبي ﷺ؛ لحصول النصر به فبعده للمرصدين للنصرة، وعملاً بفعل السلف. ♦ (وَخُمُسُهُ الْبَاقِي وَخُمُسُ الْغَنِيمَةِ يُخَمَّسَانِ) أي: يخمس كلُّ منهما.

١- (سَهْمٌ) منه كان (لِلنَّبِيِّ ﷺ) ينفق منه على مصالحه، وما فضل يصرفه في السلاح وسائر المصالح (فَيُصْرَفُ بَعْدَهُ لِلْمَصَالِحِ) أي: مصالح المسلمين، يقدم منها الأهم فالأهم كسد الثغور، وعمارة الحصون، ثم أرزاق القضاة والعلماء والأئمة والمؤذنين.

٢- (وَسَهْمٌ لِدَوِي الْقُرْبَى) وهم بنو هاشم وبنو المطلب؛ لاقتصاره ﷺ في القسم عليهم مع سؤال بني عَمَيْهِمْ نوفل وعبد شمس له، رواه البخاري^(٣) (لِلذَّكَرِ

(١) انظر: القاموس المحيط (١٢٩٤).

(٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا»، رواه البخاري (٢٨٦٣)، مسلم (١٧٦٢).

(٣) عن سعيد بن المسيب، أن جبير بن مطعم أخبره قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ فقلنا: أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركنا، ونحن بمنزلة واحدة... =

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ) لأن ذلك عطية من الله تعالى تستحق بالقرابة كالإرث، سواء فيه غنيهم وفقيرهم، وقريبهم وبعيدهم.

قال الإمام: ولو كان الحاصل قدرًا لو وُزَّعَ عليهم لا يسدُّ مسدًّا قدَّم الأُحوج فالأُحوج، ولا يستوعب للضرورة^(١).

٣- (وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى) واليتيم: صغير لا أب له، ويشترط فقره؛ لأن لفظ اليتيم يشعر بالحاجة.

٤- (وَسَهْمٌ لِّلْمَسَاكِينِ) الشاملين للفقراء.

٥- (وَسَهْمٌ لِّابْنِ السَّبِيلِ) وقد مر بيان الثلاثة في الباب السابق، ويشترط في الجميع الإسلام.



= منك؟! فقال «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد»، قال جبير: «ولم يقسم النبي

ﷺ لـبني عبد شمس وبنـي نوفـل شيئاً»، رواه البخاري (٤٢٢٩).

(١) انظر: نهاية المطلب للجويني (١١/ ٥١٣).

باب الكفارة

مأخوذة من الكفر بفتح الكاف: وهو السَّتر؛ لأنها تستر الذنب.

♦♦ (هي) أربعة:

١- (كَفَّارَةُ ظَهَارٍ).

٢- (وَ) كفارة (قَتْلٍ).

٣- (وَ) كفارة (جَمَاعٍ نَهَارِ رَمَضَانَ عَمْدًا).

٤- (وَ) كفارة (يَمِينٍ).

وخصال الثلاثة الأول مُرْتَبَةً، والرابعة مُرْتَبَةٌ مُخَيَّرَةٌ كما بينت ذلك بقولي:

♦ (وَوَاجِبُ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ):

١- (إِعْتَاقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) قال تعالى في الأولى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾

الآية ﴿[المجادلة: ٣].﴾

وفي الثانية ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً...﴾ الآية ﴿[النساء: ٩٢].﴾

وقال النبي ﷺ في الثالثة لرجل قال له: وقعت على امرأتى في رمضان: «هل

تجد ما تعتق رقبة؟ قال: لا، قال «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال:

لا، قال: «فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟» قال: لا، ثم جلس فأُتي النبي ﷺ

بعرق فيه تمر فقال «تصدق بهذا»، قال: على أفقر منا! فوالله ما بين لابتيها أهل

بيت أحوج إليه منّا؛ فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال: «اذهب فأطعمه

أهلك»، رواه الشيخان^(١).

وفي رواية لأبي داود: «فأُتي بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً»^(٢).

وتقييد الرقبة بالمؤمنة ثابت في الثانية بآيتها، وفي غيرها بالحمل عليها.

(سَلِيمَةٍ مِنْ عَيْنٍ يُخِلُّ بِالْعَمَلِ) ليقوم بكفائته؛ فيفرغ للعبادات ووظائف

(١) البخاري (١٩٣٦)، مسلم (١١١١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أبو داود (٢٣٩٣)، الدارقطني (٢٣٠٥).

الأحرار فيأتي بها تكميلاً لحاله، وهو مقصود العتق، والعاجز عن العمل لا يتأتى له ذلك فلا يحصل بإعتاقه مقصود العتق.

فلا يجزئ زَمَنٌ، ولا فاقِد رِجْلٍ، أو خنصر وبنصر من يد، أو أنمِلَتين من إصبع غيرهما، أو أنملة من إبهام يد.

ويجزئ صغير، وأقرع، ومريض يرجئ برؤه.

٢- (فَ) إن عجز عن الرقبة وجب (صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) لما مر.

(وَيَنْقَطِعُ التَّابِعُ بِالْإِفْطَارِ وَلَوْ بِعُدْرٍ) كسفر ومرض فيجب الاستئناف، ولو كان الإفطار في اليوم الأخير، وتعيري بذلك أولى مما عبر به (إِلَّا نَحْوَ حَيْضٍ) كنفاس فلا ينقطع به التابع؛ لضرورة مَنْ بها ذلك للإفطار، ومحله إذا لم يكن لها عادة تخلو فيها المدة عن الحيض والنفاس وإلا فينقطع بهما التابع.

٣- (فَ) إن عجز عن صوم الشهرين وجب (إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، لِكُلِّ) منهم (مُدًّا) لما مر (مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ) كما في زكاة الفطر (إِلَّا الْقَتْلَ فَلَا إِطْعَامَ فِيهِ) اقتصاراً على الوارد فيه، وحمل المطلق على المقيد إنما يكون في الأوصاف لا في الأصول، ومحل ذلك في الحياة؛ فلو مات قبل الصوم أخرج عن كل يوم مدٌّ، لكن لا بدلاً بل فدية كما إذا فات صوم رمضان.

♦ (وَوَاجِبُ الْأَخِيرَةِ) وهي كفارة اليمين:

١- (إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ) لكل منهم مد (مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ) مما يعتاد لبسه كعَرَقِيَّةٍ وَمِنْدِيلٍ، ولو ملبوساً لم تذهب قوته، أو لم يصلح للمدفع له (أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ) بقيد زدته بقولي (مُؤْمِنَةٍ) لآية ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] مع ما مر من حمل المطلق على المقيد.

٢- (فَ) إن عجز عن ذلك وجب (صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً) لإطلاق الآية، ولأنه لَمَّا خُفِّفَ هنا بقلّة العدد خُفِّفَ بالتفرقة، وأما قراءة «فصيام ثلاثة أيام

متابعات»^(١) وإن كانت شاذة والشاذ كخير الواحد في وجوب العمل فلم تثبت أي: لم تستقر لكونها نُسِخَتْ.

تتمة: لو عجز عن خصال الكفارة استقرت في ذمته، فإذا قدر على خصلة فعلها.



(١) في قراءة أبي بن كعب، كما عند مالك في «الموطأ» (٨٤٤)، الحاكم (٣٠٩١).

باب الفدية

♦♦ (هِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ):

♦ النوع (الْأَوَّلُ: مُدٌّ) يجب:

١- (لِإِفْطَارٍ) من الصوم في رمضان (لِحَمَلٍ، أَوْ رَضَاعٍ) أي: للخوف على الولد فيهما أخذًا من آية ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قال ابن عباس: إنها نُسِخت إلا في حق الحامل والمرضع، رواه البيهقي عنه^(١)، وتستثنى المتحيرة فلا فدية عليها للشك.

٢- (أَوْ كَبِيرٍ) لشخص بَأَن لَمْ يُطِيقْ مَنْ قَامَ بِهِ الصَّوْمَ، ومثله مرض لا يرجى برؤه.

٣- (وَتَأْخِيرِ قَضَاءِ) صوم يوم من (رَمَضَانَ بِلا عُذْرٍ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ) لخبر: «من أدرك رمضان فأفطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه، ثم يقضي ما عليه، ثم يطعم عن كل يوم مسكينًا» رواه الدارقطني والبيهقي، لكن ضعّفاه^(٢)، ويتكرر بتكرر السنين.

أما تأخيرُه بعذر كأن استمر مسافرًا أو مريضًا حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه.

٤- (وِإِزَالَةِ شَعْرَةٍ) واحدة أو بعضها.

٥- (وَتَقْلِيمِ ظُفْرٍ) واحد أو بعضه (فِي الْإِحْرَامِ) بحج أو عمرة إلا ما يضر بقاؤه كظفر منكسر، أو شعرة بعينه، أو قريب منها.

وتعبري بالإزالة أعم من تعبيره بالتف.

٦- (وَتَرْكُ مَبِيتٍ لَيْلَةٍ مِنْ لَيْالِي مَنَى) بلا عذر.

(١) البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٨٧١٦).

(٢) الدارقطني (٢٣٤٥)، البيهقي في «الكبرى» (٨٢٩٥) مرفوعًا ضعيف، وصح موقوفًا عند

الدارقطني (٢٣٤٣) على أبي هريرة، والبيهقي في «الكبرى» (٨٢٩٨) على ابن عمر.

٧- (أَوْ) ترك رمي (حَصَاةٍ مِنَ الْجِمَارِ).

٨- (وَقَطَعَ شَيْءٌ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ).

٩- (أَوْ) من (صَيْدِهِ) أو من صيد غيره في الإحرام (وَقِيمَتُهُ) أي: الشيء (قِيمَةُ الْمُدِّ) فإن لم تساوه بأن نقصت عنه أو زادت عليه وجب أقل منه أو أكثر بحسبه.

(وَعَبْرَهَا) من زيادتي؛ كموت من عليه صوم يوم فيخرج عنه مد، وكندز صوم الدهر إذا أفطر نادره يوماً عمداً.

◆ النوع (الثاني: مُدَّانٍ) يَجِبَانِ:

١- (لِإِزَالَةِ شَعْرَتَيْنِ) أو بعضهما.

٢- (أَوْ ظُفْرَيْنِ) أو بعضهما (فِي الْإِحْرَامِ) إلا أن يضر بقاؤهما، ومحل إيجاب المد أو المُدَّيْنِ في الشعر والظفر إذا اختار الدم، فإن اختار الطعام ففي واحد منهما صاع، وفي اثنين صاعان، أو الصوم ففي واحد صوم يوم، وفي اثنين صوم يومين.

٣- (وَقَتْلُ صَيْدٍ) حرمي، أو في الإحرام.

٤- (وَقَطَعَ شَجَرَةً) حرمية (وَقِيمَتُهُمَا) أي: وقيمة كل منهما (قِيمَةُ الْمُدَّيْنِ) نظير ما مر.

(وَعَبْرَهَا) من زيادتي؛ كتقليم ظفرين أو بعضهما في الإحرام إلا أن يضر بقاؤهما، وترك مييت ليلتين من ليالي منى، أو رمي حصاتين من الجمار.

◆ النوع (الثالث: دَمٌ):

١- (لِقَتْلِ صَيْدٍ) حرمي، أو في الإحرام.

٢- (وَوَطْءٌ) من محرم بعد الإفساد، أو التحلل^(١).

٣- (وَلِإِزَالَةِ شَعْرَاتٍ) دفعة واحدة.

(١) أي: الأول، أما بعد الثاني فلا شيء عليه. (هامش ك)

- ٤- (وَتَقْلِيمِ أَظْفَارٍ) كذلك.
 - ٥- (وَتَطْيُبٍ).
 - ٦- (وَلُبْسٍ).
 - ٧- (وَتَرْكُ إِحْرَامٍ مِنَ الْمِيقَاتِ) إذا لم يُعْذِ إليه قبل تلبسه بِنُسْكِ.
 - ٨- (أَوْ) ترك (طَوَافٍ وَدَاعٍ).
 - ٩- (أَوْ) ترك (مَيْبِتٍ لَيَالِي مَنَى).
 - ١٠- (أَوْ) ترك (الرَّمْيِ).
 - ١١- (أَوْ) ترك (مَيْبِتٍ بِمُزْدَلِفَةٍ) وهذا من زيادتي.
 - ١٢- (وَقَطْعِ شَجَرَةٍ حَرَمِيَّةٍ) ففي الكبيرة: بقرة، وفي الصغيرة: شاة.
 - ١٣- (وَتَمَتُّعٍ).
 - ١٤- (وَقِرَانٍ) إن لم يكن المتمتع والقارن من حاضري المسجد الحرام.
 - ١٥- (وَقَوَاتٍ نُسْكِ).
 - ١٦- (وَلِإِخْصَارٍ) عنه.
 - ١٧- (وَلِإِفْسَادٍ) له بوطء ففيه بدنة، وتقييد الأصل بإفساد الحج مثال إفساد العمرة كذلك.
 - ١٨- (وَتَدَهْنٍ لِشَعْرِ فِي الْإِحْرَامِ) وهذا من زيادتي.
- وسياقي بيان أنواع هذه الدماء في مبحث الحج والعمرة.



كتاب الصوم

هو لغة: الإمساك، ومنه ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]، أي: صمتًا.

وشرعًا: إمساك عن المُفْطَرِّ على وجه مخصوص.

والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

♦♦ (شَرَطُ صِحَّتِهِ) أربعة أشياء:

١- (إِسْلَامٌ).

٢- (وَعَقْلٌ).

٣- (وَنَقَاءٌ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ) كِنَافَسٍ.

٤- (وَعِلْمٌ بِالْوَقْتِ) وهذا عده الأصل من فروضه الآتية، وعبر عنه بالعلم

بالشهر؛ فلا يصح صوم كافر، ولا مجنون، ولا مغمى عليه لم يُفَقِّ لحظة من

نهاره، ولا نحو حائض، ولا مَنْ جَهِلَ دخول وقت الصوم.

♦♦ (وَشَرَطُ وُجُوبِهِ) ثلاثة أشياء^(١):

١- (إِسْلَامٌ).

٢- (وَتَكْلِيفٌ).

٣- (وَإِطَاقَةٌ) للصوم، فلا يجب على كافر أصلي بمعنى أنه لا يطالب به

كالمسلم، وإلا فهو مخاطب بفروع الشريعة على الأصح، ولا على صبي،

ومجنون، ومغمى عليه، وسكران، ولا على من لا يطيقه لكِبَرٍ، أو مرض لا يرجى

بُروءه، ويلزمه لكل يوم مد كما مر.

♦♦ (وَقَرَضُهُ) أي: ركنه، ثلاثة أشياء:

١- (نِيَّةٌ لَيْلًا) لكل يوم؛ لخبر: «مَنْ لَمْ يَبْتَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»

(١) زاد في «شرح المنهج» (١/ ١٤٢) شرطين، وهما: الصحة، والإقامة، قاله الشرقاوي.

رواه الدارقطني، وقال: رجاله ثقات^(١)، وهذا في صوم الفرض، أما النفل فيكفي فيه نية بالنهار قبل الزوال بشرط انتفاء الموانع قبلها^(٢).

٢- (وَصَائِمٌ) كالعائد في البيع، وهذا من زيادتي.

٣- (وَتَرَكُ مُفْطِرٍ) من تناول طعام وغيره^(٣).

♦ (وَجَمِيعُهُ) أي: الصوم أربعة أشياء (فَرَضٌ، وَنَفْلٌ، وَمَكْرُوءٌ، وَحَرَامٌ).
♦ (فَالْفَرَضُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ):

أحدها: (مَا يَحِبُّ تَتَابُعُهُ، وَهُوَ):

١- (صَوْمُ رَمَضَانَ).

٢- (وَكَفَّارَةُ ظَهَارٍ).

٣- (وَ) كفارة (قَتْلٍ).

٤- (وَ) كفارة (جِمَاعِ نَهَارِ رَمَضَانَ عَمْدًا)، وصوم نذر شرط فيه تتابع.

♦ (وَ) ثانيها: (مَا يَحِبُّ تَفْرِيقُهُ، وَهُوَ):

١- (صَوْمُ تَمَتُّعٍ).

٢- (وَقِرَانٍ).

٣- (وَفَوَاتِ نُسُكٍ).

٤- (وَتَرَكُ وَاجِبٍ فِيهِ) يفرق فيها بين الثلاثة والسبعة، والثلاثة الأخيرة

من زيادتي.

(١) رواه النسائي (٢٣٥٠)، الدارمي (١٧٤٠)، الدارقطني (٢٢١٣)، البيهقي في «الكبرى» (٧٩٨٩).

(٢) بَوَّبَ البخاري بابًا فقال: باب إذا نوى بالنهار صومًا، وقالت أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: «عندكم طعام؟» فإن قلنا: لا، قال: «فإني صائم يومي هذا»، وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) وضابط المُفْطِرُ: كل عين وصلت من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم، وشرط الباطن: أن يكون جوفًا وإن كان لا يحيل، قاله الحصني في «كفاية الأخيار» (٢٩١).

هـ- (و) صوم (نَذْرٍ شُرِطَ فِيهِ تَفْرِيقٌ).

♦ (و) ثالثها: (مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ) أي: التابع والتفريق (وَهُوَ):

١- (قَضَاءُ رَمَضَانَ).

٢- (وَكَفَّارَةُ جَمَاعٍ فِي إِحْرَامٍ) بِنُسْكَ.

٣- (وَكَفَّارَةُ يَمِينٍ).

٤- (وَفِدْيَةُ حَلْقٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ لُبْسٍ، أَوْ تَطْيِيبٍ، أَوْ إِخْصَارٍ، أَوْ تَقْلِيمٍ

أَظْفَارٍ، أَوْ دَهْنٍ شَعْرٍ رَأْسٍ أَوْ لَحْيَةٍ فِي إِحْرَامٍ)، وصوم نذر مطلق.

♦♦ (وَالْتَفُلُّ) من الصوم (كَثِيرٌ) لأن الاستكثار منه مطلوب.

♦ (وَالْمُؤَكَّدُ مِنْهُ خَمْسَةُ عَشَرَ):

٢١- (صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ) لأنه ﷺ كان يتحرى صومهما، وقال:

«تعرض الأعمال فيهما فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم»، رواه الترمذي

وغيره^(١).

٣- (وَعَشْرُ الْمُحَرَّمِ).

٤- (وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ) ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب؛ لشرفها،

وللأمر بصومها في خبر أبي داود وغيره^(٢)، وأفضلها المحرم؛ لخبر مسلم:

«أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم»^(٣).

هـ- (و) يوم (عَرَفَةَ) لغير الحاج، وهو تاسع ذي الحجة؛ لأنه ﷺ سئل عن

صوم يوم عرفة فقال: «يُكَفِّرُ السَّنةَ الْمَاضِيَةَ وَالْمُسْتَقْبَلَةَ» رواه مسلم^(٤).

(١) الترمذي (٧٤٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال: حسن غريب.

(٢) عن مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها أن النبي ﷺ قال له: «صُمْ مِنَ الْحُرُمِ وَاتْرُكْ»

كررها ثلاثاً، رواه أبو داود (٢٤٢٨)، ابن ماجه (١٧٤١).

(٣) مسلم (١١٦٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) مسلم (١١٦٢) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٦- (وَتَسَعِ ذِي الْحِجَّةِ) للاتباع، رواه أبو داود وغيره^(١).

٧- (وَتَأْسُوعَاءَ) وهو تاسع المحرم.

٨- (وَعَاشُورَاءَ) وهو عاشره؛ لأنه ﷺ سئل عن صومه فقال: «يكفر السنة

الماضية»^(٢)، وقال: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» فمات قبله، رواهما مسلم^(٣).

٩- (وَصَوْمِ يَوْمٍ وَفَطِرِ يَوْمٍ)؛ لخبر الصحيحين: «أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً»^(٤).

١٠- (وَصَوْمِ يَوْمٍ وَفَطِرِ يَوْمَيْنِ) لأمره ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص بذلك، رواه الشيخان^(٥).

١١- (وَصَوْمِ يَوْمٍ لَا يَجِدُ فِيهِ مَا يَأْكُلُهُ) للاتباع، رواه مسلم^(٦).

١٢- (وَ) صوم (شَعْبَانَ)؛ لخبر الصحيحين: قالت عاشة: «كان النبي ﷺ يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيته استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان»^(٧).

١٣- (وَ) صوم (سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ)؛ لخبر مسلم: «من صام رمضان ثم أتبعه

(١) عن هنيذة بن خالد، عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة»، رواه أبو داود (٢٤٣٧)، النسائي (٢٣٩١)، وفيه اضطراب.

(٢) مسلم (١١٦٢) عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مسلم (١١٣٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) البخاري (٣٤٢٠)، مسلم (١١٥٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) البخاري (١٩٧٦)، مسلم (١١٥٩).

(٦) عن عائشة أم المؤمنين، قالت: دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم فقال: «هل عندكم شيء؟» فقلنا: لا، قال: «فإني إذن صائم»، رواه مسلم (١١٥٤).

(٧) البخاري (١٩٦٩)، مسلم (١١٥٦).

سَتًا من شوال كان كصيام الدهر»^(١).

١٤- (و) صوم (أَيَّامِ) اللَّيَالِي (الْبَيْضِ) وهي الثالث عشر وتاليها؛ للأمر بذلك، رواه النسائي وغيره^(٢).

١٥- (و) صوم (أَيَّامِ) اللَّيَالِي (السُّودِ) وهي الثامن والعشرون وتاليها^(٣)، وهذا من زيادتي.

♦♦ (وَالْمَكْرُوهُ) منه:

١- (صَوْمُ) الْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ، وَالْحَامِلِ، وَالْمُرْضِعِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ إِذَا خَافُوا) منه (مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ) وقد يفضي ذلك إلى التحريم.

٢- (وَالتَّطَوُّعُ بِصَوْمٍ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ فَرَضٍ) منه فاته بعذر؛ لأن تقديم الفرض أهم، بل إذا ضاق وقته حرم التطوع.

وتعبري بـ«الفرض» أعم من تعبيره بـ«صوم رمضان».

٣- (وَإِفْرَادُ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، أَوْ سَبْتٍ، أَوْ أَحَدٍ بِصَوْمٍ) للنهي عنه في الأوَّلين، رواه في الأول الشيخان، وفي الثاني الترمذي وحسنه^(٤)، ولتعظيم اليهود ليوم السبت

(١) مسلم (١١٦٤) عن أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض، ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة»، رواه النسائي (٢٤٤١)، ابن حبان (٣٦٥٥).

(٣) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال لرجل: «هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً؟» قال: لا، فقال رسول الله ﷺ: «فإذا أفطرت من رمضان، فصم يومين مكانه»، رواه البخاري (١٩٨٣)، مسلم (١١٦١).

قال البيهقي في «الكبرى» (٨٠٤٩): عن الأوزاعي أنه قال: سرُّه آخره، وهو الصحيح، وأراد به اليوم أو اليومين اللذين يستتر فيهما القمر قبل يوم الشك، أو أراد به صيام آخر الشهر مع يوم الشك، إذا وافق ذلك عادته في صوم آخر كل شهر، وقيل: أراد بسرُّه وسَطَه، وسر كل شيء جوفه، فعلى هذا أراد أيام البيض، والله أعلم.

(٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا...»

والنصارى ليوم الأحد، وذكره من زيادتي، وكذا قولي:

٤- (وَصَوْمُ الدَّهْرِ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا، أَوْ قَوَتْ حَقُّ) ^(١).

♦ (وَصَوْمُ) يوم (عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ خِلَافُ الْأَوَّلَى) وجعله الأصل مكروهاً وهو

مع دليله ضعيف، وبالجمله يسن فطره للحاج؛ للاتباع ^(٢)، وليقوى على الدعاء.

♦ (وَالْحَرَامُ) منه:

١- (صَوْمُ الْعِيدَيْنِ) للنهي عنه.

٢- (وَصَوْمُ) (أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) ولو من متمتع؛ لخبر مسلم «أيام التشريق أيام

أكل وشرب وذكر الله تعالى» ^(٣).

٣- (وَصَوْمُ حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ) للإجماع.

٤- (وَصَوْمُ) (يَوْمِ الشُّكِّ) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس

برؤيته ولم يشهد بها أحد، أو شهد بها عدد من صبيان أو عبيد أو فسقة، وذلك

لخبر عمار ^(٤) «من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم عليه السلام» رواه الترمذي وغيره

وصححوه ^(٥)، هذا إذا صامه (بِلَا سَبَبٍ) وإلا كأن يكون عليه صوم أو وافق عادة

= أن يصوم قبله أو يصوم بعده»، رواه البخاري (١٩٨٥)، مسلم (١١٤٤).

وعن عبد الله بن بسر، عن أخته، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما

افترض الله عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبه أو عود شجرة فليمضغه»، رواه

الترمذي (٧٤٤)، ابن ماجه (١٧٢٦).

(١) قال النبي ﷺ: «لا صام من صام الأبد» مرتين، رواه البخاري (١٩٧٧) عن عبد الله بن عمرو.

(٢) عن أم الفضل بنت الحارث: «أن ناساً اختلفوا عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ فقال

بعضهم: هو صائم، وقال بعضهم: ليس بصائم؛ فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف

على بعيره، فشربه»، رواه البخاري (١٦٦١)، مسلم (١١٢٣).

(٣) مسلم (١١٤١) عن ثبيشة الهذلي.

(٤) في جميع النسخ: مسلم، وهو خطأ، والصواب هو المثبت.

(٥) رواه البخاري معلقاً قبل رقم (١٩٠٦)، الترمذي (٦٨٦) وقال: حسن صحيح.

له فلا يحرم بل يجب أو يسن كظيره في الصلاة في الأوقات المكروهة.
 هـ (و) صوم (النَّصْفِ الثَّانِي مِنْ شَعْبَانَ)؛ لخبر: «إذا انتصف شعبان فلا
 صيام حتى يكون رمضان» رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح^(١) (إِلَّا أَنْ يَصِلَهُ
 بِمَا قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَهُ لِسَبَبٍ) كقضاء وموافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن.



(١) رواه أبو داود (٢٣٣٧)، الترمذي (٧٣٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باب

ما يفسد الصوم

وإن علم بعضه ممّا مر.

♦♦ (وهو):

١- (وُصُولُ عَيْنٍ) من منفذٍ (جَوْفُهُ وَلَوْ بِحُقْنَةٍ، أَوْ مَاءٍ مَضْمَضَةٍ أَوْ اسْتِنْشَاقٍ بِمُبَالَغَةٍ) لقوله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وللنهي عن المبالغة في الصوم^(١)، بخلاف ما لو وصل بلا مبالغة؛ لتولده من مأمور به بغير اختياره.

وخرج بالعين: الأثر، فلا يضر وصول ريح بالشم إلى دماغه، ولا وصول الطعم بالذوق إلى حلقه، وبالمنفذ: غيره، فلا يضر الاكتحال وإن وجد به طعم الكحل في الحلق، ولا وصول الدهن إلى الجوف بتشرب المسام، وبالجوف: ما لو طعن فخذته مثلاً، أو داوى جرحه فوصل ذلك إلى المخ أو اللحم.

٢- (وَاسْتِيقَاءٌ) من زيادتي، وإن تيقن أنه لم يعد من القيء شيء إلى الجوف^(٢).

٣- (وَإِنْزَالٌ) لمني بلمس بشرة شهوة، كالوطء بلا إنزال بل أولى (إِلَّا فِي نَوْمٍ، أَوْ بِنَظَرٍ، أَوْ فِكْرٍ) أو لمس بلا شهوة، أو ضمّ امرأة إلى نفسه بحائل، فلا يفسد الإنزال بشيء منها الصوم؛ لانتفاء المباشرة أو الشهوة.

٤- (وَوَطْءٌ فِي فَرْجٍ) قُبُلٌ أَوْ دُبُرٌ (مَعَ تَعَمَّدٍ ذَلِكَ) كله (وَاخْتِيَارِهِ، وَعِلْمٍ بِتَحْرِيمِهِ) من زيادتي؛ لثبوت بعض ذلك بالنص^(٣)، وبعضه بالإجماع، فلا يفسده

(١) عن لقيط بن صبرة أن النبي ﷺ قال: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»، رواه الترمذي (٧٨٨) وقال: حسن صحيح.

(٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض»، رواه الترمذي (٧٢٠) وقال: حسن غريب.

(٣) كحديث الذي واقع امرأته في نهار رمضان، رواه البخاري (١٩٣٦)، مسلم (١١١١).

شيء من ذلك مع نسيان، أو إكراه، أو جهل بالتحريم؛ للعذر.

♦ (وَالْوَطْءُ فِي دُبُرِ كَقَبْلٍ) أي: كالوطء فيه في سائر أحكامه (إِلَّا فِي):

١- (حِلٍّ) لخبر: «إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن»

رواه الشافعي وصححه^(١).

٢- (و) في (تَحْلِيلٍ) للزوج الأول احتياطاً له، ولخبر ورد في الصحيحين^(٢).

٣- (و) في (تَحْصِينٍ) لأنه فضيلة فلا تنال بهذه الرذيلة.

٤- (و) في (عُتَّةٍ) إذ لا يحصل بذلك مقصود الزوجة.

٥- (و) في (أَنَّهُ لَا يَنْقُطُ بِهِ الطَّلَبُ فِي الْإِبْلَاءِ) لذلك.

٦- (و) في (أَنَّ الْبَكْرَ لَا تَصِيرُ بِهِ كَالثِيْبِ) في الاستئذان بالنطق، وعدم

الإجبار في النكاح، وجعل الزفاف ثلاث ليال؛ لبقاء البكارة.

(و) في (غَيْرَهَا) من زيادتي، أي: غير المذكورات كالمفعول به لا يرجم

بل يجلد ويُغَرَّب وإن كان محصناً، وكما لو وطئ المشتري البكر في قبلها ثم

ظهر بها عيب لا ترد، أو وطئها في دبرها فله ردها.

وتركت من كلامه «أنه لا يجب الغسل» أي: إعادته بخروج المني منه،

بخلاف خروجه من القبل فإن فيه تفصيلاً؛ لأن وجوب إعادة الغسل ثم ليس

لخروج مني الواطئ بل لخروج مني الموطوء.

♦ (وَيَجِبُ مَعَ الْقَضَاءِ) للصوم (الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَهُ) في رمضان

(بِجَمَاعٍ أَوْ بِفَرَادَى) هو أولى من قوله «عمداً»، فلا كفارة على من أفسده بغير

جماع، أو بجماع في غير رمضان كنذر وقضاء؛ لأن النص إنما ورد في إفساد صوم

رمضان بجماع، ولا على مسافر أفطر بالزنا؛ لأن إثمه ليس للصوم بل له مع الزنا.

(١) رواه الترمذي (١١٦٤)، ابن ماجه (١٩٢٤)، الشافعي في «الأم» (٦/٢٤٦).

(٢) لقول النبي ﷺ لامرأة رفاعة القرظي: «لعلك تريدن أن ترجمي إلى رفاعة؟! لا، حتى

يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته»، رواه البخاري (٥٢٠)، مسلم (١٤٣٣).

♦ (و) يجب مع القضاء (الإمساك) للصوم (في رَمَضَانَ) لا في غيره:

١- (عَلَى مُتَعَمِّدٍ فِطْرٍ) لتعديده بإفساده.

٢- (و) عَلَى (تَارِكِ النَّيَّةِ لَيْلًا) في الفرض؛ لتقصيره.

٣- (و) عَلَى (مَنْ تَسَحَّرَ ظَنًّا بَقَاءَهُ) أي: الليل.

٤- (أَوْ أَفْطَرَ ظَنًّا الْغُرُوبَ قَبْلَ خِلَافِهِ) فيهما لذلك.

هـ- (و) عَلَى (مَنْ بَانَ لَهُ يَوْمٌ ثَلَاثِي شَعْبَانَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ) لأنه كان يلزمه

الصوم ولو علم حقيقة الحال.

٦- (و) عَلَى (مَنْ سَبَقَهُ مَاءُ الْمُبَالْغَةِ فِيمَا مَرَّ) من مضمضة أو استنشاق؛

لتقصيره بها، بخلاف صبي بلغ مفطرًا، ومجنون أفاق، وكافر أسلم، ومسافر

ومريض زال عذرهما بعد الفطر لا يجب عليهم الإمساك؛ إذ لا تقصير منهم.

ثم الممسك ليس في صوم، فلو ارتكب محظورًا كالجماع لا شيء عليه

سوى الإثم.



باب الإفطار في رمضان

♦♦ (هُوَ أَنْوَاعٌ) ستة:

١- (وَاجِبٌ مَعَ الْقَضَاءِ: وَهُوَ لِحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ) للإجماع، ولخبر الصحيحين عن عائشة: «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة»^(١).

٢- (وَجَائِزٌ مَعَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ: وَهُوَ لِمَرِيضٍ) خاف مشقة شديدة (وَمُسَافِرٍ) سفر قصر، أما الجواز فللإجماع، ولخوف الضرر، أما وجوب القضاء فلقوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ أي: فأفطر ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٣- (وَمُوجِبٌ لِلْفِدْيَةِ وَالْقَضَاءِ: وَهُوَ) اثنان (الإفطارُ لِخَوْفٍ عَلَى غَيْرِهِ) كالإفطار لإنقاذ مشرف على غرق، وإفطار حامل أو مريض خوفاً على الولد وإن كان ولد غير المرضع، أما وجوب الفدية فلما مر في بابها، وأما وجوب القضاء فكالإفطار للمرض.

ويستثنى من ذلك المتحيرة فلا فدية عليها إذا أفطرت لشيء مما ذكر، فإن أفطرت لخوف على نفسه فلا فدية كالمريض.

(وَتَأْخِيرُ قَضَاءِ) شيء من (رَمَضَانَ) مع إمكانه (حَتَّى يَأْتِيَ) رمضان (آخِرُ) لما مر في باب الفدية.

٤- (وَمُوجِبٌ لِلْفِدْيَةِ دُونَ الْقَضَاءِ: وَهُوَ لِشَيْخٍ كَبِيرٍ) لما مر في باب الفدية مع عجزه عن الصوم، ومثله مريض لا يرجى برؤه.

هـ- (وَعَكْسُهُ) أي: موجب للقضاء دون الفدية (وَهُوَ لِجَمْعٍ: كَمُغَمًى عَلَيْهِ) وناسٍ للنية، ومتعدداً بفطره بغير جماع؛ تداركاً لما فات، ولأنه لم يرد نصٌ بوجوب الفدية عليهم، والأصل عدمه، ولأن الإغماء مرض بدليل جوازه على

(١) البخاري (٣٢١)، مسلم (٣٣٥).

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام دون الجنون.

وتعبري بما ذكر أولى من اقتصاره على المغمى عليه.

٦- (وَعَبْرٌ مُّوَجِّبٌ لِشَيْءٍ مِنْهُمَا: وَهُوَ لِمَجْنُونٍ) لعدم تكليفه.



باب

ما يكره في الصوم

أي: لأجله.

♦♦ (وَهُوَ) عشرة على ما يأتي:

١- (مُثَاثِمَةٌ) وقد تحرم؛ فإن شتمه أحد فليقل: إني صائم.

٢- (وَتَأْخِيرُ فِطْرٍ) لمن قصده ورأى أن فيه فضيلة؛ لخبر الصحيحين «لا

تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر»^(١)، زاد الإمام أحمد: «وأخروا السحور»^(٢).

٣- (وَمَضْغُ عِلْكَ) بكسر العين وهو ما يمضغ؛ لأنه يجمع الريق، فإن ابتلعه

أفطر في وجهه^(٣)، وإن ألقاه عطَّشه، قال ابن الرفعة: ولا فرق بين علك الخبز وغيره إلا أن يكون له ولد مثلاً لا ماضغ له غيره^(٤).

٤- (وَذَوْقُ طَعَامٍ) خوف الوصول إلى حلقه.

٥- (وَاخْتِجَامٌ).

٦- (وَخَجْمٌ) لخبر البخاري «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٥).

قال البغوي: أي: تعرّضاً للإفطار، المحجوم للضعف، والحاجم لأنه لا

يأمن أن يصل شيء إلى جوفه بمضّ المحجمة^(٦).

وما ذكر من كراهة الاحتجام هو ما جزم به في «الروضة»، وجزم في أصلها

(١) رواه البخاري (١٩٥٧)، مسلم (١٩٨) عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أحمد (٢١٥٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: المجموع (٣٥٣/٦)،

(٤) انظر: كفاية النبيه لابن الرفعة (٣٦٢/٦).

(٥) رواه البخاري عن الحسن يرفعه بصيغة التمریض، باب الحجامة والقيء للصائم،

والحديث رواه أبو داود (٢٣٦٧)، ابن ماجه (١٦٧٩)، الحاكم (١٥٥٩).

(٦) انظر: شرح السنة للبغوي (٣٠٤/٦).

في موضع و«المجموع» بأنه خلاف الأولى^(١)، قال الإسني: وهو المنصوص وقول الأكثرين فلتكن الفتوى عليه. اهـ^(٢)، وفي معنى الاحتجام: الافتصاد.

٧- (وَقُبْلَةٌ) إِنْ لَمْ تُحَرِّكْ شَهْوَةً وَإِلَّا حَرَمَتْ؛ لَخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ فِي الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ وَنَهَى عَنْهَا الشَّابَّ، وَقَالَ: «الشَّيْخُ يَمْلِكُ إِرْبَةً، وَالشَّابُّ يَفْسِدُ صَوْمَهُ»^(٣).

وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شهوته هو ما حكى عن نص «الأم»^(٤)، والذي جزم به الشيخان، وحكاه صاحب «المهذب» عن الشافعي أنه خلاف الأولى، وهو المعتمد^(٥).

٨- (وَدُخُولُ حَمَّامٍ) لِأَنَّهُ يُضْعِفُ.

٩- (وَسِوَاكَ بَعْدَ زَوَالِ) لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْخُلُوفَ.

١٠- (وَنَظَرٌ لِمَا يَحِلُّ) لَهُ التَّمَتُّعُ بِهِ (بِشَهْوَةٍ) أَمَا النَّظَرُ لِمَا لَا يَحِلُّ فَحَرَامٌ عَلَى الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ.



(١) انظر: الشرح الكبير (٣/١٩٥)، الروضة (٢/٣٥٧)، المجموع (٦/٣٤٩).

(٢) انظر: المهمات للإسني (٤/٦٨).

(٣) البيهقي في «الكبرى» (٨١٦٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) انظر: «الأم» للشافعي (٣/٢٤٦).

(٥) انظر: الشرح الكبير (٣/٢٠١)، المجموع (٦/٣٥٤-٣٥٥).

باب

ما يصل إلى الجوف ولا يفطر

(وَهُوَ مَا وَصَلَ) إليه:

١- (بِنَسْيَانٍ).

٢- (أَوْ جَهْلٍ).

٣- (أَوْ إِكْرَاهٍ) للعدر، واقتصر الأصل على النسيان.

والأصل فيه خبر الصحيحين: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه»^(١).

٤- (أَوْ بِجَرَيَانٍ رِيْقٍ) به كطعام بين أسنانه (و) قد (عَجَزَ عَنْ مَجِّهِ) لعدره، بخلاف ما إذا قدر على مجِّه لتقصيره.

٥- (أَوْ) وصل إليه و(كَانَ غُبَارَ طَرِيقٍ) بل لو فتح فاه عمداً حتى وصل إلى جوفه لم يفطر على الصحيح.

٦- (أَوْ) كان (غَرَبَلَةً دَقِيقٍ).

٧- (أَوْ دُبَابًا طَائِرًا، أَوْ نَحْوَهُ) كبعوض؛ لمشقة الاحتراز عن ذلك.



(١) رواه البخاري (١٩٣٣)، مسلم (١١٥٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باب الاعتكاف

وهو لغة: اللبث خيرًا كان أو شرًا.

وشرعًا: اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية.

والأصل فيه الإجماع والأخبار؛ كخبر الصحيحين «أنه ﷺ اعتكف العشر الأوسط من رمضان، ثم اعتكف العشر الأواخر ولازمه حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده»^(١)، وخبر البخاري: أنه ﷺ اعتكف عشرًا من شوال^(٢). وهو سنة مؤكدة كل وقت، وفي العشر الأخير من رمضان أكد؛ اقتداء به ﷺ، وطلبًا لليلة القدر.

♦ وأركانه أربعة: لبث، ونية، ومعتكف، ومعتكف فيه.

♦ وشرط المعتكف: إسلام، وعقل، وخلو عن حدث أكبر.

♦ وشرط المعتكف فيه ما ذكرته بقولي:

(يَخْتَصُّ) الاعتكاف (كَالطَّوَّافِ) وتحية المسجد (بِالْمَسْجِدِ) للاتباع،

فلا يصح شيء منها في غيره، والجامع بالاعتكاف أولي.

♦♦ (وَيَفْسُدُ) في الحال مطلقًا، ومع ما مضى منه إن كان منذورًا متتابعًا

بسته مع العمد، والاختيار، والعلم بالتحريم.

١- (بَوَظْءٍ فِي فَرْجٍ) من قبل أو دبر ولو خارج المسجد.

٢- (وَلِإِنْزَالٍ) للمني بلمس بشرة بشهوة؛ لإخراجه نفسه عن أهلية

الاعتكاف، بخلاف ما لو أنزل بنظر، أو فكر، أو لمس بلا شهوة، أو احتلام فلا

يفسد به اعتكافه فيما مضى من المتتابع، ويفسد به في الحال بمعنى أنه لا يحسب

مع الجنابة، بخلاف الإغماء فإنه يحسب معه كالنوم.

(١) البخاري (٢٠٩٦)، مسلم (١١٧٢) بدون عبارة «اعتكف العشر الأوسط» فهي عند البخاري

(٨١٣)، مسلم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) البخاري (٢٠٣٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٣- (وَسُكِّرَ) لما مر.

٤- (وَخُرُوجٍ مِنَ الْمَسْجِدِ بِلَا عُذْرٍ).

٥- (أَوْ لِإِقَامَةِ حَدِّ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ) لا بيينة.

٦- (أَوْ لِحَقِّ تَعَدِّي بِالْمَطْلِ بِهِ) لتقصيره.

ويفسد أيضًا بغير ذلك: كَرِدَّة، وحيض، ونفاس، لكن يشترط في إفساد الآخرين لما مضى من المتتابع أن تخلو المدة عنهما غالبًا.

♦♦ (وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ مِنْهُ) إذا كان اعتكافه واجبًا قبل أن ينقضي (إِلَّا

لَأَشْيَاءَ):

١- (كَأَكْلٍ) وإن أمكنه فيه.

٢- (وَشُرْبٍ لَمْ يُمَكِّنْ فِيهِ) بخلاف ما لو أمكن فيه؛ لأنه لا يستحيا منه بخلاف الأكل.

٣- (وَقَضَاءِ حَاجَةٍ) وهي البول أو الغائط، ولا يكلف فعلها في سقاية المسجد، ولا في دار صديقه التي بجانب المسجد بل له الخروج إلى داره، إلا إن تفاحش البعد، إلا أن لا يجد في طريقه موضعًا، أو لا يليق بحاله قضاء الحاجة في غير داره، ولا يعدل إلى البُعْدَى من دَارَيْهِ، ولا يتأَنَّى أكثر من عادته، وله التوضؤ حينئذ خارج المسجد، وله عيادة المريض إذا لم تطل ولم يعدل عن الطريق، وله الصلاة على الجنازة، وضبط عدم الطول بقدرها.

٤- (وَأَذَانٍ) على منارة للمسجد قريبة منه (إِنْ كَانَ) المؤذن (رَاتِبًا) لإلفه صعودها للأذان وإلف الناس صوته، بخلاف خروج غير الراتب للأذان، وخروج الراتب لغير الأذان، أو للأذان لكن على منارة ليست للمسجد، أو له لكن بعيدة عنه.

٥- (وَحَدَّثِ أَكْبَرَ) من حيض ونفاس وجنابة؛ لتحريم المكث بشيء منها في المسجد، فلا يقطع الخروج له المتتابع إلا أن يكون في مدة تخلو عنها غالبًا.

٦- (وَالْإِغْمَاءُ، وَمَرَضٌ يَشُقُّ مَعَهُمَا الْإِقَامَةُ) في المسجد، وجنون كذلك، كما فهم بالأولى، بخلاف ما إذا لم يشق ذلك، وذكر القيد المذكور في الإغماء من زيادتي.

٧- (وَعِدَّةٌ) ليست بسبب المرأة^(١) ولا قدر الزوج لاعتكافها مدة، بخلاف ما إذا كانت بسببها كأن علّق طلاقها بمشيئتها؛ فقالت وهي معتكفة: شئت، وبخلاف ما إذا قدر الزوج لاعتكافها مدة فخرجت قبل تمامها.

٨- (وَقِيءٌ) لأن الخروج له لمصلحة المسجد.

٩- (وَخَوْفٌ قَاهِرٌ) بغير حق؛ لعذره.

١٠- (وَ) خوف (أَنْهَادِ الْمَسْجِدِ).

١١- (وَ) خوف (وُقُوعِ نَفِيرٍ) يخاف على البلد منه.

١٢- (وَلِجُمُعَةٍ) أي: لصلاتها؛ لثلاثتوته (لَكِنْ يَبْطُلُ) بخروجه لها (اِعْتِكَافُهُ) لأنه كان يمكنه الاعتكاف في الجامع.

١٣- (وَدَفَنٍ مَيِّتٍ).

١٤- (وَأَدَاءُ شَهَادَةٍ تَعَيَّنَا عَلَيْهِ، وَلَا يَبْطُلُ تَتَابُعُ اِعْتِكَافِهِ) بخروجه (فِي الثَّانِيَةِ إِنْ تَعَيَّنَ التَّحْمُلُ) فيها (أَيْضًا) وإلا بطل؛ لأنه في الشق الأول لم يتحمل بداعيته بخلافه في الثاني، وكدفن الميت غسله والصلاة عليه.

وله الخروج أيضًا: لغسل احتلام وإن أمكن في المسجد، وإذا زال ما ذكر عاد للبناء على الفور، وبه صرح الأصل في الانهدام والنفير، ويقضي ما فات غير أوقات قضاء الحاجة، وغير الزمن المصروف إلى المستثنى فيما إذا استثنى وعين المدة.



(١) كأن تكون المرأة معتكفة ثم يُطلقها زوجها أو يموت عنها، فعليها أن تخرج من المسجد؛ لتعتد في بيتها، فإن لم تخرج عصت وصح اعتكافها؛ قاله الشرقاوي.

كتاب النسك

من حج وعمره

الحج بفتح الحاء وكسرهما لغة: القصد.

وشرعاً: قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه.

والعمره لغة: الزيارة.

وشرعاً: قصد الكعبة للنسك الآتي بيانه.

والأصل فيهما قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

أي: اتوا بهما تامّين.

♦ (وَشَرَطُ وُجُوبِ الْحَجِّ: إِسْلَامٌ، وَتَكْلِيفٌ، وَحُرِّيَّةٌ، وَاسْتِطَاعَةٌ، وَوَقْتُ)

وهو: شوال، وذو القعدة، وعشر ليالٍ من ذي الحجة، وذلك للإجماع، ولقوله

تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

فلا يجب على كافر أصليّ بالمعنى السابق في الصوم، فلو أسلم وهو معسر

بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها، بخلاف المرتد فإنه يستقر في ذمته باستطاعته

في الردة، ولا على غير مكلف كصبي، ومجنون، ومن به رق، ومن لا استطاعة له

وسياقي بيان كيفيتها، ولا على من استطاع قبل وقت الحج ثم افتقر قبل مجيئه،

وكذا لو افتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يُعتبر في حقه الاستطاعة ذهاباً وإياباً.

♦ (و) شرط وجوب (الْعُمْرَةُ مَا مَرَّ إِلَّا الْوَقْتُ؛ إِذْ لَا وَقْتُ لَهَا مُعَيَّنٌ)

فيجوز الإحرام بها في أي وقت شاء، نعم يمتنع ذلك على المقيم بمنى للرمي؛

لاشتغاله بالرمي والمبيت، نص عليه الشافعي في «الأم»^(١).

♦ (وَالنُّسْكُ أَنْوَاعٌ) أربعة (نُسْكُ إِسْلَامٍ، وَقَضَاءٍ، وَنَذْرٍ، وَنَفْلِ).

♦♦ (وَيُؤَدِّي النُّسْكَانِ بِأَوْجِهٍ) ثلاثة:

١- (إِفْرَادٌ: بِأَنْ يَحُجَّ ثُمَّ يَعْتَمِرَ).

(١) انظر: الأم للشافعي (٣/ ٣٣٤).

٢- (وَتَمَتَّعُ: بِأَنْ يَغْتَمِرَ) ولو في غير أشهر الحج (ثُمَّ يَحُجُّ) ولو في غير عامه^(١)، وتعيري بما ذكر أعم مما عبر به.

٣- (وَقِرَانُ: بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا) كما رواه الشيخان^(٢) (أَوْ) يحرم (بِالْعُمْرَةِ) ولو قبل أشهر الحج (ثُمَّ) يحرم (بِالْحُجِّ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي أَعْمَالِهَا) كما رواه مسلم^(٣) (وَيَمْتَنِعُ عَكْسُهُ) بأن يحرم بالحج ثم بالعمرة؛ لأنه لا يستفيد بإدخالها عليه شيئاً بخلاف إدخاله عليها يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت.

♦ (وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْحَرَمِ) قال تعالى في المتمتع المقيس به القارن ﴿فَنَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ﴾ إلى قوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(وَهُمْ مَنْ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ مِنْهُ) أي: من الحرم؛ لأن كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام أراد به الحرم إلا قوله تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فإنه أراد به الكعبة، فإلحاق هذا بالأعم الأغلب أولى.

وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ قَرِيبَ وَبَعِيدَ فَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَالْحَكْمُ لَهُ، فَإِنْ اسْتَوَى مَقَامُهُ فِيهِمَا وَكَانَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ بِأَحَدِهِمَا دَائِمًا أَوْ أَكْثَرَ فَالْحَكْمُ لَهُ، وَإِنْ اسْتَوَى فِي ذَلِكَ وَكَانَ عَزَمُهُ الرُّجُوعَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَالْحَكْمُ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَزَمٌ

(١) لكن لا دم عليه هنا، بخلاف ما لو اعتمر في أشهر الحج ثم حج في نفس العام فإن عليه دم التمتع كما سيأتي.

(٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع؛ فمَنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ، وَمَنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمَنَّا مَنْ أَهْلٌ بِالْحُجِّ»، رواه البخاري (١٥٦٢)، مسلم (١٢١١).

(٣) عن نافع، أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خرج في الفتنة معتمرًا وقال: «إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ؛ فخرج فأهْلٌ بِعُمْرَةٍ وسار، حتى إذا ظهر على البيداء التفت إلى أصحابه، فقال: ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة»، رواه مسلم (١٢٣٠).

فالحكم للذي خرج منه، فإن كان من حاضري الحرم فلا دم عليه؛ لمفهوم الآية.

(وَلَمْ يَعُدْ) مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ (لِلْإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى مِيقَاتٍ) ولو كان غير الميقات الذي أحرم بالعمرة منه، أو كان أقرب منه، فلو عاد إليه فلا دم عليه؛ لانتفاء تمتعه وترفعه.

(وَاعْتَمَرَ الْمُتَمَتِّعُ فِي أَشْهُرِ حَجِّ عَامِهِ) فلو اعتمر قبل أشهره أو فيها وحج في عام قابل فلا دم عليه، لأنه لم يجمع بينهما في الأولى في وقت الحج فأشبهه المفرد، وأما في الثانية فلما رواه البيهقي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب «كان أصحاب النبي ﷺ يعتمرون في أشهر الحج، فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا»^(١).

♦ (وَيُحْرِمُ) الشَّخْصَ (بِالْعُمْرَةِ) إِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْحَرَمِ (مِنَ الْمِيقَاتِ) عَلَى مَا سَأَتِي بَيَانَهُ (فَإِنْ كَانَ بِالْحَرَمِ) هُوَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ «بِمَكَّةَ» (خَرَجَ إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ) ولو بخطوة (فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ) وَاعْتَمَرَ (أَجْزَأَتْهُ) عَمْرَتُهُ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) لَأَنَّ الْإِسَاءَةَ بَتَرَكَ الْمِيقَاتِ إِنَّمَا تَقْتَضِي لَزُومَ الدَّمِ لَا عَدَمَ الْإِجْزَاءِ.

♦♦ (وَأَزْكَائُهَا) هُوَ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ «وَأَعْمَالُهَا» أَيِ: الْعُمْرَةُ أَرْبَعَةٌ:

١- (إِحْرَامٌ) بِمَعْنَى الدَّخُولِ فِي النَّسَكِ بِالنِّيَّةِ.

٢- (وَطَوَافٌ).

٣- (وَسَعْيٌ) بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا، يُحْسَبُ الذَّهَابُ مَرَّةً وَالْعُودَةُ

أُخْرَى.

٤- (وِإِزَالَةُ شَعْرٍ) مِنَ الرَّأْسِ، وَهَذَا أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي «وَالْحَلْقُ».

♦ (وَالْأَفْضَلُ) لِمَنْ بِالْحَرَمِ (أَنْ يُحْرِمَ بِهَا) أَيِ: بِالْعُمْرَةِ.

(مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ) بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ؛ لِلتَّبَاعِ، رَوَاهُ

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١٧)، الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِى» (٨٨٦١).

الشيخان^(١)، وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة.
 (فَالْتَنَعِيم) لأمره ﷺ عائشة بالاعتمار منه^(٢)، وهو المكان الذي عند
 المساجد المعروفة بمساجد عائشة، بينه وبين مكة فرسخ.
 (فَالْحُدْيَةِ) بتخفيف الياء على الأفصح: بئر بين جدة والمدينة على ستة
 فراسخ من مكة؛ لأنه ﷺ هم بالاعتمار منها فصده الكفار فقدم فعله، ثم أمره،
 ثم هممه، كذا قال الغزالي إنه هم بالاعتمار من الحديبية^(٣).
 قال في «المجموع»^(٤): والصواب أنه كان أحرم بالعمرة من ذي الحليفة
 إلا أنه هم بالدخول إلى مكة من الحديبية كما رواه البخاري^(٥).



(١) عن قتادة، أن أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبره قال: «اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر، كلهن في ذي
 القعدة، إلا التي كانت مع حجته: عمرة من الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل
 في ذي القعدة، وعمرة من الجمرات، حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع
 حجته»، رواه البخاري (٤١٤٨)، مسلم (١٢٥٣).

(٢) الحديث عند البخاري (٣١٩)، مسلم (١٢١١).

(٣) نقله النووي في «المجموع» عن الغزالي في «السيط».

(٤) انظر: المجموع (٢٥٥/٧).

(٥) عن المسور بن مخرمة، ومروان قالوا: «خرج النبي ﷺ زمن الحديبية من المدينة في
 بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلد النبي ﷺ الهدى، وأشعر
 وأحرم بالعمرة»، رواه البخاري (١٦٩٤).

باب

أركان الحج وواجباته وسننه

♦♦ (أَرْكَانُهُ) خمسة:

- ١- (إِحْرَامٌ) للإجماع، وللاتباع، رواه الشيخان^(١).
- ٢- (وُقُوفٌ بِمَرَّةٍ) بأيّ جزءٍ منها ولو لحظة، أو نائمًا، أو مازًا في طلب أبق ونحوه؛ لخبر الترمذي وغيره «الحج عرفة»^(٢)، وخبر مسلم «عرفة كلها موقف»^(٣).

ووقته: من الزوال يوم تاسع ذي الحجة إلى طلوع الفجر، ولو حصل غلط لا لشُرْذمة قليلة فوقفوا في العاشر صبح لا في الثامن، ولا في الحادي عشر، ولا في غير المكان.

- ٣- (وَطَوَافٌ إِفَاضَةٍ) للإجماع، ولقوله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، ويدخل وقته بانتصاف ليلة النحر.

- ٤- (وَسَعْيٌ) مثل ما مر في العمرة؛ للأمر به في خبر البيهقي بإسناد حسن^(٤). ويعتبر ابتداءه بالصفاء، ووقوعه بعد طواف الإفاضة، أو طواف القدوم ما لم يتخلل بينهما الوقوف بعرفة.

- ٥- (وِإِزَالَةُ شَعْرٍ) من الرأس؛ لتوقف التحلل عليه كالطواف.
- قال الرافعي: وينبغي أن يُعدَّ الترتيب الواجب هنا ركنًا كما في الوضوء والصلاة؛ بأن يقدم الإحرام على غيره، ثم الوقوف على الطواف وإزالة الشعر،

(١) البخاري (١٥٥١)، مسلم (١١٨٤).

(٢) الترمذي (٨٨٩) عن عبد الرحمن بن يعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مسلم (١٢١٨) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) عن صفية بنت شيبة قالت: قال رسول الله ﷺ: «اسعوا فإن السعي كتب عليكم»، رواه

أحمد (٢٧٣٦٧)، ابن خزيمة (٢٧٦٥)، الدارقطني (٢٥٨٢)، البيهقي في «الكبرى» (٩٤٣٩).

ثم الطواف على السعي على ما مر^(١).

♦♦ (وَيُشْتَرَطُ لِلطَّوَافِ) بأنواعه أربعة أشياء:

١- (طَهَارَةٌ) من الحدث والخبث كما في الصلاة، لكن لو أحدث هنا تطهر وبني، إلا بالإغماء والجنون فيستأنف.

٢- (وَعَدَمُ تَنَكُّيسٍ) للاتباع مع خبر «خذوا عني مناسككم» رواهما مسلم^(٢)، بأن يجعل البيت عن يساره، ويمر تلقاء وجهه على أسافل بدنه، فلا يجوز جعله في مروره عن يمينه، ولا تلقاء وجهه، ولا مروره على أعالي بدنه وإن جعل البيت عن يساره.

ويبتدئ بالحجر الأسود ويحاذيه بجميع بدنه، وليكن طوافه في المسجد خارج البيت والشاذروان^(٣)، ولو على مرتفع عن البيت كسقف.

٣- (وَسَتْرُ عَوْرَةٍ) كما في الصلاة.

٤- (وَكَوْنُهُ فِي الْمَسْجِدِ) كما مر في الاعتكاف.

♦♦ (وَيُسَنُّ لَهُ) أي: للطواف:

١- (اِفْتِتَاحُهُ بِاسْتِيلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ) بيده.

٢- (وَأَنْ يَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ) هو أولى من قوله «في كل وتر».

٣- (وَ) أن (يُقَبَّلَهُ) ويضع جبهته عليه، فإن عجز عن ذلك استلم باليد ثم قَبَّلَهَا، فإن عجز عن الاستلام بها استلم بعضاً أو نحوها وقَبَّلَهَا، فإن عجز أشار بيده أو بشيء فيها ثم قَبَّلَ ما أشار به إليه ذكره في «المجموع»^(٤).

(١) انظر: الشرح الكبير (٣/ ٤٣٣).

(٢) مسلم (١٢٩٧) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «لتأخذوا مناسككم».

(٣) هو القدر الذي تركوه من عرض الأساس خارجاً عن عرض الجدار مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع، قاله النووي في «المجموع» (٨/ ٢٤).

(٤) المجموع (٨/ ٣٣).

وفي الركن اليماني يستلمه ثم يُقْبَلُ اليد، ولا يسن للنساء استلام ولا تقبيل إلا عند خلو المطاف بليل أو نهار، ويراعي ذلك في كل طوفة، وفي الأوتار أكد.
 ٤- (و) أن (يَرْمَلَ الرَّجُلُ فِي) الطوفات (الثَلَاثِ الْأَوَّلِ) بأن يسرع مشيه مقارباً خطاه (وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعِ الْأَخِيرَةِ) على هَيْئَةٍ؛ للاتباع فيهما، رواه مسلم^(١)، ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي مطلوب.

٥- (و) أن (يَضْطَبِعَ) في جميع طواف يرمل فيه، وكذا في السعي على الصحيح، وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن وطرفيه على الأيسر؛ للاتباع في الطواف المقيس به السعي، رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٢).
 وخرج بزيادتي «الرجل»: المرأة والخشى، فلا يسن لهما الرَّمْل ولا الاضطباع.

٦- (و) أن (يُبْدَأَ كُلُّ) من الرجل وغيره (بِهِ) أي: بالطواف (عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ) للاتباع، رواه الشيخان^(٣) (إِلَّا أَنْ يَحْدِثَ الْإِمَامَ فِي مَكْتُوبَةٍ) أو تقام لها الجماعة، أو تكون عليه فائتة (أَوْ يَخَافُ قَوْتَ فَرَضٍ أَوْ رَاتِبَةٍ مُؤَكَّدَةٍ) فيبدأ بها لا بالطواف، ولو قدمت امرأة جميلة أو شريفة لا تبرز إلى الرجال أخرت الطواف إلى الليل، وتعبري بـ«راتبة مؤكدة» أعم من تعبيره بـ«ركعتي الفجر أو الوتر».
 ٧- (و) يسن (لِمَنْ طَافَ رَكْعَتَا الطَّوَافِ) للاتباع مع خبر «خذوا عني مناسككم»^(٤)، وخبر: هل عليّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»^(٥).

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً، ومشى أربعاً»، رواه مسلم (١٢٦٢).

(٢) عن يعلى قال: طاف النبي ﷺ مضطبعاً بيرد أخضر، رواه أبو داود (١٨٨٣).

(٣) عن عائشة «إن أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت»، رواه البخاري (١٦٤١)، مسلم (١٢٣٥).

(٤) سبق قريباً.

(٥) البخاري (٤٦)، مسلم (١١).

(وَعَيْرُهَا) من زيادتي، أي: وغير السنن المذكورة؛ كأن يمشي في طوافه فلا يركب إلا لعذر، فلو طاف راكبًا بلا عذر جاز بلا كراهة، وأن ينوي الطواف إن تعلق بنسك وإلا وجبت النية، وأن يوالي بين الطوفات، وأن يَقْرُب من البيت، فإن لم يمكنه الرَّمْل مع القرب أبعد وَرَمَل، فإن كان في البعد نساء لا يؤمن لمسهن قرب وترك الرَّمْل.

♦♦ (وَوَاجِبَاتُهُ) أي: الحج (وَهِيَ مَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ الْفِدْيَةُ) خمسة:

١- (الإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ) فلو أحرم من دونه لزمه دم ما لم يُعَدِّ إليه قبل تلبسه بنسك، سواء في ذلك الناسي والجاهل وغيرهما وإن لم يأتها.

٢- (وَالْمَبِيتُ لَيْلِي مَنَى) أي: معظمها، نعم إن تَفَرَّق قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز، وسقط عنه مبيتُ الليلة الثالثة ورمي يومها، قال تعالى ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

٣- (وَالْمَبِيتُ لَيْلَةً مُزْدَلِفَةً) ولو بحضور ساعة منها في النصف الثاني كما صححه في «الروضة»، ونقله عن نص «الأم»^(١)، وهذا مع الاستثناء الآتي بالنسبة إليه من زيادتي (إِلَّا) المبيت (لِلرَّعَاةِ) بضم الراء: جمع راعٍ كِرْعَاء بكسرها (وَأَهْلِ السَّقَايَةِ) فليس بواجب عليهما؛ لأنه ﷺ رَخَّص لرعاة الإبل أن يتركوا المبيت بمنى، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح^(٢)، ورَخَّص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة ليلي منى لأجل السقاية، رواه الشيخان^(٣).

وقيسٌ بليالي منى ليلةً المزدلفة، وكذا لا يجب المبيت على من له عذر من جهة غريم يخاف منه، أو مريض يتعهده، أو غيرهما.

٤- (وَطَوَافُ الْوَدَاعِ) لخبر مسلم «لا ينفرن أحدكم حتى يكون آخر عهده

(١) انظر: الروضة (٣/ ٩٩)، المجموع (٨/ ١٣٥).

(٢) الترمذي (٩٥٥)، ابن ماجه (٣٠٣٧) عن عاصم بن عدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) البخاري (١٦٣٤)، مسلم (١٣١٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بالبيت»^(١) أي: الطواف بالبيت، كما رواه أبو داود، فلو خرج بلا وداع لزمه دم ما لم يعد قبل مسافة القصر ويطوف (إِلَّا) طواف الوداع (لِحَائِضٍ) فلا يجب عليها، روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف على المرأة الحائض»^(٢)، فلو طَهَّرَتْ قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف، أو بعدها فلا، والنفساء كالحائض (أَوْ مَكِّيٍّ) لم يفارق مكة بعد حجه، فلا يجب عليه طواف الوداع، وكذا أَفُقِّي حَجَّ وأراد الإقامة بمكة.

هـ- (وَالرَّمْيُ) أي: رمي يوم النحر وأيام التشريق كما سيأتي (بِمَا يُسَمَّى حَجَرًا، وَلَوْ مِنْ عَقِيْقٍ وَيَلَوْرٍ وَحَدِيدٍ قَبْلَ اسْتِخْرَاجِ حَجَرِهِ مِنْهُ بِالْعِلَاجِ) بخلاف ما لا يسماه ككُخْلٍ وَرَزْنِيخٍ وَدَنَانِيرٍ وَدَرَاهِمٍ وَنُحَاسٍ وحديد بعد استخراج حجرهما منهما وسائر الجواهر المنطبعة، وذلك لأنه رَمَى ﷺ بالأحجار وقال: «بمثل هذا فارموا»، رواه النسائي وغيره^(٣).

◆ (وَسُنَّتُهُ) أي: الحج:

١- (تَلِيَّةٌ) بأن يقول: «ليك اللهم لييك، لييك لا شريك لك لييك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»^(٤)، ويسن الإكثار منها، والصلاة على النبي ﷺ عند الفراغ منها، وسؤال الجنة والاستعاذة من النار. وتستمر التلبية إلى جمرة العقبة، لكن لا تسن في طواف القدوم والسعي بعده على الجديد؛ لأن فيهما أذكارًا خاصة.

٢- (وَجَمْعٌ) بعرفة بين الليل والنهار (لِمَنْ وَقَفَ نَهَارًا) خروجًا من خلاف مَنْ أوجبه.

(١) رواه مسلم (١٣٢٧)، أبو داود (٢٣٢٢)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) البخاري (١٧٥٥)، مسلم (١٣٢٨).

(٣) رواه أبو داود (١٩٦٦)، النسائي (٣٠٤٤)، ابن ماجه (٣٠٢٨)، ابن أبي شيبة (١٤٠٩٧) وهذا لفظه.

(٤) كما عند البخاري (١٥٤٩)، مسلم (١١٨٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٣- (وَطَوَافُ قُدُومٍ) لأنه تحية البيت فكان كتحية المسجد، وإنما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف.

٤- (وَشِدَّةُ سَعْيٍ) كل مرة في محله، وهو من قَبْلِ الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يسار الذهاب من الصفا بقدر ستة أذرع إلى (بَيْنَ الْمِيلَيْنِ) الأخضرين أحدهما بركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذلك للاتباع، رواه مسلم^(١).

ويسن أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة، والواجب على مَنْ لم يَرْقُ أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه، ويلصق رءوس أصابع رجله بما يذهب إليه من الصفا والمروة.

ويسن أن يوالي بين مرات السعي، وبينه وبين الطواف، ولا يشترط فيه الطهارة، وستر العورة.

(و) شدة السعي (في بَطْنٍ) وادي (مُحَسَّرٍ) للاتباع رواه مسلم^(٢)، وسُمِّي محسراً؛ لأن فيل أصحاب الفيل حَسَرَ فيه أي: أعيا، وشدة السعي فيما ذكر والرقى خاصان بالرجل.

٥- (وَالْأَغْسَالُ) المسنونة في الحج.

٦- (وَالْحُطْبُ الْمَسْنُونَةُ) فيه (وَهِيَ أَرْبَعُ):

إحداها: (يَوْمُ السَّابِعِ) من ذي الحجة (بِمَكَّةَ).

(و) الثانية: (يَوْمُ عَرَفَةَ بِنَمْرَةٍ).

(و) الثالثة: (يَوْمُ النَّحْرِ) بمِنَى.

(و) الرابعة: (يَوْمُ النَّفْرِ الْأَوَّلِ بِمِنَى).

(١) عن جابر في حديثه الطويل، وفيه: «ثم نزل إلى المروة حتى انصبَّت قدماه في بطن الوادي سعي، حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة»، رواه مسلم (١٢١٨).

(٢) عن جابر في حديثه الطويل: «حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً»، رواه مسلم (١٢١٨).

(وَكُلُّهَا فُرَادَى وَبَعْدَ الصَّلَاةِ) أي: صلاة الظهر (إِلَّا الَّتِي بِنَمْرَةٍ فَقَبْلَهَا، وَهِيَ خُطْبَتَانِ) نعم إن كان اليوم يوم الجمعة خطب بعد صلاتها حيث وجبت.
 ٧- (وَأَنْ يَخْلُقَ الرَّجُلُ، وَيُقَصِّرَ غَيْرُهُ) من امرأة وخشئ، وذكر حكمه من زيادتي، فالخلق للرجل أفضل من التقصير؛ لخبر الصحيحين «اللهم ارحم المُحَلِّقِينَ»، قالوا: يا رسول الله والمقصرين؟ قال في الثالثة: «والمقصرين»^(١).
 (وَأَنْ يُعَلِّمَهُمْ) أي: الخطيب (فِي كُلِّ خُطْبَةٍ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَنَاسِكِ) إلى الخطبة التي تليها، ويعلمهم في الرابعة جواز النفر وتوديعهم.
 ٨- (وَالْوُقُوفُ بِالمَشْعَرِ الْحَرَامِ) وهو جبل في آخر المزدلفة يقال له: فُزْح، فيذكرون الله في وقوفهم، ويدعون إلى الإسفار مستقبلين القبلة؛ للاتباع، رواه مسلم^(٢).

٩- (وَالْمَبِيتُ بِمِنَى لَيْلَةً عَرَفَةَ وَآخِرَ لَيْلَةٍ) من ليالي منى بأن لا ينفر في اليوم الثاني، ويسن إذا نفر أن يأتي الْمُحَصَّبَ^(٣) فينزل به ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويبيت به، ثم يأتي مكة، فإذا فرغ من طواف الوداع وقف عند الملتزم بين الركن والباب ودعا، وشرب من ماء زمزم، ثم انصرف.
 ١٠- (وَالذِّكْرُ الْمَسْنُونُ) بأن يقول إذا أبصر البيت: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابة، وزد من شرفه وعظمه مَن حَجَّه أو اعتمره

(١) رواه البخاري (١٧٢٧)، مسلم (١٣٩١).

(٢) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديثه الطويل، وفيه «حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبره وهلل ووحده، فلم يزل واقفًا حتى أسفر جدًّا» رواه مسلم (١٢١٨).

(٣) قال النووي في «المجموع» (٨/ ٢٥٣): الْمُحَصَّب - بميم مضمومة ثم حاء مفتوحة ثم صاد مفتوحة مهملتين ثم باء موحدة - وهو اسم لمكان متسع بين مكة ومنى، وهو إلى منى أقرب، وهو اسم لما بين الجبلين إلى المقبرة، ويقال له: الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة، والله أعلم.

تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا^(١)، «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحِثْنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ»^(٢).

وفي أول طوافه: باسم الله والله أكبر، اللهم إيمانًا بك، وتصديقًا بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعًا لسنة نبيك محمد ﷺ^(٣).

وأن يقول قبالة البيت: اللهم البيت بيتك، والحرم حرمك، والأمن أمنك، وهذا مقام العائذ بك من النار^(٤).

وبين اليمانيين: ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار^(٥).

وفي الرَّمْل: اللهم اجعله حجًا مبرورًا، وذنبًا مغفورًا، وسعيًا مشكورًا^(٦).

(١) أورده ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٩٩٩) عن مكحول مرسلًا، والطبراني في «الأوسط» (٦١٣٢)، و«الكبير» (٣٠٥٣)، و«الدعاء» (٨٥٤) عن حذيفة بن أسيد مرفوعًا، والشافعي في «مسنده» (٩٤٨/٩) ترتيب سنجر، البيهقي في «الكبرى» (٩٢٨٦) عن ابن جريج، وقال: هذا منقطع.

(٢) ورد ذلك عن عمر، وسعيد بن المسيب، عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٦٦/٨)، (٣١٨/١٥)، الشافعي في «مسنده» (٩٤٩/٩) ترتيب سنجر، وعن مكحول مرسلًا عند البيهقي في «الكبرى» (٩٢٨٧).

(٣) ورد عن عليّ عند الطيالسي (١٧٤)، ابن أبي شيبة (١٦٠٤٥)، الطبراني في «الأوسط» (٤٩٢)، وعن ابن عمر عند الطبراني في «الأوسط» (٥٤٨٦)، وعن ابن عباس عند الطبراني في «الدعاء» (٨٦١)، أبي نعيم في «الحلية» (٨٢/٥)، وعن إبراهيم النخعي عند عبد الرزاق (٨٨٩٧)، وعن مجاهد عند ابن أبي شيبة (٣٠٤٧).

(٤) أورده الماوردي في «الحاوي الكبير» (١٥٤/٤) عن جابر مرفوعًا، قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢٨٨/٥): لم أظفر بسنده إلى الآن، والله المستعان.

(٥) رواه أبو داود (١٨٩٢)، ابن خزيمة (٢٧٢١)، الحاكم (٣٠٩٨) عن عبد الله بن السائب، وحسنه الحافظ في «نتائج الأفكار» (٢٦٧/٥).

(٦) ذكره الشافعي في «الأم» (٥٤٢/٣)، والمشهور وروده عند رمي الجمرات.

وإذا رقي على الصفا والمروة قال: الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد،
الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، لا إله إلا الله وحده لا شريك
له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير.
ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً، ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً^(١).
وفي سعيه: رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم؛ إنك أنت الأعز الأكرم^(٢).
(وَعَثْرُهَا) من زيادتي، أي: وغير السنن المذكورة:
- كأن يكون غُسلُ دخول مكة بذِي طَوِيٍّ لمن مر بها.
- وأن يلبس الرجل رداءً وإزاراً أبيضين جديدين وإلا فمغسولين.
- وتطيب البدن قبل الإحرام ولو للنساء، ولا تضر استدامته بعد الإحرام
ولا انتقاله بعَرَقٍ.
تنبيه: سنن العمرة سنن الحج إلا الخطب وسائر ما يتعلق بعرفة
ومزدلفة ومنى^١.



(١) ذكره الشافعي في «الأم» (٣/ ٥٤٣)، والبيهقي بإسناده إلى الشافعي في «معرفة السنن والآثار» (٩٩٥٣)، و«السنن الصغير» (١٦٣٦/ الأعظمي).

(٢) ورد عن عمر، وابن عمر، وابن مسعود، وشقيق، ومسروق، كما عند ابن أبي شيبة (٨/ ٧٢٤-٧٢٦)، الطبراني في «الأوسط» (٢٧٥٧).

باب محرمات الإحرام

أي: المحرمات بسببه.

♦♦ (هي):

١- (وَطءٌ) لآية ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: لا ترفثوا، والرفث مفسر

بالوطء.

٢- (وَقُبْلَةٌ) إن حركت الشهوة.

٣- (وَمُبَاشَرَةٌ بِشَهْوَةٍ).

٤- (وَاسْتِمْنَاءٌ) بنحو يده كما في الصوم، بخلاف الإنزال بالنظر أو الفكر.

٥- (وَنِكَاحٌ)؛ لخبر مسلم: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ»^(١).

٦- (وَتَطْيِيبٌ) في بدن أو ثوب بما يسمى طيباً كِمِسْكِ، وكافور، وزعفران

وورد، وبنفسج وذهنهما.

٧- (وَلَبَسُ قُفَّازَيْنِ) أو أحدهما؛ للنهي عن ذلك، رواه البخاري^(٢).

والقفاز: شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له أزرار تُزَرُّ على

الساعدين من البرد، وسواء في هذه المذكورات الرَّجُلُ وغيره.

٨- (وَلَبَسُ الرَّجُلِ مَخِيطًا، وَعِمَامَةً، وَقَلَنْسُوَةً، وَبُرْنُسًا، وَخُفًّا) للنهي عنها

في الصحيحين^(٣).

(١) مسلم (١٤٠٩) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) البخاري (١٨٣٨) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال

رسول الله ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِصَّ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبِرَانَسَ، وَلَا

الْخُفَّافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ النَّمْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا

تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ»، رواه البخاري (١٥٤٣)، مسلم (١١٧٧).

٩- (وَاضْطَيَّادٌ) لمأكول بري وحشي، أو متولد منه ومن غيره، وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره؛ قال تعالى ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] أي: أخذه.

١٠- (وَقُتِلَ صَيْدٌ) مما ذكر قال تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].
١١- (وَدَلَالَةٌ عَلَيْهِ).

١٢- (وَأَكْلُ مَا صِيدَ لَهُ) لقوله ﷺ لما عقر أبو قتادة وهو حلال الأتان: «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها» قالوا: لا، قال: «فكلوا ما بقي من لحمها»، رواه الشيخان^(١).

١٣- (وَأَزَالَةُ شَعْرٍ) من الرأس أو غيره ولو شعرة واحدة.
١٤- (وَتَقْلِيمُ ظُنْفَرٍ) أو بعضه؛ قال تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقيس بشعر الرأس: شعر باقي الجسد، وبالحلق: غيره، وبإزالة الشعر: إزالة الظفر بجامع الترفه في الجميع.

وتعبري بـ«إزالة الشعر» أعم من تعبيره بـ«الحلق».
١٥- (وَدُهْنُ شَعْرِ رَأْسٍ أَوْ لِحْيَةٍ) بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن ودُهْن لَوَز؛ لما فيه من التزيين المنافي لخبر «المحرم أشعث أغبر»^(٢) أي: شأنه المأمور به ذلك.

♦ (فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا نَاسِيًا) أو جاهلاً بتحريمه (فَإِنْ كَانَ إِتْلَافًا كَحَلْقِ شَعْرٍ، وَقَتْلِ صَيْدٍ وَجَبَتِ الْفِدْيَةُ) لأن ضمان الإتلاف لا يختلف بذلك، نعم صحَّح في «الروضة» عدم وجوب الفدية على المجنون^(٣) (أَوْ) كان (تَمَتُّعًا) كَلْبَسٍ وَتَطْيِيبٍ فَلَا) تجب الفدية؛ لانتفاء الحرمة فيه مع كونه ليس إتلافًا، أما

(١) البخاري (١٨٢٤)، مسلم (١١٩٦).

(٢) رواه أبو يوسف في «الآثار» (ص ٩٧)، ابن خسرو في «مسند أبي حنيفة» (١/ ٣٨٥).

(٣) انظر: الروضة (٣/ ١٣٧).

العائد العالم بالتحريم فعليه الفدية مطلقاً؛ لما سيأتي.

فإن احتاج إلى فعل شيء من ذلك لدواءٍ أو حرٍّ أو برِّدٍ أو نحوها جاز ولزمته الفدية، نعم لا فدية في قطع ما نبت من الشعر في العين أو غطاها، أو انكسر من الظفر، ولا في وطء جراد عم المسالك، ولا في صيد قتله دفعاً لصياله، أو خلَّصه من فم هرة مثلاً ليداويه فمات، أو باض في فراشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضه.



باب التحلل

(بَابُ التَّحَلُّلِ) مِنَ النُّسْكِ (وَهُوَ عَلَى) أَرْبَعَةٍ (أَوْجُهُ) وَإِنْ عَدَّهَا الْأَصْلُ

سِتَّةٌ:

١- (أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بِتَمَامِ الْأَفْعَالِ) مِنْ حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (تَمَامُ الْعُمْرَةِ لِمَنْ أَخْرَمَ بِحَجٍّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ) لَانِعْقَادِهِ عَمْرَةٍ (وَ) مِنْهُ أَيْضًا (تَمَامُ نُسْكِ أَفْسَدُهُ) وَتَعْبِيرِي بِالنُّسْكِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي أَعْمٌ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْحَجِّ.

(فَإِنْ أَتَى) فِي حَجِّهِ (بِاثْنَيْنِ مِنْ) ثَلَاثَةٍ (رَمَى، وَطَوَّافٍ مَتَّبِعٍ بِسَعْيٍ، وَإِزَالَةٍ شَعْرٍ) مِنْ رَأْسِهِ هُوَ أَعْمٌ مِنْ قَوْلِهِ «وَالْحَلْقُ» (حَلَّ لَهُ) مَا حُرِّمَ بِالْإِحْرَامِ (غَيْرُ نِكَاحٍ، وَوُطْءٍ، وَمُقَدَّمَاتِهِ) كَقَبْلَةٍ، وَمُبَاشَرَةٍ بِشَهْوَةٍ، رَوَى النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ خَبَرَ «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»^(١).

(وَيَحِلُّ) لَهُ (بِالثَّلَاثِ) بَعْدَ الْإِثْنَيْنِ (الْبَقِيَّةُ) أَي: بَقِيَّةُ مَحْرَمَاتِ الْإِحْرَامِ وَهِيَ النِّكَاحُ وَالْوُطْءُ وَمَقْدَمَاتُهُ.

٢- (الثَّانِي: أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ فَيُفَوِّتَهُ فَيُتِمَّهُ بِلَا وَقُوفٍ بِعَرَفَةَ) وَبِلَا رَمَى وَمَبِيتٍ، وَخَرَجَ بِالْحَجِّ: الْعُمْرَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفُوتُ أَبَدًا كَمَا سَيَأْتِي.

٣- (الثَّلَاثُ: أَنْ يَشْتَرِطَ فِي إِحْرَامِهِ) بِنُسْكِ (التَّحَلُّلِ بِعَذْرِ كَمَرَضٍ، وَفَرَاغِ نَفَقَةٍ) وَضَلَالِ طَرِيقٍ (فَيَتَحَلَّلُ) عِنْدَ وَجُودِ ذَلِكَ وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ، وَإِنْ قِيدَ الْأَصْلُ بِكَوْنِهِ قَبْلَهُ.

رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ صُبَاعَةَ بِنْتُ الزَّبِيرِ فَقَالَ لَهَا: «أَرَدْتَ الْحَجَّ؟» فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِيعَةً، فَقَالَ: «حَجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي اللَّهُمَّ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»^(٢).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٧٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، النَّسَائِيُّ (٣١٠٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٠٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩)، مُسْلِمٌ (١٢٠٧).

ويقاس بالحج العمرة، ولو قال: إذا مرضت فأنا حلال صار حلالاً بنفس المرض من غير تحلل.

٤- (الرَّابِعُ: أَنْ يَتَحَلَّلَ لِلْإِحْصَارِ) أي: للمنع من إتمام نسكه، وإن علم أنه لا يتخلص به من الإحصار، أو لم يخف الفوت كأن أحصر عن الطواف ولو بعد دخول مكة:

(بِذْبَحِ) أي: بذبح ما يجزئ في الأضحية؛ قال تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ أي: وأردتم التحلل ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].
(فَإِزَالَةَ شَعْرٍ) من رأسه، وهذا من زيادتي.

(وَبَيِّنَةَ تَحَلُّلٍ) فيهما؛ لاحتمالهما غير التحلل، والترتيب المفاد بالفاء مستفاد من قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ فإن فقد ما يذبحه أخرج بدله بقيمته طعاماً، فإن عجز صام عن كل مدٍّ يوماً، وله التحلل في الحال بإزالة الشعر، والنية من غير توقف على الصوم؛ لطول زمنه فاغتفر تأخير.

هذا (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) إلى مكة (إِلَّا طَرِيقٌ وَاحِدٌ) فلو كان له آخر لزمه سلوكه وإن فاته الحج، ولا يتحلل إلا بعمل عمرة، ولا قضاء في الأصح. ويشترط أيضاً أن لا يتيقن زوال الإحصار في وقت الحج، وفي ثلاثة أيام من العمرة؛ قاله الماوردي^(١).

♦ (وَالْإِحْصَارُ يَكُونُ بِ: عَدُوٍّ، أَوْ بِمَنْعِ وَالِدٍ، أَوْ سَيِّدٍ، أَوْ زَوْجٍ) وهو من زيادتي، (أَوْ غَرِيمٍ) بقيد زدهما بقولي (مُفَسِّرٍ عَجَزَ عَنْ إِنْبَاتِ إِغْسَارِهِ) ومحل ذلك إذا أحرَمَ الممنوع بغير إذن من له منعه.



(١) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (٤/ ٣٤٦).

باب جزاء الصيد

بمعنى المصيد (هُوَ نَوْعَانِ):

أحدهما: (صَيْدٌ بَحْرِيٌّ يَحِلُّ) للمحرم كغيره (اضْطِیَادُهُ) ولو في الحرم؛ قال تعالى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦].

(و) ثانيهما: (صَيْدٌ بَرٌّ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ) أربعة:

-(أَحَدُهَا: يَحِلُّ لَهُ) أي: للمحرم (قَتْلُهُ وَيُضْمَنُ) وهو ما يراد قتله (لِضَرُورَةِ جُوعٍ).

-(الثَّانِي: يَحِلُّ قَتْلُهُ بِلاَ ضَمَانٍ، وَهُوَ ذُو سُمْ، وَحِدَاةٌ، وَغُرَابٌ، وَكَلْبٌ لَا نَفَعَ فِيهِ) هو أعم من قوله «والكلب العقور» (وَكُلُّ سَبْعٍ عَادٍ، وَصَيْدٌ صَائِلٍ، أَوْ مَانِعٍ مِنَ الطَّرِيقِ)، ويسن للمحرم وغيره قتل المؤذيات.

-(الثَّالِثُ: لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ وَلَا يُضْمَنُ) به (وَهُوَ مَا لَا يُؤْكَلُ) ولا هو مما مر (إِلَّا مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَخَشِيٍّ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ) فيحرم قتله ويضمن احتياطاً.

-(الرَّابِعُ: لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ: وَهُوَ مَأْكُولٌ وَخَشِيٌّ، أَوْ فِي أَضْلِهِ وَخَشِيٌّ؛ فَيُضْمَنُ) أي: يضمنه قاتله محرماً كان أو في الحرم (بِمِثْلِهِ خِلْقَةً) تقريباً (إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ، وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن له مثل (فَبِقِيَمَتِهِ عَلَى التَّخْيِيرِ) فيهما كما سيأتي بيانه.

(فَفِي نِعَامَةٍ: بَدَنَةً) لقضاء عمر وغيره فيها بذلك^(١).

(وَفِي حِمَارٍ وَخَشٍ وَبَقَرٍ وَوَعَلٍ) بكسر العين، وهو الأروى، أي: تيس جبلي (بَقَرَةً) فقد قضى بها في الأولين ابنُ عباس وغيره^(٢)، وقيس بهما الوعل،

(١) ورد ذلك عن عمر وعلي وعثمان وزيد بن ثابت، عند عبد الرزاق (٨٢٠٣).

(٢) روى البيهقي في «الكبرى» (٩٩٩٠) عن ابن عباس: «وإن قتل نعاماً أو حماراً وحشاً أو نحوه فعليه بدنة من الإبل»، وروى عبد الرزاق (٨٢٠٧) عن ابن مسعود ومجاهد: «في البقرة الوحش بقرة».

وعلى تفسيره بما ذكر فالأنسب أن يقال: وفي الوعل تيس^(١)، وإن جاز فداء الذكر بالأنثى وعكسه.

(وَفِي ضَبُعٍ وَظَبْيٍ: كَبْشٌ) فقد حكم النبي ﷺ في الضبع بكبش^(٢)، وحكم ابن عوف وسعد في الظبي بتيس أغبر^(٣)؛ فالمراد بالكبش في الظبي: التيس. (وَفِي غَزَالٍ: عَنَزٌ، وَفِي أَرْزَبٍ: عَنَاقٌ) لقضاء عمر فيهما بذلك^(٤)، والعنَاق: أنثى المعز إذا قويت ما لم تبلغ سنة؛ قاله النووي في «تحريره»^(٥)، وقال في «الروضة» كأصلها: إنها أنثى المعز من حين تولد حتى ترعى^(٦).

(وَفِي ثَعْلَبٍ: شَاةٌ) كما روي عن عطاء^(٧). (وَفِي ضَبٍّ: جَذْيٌ) كما روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٨). (وَفِي يَرْبُوعٍ: جَفَرٌ) لقضاء عمر فيه بذلك^(٩). والأنثى: جفرة، وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها^(١٠)،

(١) روى عبد الرزاق (٨٢١٠، ٨٢١١) عن مجاهد قال: «في القادر العظيم من الأروى بقرة، وفيما دون ذلك من الأروى كبش»، وعن عطاء قال: «في الأروى بقرة»، وورد ذلك عن ابن المسيب عند البيهقي في «الكبرى» (٩٩٥٩).

(٢) عن جابر قال: سألت رسول الله عن الضبع؟ فقال: «هو صيد، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم»، رواه أبو داود (٣٨٠١)، ابن ماجه (٣٠٨٥).

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (٩٩٥٢)، وكذا عن ابن عباس وعليّ عنده في «المعرفة» (١٥١٦).

(٤) رواه مالك في «الموطأ» (١٢٣٩/بشار)، عبد الرزاق (٨٢٢٤)، البيهقي في «الكبرى» (٩٩٦٧).

(٥) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١٤٥).

(٦) انظر: الروضة (١٥٧/٣).

(٧) رواه عبد الرزاق (٨٢٢٨)، البيهقي في «الكبرى» (٩٩٧٩).

(٨) رواه عبد الرزاق (٨٢٢٠)، البيهقي في «الكبرى» (٩٩٨٠).

(٩) رواه مالك في «الموطأ» (١٢٣٩/بشار)، عبد الرزاق (٨٢١٦)، البيهقي في «الكبرى» (٩٩٦٧).

(١٠) انظر: تحرير ألفاظ التنبيه (١٤٦) ط القلم.

والمراد بها هنا ما دون العناق؛ إذ الأرنب خير من اليربوع.

(وَفِي نَحْوِ حَمَامٍ) كَيْمَامٍ (وَهُوَ مَا عَبَّ: شَاةٌ) لقضاء الصحابة فيه بها^(١).

(وَفِيمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ) أي: من نحو الحمام (كَدَّرَاجٍ) وهو طائر باطن

جناحيه أسود وظاهرهما أغبر على خلقة القطا إلا أنه ألطف منه، وفي «اللباب» بدله: كدجاج حبشي^(٢).

(وَكَرَوَانٍ) وهو طائر يشبه البط لا ينام الليل (قِيَمَتُهُ) إذ لا مثل له.

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) مما لا نقل فيه (يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ) فقيهان فطنان^(٣).



(١) ورد ذلك عن عمر وابن عباس وعثمان وعلي، كما عند عبد الرزاق (٨٢٦٦، ٨٢٨٤، ٨٢٨٥).

(٢) انظر: اللباب للمحاملي (٢٠٨).

(٣) لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِمِدًا فَأَجْرُهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلَفٍ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

باب

رمي الجمار

أي: الحصص إلى الجمرات الثلاث الآتية.

(يَدْخُلُ وَقْتُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ بِنِصْفِ لَيْلَتِهِ) لمن وقف، وإلا

فلا بد من تقديم الوقوف، والأفضل أن يرمي بعد طلوع الشمس.

(وَيَمْتَدُّ وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِهِ) أي: شمس يوم النحر، وهذا من

زيادته.

(وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) خلافاً لما صححه الأصل من أنه

يمتد إلى غروب الشمس يوم النحر^(١).

(وَيَدْخُلُ وَقْتُ رَمِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِالزَّوَالِ) أي: رمي كل يوم بزوال شمس

للاتباع، رواه مسلم^(٢).

ويسن الرمي قبل صلاة الظهر، ويمتد وقت اختيار رمي كل يوم إلى غروب

شمسه، ووقت الجواز إلى آخر أيام التشريق، فلو رمى ليلاً أو نهاراً ولو قبل

الزوال كان أداءً، والمتروك يُتدارك سابقاً على وظيفة الوقت^(٣).

(وَعَدَدُ الْمَرْمِيِّ سَبْعُونَ) حصاة (يَوْمَ النَّحْرِ) منها (سَبْعٌ) بسبع رميات (في

جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَفِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ لِكُلِّ جَمْرَةٍ سَبْعٌ)

(١) انظر: تنقيح اللباب لابن العراقي (١٤٩) بتحقيقي.

(٢) عن جابر قال: «رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت

الشمس»، رواه مسلم (١٢٩٩).

(٣) المراد بكونه سابقاً على ذلك أنه يقع عن المتروك وإن قصده عن الحاضر، فإذا ترك

رمي اليوم الأول ثم رمى في الثاني بعد الزوال وقع ما رماه عن الأول وإن قصد جعله

عن الحاضر، أما لو رمى قبل الزوال أو ليلاً فلا يقال إنه سابق على وظيفة الوقت؛ لأن

وظيفته لم تأت، قاله الشرقاوي (١/ ٥٥٨).

بسبع رميات.

(وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا بِأَنْ يَبْدَأَ بِالَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْحَيْفِ) وهي أولاهن من جهة عرفات (ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) ويقف بعد كلٍّ من الأولى والثانية ويدعو بقدر سورة البقرة^(١).



(١) عن عائشة قالت: «أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليلي أيام التشريق، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية، فيطيل القيام ويتضرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها»، رواه أبو داود (١٩٧٣)، الحاكم (١٧٥٦) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

باب مواقيت النسك

المكانية من حج وعمرة؛ فهو أعم من تعبيره بالحج.

♦♦ (مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحُلَيْفَةِ).

-(وَأَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ: الْجُحْفَةُ).

-(وَأَهْلُ نَجْدٍ وَالْيَمَنِ، وَ) نجد (الْحِجَازِ: قَرْنٌ).

-(وَأَهْلُ تِهَامَةِ الْيَمَنِ: يَلْمَلُمُ).

-(وَأَهْلُ الْعِرَاقِ: ذَاتُ عِرْقٍ) وكل مَنْ مرَّ بمكان من المذكورات حكمه

حكم أهله، وَمَنْ مَسَكْنُهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ فَمِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ.

(وَكُلُّهَا مَنْصُوصَةٌ) أي: منصوص عليها.

روى الشيخان عن ابن عباس قال: «وَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا

الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ» زاد الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ: الْجُحْفَةُ،

وَلِأَهْلِ نَجْدٍ: قَرْنًا، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلْمَلُمُ» وقال: «هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ

غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى

أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ»^(١).

وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح أنه ﷺ وَقَدْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ: ذَا

عِرْقٍ^(٢)، فهو ثابت بالنص وهو ما صححه في «الشرح الصغير»، و«المجموع»^(٣)،

وقيل: ثابت باجتهاد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الأصل كالرافعي في «شرح

المسند»، والنووي في «شرح مسلم»^(٤)، وحمله في «المجموع» على أن عمر لم

(١) البخاري (١٥٢٤)، مسلم (١١٨١)، الشافعي في «الأم» (٥١٩/٣).

(٢) أبو داود (١٧٣٩) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظر: المجموع (١٩٧/٧).

(٤) انظر: شرح مسند الشافعي للرافعي (٢/٢٥٣)، شرح مسلم للنووي (٨/٨١).

يلغى النص فقال له باجتهاده فوافق النص^(١).

(وَأَخْرَأْتُهُمْ) أي: أهل العراق (مِنَ الْعَقِيقِ قَبْلَهُ) أي: قبل ذات عرق (أَفْضَلُ) من إحرامهم من ذات عرق؛ للاحتياط^(٢).

و«ذو الحليفة»: على ستة أميال من المدينة، وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل.

و«الجحفة» ويقال لها «مَهْيَعَة»: قرية كبيرة بين مكة والمدينة، قيل: على نحو ثلاث مراحل من مكة، والمعروف المشاهد ما قاله الرافعي: إنها على خمسين فرسخاً منها^(٣)، وقد خربت.

و«قُرْن» بإسكان الراء: بينه وبين مكة مرحلتان، ويقال له: قرن المنازل. و«تهامة» بكسر التاء: بلد، وقيل: ما نزل عن نجد إلى بلاد الحجاز. و«يلملم» ويقال لها: أَلْمَلَم، بالصرف وتركه: جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة.

و«ذات عرق»: قرية على مرحلتين من مكة.
و«العقيق»: واد وراء ذات عرق في جانب المشرق.



(١) انظر: المجموع (١٩٧/٧).

(٢) عن ابن عباس قال: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق العقيق»، رواه أبو داود (١٧٤٠)، الترمذي (٨٣٢)، وفيه يزيد بن زياد وهو ضعيف باتفاق المحدثين، قاله النووي في «المجموع» (١٩٥/٧).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٣/٣٣٢).

باب الهدى

♦♦ (هُوَ) نوعان:

١- (وَاجِبٌ) بفعل حرام أو ترك واجب مما مر، وينذر كما سيأتي في بابهِ، وإنما وجب به؛ لأنه يسلك به مسلك واجب الشرع (فَلَا يَجُوزُ) للمهدي (الْأَكْلُ مِنْهُ).

٢- (وَمُتَطَوِّعٌ بِهِ فَيَجُوزُ) له (ذَلِكَ) ويلزمه التصديق بقدر ما ينطلق عليه الاسم.

♦ (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَأْكُلَ) مِنْهُ (ثُلُثُهُ، وَيُهْدَى) لِلْأَغْنِيَاءِ (ثُلُثُهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ) لقوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ﴾ أي: السائل، ويقال: الراضي بما عنده وبما يعطى بلا سؤال ﴿وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦] أي: المتعرض للسؤال.

وبما عبرت كالأصل عبر جماعة، وعبر آخرون: بأن يأكل ثُلُثَهُ، ويتصدق بثُلُثِهِ، قال الشيخان: ويشبه أن لا يكون اختلافاً في الحقيقة لكن من اقتصر على التصديق بالثلثين ذكر الأفضل، أو توسع فعَدَّ الهدية صدقة^(١).

♦♦ (وَدِمَاءُ النَّسْكِ: نَوَعَانِ):

١- أحدهما: (مَنْصُوصٌ) عليه (فِي الْكِتَابِ، وَهُوَ) أربعة (دُمٌ تَمْتَعُ، وَجَزَاءُ صَيْدٍ، وَفِدْيَةٌ) دفع (أَذَى) كحلق (وَ) فدية (لِإِحْصَارِ).

(فَإِنْ عَدِمَ الْمُتَمَتِّعُ الدَّمَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) واجب؛ قال تعالى ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والعبرة بالعدم في محل الذبح، فلا يؤثر فيه ماله الغائب عن ذلك المحل، ولا يجب عليه تحصيل الدم بأكثر من ثمن المثل، فلو فاتته الثلاثة في الحج فَرَّقَ في القضاء بينها وبين السبعة بقدر تفريقه بينهما في الأداء، وهو أربعة أيام، ومدة إمكان السير إلى وطنه على العادة الغالبة.

(١) انظر: الشرح الكبير (١٢/ ١١٠)، المجموع (٨/ ٤١٥)، الروضة (٣/ ٢٢٤).

♦♦ (وَجَزَاءُ الصَّيْدِ):

١- (إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُ خَيْرٍ بَيْنَ إِخْرَاجِ مِثْلِهِ) بأن يذبحه ويتصدق به على مساكين الحرم (وَتَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا) مثلاً (طَعَامًا) يجزئ في الفطرة (وَيَتَصَدَّقُ بِهِ) على مساكين الحرم (لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدًّا، وَأَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا)؛ آية ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]، (وَهُوَ صَوْمُ التَّعْدِيلِ) لقوله تعالى ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

ب- (وَلِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ خَيْرٍ بَيْنَ تَقْوِيمِهِ فَيَشْتَرِي بِقِيمَتِهِ) مثلاً (طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ) على مساكين الحرم (وَأَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا) كما في المِثْلِي، فإن انكسر مد في الشقين صام يومًا؛ لأن الصوم لا يتبعض، والعبرة في قيمة غير المِثْلِي بمحل الإتلاف لا بمكة، وفي قيمة مثل المِثْلِي بمكة يوم الإخراج؛ لأنها محل الذبح، وحيث اعتبر قيمة محل الإتلاف فالمعتبر في الطعام سعره بمكة لا بذلك المحل.

(وَخَيْرٌ فِي فِدْيَةٍ) دفع (الْأَذَى كَحَلْقٍ، وَتَقْلِيمٍ بَيْنَ ذَبْحِ شَاةٍ) بصفة الأضحية ويتصدق بلحمها على مساكين الحرم (وَصَوْمٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَتَصَدَّقُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ مُدًّا عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ) من مساكين الحرم لكل مسكين مدان؛ لقوله تعالى ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ أي: فحلق ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وللأمر بذلك في خبر الصحيحين^(١)، وقيس بالحلق: القلم، وبالمعذور: غيره.

(وَدُمُ الْإِحْصَارِ: شَاةٌ) بصفة الأضحية؛ لقوله تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] (فَإِنْ عَدِمَهَا) أي: وقت الإخراج (فَ) يجب (بَدْلُهَا) كدم

(١) عن كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِ وَالْقَمَلُ يَتَنَاقَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّ ذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاخْلُقْ، وَصُم ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَم سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسَكَ نَسِيكَةً»، رواه البخاري (٤١٩٠)، مسلم (١٢٠١).

التمتع وغيره، وهو (طَعَامٌ بِقِيَمَتِهَا) لأنه أقرب إلى الدم من الصيام؛ لاشتراكهما في المالية (فَإِنْ عَجَزَ) عنه (صَامَ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا) قياسًا على الدم الواجب بترك مأموره به.

٢- (وَعِزُّ الْمَنْصُوصِ) عليه في الكتاب، وهو النوع الثاني (نَوَعَانِ):

١- (أَحَدُهُمَا: لِتَرْكِ نُسْلِكَ) يجبر تركه (وَهُوَ) خمسة (الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْقَاتِ، وَالْمَيْتِ بِمُزْدَلَفَةٍ، وَبِمَنْى، وَالرَّمْيِ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ) وذكر المييت بمنى من زيادتي.

ب- النوع (الثَّانِي: التَّرَفُّهُ، وَهُوَ) خمسة أيضًا:

(الْوَطْءُ) في فرج أو غيره، وإن اقتصر الأصل على الثاني (وَاللَّمْسُ بِشَهْوَةٍ، وَالْقُبْلَةُ، وَالتَّطْيِبُ، وَاللَّبَاسُ).

♦♦ والدماء أربعة أنواع:

أحدها: دم ترتيب وتقدير، وهو دم التمتع، والقران، والفوات، وترك واجب من الخمسة المذكورة أولاً.

وثانيها: دم ترتيب وتعديل، وهو دم الوطء المفسد، ودم الإحصار.

ثالثها: دم تخيير وتقدير، وهو دم اللبس، والتطيب، ودهن الرأس أو اللحية، وإبانة الشعر أو الظفر، والجماع غير المفسد، ومقدمات الجماع، والاستمناء.

رابعها: دم تخيير وتعديل، وهو دم الصيد، والشجر.



باب إفساد النسك

(يُفْسِدُهُ: الوَطْءُ) في فرج من آدمي أو غيره (قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ) إن كان الرواطى متعمداً عالماً بالتحريم مختاراً؛ للنهي عنه بقوله تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، والرفث: الوطء كما مر، والأصل في النهي الفساد، ولا إفساد بوطء المشكل غيره، ولا بوطء غيره له في قُبْلِهِ.

(وَفِيهِ بَدَنَةٌ) ذكر أو أنثى؛ لقضاء الصحابة بذلك^(١) (فَدَ) إن عدمها لزمه (بَقَرَةٌ، فَدَ) إن عدمها لزمه (سَبْعُ شِيَاهٍ) فإن عدمها قُومُ البدنة بدراهم واشترى بقيمتها طعاماً وتصدق به، فإن عجز صام عن كل مد يوماً.

(فَإِنْ وَطِئَ بَيْنَ التَّحَلُّلَيْنِ أَوْ بَعْدَ الْإِفْسَادِ لَزِمَهُ شَاةٌ) كما في الحلق ونحوه. ولا تجب البدنة إلا في هذا، وفي قتل النعمة كما علم مما مر إلا أنه يعتبر فيها هنا سن الأضحية بخلافها ثم؛ فإنها تختلف باختلاف النعمة كِبَرًا وصِغَرًا.



(١) عن ابن عباس سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض؟ فأمره أن ينحر بدنة، رواه مالك في «الموطأ» (١١٣٦/بشار)، البيهقي في «الكبرى» (٩٨٩٠)، قال الشافعي: وبهذا نأخذ.

باب فوات الحج

لا يفوت إلا بفوات الوقوف بعرفة كما مر.

(مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ) بِهَا (تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ) بِلَا سَعْيٍ إِنْ كَانَ سَعْيًا، وَلَا يَجْزِي ذَلِكَ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ كَمَا سَيَأْتِي (وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَدَمٌ) لَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ هَبَّارِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْتَى بِذَلِكَ^(١)، وَاشْتَهَرَ فِي الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَنْكَرُوهُ.

وَوَقْتُ وَجُوبِ الدَّمِ (إِذَا أُخْرِمَ بِالْقَضَاءِ) كَمَا يَجِبُ دَمُ التَّمَتُّعِ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ.

(وَلَا تَفُوتُ الْعُمْرَةُ) بِقَيْدِ زِدَّتِهِ بِقَوْلِي (مُسْتَقِلَّةٌ) وَإِنْ كَانَتْ فِي تَمَتُّعٍ؛ إِذَا لَا وَقْتُ لَهَا مُعَيَّنٌ كَمَا مَرَّ.

وَخَرَجَ بِمُسْتَقِلَّةٍ: مَا لَوْ كَانَتْ فِي قِرَانٍ فَإِنَّهَا تَتَّبِعُ الْحَجَّ فِي الْفَوَاتِ كَمَا تَتَّبِعُهُ فِي الصَّحَةِ وَالْفُسَادِ.

وَبِذَلِكَ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ «وَلَا تَفُوتُ الْعُمْرَةُ وَإِنْ كَانَتْ فِي تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ» مُنْتَقَدٌ.



(١) إِنْ هَبَّارِ بْنِ الْأَسْوَدِ جَاءَ يَوْمَ النَحْرِ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَدِيَّةً، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ، كُنَّا نَرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ، فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ، وَانْحَرُوا هَدِيَّةً إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ قَصِّرُوا وَارْجِعُوا، فَإِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ، رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١١٣٤/بِشَارٍ).

باب

مكروهات النسك

من حج وعمره فهو أولى من اقتصاره على الحج، وإن كانت مكروهاته أكثر، (وهي):

١- (الجدال) قال تعالى ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ومثله العمرة، أي: لا مرء مع الخدم والرُفقاء.

٢- (والنظر) لما يحل له مما يتمتع به (بشهوة) لأنه لا يناسب المحرم.

٣- (وتسمية الطواف شوطاً) لأنه الهلاك^(١)، لكن قال في «المجموع»: المختار أنه لا يكره؛ لتعبير ابن عباس به، ولأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع ولم يثبت^(٢).

ولا يخفى أن كراهة الجدال، وتسمية الطواف شوطاً لا تختص بالحج لكنها فيه أقبح كلبس الحرير في الصلاة.

٤- (وأخذ حصي الجمرات من المسجد) لأنها فرشه (أو) من (الجمرة) وإن لم تكن الحصاة رُمي بها (أو) من (محل نجس).

هـ- (والرُمي بخصاة) قد (رُمي بها) وقيل: لا كراهة في الأخيرة، والترجيح

(١) بَوَّب الشافعي في «الأم» (٣/ ٤٤٨): باب لا يقال: شوط ولا دور، ثم ساق بسنده إلى مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط، دور للطواف، ولكن يقول: طواف، طوافين.

وقال ابن منظور في «لسان العرب» (٧/ ٣٣٨): وكلُّ ما ذهب فقد شاط، وشاطَ دمه وأشاطَ دمه وبدمه: أذهبه، وقيل: أشاطَ بدمه عمِل في هلاكه، وتَشَيَّطَ به دمه وأشاطَ فلانٌ فلاناً إذا أهلكه، وأصل الإشاطة: الإخراق؛ يُقال: أشاط فلانٌ دم فلانٍ إذا عَرَّضَهُ لِلْقَتْلِ، ابنُ الأَباري: شاطَ فلانٌ يَدَمَ فلانٍ مَغْنَاهُ عَرَّضَهُ لِلهَلَاكِ.

(٢) انظر: المجموع (٨/ ٥٦)، ودليل الجواز روى البخاري (١٦٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قال: «سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط»، ورى مسلم (١٢٦٦) عن ابن عباس: «وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط».

فيها من زيادتي.

وذكر الأصل من المكروهات: صوم يوم عرفة بها، والأصح أنه خلاف الأولى لا مكروه كما مر في الصوم.

(وَعَيَّرَهَا) من زيادتي، أي: وغير المذكورات كـ:

- أن يأخذ الحصى من الحل.

- وأن يسافر إلى النسك تعويلاً على السؤال.

- وأن يحك شعره بأظفاره.

- وأن يمشط رأسه ولحيته؛ لثلا ينتف الشعر.

- وأن يكتحل بما لا طيب فيه مما فيه زينة كالإثمد بخلاف ما لا زينة فيه

كالتُّوتيا.

- وأن يأكل الطائف أو يشرب.



باب نذر الهدى وغيره

النذر بالمعجمة لغة: الوعد بخير أو شر.

وشرعاً: التزام قرينة غير واجبة عيناً.

والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، وقوله تعالى

﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]

وخبر البخاري: «من نذر أن يطيع الله تعالى فليطعه، ومن نذر أن يعصي

الله فلا يعصه»^(١).

وخبر مسلم: «لا نذر في معصية الله تعالى، ولا فيما لا يملكه ابن آدم»^(٢).

◆ والنذر نوعان:

١- نذر لججاج وغضب؛ كـ إن كلمتُ فلاناً فلله عليّ عتق أو صوم، وفيه

كفارة يمين، أو ما التزمه، كما سيأتي في باب الأيمان.

٢- ونذر تبرر بجعله شاملاً لنذر المجازاة.

وبعضهم جعلهما نوعين: نذر مجازاة، ونذر تبرر، وهو ما سلكته كالأصل

بقولي:

◆◆ (هُوَ) غير نذر اللجاج (نوعان):

أحدهما: (نَذْرُ مُجَازَاةٍ: وَهُوَ مَا عُلِّقَ بِجَلْبِ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقَمَةٍ) كـ إن

شفئ الله مريضى، أو ذهب عني كذا فلله عليّ، أو فعلت كذا.

(وَ) ثانيهما: (نَذْرُ تَبَرُّرٍ: وَهُوَ بِخِلَافِهِ) أي: ما لا يعلّق بشيء (فَيَحِبُّ الْوَفَاءُ

بِهِ) حالاً، وبالأول (عِنْدَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ بِهِ) لخبر البخاري السابق.

(ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ) الناذر (الْمَنْذُورَ وَلَوْ بِنَيْتِهِ تَعَيَّنَ) عملاً بتعيينه، فلا يجوز

(١) البخاري (٦٦٩٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مسلم (١٦٤١) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إبداله (وَلَا) أي: وإن لم يعينه (كَأَنَّ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَهْدِيَ هَذِيَا) ولم ينو شيئاً (فَلَا يُجْزَى غَيْرُ نَعَمٍ) من دجاج وغيره؛ لأن مطلق النذر يحمل على أقل ما وجب من ذلك الجنس.

♦♦ (وَوَاجِبُهُ) من النعم (شَاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ، أَوْ) سبع (بَقَرَةٌ) كما في الأضحية (وَالْبَاقِي) من البدنة أو البقرة إذا أخرجها (مُتَطَوِّعٌ بِهِ، فَلَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ).
 (وَلَيْسَ لِتَاذِيرِ هَذِي تَصَرُّفٌ فِيهِ) ببيع أو إجارة أو أكل أو غيرها؛ لخروجه بالنذر عن ملكه (إِلَّا) تصرف (بِذَبْحٍ فِي وَفْتِهِ، وَرُكُوبٍ، وَإِزْكَابٍ) وحمل عليه (لِلْحَاجَةِ) إليها (وَشُرْبِ لَبَنٍ) فله ذلك فإن حصل بذلك نقص ضمنه.



باب كيفية الاستطاعة

(بَابُ كَيْفِيَّةِ الاسْتِطَاعَةِ) للنسك.

♦♦ (هِيَ نَوْعَانِ):

أحدهما: (اسْتِطَاعَةٌ بِنَفْسِهِ):

١- (بِأَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الْمَرْكُوبِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ) ويعتبر وجودُ قائِدٍ في حق الأعمى.

٢- (وَ) أَنْ (يَجِدَ) ذَهَابًا وَإِيَابًا مع إمكان السير (الدَّابَّةَ) وما يقتضيه الحال من مَحْمَلٍ ونحوه، إلا أن يكون سفره قصيرًا وهو قوي على المشي.

وتعبري بـ«الدابة» أعم من تعبيره بـ«الراحلة».

٣- (وَ) أَنْ يَجِدَ (عَلَفَهَا كُلَّ مَرْحَلَةٍ، وَالزَّادَ وَالْمَاءَ) وأوعيتها (حَتَّى فِي الْمَحَالِّ الْمُعْتَادِ حَمْلَهَا مِنْهَا) لأن المؤنة تعظم بحملها لكثرتها، نعم إن قصر سفره وهو يكسب في يوم كفاية أيام لم يعتبر وجود الزاد، والعبرة في وجود ذلك (بِثَمَنِ الْمِثْلِ) وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان.

٤- (وَ) أَنْ (يَأْمَنَ الطَّرِيقَ) ولو ظنًا في النفس والبُضْعَ والمال ونحوها.

٥- (وَ) أَنْ (يَخْرُجَ مَعَ الْمَرْأَةِ نَحْوُ مَحْرَمٍ) كزوجها، وعبدها، وامرأتين ثقتين؛ لتأمن على نفسها، وتلزمها أجرته إذا لم يخرج إلا بها.

وتعبري بذلك أعم وأولى مما عبر به.

(وَ) ثانيهما (اسْتِطَاعَةٌ بِغَيْرِهِ):

١- (بِأَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكَ) على المركوب (الاسْتِمْسَاكَ السَّابِقَ).

٢- (وَ) أَنْ (يَجِدَ مَا يَسْتَأْجِرُ بِهِ مَنْ يَحُجُّ) أو يعتمر (عَنْهُ) فاضلاً عن نفقة من تلزمه نفقته يوم الاستئجار، والمعتبر أجره المثل فأقل (أَوْ) يجد (مُتَطَوِّعًا بِذَلِكَ،

أَوْ مَنْ يَحُجُّ) أَوْ يَعْتَمِر (عَنْهُ بِالرِّزْقِ كَأَنْ يَقُولَ لَهُ: حُجَّ) أَوْ اعْتَمِر (عَنِّي وَأُعْطِيكَ
 نَفَقَتَكَ) فَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ بِالنَّفَقَةِ لَمْ يَصَحْ؛ لَجَهَالَتِهَا.
 (فَيَقَعُ) الْحَجُّ أَوْ الْعِمْرَةُ (بِكُلِّ ذَلِكَ عَنْهُ، وَيَسْقُطُ) بِهِ (فَرَضُهُ) وَذَكَرْتُ فِي
 شرح الأصل فوائد.



باب في الصلوة

(بَابُ) بالتونين.

(الصَّلَاةُ) بصاد مهملة (وَهُوَ مَنْ لَمْ يَحُجَّ) حجة الإسلام، أي: أو لم يعتمر عمرته (لَا يَصِحُّ حُجُّهُ) ولا عمرته (عَنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ نَوَاهُ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ) لخبر أبي داود بإسناد صحيح أنه ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة، قال: «مَنْ شبرمة؟» قال: أخ لي أو قريب، قال: «حججت عن نفسك؟» قال: لا، قال: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة»^(١)، وسمى مَنْ ذَكَرَ ضرورة؛ لأنه صَرَّ نفقته عن إخراجها في الحج.

(أَوْ نَوَى مَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ) أداء كان أو قضاء أو نذرًا (غَيْرُهُ) بأن نوى نفلًا، أو نوى قضاء وعليه حجة الإسلام، أو نذرًا وعليه حجة الإسلام أو قضاء (وَقَعَ عَنْهُ) أي: عن فرضه، ويجوز أن تقع كلها دفعة واحدة^(٢) للمعصوب والميت من جماعة.

♦ (وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ) فيما ذكر:

١- (إِلَّا مَنْ فَاتَهُ حَجٌّ وَتَحَلَّلَ بِعَمَلٍ عُمْرَةٍ فَلَا يُجْزِيهِ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ) لأن إحرامه انعقد لنسك فلا ينصرف لآخر، والتحلل واجب؛ لأن الاستدامة كالابتداء.

٢- (و) إلا (مَنْ أَحْرَمَ بِنُسْكِ ثُمَّ نَسِيَ فَإِنَّهُ يَنْوِي الْقِرَانَ أَوْ الْحَجَّ) وهو من زيادتي (وَيُجْزِيهِ) ذلك (عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ) لأنه إن كان محرماً بحج لم يضر

(١) رواه أبو داود (١٨١١)، ابن ماجه (٢٩٠٣)، عن ابن عباس، قال البيهقي في «الكبرى» (٢٣٣/٩): هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح منه.

(٢) ولا يتصور ذلك إلا في رقيق أو صبي أفسد حجه ثم عتق أو بلغ، فإذا نذر حجة حيثنذ فقد اجتمع عليه الثلاثة، قاله الشرقاوي (٥٧٩/١).

تجديد نيته، وإدخال العمرة عليه لا يقدر فيه، وإن كان محرماً بعمرة فإدخال الحج عليها جائز (دُونَ عُمْرَتِهِ) فلا يجزئه ذلك عنها؛ لاحتمال أنه كان محرماً بحج، ويمتنع إدخال العمرة عليه.

ولو اقتصر على نية العمرة وأتى بأعمال الحج حصل التحلل لكن لا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة، وذكرت هنا في شرح الأصل فوائد.

(وَمَنْ لَا حَجَّ عَلَيْهِ قَدْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ أَيْضًا وَهُوَ: الْكَافِرُ، وَالْمَجْنُونُ، وَالصَّبِيُّ غَيْرُ الْمُمَيِّزِ، وَالْمُمَيِّزُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهِ) لعدم أهلية الأول للعبادة، والثاني والثالث للنية، ولافتقار حج الرابع إلى المال، وأما إحرام الولي عن الثلاثة فصحيح بأن ينوي جعلهم محرمين فيصيرون محرمين بذلك.

(وَقَدْ يَصِحُّ مِنْهُ وَهُوَ: الْعَبْدُ، وَالصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنٍ وَلِيِّهِ) لأنهما من أهل العبادة، وقد زال المانع في الثاني بالإذن، وإذا قطعنا النظر عن من لا حج عليه في الناس فيه ستة أقسام بينها في شرح الأصل^(١).

(فَإِنْ كَمَلًا) أي: العبد بالعتق والصبي بالبلوغ (قَبْلَ الْوُقُوفِ) بعرفة فوقفا وأتيا ببقية الأعمال (أَجْزَأُهُمَا) ذلك (عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ) لأنهما أدركا معظم

(١) قال الشرقاوي (١/ ٥٨٠): حاصلها أن من لا يلزمه أربعة أقسام:

- ١- من لا يصح بحال، وهو الكافر الأصلي.
 - ٢- ومن يصح منه بغير المباشرة، وهو المجنون والصبي غير المميز.
 - ٣- ومن يصح منه بها ولا يجزئه عن حجة الإسلام، وهو الصبي المميز والرقيق المميز ولو بالغاً.
 - ٤- ومن يصح منه بالمباشرة ويجزئه عن حجة الإسلام، وهو المسلم المكلف الحر غير المستطيع.
- وأما من يلزمه، فعلى قسمين:
- ١- من لا يصح منه، وهو المرتد.
 - ٢- ومن يصح منه ويجزئه عن حجة الإسلام، وهو المسلم المكلف الحر المستطيع.

العبادة فصارا كمن أدرك الركوع.

وإن كملا في أثناء الوقوف فإن أقاما بعده زمنًا يعتد بمثله في الوقوف
أجزأهما، وإلا فلا.

وإن كملا بعد الوقوف فإن كان بعد فوات وقته أو قبله ولم يعيده لم
يجزئهما، وإلا أجزأهما.



باب دخول مكة

(بَابُ دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ).

ويقال: بَكَّةُ بالباء، وفي معناهما أقوال ذكرتها في شرح الأصل.

♦ (لَا يَلْزَمُ مَنْ لَمْ يُرِدْ نُسُكًا) من حج أو عمرة (دُخُولُهَا بِإِحْرَامٍ) وإن لم يتكرر دخوله (وَإِنَّمَا يُسَنُّ) كالتحية، أما من أراد النسك فيلزمه ذلك.

♦♦ (وَيَخْتَصُّ بِحَرَمِهَا) اثنا عشر حكمًا:

١- (تَحْرِيمُ الْأَضْطِيَادِ فِيهِ).

٢- (وَقَطْعُ شَجَرِهِ).

٣- (وَنَحْرُ الْهَدْيِ) وَتَفْرِقَةُ لَحْمِهِ وَالطَّعَامُ الْإِلَازِمُ فِي الْمَنَاسِكِ (بِهِ) إِلَّا فِي

حق المحصر.

٤- (وَلَزُومُ الْمَشْيِ إِلَيْهِ بِنَذْرِهِ).

٥- (وَكَوْنُهُ لَا يَدْخُلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَلَوْ نَدَبًا (إِلَّا بِإِحْرَامٍ).

٦- (وَلَا يُتَحَلَّلُ إِلَّا فِيهِ إِلَّا الْمُحْصَرُّ) فَيُتَحَلَّلُ حَيْثُ أَحْصَرَ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

٧- (وَتَغْلَظُ الدِّيَةُ بِالْقَتْلِ فِيهِ) وَلَوْ خَطَأً.

٨- (وَلَا تُمْلِكُ لِقَطْنَتُهُ).

٩- (وَلَا يَدْخُلُهُ مُشْرِكٌ).

١٠- (وَلَا يُدْفَنُ فِيهِ) كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهَا فِي أَبْوَابِهَا.

١١- (وَلَا يُحْرَمُ فِيهِ بِالْعُمْرَةِ) وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَى أَدْنَى الْحُلِ.

١٢- (وَلَا يَجِبُ عَلَى حَاضِرِيهِ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ) كَمَا مَرَّ بَيَانُ ذَلِكَ.

ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة ونباتها، لكن لا ضمان، ولا يُنْقَلُ

شيء من تراب الحرمين، ولا أحجارهما، واختصت المدينة بأنها دار الهجرة

ومدفن النبي ﷺ.



باب كيفية حج المرأة

♦ (هِيَ كَالرَّجُلِ فِي أَحْكَامِهِ إِلَّا فِي):

١- (كَرَاهَةِ رَفْعِ صَوْنِهَا بِالتَّلْبِيَةِ).

٢- (وَجَوَازِ لُبْسِ قَمِيصٍ، وَقَبَاءٍ، وَخِمَارٍ، وَبُرْئُسٍ، وَسَرَائِيلَ) وكل

مخيط^(١) (وَحُفَّيْنِ).

♦ (وَسُنَّ):

١- (خِضَابٌ قَبْلَ الْإِحْرَامِ).

٢- (وإِيقَاعُ طَوَافِهَا وَسَعْيِهَا لَيْلًا).

(وَأَنَّهُ لَا يُسَنُّ لَهَا رَمْلٌ، وَلَا اضْطِبَاجٌ).

(وَأَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهَا سِتْرٌ وَجْهَهَا) وهذا من زيادتي، وتقديم بيان ذلك كله.



(١) بالحاء المهملة أو المعجمة، قاله الشرقاوي (١/ ٥٨٣).

كتاب البيوع

جمع بَيْع، وهو لغة: مقابلة شيء بشيء.

وشرعاً: مقابلة مال بمال على وجه مخصوص.

والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة:

٢٧٥]، وأخبار كخبر: سئل النبي ﷺ أي الكسب أطيب؟ فقال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»، رواه الحاكم وصححه^(١).

♦ وأركانه: عاقد، ومعقود عليه، وصيغة.

♦♦ (العقد) الصادق بالبيع وغيره (نوعان):

♦ (أَحَدُهُمَا: يَنْفَرِدُ بِهِ عَاقِدٌ) واحد (وَهُوَ) خمسة (النَّذْرُ، وَالْيَمِينُ، وَالْحَجُّ،

وَالْعُمْرَةُ، وَالصَّلَاةُ إِلَّا الْجُمُعَةُ) فلا تنعقد إلا بإمام ومأموم على وجه مخصوص.

(وَعِثْرٌ ذَلِكَ) من زيادتي؛ كالإسلام، والصوم، وفي عدّ الأصل من ذلك:

الطلاق، والعق، والعدة؛ تسامح كما أوضحته في شرح الأصل.

♦ (الثاني: يُعْتَبَرُ فِيهِ عَاقِدَانِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ):

١- أحدها: (جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ) فلكل من العاقدین فسخه (وَهُوَ الشَّرِكَةُ،

وَالْوَكَالَةُ، وَالْعَارِيَةُ) لغير الرهن والدفن، أو لأحدهما ولم يفعل (وَالْقَرَضُ،

وَالْوَدِيعَةُ، وَالْجَعَالَةُ، وَالْقَضَاءُ) ما لم يتعين القاضي (وَالْوَصِيَّةُ، وَالْوَصَايَةُ، لَكِنْ)

جوازهما (لِلْمُوصِي قَبْلَ مَوْتِهِ، وَلِلْمُوصَى لَهُ بَعْدَهُ) أي: بعد موت الموصي،

وقبل القبول في الوصية أخذاً مما يأتي.

(وَعِثْرُهَا) من زيادتي، أي: وغير المذكورات كالرهن، والهبة قبل القبض،

والقرض إن كان المال في ملك المقرض.

٢- (وَ) الثاني (لَا زِمٌ مِنْهُمَا) أي: من الطرفين، فليس لأحدهما فسخه بلا

(١) رواه أحمد (١٧٢٦٥)، الحاكم (٢١٥٨)، الطبراني في «الأوسط» (٤٧ / ٨) عن رافع بن خديج.

موجب (وَهُوَ الْبَيْعُ، وَالسَّلَامُ) بعد انقضاء الخيار (وَالصُّلْحُ، وَالْحَوَالَةُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْمُسَاقَاةُ، وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْقَبْضِ إِلَّا فِي حَقِّ الْفَرْعِ) كما سيأتي بيانه (وَالْوَصِيَّةُ بَعْدَ الْقَبُولِ، وَالنِّكَاحُ، وَالصَّدَاقُ) أي: عقده (وَالْخُلْعُ، وَالْإِعْتَاقُ بِعَوَضٍ، وَالْمُسَابَقَةُ) بقيد زدته بقولي (بِعَوَضٍ مِنْهُمَا) فإن كان من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر.

(وَعَیْثُهَا) من زيادتي، أي: وغير المذكورات؛ كالقَرْضِ إن كان المال خارجاً عن ملك المقترض، والعارية للرهن أو للدَّفن إذا فعل.

٣- (و) الثالث (جَائِزٌ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَهُوَ):

-(الرَّهْنُ) بعد القبض بالإذن؛ فإنه جائز من جهة المرتهن لازم من جهة الراهن.

-(وَالضَّمانُ) فإنه جائز من جهة المضمون له لازم من جهة الضامن.

-(وَالْحِزْبَةُ) فإنها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الإمام.

-(وَالْهُدْنَةُ، وَالْأَمَانُ) فإنهما جائزان من جهة الكافر لازمان من جهتنا.

-(وَالْإِمَامَةُ) العظمى فإنها جائزة من جهة الإمام ما لم يتعين، لازمة من

جهة أهل الحَلِّ والعقد.

-(وَالكِتَابَةُ) فإنها جائزة من جهة المكاتب لازمة من جهة السيد.

-(وَهَبَةُ الْأَصْلِ لِفَرْعِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ بِالْإِذْنِ) فإنها جائزة من جهته لازمة من

جهة الفرع.

♦♦ (وَالْبَيْعُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: صَحِيحٌ، وَفَاسِدٌ، وَمُحَرَّمٌ وَإِنْ صَحَّ) في غير

العُرْبُونِ.

١- (فَالصَّحِيحُ):

-(كَبَيْعِ أَغْيَانٍ شَوْهَدَتْ).

-(و) بيع (أَغْيَانٍ مَوْصُوفَةٍ) في الذِّمَّةِ كَالسَّلَامِ.

- (و) بيع (صَرَفٍ) ^(١) ونحوه من بيع الطعام بالطعام.
 - (وَمُرَابَحَةٍ) وَمُحَاطَةً، وتولية، وإشراك ^(٢).
 - (و) بيع (خِيَارٍ) أي: البيع المشروط فيه الخيار.
 - (و) بيع (حَيَوَانٍ بِحَيَوَانٍ) ولو بجنسه.
 - (وَتَفْرِيقِ صَفْقَةٍ) ^(٣).
 - (وَجَمْعِ بَيْنَ بَيْعٍ وَعَقْدٍ آخَرَ) كإجارة.
 - (وَبَيْعِ بِشْرٍ بِشْرٍ، أَوْ بَرَاءَةٍ) من العيوب.
 - (وَبَيْعِ عَيْنَيْنِ) هو أعم من قوله «وبيع عبدین» (بِشْمَنِ وَاحِدٍ بِشْرٍ الْخِيَارِ وَلَوْ فِي أَحَدِهِمَا) فقط.
 ٢- (وَالْفَاسِدُ):

- (١) وهو بيع أحد النقيدين بالآخر من جنسه أو من غير جنسه، وأُشترط للأول ثلاثة شروط: الحلول، والتقابض، والتماثل، وللثاني أُشترط الحلول فقط، قاله الشرقاوي (١٠/٢).
 (٢) المحاطة: كأن يقول: بعت بما اشتريت وخط درهم لكل عشرة، فهو طالب للنقص فيحط من كل أحد عشر درهم.
 والتولية: كأن يقول: وليتك العقد بما قام علي مع علمهما بالثمن.
 والإشراك: كأن يقول: أشركتك معي في العقد بثلاث ما قام عليّ مثلاً، فإن أطلق حمل عليّ المناصفة، قاله الشرقاوي (١٠/٢).
 (٣) للتفريق ثلاثة أقسام:

- ١- إما في الابتداء، وضابطه: أن يجمع بين ما يصح العقد عليه وما لا يصح كخلٍّ وخمر؛ فيصح العقد في الخل.
 ٢- وإما في الدوام، وضابطه: أن يجمع في العقد بين عَيْنَيْنِ يصح العقد عليّ كل منهما منفردة وتلف إحداهما قبل القبض فيسقط من الثمن ما يقابل قيمة التالفة بالتوزيع أيضاً.
 ٣- وإما في اختلاف الأحكام، وضابطه: أن يجمع بين عقدين لازميين أو جائزين صح وُزِعَ الثمن عليهما باعتبار قيمتهما؛ قاله الشرقاوي (١١/٢).

- (كَبِّعَ مَا لَمْ يُقْبَضْ) ولو من البائع.
- (وَ) يَبِيعُ (مَا عُجِزَ عَنْ تَسْلِيمِهِ).
- (وَ) يَبِيعُ (حَبْلَ الْحَبْلَةِ، وَالْمَضَامِينِ، وَالْمَلَايِجِ).
- (وَيَبِيعُ بِشَرْطٍ) إِلَّا مَا اسْتَنْى^(١).
- (وَ) يَبِيعُ (الْمُنَابَذَةَ، وَالْمُلَامَسَةَ).
- (وَ) يَبِيعُ (الْبُرِّ فِي سُنْبِلِهِ).
- (وَ) يَبِيعُ (مَا لَمْ يَمْلِكْهُ) البائع.
- (وَالرَّبَا).
- (وَيَبِيعُ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ) ولو من غير جنسه.
- (وَ) يَبِيعُ (الْحَصَاةَ).
- (وَ) يَبِيعُ (الْمَاءِ النَّابِعِ، أَوِ الْجَارِي مُفْرَدًا).
- (وَ) يَبِيعُ (الثَّمَرَةَ قَبْلَ) بَدْوِ (الصَّلَاحِ بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ) بأن باعها بشرط
- التبقيّة أو مطلقاً، وتعبيري بذلك أولى من تعبيره بما يوهّم خلاف المراد.
- (وَ) يَبِيعُ (كُلَّ نَجَسٍ) ككَلْبٍ.
- (وَ) يَبِيعُ (عَسْبَ الْفَخْلِ).
- (وَ) يَبِيعُ (الْفَرَرِ).
- (وَ) يَبِيعُ (الْأَعْمَى، وَشِرَائِهِ).
- (وَ) يَبِيعُ (خِيَارَ الرُّؤْيَةِ) وهو شراء ما لم يره على أن له الخيار إذا رآه.
- (وَ) يَبِيعُ (الْمَوْقُوفِ) وإن أشرف على الخراب، والأضحية، والمرهون
- بعد القبض بلا إذن.
- (وَ) يَبِيعُ (الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ) أو المرتد (مِنْ كَافِرٍ) إِلَّا أَنْ يَحْكَمَ بَعْتُهُ عَلَيْهِ

(١) أي: مما هو شرط للصحة؛ كشرط القطع للثمرة، أو للإصلاح كشرط الحمل أو الرهن، أو للمقتضى كشرط القبض، أو كان لاغياً كشرط أن لا يأكل إلا كذا، قاله الشرقاوي.

بشرائه له.

- (و) البيع (مَعَ اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ) لغير المشتري (أَوْ) اشتراط (الرَّهْنِ، أَوْ) اشتراط (الكَفِيلِ مَجْهُولًا).

- (وَبَيْعِ الْعَرَايَا فِي خُمُسَةِ أَوْسُقٍ) فأكثر.
٣- (وَالْمُحَرَّمُ):

- (كَبَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(١)؛ بأن يُقَدِّمَ شخصٌ بمتاع تعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه؛ فيقول له الحاضر: اتركه لأبيعه على التدريج بأعلى، فيوافقه على ذلك، والمعنى في النهي: ما يؤدي إليه من التضييق على الناس، والإثم على الحاضر فقط.

- (وَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(٢)، بأن يتلقى طائفة يحملون متاعاً إلى البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر، والمعنى في النهي عنه: غَبْنُهُمْ، والإثم على المُتَلَقِّي فقط.

- (وَالنَّجَشِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ) لسلعة (لَا لِرَغْبَةٍ) في شرائها بل لِيُغَرَّ غيره فيشتريها؛ للنهي عنه^(٣)، والمعنى فيه: الإيذاء، ولا خيار للمشتري ولو كان بمواطأة لتفريطه.

- (وَالْبَيْعِ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(٤) (قَبْلَ لُزُومِهِ) بأن

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، رواه البخاري (٢١٤٠)، مسلم (١٤١٣).

(٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ»، رواه البخاري (٢٢٧٤)، مسلم (١٥٢١).

(٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجَشِ»، رواه البخاري (٢١٤٢)، مسلم (١٥١٦).

(٤) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»، رواه البخاري (٢١٣٩)، مسلم (١٤١٢).

يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط، وذلك كأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه، والمعنى في النهي عنه: الإيذاء.

-(وَالسَّوْمُ عَلَى سَوْمِهِ) أي: سوم غيره؛ للنهي عنه في خبر الصحيحين^(١)
(بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ) بالتراضي به، صريحاً بأن يقول لمن أخذ شيئاً ليشتريه بكذا: رُدَّه حتى أبيعك خيراً منه بهذا الثمن، أو مثله بأقل، أو يقول لمالكه: استرده لأشتريه منك بأكثر، والمعنى في النهي عنه: الإيذاء.

وخرج باستقرار الثمن: ما لو كان المبيع يطاف به على من يزيد فلا منع من الزيادة، وتعبري بـ«غيره» أعم من تعبيره بـ«أخيه».

-(وَبَيْعُ الْمَصْرَاةِ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(٢) (وَهِيَ مَتْرُوكَةُ الْحَلْبِ لِإِيْهَامِ كَثْرَةِ لَبْنِهَا) والمعنى في النهي عنه: التدليس (وَلَمْ تُشْتَرِبْهَا الْخِيَارُ قَوْراً) كخيار العيب.

وأجيب عن خبر مسلم «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام»^(٣) بأنه محمول على الغالب من أن التصرية لا تظهر إلا بثلاثة أيام؛ لإحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف، أو المأوى، أو تبدل الأيدي، أو غير ذلك. (فَإِنْ رَدَّهَا وَلَوْ بِعَيْبٍ آخَرَ) بعد حلبها (رَدَّ مَعَهَا صَاعَ تَمْرٍ) لخبر مسلم بذلك^(٤).

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «ولا يسوم على سوم أخيه»، رواه البخاري (٢٧٢٧)، مسلم (١٤٠٨).

(٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «من اشترى غنماً مصراة فاحتلبها فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر»، رواه البخاري (٢١٥١)، مسلم (١٥٢٤).

(٣) مسلم (٢٥ - ١٥٢٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر، لا سمراء»، رواه مسلم (١٥٢٤).

(وَالْتَضَرِيَّةُ، وَكُلُّ تَذْلِيلٍ كَكْتَمِ عَيْبٍ، وَتَسْوِيدِ شَعْرِ أَمَةٍ، وَتَجْعِيدِهِ) الدال على قوة البدن (وَتَحْمِيرِ وَجْهٍهَا حَرَامٌ) فيأثم فاعله العالم بالنهي عنه، لكن العقد صحيح، ولأن النهي عنه إنما هو لأمر خارج عنه، هذا من تعلقات بيع المصراة.

ثم عَطَفْتُ على ما قبله قولي:

-(وَبَيْعِ الْعَيْنِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَالسَّيْفِ مِمَّنْ يَقْتُلُ بِهِ غَيْرَهُ) هو أعم من قوله «المسلمين» (ظُلْمًا، وَالشَّبَكَةِ مِمَّنْ يَضْطَاطُ) بها (في الحَرَمِ، وَالْخَشْبِ مِمَّنْ يَتَّخِذُ مِنْهُ الْمَلَاهِي) لتسببه في الحرام، ومثلها بيع الممالك المُرْد ممن عُرف بالفجور فيهم، ومحل تحريم بيعه ذلك ممن ذكر إذا تحقق أو ظن أنه يفعل ذلك، فإن تَوَهَّمَهُ كُرِهَ.

-(وَبَيْعِ الْعَرَبُونِ) بفتح العين والراء، وبضم العين وإسكان الراء (بِأَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ لِصَاحِبِ السَّلْعَةِ) هبة (إِنْ لَمْ يُتِمَّ الْبَيْعُ) ومن الثمن إن تم البيع؛ للنهي عن ذلك، رواه أبو داود وغيره^(١).



(١) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع العربان»، رواه أبو داود (٣٥٠٢)، ابن ماجه (٢١٩٢)، مالك في «الموطأ» (١٧٨١/بشار).

باب

بيوع الأعيان^(١)

♦♦ وهي ثلاثة؛ إذ (العَيْنُ: إِمَّا حَاضِرَةٌ، أَوْ غَائِبَةٌ، أَوْ فِي الدِّمَّةِ):
١- (فَالْحَاضِرَةُ: وَهِيَ الْمَرْيُوتَةُ الرَّؤْيَةُ الْمُعْتَبَرَةُ) فِي صَحَةِ الْبَيْعِ (يَصِحُّ بَيْعُهَا بِشَرْطِهِ) الْآتِي.

٢- (وَالْغَائِبَةُ: إِنْ لَمْ يَرَهَا الْعَاقِدَانِ) بَأَنْ لَمْ يَرَهَا كُلُّ مَنِهْمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا (قَبْلُ) أَي: قَبْلَ الْعَقْدِ (لَمْ يَصِحَّ بَيْعُهَا) لِلْغُرْرِ (وَلِنْ رَأْيَاهَا) قَبْلَ (وَلَمْ تَتَغَيَّرْ عَادَةً كَأَرْضٍ) وَثِيَابَ رَأْيَاهَا مِنْ نَحْوِ شَهْرٍ (أَوْ اخْتِمَلْ تَغْيِيرَهَا) وَعَدَمِهِ (كَحَيَوَانٍ صَحَّ) بَيْعُهَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَوَّلِ وَالظَّاهِرَ فِي الثَّانِي بَقَاؤُهَا بِحَالِهَا، وَمَحَلُّهُ: إِذَا كَانَ ذَاكِرَيْنِ لَأَوْصَافِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ (أَوْ غَلَبَ تَغْيِيرَهَا) فِي الْمُدَّةِ (كَفَأَكْهَةِ رَطْبَةٍ لَمْ يَصِحَّ) بَيْعُهَا لِلْغُرْرِ.

وَتَكْفِي رُؤْيَا بَعْضِ الْمُبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ الصُّبْرَةِ^(٢)، وَالرُّؤْيَا فِي كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ.

٣- (وَ) الْعَيْنُ (الَّتِي فِي الدِّمَّةِ: يَصِحُّ بَيْعُهَا بِذِكْرِهَا مَعَ جِنْسِهَا وَصِفَتِهَا؛ كَعَبْدٍ حَبَشِيٍّ خُمَاسِيٍّ^(٣)) مَعَ بَقِيَةِ الصِّفَاتِ الَّتِي تَذَكَّرُ فِي السَّلَمِ. (وَعُدَّ) هَذَا (بَيْعًا لَا سَلَمًا مَعَ أَنَّهَا) أَي: الْعَيْنُ (فِي الدِّمَّةِ) اِغْتِيَارًا بِلَفْظِهِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي رِبَوَيْنِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ

(١) احْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ بَيْعِ الْمَنَافِعِ كَبَيْعِ حَقِّ الْمَمَرِ، أَوْ حَقِّ وَضْعِ الْأَخْشَابِ عَلَى الْجِدَارِ، قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ (١٩/٢).

(٢) الصُّبْرَةُ: الْكُوْمَةُ الْمَجْمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ، سَمِيَتْ صُبْرَةً؛ لِإِفْرَاقِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَيُقَالُ: اشْتَرَيْتُ الشَّيْءَ صُبْرَةً أَي: بِلَا وَزْنٍ وَلَا كَيْلٍ، انْظُرْ: الزَّاهِرُ فِي غَرِيبِ أَلْفَافِ الشَّافِعِيِّ لِلْأَزْهَرِيِّ (٢١٠)، الصَّحَاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ (٧٠٧/٢).

(٣) أَي: طَوْلُهُ خَمْسَةُ أَشْبَارٍ، قَالَهُ الشَّرْقَاوِيُّ (٢١/٢).

التقابض قبله كما في العين الحاضرة.

وهذا إذا لم يذكر مع ذلك لفظ السَّلَم، فإن ذكر كأن قال: بعتك كذا سلمًا، أو اشتريته منك سلمًا؛ كان سلمًا، وعلى كون ذلك بيعًا يشترط تعيين أحد العوضين في المجلس وإلا يصير بيع دَيْن بدَيْن، وهو باطل^(١).



(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، رواه الدارقطني (٣٠٦٠)، الحاكم (٢٣٤٢)، البيهقي في «الكبرى» (١٠٦٣٤)، وضعفه النووي في «المجموع» (٤٠٠/٩).

باب

لزوم البيع

(إِذَا وُجِدَتْ صِفَتُهُ، وَالْعَاقِدَانِ: رَشِيدَانِ مُخْتَارَانِ، وَالْمَبِيعُ: مَمْلُوكٌ) هو من زيادتي (طَاهِرٌ، مُتَّفَعٌ بِهِ، مَقْدُورٌ عَلَى تَسْلِيمِهِ، مَعْلُومٌ) لهما (وَلِلْعَاقِدِ عَلَيْهِ وَلايَةٌ، وَأَنْقَطَعَ الْخِيَارُ) أي: خيار المجلس وخيار الشرط (لَزِمَ) البيع.

فلا يلزم بل لا يصح بلا صيغة، ولا بغير عاقلين متصفين بما مر، نعم يصح بيع المُكْرَهَ بحق^(١)، ولا يصح بيع غير المملوك للبائع^(٢)، ولا بيع نجس^(٣)، ولا ما لا نفع فيه^(٤) كحَيَّةٍ وَذَنْبٍ وَنَمْرٍ، ولا ما عجز عن تسلُّمه، ولا مجهول^(٥)، ولا ما ليس للعاقد عليه ولاية كبيع الفضولي^(٦)، وبعض هذه يعلم مما يأتي أيضًا، وبعضها مما مر.

وتعبري بالتسلم أولى من تعبيره بالتسليم.
وإذا لزم بيع العاقلين (فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فُسْخٌ إِلَّا لِمَوْجِبِ كَعَيْبٍ) وخلف شرط.

(١) وذلك كأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين، أو توجه عليه شراء مال أسلم إليه فيه فأكرهه الحاكم عليه، قاله الشرقاوي (٢/٢٤).

(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «ولا بيع إلا فيما تملك»، رواه أبو داود (٢١٩٠)، وقال النووي في «المجموع» (٩/٢٦٣): جاء من طرق كثيرة بأسانيد حسنة ومجموعها يرتفع عن كونه حسنًا ويقتضي أنه صحيح.

(٣) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع النبي ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله حَرَّمَ بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»، رواه البخاري (٢٣٣٦)، مسلم (١٥٨١).

(٤) أي: شرعًا، فلا عبرة بمنافعه الطبية التي تذكر في الكتب التي يتكلم فيها على خواص الحيوانات، وأخذ المال في مقابلته من باب أكل أموال الناس بالباطل.

(٥) فلا يصح بيع أحد الثوبين مثلاً، ولا بيع بأحدهما وإن تساوت قيمتهما، قاله الشرقاوي.

(٦) هو من ليس مالكا ولا وليا ولا وكيلًا.

(وَيَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ عَيْنٍ مُتَّصِفَةٍ بِمَا مَرَّ) آنفًا، فلا يجوز بيع مكاتب بغير رضاه؛ لتعلق حق العتق به كأم الولد، ولا بيع أم الولد لذلك، وللنهي عنه كما سيأتي في بابها، وولدها قياسًا عليها، ولا بيع لحم أضحية؛ لظاهر قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، ولا بيع الموقوف؛ لأنه غير مملوك، ولا بيع المعجوز عن تسلمه حسًا أو شرعًا؛ كالطير - غير النحل - في الهواء، ولا بيع المرهون بعد قبضه بلا إذن؛ لتعلق حق المرتهن به، فاستثناء الأصل للموقوف من العين المملوكة متقد.

(وَمِلْكُ الْمَبِيعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) أي: خيار المجلس أو الشرط (لِمَنِ انْفَرَدَ بِهِ) من العاقلين؛ لنفوذ تصرفه فيه (وَمَوْقُوفٌ إِنْ كَانَ لَهُمَا، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مِنَ الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ) لأن البيع سبب لملك المشتري، إلا أن الخيار مانع من الجزم به؛ فوجب التربص إلى آخر الأمر.

ويتصور كون خيار المجلس لأحدهما دون الآخر بأن يختار الآخر لزومه، أو يفارق أحدهما مكرهاً ويتمكن الآخر من خروجه معه ولم يخرج، وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر، وحيث وَقَفَ وَقَفَ ملك الثمن.



باب السلم

هو أولى من قوله «باب بيع الصفات وهو السلم»؛ لأن بيعها لا ينحصر في السلم كما عرف.

♦ (وَالسَّلْمُ) ويُقال له السَّلَف: بيع موصوف في الذمة بلفظ السَّلْم أو نحوه^(١).

والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ ... الآية﴾ [البقرة: ٢٨٢] نزلت في السَّلْم، وخبر الصحيحين: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»^(٢).

♦♦ (يُشْتَرَطُ لَهُ) مع أركان البيع وشروطه التي يمكن مجيئها فيه خمسة شروط:

١- (قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ) من مجلس العقد (وَلِنْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ) فلو تفرقا قبل قبضه بطل العقد، أو قبل قبض بعضه بطل فيما لم يقبض؛ لأنه عقدٌ غررٌ فلا يُضم إليه غررٌ آخر، ولو جعل رأس المال منفعةً دارٍ مثلاً حصل القبض بتسليم الدار في المجلس.

٢- (وَكَوْنُ الْمُسَلَّمِ فِيهِ دَيْنًا) فلو قال: أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد لم يصح (مَوْصُوفًا بِصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ) لهما، ولعدلين غيرهما؛ ليرجع إليهما عند التنازع.

٣- (وَكَوْنُهُ يُؤْمَنُ انْقِطَاعُهُ وَقْتِ وَجُوبِ تَسْلِيمِهِ) فلا يصح السلم في قدر يعسر تحصيله وقت الباكورة^(٣)، ولا في ثمر بستان أو قرية صغيرة، ولا بد من

(١) وهو السلف فقط، ولو ذكره لكان أولى؛ لأنه ليس لنا عقد يتوقف على مادة مخصوصة إلا السلم والنكاح والكتابة، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٧).

(٢) رواه البخاري (٢٢٤٠)، مسلم (١٦٠٤) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) هي أول الفاكهة، كأسلمت إليك في مئة قنطار رطب في أوله، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٩).

وجوده في الموضع الذي يعتبر فيه التسليم ولو بنقله للبيع عادة.

٤- (وَبَيَانُ مَوْضِعِ تَسْلِيمِهِ) في المؤجل (إِنْ عُقِدَ بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لَهُ، أَوْ) يصلح له (وَلَحْمِلِهِ مُؤَنَةً) لتفاوت الأغراض باختلاف المواضع (وَلَا) بأن صلح الموضع لتسليمه، ولم يكن لحمله مؤنة، ولم يبين موضعه (حُمِلَ عَلَى مَوْضِعِ الْعَقْدِ) الصالح لتسليمه كما يحمل عليه الحال إذا لم يبين موضع تسليمه، والمراد بموضع العقد: تلك المحلة لا ذلك الموضع بعينه.

٥- (وَبَيَانُ مَقْدَارِهِ) أي: المُسلم فيه (مِنْ كَيْلٍ) فيما يُكال (وَوَزْنٍ) فيما يُوزن (وَذَرَعٍ) فيما يُذرع (وَعَدٍّ) فيما يُعد (وَسِنٍّ فِي حَيَوَانٍ، وَ) بيان (عُتِقٍ) بضم العين (وَحَدَائِثٍ فِي حُبُوبٍ وَتَمْرٍ وَزَبِيبٍ) ونحوها، ويشترط ذكر بلدها ولونها وصغر حباتها وكبرها (لَا) بيان (جَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ، وَحُلُولٍ وَتَأْجِيلٍ) فلا يشترط.

♦ (وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْجَيِّدِ وَالْحُلُولِ) وينزل الجيد على أقل درجاته (وَشَرَطُ الْأَجُودِ مُبْطِلٌ) للعقد؛ لأن أقصاه غير معلوم (لَا) شرط (الْأَزْدِ) لأنه إن أتى برديء هو أردأ الأشياء فهو المسلم فيه، أو بما هو فوقه فالمطالبة بما دونه عناد، وشرط رداء العيب مبطل؛ لعدم انضباطه، لا شرط رداء النوع لانضباطه. (فَإِنْ ذُكِرَ أَجَلٌ اشْتُرِطَ كَوْنُهُ مَعْلُومًا) للآية والخبر السابقين (فَيُنْطَلُ بِالْمَجْهُولِ كَقَوْلِهِ: فِي رَجَبٍ) لأنه جعله ظرفاً فكأنه قال يَحُلُّ في جزء من أجزائه، بخلاف ما لو قال: إلى رجب؛ فإنه يصح، ويحل بأوله؛ لتحقيق الاسم به.

♦ (وَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيمَا لَا يَنْضَبُطُ) ولا يتقيد عدم الصحة بثلاثين شيئاً^(١) وإن قيد بها الأصل.

(كَتَبَلٍ مَرِيضٍ) بفتح الميم وكسر الراء، أي: ملصق عليه ريش.

(وَجَوَاهِرٍ إِلَّا فِي لَأَلَى صَغَارٍ) وهي ما تقصد للدواء لا للزينة.

(وَجَوْزٍ وَلَوْزٍ عَدًّا) لأنه يحتاج معه إلى ذكر الحجم، وذلك يورث عزة

(١) أي لأن أفراد ما لا ينضبط تريد عليها، وذكر المصنف منها أربعة وعشرين، قاله الشرقاوي.

الوجود، أما السلم فيهما وزنًا أو كيلاً فجائز مطلقاً، وقيل: يمتنع في نوع يكثر اختلافه؛ لغلظ قشوره ورقَّتْهَا، وهذا ما استدركه الإمام في الوزن على إطلاق الأصحاب الجواز، وتبعه الرافعي، وكذا النووي في غير «شرح الوسيط»^(١)، أما فيه فقال بعد ذكره ذلك: والمشهور في المذهب ما أطلقه الأصحاب، ونص عليه الشافعي، قال في «المهمات»: والصواب التمسك به^(٢)؛ ولهذا قيدت بقوله «عداً» وإن جرى الأصل على كلام الإمام.

(وَرَانِج) بكسر النون، وهو الجوز الهندي (وَسَفَرَجَلٍ، وَكُمَثْرَى، وَرُمَانٍ، وَبَيْضٍ، وَوَرْسٍ) وهو نبت أصفر باليمن يصبغ به.

(وَجُلُودٍ، وَرَقٍّ) بفتح الراء (وَخِفَافٍ، وَنَعَالٍ عَدًّا أَوْ كَيْلًا) لا وزنًا. (وَبَنْفَسَجٍ، وَيَاسَمِينٍ، وَذُهْنٍ وَرَدٍ، وَغَالِيَةٍ، وَثَوْبٍ مُلَوَّنٍ، أَوْ مُرَكَّبٍ عَلَيْهِ بِالْإِبْرَةِ غَيْرُ جَنْسِهِ إِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ ذَلِكَ، وَثَوْبٍ مَضْبُوعٍ بَعْدَ النَّسِجِ) لا ما صبغ غزله ثم نسج، والفرق أن الصبغ بعد النسج يسدُّ الفُرَجَ فلا تظهر معه الصفاقة بخلاف ما قبله.

(وَأَطْرَافٍ حَيَوَانٍ) كيديه (وَرُءُوسِهِ).

(وَمَخِيضٍ^(٣) فِيهِ مَاءٌ مَجْهُوْلٌ) قدره، والتقيد بالمجهول من زيادتي، وكمطبوخ ومشوي، نعم يجوز في الآجر والسكر والقند والدُّبْس والفانيد واللبَّاء^(٤)؛ لانضباط نارها.



(١) انظر: نهاية المطلب للجويني (٥٠/٦)، الشرح الكبير (٤٠٦/٤)، الروضة (١٤/٤).

(٢) انظر: المهمات للإسنوي (٢٩٨/٥).

(٣) المخيض: اللبن الذي قد مخض وأخذ زُبده.

(٤) القند: عسل قصب السكر إذا جمّد، والدُّبْس: ما يسيل من الرطب، والفانيد: ضرب من

الحلواء، فارسي معرب، واللبَّاء: أول اللبن في التاج.

باب الربا

بالقصر، وألفه بدل من واو، ويكتب بهما، وبالياء أيضًا.
وهو لغة: الزيادة.

وشرعًا: عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع
حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين، أو أحدهما.

والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]،
وخبر مسلم «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه»^(١).

وهو (إِنَّمَا يَجْرِي فِي نَقْدٍ) أي: ذهب وفضة ولو غير مَضْرُوبَيْنِ (وَ) في (مَا
قُصِدَ لِطَعْمٍ) بضم الطاء، بأن يكون معظم مقاصده الطعم، أي: الأكل، وإن لم
يؤكل إلا نادرًا.

♦ (فَإِنْ بَاعَ رِبَوِيٌّ بِجِنْسِهِ) كذهب بذهب، وَبُرِّيْرٌ (شُرِطَ) في صحة بيعه
ثلاثة أمور: (حُلُولٌ، وَتَقَابُضٌ قَبْلَ التَّفَرُّقِ) من مجلس العقد (وَمُمَاثَلَةٌ) عند العقد
(يَقِينًا) من زيادتي، وخرج به: ما لو باع ربويًا بجنسه جزافًا فلا يصح وإن خرجا
سواء؛ للجهل بالمماثلة عند العقد، والجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة.

♦ (أَوْ) بيع ربوي (بِغَيْرِ جِنْسِهِ وَاتَّحَدَا عِلَّةً) في الربا كذهب بفضة (شُرِطَ
الْأَوَّلَانِ) أي: الحلول والتقابض قبل التفرق (فَقَطُّ) أي: دون المماثلة؛ فإن لم
تتحد علة الربا كأن يَبَعَ طعامٌ بغيره كنقدٍ أو ثوبٍ لم يشترط شيء من الثلاثة.

والأصل في ذلك خبر مسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر
بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، سواء بسواء،
يدًا بيد؛ فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد»^(٢) أي:
مقابضة، وقضيته: أنه لا يصح بيع الطعام بالنقد إلا مقابضة لكنه غير مراد

(١) مسلم (١٥٩٧) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مسلم (١٥٨٧) عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إجمالاً.

وعلة الربا في النقد: كونه نقدًا، وفي المطعوم: الطعم، والمطعوم: ما قصد لطعم الآدمي اقتياتًا أو تفكُّهًا أو تداويًا؛ كما يؤخذ من الخبر، فإنه نص فيه على البُر والشعير، والمقصود منهما التقوت؛ فألحق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة، وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفكه؛ فألحق به ما في معناه كالزبيب والتين، وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح؛ فألحق به ما في معناه كالمُضطَكِّي والزنجبيل والزعفران والسَّقْمُونِيا والطين الأَرْمَنِي لا الخراساني وسائر الأدوية، والمماثلة إنما تعتبر حال الكمال، ومنه: اللبن والسمن.

♦ (وَيَجُوزُ بَيْعُ حَيَوَانٍ بِآخَرَ) ولو من جنسه أو مؤجلًا، وإن كان بضرع

أحدهما لبن.

♦ (وَإِذَا عُقِدَ عَلَى جِنْسٍ رَبَوِيٍّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ الْمَبِيعُ وَلَوْ صِفَةً

كَمَاتَتِي دِينَارٍ جَيِّدَةٍ بِمَاتَةٍ) من الدنانير (جَيِّدَةٍ وَمَاتَةٍ رَدِيئَةٍ) وكماتتي دينار جيدة بماتتي دينار رديئة (حَرُمَ) العقد (وَلَمْ يَصَحَّ) لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال: اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر دينارًا فيها ذهب وخرز، ففصَّلْتُهَا فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لا تباع حتى تُفَصَّلَ»^(١)، ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين توزيع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة، والتوزيع في هذا الباب يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق المماثلة.

وخرج بالجنس: يبيع نحو دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير، أو بصاعي بر أو شعير؛ فإنه جائز صحيح، وشمل اختلاف المبيع يبيع نحو درهم وثوب بمثلهما فإنه حرام غير صحيح.



باب المراجعة

(بأن يُخبرَ) المشتري (بشأن ما اشتراه ويبيعه) بمثله (بربح) أي: مع ربح (درهم لكل عشرة مثلاً).

(وهي) أي: المراجعة (جائزة) بلا كراهة، ويجوز أن يكون الربح من غير جنس الثمن.

(فإن ادَّعى غلطاً وأخبر بأقل) مما أخبر به أولاً (قبل قوله) مؤاخذه له بإخباره (وحطَّ الزائد وربحه) لكذبه، فلو قال: اشتريته بمائة وباعه بمائة وربع درهم لكل عشرة، ثم أخبر بأنه اشتراه بتسعين قبل قوله وحط الزائد وربحه وذلك أحد عشر؛ فيكون الثمن تسعة وتسعين (أو) أخبر (بأكثر) مما أخبر به أولاً (وكذبه) أي: المشتري (فإن لم يبين لغلطه وجهاً محتملاً) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا بينته) لتكذيب قوله الأول لهما (وإلا) بأن بين لغلطه وجهاً محتملاً كأن قال: كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع إلى غيره (قبلاً) أي: قوله وبينته؛ لعذره (وله تخليف المشتري فيهما) أي: في الشقين (أنه لا يعرف ذلك) لأن المشتري قد يقر عند عرض اليمين عليه.

ويجوز البيع محاطة كبعثك هذا بما اشتريت وحط درهم لكل عشرة، أو من كل عشرة، لكن المحطوط في الأولى واحد من كل أحد عشر كما في الربح بخلاف الثانية فإن المحطوط فيها واحد من كل عشرة.



باب الخيار

♦ (بَابُ الْخِيَارِ) فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ.

♦♦ (الْخِيَارُ الْمَشْرُوعُ فِي الْبَيْعِ) سِتَّةَ عَشَرَ:

١- (خِيَارُ شَرْعٍ) ثَبِتَ بِالْعَقْدِ (وَهُوَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ) لِثَبُوتِ ذَلِكَ فِي خَبَرِ الصَّحِيحِينَ^(١).

٢- (وَخِيَارُ الشَّرْطِ، وَأَكْثَرُ مُدَّتِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) لِثَبُوتِ ذَلِكَ فِي خَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ^(٢) (فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا) فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ (لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ) لِأَنَّهُ صَارَ شَرْطًا فَاسِدًا.

٣- (وَخِيَارُ عَيْبٍ عِنْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ) سِوَاهُ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْبَيْعِ أَمْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِثَبُوتِ ذَلِكَ فِي خَبَرِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ الْخِيَارُ لَجَهْلِ دَكَّةٍ تَحْتَ صُبْرَةٍ مَبِيعَةٍ.

وَضَابِطُ الْعَيْبِ هُنَا: كُلُّ مَا يَنْقُصُ الْعَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ إِذَا غَلِبَ فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ؛ كَالْخِصَاءِ وَالزَّانَا وَالسَّرَقَةَ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِمْ «يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ»: مَا لَوْ بَانَ بِالْحَيَوَانِ قِطْعٌ فَلَقَّةٌ صَغِيرَةٌ مِنْ فَخْذِهِ أَوْ سَاقِهِ لَا تُورِثُ شَيْئًا وَلَا تُفُوتُ غَرَضًا صَحِيحًا فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ بِذَلِكَ، وَيَقُولُهُمْ «إِذَا غَلِبَ... إلخ»: الثُّبُوتُ فِي الْأَمَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوُطْءِ فَإِنَّهَا تَنْقُصُ

(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١١١)، مُسْلِمٌ (١٥٣١).

(٢) لِحَدِيثِ مُنْقِذِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتِغَيْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٢٣٥٥)، الدَّارِقُطَنِيُّ (٣٠١١)، الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (١٠٥٥٧)، وَحَسَنَةُ النَّوَوِيِّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٩٠/٨).

(٣) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٨)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٦) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَتَفْسِيرُ الْخِرَاجِ بِالضَّمَانِ: هُوَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغْلَهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا فِيرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ، فَالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي، وَهَذَا التَّفْسِيرُ جَاءَ مَرْفُوعًا عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ (٢٢٤٣).

القيمة ولا خيار بها؛ إذ ليس الغالب في الإماء عدمها.

٤- (وَخِيَارُ تَلَقَّى الرُّكْبَانِ إِذَا وَجَدُوا السَّعْرَ أَغْلَى مِمَّا ذَكَرَهُ) المتلقي؛ لثبوته في خبر الصحيحين^(١)، بخلاف ما إذا وجدوه مثله أو دونه فلا خيار لهم؛ إذ لا تغرير ولا خيانة، ولو لم يطلّعوا على الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما أخبروا به استمر خيارهم.

٥- (وَخِيَارُ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ فِي الدَّوَامِ) كتلف أحد المبيعين قبل القبض (أو) في (الابتداء) كبيع حلّ وحرّم (إِنْ جَهِلَ الْمُشْتَرِي) الحال؛ لتفريق الصفقة عليه، فإن علمه أو كان تفريقها في اختلاف الأحكام كجمع بيع وإجارة فلا خيار.

٦- (وَخِيَارُ فَقْدِ الوَصفِ المُشْرُوطِ) في العقد، والمراد: وصف يقصد ليخرج غيره؛ كالزنا والسرقة فإنه لا خيار بفقده.

٧- (وَالخِيَارُ لِجَهِلِ الغُصْبِ مَعَ القُدْرَةِ عَلَى الانْتِزَاعِ) للمعقود عليه من الغاصب؛ دفعًا للضرر.

٨- (وَ) الخيار (لِطَرَيَانِ العَجْزِ) عن الانتزاع (مَعَ العِلْمِ بِهِ) أي: بالغصب، ومنه يعلم ثبوت الخيار؛ لتعذر القبض بجحد أو غيره، وبه صرح الأصل.

٩- (وَ) الخيار (لِجَهِلِ كَوْنِ المِيعِ مُكْتَرَى) أو مزروعًا.

١٠- (وَ) الخيار (لِلْإِمْتِنَاعِ مِنَ الوَفَاءِ بِالشَّرْطِ الصَّحِيحِ) كشرط رهن، أو كفيل في البيع (إِلَّا فِي) الامتناع من الوفاء بشرط (إِعْتَاقٍ، وَقَطْعٍ فِي بَيْعِ ثَمَرَةٍ قَبْلَ) بدو (صَلَاحِهَا) ولو من غير مالك أصلها، فلا يثبت به خيار، بل يجبر من شرط عليه ذلك في الأولى على الإعتاق، وفي الثانية على قطع الثمرة إن بيعت من غير مالك أصلها، ولا يلزمه الوفاء بقطعها إن بيعت منه.

(١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانِ»، رواه البخاري (٢٢٧٤)، مسلم (١٥٢١)، وعند مسلم (١٥١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ».

وإطلاقي للثانية أولى من تقييد الأصل لها بمالك الأصل.

١١- (و) الخيار (لِلتَّحَالِفِ) فيما إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في

كيفيته فيفسخانه، أو أحدهما، أو الحاكم إن لم يتراضيا.

١٢- (و) الخيار (لِلْبَائِعِ لِظُهُورِ زِيَادَةِ الثَّمَنِ فِي الْمُرَابَحَةِ) فلو قال: اشتريت

هذا بمائة وباعه بمائة وربح درهم لكل عشرة، ثم زعم أنه كان اشتراه بمائة وعشرة وصدقه المشتري ثبت له الخيار.

١٣- (و) الخيار (لِلْمُشْتَرِي لِاخْتِلَاطِ الثَّمَرَةِ) المبيعة بالمتجددة قبل

التخلية (إِنْ لَمْ يَهَبْهُ الْبَائِعُ مَا تَجَدَّدَ) وإلا سقط خياره؛ لزوال المحذور^(١).

وله الخيار أيضًا في صورة الأحجار المدفونة في الأرض المبيعة إذا كان

قلعها وتركها مُضَرَّين، أو قلعها مُضَرًّا ولم يتركها البائع، وتركها إعراض لا تملك كنعل الدابة.

١٤- (و) الخيار (لِلْعَجْزِ عَنِ الثَّمَنِ) بأن عجز عنه المشتري والمبيع باق

عنده؛ لثبوت ذلك في الصحيحين^(٢)، ولا بد في ذلك من الحجر عليه بسبب عجزه، أو من غيبة ماله مسافة القصر.

١٥- (و) الخيار (لِتَغْيِيرِ صِفَةِ مَا رَأَهُ قَبْلَ الْعَقْدِ) وإن لم يكن عيبًا.

١٦- (و) الخيار (لِتَعْيِبِ الثَّمَرَةِ بِتَرْكِ الْبَائِعِ السَّقْيِ) بعد التخلية.

وتركت من الأصل هنا أشياء للعلم بها مما مر.



(١) ولا أثر للمنة هنا؛ لأنها في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه، قاله الشرقاوي (٢/ ٥٢).

(٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه

فهو أحق به»، رواه البخاري (٢٤٠٢)، مسلم (١٥٥٩).

باب البيوع الباطلة

♦♦ (بَابُ) بيان (الْبَيْعِ الْبَاطِلَةِ).

♦ (هِيَ) كثيرة:

١- (كَبَيْعٌ مَا لَمْ يُقْبَضْ) أي: لم يقبضه البائع (إِلَّا فِي):
(مِيرَاثٍ، وَمَوْصًى بِهِ، وَرِزْقٍ سُلْطَانٍ) بأن عَيَّنَ لمستحقٍّ في بيت المال قدر حصته أو أقل (وَعَنِيْمَةً، وَ) ريع (وَقَفٍ) من نتاج وثمره وغيرهما (وَمَوْهُوبٍ اسْتُرْجَعَ) من المتهب (وَصَيْدٍ) مثبت (بِشَبَكَةٍ) أو نحوها (وَمُسْلَمٍ فِيهِ، وَمُكْتَرًى). (وَعَیْرَهَا) هو من زيادتي؛ كمشترك، ومال قراض، ومرهون بعد انفكاكه. ويستثنى من الميراث ما لو كان الموروث لا يملك بيعه؛ لكونه مات قبل قبضه.

٢- (وَكَبَيْعٌ مَا عَجَزَ) البائع (عَنْ تَسْلِيمِهِ حَالًا كَالطَّيْرِ) غير النحل (فِي الْهَوَاءِ إِلَّا فِي) ستة أشياء:
(إِجَارَةٍ، وَسَلَمٍ، وَغَلَّةٍ) كثيرة (لَا يُمَكِّنُ كَيْلُهَا إِلَّا فِي زَمَنِ طَوِيلٍ، وَمَغْصُوبٍ، أَوْ آتِقٍ لِقَادِرٍ عَلَيْهِ) هو أعم من قوله «ممن هو تحت يده» (وَعَيْنٍ) هو أعم من قوله «وعقار» (يَبْلَدٍ آخَرَ) أو نحوه؛ فيصح البيع في كل منها وإن عجز البائع عن تسليمه في الحال؛ لأن المشتري يصل إلى غرضه فيها.

٣- (وَكَبَيْعٌ حَبَلِ الْحَبْلَةِ) بفتح المهملة والموحدة؛ للنهي عنه في خبر الصحيحين^(١) (كَأَن يَقُولَ) البائع (إِذَا تُتَبَّحْتُ) بالبناء للمفعول، أي: ولدت (هَذِهِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُتَبَّحَتِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا فَقَدْ بَعْتُكَ وَلَدَهَا، أَوْ بِأَن يَشْتَرِيَ شَيْئًا بِشَمَنِ مُؤَجَّلٍ

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبْلَةِ»، رواه البخاري

بِتَّاجِ نَاقَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ يَتَّاجِ مَا فِي بَطْنِهَا) أي: مؤجَّلاً بتَّاجِ نِتَاجِهَا بكسر النون، وبطلان البيع من حيث المعنى في النوع الأول؛ لأنه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه، وفي الثاني للتأجيل لأجل مجهول.

٤- (وَبَيْعِ الْمَضَامِينِ، وَهِيَ مَا فِي أَضْلَابِ الْفُحُولِ).

٥- (وِ) بيع (المَلَايِقِ، وَهِيَ مَا فِي بُطُونِ الْإِنَاثِ) للنهي عنهما كما رواه مالك في «الموطأ»^(١)، ولما مر.

والمضامين: جمع مضمون بمعنى متضمن، ومنه مضمون الكتاب كذا.

والملايقي: جمع ملقوحة وهي جنين الناقة، والمراد هنا أعم من ذلك.

٦- (وَبَيْعِ بِشْرَطٍ) كبيع بشرط بيع أو قرض؛ للنهي عنه في خبر أبي داود وغيره^(٢) (إِلَّا) ثلاثة عشر:

بيع (بِشْرَطٍ رَهْنٍ، أَوْ كَفِيلٍ) معينين لثمن في الذمة؛ للحاجة إليهما في معاملة من لا يرضى إلا بهما، ولا بد من كون الرهن غير المبيع.

(أَوْ) بشرط (إِشْهَادٍ) لقوله تعالى ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولا يشترط تعيين الشهود؛ لأن الأغراض لا تتفاوت فيهم؛ فإن الحق يثبت بأي عدول كانوا.

(أَوْ) بشرط (خِيَارٍ) لما مر في بابه.

(أَوْ) بشرط (أَجَلٍ) معين؛ لقوله تعالى ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أي: معين ﴿فَاكْتُتِبُوهُ﴾.

(أَوْ) بشرط (إِعْتَاقٍ) للمبيع؛ لخبر الصحيحين عن بريرة أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(١) عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «لا ربا في الحيوان، وإنما نهى من الحيوان عن ثلاثة: المضامين، والملاقيح، وحبل الحبل»، رواه مالك في «الموطأ» (١٩٩).

(٢) عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما ليس عندك»، رواه أبو داود (٣٥٤)، الترمذي (١٢٣٤).

اشتريتها بشرط العتق والولاء ولم ينكر ﷺ إلا شرط الولاء لهم؛ لقوله: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى... إلخ»^(١)، ولأن استعقاب البيع العتق عهدٌ في شراء القريب فاحتمل شرطه.

(أَوْ) بشرط (بَرَاءَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ) في المبيع ولو غير حيوان، فهو أولى من تقييد الأصل الصحة بالحيوان (فَيُرْأَى عَنْ عَيْبِ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْهُ) دون غيره، فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أو لا، ولا من عيب باطن بالحيوان علمه، وذلك لأن الحيوان يتغذى في الصحة والسقم وتحول طباعه فقلما ينفك عن عيب خفيٍّ أو ظاهر فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة؛ ليثق بلزوم البيع فيما لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه مطلقاً في حيوان أو غيره لتلبسه فيه، وما لا يعلمه من الظاهر فيهما؛ لندرة خفائه عليه، أو من الخفي في غير الحيوان كالجوز واللوز؛ إذ الغالب عدم تغيره بخلاف الحيوان، وله مع الشرط المذكور الرد بعيب حدث قبل القبض؛ لأن الأصل والظاهر أنهما لم يريدها.

(أَوْ) بشرط (نَقْلِ الْمَبِيعِ مِنْ مَكَانِ الْبَائِعِ) لأنه تصريح بمقتضى العقد.
(أَوْ) بشرط (قَطْعِ الثَّمَارِ، أَوْ تَبْقِيئِهَا بَعْدَ) بدو (الصَّلَاحِ) هو أولى من قوله «بعد التأبير»؛ وذلك للإجماع في الأولى، ولأمن الثمار من الآفات غالباً في الثانية، بخلاف ما قبل الصلاح؛ فإذا تلفت لم يبق شيء في مقابلة الثمن.
(أَوْ) بشرط (وَصْفِ يَفْصَدُ كَكُونِ الْعَبْدِ كَاتِبًا) لأنه التزام يتعلق به مصلحة العقد، ولم يقتض إنشاء أمر مستقبل، فلم يدخل في النهي عن بيع وشرط.
(أَوْ) بشرط (أَنْ لَا يُسَلَّمَ الْمَبِيعُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ ثَمَنَهُ) الحال.
(أَوْ) بشرط (الرَّدِّ بِعَيْبٍ).

(١) رواه البخاري (٤٥٦)، مسلم (١٥٤).

٦- (وَكَيْفَ الْمَلَامَةِ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(١) (كَأَن يَلْمُسَ) بضم الميم وكسرهما (كُنُيَا مَطْوِيًّا أَوْ فِي ظُلْمَةٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَهُ) اكتفاء بلمسه عن رؤيته، أو بأن يقول: إذا لمسته فقد بعته؛ اكتفاء بلمسه عن الصيغة، أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع الخيار؛ اكتفاء بلمسه عن الإلزام بتفرُّق أو تخاير.

٧- (وَالْمُنَابَذَةُ) بالمعجمة؛ للنهي عنها في خبر الصحيحين^(٢) (بِأَنْ يَنْبِذَ كُلُّ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ عَلَى أَنْ أَحَدُهُمَا) مقابل (بِالْآخِرِ، وَلَا خِيَارَ) لهما (إِذَا عَرَفَا الطُّوْلَ وَالْعَرَضَ، أَوْ بِأَنْ يَنْبِذَهُ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ) اكتفاء بذلك عن الصيغة، والبطلان فيها وفي الملامسة من حيث المعنى؛ لعدم الرؤية، أو عدم الصيغة، أو للشرط الفاسد.

٨- (وَالْمُحَاقَلَةُ وَهِيَ يَنْعُ الْبُرِّ فِي سُئِيلِهِ) بصافٍ؛ للنهي عنه في خبر الصحيحين^(٣)، ولعدم العلم بالمماثلة، ولأن البر مستور بما ليس من صلاحه.

٩- (وَيَبِيعُ مَا لَمْ يَمْلِكْ) لخبر «لا طلاق إلا فيما تملك، ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك»، رواه الترمذي وحسنه^(٤).

(إِلَّا فِي سَلَمٍ، وَإِجَارَةٍ، وَرِبَا) وَاقِعَيْنِ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ؛ فيصح كلُّ منها وإن كانت المنفعة والمسلم فيه والمبيع غير مملوكة حالة العقد.

١٠- (وَكَيْفَ لَحْمٍ بِحَيَوَانٍ وَلَوْ غَيْرَ مَاكُولٍ) كييع لحم بقر بقر أو بشاة أو

(١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَةِ وَالْمُنَابَذَةِ»، رواه البخاري (٢١٤٦)، مسلم (١٥١١).

(٢) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ»، رواه البخاري (٢١٨٦)، مسلم (١٥٤٦).

(٣) رواه أبو داود (٢١٩٠)، الترمذي (١١٨١)، وصححه النووي في «المجموع» (٢٦٢-٢٦٣).

بحمار؛ للنهي عنه في خبر الترمذي^(١)، وكاللحم: الإلية، والقلب، والكبد، والطحال، والكلى، والرئة، والجلد إذا لم يديغ.

(وَيَجُوزُ بَيْعُ لَبَنٍ بِحَيَوَانٍ) ولو مأكولاً (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ضَرْعِهِ لَبَنٌ مِنْ جَنْسِهِ) أي: من جنس ذلك اللبن، وذلك بأن لم يكن في ضرعه لبن، أو كان لكن من غير جنس ذلك اللبن كبيع لبن بقر بشاة لا لبن في ضرعها، أو فيه لبن فإن كان من جنسه كبيع لبن بقر ببقرة في ضرعها لبن لم يجز للربا؛ لكونه من قاعدة مد عجوة^(٢)، وكاللبن: البيض.

وتعيري بما ذكر أعم مما عبر به.

١١- (وَكَيْفَ شَاؤَ لَبُونٍ بِمِثْلِهَا) لما مر، وكالشاة اللبون كل حيوان مأكول لبون، أو فيه بيض، وفارق ذلك الدهن في السمس ونحوه بأنه مهياً للخروج مع بقاء أصله بحاله، بخلاف الدهن فيما ذكر.

١٢- (وَبَيْعُ الْحَصَاةِ) للنهي عنه في خبر مسلم^(٣) (كَأَنَّ بَيْعَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ) هذه (الْحَصَاةُ) أو يقول: إذا رميت هذا الحصاة فهذا الثوب مبيع منك بكذا، أو يقول: بعته ولك الخيار إلى رميها، والبطلان في ذلك من حيث المعنى؛ للجهل بالمبيع، أو بزمن الخيار، أو لعدم الصيغة.

١٣- (وَبَيْعُ الْمَاءِ الْجَارِي) أو النابع (وَلَوْ مُدَّةً مَعْلُومَةً) لأنه غير مملوك؛

(١) ليس في الترمذي، بل عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم، رواه مالك في «الموطأ» (١٩١٢)، وعن سمرة أن النبي ﷺ نهى أن تباع الشاة باللحم، رواه البيهقي في «الكبرى» (١٠٦٦٥) وقال: هذا إسناد صحيح، يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم ابن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ذكرها.

(٢) وهي أن تشتمل الصفقة على مال واحد من أموال الربا من الجانيين ويختلف مع ذلك أحد العوضين أو كلاهما جنساً أو نوعاً أو صفة، قاله في «المجموع» (١٠/٣٢٧).

(٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر»، رواه مسلم (١٥١٣).

وللجهل بقدره، ولو كان مملوكًا امتنع أيضًا للعلة الثانية، فإن كان راكدًا جاز بيعه.

١٤- (وَبَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ) بدو (الصَّلَاحِ) وهو أولى من قوله «قبل التأبير» (بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ) أي: بشرط التبقية أو مطلقًا؛ للنهي عن بيعها قبل الصلاح كما مر^(١)، أما بيعها بشرط القطع قبل الصلاح أو بغيره بعده فجائز. (فَإِنْ بَاعَ نَخْلًا وَعَلَيْهِ ثَمَرَةٌ مُؤَبَّرَةٌ فَهِيَ لِلْبَائِعِ، أَوْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٌ فَلِلْمُشْتَرِي) نعم إن شُرِطَتِ الثمرة لأحدهما عُمِلَ به.

والأصل في ذلك خبر الصحيحين «من باع نخلاً قد أُبْرِثَ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع»^(٢)، مفهومه أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري، وهو كذلك إلا أن يشترطها البائع، وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشترط له، أو يسكت عن ذلك، وكونها في الثاني للمشتري كذلك، وألحق تأبير بعضها بتأبير كلها بتبعية غير المؤبر للمؤبر؛ لما في تتبع ذلك من العسر.

والتأبير: تشقيق طلع الإناث، وذُرُّ طلع الذكور فيه، ومراد الفقهاء: تشقيق الطلع مطلقًا اعتبارًا بظهور المقصود.

١٥- (وَبَيْعُ رُطْبٍ) بضم الراء (بِمِثْلِهِ أَوْ بِثَمَرٍ) وبيع عنب بمثله أو بزبيب؛ للجهل الآن بالمماثلة وقت الجفاف، والأصل في ذلك أنه ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر، فقال: «أينقص الرطب إذا جف؟» فقالوا: نعم، فقال: «فلا إذن» رواه الترمذي وصححه^(٣)، وتقدم أنه يصح بيع العرايا، وسيأتي أيضًا.

١٦- (وَبَيْعُ بُرٍّ مَبْلُولٍ) وإن جف (بِمِثْلِهِ أَوْ بِجَافٍ) وعليه اقتصر الأصل.

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا، رواه البخاري (١٤٨٦)، مسلم (١٥٣٤).

(٢) رواه البخاري (٢٢٠٤)، مسلم (١٥٤٣) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه أبو داود (٣٣٥٩)، الترمذي (١٢٢٥)، النسائي (٤٥٨٧)، ابن ماجه (٢٢٦٤).

١٧- (و) بيع (لَحْمٍ طَرِيٍّ بِمِثْلِهِ أَوْ بِقَدِيدٍ) وتجوز الأصل بيع الرطب بمثله متماثلاً مردود.

١٨- (و) بيع (يَابِسٍ بِمِثْلِهِ مُتَفَاضِلِينَ إِنْ اتَّحَدَ الْحِنْسُ) كلحم بقر بمثله متفاضلين؛ للربا.

(وَاللُّحْمَانُ) بضم اللام (وَالْأَلْبَانُ، وَالْأَذْهَانُ، وَالسَّمَكُ، وَالْحُلُولُ، وَأَنْوَاعُ الْخُبْزِ) كخبز بُرٍّ، وخبز شعير، وخبز ذرة (أَجْنَأَسُ) كأصولها؛ فيجوز بيع لحم بقر بلحم ضأن متفاضلين.

١٩- (وَكَيْفَ نَجَسٍ) ككلب؛ للنهي عن ثمنه^(١)، والمعنى فيه: نجاسة عينه، فألحق به باقي نجس العين.

وتعبري بـ«نجس» أعم من تعبيره بـ«كلب وخنزير وما تولد منهما».

٢٠- (و) بيع (حُرٍّ) للإجماع.

٢١- (وَأُمٌّ وَلَدٍ).

٢٢- (وَمُكَاتِبٍ) لما مر في باب لزوم البيع.

٢٣- (وَحَشَرَاتٍ) كعقارب وفئران؛ إذ لا نفع فيها يقابل بالمال، وإن ذكر

لها منافع في الخواص.

٢٤- (وَعَسْبِ الْفَحْلِ) للنهي عنه في خبر البخاري^(٢) (وَهُوَ أَجْرَةُ ضَرَابِهِ)

ويقال غير ذلك كما بيته في شرح الأصل^(٣).

(١) عن أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُولِ الْكَاهِنِ»، رواه البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧).

(٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ»، رواه البخاري (٢٢٨٤).

(٣) قال النووي في «الروضة» (٣/ ٣٩٧): والمشهور في كتب الفقه أنه ضرابه، وقيل: أجرة ضرابه، وقيل: مأوه، والحاصل: إن بُذِلَ عَوْضًا عَنْ الضَّرَابِ إِنْ كَانَ بَيْعًا فَبَاطِلٌ قَطْعًا، وكذا إِنْ كَانَ إِجَارَةً عَلَى الْأَصْح، ويجوز أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبُ الْأَنْثَى صَاحِبَ الْفَحْلِ شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّة.

٢٥- (وَبَيْعُ الْغَرَرِ كَمُسْكِ فِي قَارَةٍ، وَصُوفٍ عَلَى ظَهْرِ غَنَمٍ) للجهل بقدر

المبيع.

٢٦- (وَبَيْعُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ) أو مرتد (مِنْ كَافِرٍ) لما في ملكه له من الإهانة.

♦♦ (وَلَا يَدْخُلُ) عَبْدٌ (مُسْلِمٌ فِي مِلْكِ كَافِرٍ) ابتداء (إِلَّا) في ست مسائل:

١- (بِالْإِزْثِ) له.

٢- (وَبِاسْتِزْجَاعِهِ بِإِفْلَاسِ الْمُشْتَرِي).

٣- (وَبِرْجُوعِهِ فِي هَبْتِهِ لَوْلَدِهِ).

٤- (وَبِرَدِّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ).

٥- (وَبِقَوْلِهِ لِمُسْلِمٍ: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي؛ فَيُعْتَقُهُ عَنْهُ).

٦- (وَبِشْرَائِهِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) وما يزيد على الستة يرجع ما يصح منه إلى

بعضها بجامع الفسخ، وفي معناه الانفساخ.

٢٧- (وَكَيْسُ الْعَرَايَا، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى الشَّجَرِ بِتَمَرٍ) على الأرض (أَوْ)

بيع (العَنْبِ عَلَيْهِ) أي: على الشجر (بِزَيْبٍ) على الأرض (فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ،

وَيَجُوزُ فِيمَا دُونَهَا بَعْدَ) بدو (الصَّلَاحِ) لأنه ﷺ رخص في ذلك في الرطب^(١)،

وقيس به العنب بجامع أن كلا منهما زكوي يمكن خرصه ويُدَّخَرُ يابسه.

هذا (إِنْ خُرِصَ مَا عَلَى الشَّجَرِ وَكِيلَ الْآخَرُ) فلا يجوز فيما لو خُرس ما

على الشجر ووزن الآخر، أو خُرس أو وزن ما على الشجر وخُرس الآخر،

وَأَلْحَقَ الْمَاورِدِي وَالرَّوْيَانِي الْبُسْرَ بِالرُّطْبِ^(٢).



(١) قال ابن عمر: حدثني زيد بن ثابت أن النبي ﷺ رخص في العرايا بخرصها، رواه

البخاري (٢١٧٣)، مسلم (١٥٣٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (١٣٥/٥)، بحر المذهب للرويان (١٠٢/٣).

باب الصلح

هو لغة: قطع النزاع.

وشرعاً: عقد يحصل به ذلك.

والأصل فيه قبل الإجماع خبر: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً» رواه ابن حبان وصححه^(١).

والكفار كالمسلمين وإنما خصّهم بالذكر؛ لانقيادهم إلى الأحكام غالباً. والصلح الذي يحلّل الحرام كأن يصالح على خمر، والذي يحرّم الحلال كأن يصالح على لا يتصرف في المصالح به.

♦ ثم هو (يَكُونُ هَبَةً: بِأَنْ يُصَالِحَ مَنْ عَيْنٍ عَلَى بَعْضِهَا) فيثبت له ما يثبت لها. (وَ) يكون (بَيْعًا: بِأَنْ يُصَالِحَ مِنْهَا) أي: من العين المدّعاة (عَلَى غَيْرِهَا) من عين أو غيرها؛ فيثبت له ما يثبت للبيع.

(وَ) يكون (إِجَارَةً: بِأَنْ يُصَالِحَ مِنْهَا) أي: من العين المدّعاة (عَلَى مَنَفَعَةٍ، أَوْ مِنْ مَنَفَعَتِهَا عَلَى غَيْرِهَا) والتفسير الثاني من زيادتي.

(وَ) يكون (إِثْرًا: بِأَنْ يُصَالِحَ مَنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ) كقوله: أبرأتك عن خمسة من العشرة التي لي عليك وصالحتك على الباقي، ولا يشترط القبول، فإن اقتصر على لفظ الصلح كقوله: صالحتك من العشرة التي عليك على خمسة اشترط القبول؛ لأن لفظ الصلح يقتضيه.

(وَ) يكون (غَيْرَهَا) من زيادتي.

كأن يكون سلمًا: بأن تجعل العين المدّعاة رأس مال سلم.

وجعالة: كقوله: صالحتك من كذا على ردّ عبيدي.

وخلعًا: كقولها: صالحتك من كذا على أن تطلقني طليقة.

ومعاوضة عن دم: كقوله: صالحتك من كذا على ما أستحقه عليك من

(١) رواه أبو داود (٣٥٩٤)، الترمذي (١٣٥٢)، ابن ماجه (٢٣٥٣)، ابن حبان (٥٠٩١).

القود.

وفداء: كقوله لحربي: صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير.

وعارية: كقوله: صالحتك من الدار المدعاة على أن تسكنها سنة.

وفسخًا: كأن صالح من المسلم فيه على رأس المال.

♦ ويشترط لصحة الصلح:

١- سبق خصومة؛ لأن لفظه يقتضيه.

٢- وإقرار الخصم؛ إذ بدونه لا يمكن تصحيح التملك.

ويجوز للأجنبي الصلح مع إنكار الخصم إن قال: أقر ووكلني في الصلح،

وإن صالح لنفسه في الدّين لم يجز^(١)، أو في العين جاز إن قال: هو مبطل في

إنكاره وقدر على الانتزاع.



(١) أي: إن صالح عنه بدين ثابت قبل الصلح، فإن صالح عنه بعين أو بدين منشأ جاز إن

قال: وهو مقربك، أو وهو لك، أو وهو مبطل.

باب الحوالة

هي لغة: التحول والانتقال.

وشرعاً: عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة.

والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين «مُطْلُ الغني ظلم، وإذا أتبع أحدكم على مَلِيءٍ فَلْيَتَّبِعْ»^(١) أي: «وإذا أُحِيلَ أحدكم على مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ» كما رواه هكذا البيهقي^(٢)، والأمر فيه للندب.

♦♦ (يُغْتَبَرُ لَهَا) أي: لصحتها مع ما يأتي:

١- (مُحِيلٌ).

٢- (وَمُحْتَالٌ).

٣- (وَصِغَةُ) برضاها بها؛ لأن للمحيل إيفاء الحق من حيث شاء فلا يُلْزَمُ بجهة، وحق المحتال في ذمة المحيل فلا يتنقل إلا برضاه، وهي بيع دين بدين استثنى للحاجة.

(وَصَرِيحُهَا) أي: صيغة الحوالة في جانب المحيل (أَحْلَتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِالَّذِينَ لَكَ عَلَيَّ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى: أَحْلَتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا؛ فَكِتَابَةٌ) إن نوى بها الحوالة صحت وإلا فلا.

٤- (وَ) يعتبر (مُحَالٌ عَلَيْهِ) لأنه المحل الذي يستوفى منه (لا رِضَاءَ) لأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كما لو وَكَّلَ غيره بالاستيفاء.

٥- (وَ) يعتبر (دَيْنَانِ) دين للمحتال على المحيل، ودين للمحيل على المحال عليه، فلا تصح ممن لا دين عليه، ولا على من لا دين عليه؛ لأنها اعتياض.

(وَكُونُهُمَا: مَعْلُومَيْنِ، يَجُوزُ بَيْنَهُمَا) فلا يجوز بمجهول، ولا عليه، ولا

(١) رواه البخاري (٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه بهذا اللفظ أحمد (٩٩٧٣)، البزار (٥٩١٣)، البيهقي في «الكبرى» (١١٥٠٠)،

بما لا يجوز بيعه، ولا عليه؛ لعدم استقراره كدين السِّلَم، ومال الكتابة بأن يحيل به السيد على المكاتب، فإن أحال به المكاتب سيده صحت.
(و) يعتبر (تساويهما صفةً، وقَدْرًا، وحُلُولًا، وتَأْجِيلًا) لأن الحوالة معاوضة إرفاقٍ للحاجة فاعتبر فيها التساوي في القدر كالقرض، وألحق بالقدر البقية، واستغني بذكر الصفة عن ذكر الجنس.



باب الوصية

هي لغة: الإيصال، من وَصَّى الشيء بكذا وَصَلَهُ به؛ لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه.

وشرعاً: تبرعٌ بحق مضاف لما بعد الموت، ليس بتدبير، ولا تعليق عتق بصفة، وإن التحق بها حكماً في حسابهما من الثلث؛ كالتبرع المنجز في مرض الموت.

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿مَنْ بَعْدَ وَصَيْتِهِ يُوصِ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وأخبار كخبر الصحيحين: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده»^(١).

وهي مستحبة في الثلث فأقل لغير الوارث.

♦ وأركانها أربعة: موصي، وموصى له، وموصى به، وصيغة.

♦ (مَلُكُهَا) أي: الوصية بمعنى الموصى به (مَوْقُوفٌ عَلَى الْقَبُولِ، إِنْ وُجِدَ بَانَ حُصُولُهُ لِلْمَوْصَى لَهُ بِالْمَوْتِ وَإِلَّا فَلِلْوَارِثِ) إذ لا يمكن جعله للميت؛ لأنه جماد، ولا للوارث؛ لأن الإرث مؤخر عن الدَّيْنِ والوصية، ولا للموصى له وإلا لما صح رده كالميراث؛ فتعين وقفه، وإذا قَبِلَ كان له ثمرةٌ وكسبُ عبد حصل بين الموت والقبول وعليه نفقة العبد وفطرته.

♦ (وَشَرَطُ صَحَّتِهَا):

١- (أَنْ لَا تَكُونَ مَعْصِيَةً) كأن أوصى بسلاح لحزبي.

٢- (وَلَا مُحَالًا) كأن أوصى بعبده ولا عبد له.

٣- (وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَوْصَى لَهُ، أَوْ) الموصى (بِهِ حَمَلًا انْفَصَلَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ حِينِ الْوَصِيَّةِ) به (إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ فِرَاشًا) لزوج أو سيد وأمكنه وطؤها؛ لاحتمال حدوثه بعد الوصية، والأصل عدمه عندها، نعم لو انفصل قبل ستة

(١) رواه البخاري (٢٧٣٨)، مسلم (١٦٢٧) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أشهر توأم ثم انفصل بعدها توأم آخر دخل في الوصية، وإن زاد ما بينها وبين انفصاله على ستة أشهر (وَلَا) أي: وإن لم تكن فراشاً، أو لم يمكنه وطؤها (فَتَصِحَّ) الوصية (إِنْ انفَصَلَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقْلَّ) لأن الظاهر وجوده عند الوصية؛ لندرة وطء الشبهة، وفي تقدير الزنا إساءة ظن، أما إذا أتت به لدون ستة أشهر فإنها تصح وإن كانت فراشاً؛ للعلم بأنه كان موجوداً عندها.

♦ (وَتَصِحَّ) الوصية (بِحَمْلِ حَدِيثٍ) لأن المعدوم يجوز أن يملك كما في السَّلم (وَكَذَا) تصح (بِمَا لَا يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ أَجَازَهُ الْوَارِثُ) لما في الصحيحين أن سعد بن أبي وقاص قال: قلت يا رسول الله: قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة؛ أفأصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير»^(١).

وكالوصية - فيما ذكر - سائر التبرعات الواقعة في مرض الموت.

♦ (وَتَصِحَّ) الوصية (لِقَاتِلٍ) بأن يوصي لجارحه ثم يموت بالجرح، (وَحَرَبِيٍّ، وَمُرْتَدٍّ) لم يمت على رده؛ لعموم أدلة الوصية، ولأنها تملك بصيغة كالهبة، وأما خبر «ليس للقاتل وصية» فضعيف^(٢)، ولو صح حمل على وصيته لمن يقتله.

(وَلَوْارِثٍ إِنْ أَجَازَ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ الْمُطْلَقِينَ التَّصَرَّفَ حَتَّى لَوْ أَوْصَى لِكُلِّ مِنْ بَيْنِهِ بِعَيْنٍ بِقَدْرِ نَصِيْبِهِ صَحَّتْ) بشرط الإجازة؛ لاختلاف الأغراض في الأعيان ومنافعها، والأصل في ذلك خبر «لا وصية لوارث»^(٣) إلا أن يجيز الورثة^(٤).

(١) رواه البخاري (٢٧٤٢)، مسلم (١٦٢٨).

(٢) رواه الدارقطني (٤٥٧١)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٧٧٨)، وفيه مبشر بن عبيد مترك الحديث، يضع الحديث.

(٣) رواه أبو داود (٢٨٧٠)، الترمذي (٢١٢٠) عن أبي أمامة الباهلي.

(٤) رواه الدارقطني (٤٢٩٦)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٦٦٧) عن عمرو بن خارجة.

♦ (وَتَصِحُّ) الوصية (مِمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ) لِمَالِهِ (إِنْ أُسْقِطَ بِإِبْرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ) لعموم أدلتها مع حصول غرض رب الدين.
وكلام الأصل يقتضي بطلان الوصية ممن عليه دين مستغرق وليس مرادًا.

♦ (وَكُلُّ وَصِيَّةٍ) بالمعنى الشامل للتبرع في مرض الموت (لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةٍ) تحسب (مِنَ الثُّلُثِ) لخبر سعد السابق (إِلَّا عِنَقَ أُمُّ الْوَلَدِ) وإن استولدها في مرض موته (وَعِنَقًا مُعَلَّقًا) في الصحة (بِصِفَةٍ وَجَدَتْ فِي الْمَرَضِ) بغير اختيار السيد (وَمَاتَ قَبْلَ) موت (الْمُعْتِقِ وَلَا مَالٌ لَهُ غَيْرُهُ) فإن كلاً منهما يحسب من رأس المال؛ تنزيلاً لهما منزلة استهلاك المال بإنفاقه في اللذات والشهوات، واعتباراً للثاني بحالة التعليق، ولأنه حينئذ لم يكن مُتَّهِمًا بإبطال حق الورثة.



باب

المساقاة والمزارعة

الأصل فيهما قبل الإجماع خبرُ الصحيحين أنه ﷺ عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(١).

♦ (المُسَاقَاةُ: أَنْ يَفْقَدَ عَلَى نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ عِنَبٌ) مالُكُهُمَا (لِمَنْ يَتَعَهَّدُهُمَا) بالسقي والتربية مدة معلومة (بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُمَا) من ثمر أو عنب. ♦ ويشترط:

- ١- تخصيصه بالعاقدين شركة.
 - ٢- وعلمهما بالنصيبين بالجزئية.
 - ٣- وأن تكون الأشجار معينة مرئية.
 - ٥- وأن تثمر في المدة غالباً.
 - ٦- وأن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمالها.
 - ٧- وأن ينفرد بالعمل وباليد ومعرفة العمل.
- ويُحْمَلُ المطلق في كل ناحية على العرف الغالب، وشمل كلاهما ذكور النخل، وبه صرح صاحب «الخصال»^(٢).
- (وَلَا تَجُوزُ فِي غَيْرِهِمَا) كالمُثْل^(٣)؛ لأنه لا زكاة في ثمره فأشبهه غير المثمر (إِلَّا تَبَعًا لَهُمَا) فتجوز كالمزارعة.

♦ (وَيُخَالِفَانِ غَيْرُهُمَا فِي) أربعة أمور يجري فيهما دون غيرهما:

- ١- (الْحَرْصُ).
- ٢- (و) وجوب (الزَّكَاةِ).

(١) البخاري (٢٣٤٨)، مسلم (١٥٥١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) هو أحمد بن عمر بن يوسف، أبو بكر الخفاف، قاله الإسني في «طبقاته» (١/٢٢٢).

(٣) هو صمغ شجرة، والمُثْل المكي: ثمر شجر الدوم، وهو شبيه بالنخل في الصورة.

٣- (و) صحة (العَرَايَا).

٤- (وَالْمُسَاقَاةُ) لما مر في محالها.

(وَيَزِيدُ النَّخْلُ عَلَى الْعِنَبِ) كغيره (بِالتَّأْيِيرِ) أي: بمسألته، وهي أنه لو بيع

شجر عليه ثمر لم يتبعه إلا ثمر النخل قبل التأير؛ لأنه مستتر.

♦ (وَالْمُزَارَعَةُ: أَنْ يَغْقَدَ عَلَى أَرْضٍ) مالِكها (لِمَنْ يَزْرَعُهَا بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِمَّا

يَخْرُجُ مِنْهَا، وَالْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَامِلِ فَهِيَ مُخَابَرَةٌ، وَهِيَ) أي:

المخابرة (بِاطِلَةٌ) مطلقاً؛ للنهي عنها في خبر الصحيحين^(١)، وهذا من زيادتي.

فلو أفردت بها أرض فالمُغْلُ للعامل، وعليه لمالك الأرض أجره مثلها،

وطريق جعل الغلة لهما، ولا أجره: أن يكتري العامل نصف الأرض بنصف البذر

ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته، أو بنصف البذر، ويتبرع بالعمل والمنافع.

(وَكَذَا الْمُزَارَعَةُ) باطلة لذلك^(٢)، فلو أفردت بها أرض فالمُغْلُ للمالك،

وعليه للعامل أجره عمله ودوابه وآلاته (إِلَّا فِي الْبَيَاضِ) وإن كثر، أي: الأرض

الخالية من الزرع ونحوه (بَيْنَ النَّخْلِ أَوْ) شجر (الْعِنَبِ) فتصح المزارة عليه

تبعاً للمساقاة على النخل أو شجر العنب:

١- (إِنْ عَسَرَ سَقِيهُمَا) أي: النخل وشجر العنب (إِلَّا بِسَقِيهِ) أي: البياض.

٢- (وَأَتَحَدَّ الْعَامِلُ) بأن يكون عامل المزارة عامل المساقاة.

٣- (وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ) أي: عقد المساقاة والمزارة.

٤- (وَأَنْ تَتَأَخَّرَ) هو أولى من قوله «وَأَنْ لَا تَتَقَدَّمَ» (الْمُزَارَعَةُ عَلَى الْمُسَاقَاةِ)

لأنها تابعة فتحققا الاتصال والتأخر؛ لتحصل التبعية، وعلى ذلك حمل معاملة أهل

خير السابقة.



(١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمَخَابَرَةِ» رواه البخاري (٢٣٨١)، مسلم (١٥٣٦).

(٢) عن ثابت بن الضحاك «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ»، رواه مسلم (١٥٤٩).

باب الإجارة

هي لغة: اسم للأجرة.

وشرعاً: عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم، وقد أوضحته مع بيان ما فيه في شرح الأصل.

والأصل فيها قبل الإجماع خبر البخاري أن النبي ﷺ والصدّيق استأجرا رجلاً من بني الدّيل يقال له: عبد الله بن الأريقط^(١)، والحاجة داعية إليها.

♦ وأركانها أربعة: عاقد، وصيغة، وأجرة، ومنفعة.

♦ والمنفعة (تُقَدَّرُ إمَّا بِمُدَّةٍ) كسكنى الدار سنة (أَوْ بِعَمَلٍ) كركوب الدابة إلى مكة، وكخياطة الثوب، فلو جمعهما كأن استأجره ليخيط الثوب بياض النهار لم يصح؛ لأن المدة قد لا تفي بالعمل.

♦♦ (وَشَرَطُ صِحَّتِهَا) أي: الإجارة:

١- (العِلْمُ) أي: علم العاقدين (بِالْمُدَّةِ وَالْأَجْرَةِ) فلا تصح مع الجهل

بشيء منهما؛ للغرر.

٢- (وَأَنْ لَا تُشْتَرَطَ بِعَقْدٍ آخَرَ) كما في البيع، وقيل: لا يشترط، والترجيح

من زيادتي.

٣- (وَأَنْ يَتَّصِلَ الشَّرْوَغُ فِي اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ بِالْعَقْدِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ) فلو

آجره داراً السنة القابلة لم يصح كما لو باعها على أن يسلمها في السنة القابلة.

(إِلَّا فِي إِجَارَةِ مُدَّةٍ تَلِي مُدَّةَ إِجَارَةٍ) سابقة (قَبْلَ انْقِضَائِهَا لِإِمَالِكِ مَنْفَعَتِهَا)

وهو المكثري إن لم يُكْرَ العين المكتراة، وغيره إن أكرأها له فتصح الإجارة وإن

لم يحصل الاتصال المذكور؛ لاتصال المدتين كما لو أكرأه المدتين في عقد

واحد، وخالف القفال فحصر الصحة في المكثري مطلقاً^(٢).

وتعبري بـ«مدة» أعم من تعبيره بـ«السنة الثانية».

(١) البخاري (٢٢٦٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: الشرح الكبير (٩٧/٦)، الروضة (١٨٢/٥).

(وَلَا فِي كِرَاءِ الْعَقَبِ) أي: النَّوْب (وَهُوَ أَنْ يُؤَجَّرَ ذَابْتَهُ وَاحِدًا لِيَرْكَبَهَا بَعْضُ الطَّرِيقِ) وينزل عنها البعض الآخر، أو يركبها المؤجرُ البعض الآخر على التناوب (أَوْ) يؤجرها (اثنَيْنِ لِيَرْكَبَ كُلُّ مِنْهُمَا مُدَّةً مَعْلُومَةً) على التناوب، ويبين البعض في الصور الثلاث (ثُمَّ يَفْتَسِمَانِ) ما لهما من الركوب على الوجه المبين كفرسخ للمكتري ثم فرسخ للمكري في الثانية، ويوم لأحد المكثرين ثم يوم للآخر في الثالثة.

ووجه الصحة: ثبوت الاستحقاق حالاً، والتأخير الواقع من ضرورة القسمة لا يؤثر كالدار المشتركة، ومحل اعتبار البيان إذا لم تنضبط الطريق، فإن انضبطت كيوم ويوم، وفرسخ وفرسخ حمل العقد عليه، والزَّمَنُ المحسوب من النَّوْبِ زمنُ السير دون النزول، ولو اختلفا فيمن يركب أولاً أقرع، وفي معنى الدابة: الرقيق.

(وَلَا فِي كِرَاءِ حَيَوَانٍ لِعَمَلٍ مُدَّةٍ عَلَى أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْمُكَتَرِي الْأَيَّامَ دُونَ اللَّيَالِي) بخلاف غير الحيوان، وإنما اغتفر ذلك في الحيوان؛ لأنه لا يطبق دوام العمل، وهو في الحقيقة تصريح بمقتضى الإطلاق (وَلَا فِي غَيْرِهَا) من زيادتي كإجارة الأرض التي علاها الماء قبل انحساره، وإجارة نفسه ليحج عن غيره إجارة عين قبل وقته بشرطين: بُعد المسافة، وكونه زمن خروج أهل بلده حيث يتهياً للخروج عقبه.

وخرج بإجارة العين: إجارة الذمة؛ فيصح فيها التأجيل؛ كألزمت ذمتك الحمل إلى مكة أول شهر كذا؛ لأن الدين يقبل التأجيل كما في السَّلَم. ♦ (وَالْمَنَافِعُ) مع أعيانها (مِنْ ضَمَانِ الْمُكَتَرِي وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ) فَيَدُ الْمُكَتَرِي عليها يد أمانة؛ إذ لا يمكن استيفاء حقه إلا بإثبات اليد على العين، فلا يضمن بلا تعدُّ كالنخلة التي تُشْتَرَى ثمرتها بخلاف ظرف المبيع؛ لأنه أخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة إلى قبض المبيع فيه.



باب العاريت

بتشديد الياء وقد تخفف.

وهي لغة: اسم لما يُعار.

وشرعاً: إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه.

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾

[المائدة: ٢]، وقوله ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] فسره الجمهور بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض^(١).

وخبر الصحيحين: أنه ﷺ استعار فرساً من أبي طلحة فركبه^(٢).

♦ وأركانها أربعة:

١- مُعِير، وهو من يصلح للتبرع..

٢- مُسْتَعِير، وهو من يصلح للتبرع عليه بعقد معه وليس بسفيه.

٣- ومُعار.

٤- وصيغة، ويكفي اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر.

♦ (هي) أي: العاريت (مضمونة) لخبر أبي داود وغيره «العاريت

مضمونة»^(٣) (بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ) كالمستام (إِلَّا مَا اسْتَعَارَهُ لِيَرَهْنَهُ فَرَهْنَهُ فَتَلَفَ عِنْدَ

الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ) ليس بعاريت بل هو (ضَمَانٌ دَيْنٌ فِي رَقَبَةِ

الْمُعَارِ) المرهون، والحق لم يسقط عن ذمة الراهن (فَيُسْتَرْطُ: ذِكْرُ جَنْسِ الدَّيْنِ،

وَقَدْرِهِ، وَصِفَتِهِ) ومنها: الحلول والتأجيل (وَ) ذكر (الْمُرْهُونِ عِنْدَهُ) لاختلاف

الأغراض بذلك، وإذا ذكر شيء من ذلك لم تجز مخالفته، نعم لو ذكر قدراً

(١) للمفسرين ثمانية أقوال في معنى «الماعون»، المذكور أحدها، انظرها في: تفسير

الماوردي (٣٥٢/٦)، تفسير البغوي (٥٥٢/٨)، تفسير ابن كثير (٤٩٥/٨).

(٢) رواه البخاري (٢٦٢٧)، مسلم (٢٣٠٧) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أبو داود (٣٥٦٢)، الحاكم (٢٣٠٠)، الدارقطني (٢٩٥٥).

فرهن بما دونه جاز، وكذا لا يضمن ما استعاره من المكتري، أو نحوه؛ لأنه نائبه، وهو لا يضمن.

♦ (وَلَا يَظْمَنُ مَا تَلَفَ) من المعار (بِاسْتِعْمَالِ) مأذون فيه؛ لحصول ذلك بسبب مأذون فيه، فأشبه ما لو قال: اقتل عبدي.

♦ (وَلِلْمُسْتَعِيرِ الْإِنْتِفَاعُ) بالمُعار (بِحَسَبِ الْإِذْنِ) فإن أعاره لزراعة بُرّ زرع، ومثله ودونه في ضرر الأرض إن لم ينهه عن غيره، ولو أطلق الزراعة صح ويزرع ما شاء.

قال الرافعي: ولو قيل لا يزرع إلا أقل الأنواع ضررًا لكان مذهبًا، وأقره عليه في «الروضة»^(١).

♦ (وَهِيَ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ) كما مر في كتاب البيوع، فلكل من العاقلين ردها متى شاء، سواء فيه المطلقة والمؤقتة، وتنسخ بالموت والجنون والإغماء وحجر السفه (إِلَّا):

١- (إِذَا أَعَارَ) أَرْضًا (لِلدَّفْنِ مَيِّتٍ) محترم (وَدُفِنَ فَلَا يَرْجِعُ) فيها (حَتَّى يَنْدَرِسَ أَكْرُهُ) محافظة على حرمة؛ فعلم أنه لا أجر له أيضًا، وبه صرح الماوردي والبلغوي وغيرهما^(٢)؛ لأن العرف قاضي بذلك، والميت لا مال له، وأطلق الماوردي المنع من التصرفات على ظاهر القبر، نعم للمالك سقي الأشجار إن لم يُفَضَّ إلى ظهور شيء من بدن الميت، وعلم بزيادتي «ودفن» أن للراهن الرجوع قبل الدفن ولو بعد الحفر لكنه يغرم لولي الميت مؤنة الحفر؛ لأنه الذي ورّطه فيه.

٢- (أَوْ اسْتَعَارَ مَكَانًا لِسُكْنَى مُعْتَدَّةٍ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ) ولو قال: أعيروا داري بعد موتي لفلان شهرًا مثلًا لم يكن للوارث الرجوع.



(١) انظر: الشرح الكبير (٣٨١/٥)، الروضة (٤/٤٣٥).

(٢) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (١٣٠/٧)، التهذيب للبلغوي (٤٤٦-٤٤٧/٢).

باب الودیعة

تقال على العين المودعة، وعلى الإيداع، وهو توكيل بحفظ الحق.
والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ
أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقوله ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وخبر: «أَدَّ
الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك» رواه الحاكم على شرط مسلم^(١).

♦ وأركانها أربعة: مُودِع، وَدِيع، وَدِيعَة، وَصِيعَة.

♦ (يُضْمَنُ الْوَدِيعُ مَا تَعَدَّى فِيهِ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ دِرْهَمًا مَثَلًا مِنْ كَيْسٍ) فيه
دراهم مودعة عنده (ثُمَّ يَرُدُّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ فَيُضْمَنُ الْجَمِيعَ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ) أي: الدرهم
عن البقية؛ لأنه خلطها بمال نفسه بلا تمييز؛ فهو متعدٍّ، فإن تميز بسكّة أو نحوها
أورد إليه عين الدرهم ضمنه فقط.

(وَيُضْمَنُ) الودیعة (بِإِيدَاعِ غَيْرِهِ) أي: بإيداعه لها غيره ولو قاضيًا (بِلا
إِذْنٍ) من المالك (وَلَا عُذْرَ لَهُ) بخلاف ما لو استعان بمن يحملها إلى الحرز أو
يضعها في خزانة مشتركة بينه وبين أبيه مثلاً ونحو ذلك، وبخلاف ما لو أودعها
غيره لعذر كحريق، وإغارة في البقعة، وإشراف الحرز على الخراب ولم يجد
حرزًا ينقلها إليه، وإرادة سفر، وتعذّر ردّها لمالكها أو وكيله ثم القاضي؛ فإن
دفنها بموضع وسافر ضمن، نعم إن أعلم بها أمينًا يسكن الموضع لم يضمن؛
لأن إعلامه بمنزلة إيداعه.

(وَ) يضمنها (بِوَضْعِهَا فِي غَيْرِ حِرْزٍ مِثْلِهَا، وَبِنَقْلِهَا) من حرز مثلها (إِلَى
دُونِ حِرْزٍ مِثْلِهَا) وهو أولى من قوله «إلى دون حرزها الأول»؛ لأنه عرّضها
للتلف، بخلاف ما لو نقلها إلى حرز مثلها وإن كان الأول أحرز، ولا يضمنها
بنقلها بظن المالك بخلاف ما لو انتفع بها بظنه.

(وَ) يضمنها (بِتَرْكِ) دفع (مُتْلِفَاتِهَا) لتركه حفظها الواجب عليه بالتزامه،

(١) رواه أبو داود (٣٥٣٤)، الترمذي (١٢٦٤)، وقال: حسن غريب، الحاكم (٢٢٩٦).

فلو أودعه دابة فترك علفها ضمن إلا أن يكون المالك نهاه عنه.

(و) يضمنها (بِالْعُدُولِ عَنِ الْحِفْظِ الْمَأْمُورِ بِهِ) من المالك (مَعَ تَلْفِهَا بِذَلِكَ) أي: العدول لتعديده، فلو قال له: لا ترقد على الصندوق؛ فرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه بذلك، أو سُرق في الصحراء من حيث لو لم يرقد فوقه لرقد فيه ضمن، فلو تلف بغير ذلك فلا ضمان، وكذا لو قال: لا تُقِفْ عليه؛ فَأَقْفَلَ، أو لا تقفل عليه قُفْلَيْنِ فأقفلهما؛ لأنه زاد في الحفظ ولم يُقَصِّرْ.

(و) يضمنها (بِالِانْتِفَاعِ بِهَا) فلو لبس الثوب، أو ركب الدابة لغير غرض المالك ضمن؛ لتعديده، ومتى صارت مضمونة بانتفاع أو غيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ إلا أن يحدث له المالك استئماناً.



باب القراض

ويقال: الْمُقَارَضَةُ وَالْمُضَارَبَةُ.

وهو: أن يعقد على مالٍ يدفعه لغيره؛ ليتجر فيه على أن يكون الربح مشتركاً بينهما.

والأصل فيه الإجماع، واحتج له ^(١) أيضاً بقوله تعالى ﴿وَأَخْرُونَ يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠]، وبأنه ﷺ ضارب لخديجة بمالها إلى الشام وأنفذت معه عبداً ميسرة ^(٢).

وحقيقته: أن أوله وكالة وآخره جعالة.

وأركانها خمسة: عاقد، وصيغة، ورأس مال، وعمل، وربح.

♦♦ (يَخْتَصُّ) القراض (بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ) الخالصة، فلا يصح على غيرهما كَتَبْرٍ، ومغشوش، وفلوس، وسائر العروض؛ لأن في القراض إغرازاً؛ لأن العمل فيه غير مضبوط، والربح غير موثوق به، وإنما جُوز للحاجة، فاختص بما يروج بكل حال وتسهل التجارة به.

(وَالرَّابِحُ مُشْتَرِكٌ) بينهما (بحسب الشرط) فلا يجوز اختصاص أحدهما به، ولا شرط شيء منه لغيرهما إلا عبد أحدهما فما شرط له فهو لسيده (فَإِنْ شَرَطَاهُ كُلَّهُ لِأَحَدِهِمَا) أي: للعامل أو للمالك (فَقَرَأُ فَاِسِدُّ) نظراً للفظ، والربح كله للمالك فيهما، وللعامل أجره المثل في الأولى دون الثانية.

(وَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِمُدَّةٍ، وَيَمْنَعُهُ التَّصَرُّفُ أَوْ الْبَيْعُ بَعْدَهَا)؛ لأن الربح لا

(١) لم يقل «واستدل له»؛ لأن الآية ليست نصاً في المدعى؛ إذ الفضل فيها بمعنى الربح أعم من أن يكون حاصلًا بأموالكم أو بأموال غيركم، قاله الشرقاوي (١١٣/٢).

(٢) وجه الدلالة مما ذكر: أنه ﷺ حكاه بعد البعثة مقررًا له؛ فدل على جوازه، ويستدل أيضاً بالقياس على المساقاة بجامع العمل في كل منهما ببعض ماله مع جهالة العوض؛ ولهذا اتحدا في أكثر الأحكام، قاله الشرقاوي (١١٣/٢).

ينضبط وقته، ولقدرتهما على الفسخ متى أرادا بخلاف ذلك في المساقاة.

وقولي «أو البيع» من زيادتي.

(فَإِنْ مَنَعَهُ الشُّرَاءُ فَقَطُّ بَعْدَ مُدَّةٍ جَازٍ) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له

فعله بعدها، فإن اقتصر على: قارضتك سنة؛ فسد العقد.

والعامل أمين فيصدق في الرد والتلف كما في الوديعة، وفي أنه اشترى

للقراض أو لنفسه، وفي الربح والخسران، وقدر رأس المال.



باب الوكالة

هي بفتح الواو وكسرهما، لغة: التفويض.

وشرعاً: تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة لا ليفعله بعد موته.

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾ [يوسف: ٩٣]، وهذا شرع من قبلنا، وورد في شرعنا ما يقرره؛ كخبر الصحيحين أنه ﷺ بعث السعاة لأخذ الزكاة^(١)، وقد وكل ﷺ عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة^(٢).

♦ وأركانها أربعة: مؤكل، ووكيل، وموكل فيه، وصيغة، لكن لا يشترط القبول لفظاً.

♦ ويشترط في المؤكل: صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية.

وفي الوكيل: صحة مباشرته التصرف لنفسه.

وفي المؤكل فيه: أن يملك المؤكل الولاية عليه، وأن يكون قابلاً للنيابة،

وقد أوضحت ذلك في شرح الأصل.

♦♦ (تصح) الوكالة في العقود وغيرها (إلا في):

١- (مجهول مطلق؛ كأن وكله في كل قليل وكثير) لأن فيه غرراً عظيماً لا

ضرورة إلى احتمال، بخلاف ما لو قال: وكلتك في بيع أموال، وعتق أرقائي؛

وإن لم تكن أمواله معلومة؛ لأن الغرر فيه قليل، ولو وكله في شراء عبد مثلاً

وجب بيان نوعه، وكذا صفته إن اختلفت أصناف نوعه اختلافاً ظاهراً، أو في

شراء دار وجب بيان المحلة والسكة أي: الحارة والزقاق لا قدر الثمن.

٢- (وإلا في حمل حد، أو قود، أو قبض) بعد مفارقة المجلس (في ربوي،

(١) رواه البخاري (٧١٧٤)، مسلم (١٨٣٢) عن أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الحاكم (٦٧٧١)، البيهقي في «الكبرى» (١٣٩١٠).

أَوْ) فِي (رَأْسِ مَالٍ سَلَمَ).

٣- (وَلَا فِي وَطْءٍ) فَلَا يَصَحُّ التَّوَكُّيلُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ النِّيَابَةَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَبْوَابِهَا.

(أَوْ) فِي (شَهَادَةٍ، أَوْ يَمِينٍ كَلِيلَةٍ أَوْ لَعَانٍ) إِلْحَاقًا لَهَا بِالْعِبَادَاتِ؛ لِتَعْلُقَ حُكْمُهَا بِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَلْحَقُ بِالْيَمِينِ النَّذْرُ وَتَعْلِيقُ الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ.
(أَوْ) فِي (إِقْرَارٍ) لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ فَأَشْبَهَ الشَّهَادَةَ، وَيَجْعَلُ مُقَرَّرًا بِنَفْسِ التَّوَكُّيلِ.

(أَوْ) فِي (ظَهَارٍ) لِأَنَّ الْمَغْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ.

(أَوْ) فِي (عِبَادَةٍ) لَمَّا مَرَّ.

(إِلَّا: نُسْكًَا) مِنْ حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ تَعْيِيرِهِ بِ«الْحَجِّ».

(وَتَفْرِقَةَ زَكَاةٍ).

(وَذَبْحَ أَضْحِيَّةٍ) لِأَدْلَتِهَا الْمَقْرُورَةُ فِي أَبْوَابِهَا.

وَيَلْحَقُ بِالزَّكَاةِ: الْكَفَّارَةُ وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ، وَبِالْأَضْحِيَّةِ: الْهَدْيُ وَالْعَقِيقَةُ،

وَيَذْبَحُهَا: تَفْرِقَةً لِحَمِّهَا، وَلِحْمُ الْهَدْيِ وَالْعَقِيقَةِ.



باب الشركة

هي بكسر الشين وإسكان الراء، وبفتح الشين مع كسر الراء وإسكانها.
لغة: الاختلاط.

وشرعاً: عقد يثبت به حق شائع في شيء لمتعدد.
والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، وأخبار كخبر: «يقول الله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه؛ فإذا خانه خرجت من بينهما» رواه الحاكم وصححه إسناده^(١).
♦♦ (هِيَ نَوْعَانِ):

♦ (أَحَدُهُمَا فِي الْمِلْكِ) قهراً كان أو اختياراً (كَإِزْثٍ، وَشِرَاءٍ).
♦ (وَالثَّانِي بِالْعَقْدِ) لها (وَهِيَ) أنواع (أَرْبَعَةٌ):

- ١- (شَرِكَةُ أَبْدَانٍ) كشركة الحمّالين وسائر المحترفة؛ ليكون بينهما كسبُهُما متساوياً أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة أو اختلافها.
- ٢- (وَ) شركة (وُجُوهٍ) كأن يشترك وَجْهَانِ لِبَيْعٍ كُلٍّ مِنْهُمَا بِمُؤَجَّلٍ، ويكون المبتاع لهما، فإذا باعاً كان الفاضل عن الأثمان بينهما.
- ٣- (وَ) شركة (مُقَاوَضَةٍ) بأن يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بأموالهما أو أبدانهما، وعليهما ما يعرض من غُرمٍ، وسميت مفاوضة من تفاوضا في الحديث: شرعاً فيه جميعاً.

٤- (وَ) شركة (عَيْنٍ) بكسر العين من عن الشيء: ظهر، إما لأنها أظهر الأنواع، أو لأنه ظهر لكل منهما مال الآخر.

♦ (وَهِيَ) أي: أنواع الشركة (بَاطِلَةٌ إِلَّا الْأَخِيرَةُ فَصَحِيحَةٌ) لخلو الثلاثة الأول عن المال المشترك، ولكثرة الغرر فيها بخلاف الأخيرة فهي الصحيحة^(٢)

(١) رواه أبو داود (٣٣٨٣)، الحاكم (٢٣٢٢)، الدارقطني (٢٩٣٣)، البيهقي في «الكبرى» (١١٥٣٤).

(٢) وأركانها خمسة: عاقدان، ومعقود عليه، وعمل، قاله الشرقاوي (١٢٢/٢).

(بَشْرُطُ):

١- (أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِثْلِيًّا) كالدراهم والدنانير والبر؛ لأنه إذا اختلط بجنسه لم يتميز بخلاف المتقوم، وقد تصح في المتقوم بأن يكون مشتركاً بينهما قبل العقد، فالشرط أن لا يتميز المالان عند العقد.

٢- (وَأَنْ يَتَّحِدَ الْمَالَانِ جِنْسًا وَصِفَةً بِحَيْثُ لَوْ خُلِطَا لَمْ يَتَمَيَّزَا) أي: لم يتميز كل منهما عن الآخر.

٣- (وَأَنْ يُخْلَطَا قَبْلَ الْعَقْدِ) ليتحقق معنى الشركة.

٤- (وَأَنْ يَشْتَرِطَا الرِّبْحَ وَالْخُسْرَانَ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ) عملاً بقضية العقد، فإن شرطاً خلافه فسد العقد، ويرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في ماله. وتنفذ التصرفات منهما للإذن، والربح بينهما على قدر المالين. ولا بد من صيغة تدل على الإذن في التصرف، فإن اقتصر على «اشتركنا» لم يكف.

ويعتبر في كل منهما أهلية التوكيل والتوكل، وهو أمين فيأتي فيه ما مر في القراض.

(وَلَوْ كَانَ لِوَاحِدٍ بَغْلٌ، وَلِآخَرَ رَاوِيَةٌ، وَآخَرُ يَسْقِي) بإذنهما على أن الحاصل بالسقي بينهما (فَالْحَاصِلُ لَهُ، وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْبَغْلِ وَالرَّاوِيَةِ) إذ ليس لواحد من مالكيهما في ذلك مال حتى يأخذه، فأشبه ما لو اشترك ثلاثة أحدهم بماله، والثاني بشرائه، والثالث ببيعه؛ فإن الربح للمالك، وعليه لكل من الآخرَين أَجْرَةُ عمله، ولمسئلتنا تقييد ذكرته في شرح الأصل^(١).



(١) بَوَّبَ الإمامُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» بَابًا فَقَالَ: بَابُ شَرِكَةِ عَنَانٍ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ صِيغَةَ الْعَقْدِ الْمَبْرُومَةِ بَيْنَهُمَا فِي تِلْكَ الشَّرِكَةِ.

باب الهبة^(١)

الأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْدًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤]، وأخبار كخبر الصحيحين: «لا تحقرن جارة لجارتها ولا فرسنا شاة»^(٢) أي: ظلّفها.

وأركانها: أركان البيع^(٣).

◆ ثم (إِنْ كَانَتْ صِيغَتُهَا بِعَوْضٍ مَعْلُومٍ فَهِيَ بَيْعٌ) نظرًا للمعنى (أو) بعوض (مَجْهُولٍ قَبَاطِلَةٌ) إذ لا تصح بيعًا؛ لجهالة العوض، ولا هبة؛ لذكر العوض بناء على الأصح من أنها لا تقتضيه (أو بِغَيْرِ عَوْضٍ فَهِيَ) مطلقة، تشمل الصدقة الممتازة بالدفع لثواب الآخرة، والهدية الممتازة بالنقل إكرامًا.

◆ (وَلَا رُجُوعَ فِيهَا إِلَّا إِنْ كَانَتْ مِنْ أَصْلٍ) لفرعه (وَبَقِيَ الْمَوْهُوبُ فِي سُلْطَنَةِ الْمُتَهَبِّ) فيمتنع الرجوع بنحو بيعه ووقفه وكتابته الصحيحة وإيلاده، والأصل في ذلك خبر: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده»، رواه الترمذي والحاكم وصحّاه^(٤).

◆ (وَمِنْهَا) أي: الهبة (الْعُمْرَى، وَالرَّقْبَى) من المراقبة؛ لأن كلاً منهما يرقب الآخر.

فالعمري: (كَأَنْ يَقُولَ: أَعْمَرْتُكَ دَارِي) أي: جعلتها لك عمرك (وَأِنْ قَالَ: فَإِنْ مِتَّ قَبْلِي رَجَعَتْ إِلَيَّ) أو فهي لزيد، أو فهي وقف؛ فإنها عُمْرَى، ويلغو الشرط.

(١) مأخوذة من هَبَ بمعنى مرّ؛ لمرورها من يد إلى أخرى، أو بمعنى استيقظ؛ لأن فاعلها استيقظ للإحسان بعد أن كان غافلاً عنه، قاله الشرقاوي (٢/ ١٢٥).

(٢) رواه البخاري (٢٥٦٦)، مسلم (١٠٣٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) وهي ثلاثة: صيغة (إيجاب وقبول)، وعاقدة، ومعقود عليه؛ فكل ما جاز بيعه جازت هبته.

(٤) رواه أبو داود (٣٥٣٩)، الترمذي (٢١٣٢)، الحاكم (٢٢٩٨)، الدارقطني (٢٩٦٧).

(و) الرَّقْبَى: (كَأَنَّ يَقُولَ: أَرَقَبْتُكَهَا) أَي: جعلتها لك رقبى (وإن قال: فإن مت قبلي رجعت إليّ، وإن مت قبلك استقرت لك)، أو فإذا مت فهي لزيد، أو فهي وقف فإنها رقبى، ويلغو الشرط.

والأصل في ذلك خبر مسلم: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عَمْرِيَّ لَهُ وَلَعَقْبَهُ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»^(١).
وخبر الشافعي وغيره: «لَا تَعْمَرُوا وَلَا تَرْقُبُوا؛ فَمَنْ أَرَقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَهُ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ»^(٢).

◆ (وَأَيُّمَا تُمْلِكُ الْهَبَةَ بِالْقَبْضِ بِالْإِذْنِ) فِيهِ مِنَ الْوَاهِبِ، وَهَذَا مِنْ زِيَادَتِي، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُ الْعَاقِدِينَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَنْفَسَخِ الْعَقْدُ وَيَتَخَيَّرُ الْوَارِثُ.



(١) رواه مسلم (١٦٢٥) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (٥٩٥/٨)، أبو داود (٣٥٥٩)، البيهقي في «الكبرى» (١٢١١١).

باب الضمان

هو لغة: الالتزام.

وشرعاً: عقد يحصل به التزام حق ثابت في ذمة الغير، أو إحضار من هو عليه، أو عين مضمونة.

والأصل فيه قبل الإجماع خبر: «الزعيم غارم» رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح^(١)، وخبر الحاكم بإسناد صحيح: أنه ﷺ تحمّل عن رجل عشرة دنائير^(٢).

♦ وأركانه خمسة: ضامن، ومضمون له، ومضمون عنه، ومضمون، وصيغة.

♦♦ (هُوَ نَوْعَانِ):

أحدهما: (ضَمَانُ بَدَنٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ فِي عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى) من حدّ، وعليه اقتصر الأصل، أو تعزير؛ إذ يسعى في دفعها ما أمكن (صَحِيحٌ فِي غَيْرِهَا كَقَوْدٍ، وَحَدٌّ قَذْفٍ) لأنه حق لازم فأشبه المال، ولا بد من إذن المضمون ببدنه إن كان حياً حراً أهلاً للإذن، وإلا فإذن مالكة أو وليه.

(و) الثاني: (ضَمَانُ مَالٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ ثَبَتَ الْمَالُ، وَعُلِمَ قَدْرُهُ، وَمَنْ هُوَ لَهُ) لاختلاف الأغراض باختلاف ذلك (وَكَانَ) أي: المال (لَازِمًا) كضمن المبيع بعد اللزوم (أَوْ آيِلًا إِلَى اللَّزُومِ) كضمن المبيع قبل اللزوم إلحاقاً له باللازم.

(١) رواه أبو داود (٣٥٦٥)، الترمذي (١٢٦٥)، ابن ماجه (٢٤٠٥)، الدارقطني (٢٩٦٠).

(٢) عن ابن عباس أن رجلاً لزم غريباً له بعشرة دنائير على عهد رسول الله ﷺ؛ فقال: ما عندي شيء أعطيكه، فقال: لا والله، لا فارقتك حتى تقضيني أو تأتيني بحميل؛ فجره إلى النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «كم تستنظره؟» قال: شهراً؛ فقال رسول الله ﷺ: «فأنا أحمل له»، فجاءه في الوقت الذي قال النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «من أين أصبت هذا؟» قال: من معدن، قال: «لا خير فيها»، وقضاها عنه، رواه أبو داود (٢٤٠٦)، الحاكم (٢٢٢٨)، البيهقي في «الكبرى» (١١٥١٣).

♦ (فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَا لَمْ يَثْبُتْ) كضمان ما سيثبت ببيع أو قرض؛ لأن الضمان توثقة بالحق فلا يسبق وجوبه كالشهادة.

(وَلَا) ضمان (مَجْهُولٍ) لأنه إثبات مال في الذمة بعقد فأشبه البيع والإجارة.

(وَلَا) ضمان (نَحْوِ نَجُومِ الْكِتَابَةِ) مما ليس بلازم لمن هو عليه؛ كجعل الجعالة قبل الفراغ؛ إذ لمن هو عليه إسقاطه بالفسخ.

♦ (وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ قَبْلَ اللُّزُومِ) لأنه آيل إلى اللزوم.

(و) يصح (ضَمَانُ رَدِّ الْأَعْيَانِ) المضمونة كالمغصوبة؛ لأن المقصود منها المال، بخلاف الأعيان غير المضمونة كالوديعة لا يصح ضمانها؛ لأن الواجب على مَنْ هي تحت يده التخلية لا الرد، وخرج بضمن ردها: ضمان قيمتها لو تلفت فلا يصح؛ لعدم ثبوتها.

(و) يصح (ضَمَانُ الدَّرَكِ) للمشتري مثلاً (بَعْدَ قَبْضِ الْمَضْمُونِ) لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع والتمن لا يدخل في ضمانه إلا بعد القبض. (وَهُوَ) أي: ضمان الدرك (أَنْ يَضْمَنَ) شخص (لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ مَا بَدَلَهُ لِالْآخِرِ إِنْ خَرَجَ مُقَابِلُهُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيًّا) وَرُدَّ (أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ الصَّنَجَةِ) التي وزن بها وَرُدَّ، سواء كان الثمن معيناً - وعليه اقتصر الأصل - أم في الذمة.

والدَّرَك: بفتح الدال مع فتح الراء وإسكانها: التبعة، أي: المطالبة والمؤاخذه، سميت بذلك لالتزام الغرم عند إدراك المستحق عين ماله، ويُسمَّى أيضًا: «ضمان العهدة» وهي الصَّك الذي يكتب فيه العوض، والفقهاء يعبرون به عن العوض.



باب الرهن

هو لغة: الثبوت، ويقال: الاحتباس.

وشرعاً: جعل عين مُمَوَّلَةٍ وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه.
والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]،
وخبّر الصحيحين أنه ﷺ رهن درعه عند يهودي بالمدينة يقال له أبو الشحم على
ثلاثين صاعاً من شعير لأهله^(١).

♦ وأركانه أربعة: عاقد، ومرهون، ومرهون به، وصيغة.

♦♦ (مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ) من مشاع وغيره (إِلَّا):

١- (فِي الْمَنَافِعِ) فلا يجوز رهنها؛ لأنها تتلف فلا يحصل استيثاق.

٢- (وَ) إِلَّا فِي (الْمُدَبَّرِ) فلا يجوز رهنه وإن كان الدين حالاً؛ لما فيه من

الغرر.

٣- (وَ) إِلَّا فِي (الْمُعَلَّقِ) عتقه (بِصِفَةٍ) فلا يجوز رهنه بمؤجل من غير
شرط بيعه قبل وجودها (لَمْ يُعْلَمِ الْحُلُولُ) للدين (قَبْلَهَا) بأن علم حلوله بعدها،
أو معها، أو احتمال الأمران فقط، أو مع سبقه، أو احتمال حلوله قبلها، أو بعدها،
أو معها؛ لفوات الغرض من الرهن في بعضها، وللغرر في الباقي، بخلاف حلوله
قبلها، وبخلاف الصور المذكورة إن شرط بيعه قبل وجود الصفة.

فقولني: «لم يعلم الحلول قبلها» أولى من قوله: «إن أمكن سبقها حلول

الدين».

٤- (وَ) إِلَّا فِي (الزَّرْعِ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ) فلا يجوز رهنه بمؤجل (وَلِإِنْ شُرِطَ
قَطْعُهُ عِنْدَ حُلُولِ الدَّيْنِ) إذ لا يوثق ببقائه إلى الحلول، أما رهنه بحال فجائز وإن
لم يشرط قطعه، ويجوز بيع ما يسرع فسادَه ولا يمكن تجفيفه بغير شرط، ولا
يجوز رهنه بمؤجل إن علم فسادَه قبل الحلول إلا بشرط أن يباع عند الإشراف

(١) رواه البخاري (٢٩١٦)، مسلم (١٦٠٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

على الفساد ويكون ثمنه رهناً، ولا يجوز رهن الدين ابتداء.

♦ (وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمُصْحَفِ) وكتب الحديث والآثار (وَالْعَبْدُ الْمُسْلِمُ مِنْ كَافِرٍ) والسلاح من حربي (وَرَهْنُ الْأُمِّ دُونَ وَلَدِهَا غَيْرُ الْمُمَيَّزِ وَعَكْسُهُ، وَإِنْ ائْتَنَعَ بَيْعُ ذَلِكَ) أي: ما ذكر من المصحف والمعطوفات عليه؛ لأن المعنى المقتضي لمنع بيعها لم يوجد في رهنها، لكن لا يُسَلَّم ما قبل الأخيرتين للكافر بل لعدل، وعند الاحتياج إلى البيع في رهن الأم دون ولدها وعكسه يباعان، ويوزع الثمن عليهما باعتبار القيمة؛ ليظهر ما يتعلق بالمرهون. وتعيري بـ«غير المميز» أعم من تعبيره بـ«الصغير»، وقولي «وعكسه» من زيادتي.

♦ (وَالرَّهْنُ أَمَانَةٌ) في يد المرتهن لا يلزمه ضمانه، ولا يسقط بتلفه شيء من الدين؛ لخبر: «الرهن من رهنه» أي: من ضمانه «له غنمه وعليه غرمه»، رواه ابن حبان والحاكم، وقال: على شرط الشيخين^(١).

♦ (إِلَّا فِي) ثمان مسائل:

١- (مَغْضُوبٌ تَحَوَّلَ رَهْنًا) عند غاصبه.

٢- (وَمَرْهُونٌ تَحَوَّلَ غَضْبًا).

٣- (أَوْ عَارِيَةً) عند مرتهنه.

٤- (وَعَارِيَةً).

٥- (وَمَقْبُوضٌ سَوْمًا).

٦- (أَوْ بَيْعٌ فَاسِدٌ إِذَا تَحَوَّلَ) كل من المعار والمقبوض (رَهْنًا فِي الثَّلَاثَةِ).

٧- (وَأَنْ يُقْبِلَهُ فِي بَيْعٍ شَيْءٍ) صدر بينهما (ثُمَّ يَرَهْنُهُ مِنْهُ) أي: من المشتري

(قَبْلَ قَبْضِهِ).

٨- (أَوْ يُخَالِعَهَا عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَرَهْنُهُ مِنْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ).

(١) ابن حبان (٥٩٣٤)، الحاكم (٢٣١٥)، الدارقطني (٢٩٢٠) وقال: وهذا إسناد حسن متصل.

وفي معنى الإقالة: الفسخ بتحالفٍ أو نحوه.
ووجه الضمان في ذلك: وجود مقتضيه، والرهن ليس بمانع.
ولا يصح الرهن إلا بدين ولو منفعة، ولا بد من كون الدين لازماً أو آيلاً
إلى اللزوم.
ولا ينفك شيء من الرهن إلا بفراغ الذمة من الدين، نعم ينفك بعضه بفك
مرتبه، أو تعدد العقد، أو المُستَحَقُّ، أو مَنْ عليه الدين، أو مالك العارية.



باب الكتابة

هي لغة: الضم والجمع.

وشرعاً: عقدٌ عتق بلفظها بعوضٍ مُنَجَّمٍ بِنَجْمَيْنِ فأكثر.

وهي خارجة عن قواعد المعاملات؛ لدورانها بين السيد ورقيقه، ولأنها بيع ماله بماله^(١).

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبْنِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ...﴾ [النور: ٣٣]، وخبر: «من أعان غارماً أو غازیاً أو مكاتباً في فك رقبتة أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله»، رواه الحاكم^(٢).

♦ وأركانها أربعة: سيد، ورقيق، وعوض، وصيغة.

♦ (تصحُّ) الكتابة (بشُرْطٍ):

١- (أَنْ يُكَاتَبَ) السيد الحرُّ المختارُ المتأهلُّ للتبرع (كُلُّ الرَّقِيقِ) فلا تصح كتابة بعضه؛ لأنه حيثئذ لا يستقل بالتردد لاكتساب النجوم (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيَهُ حُرّاً) فتصح؛ لأنها حيثئذ تفيده الاستقلال (أَوْ يُكَاتَبَهُ) أي: الرقيق (مَالِكَاةٌ مَعَا) ولو بوكالة (وَأَتَّفَقَتِ النُّجُومُ) جنساً وأجلاً وعدداً (وَجُعِلَ الْمَالُ عَلَى نِسْبَةِ مِلْكَيْهِمَا) صرح به أو أطلق؛ فتصح كتابته لذلك، وليس له أن يدفع لأحد المالكين شيئاً لم يدفع مثله للآخر في حال دفعه إليه، فإن أذن أحدهما في دفع شيء للآخر ليختص به لم يصح القبض.

(١) قال الشرقاوي (١٤٢/٢): إذ العبد وإكسابه ملك للسيد؛ لأنها للسيد على تقدير عجز المكاتب، وقد ألغز في ذلك بعضهم بقوله:

يا فقيهاً في عصرنا أي عقد فيه ملك المعوضين جميعاً

أحد العاقدين خص بهذا أنعموا بالجواب منكم سريعاً

وأجابه بعض الحاضرين بقوله:

ذاك في صفقة الكتابة يا من حاز علماً خذ الجواب سريعاً

(٢) رواه أحمد (١٥٩٨٧)، الحاكم (٢٤٤٨)، البيهقي في «الكبرى» (٢١٦٤٧).

وقد تصح كتابة بعض الرقيق في صور أيضًا: كأن أوصى بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة، أو كاتب في مرض موته بعض عبده وذلك البعض ثلث ماله.

٢- (وَ) بشرط (أَنْ يَقُولَ) مع لفظ الكتابة (إِذَا أُدِّيَتْ) النجوم (إِلَيَّ) أو برئت منها (فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ يَنْوِيهِ) فلا يكفي لفظ الكتابة بلا تعليق ولا نية؛ لأنه يقع على هذا العقد وعلى المخارجة فلا بد من تمييزه بذلك، وكالتأدية للسيد التأدية لنائبه من وكيله، ووارثه، ووصيه.

٣- (وَأَنْ يَكُونَ عَوْضُهَا مَعْلُومًا) فلا تصح بمجهول كسائر عقود المعاوضة.

٤- (وَأَنْ يَتَعَدَّدَ النَّجْمُ) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم، فلا تجوز بعوضٍ حالٍّ، ولا بنجم واحد، والنجم: الوقت المضروب، قاله الجوهري^(١)، ويطلق على المال المؤدى فيه كما في كلامي كالأصل.

(فَإِنْ كَاتَبَ عَلَى دِينَارٍ) حالًا (وَخِدْمَةٍ شَهْرٍ لَمْ تَجُزْ) لعدم تنجيم الدينار (أَوْ عَلَى خِدْمَةٍ شَهْرٍ) من الآن (وَدِينَارٍ فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَهُ) وعلى الثاني اقتصر الأصل (جَازَتْ) لأن المنفعة مستحقة في الحال فالمدة لتقديرها وللتوفية فيها، والدينار إنما تستحق المطالبة به في وقت آخر، وإذا اختلف الاستحقاق حصل التنجيم، ولا بأس بكون المنفعة حالة؛ لأن التأجيل إنما يشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال؛ فالتنجيم إنما هو شرط في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال.

♦ (وَحُكْمُ فَاسِدِهَا) أي: فاسد الكتابة لفوات شرط، أو لفساده، أو فساد عوض أو أجل (حُكْمُ صَحِيحِهَا) في استقلال المكاتب بالكسب، وأخذ أرش الجناية عليه، والمهر، وعقته بالأداء في محل النجوم إلى سيده، وسائر أحكامه

(١) انظر: الصحاح (٥/٢٠٣٩).

(إِلَّا فِي):

١- (أَنَّ الْفَاسِدَةَ غَيْرَ لَازِمَةٍ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ كَمَا لَا تَلْزَمُ) الْكِتَابَةُ (مِنْ جِهَةِ الرَّقِيقِ مُطْلَقًا) أَي: سواء كانت صحيحة أم فاسدة، بخلاف السيد في الصحيحة فإنها لازمة من جهته.

٢- (وَ) فِي (أَنَّ سَيِّدَهُ) فِي الْفَاسِدَةِ (يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا قَبَضَهُ مِنْهُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ (وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْمَكَاتِبِ (بِقِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْعَتَقِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْكِتَابَةِ مَعْنَى الْمَعَاوِضَةِ وَقَدْ تَلَفَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ بِالْعَتَقِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ بَيْعًا فَاسِدًا فَإِنَّ الْمَشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا أَدَّى وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ. وَلَوْ تَلَفَ مَا أَخَذَهُ السَّيِّدُ رَجَعَ عَلَيْهِ الْعَتِيقُ بِمِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ.

فَإِنْ كَانَ الْعَوَاضُ لَا قِيَمَةَ لَهُ وَلَا حَرَمَةَ كَخَنْزِيرٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى سَيِّدِهِ بِشَيْءٍ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْعَتِيقِ بِقِيَمَتِهِ.

وَأِنْ كَانَ مُحَرَّمًا كَجُلْدِ مَيْتَةٍ لَمْ يَدْبِغْ رَجْعُ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِدَلِهِ.

وَيَسْتَنْتَى مِمَّا ذَكَرَ مَا أَخَذَهُ الْكَافِرُ مِنْ مَكَاتِبَةِ الْكَافِرِ حَالَ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُهُ وَلَا تَرَاوَعُ.

٣- (وَ) فِي (أَنَّهُ) أَي: الْمَكَاتِبُ فِي الْفَاسِدَةِ (لَا يَعْتَقُ بِأَدَائِهِ) النُّجُومَ (بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ) وَلَا فِي حَيَاتِهِ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ مِنْ وَكِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ مُحَلِّ النُّجُومِ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

٤- (وَ) فِي أَنَّهُ (لَا) يَعْتَقُ (فِيمَا إِذَا حَطَّ عَنْهُ سَيِّدُهُ شَيْئًا مِنَ النُّجُومِ) لِعَدَمِ وَجُودِ الصِّفَةِ الْمَعْلُوقِ بِهَا.

♦ وَيَسْتَنْتَى مَعَ مَا ذَكَرَ صُورَ أُخْرَى مِنْهَا:

- أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْفَاسِدَةِ حَطٌّ.

- وَأَنَّ الْمَكَاتِبَ فِيهَا لَا يَسَافِرُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.

- وأن فطرته تجب على سيده.

- وأنه لا يأخذ من الزكاة.

- وأنه لا يعامل سيده.

♦ (وَيَجِبُ) على سيده في الكتابة الصحيحة (الإيتاء) بأن يحط عن المكاتب قبل عتقه أقل متمول من النجوم، أو يدفعه إليه منها بعد قبضه، أو من غيرها من جنسها، قال تعالى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، فسر الإيتاء بما ذكر؛ لأن القصد منه الإعانة على العتق، والحط أصل والدفع بدل عنه؛ لما قلناه من أن القصد منه إعانته، وهي في الحط محققة وفي الدفع موهومة؛ فإنه قد ينفق المال في جهة أخرى، ويسن رُبْع، فإن لم يسمح به فُسِّع. (إِلَّا إِذَا كَاتَبَهُ فِي مَرَضٍ مَّوْتِهِ وَلَمْ يَحْتَمِلِ الثُّلُثُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ) ولم تجز الورثة فلا يجب الإيتاء (أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى مَنَفَعَةٍ نَفْسِهِ) كأن كاتبه على أن يخدمه شهرًا من الآن، وعلى خياطة ثوب في ذمته بعد العقد بيوم، أو عند انقضاء الشهر أو عقبه أو بعده بنحو يوم أو قبله كذلك؛ فلا يجب الإيتاء؛ لأنه إنما يجب إذا كان في النجوم أعيان.

♦ (وَلَهُ أَخْذُ الْعَوَظِ عَلَى الْعِتْقِ أَيْضًا) أي: كما أخذه عليه في الكتابة وذلك (فِي بَيْعِ الرَّقِيقِ) هو أعم من قوله «العبد» (مِنْ نَفْسِهِ، وَ) في (قَوْلِهِ لِسَيِّدِهِ) أَعْتَقْنِي عَلَى كَذَا؛ فَيَفْعَلُ) أي: فيعتقه (وَالْوَلَاءُ) عليه (فِيهِمَا لِسَيِّدِهِ) لأنه المعتق (وَ) في (قَوْلِ غَيْرِهِ لَهُ: أَعْتَقَ رَقِيقَكَ عَنِّي عَلَى كَذَا؛ فَيُعْتَقُهُ، وَالْوَلَاءُ) عليه فيها (لِلسَّائِلِ) لأنه المعتق بإنايته المسؤول.



باب الإقرار

هو لغة: الإثبات، من قرَّ الشيء يُقرُّ قرَّارًا إذا ثبت.
 وشرعًا: إخبار الشخص بحق عليه، ويسمَّى اعترافًا أيضًا.
 والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]، فسُرت شهادة المرء على نفسه بالإقرار^(١).
 وخبر الصحيحين «اغدا يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(٢).
 ♦ وأركانها أربعة: مُقرٌّ، ومُقرَّر له، ومُقرَّر به، وصيغة.
 ♦ (لا يُقبلُ إقرارُ صبيٍّ ومَجْنُونٍ) لعدم صحة عبارتهما في مثل ذلك.
 (ولا إقرارُ مُفلسٍ بِدينٍ في حقِّ غُرمائه إن أسندَ وجوبه لِمَا بَعْدَ الْحَجْرِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا) بأن لم يقيد بمعاملة ولا غيرها، فلا يزاحمهم المقر له؛ لتقصيره في الأولى بمعاملته له، وأما في الثانية فلأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن^(٣)؛ لأنه محقق، وظاهر أن محله فيها إذا تعذرت مراجعة المقر أخذًا مما يأتي عن «الروضة» (وإِلَّا) بأن أسند وجوبه لما قبل الحجر ولو بمعاملة، أو قال عن جنائية (قُبِلَ) في حقهم وحقه؛ لبعد التهمة، وإن أطلق وجوبه.
 قال الرافعي: فقياس المذهب التنزيل على الأقل، وجعله كما لو أسنده إلى ما بعد الحجر، زاد في «الروضة»: هذا ظاهر إن تعذرت مراجعة المقر، فإن أمكنت فينبغي أن يراجع؛ لأنه يقبل إقراره^(٤).

(١) انظر: تفسير البغوي (٢/ ٢٩٨)، الشرح الكبير (٥/ ٢٧٣).

(٢) رواه البخاري (٢٣١٤)، مسلم (١٦٩٧) عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) صواب العبارة أن يقول: فتتزيلاً على أقل درجات الدين، وهو دين المعاملة، وأما علته

المذكورة فلا تظهر إلا في إطلاق الزمن، بأن لم يقيد بما قبل الحجر ولا بما بعده، زما

هنا إطلاق مقيد بكونه بعد الحجر فلا إيهام في الزم أصلاً، قاله الشراقي (٢/ ١٥٢).

(٤) انظر: الشرح الكبير (٥/ ١٠)، الروضة (٤/ ١٣٢).

(وَلَا إِقْرَارُ مَحْجُورٍ) عليه (بِسْفِهِ) لأن تصحيحه يؤدي إلى إبطال معنى الحجر (إِلَّا فِي نَذْرِ قُرْبَىٰ بَدَنِيَّةٍ، وَتَذْيِيرٍ، وَوَصِيَّةٍ) فيقبل إقراره بها؛ لصحة عبارته واحتياجه للشواب، والتقيد بالقربة البدنية مع ذكر التدبير من زيادتي. وخرج بالبدنية: المالية، فلا يصح إقراره بنذره لها إذا كانت معينة دون ما إذا كانت في الذمة.

(و) إِلَّا فِي (حَدٍّ، وَقَوْدٍ، وَطَلَاقٍ، وَخُلْعٍ) ولو بدون مهر المثل (وَوَظَاهِرٍ) وإيلاء، ورجعة (وَنَفْيٍ نَسَبٍ) بلعان، وعليه أقصر الأصل، أو بحلف (وَاسْتِلْحَاقٍ لَهُ) لعدم تعلقها بمال، ولبعد التهمة في الْأَوَّلَيْنِ فيقطع في السرقة، ولا يثبت المال، وينفق على ولده المستلحق من بيت المال، وإنما جاز خلعه بدون مهر المثل؛ لأن له الطلاق مجاناً فبعوض أولى.

وقولي «واستلحاق له» من زيادتي.

(وَلَا إِقْرَارُ رَقِيقٍ عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا فِي مُعَامَلَةٍ أَذِنَ لَهُ فِيهَا) فيصح إقراره عليه؛ لقدرته على إنشائها بخلاف إقراره في معاملة لم يأذن له فيها سيده، فلا يقبل على سيده بل يتعلق بذمته يتبع به إذا عتق صدقه السيد أم لا؛ لتقصير معاملته. ولو أقر بعد حجر السيد عليه بدين معاملة إضافة إلى حال الإذن لم تقبل إضافته، أما إقراره على نفسه فصحيح كإقراره بحدٍّ وقودٍ وطلاقٍ وقطعٍ في سرقة؛ لبعده عن التهمة فيها.

ويضمن مال السرقة في ذمته إذا لم يصدقه السيد فيها.

(وَيُؤَدِّي) ما أقر به في معاملة أذن له فيها سيده (مِنْ كَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ) من مال المعاملة.

♦ (وَالْإِقْرَارُ الصَّحِيحُ لَا يُقْبَلُ الرَّجُوعُ عَنْهُ) إذ لا يجوز إلغاء كلام المكلف بلا مقتضى (إِلَّا فِي رِدَّةٍ، وَزِنَا، وَشُرْبِ خَمْرٍ) فيقبل رجوعه عن إقراره بها؛ لخبر:

«ادرءوا الحدود بالشبهات»، رواه الترمذي والحاكم وصحح إسناده^(١).
 (و) إلا في (سَرِقَةٍ، وَقَطْعِ طَرِيقٍ) فيقبل رجوعه عن الإقرار بهما (في سُقُوطِ
 الْقَطْعِ لَا) سقوط (الْمَالِ) لما مر.

◆ (وَلَا يَلْزَمُ) الإقرار إلا (بِالتَّفْسِيرِ) فلو قال: له عليّ مألٌ عظيم أو كثير،
 أو أكثر من مال فلان، قبل تفسيره بأقل متمول؛ لاحتمال إرادة عظيم خطره، أو
 نحوه، فلا يلزم إلا باليقين، فلا بد من التفسير (إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ بِدَرَاهِمٍ وَيُطْلَقَ، أَوْ
 يَقُولَ: عِدَّةٌ؛ فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا) دراهم (وَأَزِنَّةٌ) وإن لم تكن زنة كل منها ستة
 دوانق التي هي زنة الدراهم (إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَرَاهِمُ الْبَلَدِ فِي الثَّانِيَةِ عِدَّةٌ) فيحمل
 على أنها دراهم عدة وإن كانت ناقصة، ولو قال: عليّ مائة عدة من الدراهم
 اعتبر العدد دون الوزن؛ كما ذكره في «الروضة» وأصلها^(٢).

◆ (وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لِوَارِثِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ) كالأجنبي، ولعموم أدلة صحة
 الإقرار، ولأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب، والظاهر أنه لا يقر إلا
 بتحقيق.



(١) الترمذي (١٤٢٤)، الحاكم (٨١٦٣)، أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٩).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٣١٤/٥)، الروضة (٣٨٠/٤).

باب الشفعة

بإسكان الفاء، وحُكي ضمها.

وهي لغة: الضم.

وشرعاً: حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث

فيما ملك بعوضٍ.

والأصل فيها قبل الإجماع خبر البخاري عن جابر «قضى رسول الله ﷺ

بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصُرفت الطرق فلا شفعة»^(١).

وفي رواية لمسلم: «قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط»^(٢).

والمعنى فيه دفع ضرر مؤنة القسمة، واستحداث المرافق في الحصة

الصائرة إلى الشريك الآخذ بالشفعة كمضعد، ومنور، وبألوعة.

والربعة: تأنيث الربع وهو المنزل، والحائط: البستان.

♦ وأركانها أربعة: آخذ، ومأخوذ، ومأخوذ منه، وصيغة.

♦ (إِنَّمَا تَثْبُتُ) الشفعة (فِي أَرْضٍ وَمَا يَتَّبِعُهَا فِي الْبَيْعِ كِبْنَاءٍ وَغِرَاسٍ)

وحجارة مثبتة في الأرض، وبذر دائم النبات، وحجر الطاحون (وْثَمَرَةٌ لَمْ تَظْهَرْ)

كثمرة المشمش قبل ظهورها، وثمره النخل قبل تأبيرها، وإن تأبرت قبل الأخذ

بخلاف غير الأرض، وما لا يتبعها في البيع كطباق، وبناء في أرض مستأجرة،

وجدار مع أسسه، وشجرة مع مغرسها فقط، ومنقول غير ما مر، وإن بيع مع عقار؛

لأنه لا يدوم فلا يدوم ضرر الشركة فيه.

وإنما تثبت (لِلشَّرِيكِ عِنْدَ الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ قُسِمَ لَمْ تَبْطُلْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ) منه

قبل القسمة فلا تثبت لغيره، ولو جازاً أو شريكاً بعد البيع؛ لانتهاء الشركة عند

البيع، فلو قاسم الشريك المشتري بنفسه أو بوكيله جاهلاً بالبيع فله الأخذ

(١) رواه البخاري (٢٢١٤).

(٢) رواه مسلم (١٦٠٨).

بالشفعة، وإن انقطعت الشركة بالقسمة لوجود الشركة عند البيع مع قيام عذره وبقاء ملكه.

ولا تثبت فيما لو قُسم بطلت منفعته المقصودة منه قبل القسمة وإن أمكن الانتفاع به من وجه آخر، فلا تثبت في طاحون، وحمام، وبئر لا يمكن جعلها طاحونين وحمامين وبئرين؛ لما مر أن علة ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة إلى آخره، فلو كان بينهما دار صغيرة لأحدهما عشرها فباع حصته لم تثبت الشفعة للآخر؛ لأنه من القسمة؛ إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالبها لتعته بخلاف العكس.

ولا يملك الشفيع إلا بلفظٍ كأخذت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري، أو رضا المشتري بكونه في ذمته، أو قضاء القاضي له بالشفعة.



باب الغصب

(هُوَ) لغة: أخذ الشيء ظلماً.

وشرعاً: (استيلاءً عَلَى حَقٍّ غَيْرٍ) ولو منفعة؛ كإقامة من قعد بمسجد، أو سوق، أو غير مال كـ «زبل» (بِغَيْرِ حَقٍّ).

والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

وأخبار كخبر: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام». وخبر: «من ظلم قيد شبر من أرض طُوقه من سبع أرضين» رواهما الشيخان^(١).

وقولي «بغير حق» تبعت فيه «الروضة» بدل قوله كالرافعي «عدواناً»^(٢)؛ ليشمل ما لو أخذ مال غيره يظن أنه ماله فإنه غصب وإن خلا عن الإثم. وقول الرافعي: إن الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقته^(٣)؛ ممنوع، وكأنه جرى على الغالب من أن الغصب يستلزم الإثم.

◆ (وَإِذَا عَمِلَ) الغاصب (فِيهِ) أي: في المَغْصُوب (عَمَلًا) كصبغ، وغرس، وحفر (فَلَهُ إِبْطَالُهُ) وإن رضي المالك بالإبقاء ليدفع عنه ضمان ما يحدث بسببه ويرد العين كما أخذها (إِلَّا فِي نَحْوِ مَا لَوْ غَصَبَ غَزْلًا فَتَسَجَّهُ، أَوْ طِينًا فَضَرَبَهُ لَبِنًا، أَوْ زُجَاجًا فَاتَّخَذَهُ قَدْحًا، أَوْ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَاتَّخَذَهُ حُلِيًّا) فليس له إبطال شيء منها بغير رضا المالك؛ لأنه تعنت لا فائدة فيه، و«نحو» من زيادتي.

◆◆ (وَالْمُضْمَنَاتُ) للمال ستة: (غَضَبٌ، وَعَارِيَةٌ، وَإِنْلَافٌ، وَقَبْضٌ بِسَوْمٍ،

(١) الأول رواه البخاري (٦٧)، مسلم (١٦٧٩) عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والثاني رواه البخاري

(٢٤٥٣)، مسلم (١٦١٢) عن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الروضة (٣/٥)، الشرح الكبير (٣٩٦/٥).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٣٩٧/٥).

أَوْ بَيْعٍ فَاسِدٍ، أَوْ تَعَدُّ؛ لخبر: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»^(١).

♦♦ (وَالضَّمَانُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) لأنه قد يكون:

١- (بِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ، وَهُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ، أَوْ وَزَنٌ، وَجَارَ السَّلْمُ فِيهِ).

٢- (وَ) قد يكون (بِالْقِيَمَةِ فِي الْمُتَقَوِّمِ كَالْمَنَافِعِ) والحيوان، والمكيل، والموزون اللذين لا يصح السلم فيهما.

وقولي «بالمثل في المثلّي... إلى آخره» أولى مما عبر به.

٣- (وَ) قد يكون (بِأَقْلٍ الْأُمْرَيْنِ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْأَرْضِ فِي السَّيِّدِ إِذَا أَتْلَفَ عَبْدُهُ الْجَانِي).

٤- (وَ) قد يكون (بِغَيْرِ ذَلِكَ فِي) أربعة:

- (الْمَبِيعِ بِيَدِ الْبَائِعِ) فإنه يضمنه بالثمن.

- (وَلَبَنِ الْمُصْرَّاءِ) فإنه يضمنه المشتري بعد الرد بصاع تمر.

- (وَالْمَهْرِ بِيَدِ الزَّوْجِ) فإنه يضمنه بمهر المثل.

- (وَجَنِينِ الْأُمَةِ) فإنه يضمنه الجاني بعشر قيمتها، وزاد الأصل نوعاً خامساً

وهو: الضمان بأكثر الأمرين، مع ثلاثة مواضع في النوع الثالث^(٢)، والمعروف خلاف ذلك كما بيته في شرحه.

♦♦ (وَقَدْ يَضْمَنُ الشَّيْءُ بِشَيْئَيْنِ) وذلك في ثلاث صور:

١- (فِيمَا لَوْ قُتِلَ مُخْرِمٌ صَيِّدًا مَمْلُوكًا) فإنه (يَضْمَنُهُ بِالْجَزَاءِ؛ لِحَقِّ اللَّهِ

تَعَالَى، وَبِالْقِيَمَةِ لِمَالِكِهِ).

٢- (وَفِيمَا لَوْ جَنِيَ الْمَغْضُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ثُمَّ تَلَفَ عِنْدَهُ) فإنه (يَضْمَنُ

لِلْمَجْنِي عَلَيْهِ أَقْلَ الْأُمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضِ) لأن الأقل إن كان القيمة فهو

الذي دخل في ضمانه، أو الأرض فهو الذي وجب (وَ) يضمن (لِلْمَالِكِ قِيَمَتُهُ)

(١) رواه أبو داود (٣٥٦١)، الترمذي (١٢٦٦) عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: حديث حسن.

(٢) انظر: تنقيح اللباب لابن العراقي (٢٠٥) بتحقيقي.

كسائر الأعيان المغصوبة.

٣- (وَفِيمَا لَوْ وَطِئَ زَوْجَةً أَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ بِشُبْهَةٍ) فإنه (يَغْرَمُ مَهْرَيْنِ) مهرًا للزوجة بالشبهة ومهرًا لأصله أو فرعه (بَعْدَ الدُّخُولِ) لأنه فَوَّتَ عليه البُضْعُ بعد أن لزمه جميع المهر.

(و) يغرم (مَهْرًا) للزوجة كغيرها (وَنِصْفًا) لأصله أو فرعه (قَبْلَهُ) أي: قبل الدخول؛ لأنه حين فَوَّتَ عليه البُضْعُ لم يلزمه إلا نصفُ المهر. خاتمة: لو خرج المثلي عن أن يكون له قيمة؛ كأن غصب ماء بمفازة فطالبه به على شط نهر ونحوه، أو جَمَدًا في الصيف فطالبه به في الشتاء فإنه يغرم القيمة، وأما رُخْصُهُ فلا ينقله إلى القيمة.



باب اللقطة

بضم اللام وفتح القاف وإسكانها.

وهي لغة: الشيء الملقوط.

وشرعاً: ما وُجد من حقّ ضائع محترم غير محرز، ولا ممتنع بقوته، ولا

يعرف الواجد مستحقه.

والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني أن

رجلاً سأل النبي ﷺ عن لقطة الذهب والورق؟ فقال: «اعرف عفاصها ووكاءها

ثم عرّفها سنة، فإن لم تعرف فاستنفقها، ولتكن وديعة عندك، فإن جاء صاحبها

يوماً من الدهر فأدّها إليه وإلا فشانك بها».

وسأله عن ضالة الإبل؟ فقال: «مالك ولها، دعها؛ فإن معها حذاءها

وسقاءها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربّها».

وسأله عن الشاة؟ فقال: «خذها فإنما هي لك، أو لأخيك، أو للذئب»^(١).

♦ وأركانها ثلاثة: التقاط، وملتقط، ولقطة بمعنى الشيء الملتقط.

ثم (هي) بهذا المعنى (أنواع) تسعة:

١- (أحدها: حيوانٌ وجدّه في عمارة، يحلّ التقاطه، ويعرّفه سنة، فإن ظهر

مالكُه) قبل فراغ التعريف أو بعده وهو باق (فهو له وإلا) أي: وإن لم يظهر

مالكه (تملكه) إن كان مالاً، ونقل الاختصاص إليه إن كان غير مال ككلب بعد

التعريف؛ لقوله في الخبر السابق «وإلا فشانك بها» (بلفظ) لأنه تمليك مال يبدل

فكان كالشفعة، وإشارة الأخرس المفهمة كاللفظ.

(وكذا) يحلّ التقاطه إن وجدّه (بمقازة وهو غير مُمتنع من صغار السباع)

كشاة وعجل؛ للخبر السابق، وصيانة له عن الخونة والسباع (وإلا) أي: وإن كان

ممتنعاً من ذلك بقوة كبعير وفرس، أو بعدو كأرنب وظبي، أو بطيران كحمام

(١) رواه البخاري (٢٣٧٢)، مسلم (١٧٢٢).

(فَيَحِلُّ التَّقَاطُ لِلْحِفْظِ) صيانة له عن الخونة لا للتملك؛ لقوله في الخبر السابق في ضالة الإبل «دعها»، وقيس بها ما في معناها، نعم إن وجد في زمن نهب جاز التقاطه للتملك أيضًا.

والمراد بالعمارة: الشارع والمسجد ونحوهما؛ لأنها مع الموات محل اللقطة.

واعلم أن ملتقط المأكول للتملك إن شاء عرّفه ثم تملكه كما مر، وإن شاء باعه بإذن الحاكم إن وجدته وإلا فاستقلالًا وحِفْظَ ثمنه وعَرَفَ المبيع ثم تملك الثمن، وإن شاء تملكه في الحال وأكله وغرم قيمته إن ظهر مالكة لكن محله إذا وجدته بمفازة؛ لأنه قد لا يجد فيها من يشتريه ويشق نقله إلى العمارة بخلاف ما لو وجدته بعمارة، ولا يجب بعد أكله تعريفه على الظاهر للإمام من وجهين^(١)؛ لما سيأتي عنه.

٢- (الثاني: غَيْرُ حَيَوَانٍ لَا يُخْشَى فَسَادُهُ) كحديد ونحاس (فَهُوَ كَالْأَوَّلِ) من الأنواع في أنه إن وجدته بعمارة أو مفازة عرّفه سنة، فإن ظهر مالكة وإلا تملكه، وإن شاء باعه وحفظ ثمنه إلى آخر ما مر مما يمكن إتيانه هنا.

٣- (الثالث) غير حيوان (يُخْشَى فَسَادُهُ) كَهَرِيسَةٍ وَرُطَبٍ لَا يَتَمَرُّ (فَيُخَيْرُ) ملتقطه (بَيْنَ أَكْلِهِ) متملكًا له ويغرم قيمته (و) بين (بَيْعِهِ) ويعرّفه بعد بيعه ليملك ثمنه بعد التعريف (فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ أَعْطَاهُ قِيَمَتَهُ) إن أكله (أَوْ ثَمَنَهُ) إن باعه.

وفي التعريف بعد الأكل وجهان، أصحهما في العمارة: وجوبه، وفي المفازة، قال الإمام: الظاهر أنه لا يجب؛ لأنه لا فائدة فيه، وفيه نظر.

أما إذا كان الرطب يتمر فإن كانت الغبطة في بيعه، أو في تمييزه وتبرعه به

(١) قال الجويني في «نهاية المطلب» (٨/ ٤٧٨): فَإِنْ وَضَعَ التعريف أن يقدّم على التصرف في اللقطة، فإذا تقدم التصرف وفاتت العين فالتعريف خارج عن وضعه، ويشهد لذلك قول النبي ﷺ عن الشاة، والطعام في معنى الشاة. اهـ بتصرف

الواجد تَمَرَّه، وإلا يَبِيعَ بَعْضُهُ لَتَتَمِيرَ الباقي حفظًا له، وفارق الحيوانَ حيثُ يباع كله بأن نفقة الحيوان تتكرر فتؤدي إلى أن يأكل نفسه، هذا كله إذا وجدته في غير الحرم بقرينة قلبي:

٤- (الرَّابِعُ: أَنْ يَجِدَ اللَّقْطَةَ بِحَرَمٍ مَكَّةَ فَيَلْتَقِطَهَا لِلْحِفْظِ) لا للتملك (وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا)؛ لخبر الصحيحين «إن هذا البلد حرَّمه الله لا يلتقط لقطته إلا من عرَّفها»^(١).

وفي رواية البخاري «لا تحل لقطته إلا لمنشد»^(٢) أي: لمُعَرِّف، والمعنى على الدوام وإلا فسائر البلاد كذلك.

والحكمة في ذلك: أن الله تعالى جعله مثابة للناس وأمنًا يعودون إليه فربما يعود مالكها، أو يبعث في طلبها، ويلزم الملتقط الإقامة لتعريفها أو دفعها إلى الحاكم.

وخرج بزيادتي «مكة»: حرم المدينة؛ فلا يأتي فيه ذلك كما صرَّح به الدارمي والرويان^(٣).

٥- (الخَامِسُ: أَنْ يَجِدَهَا بِدَارٍ كُفْرٍ) وقد دخلها بلا أمان (فَ) هي (غَنِيْمَةٌ تُخَمَّسُ، وَلَهُ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسُهَا) فإن دخلها بأمان فهي لقطه.

٦- (السَّادِسُ: أَنْ يَجِدَهَا مَعَ لَقِيطٍ مَشْدُودَةٍ فِي ثِيَابِهِ) أو منشورة فوقه، أو تحته، أو في جيبه، أو مهديه الذي هو فيه (فَهِيَ لِلْقِيطِ) لأن له يدًا واختصاصًا كالمكلف، والأصل الحرية ما لم يُعرف غيرها (أَوْ بِجَنِّهِ) وتعبير الأصل بقوله «تحت» تحريف (أَوْ مَذْفُونَةٌ تَحْتَهُ فَلَقْطَةٌ) كما في المكلف، نعم إن حكم بأن الأرض له كدارٍ هو فيها فهي له تبعًا.

(١) رواه البخاري (١٥٨٧)، مسلم (١٣٥٣) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (٢٤٣٣) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر: الحاوي الكبير (٤/٨)، بحر المذهب (٣١٧/٧).

٧- (السَّابِعُ: أَنْ يَجِدَ هَذِيًّا وَيَخَافُ قُوَّةَ النَّخْرِ فَيَذْفَعُهُ لِحَاكِمٍ لِيُنَحِّرَهُ أَوْ يَنْحَرَهُ بِنَفْسِهِ) ويسن استئذان الحاكم.

٨- (الثَّامِنُ: لُقْطَةُ الْحَرْبِيِّ بِدَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَمْلِكُهَا) لعدم صحة التقاطه (بَلْ هِيَ غَنِيمَةٌ) لمن أخذها منه من المسلمين؛ كذا في الأصل كأصله، والأوجه: أن مَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ يَعْرِفُهَا ثُمَّ يَتَمَلَّكُهَا.

٩- (التَّاسِعُ: لُقْطَةُ الْمُرْتَدِّ يَرُدُّهَا عَلَى الْإِمَامِ) لعدم صحة التقاطه (وَهِيَ فِيءٌ) ويأتي فيه ما قدمته في الحربي آنفاً (إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ) فتكون لقطة له. (فَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ رَقِيقًا غَيْرَ مُكَاتَبٍ فَسَيِّدُهُ) هو (الْمُلْتَطِقُ إِنْ التَّقَطَّ بِإِذْنِهِ أَوْ أَقْرَهَا عِنْدَهُ، وَإِلَّا) أي: وإن التقط بغير إذن سيده ولم يقرها عنده (انْتَرَعَتْ مِنْهُ) لعدم صحة التقاطه؛ لأنه ليس من أهل الولاية والملك، وإذا أقرها عنده واستحفظه عليها فإن كان أميناً جاز وإلا فلا، وهو متعدُّ بإقراره (فَإِنْ أَتْلَفَهَا) الرقيق، أو تلفت بتقصيره فيما إذا أقرها عنده سيده، أو التقطها بإذنه (تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِرَقَبَتِهِ) كالمغصوب.

(وَإِنْ كَانَ) الواحد لها (مُكَاتَبًا فَهِيَ لَهُ إِنْ لَمْ يَعْجَزْ) لأنه مستقل بالملك والتصرف (وَإِلَّا) أي: وإن عجز (أَخَذَهَا الْقَاضِي وَحَفِظَهَا لِمَالِكِهَا) هذا هو المنقول، وجوز البغوي أن لسيده أخذها^(١)، وعليه جرى الأصل.

والمبعض يصح التقاطه واللقطة له ولسيده، فإن كان بينهما مهايأة فهي لذي النوبة.

(أَوْ) كان الواحد لها (صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفِهِ انْتَرَعَهَا مِنْهُ وَلِيُّهُ، وَعَرَّفَهَا، وَتَمَلَّكَهَا لَهُ) إن رآه حيث يجوز الاقتراض له؛ فإن التملك في معنى الاقتراض، فإن لم يره حفظها، أو سلمها للقاضي، ويضمن الولي إن قصر

(١) عبارته في «التهذيب» (٤/ ٥٦٢): وَجَبَ أَنْ يَقَالَ يَأْخُذُهَا الْمَوْلَى وَيَعْرِفُهَا وَيَتَمَلَّكُهَا؛ لِأَنْ أَخَذَ اللَّقْطَةَ اِكْتِسَابًا وَكَسَبَ الْمَكَاتِبَ إِذَا عَجَرَ يَكُونُ لِلْمَوْلَى.

في انتزاعها حتى تلفت، ويعرفها تالفَةً، وإن احتاج التعريف إلى مؤنة لم يعطها من مال المولى عليه بل يراجع الحاكم لبيع جزءاً منها. والظاهر: أن لقطة المغمى عليه ينتزعها الحاكم، لكن لا يعرفها بل ينتظر إفاقته.

(أَوْ) كان الواجد لها (فَاسِقًا صَحَّ التَّقَاطُ) كاحتطابه (لَكِنَّهَا تُنْزَعُ مِنْهُ وَتُوضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ) لأن مال ولده لا يقر بيده فمال الأجنبي أولى (وَلَا يُعْتَبَرُ تَعْرِيفُهُ بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ) عدل (رَقِيبٌ) لثلا يخون فيها. (وَمَنْ يُرِيدُ سَفَرًا لَا يُسَافِرُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ التَّعْرِيفِ) فإن أراد السفر بدونها فوض التعريف إلى غيره.

وإذا التقط في صحراء عرفها بأقرب البلاد إليها، ولا يكلف العدول إلى غير مقصده، وليس للملتقط تسليمها إلى غيره ليعرفها إلا بإذن الحاكم.



باب الآجال

أي: المَدَد، (هِيَ) نوعان:

أحدهما: آجال (مَضْرُوبَةٌ بِالشَّرْعِ) نَصًّا أو استنباطًا (وَهِيَ) أي: هذه الآجال أي: ما تضرب فيه (عِشْرُونَ) نوعًا:
١- (العِدَّةُ).

٢- (وَالِاسْتِيزَاءُ) بالأقراء، أو الأشهر، أو وضع الحمل.

٣- (وَالْهُدْنَةُ) بأربعة أشهر، أو عشر سنين، أو أقل، وفي معناها: الأمان، لكنه إنما يؤجل بأربعة أشهر.

٤- (وَالزَّكَاةُ) بسنة، أو باشتداد الحب وصلاح الثمر.

٥- (وَالْعُنَّةُ) بسنة.

٦- (وَاللَّقِطَةُ) كذلك إلا في الحقيق فبزمي يظن أن فاقده يُعْرِضُ عنه غالبًا.

٧- (وَالرِّضَاعُ) الْمُحَرَّمُ بِسَتَيْنِ.

٨- (وَالْحَمْلُ) بستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين.

٩- (وَخِيَارُ الشَّرْطِ) بثلاثة أيام فأقل.

١٠- (وَأَقْلُ الْحَيْضِ) بيوم وليلة.

١١- (وَالنَّفَاسُ) بِمَجَّةٍ.

١٢- (وَأَكْثَرُهُمَا) أي: الحيض بخمسة عشر يومًا، والنفاس بستين يومًا،

وغالب الحيض بستة أو سبعة، والنفاس بأربعين يومًا.

١٣- (وَأَقْلُ الطَّهْرِ) بخمسة عشر يومًا، وغالبه بأربعة وعشرين يومًا، أو

ثلاثة وعشرين.

١٤- (وَمُدَّةُ مَقَامٍ) أي: إقامة (السَّفَرِ) بثلاثة أيام.

١٥، ١٦- (وَمُدَّةُ مَسْحِ الْمُقِيمِ، وَالْمُسَافِرِ) سفرًا لا تقصر فيه الصلاة بيوم

وليلة، ومدة مسح المسافر سفرًا تقصر فيه الصلاة بثلاثة أيام بلياليها.

١٧- (وَمُدَّةُ الْبُلُوغِ) أي: التي يحصل بها البلوغ بخمس عشرة سنة.

١٨- (وَمَبْدَأُ) إمكان (الحيض).

١٩- (وَالِاخْتِلَامُ) بتسع سنين تقريبية، ويحصل بلوغ الأنثى بكل من الثلاثة، والذكر بالأول وبالثالث، والخثى إن حاض وأمنى حكم ببلوغه على الأصح، وإن وجد أحدهما فلا.

وقال الإمام: ينبغي الحكم ببلوغه ثم إن ظهر خلافه غيرنا الحكم^(١)، قال الرافعي: وهو الحق^(٢)، واستحسن في «الروضة» ما قاله المتولي أنه يحكم به إن تكرر^(٣)، وإنبات عانة ذكر كافر يقتضي الحكم ببلوغه^(٤).

٢٠- (وَالِإِيَّاسُ) من الحيض باثنتين وستين سنة على الأصح، وجميع هذه الأمور معلومة في محالها.

♦ (وَ) ثانيهما: آجال (مَضْرُوبَةٌ بِالْعَقْدِ) أي: بسببه (وَهُوَ) أي: العقد الذي يضرب بسببه الأجل.

♦♦ (خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ):

١- (مَا يُبْطَلُهُ الْأَجَلُ) أي: شرطه (وَهُوَ الرَّبَّوِيُّ) فهو أعم من تعبيره بالصرف (وَالسَّلْمُ بِتَأْجِيلِ رَأْسِ مَالِهِ) وكذا تأجيل بدل القرض إن كان للمقرض غرض كزمن نهب والمقرض ملىء.

٢- (وَمَا لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ: وَهُوَ الْإِجَارَةُ، وَالْكِتَابَةُ) والمساقاة (وَالْحِزْيَةُ).

(١) انظر: نهاية المطلب (٦/٤٣٦).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٥/٧١).

(٣) انظر: الروضة (٤/١٨٠).

(٤) عن عبد الملك بن عمير قال: حدثني عطية القرظي قال: «كنت من سبي بني قريظة؛ فكانوا ينظرون؛ فمَن أنبت الشعر قُتل، ومَن لم ينبت لم يُقتل، فكنت فيمن لم يُنبت»، رواه أبو داود (٤٤٠٤)، الترمذي (١٥٨٤) وقال: حسن صحيح.

- ٣- (وَمَا يَصِحُّ بِهِ وَبِالْحُلُولِ: كَبَيْتِ الْاَغْيَانِ، وَ) بَيُوع (الصِّفَاتِ).
- ٤- (وَمَا يَصِحُّ بِهِ مَجْهُولًا لَا مَعْلُومًا وَهُوَ: الرَّهْنُ، وَالْقِرَاضُ، وَالْعُمْرَى وَالرَّقْبَى) وذكر الأصل كأصله منه: كفالة البدن، والمعروف خلافه.
- ٥- (وَمَا يَصِحُّ بِهِ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا وَهُوَ: الْعَارِيَةُ، وَالْوَدِيعَةُ) والوكالة،
والوصاية.



باب الحجر

هو لغة: المنع.

وشرعاً: المنع من تصرف خاص بسبب خاص.

والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَابْتُلُوا آلَ نَبِيِّكُمْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦]، وقوله ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا...﴾ الآية [البقرة: ٢٨٢]، والسفيه: المبذر، والضعيف: الصبي، والذي لا يستطيع أن يمل: هو المغلوب على عقله.

♦♦ (هُوَ) أي: الحجر نوعان:

أحدهما: (خَاصٌّ) بشيء (كَالْحَجَرِ عَلَى الرَّاهِنِ فِي الْمَرْهُونِ إِلَى وَقَاءِ الدِّينِ، وَ) كالحجر (عَلَى السَّيِّدِ فِي الْمُكَاتَبِ، وَفِي بَيْعِ الْآبِقِ، وَالْمَغْضُوبِ، وَالْمَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ) لما عرف من أبوابها.

♦ (وَ) ثانيهما: (عَامٌّ، وَهُوَ) سبعة:

١- (حَجَرٌ فَلَسٍ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَالِ) أي: بالتصرف فيه على الوجه المذكور

في بابه.

٢- (وَ) حجر (سَفِيٍّ، وَيَخْتَصُّ بِالْمَالِ) أي: بالتصرف فيه بعقد أو غيره (وَالْإِقْرَارِ) على ما مر في بابه.

٣- (وَ) حجر (جُنُونٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ).

٤- (وَ) حجر (صَغِيرٍ) بقيد زدته بقولي (فِي غَيْرِ الْعِبَادَاتِ) من المميز، نعم يعتبر قوله في الإذن في الدخول، وإيصال هدية، وله تملك المباحات وإزالة المنكرات، ويثاب عليها كالمكلف، ويجوز توكيله في تفرقة الزكاة ونحوها إذا عَيَّنَ له المدفوع إليه.

٥- (وَ) حجر (رِقٌّ فِي حَقِّ السَّيِّدِ).

٦- (وَ) حجر (مَرَضٍ فِي الثُّلُثَيْنِ) مع غير الورثة (إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِمَا بِلا عَوْضٍ) يساويه (وَفِي كُلِّ الْمَالِ) أي: مال المريض (مَعَ الْوَارِثِ) كذلك، ويرتفع

بالصحة كما صرح به الأصل في بعض نسخه، ويتبين بها نفوذ تصرفه.
 ٧- (و) حجر (ردّة) للمسلمين (فإن عاد) المرتد (للإسلام تبين نفوذ تصرفه)
 إن احتمل الوقف كعتق وتديير (ولأفلا).
 ♦ (وَيَرْفَعُ حَجْرُ الْفَلَسِ وَالسَّفَهِ بَعْدَ الرُّشْدِ) أي: حجر كل منهما (يرفع
 الحاكم له) والثانية من زيادتي (وَحَجْرُ الْبَقِيَّةِ بِازْتِفَاعِهَا بِنَفْسِهَا) من غير توقف
 على رفع الحاكم؛ لأنه ثبت بغير حاكم فلا يتوقف على رفعه.
 وتركت من الأصل: توقف حجر الردة والسفه المستمر إلى ما بعد البلوغ
 على رفع الحاكم؛ لضعفه.



باب التفليس

هو لغة: النداء على المفلس بصفة الإفلاس.

وشرعاً: الحجر على مَنْ عليه دين حال لا يفى به ماله.

والأصل فيه ما رواه الحاكم وصحَّح إسناده أن النبي ﷺ حجر على معاذ وباع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه؛ فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم^(١).

والحجر على المفلس يكون بطلبه، أو بطلب الغرماء، فإن كان الدين لمحجور الحاكم حجر بلا طلب.

وعلى كل تقدير (إِذَا حَجَرَ الْحَاكِمُ عَلَى أَحَدٍ) هو أعم من قوله «رجل» (بِإِفْلَاسِهِ قَدَّمَ عَلَى الْغُرَمَاءِ مُؤْتَتَهُ) من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى، فتعبري بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة (فِي حَيَاتِهِ) حتى يقسم ماله؛ لأنه موسر ما لم يزل ملكه، هذا (إِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ بِكَسْبٍ) لائق به، فإن استغنى به فلا ينفق عليهم ولا يكسوهم ويصرف كسبه إلى ذلك فإن لم يف به كُمل.

(و) قدم عليهم (مُؤْنَةً تَجْهِيزُهُ) أي: تجهيز ممونه من نفسه وغيره (بَعْدَ مَوْتِهِ).

(و) قدم (مُؤْنَةً بَيْعِ مَالِهِ كَأَجْرَةِ دَلَالٍ) لأنها من مصالح الحجر.

(و) قدم (دَيْنُهُ اللَّازِمَ) له، أو ما يؤول إلى اللزوم (قَبْلَ الْحَجْرِ إِنْ كَانَ بِهِ رَهْنٌ) فيقدم المرتن بضمنه؛ لتقدم تعلق حقه على حقوق الغرماء.

(و) قدم (الْبَائِعَ بِمَبِيعِهِ إِنْ لَمْ يَقْبُضْ ثَمَنَهُ) من المشتري (وَوَجَدَهُ) أي: المبيع (بِحَالِهِ، أَوْ نَاقِصًا نَقْصَ صِفَةٍ بَأَن لَّا يُفْرَدَ بِالْعَقْدِ) كقطع يد (أَوْ زَائِدًا زِيَادَةً

(١) رواه الحاكم (٢٣٤٨، ٥١٩٥، ٧٠٦٠)، البيهقي في «الكبرى» (١١٣٨٠)، الطبراني في «الأوسط»

(٥٩٣٩)، الدارقطني (٤٥٥١)، والمشهور فيه الإرسال، وقال ابن الطلاع: هو حديث ثابت

وكان ذلك في سنة تسع، قاله ابن حجر في «التميز» (١٨٣٩/٤).

مُتَّصِلَةً) كسمن وصنعة (أَوْ مُنْفَصِلَةً) كثمرة وولد حدثا بعد البيع (أَوْ كَانَتْ) أي: الزيادة (أَثَرًا كَقَصَارَةٍ) للشوب المبيع (لَكِنَّ الزِّيَادَةَ الْمَذْكُورَةَ لِلْمُفْلِسِ) فتكون للغرماء.

(فَإِنْ كَانَ) المبيع (زَائِدًا مِنْ وَجْهِ نَاقِصًا مِنْ وَجْهِ) ككَبَرِ عَبْدٍ، وطول نخلة، وتعلَّم صنعة مع بَرَص (فَإِنْ كَانَ فِي الذَّاتِ) كتلف أحد المبيعين وولده (رَدًّا) البائع (الزِّيَادَةَ) أي: أبقاها للمفلس (وَضَارَبَ مَعَ الْغُرْمَاءِ بِالنَّقْصِ) بعد الفسخ. (أَوْ) كانا (فِي الصِّفَةِ) كعَرَجٍ وَسِمَنٍ (فَهُوَ) أي: المبيع (لِلْبَائِعِ، وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي النَّقْصِ وَلَا) شيء (عَلَيْهِ فِي الزِّيَادَةِ) كما لو انفردا.

(أَوْ كَانَ النَّقْصُ فِي الصِّفَةِ وَالزِّيَادَةُ فِي الذَّاتِ أَوْ) فِي (الْأَثَرِ) كعَرَجٍ وولد وكخرق الثوب وقصارته (فَلَا شَيْءَ لَهُ) أي: للبائع (وَالزِّيَادَةُ لِلْمُفْلِسِ) كما لو انفردا.

(وَفِي عَكْسِهِ) بأن كان النقص في الذات والزيادة في الصفة كتلف أحد المبيعين وَسِمَنٍ الْآخَرِ (لَهُ الرَّجُوعُ فِي الْمَبِيعِ وَالْمُضَارَبَةُ مَعَ الْغُرْمَاءِ بِالنَّقْصِ) ويفوز بالزيادة.

(وَإِنْ وَجَدَهُ) أي: المبيع (مُخْتَلِطًا بِمِثْلِهِ أَوْ دُونَهُ فَلَهُ) بعد الفسخ (أَخَذُ قَدْرِ الْمَبِيعِ مِنَ الْمُخْتَلِطِ) ويكون في الدون مسامحًا بنقصه كنقص العيب (أَوْ) وجده مختلطًا (بِأَجُودَ فَلَا رُجُوعَ) له (فِي الْمَخْلُوطِ) حذرًا من تضرر المفلس (لَكِنَّهُ يُضَارِبُ مَعَ الْغُرْمَاءِ) بالثمن.

هذا كله إذا ثبت الدين بغير إقرار المفلس، فإن ثبت بإقراره فحكمه ما مر في بابه، وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه إن كانت الغبطة في الرد.



باب الوقف

هو لغة: الحبس.

وشرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرفٍ مباح.

والأصل فيه خبر الصحيحين: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصاب أرضاً بخير فقال له النبي ﷺ: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»، فتصدق بها عمر على أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث^(١).

♦ وأركانه أربعة: واقف، وموقوف، وموقوف عليه، وصيغة.

ولما شاركه في المقصود منه أشياء ذكرتها كالأصل معه بقولي:

♦♦ (التَّبَرُّعُ) خمسة أنواع:

(وَصِيَّةٌ، وَهَبَةٌ) ومنها العُمَرَى، والرُّقْبَى، والصدقة، والهدية بجامع أن كلاً منها - كما مر - تملك بلا عوض (وَعِثْقٌ، وَإِبَاحَةٌ، وَوَقْفٌ).

♦♦ (وَشَرْطُهُ) أي: الوقف ستة:

١- (صِيغَةٌ، كَ «وَقَفْتُ» وَ«حَبَسْتُ» وَ«سَبَلْتُ») وكتصدقت بكذا صدقة مؤبدة، أو محرمة، أو لا تباع، أو لا توهب، ولا يشترط القبول وإن كان الوقف على معين.

٢- (وَأَنْ يَكُونَ الْوَاقِفُ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ) ولو مبعضاً، فلا يصح وقف صبي ومجنون وسفيه ومكاتب، وللإمام أن يقف من أملاك بيت المال ما تقتضيه المصلحة.

٣- (وَأَنْ يَكُونَ (الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ) أَوْلاً (مَوْجُوداً عِنْدَ الْوَقْفِ) لأن الوقف تملك ناجز فأشبه الهبة، فلو وقف على أولاده ولا ولد له حيثئذ لم يصح.

٤- (وَلَيْسَ) الموقوف عليه (مَعْصِيَةً) جهة كان أو معيناً؛ فلا يصح الوقف

(١) رواه البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٢).

على عمارة كنيسة تعبد، ولا على زيد ليقتل مَنْ يَحْرُمُ قَتْلَهُ، ولا على مرتد وحربي؛ لأنه إعانة على معصية، بخلاف ما لا معصية فيه، سواء كان جهة قربة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس، أم جهة لا يظهر فيها قربة كالأغنياء، ولا يصح على نفسه ومُبْهَم كوقفتُ على أحدكما.

هـ- (وَ) أن يكون ممن (يُمْكِنُ تَمْلِيْكُهُ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا) بأن يكون أهلاً للملك، فلا يصح الوقف على جنين، ولا دابة، ولا على العبد لنفسه، فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده.

٦- (وَ) أن يكون (المَوْقُوفُ) مما (يَدُومُ نَفْعُهُ) المباح (لا كَمَطْعُومٍ) لأن منفعته في استهلاكه (وَ) لا (رَيْحَانٍ) لسرعة فساد، ولا آلات الملاهي، ولا يشترط في النفع حصوله حالاً؛ فيصح وقف العبد والجحش الصَّغِيرَيْنِ، والزَّيْنِ الذي يرجى زوال زمانته.

(وَالْمِلْكُ فِيهِ) أي: في الموقوف (يَتَقَلُّ لِلَّهِ تَعَالَى) أي: ينفك (عَنِ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّينَ) كالعتق؛ فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه.



باب إحياء الموات

هو مستحب.

والأصل فيه قبل الإجماع أخبار كخبر: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» رواه البخاري^(١).

وخبر «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» رواه الترمذي وحسنه^(٢).
(هُوَ) أي: الموات (الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْمَرَ قَطُّ) أو عُمِرَتْ جَاهِلِيَّةً وَلَيْسَتْ حَرِيمًا لِمَعْمُورٍ.

♦♦ (وَالْبِلَادُ ضَرْبَانِ):

١- (بِلَادُ كُفْرٍ) لَا أَمَانَ لِأَهْلِهَا (فَهِيَ لِمَنْ غَلَبَ عَلَيْهَا) مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الْكُفَرَاءِ؛ إِذْ لَا حَرَمَةَ لَهَا.

٢- (وَبِلَادُ إِسْلَامٍ: فَالْعَامِرُ) مِنْهَا (عِمَارَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ - وَإِنْ خَرِبَ - لِأَهْلِهِ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفُوا) وَالْأَمْرُ فِيهِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ أَهْلُهُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ فِي حِفْظِهِ، أَوْ بَيْعِهِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ إِلَى ظُهُورِهِمْ (وَالْعَامِرُ عِمَارَةٌ جَاهِلِيَّةٌ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ) كَالرَّكَازِ بِجَامِعِ أَنْ كِلَا مِنْهُمَا جَاهِلِيٌّ مَمْلُوكٌ (وَالْخَرَابُ) مِنْهَا (يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ بِالْإِحْيَاءِ حَتَّى مَا ظَهَرَ فِيهِ مِنْ مَعْدِنٍ بَاطِنٍ) بِقَيْدِ زِدْتَهُ بِقَوْلِي (لَمْ يَعْلَمْهُ) لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ وَقَدْ مَلَكَهَا بِالْإِحْيَاءِ؛ فَإِنْ عَلِمَهُ فَالرَّاجِحُ فِي «الْكِفَايَةِ»: أَنَّهُ يَمْلِكُهُ أَيْضًا^(٣)، أَمَّا الْبَقْعَةُ الْمَحْيَا فَقَالَ الْإِمَامُ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ؛ لِأَنَّ الْمَعْدِنَ لَا يَتَّخِذُ دَارًا وَلَا مَزْرَعَةً فَالْقَصْدُ فَاسِدٌ^(٤).

(١) البخاري (٢٣٣٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: «مَنْ أَعْمَرَ».

(٢) رواه أبو داود (٣٠٧٣)، الترمذي (١٣٧٨) عن سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: كفاية النبي لابن الرفعة (١١/٣٨٠).

(٤) انظر: نهاية المطلب (٨/٣٢٣).

♦♦ (وَالْمَعْدِنُ قِسْمَانِ):

♦ أحدهما: (ظَاهِرٌ: وَهُوَ مَا خَرَجَ بِلا عِلَاجٍ) وإنما العلاج في تحصيله كِنْفِظٍ وَكِبْرِيَةٍ وَقَارٍ (وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ وَلَا إِقْطَاعُهُ) فلا يملك بهما مع العلم به كالماء والكلا والحطب، ولو بنى عليه داراً لم يملك البقعة أيضاً، فإن لم يعلم به ففي «المطلب» عن الإمام: أنه يملكه بالإجماع^(١)، وأنه أصح الوجهين في «التهذيب»^(٢).

(فَإِنْ ضَاقَ) نيله عن اثنين مثلاً جاء إليه (قُدِّمَ السَّابِقُ) إليه (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) ولو لتجارة لسبقه، فإن طلب زيادة أزعج، فإن انصرف عنه قبل أن يأخذ قدر حاجته فغيره ممن سبق أولى.

(فَإِنْ جَاءَا) إليه (مَعًا قُدِّمَ بَقْرَعَةٌ) بينهما؛ لعدم المزية، ويقاس بالمعدن في ذلك ما يشبهه مما يحيا من الموات.

♦ (وَ) ثانيهما: (بَاطِنٌ: وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجٍ) كذهب وفضة وحديد ونحاس (فَلِلْمُتْلَطِنِ إِقْطَاعُهُ) ولا يقطع إلا قدرًا يتأتى للمقطع العمل فيه والأخذ منه (وَلَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ) كالمعدن الظاهر، ولأن المعدن كالموات والموات لا يملك إلا بالعمارة، وحفر المعدن تخريب.

(وَمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ) أي: إلى المعدن الباطن (فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مَا دَامَ يَعْمَلُ فِيهِ) لسبقه إليه (إِلَّا إِذَا طَالَ مُقَامُهُ) بضم الميم أي: إقامته وأخذ قدر حاجته (وَتَمَّ مُتَحَاجُّ غَيْرُهُ فَيَزْعَجُ كَالْمَعْدِنِ الظَّاهِرِ) ويفارق الأسواق حيث لا يزعج منها؛ لشدة الحاجة إلى المعادن.

(وَإِذَا قُطِعَ الْعَمَلُ لَمْ يُنْعَمْ مِنْهُ غَيْرُهُ) ممن سبق إليه.

(١) قال الإمام في «نهاية المطلب» (٨/ ٣٢٣): ولو ظهر في الموات المملوك بالإحياء معدن

ظاهر كالكبريت ونحوه فهو ملك المحيي إجماعاً.

(٢) انظر: التهذيب للبيهقي (٤/ ٤٩٦).

(وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ بُقْعَةً لِرَعْيٍ مُحْتَاجٍ) إِلَى رَعْيٍ نَعَمِهِ، أَوْ نَعَمِ جُزْئَةٍ، أَوْ
 صَدَقَةٍ، أَوْ ضَالَةٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ رَعْيِهَا إِذَا لَمْ يُضِرَّ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ
 حَمَى النِّقِيعَ ^(١) -بِالنُّونِ- لِخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ، رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ ^(٢) (لَا لِنَفْسِهِ) لِأَنَّ
 ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ ^(٣)، وَلَيْسَ لغير الإمام أَنْ يَحْمِيَ.
 (وَيَجُوزُ) لِلْإِمَامِ (نَقْضُ مَا حَمَاهُ لِلْحَاجَةِ) إِلَيْهِ بِأَنْ ظَهَرَتْ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ
 بَعْدَ ظُهورِهَا فِي الْحَمِي (بِإِقْطَاعِ أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا) نَقْضُ (مَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ) لغيره
 وَلِنَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ نَصٌ لَا يُنْقَضُ وَلَا يُغَيَّرُ.



(١) هو من ديار مزينة بقرب وادي العقيق على عشرين فرسخًا، وهو على أربعة بُرْدٍ من
 المدينة، كثير الحشيش يغطي حشيشه الراكب، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٠٤).

(٢) رواه البخاري بلاغًا (٢٣٧٠) عقب حديث الصعب بن جثامة، أبو داود (٣٠٨٤)، أحمد
 (٥٦٥٥)، ابن حبان (٦٢١٨)، البيهقي في «الكبرى» (١٣٧٤).

(٣) كان جائزًا للنبي ﷺ خاصة أَنْ يَحْمِيَ بُقْعَةً مِنَ الْمَوَاتِ لِمَوَاشِيهِ يَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الرِّعْيِ
 فِيهَا لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، وَحَمَى النِّقِيعَ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، قاله البغوي في «التَّهْذِيبِ» (٤/ ٤٩٢).

كتاب الفرائض

هي جمع فريضة بمعنى مفروضة؛ لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها.

والفرض لغة: التقدير.

وشرعاً هنا: نصيب مقدر شرعاً للوارث.

والأصل فيه الآيات والأخبار الآتية.

وللإرث أسباب^(١)، وشروط، وموانع، فشروطه ذكرتها في شرح الأصل وغيره^(٢)، وأما الآخرا فلهما ما شرعت فيه فقلت:

♦♦ (أَسْبَابُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ):

١- (قَرَابَةٌ).

٢- (وَنِكَاحٌ) صحيح.

٣- (وَوَلَاءٌ).

٤- (وِإِسْلَامٌ) والوارث بالآخر عام، وبالبقية خاص.

(فَتَضَرَفُ التَّرَكَّةُ) أي: تركه المسلم (أَوْ بَاقِيهَا لِيَتَّي الْمَالُ إِزْثًا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ خَاصٌّ) في الأول (أَوْ) لم يكن وارث كذلك (مُسْتَفْرِقٌ) في الثاني؛ لخبر: «أنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه وأرثه» رواه ابن حبان وصححه^(٣)، وهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) وله أيضاً أركان ثلاثة: وارث، ومورث، وحق موروث، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٠٦).

(٢) قال الشرقاوي: حاصلها أربعة:

١- تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى تقديراً كجنين انفصل ميتاً بجناية توجب الغرة، أو حكماً؛ كمفقود حكم القاضي بموته اجتهاذاً.

٢- تحقق وجود المذلي إلى الميت حياً أو تقديراً.

٣- تحقق استقرار حياة هذا المذلي بعد الموت.

٤- العلم بالجهة المقتضية للإرث تفصيلاً، وهذا يتعلق بالقاضي.

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦٣٤)، ابن حبان (٦٠٣٥)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٣٣٨) عن المقدم.

لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين، ولأنهم يعقلون عنه كالعصبة من القرابة فلا يُصرف منها شيءٌ إلى من قام به مانع من الإرث، أما تركة كافر لا وارث له يستغرق فتنتقل هي أو باقيها لبيت المال فيثا لا إرثاً، ولا يتعين الصرف لجميع المسلمين، فللإمام أن يعين له طائفة منهم؛ لأنه استحقاق بصفة وهي أخوة الإسلام؛ فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فإنه لا يجب استيعابهم. وقولي «أو باقيها» مع «خاص أو مستغرق» من زيادتي.

◆ (وَمَوَانِعُهُ سِتَّةٌ):

-أحدها: (رِقٌّ) فلا يرث من به رِقٌّ؛ لنقصه، ولا يورث؛ لأن ما بيده لسيده إلا المبعوض فيورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر.

- (و) ثانيها: (رِدَّةٌ) فلا يرث المرتد ولا يورث؛ إذ لا موالاة بينه وبين غيره.

- (و) ثالثها: (قَتْلٌ) فلا يرث من له مدخل في القتل ولو بحق كشهادة

وحكم؛ لخبر «ليس للقاتل من الميراث شيء» رواه النسائي بإسناد صحيح^(١).

- (و) رابعها: (اِخْتِلَافُ دِينٍ) بالإسلام والكفر، فلا توارث بين مسلم

وكافر؛ لخبر الصحيحين «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»^(٢).

- (و) خامسها ما ذكرته بقولي: واختلاف (دَاوِي الكُفْرِ) الأصلي ذمة

وحرابة، فلا توارث بين حربي لا أمان له وذمي؛ لانقطاع الموالاة بينهما،

ويتوارث الذمميّان والحربيّان وإن اختلفت دارهما؛ لأن الكفر كله ملة واحدة.

وتعبري بما ذكر أوضح من تعبيره بالدار.

- (و) سادسها: (دَوْرٌ حُكْمِيٌّ) وهو أن يلزم من إثبات شيء نفية، كأن

اعترف أخ حائز لركة الميت بابن للميت فإنه يثبت نسبه ولا يرث؛ إذ لو ورث

لحجب الأخ المقرّ؛ فلا يكون وارثاً حائزاً؛ فلم يصح استلحاقه له.

(١) رواه أبو داود (٤٥٦٤)، النسائي في «الكبرى» (٦٥٤١)، الطبراني في «الأوسط» (٨٨٤).

(٢) رواه البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤) عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي عدِّ الأصل منها إشكال وقت الموت تجوز؛ لأنه ليس بمانع حقيقة، وانتفاء الإرث معه إنما هو لانتفاء شرطه.

♦♦ (وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرَّجَالِ) باختصار (عَشْرَةٌ):

(ابْنٌ، وَابْنَتُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَأَبٌ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا، وَأَخٌ مُطْلَقًا، وَابْنَتُهُ إِلَّا لِلأُمِّ، وَعَمٌّ، وَابْنَتُهُ إِلَّا لِلأُمِّ، وَزَوْجٌ، وَذُو وَلَاءٍ) هو أعم من قوله «والمعتق».

♦♦ (وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) بالاختصار (سَبْعٌ):

(بِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ وَإِنْ نَزَلَ، وَأُمٌّ، وَجَدَّةٌ، وَأُخْتُ، وَزَوْجَةٌ، وَذَاتُ وَلَاءٍ) هو أعم من قوله «والمعتقة».

(ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ بَيْتُ الْمَالِ رُدَّ مَا فَضَلَ) عمن ذكر (عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ بِنِسْبَتَيْهَا) أي: نسبة فروض من يرد عليه.

(ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ وَرَثَ (ذَوُو الْأَرْحَامِ) ^(١) فَإِنْ انْتَضَمَ بَيْتُ الْمَالِ فَلَا رَدَّ وَلَا إِرْثَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ، وَأَمَّا الزَّوْجَانِ فَلَا رَدَّ عَلَيْهِمَا مُطْلَقًا؛ لانتفاء الرحم.

وما ذكرته من الرد وتوريث ذوي الأرحام بالشرط المذكور من زيادتي، وهو ما أفتى به المتأخرون وهو المعتمد، والذي في الأصل: عدم توريث ذوي الأرحام مطلقًا، وسكت عن الرد.

♦ (وَهُمْ) أي: ذوو الأرحام (أَحَدَ عَشَرَ) صنفًا:

(وَلَدٌ بِنْتُ، وَ) وَلَدٌ (أُخْتُ، وَبِنْتُ أَخٍ، وَ) بِنْتُ (عَمٍّ) مُطْلَقًا فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ (وَعَمٌّ لِأُمٍّ، وَخَالَ، وَخَالَةٌ، وَعَمَّةٌ) مُطْلَقًا فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ (وَجَدٌّ أَبُو أُمٍّ) وَإِنْ عَلَت (وَجَدَّةٌ أُمُّ أَبِي أُمٍّ) وَإِنْ عَلَت (وَوَلَدٌ أَخٍ لِأُمٍّ) وَالْمُذَلِّي بَوَاحِدٍ مِمَّنْ ذُكِرَ.

♦♦ (وَيَرِثُ بِالْفَرَضِ مِنَ الرِّجَالِ خَمْسَةٌ: أَبٌ، وَجَدٌّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلَا وَأَخٌ

(١) هم شرعًا: كل قريب، وفي اصطلاح الفرضيين: من سوى المذكورين من الأقارب من

كل من لا فرض له ولا عصوبة، قاله الشرقاوي (٢/ ٢١٢).

لَأُمٍّ، وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ فِي الْمُشْرَكَةِ) وسيأتي بيانها (وَرَوْجٌ).

♦♦ (وَالْعَصْبَةُ) بالبسط (خَمْسَةَ عَشَرَ):

(ابْنٌ، وَابْنَتُهُ) وإن نزل (وَأَبٌ، وَأَبُوهُ) وإن علا (وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ، وَابْنَتُهُ) وإن بعد (وَأَخٌ لِأَبٍ، وَابْنَتُهُ) وإن بعد (وَعَمٌّ لِأَبَوَيْنِ، وَابْنَتُهُ) وإن بعد (وَعَمٌّ لِأَبٍ، وَابْنَتُهُ) وإن بعد (وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ) أو بنات الابن (وَدُوٌّ وَلَاءٍ) هو أعم من قوله «وَالْمَعْتَقُ» (وَبَيْتُ الْمَالِ).

وبقي من العصبه: البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت للأب، كلُّ مُعَصَّبِهَا، وذات الولاء بقرينة ذكرِّي لهن بقولي:

♦♦ (وَالْعَصْبَةُ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ):

١- (عَصْبَةٌ بِنَفْسِهَا: وَهِيَ ذَاتُ الْوَلَاءِ) هو أعم من قوله «المولاة المعتقة».

٢- (وَعَصْبَةٌ بِغَيْرِهَا: وَهِيَ الْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ) وإن نزل (وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ إِخْوَتِهِنَّ).

٣- (وَعَصْبَةٌ مَعَ غَيْرِهَا: وَهِيَ الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ).

وما ذكرته من تقييد العصبه في تقسيمها بالنساء تبعت فيه الأصل، وإلا فالفرضيون لم يقيدوه بهن وإن تقيد بهن القسمان الأخيران.

ثم تقسمي لها ثلاثة أقسام هو ما عليه أكثر الفرضيين، وبعضهم على أنها قسمان: عصبه بنفسها، وعصبه بغيرها، وعليه جرى الأصل.

♦♦ (وَالْفُرُوضُ الْمَذْكُورَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ):

(ثُلَاثَانِ، وَثُلُثٌ، وَسُدُسٌ، وَنِصْفٌ، وَرُبْعٌ، وَتُمْنٌ) والضابط الأخصر: الربع والثلاث وضيعف كلٌّ ونصف كلٌّ.

♦ (فَالثُّلَاثَانِ فَرَضٌ أَرْبَعَةٌ):

(بِتْنَانٍ، وَبِتْنِ ابْنٍ، وَأُخْتَانِ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ) فأكثر من كلٍّ إذا انفردتا، أو

انفردن عمن يعصبهن، أو يحجبهن حرماناً أو نقصاناً، قال تعالى في البنات ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اِثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، وبنات الابن كالبناات، وبتا الابن مقيستان على الأختين أو البنتين، قال تعالى في الأختين فأكثر ﴿فَإِنْ كَانَتَا اِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] نزلت في سبع أخوات لجابر حيث مرض وسأل عن إرثهن منه؛ فدل على أن المراد منها الأختان فأكثر^(١)، وأمر ﷺ في البنتين بإعطائهما الثلثين، رواه أبو داود والمحاكم وصحح إسناده^(٢).

♦ (وَالثُّلُثُ: فَرَضُ اثْنَيْنِ):

أحدهما: (أُمُّ لَيْسَ لِمَيِّهَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَا عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ) قال تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَدَوْلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وقال تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، والمراد اثنان فأكثر (إِلَّا فِي زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ مَعَ أَبَوَيْنِ فَلَهَا) أي: للأم (فِيهِمَا ثُلُثٌ مَا بَقِيَ) الأولى من ستة، والثانية من أربعة، وتلقبان بالعمريتين، وبالغراوين، وبالغريبتين^(٣)؛ كما بيته في غير هذا الكتاب.

(و) ثانيهما: (عَدَدٌ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكْرُ وَغَيْرُهُ) قال تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ

(١) عن جابر قال: اشتكيت وعندي سبع أخوات، فدخل علي رسول الله ﷺ فنفض في وجهي، فأفقت، فقلت: يا رسول الله، ألا أوصي لأخواتي بالثلث؟ قال: «أحسن»، قلت: الشطر؟ قال: «أحسن» ثم خرج وتركني، فقال: «يا جابر، لا أراك ميتاً من وجعك هذا، وإن الله قد أنزل فين الذي لأخواتك فجعل لهن الثلثين»، قال: فكان جابر يقول: أنزلت هذه الآية في ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، رواه أبو داود (٢٨٨٧)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٤٥٦).

(٢) أبو داود (٢٨٩١)، الدارقطني (٤٠٩٣)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٤٤٢).

(٣) قوله «بالعمريتين» أي: لقضاء عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِمَا بِذَلِكَ، وقوله «بالغراوين» تشبيهاً لهما بالكوكب الأغر أي: المنير المضيء لشهرتهما، وقوله «بالغريبتين» أي: لمخالفتهما للقواعد الفرضية، قاله الشرقاوي (٢/ ٢١٦).

كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴿١٢﴾ [النساء: ١٢]، والمراد: أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره «وله أخ أو أخت من أم»^(١)، والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح^(٢)، والخثى لا تخرج عن الأخ أو الأخت.

♦ (وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ):

(أَبٌ، وَجَدٌ لِمَيِّمَةٍ فَزَعٌ وَارِثٌ، وَأُمٌّ لِمَيِّمَةٍ ذَلِكَ، أَوْ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ) قال تعالى ﴿وَلِلَّيْثِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، والجد كالأب، وقال تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّيْمَةِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، والمراد عدد ممن له إخوة من الذكور أو غيرهم على التغليب الشائع، مع الإجماع على أن الاثنين منهم كالثلاثة هنا.

(وَجَدَةٌ) من أي جهة كانت، سواء كان معها ولد أم لا؛ لأنه ﷺ أعطى الجدة السدس، رواه أبو داود وغيره^(٣)، وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما، رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين^(٤).

(وَبُنْتُ ابْنٍ فَأَكْثَرُ مَعَ بِنْتٍ) لقضائه ﷺ بالسدس في الواحدة، رواه البخاري عن ابن مسعود^(٥)، وقيس بها الأكثر.

(وَأُخْتُ) فأكثر (لأبٍ مَعَ أُخْتٍ لِّابْنَيْنِ) كما في التي قبلها.

(وَوَاحِدٌ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ) ذكرًا كان أو غيره، قال تعالى ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ

(١) هذه القراءة ليست عن ابن مسعود، وإنما هي عن سعد ابن أبي وقاص كما عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٦٠)، البيهقي في «الكبرى» (١٢٤٥٣)، الطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٨٣)، البغوي في «تفسيره» (١٨٠/ ٢).

(٢) انظر: البدر الطالع في حل جمع الجوامع للمحلي (١/ ١٧٨).

(٣) رواه أبو داود (٢٨٩٤)، الترمذي (٢١٣)، ابن ماجه (٢٧٢٤)، مالك في «الموطأ».

(٤) الحاكم (٧٩٨٤)، ووافقه الذهبي، البيهقي في «الكبرى» (١٢٤٧٦).

(٥) البخاري (٦٧٤٢)، الترمذي (٢٠٩٣).

وَأَحَدٍ مِّنْهُمَا الشَّدُسُ ﴿١٢﴾ [النساء: ١٢].

♦ (وَالنِّصْفُ قَرْضُ خَمْسَةٍ):

(بِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ، وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ، مُتَفَرِّدَاتٍ) عمن يعصبهن، أو يحجبهن حرماناً أو نقصاناً، قال تعالى في البنت ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، ومثلها: بنت الابن إجماعاً، وقال في الأخت: ﴿وَلَهُ أُخْتُ﴾ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴿[النساء: ١٢]﴾، والمراد: الأخت لأبوين أو لأب.

(وَزَوْجٌ لَيْسَ لِمَيِّهِ فَرْعٌ وَارِثٌ) قال تعالى ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢]، أي: وارث، ومثله ولد الابن إجماعاً، ويجري مثل ذلك فيما يأتي.

♦ (وَالرُّبْعُ قَرْضُ اثْنَيْنِ):

١- (زَوْجٌ لِمَيِّهِ فَرْعٌ وَارِثٌ) قال تعالى ﴿إِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: ١٢].

٢- (وَزَوْجَةٌ لَيْسَ لِمَيِّهَا ذَلِكَ) قال تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢].

♦ (وَالثُّمْنُ قَرْضُ زَوْجَةٍ فَأَكْثَرُ لِمَيِّهَا ذَلِكَ) قال تعالى ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢].

والزوجان يتوارثان في عدة الطلاق الرجعي كما شمله كلامي.



فصل في العول

وهو زيادة ما بقي من سهام ذوي الفروض على أصل المسألة؛ ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أرباب الديون بالمحاصة.

♦♦ (وَالَّذِي يَعُولُ مِنْ أَصُولٍ) مسائل (الْفَرَائِضِ) الآتي بيانها (ثَلَاثَةٌ):

١- (السُّتَةُ تَعُولُ) أربعًا وإلا (إِلَى عَشْرَةٍ شَفْعًا وَوَثْرًا) فعولها إلى سبعة كزوج وأختين لغير أم، وإلى ثمانية كهُم وأُم، وإلى تسعة كهُم وأخ لأُم، وإلى عشرة كهُم وآخر لأُم.

٢- (وَالْاِثْنَا عَشَرَ) تعول (إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَوَثْرًا) فعولها إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لغير أم، وإلى خمسة عشر كهُم وأخ لأُم، وإلى سبعة عشر كهُم وآخر لأُم.

٣- (وَالْأَرْبَعَةُ وَالْعِشْرُونَ) تعول (إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ فَقَطْ) كبتنين وأبوين وزوجة، وتسمى بـ«المنبرية»^(١)، وقولي «فقط» من زياداتي.



(١) لأن عليًّا رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة؛ فستل حينئذ عن هذه المسألة فقال ارتجالاً: صار ثمن المرأة تسعًا، ومضى في خطبته، ولذا قال الشعبي: ما رأيت قط أحسب من عليٍّ، قاله الشرقاوي (٢/ ٢١٨).

فصل

في بيان الحجب

وهو منع مَنْ قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية، أو مِنْ أَوْفَرِ حَظِّهِ،
ويسمى الأول: حجب حرمان، والثاني: حجب نقصان.
والأول ضربان:

- ١- حجب بالوصف: كَرِقُّ ونحوه مما يمنع الإرث.
- ٢- وحجب بالشخص.

وقد شرعت في بيان مَنْ يُحْجَبُ وَمَنْ يُحْجَبُ بِهِ؛ فقلت:

(وَلَدُ الْابْنِ يُحْجَبُ بِالْابْنِ، وَالْجَدُّ بِالْأَبِ، وَالْجَدَّةُ بِالْأُمِّ، وَالْأَخُ لِأَبٍ
بِالْأَخِ لِأَبَوَيْنِ، وَالْعَمُّ لِأَبٍ بِالْعَمِّ لِأَبَوَيْنِ، وَابْنَاهُمَا كَذَلِكَ) أي: ابن الأخ لأب
يُحْجَبُ بابن الأخ لأبوين، وابن العم لأب يحجب بابن العم لأبوين؛ لأن
الحاجب فيما ذكر أقرب من المحجوب أو أقوى منه.

(و) تُحْجَبُ (بَنَاتُ الْابْنِ) أي: كل منهن (بِالْبَنَاتِ) ثنتين فأكثر
لاستكمالهن الثلثين كما سيأتي (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ فَيَعَصَّبُهُنَّ)
فلا يُحْجَبْنَ.

(و) تُحْجَبُ (الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ) أي: كل منهن (بِالْأَخَوَاتِ لِأَبَوَيْنِ) ثنتين
فأكثر؛ لما مر (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَعَصَّبُهُنَّ) فلا يُحْجَبْنَ بهن^(١).
(و) يحجب (وَلَدٌ لِأُمٍّ بِفَرَعِ الْمَيِّتِ) ذكرًا كان أو غيره (وَأَبِيهِ وَأَبِي أَبِيهِ)
وإن علا.



(١) ويسمى بـ«الأخ المبارك»؛ إذ لولاه لسقطن، قاله الشرقاوي (٢/ ٢١٩).

فصل

في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث

(ابنُ الابنِ كالابنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْبِنْتِ مِثْلَاهَا) لَأَنَّهُ لَا يَعَصِبُهَا.
(وَبِنْتُ الابنِ كَالْبِنْتِ إِلَّا أَنَّهَا تُخْجَبُ بِالابْنِ) لَأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهَا وَهُوَ عَصَبَةٌ.
(وَالْجَدَّةُ كَالْأُمِّ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَرِثُ الثُّلُثَ وَ) لَا (ثُلُثَ مَا بَقِيَ) بَلْ فَرَضُهَا دَائِمًا
السدس.

(وَالْجَدُّ) أَبُو الْأَبِ (كَالْأَبِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْجَبُ الْإِخْوَةَ لِابْنَيْنِ أَوْ لِأَبٍ) بَلْ
يُشَارِكُونَهُ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.
(وَالْأَخُ لِأَبٍ كَالْأَخِ لِابْنَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ مِثْلَاهَا) لَأَنَّهُ
لَا يُعَصَّبُهَا.
(وَالْأُخْتُ لِأَبٍ كَالْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ إِلَّا أَنَّهَا تُخْجَبُ بِالْأَخِ الشَّقِيقِ) لَأَنَّهُ
أَقْرَبُ مِنْهَا.

وحذفت من الأصل هنا فصلاً؛ لعلمه مما مر.



فصل

في بيان عدد أصول المسائل

♦♦ (أُصُولُ) مسائل (الْفَرَائِضُ: سَبْعَةٌ):

(اثنان، وأربعة، وثمانية، وثلاثة، وستة، وأثنا عشر، وأربعة وعشرون)

باعتبار مخارج الفروض، ومخرج الفرض^(١) بل الكسر مطلقاً عدد، واحده ذلك الكسر؛ فمخرج النصف: اثنان، والثلث والثلثين: ثلاثة، والرابع: أربعة، وهكذا. فإن كان في المسألة فرضان فأكثر اكتفى عند تماثل المخرجين بأحدهما، وعند تداخلهما بأكبرهما، وكذا يكتفي به في زوجة وأبوين، وعند توافقهما بمضروب وفق أحدهما في الآخر، وعند تباينهما بمضروب أحدهما في الآخر كما سيأتي ذلك.

وزاد بعضهم في باب الجدة والإخوة أصليين آخرين:

أحدهما: ثمانية عشر؛ كسدس وثلث ما بقي، كام وجد وخمسة إخوة لأب.

وثانيهما: ستة وثلاثون؛ كربع وسدس وثلث ما بقي، كزوجة وأم وجد وسبعة أخوة لأب.

♦ (فَكُلُّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ) كزوج وأخت لأب (أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ)

كزوج وأخ لأب (فَأَصْلُهَا اِثْنَانِ) مخرج النصف (أَوْ) فيها (ثُلُثَانِ وَثُلُثٌ) كأختين لأب وأختين لأم (أَوْ ثُلُثَانِ وَمَا بَقِيَ) كبتين وأخ لأب (أَوْ ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ) كام وعم (فَأَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ) مخرج الثلث (أَوْ) فيها (رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ) كزوجة وعم (فَأَصْلُهَا أَرْبَعَةٌ) مخرج الربع، وهذا من زيادتي وهو مذكور في «اللباب»^(٢)، وتركه الأصل لذهول أو غيره (أَوْ) فيها (سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ) كام وابن (أَوْ سُدُسٌ

(١) الفرض: هو الكسر كالثمن، ومخرجه: العدد كالثمانية، قاله الشرقاوي (٢/٢٢٠).

(٢) انظر: اللباب للمحاملي (ص ٢٧٤).

وَتُلْتُ كَامٌ وَأَخْوِين لَامٌ (أَوْ) سَدَسٌ (وَتُلْتَانِ) كَامٌ وَأَخْتَيْنِ لَابٌ (أَوْ) سَدَسٌ (وَنِصْفٌ) كَامٌ وَبِنْتُ (فَأَصْلُهَا سِتَّةٌ) مَخْرَجُ السَدَسِ (أَوْ) فِيهَا (تُمْنٌ وَمَا بَقِيَ) كَزَوْجَةُ وَابْنِ (أَوْ) ثَمْنٍ (وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ) كَزَوْجَةُ وَبِنْتُ وَأَخٌ لَابٌ (فَأَصْلُهَا ثَمَانِيَّةٌ) مَخْرَجُ الثَّمَنِ (أَوْ) فِيهَا (رُبْعٌ وَسُدُسٌ) كَزَوْجَةُ وَأَخٌ لَامٌ (فَأَصْلُهَا اثْنَا عَشَرَ) مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدُ الْمَخْرَجِينَ فِي الْآخِرِ (أَوْ) فِيهَا (تُمْنٌ وَسُدُسٌ) وَمَا بَقِيَ كَزَوْجَةُ وَجَدَةُ وَابْنِ (فَأَصْلُهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ) مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ.

هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض، أما المسائل التي لا فرض فيها فلا حصر لها، وهي عدد رءوس من فيها بعد فرض الذكر أنثيين في النسب لا في الولاء، نعم إن تفاوتوا في الولاء كأن اشترك ثلاثة ذكر وأنثيان في عبد وكان لإحدهما نصفه وللأخرى ثلثه وللذكر سدسه وأعتقوه؛ فأصل مسألتهم من مخرج يعم تلك الأجزاء، فأصلها في هذا المثال ستة.



فصل في بيان التصحيح

وهو تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحًا.

فإذا قامت المسألة من أحد الأصول فنقول:

إن لم تنكسر الفريضة على جنسٍ صَحَّتْ من أصلها بلا عول، وبَعُولِهَا إن عالت، فلو خَلَفَ جدتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأب؛ صحت من سبعة عشر بالعول.

(وَإِنْ انْكَسَرَتِ الْفَرِيضَةُ عَلَى جِنْسٍ وَاحِدٍ ضُرِبَ عَدْدُهُ) أي: عدد المنكسر عليه نصيبه (فِي أَصْلِهَا) بلا عول (وَبَعُولِهَا) إن عالت، فما بلغ فمِنهُ تصح (أَوْ) عَلَى (جِنْسَيْنِ فَأَكْثَرَ ضُرِبَ بَعْضُهَا) أي: بعض الأجناس (فِي بَعْضٍ) بلا ردٍّ إلى الوفاق إن لم تتوافق، ويرد إليه إن توافقت.

(ثُمَّ) ضرب الحاصل (فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ) بلا عول (وَبَعُولِهَا) إن عالت (فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ) هذا إن لم تتداخل الأجناس وإلا اكتفي بالأكثر وضرب فيما ذكر، ويُسمى المضروب في الأصل بعوله: جزء السهم.

فلو خَلَفَ أُمًّا وخمسة أعمام؛ فأصلها ثلاثة، والانكسار فيها على جنس واحد وهو الأعمام، والمنكسر عليهم سهمان، وهما يباينان الخمسة، وهي جزء السهم فاضربها في الثلاثة فتصح من خمسة عشر، ولو كان عدد الأعمام فيها عشرة لوافقت الاثنين بالنصف، فاردد العشرة إلى نصفها خمسة واضربه في الثلاثة فتصح أيضًا من خمسة عشر، ولا يخفى على من ضبط الأصل بقية الأمثلة.



فصل

في الاختصار^(١) في مسائل الفرائض

♦♦ (الاختصارُ نَوْعَانِ):

♦ (أَحَدُهُمَا) يعتبر (بَيْنَ السَّهَامِ) أي: بعضها مع بعض (فَتُرَدُّ الْفَرِيضَةُ لَوْفِقِهَا) فتصح منه، ويرجع كل نصيب إلى وفقه، فلو خَلَفَ بَنَتًا وزوجةً وجدًّا فالبسُّط من أربعة وعشرين؛ للبنت نصفها، وللزوجة ثُمنها، وللجد سدسها بالفرض والباقي بالتعصيب، وبالاختصار من ثمانية؛ لتوافق الأنصباء بالثلث، للبنت أربعة، وللزوجة سهم، وللجد ثلاثة بالفرض والتعصيب.

♦ (الثَّانِي) يعتبر (بَيْنَ الرُّءُوسِ) أي: بعضها مع بعض.

وهو ثلاثة أنواع: مماثلة، ومداخلة، وموافقة.

١- (فَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا مُمَاطِلَةٌ) كأربعة وأربعة وأربعة (اقتُصِرَ عَلَى أَحَدِهَا).

٢- (أَوْ) كان بينها (مُدَاخَلَةٌ) كثلاثة وستة واثنى عشر (فَعَلَى أَكْثَرِهَا)

يقتصر.

٣- (أَوْ) كان بينها (مُوَافَقَةٌ) كأربعة وستة وعشرة (فَعَلَى الْوَفْقِ) يقتصر

(فَلَوْ تَوَافَقَ عِدَدَانِ فِي جُزْءٍ ضَرِبَ ذَلِكَ الْجُزْءُ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ) كأربعة وستة بينهما موافقة بالنصف؛ فيضرب نصف أحدهما في الآخر.



(١) المراد به هنا: تقليل العدد الذي تصح منه المسألة، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٢٥).

فصل في المناسخة

(فَصْلٌ فِي) بيان (الْمُنَاسَخَةِ).

وهي مفاعلة من النسخ، وهو الإزالة والتغيير والنقل. وسمي بها المعنى المراد لإزالة أو تغيير ما صحت منه الأولى بموت الثاني، أو بما صحت منه الثانية، أو لانتقال المال من وارث لوارث.

♦ (هِيَ) اصطلاحاً (أَنْ لَا تُقْسَمَ التَّرَكَّةُ حَتَّى يَمُوتَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ فَتُصَحَّحَ فَرِيضَةُ كُلِّ مَيِّتٍ) على حدثها (ثُمَّ يُضْرَبَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ بَعْدَ اغْتِبَارِ الْاِخْتِصَارِ السَّابِقِ، فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ).

وذلك بأن تجعل مسألة الميت الأول أصلاً لمسألة المناسخة، وتأخذ منها نصيب الميت الثاني وتقسمه على مسألتها؛ فإن صح قسمته عليها فذاك، وتصح المسألتان مما صحت منه الأولى، وإلا فالعمل كما في انكسار السهام على صنف واحد، فما حصل من الضرب تصح منه المسألتان؛ فإن أردت قسمته فمن له شيء من الأولى ضرب في جزء سهمها وهو ما ضرب فيها، ومن له شيء من الثانية ضرب في جزء سهمها وهو نصيب مورثه في الأولى أو وفقه.

فلو ماتت امرأة عن زوج وابن، ثم مات الابن عن ثلاثة بنين؛ فالأولى من أربعة، وسهام الابن منها تنقسم على مسألتها فتصح المسألتان مما صحت منه الأولى وهو أربعة.

ولو مات الابن عن خمسة بنين فسهامه من الأولى تباين مسألتها؛ فاضرب مسألتها في الأولى فتصح من عشرين، ومن له شيء من الأولى ضرب في جزء سهمها وهو خمسة، ومن له شيء من الثانية ضرب من نصيب مورثه وهو ثلاثة.

ولو مات الابن عن ستة بنين فسهامه من الأولى توافق مسألتها فاضرب وفق مسألتها في الأولى وهو اثنان؛ فتصح من ثمانية، ومن له شيء من الأولى

ضرب في جزء سهمها وهو اثنان، ومن له شيء من الثانية ضرب في وفق نصيب مورثه وهو واحد.



فصل في المشاركة

(فَضْلٌ فِي) بَيَانِ (الْمُشْرَكَةِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ، أَيِ: الْمُشْرَكِ فِيهَا بَيْنَ أَوْلَادِ
الْأَبَوَيْنِ وَأَوْلَادِ الْأُمِّ، وَبَكْسَرِهَا عَلَى نِسْبَةِ التَّشْرِيكِ إِلَيْهَا مُجَازًا.
(هِيَ: زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَوَلَدَاهَا، وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ؛ لِلزَّوْجِ النَّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ،
وَلِلْوَلَدِ الْأُمُّ الثَّلَاثُ يُشَارِكُهُمَا فِيهِ الْأَخُ لِأَبَوَيْنِ) بِقَرَابَةِ الْأُمِّ كَأَنَّ الْجَمِيعَ أَوْلَادَ
أُمٍّ؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي قَرَابَتِهَا الَّتِي وَرَثُوا بِهَا الْفَرَضَ كَمَا لَوْ كَانَ فِي أَوْلَادِهَا ابْنُ عَمٍّ
فَإِنَّهُ يُشَارِكُ بِقَرَابَتِهَا وَإِنْ سَقَطَتْ عَصَبَتُهُ.
(فَإِنْ كَانَ الْأَخُ) الْمَوْجُودَ مَعَ وَلَدِ الْأُمِّ (لِأَبٍ سَقَطَ) فَلَا تَشْرِيكَ؛ إِذْ لَا
مُشَارَكَةَ فِي قَرَابَةِ الْأُمِّ.



فصل

في ميراث الجد

(فَضْلٌ فِي) بيان (مِيرَاثِ الْجَدِّ).

(يَرِثُ) أي: الجد (مَعَ الْفَرْعِ الذَّكَرِ السُّدُسَ) فرضًا (وَمَعَ) الفرع (الأنثى السُّدُسَ) فرضًا (وَالْبَاقِي تَفْصِيلًا).

(وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَوْلَادُ أَبَوَيْنِ أَوْ أَبٍ) وليس معهم صاحب فرض (فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ مُقَاسَمَتِهِمْ وَالثُّلُثُ) أما المقاسمة فلأنه كالأخ في إدلائه بالأب، وأما الثلث فلأنه إذا اجتمع مع الأم أخذ ضعفها فله الثلثان ولها الثلث، والإخوة لا ينقصونها عن السدس فوجب أن لا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث.

(وَيُعَدُّ أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ عَلَيْهِ) أي: على الجد (أَوْلَادُ الْأَبِ) في الحساب (إِذَا اجْتَمَعَا مَعَهُ، وَلَا يَرِثُونَ) مع أولاد الأبوين؛ لأنهم محجوبون بهم (إِلَّا إِنْ تَمَحَّضَ أَوْلَادُ الْأَبَوَيْنِ إِنِثَاءً، فَمَا زَادَ عَلَى فَرْضِهِنَّ) مع الجد، ولا يكون إلا مع الواحدة (فَهُوَ لِأَوْلَادِ الْأَبِ) فلو كان مع الجد شقيقة وأخ وأخت لأب؛ فتُعَدُّ الشقيقة الأخ والأخت على الجد فتستوي له المقاسمة وثلث المال؛ فله سهمان من ستة، وتأخذ الشقيقة النصف ثلاثة، يبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق، تضرب ثلاثة في ستة فتصح من ثمانية عشر.

(فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ صَاحِبُ فَرْضٍ فَلَهُ) أي: الجد (الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ، وَثُلُثُ الْبَاقِي، وَالسُّدُسُ) من التركة، أما المقاسمة فلما مر، وأما ثلث الباقي فلأنه لو لم يكن معه صاحب فرض أخذ ثلث جميع التركة، فإذا خرج قدر الفرض مستحقًا بقي ثلث الباقي، وأما السدس فلأن البنتين لا ينقصونه عنه فالإخوة أولى.

(وَقَدْ لَا يَبْقَى) بعد الفرض (شَيْءٌ كَبِتَيْنِ وَأُمٌّ وَزَوْجٌ؛ فَيَفْرَضُ لَهُ سُدُسٌ وَيَزَادُ فِي الْعَوْلِ) فتعول هذه إلى خمسة عشر.

(وَقَدْ يَبْقَى دُونَ سُدُسٍ؛ كَبَيْتَيْنِ وَزَوْجٍ فَيُفَرِّضُ لَهُ وَيُعَالُ) فتعول هذه إلى

ثلاثة عشر.

(وَقَدْ يَبْقَى سُدُسٌ؛ كَبَيْتَيْنِ وَأُمٌّ؛ فَيُفُوزُ) الجدُّ (بِهِ) لأنه لا ينقص عنه

إجماعاً إذا ورث.

(وَتَسْقُطُ الإِخْوَةُ) والأخوات (فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ) الثلاثة؛ لاستغراق ذوي

الفروض التركة.



فصل

في ميراث المرتد وولد الزنا والملاعة

(فَضْلٌ فِي) بيان (مِيرَاثِ الْمُرْتَدِّ وَوَلَدِ الزَّانَا وَالْمَنْفِيِّ بِلِعَانٍ).

(لَا يُورَثُ الْمُرْتَدُّ كَمَا لَا يَرِثُ) كما علم مما مر (بَلْ مَالُهُ فَيُؤْتَى) لبيت

المال، سواء اكتسبه حال ردّته أم حال إسلامه كالذمّي الذي لا وارث له يستوعب.

(وَلَا يُورَثُ وَلَدُ الزَّانَا، وَ) لا ولد (الْمُلَاعِنَةِ) المنفي بلعان (بِقَرَابَةِ الْأَبِ)

كما لا يرثان بها؛ لانتفاء نسبهما، فلو لم يكن له ابن أو ابن ابن وارث فما فضل عن ذوي الفروض من جهة أمه فهو لموالي أمه، فإن لم يكونوا فليبت المال إرثًا.



فصل

في اجتماع جهتين

(فَصْلٌ) في بيان حكم اجتماع جهتي فرض، أو جهتي تعصيب، أو جهتيهما في شخص واحد.

(إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ) في نكاح مجوس، أو في وطء شبهة (جِهَتَا فَرَضٍ لَمْ يَرِثْ إِلَّا بِأَقْوَاهُمَا) لأنهما قرابتان يورث بكل منهما فرض عند الانفراد، فلا يورث بهما الفرضان عند الاجتماع؛ كالأخت الشقيقة لا ترث النصف بإخوة الأب، والسدس بإخوة الأم بل ترث النصف فقط.

(وَالْقَوَّةُ كَأَن تَحْجُبَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى؛ كَبِنْتِ هِيَ أُخْتُ لِأُمِّ بَأَن يَطَأَ نَحْوُ مَجُوسِيٍّ) بنكاح (أَوْ غَيْرُهُ بِشَبْهَةِ أُمِّهِ فَتَلِدَ بِنْتًا) فترث منه بالبنتية دون الأختية؛ لأن الأخت للأُم محجوبة بالبنت.

و«نحو» من زيادتي، وقولي «أو غيره» هو أعم من قوله «أو مسلم». (أَوْ) بَأَن (لَا تَحْجُبُ كَأُمِّ هِيَ أُخْتُ لِأَبٍ بَأَن يَطَأَ) مَنْ ذَكَرَ (بِنْتُهُ فَتَلِدَ بِنْتًا) فترث الوالدة منها بالأُمومة دون الأختية؛ لأن الأم لا تُحجب بأحد بخلاف الأخت.

(أَوْ) بَأَن (تَكُونُ أَقْلَ حَجَبًا كَأُمِّ هِيَ أُخْتُ لِأَبٍ؛ بَأَن يَطَأَ هَذِهِ الْبِنْتَ الثَّانِيَةَ فَتَلِدَ وَلَدًا فَالْأُولَى أُمُّ أُمِّهِ وَأُخْتُهُ) لأبيه فترث منه بالجُدُودة دون الأختية؛ لأن الجدة أم الأم إنما تحجبها الأم والأخت يحجبها جماعة.

(فَإِنْ كَانَتَا) أي: الجهتان (جِهَتِي فَرَضٍ وَتَعْصِبٍ كَزَوْجٍ هُوَ مُعْتَقٌ، أَوْ ابْنُ عَمٍّ وَرِثَ بِهِمَا) فيأخذ إذا انفرد النصف بالزوجية، والباقي بكونه معتقًا أو ابن عم؛ لأنه وارث بسببين مختلفين، وإن كانتا جهتي تعصيب كابن عم هو معتق لم يرث بهما بل بأقواهما؛ فيرث في المثال بِنُورَةِ العم لا بكونه معتقًا.



فصل

في ميراث الخثى والمفقود والحمل

(فَصْلٌ) في بيان ميراث الخثى المُشْكِل والمفقود والحمل.

◆ (يَرِثُ) الخثى (المُشْكِلُ الْقَدَرُ الْمُتَيَقَّنُ وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى التَّبَيِّنِ) كزوج وأب ووليد خثى، للزوج الربع، وللأب السدس، وللخثى النصف، ويوقف الباقي بينه وبين الأب.

◆ (وَالْمَفْقُودُ لَا يُورَثُ) بل يوقف ماله حتى تقوم بينة بموته، أو تمضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها؛ فيجتهد القاضي ويحكم بموته، ثم يعطى ماله مَنْ يَرِثُهُ وقت الحكم بموته (و) لا يرث بل (يُوقَفُ نَصِيْبُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ حَتَّى يُتَيَقَّنَ حَالُهُ) ثم يعمل في الحاضرين بالأسول في حقهم؛ فمن يسقط منهم به لا يعطى شيئاً حتى يتبين حاله، ومن ينقص حقه منهم بحياته أو موته يقدر في حقه ذلك، ومن لا يختلف نصيبه بهما يعطاه؛ ففي زوج وعم وأخ لأب مفقود، يعطى الزوج النصف، ويؤخر العم، وفي جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود؛ تقدر في حق الجد حياته فيأخذ الثلث، وفي حق الأخ لأبوين موته فيأخذ النصف، ويبقى السدس إن تبين موته فللجد، أو حياته فللأخ.

◆ (وَيُوقَفُ مِيرَاثُ الْحَمْلِ وَلَا يُعْطَى غَيْرُهُ إِلَّا مَا يُتَيَقَّنُ أَنَّهُ يَرِثُهُ مَعَهُ) كالأب والجد والزوجين، فلو خلف الميت حملاً يرث بعد انفصاله بأن كان منه، أو قد يرث بأن كان من غيره كحمل أخيه لأبيه عمل بالأحوط في حقه، وفي حق غيره قبل انفصاله، فإن انفصل حياً لوقت يعلم وجوده عند الموت ورث وإلا فلا.

بيانه: إن لم يكن وارث سوى الحمل وكان مَنْ قد يحجبه الحمل وقف المال إلى أن ينفصل، وإن كان مَنْ لا يحجبه وله مقدر كأب أو جد، وزوج أو زوجة أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة حامل وأبوين؛ لها ثمن ولهما سدسان

عائلات^(١)؛ لاحتمال أن الحمل بتان، فتعول المسألة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين، وإن لم يكن له مقدر كأولاد لم يعطوا شيئاً حتى ينفصل الحمل؛ إذ لا ضبط له^(٢).



(١) وتسمى بـ«المنبرية»، وقد تقدمت، قاله الشرقاوي.

(٢) فقد وجد في بطن خمسة، وسبعة، واثنا عشر، وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة، وأن كلاً منهم كان كالأصبع، وأنهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكاً بها، قاله الشرقاوي (٢/٢٣٦).

كتاب النكاح

هو لغة: الضم.

وشرعاً: عقد يعتبر فيه لفظ النكاح أو نحوه.

وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء، وإنما حُمِلَ على الوطء في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجَاغَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]؛ لخبر الصحيحين «حتى تَذوق عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ»^(١).

والأصل فيه قبل الإجماع آيات؛ كقوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وأخبار كخبر: «تناكحوا تكثروا» رواه الشافعي بلاغاً^(٢). وله أقسام بيتتها بقولي:

◆ (هُوَ: حَرَامٌ، وَمَكْرُوءٌ، وَحَلَالٌ).

◆ (فَالْحَرَامُ) أي: ما لا يصح، ويأثم بفعله العالم بتحريمه:

١- (إِمَّا لَعَيْنِهِ) سواء كان:

- (لِنَسَبٍ: وَهُوَ نِكَاحُ الْأُمِّ، وَالْبِنْتِ، وَالْأُخْتِ، وَالْعَمَّةِ، وَالْخَالَةِ، وَبِنْتِ الْأَخِ، وَ) بنت (الأخْتِ) حقيقة أو مجازاً؛ لآية ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

- (أَوْ لِرِضَاعٍ: وَهُوَ كَالنَّسَبِ) فتحرم السبع المذكورات من الرضاع؛ لقوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، ولقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» رواه الشيخان^(٣).

- (أَوْ لِمُصَاهَرَةٍ، وَهُوَ) أربعة (نِكَاحُ زَوْجَةِ الْأَبِ) وإن علا (وَ) زوجة (الابن) وإن سفل (وَزَوْجِ الْبِنْتِ) وإن سفلت (وَ) زوج (الأُمِّ) المدخول بها وإن علت، قال

(١) رواه البخاري (٥٢٦٠)، مسلم (١٤٣٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (٣٧٣/٦)، عبد الرزاق (١٠٣٩١)، البيهقي في «المعرفة» (١٣٤٤٨).

(٣) رواه البخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]، وقال تعالى ﴿وَأَمْهَتْ نِسَائِكُمْ﴾ إلى قوله ﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وذكر الحُجُور جرى على الغالب.

٢- (وَلِمَا لِلْجَمْعِ) في ثمان مسائل (بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأُمِّهَا، أَوْ أُخْتِهَا، أَوْ عَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا)، قال تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]، وقال ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها، ولا العمة على بنت أخيها، ولا المرأة على خالتها، ولا الخالة على بنت أختها، لا الكبرى على الصغرى، ولا الصغرى على الكبرى»، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح^(١)، والمراد بأمها وعمتها وخالتها ما يشمل الحقيقة والمجاز.

(وَبَيْنَ أُمَّتَيْنِ وَالزَّوْجِ حُرٌّ) لاندفاع حاجته بأمة، بخلاف ما لو جمع بين حرة وأمة عملاً بتفريق الصفقة.

(وَبَيْنَ أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَهٗ) لقوله ﷺ لغيلان: «أمسك أربعا وفارق سائرهن» رواه ابن حبان وغيره وصححه^(٢).

(و) بين (أَكْثَرٍ مِنْ ثِنْتَيْنِ لِغَيْرِهِ) لما روى البيهقي عن الليث عن الحكم بن عتيبة قال: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن لا ينكح العبد أكثر من ثنتين^(٣).

(وَبَيْنَ زَوْجَيْنِ لِمَرْأَةٍ) بالإجماع.

٣- (وَلِمَا لَا شُبُهَاءَ مُحَرَّمَةٍ بِأَخْنِيَّاتٍ مَحْصُورَاتٍ) احتياطاً للأبضاع مع انتفاء المشقة باجتناهن، بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات فإننا لو حرّمنا عليه النكاح منهن لانسد عليه باب، فإنه لو سافر إلى محل آخر لم نأمن أن تسافر

(١) الترمذي (١١٢٦)، ورواه البخاري (٥١٠٨)، مسلم (١٤٠٨) بالفاظ متقاربة.

(٢) ابن حبان (١١٠١)، البيهقي في «الكبرى» (١٤١٥٨)، و«المعرفة» (١٣٧٢٥).

(٣) البيهقي في «الكبرى» (١٤٠١٣)، ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٢٩٥).

إليه، وهذا كما لو اختلط صيد مملوك بصيود مباحة غير محصورة فإنه لا يحرم الاصطياد منها.

٤- (وَأَمَّا لِسَبَبٍ) لشيء وقع (فِي الْعَقْدِ وَهُوَ):

- (نِكَاحُ الشَّغَارِ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(١)، وهو كأن يقول: زوجتك بتي على أن تزوجني بتك، ويضع كل منهما صداق الأخرى، فيقبل ذلك.

- (وَ) نكاح (الْمُتْعَةِ) للنهي عنه في خبر الصحيحين^(٢)، وهو المؤقت عند الجمهور، والخالي عن الولي والشهود عند ابن عباس^(٣).

- (وَ) نكاح (الْمُخْرِمِ) لخبر مسلم: «لَا يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ»^(٤).

- (وَإِنْكَاحٌ وَلَيَّتَيْنِ امْرَأَةً) زوجين إن وقع معاً، أو جهل السبق والمعية، أو عُرف سبق أحدهما من غير تعيين فيبطل كل منهما كما سيأتي.

- (وَ) نكاح (الْمُعْتَدَةِ، وَالْمُسْتَبْرَأَةِ) من شخص لآخر؛ لقيام المانع^(٥).

- (وَ) نكاح (الْمُرْتَابَةِ) في العدة (بِالْحَمْلِ) لنحو ثقل وحركة تجدهما؛ فليس لها أن تنكح آخر ولو بعد تمام العدة حتى تزول الريبة؛ للتردد في انقضاء العدة، وأما إذا لم ترتب إلا بعد تمامها فيصح نكاحها كما سيأتي.

- (وَ) نكاح (الْكَافِرَةِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّةِ) كوثنية ومجوسية بخلاف الْكِتَابِيَّةِ كما سيأتي.

- (وَ) نكاح (الْمَمْلُوكَةِ لِلنَّكَاحِ) لتناقض الأحكام؛ إذ أحكام النكاح من

قَسَم، وطلاق، وظهار، وإيلاء، وغيرها لا تجري في الملك، وسيأتي بيان هذه

(١) رواه البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) حكاه عنه المهدوي، كذا قال القرطبي في «تفسيره» (١٣٢/٥).

(٤) رواه مسلم (١٤٠٩) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) وهو العدة والاستبراء، قاله الشرقاوي (٢٣٤/٢).

المحرمات التسع.

♦♦ (وَالْمَكْرُوهُ) من النكاح:

١- (كَنِكَاحٍ بَعْدَ خِطْبَتِهِ عَلَى خِطْبَةِ غَيْرِهِ) بقيد زدته بقولي (إِنْ عَرَّضَ فِيهَا بِالْإِجَابَةِ) على ما سيأتي بيانه.

٢- (وَ) نكاح (الْمُحَلَّلِ إِذَا لَمْ يُشْرَطْ فِي) صلب (العَقْدِ مَا يُخِلُّ بِمَقْصُودِهِ) الأصلي، فإن شرط ذلك كأن شرط أن يُطلق بعد الوطء حرم وبطل العقد كما سيأتي.

٣- (وَ) نكاح (الغُرُورِ) كأن غرَّ الزوج بإسلام امرأة أو بحرَّيَّتها، وسيأتي بيان هذه الثلاثة، ولا ينحصر المكروه فيها، وإن اقتضاه كلام الأصل هنا.

فتعبري بقولي «كنكاح» إلى آخره أولى من قوله «والمكروه ثلاثة» إلخ.

♦♦ (وَالْحَلَالُ) من النكاح الشامل للمندوب (بَقِيَّةُ الْأَنْكِحَةِ الصَّحِيحَةِ).

(وَلَا يَمْنَعُ زِنَاهُ بِأَمْرَأَةٍ نِكَاحُهَا لَهَا، وَلَا لِأُمِّهَا، وَلَا لِبَنَتِهَا، وَلَوْ) كانت بنتها (مَخْلُوقَةٌ مِنْ) ماءٍ (زِنَاهُ) إذ لا حرمة لماء الزنا (لَكِنْ يُكْرَهُ لَهُ نِكَاحُهَا) خروجاً من خلاف من حرَّمها عليه كالحنفية^(١).

♦♦ (وَخُصَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّكَاحِ):

١- (بِعَقْدِهِ بِلَا وَلِيٍّ وَبِلَا شُهُودٍ) بأن يفقداً أو أحدهما؛ لأن اعتبار الولي للمحافظة على الكفاءة وهو فوق الأكفاء، واعتبار الشهود لأمن الجحود وهو مأمون منه، والمرأة إذا جحدت لا يلتفت إليها بل قال العراقي شارح «المهذب»: تكفر بتكذيبه^(٢).

٢- (وَ) بعقده (بِلَا مَهْرٍ) حالاً ومآلاً، وهو بمعنى الهبة.

٣- (وَ) بعقده (بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْمَنْكُوحَةِ وَوَلِيِّهَا) لأنه أولى بالمؤمنين من

(١) انظر: الغرة المنيقة للغزنوي (١٣٩)، فتح القدير لابن الهمام (٣/ ٢١٩).

(٢) انظر: أسنى المطالب (٣/ ١٠١)، الغرر البهية (٤/ ٨٩).

أنفسهم.

٥- (و) بعقده (وَحْدَهُ) لنفسه ولغيره فيتولى الطرفين؛ فتعبري بذلك أعم من قوله «ومباشرة التزويج لنفسه».

٦- (و) بعقده (فِي الْإِحْرَامِ) لنفسه؛ لخبر الصحيحين عن ابن عباس أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم^(١)، لكن أكثر الروايات أنه كان حلالاً كما رواه ابن عباس أيضاً^(٢).

٧- (وَيَجْعَلُ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا) كما أعتق صفية وجعل عتقها صداقها^(٣).

٨- (وَمَنْعِهِ نِكَاحَ أُمَةٍ) ولو مسلمة؛ لأن نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم، وبفقد مهر حرة، ونكاحه غني عن المهر حالاً ومالاً كما مر (أو) نكاح (كَافِرَةٍ) ولو كتابية؛ لأنها تكره صحبتته، وفي الخبر «سألت ربي أن لا أزوج إلا من كان معي في الجنة فأعطاني» رواه الحاكم وصحح إسناده^(٤).
وخرج بالنكاح: التَّسْرِي؛ فله أن يتسرى بكتابية على الأصح في «الروضة» وأصلها^(٥).

٩- (وَيَحِلُّ تَزْوُجُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَزْوَاجٍ) إلى غير نهاية؛ لأنه مأمون من الجور، وقد مات عن تسع كما هو مشهور.

١٠- (وَتَزْوُجُهُ يَتَزَوَّجُ اللَّهُ لَهُ) من غير تلفظ بعقد؛ كما في قصة زينب بنت جحش امرأة زيد بن حارثة في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكُمَهَا﴾

(١) رواه البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠).

(٢) البخاري (٤٢٥٨)، مسلم (١٤١٠)، الترمذي (٨٤١)، ابن ماجه (١٩٦٥)، ابن حبان (٦٥٧٨)، الطبراني في «الكبير» (٣٣٤/١١)، الدارقطني (٣٦٦١).

(٣) كما عند البخاري (٩٤٧)، مسلم (١٣٦٥).

(٤) الحاكم في «المستدرک» (٤٦٦٧)، ووافقه الذهبي.

(٥) انظر: الروضة (٦/٧).

[الأحزاب: ٣٧].

١١- (وَأَمْرُهُ بِتَخْيِيرِ نِسَائِهِ) فيه بين مفارقتة طلباً للدنيا والمقام معه طلباً للآخرة؛ لقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلًا لَّازِئًا جَنَاحَ...﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]، ولئلا يكون مكرهاً لهن على الصبر على ما آثره لنفسه من الفقر.

والأصح أنه لا يحرم عليه طلاقهن إذا اخترن، وأنه لو اختارت واحدة منهن فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار؛ لقوله تعالى ﴿فَنَعَا لَيْنَا أُمَتَّعْنَا وَأُسْرَحْنَا﴾ [الأحزاب: ٢٨]، وأنه لا يشترط في جوابهن فور؛ لما في خبر الصحيحين من أنه ﷺ لما نزلت آية التخيير بدأ بعائشة وقال: «إني ذاكر لك أمراً فلا تبادريني بالجواب حتى تستأمرني أبويك»^(١).

١٢- (وَتَحْرِيمِ نِكَاحِهِنَّ) أي: زوجاته ﷺ (بَعْدَهُ) وإن لم يدخل بهن؛ قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ...﴾ [الآية] [الأحزاب: ٥٣]، وقال ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، نعم إن اختارت المُخَيَّرَةُ فراقه ففارقها فالأظهر في «الشرح الصغير»: القطع بالحل، وإلا فلا معنى للتخيير، وجزم به الإمام وغيره وحكوا فيه الاتفاق^(٢)، وأما إماؤه فإن لم يطأهن لم يحرم من على غيره وإلا حرم.

وُحْصَ في النكاح أيضاً بأشياء منها:

- تحريم إمساكه من تكرهه في نكاحه.

- وإيجاب طلاق مرغوبته على زوجها.

- وإيجاب جواب مخطوبته، وتحريم خطبة غيره بمجرد خطبته.

♦ (وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ غَيْرِهِ) أي: غير النبي ﷺ (بِتَوَلَّى الْوَلِيَّ أَوْ نَائِبَهُ طَرَفِي

(١) رواه البخاري (٢٤٦٨)، مسلم (١٤٧٥).

(٢) انظر: الروضة (١١/٧).

العقد) كما في البيع وخبر: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^(١) (إِلَّا فِيمَا إِذَا زَوْجَ بِنْتِ ابْنِهِ ابْنِهِ) الآخر؛ فيوجب المزوج ويقبل؛ لقوة ولايته.

♦ (وَيُشْتَرَطُ رِضَا الْمَرْأَةِ بِالنِّكَاحِ) لأن الحق لها (إِلَّا فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ الْبَكْرِ أَوْ الْمَجْنُونَةِ) فلا يشترط رضاها (و) إلا في (تَزْوِيجِ السَّيِّدِ أُمَّتَهُ) فلا يشترط رضاها؛ لأنه يملك بضعها فملك إجبارها.

(و) يشترط (رِضَا الزَّوْجِ بِهِ) أي: بالنكاح كما علم من اشتراط القبول (إِلَّا فِي ابْنِ صَغِيرٍ) لكمال شفقة الأب والجد (لَيْسَ مَجْنُونًا وَلَا مَجْبُوبًا) فإن كان كذلك فلا يزوج قبل البلوغ؛ لأنه لا يحتاج إليه في الحال، وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الأمر بخلاف العاقل فإن الظاهر حاجته إليه بعد البلوغ.

♦ (وَلَا يَنْعَقِدُ) النكاح (إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ) لأن القرآن ورد بهما فلا ينعقد بغيرهما، نعم ينعقد بمعناهما بالعجمية، وإن أحسن العاقد العربية اعتبارًا للمعنى.



(١) رواه الشافعي في «مسنده» (١١٣/ سنجر)، ابن حبان (١٣٦٤)، الطبراني في «الأوسط» (٥٥٦٤)، الدارقطني (٣٥٢١)، البيهقي في «الكبرى» (١٣٧٦٧).

فصل في الأولياء

(فَصْلٌ فِي) بيان (الأولياء).

♦ (وَلِيُّ النِّكَاحِ: الْأَقْرَبُ مِنَ الْعَصَبَاتِ) لقوة ولايته، فيُقدَّم من العصبات النَّسَبِيَّة: الأب، ثم الجد أبو الأب وإن علا؛ لأن لكل منهما ولاية وعُصوبة فُقِّدَا على مَنْ ليس له إلا العُصوبة، ثم أخ لأبوين، ثم أخ لأب، ثم ابن الأخ لأبوين، ثم ابن أخ لأب، ثم عم، ثم ابن عم كذلك كما في الإرث. (إِلَّا الْإِبْنَ) فلا يُزَوِّج (بِالْبُتُوَّة) لأنه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب، فلا يدفع العار عنه، ويُزَوِّج بغيرها؛ كأن كان ابن ابن عم أو معتقاً، أو قاضياً، ولا تضره البتوة؛ لأنها غير مقتضية لا مانعة.

(ثُمَّ) بعد العصبه النَّسَبِيَّة (الْمُعْتَقُ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ) ثم معتق المعتق، ثم عصبته بحق الولاء كما في الإرث.

(وَيُزَوِّجُ عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ فِي حَيَاتِهَا وَلَيْتِهَا) لأنه لما انتفت ولاية المرأة للنكاح استعقت الولاية عليها الولاية على عتيقتها؛ فيزوجها أبو المعتقة، ثم جدُّها على ترتيب الأولياء، ولا يزوجه ابن المعتقة، ويعتبر في تزويجها رضاها، ولا يعتبر إذن المعتقة؛ إذ لا ولاية لها.

واستثنى من طرد ذلك ما لو كانت المعتقة ووليها كافرَيْن والعتيقة مسلمة فلا يزوجهما؛ لاختلافهما ديناً، ومن عكسه ما لو كانت المعتقة مسلمة ووليها والعتيقة كافرَيْن فيزوجهما؛ لاتحادهما ديناً.

(و) يزوج عتيقتها (بَعْدَ مَوْتِهَا مِنْ لُ الْوَلَاءِ) من عصباتها؛ فيقدم ابنها على أبيها (ثُمَّ) بعد عصبه معتق المعتق (السُّلْطَانُ) لأنه «ولي من لا ولي له»؛ كما رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين^(١)، والمراد مَنْ له

(١) أبو داود (٢٠٨٣)، الترمذي (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩)، الحاكم (٢٧٠٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الولاية العامة واليًّا كان أو قاضيًّا.

♦ (وَيْشْتَرُطُ) لصحة النكاح (فِي الْوَلِيِّ: حُرِّيَّةٌ، وَذُكُورَةٌ) وهي من زيادتي (وَرُشْدٌ، وَعَدَالَةٌ) ولو ظاهرة، فلا ولاية لِمَنْ به رُقٌّ، ولا لامرأة وخثنى، نعم إن زَوْجَ الخثنى فبان ذكرًا صح؛ كما قاله ابن المُسَلَّم^(١)، ولا لمحجور عليه بسفه، وكذا مختل النظر بهرم أو غيره، ولا لصبي، ولا لمجنون أطبق جنونه أو تقطع كما صححه في أصل «الروضة»^(٢)؛ تغليبا لَزَمَنِ الجنون؛ فيزوّج الأبعدُ في زمن جنونه دون إفاقته، ولو قصرت نوبة الإفاقة جدًّا فهي كالعدم كما قاله الإمام^(٣)، ولا لفاسق، نعم للإمام الأعظم تزويج بناته وبنات غيره بالولاية العامة؛ تفخيماً لشأنه^(٤).

(فَإِنْ عَضَلَ، أَوْ سَافَرَ إِلَى مَرْحَلَتَيْنِ، أَوْ أَحْرَمَ، أَوْ أَرَادَ التَّزْوِيجَ بِمَوْلِيَّتِهِ زَوْجَ السُّلْطَانِ) نيابة عنه؛ لبقائه على الولاية، وذلك لأن التزويج حقٌّ عليه، فإذا تعذر استيفاؤه منه وفَّاه الحاكم بخلاف ما لو سافر دون مرحلتين لقصر مسافته.

وإنما يحصل العضل إذا دُعيت بالغة عاقلة إلى كفاء وامتنع الولي من تزويجه، وإن كان امتناعه لنقص المهر؛ لأن المهر يتمحض حقًّا لها، ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم بأن يمتنع الولي من التزويج بين يديه بعد أمره به والمرأة والخاطب حاضران، أو تقام البينة عليه؛ لتعزُّز أو توار.

ومحل تزويج السلطان بالعضل إذا لم يتكرر، فإن تكرر ثلاثًا صار كبيرة

(١) هو أبو الحسن علي بن المُسَلَّم، جمال الدين الدمشقي، توفي سنة (٥٣٣هـ)، له مصنف في «أحكام الخنائي»، انظر: طبقات ابن السبكي (٢/٢٣٥)، وانظر المسألة في: النجم الوهاج للدميري (٧/٦٦).

(٢) انظر: الروضة (٧/٦٢).

(٣) انظر: نهاية المطلب (١٤/١٠٧)، الروضة (٧/٦٣).

(٤) لكن لو كان لهن ولي غير خاص كالأب والجد قُدِّم عليه في بناته؛ لأن الولاية الخاصة مقدمة على العامة، قاله الشرقاوي (٢/٢٥٤).

يفسق بها العاضل؛ فيزوّج الأبعدُ تفرّيعاً على أن الفاسق لا يلي، قاله الشيخان^(١).
 وَقَدَّمَ عِنْدَ اجْتِمَاعِ أَوْلِيَاءِ فِي دَرَجَةِ بَقْرَعَةٍ (إن تنازعوا بأن أراد كل منهم
 أن يزوّج؛ لأنها قاطعة للنزاع.

♦ (وَيُسْتَرْطُ فِي الشَّاهِدَيْنِ مَا) يأتي (فِي الشَّهَادَاتِ) وسيأتي بيانه ثم.
 ♦ (وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِ):

(ابْنِي الزَّوْجَيْنِ) أي: ابني كلّ منهما، أو ابن أحدهما وابن الآخر.
 (وَأَبْوَيْهِمَا وَعَدُوَيْهِمَا) لثبوت النكاح بهما في الجملة.

(وَيَمَسْتُوَرِي الْعَدَالَةِ) وهما المعروفان بها ظاهراً لا باطناً بأن عرفت
 بالمخالطة دون التزكية عند الحاكم كما دل عليه كلام الرافي أولاً، وقال النووي:
 إنه الحق، وذلك لأن الظاهر من المسلمين العدالة^(٢)، نعم إن كان العاقد بهما
 الحاكم لم يصح؛ لسهولة الكشف عليه؛ كما جزم به ابن الصلاح وغيره^(٣).

(لَا) بمستوري (الإِسْلَامَ وَالْحُرِّيَّةَ) وهو من لا يعرف إسلامه وحرّيته؛ بأن
 يكون بموضع يختلط فيه المسلمون بالكفار، والأحرار بالأرقاء ولا غالب فلا
 ينعقد به؛ لسهولة الوقوف على الإسلام والحرية، وكذلك لا ينعقد أيضاً بظاهر
 الإسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطناً.

(وَلَوْ بَانَ فَسَقُ أَحَدِهِمَا) أي: الشاهدين أو فسقهما المفهوم بالأولى (عِنْدَ
 الْعَقْدِ بَانَ بَطْلَانُهُ) لفوات العدالة، وإنما يتبين ذلك بيّنة، أو اتفاق الزوجين عليه، أو
 اعتراف الزوج به، ولا أثر لقول الشاهدين: كُنَّا فَاسِقَيْنِ عند العقد، كما لا أثر
 لقولهما: كُنَّا فَاسِقَيْنِ بعد الحكم بشهادتهما.



(١) انظر: الشرح الكبير (٧/ ٥٥٦)، الروضة (٧/ ٦٥).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٧/ ٥٢٠)، الروضة (٧/ ٤٧).

(٣) انظر: النجم الوهاج (٧/ ٥٩).

فصل

في بيان الأنكحة الباطلة

♦♦ (وهي):

١- (نِكَاحُ الشَّغَارِ) للنهي عنه كما مر (كَأَنَّ) هو أولى من قوله «بأن» (يَقُولُ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي بِتِكَ، وَيُضْعُ كُلُّ) منهما (صَدَاقُ الْآخَرَى) فيقبل ذلك، كأن يقول: تزوّجتُ بتك وزوّجتُك بتي على ما ذكرت.

وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لأن يكون من تفسير النبي ﷺ، وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي له فيرجع إليه، وإن كان من تفسير الراوي؛ لأنه أعلم بتفسير الخبر من غيره^(١).

والمعنى في البطلان التشريك في البضع؛ حيث جعل موردًا لنكاح امرأة وصادقًا لآخرى فأشبه تزويجها من رجلين.

وسمي شغارًا من قولهم: شغر البلد عن السلطان إذا خلا عنه؛ لخلوه عن بعض شرائطه.

(وَإِنْ سَمَّيَا مَعَ ذَلِكَ) لهما أو لأحدهما (مَهْرًا) كأن قيل: وبُضع كل واحدة وألفٌ صدّاقُ الأخرى، أو بُضع هذه وألفٌ صدّاقٌ لتلك، وبُضع الأخرى صدّاقٌ لهذه؛ فإنه نكاح شغار فيبطل؛ لوجود التشريك المذكور.

(فَإِنْ لَمْ يَجْعَلَا الْبُضْعَ مَهْرًا) بأن سكتا عن ذلك (صَحَّ) النكاحان؛ لانتفاء التشريك المذكور، ولكل واحدة مهر المثل، فإن سكتا عن جعله مهرًا في أحدهما دون الآخر صح في الأول دون الثاني.

٢- (وَ) نكاح (الْمُتْعَةِ) للنهي عنه كما مر (وَهُوَ النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ) ولو معلومًا، ومنه نكحْتُها متعةً، سُمي بذلك؛ لأن الغرض منه مجرد التمتع دون

(١) روى البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ

الشغار»، والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صدّاق.

التوالد وغيره من أغراض النكاح.

٣- (و) نكاح (المُحْرِم) فلا يصح النكاح في إحرام أحد العاقلين^(١)، أو الزوجة بحج أو عمرة، أو بهما، أو مطلقاً صحيحاً أو فاسداً، وإن عقده الإمام، أو كان بين التحليلين؛ لخبر «لا يَنْكِحُ المحرم ولا يُنْكِحُ»^(٢).

وما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من أنه ﷺ تزَوَّجَ ميمونة وهو محرم^(٣) فهو من خصائصه ﷺ، على أن أكثر الروايات أنه تزوجها وهو حلال كما مر. ولو أحرَمَ الولي أو الزوج فعقد وكيله الحلال لم يصح العقد؛ لأن الوكيل سفير محض فكأنَّ العاقدَ المؤكَّلَ.

(وَيَجُوزُ فِي الإِحْرَامِ الرَّجْعَةُ) لأنها استدامة لا ابتداء عقد.

(و) تجوز فيه (الشَّهَادَةُ) فينقصد النكاح بها؛ لأن ارتباط النكاح بها ليس كارتباطه بغيرها كما مر.

٤- (وَالِنِكَاحُ وَلَيِّئِ امْرَأَةٍ) وقد أَذِنْتَ لَكُلِّ مِنْهُمَا فِيهِ (زَوْجَيْنِ، وَلَمْ يُعْرِفْ سَبْقُ أَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا) بأن وقعا معاً، أو جُهِلَ السَّبْقُ والمُعَيَّنَةُ، أو عُرفَ سَبْقُ أَحَدِهِمَا مَبْهَمًا؛ لتدافعهما في الأوَّلَيْنِ؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما، ولتَعَذُّرُ إِمضاءِ العقد في الثالثة؛ لعدم تعيين السابق.

(فَإِنْ دَخَلَ بِهَا أَحَدُهُمَا لَزِمَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا) وإن دخلا بها فلها على كُلِّ مِنْهُمَا مهر مثلها (فَإِنْ عُرِفَ عَيْنُ السَّائِقِ) ولم يُنَسَ وكان كفؤاً أو أسقطت الكفاءة (فَهُوَ الصَّحِيحُ) فإن نُسي وجب التوقف حتى يُتَبَيَّنَ، فلا يجوز لواحد منهما وطؤها، ولا يجوز لثالث نكاحها قبل أن يُطْلَقَها، أو يموتا، أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتنقضي عدتها.

(١) سواء عقد لنفسه أو لغيره، بولاية أو وكالة، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٦١).

(٢) رواه مسلم (١٤٠٩) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠).

٥- (وَنِكَاحُ الْمُعْتَدَةِ).

٦- (وَالْمُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ مِنْ) وطء (شُبْهَةٍ، أَوْ شَكَا فِي الانْقِضَاءِ) أي: انقضاء العدة والاستبراء (فَإِنْ دَخَلَ بِهَا حُدًّا) لكونه زنا (إِلَّا إِنْ ادَّعَى الْجَهْلُ) بحرمة النكاح في العدة والاستبراء من غيره فلا حد عليه، وظاهر أن محله إذا كان قريب عهد بالإسلام، أو نشأ بعيدًا عن العلماء.

٧- (وَنِكَاحُ الْمُرْتَابَةِ) بالحمل (قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَيَحْرُمُ نِكَاحُهَا حَتَّى تَزُولَ الرَّيْبَةُ وَإِنْ انْقَضَتِ الْأَقْرَاءُ) للتردد في انقضاء عدتها (فَلَوْ نَكَحَهَا رَجُلٌ) بعد انقضاء عدتها والريبة باقية ثم بان أن لا حمل (أَوْ) نكح (مَنْ ظَنَّهَا مُعْتَدَةً، أَوْ مُسْتَبْرَأَةً، أَوْ مُحْرِمَةً، أَوْ مَحْرَمًا ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ) للتردد في الحل.

وقول الأصل من زيادته «أنه صحيح كما لو باع مال أبيه يظن حياته فبان ميتًا» تبع فيه شيخه الإسنوي، والمنقول ما قدمته كما بيته في شرح الأصل.

٨- (وَنِكَاحُ الْمُسْلِمِ كَافِرَةً غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ خَالِصَةً) كأن كانت وثنية أو مجوسية أو أحد أبويها كذلك؛ لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، وتغليبا للتحريم في الأخيرة، وخرج بالمسلم: الكافر، لكن ذكر في «الكفاية» في حل الوثنية للكتابي وجهين^(١)، وهل تحرم الوثنية على الوثني؟ قال السبكي: ينبغي التحريم إن قلنا إنهم مخاطبون بالفروع وإلا فلا حل ولا حرمة^(٢).

(فَإِنْ كَانَتْ) كِتَابِيَّةٍ (خَالِصَةً وَهِيَ إِسْرَائِيلِيَّةٌ^(٣) حَلَّتْ) لنا، قال تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥] أي: حل لكم.

(١) انظر: كفاية النبيه لابن الرفعة (١١٥/١٣)، وقال الشرييني في «مغني المحتاج» (٣١١/٤):

وظاهر كلام الشيخين التحريم.

(٢) انظر: مغني المحتاج للشرييني (٣١١/٤)، نهاية المحتاج للرملي (٢٨٩/٦).

(٣) نسبة إلى إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، قاله الشرقاوي.

والمراد من الكتاب: التوراة والإنجيل دون سائر الكتب قبلهما كصحف
 شيث وإدريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام؛ لأنها لم تنزل بنظم يُدرس ويُتلى
 وإنما أوحى إليهم معانيها، وقيل: لأنها حكم ومواعظ لا أحكام وشرائع.
 هذا (إِنْ لَمْ تَدْخُلْ أَصُولَهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ بَعْدَ نَسْخِهِ) سواءً أعلّمت القبليّة
 أم شك فيها؛ لتمسكهم بذلك الدين حين كان حقاً وإلا فلا تحل؛ لسقوط فضيلة
 ذلك الدين.

(أَوْ) وهي (غَيْرُ إِسْرَائِيلِيَّةٍ حَلَّتْ) لما مر (إِنْ عَلِمَ دُخُولُهُمْ فِي ذَلِكَ الدِّينِ
 قَبْلَ نَسْخِهِ وَلَوْ بَعْدَ تَبْدِيلِهِ إِنْ تَجَنَّبُوا الْمُبَدَّلَ) وإلا فلا تحل؛ لما مر، وأخذاً
 بالأغلظ فيما إذا شك في الدخول المذكور.

وتعيري بما ذكر هو مراد الأصل بما عبّر به.

(فَتَحِلُّ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ) في الإسرائيلية وغيرها (وَكَذَا
 السَّامِرَةُ وَالصَّابِئَةُ^(١)) إِنْ وَاَفَقْنَا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي أَصْلِ دِينِهِمْ) وإن لم يوافقاهم
 في فروعه، فإن خالفناهم في أصل دينهم حرمتا، وهذا التفصيل هو ما نص عليه
 الشافعي في «مختصر المزني»^(٢)، وعليه حمل إطلاقه في موضع بالحل وفي آخر
 بعدمه.

♦ (وَالْمُنْتَقِلُ مِنْ دِينٍ لِآخَرَ) كيهودي أو وثني تنصّر، فهو أعم من قوله
 «من تهود إلى تنصر وعكسه» (لَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ) لأنه أقر بطلان ما انتقل
 عنه وكان مقرّاً بطلان ما انتقل إليه.

♦ (وَلَا تَحِلُّ مُسْلِمَةٌ لِكَافِرٍ) حرة كانت أو أمة بالاتفاق.
 (وَلَا) تحل (مُرْتَدَّةٌ لِأَحَدٍ) لا لمسلم؛ لأنها كافرة لا تُقرُّ، ولا لكافر؛ لبقاء

(١) السامرة: طائفة من اليهود، نسبة للسامري عابد العجل في قوم موسى ﷺ، والصابئة:
 طائفة من النصاري، وهي المرادة هنا، قاله الشرقاوي (٢/ ٢٦٧).

(٢) انظر: مختصر المزني مع «الأم» (٨/ ٢٧٠).

عُلُقَةُ الْإِسْلَامِ فِيهَا (فَإِنْ ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ) أَوْ كِلَاهُمَا (قَبْلَ الدُّخُولِ بَطَلَ النِّكَاحُ) لِعَدَمِ تَأْكُدِهِ بِالدُّخُولِ (أَوْ بَعْدَهُ) وَقِفَ (فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ) لِأَنَّهُ اخْتِلَافُ دِينٍ طَرَأَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا يُوجِبُ الْبَطْلَانِ فِي الْحَالِ؛ كَالْإِسْلَامِ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ، وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا فِي التَّوَقُّفِ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ فِيهِ؛ لَشَبْهَةِ بَقَاءِ النِّكَاحِ (وَلِأَنَّ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَجْمَعْهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ (فَلَا) يَدُومُ النِّكَاحُ، وَهَذَا أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ «وَإِنْ أَسْلَمْتَ بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ لَمْ تَرِثْ».

♦ (وَلَا) يَحِلُّ (نِكَاحُ مَلِكِ الْيَمِينِ؛ فَلَا يَنْكِحُ) السَّيِّدَ (أَمْتَهُ) وَلَا مَنْ يَمْلِكُ بَعْضُهَا؛ لِتَضَادِّ الْأَحْكَامِ؛ إِذَا النِّكَاحُ يَقْتَضِي قِسْمًا أَوْ طَلَاقًا وَظَهَارًا وَغَيْرَهَا مِنْ أَحْكَامِهِ بِخِلَافِ الْمَلِكِ فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا.

(وَلَا) تَنْكِحُ (السَّيِّدَةُ عَبْدَهَا) وَلَا مَنْ تَمْلِكُ بَعْضُهُ؛ لِاقْتِضَاءِ الْمَلِكِ طَاعَةَ الْعَبْدِ لِسَيِّدَتِهِ، وَالنِّكَاحُ طَاعَتُهَا لَهُ، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ؛ فَيَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمَا.

(فَلَوْ طَرَأَ الْمَلِكُ) أَي: مَلَكَهَا أَوْ لِبَعْضِهَا أَوْ عَكْسَهُ (بَعْدَ النِّكَاحِ بَطَلَ النِّكَاحُ) سِوَاءِ كَانَ الَّذِي مَلَكَ مَكَاتِبًا أَمْ لَا؛ لِأَنَّ مَلِكََ الْيَمِينِ أَقْوَى مِنَ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ الرِّقَّةَ وَالْمَنْفَعَةَ، وَالنِّكَاحُ لَا يَمْلِكُ بِهِ إِلَّا ضَرْبَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ فَسَقَطَ الْأَضْعَفُ بِالْأَقْوَى.

(نَعَمْ إِنْ اشْتَرَتْ) أَي: الزَّوْجَةُ الْحُرَّةُ (زَوْجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِمَهْرٍهَا بَطَلَ الشَّرَاءُ) لِلدُّورِ؛ إِذَا لَوْ صَحَّ لَانْفِسَاخِ النِّكَاحِ فَيَسْقُطُ الْمَهْرُ؛ لِعَدَمِ الْوُطْءِ فَيَعْرِى الشَّرَاءُ عَنِ الثَّمَنِ فَيَبْطُلُ (وَدَامَ النِّكَاحُ).



فصل

في بيان الأنكحة المكروهة

١- (كَالنِّكَاحِ بَعْدَ خِطْبَةٍ مِنْهِيَ عَنْهَا تَنْزِيهًا؛ كَخِطْبَةٍ عَلَى خِطْبَةٍ مَنْ أَجَابَهُ تَعْرِيفًا مَنْ تُعْتَبَرُ إِجَابَتُهُ) وهو الولي المجرى وغير المجرى، والسلطان في المجنونة، والسيد أو وليه في الأمة غير المكاتب (وَلَمْ يَأْذَنْ) أي: الخاطب الأول (وَلَمْ يَتْرُكْ، وَلَمْ يُعْرِضِ الْمُجِيبُ)، ودليل النهي عن ذلك خبر الصحيحين «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له»^(١)، وفي رواية: «حتى يذر»^(٢)، والمعنى فيه الإيذاء، وسواء فيه الخاطب المسلم والذمي، والتقييد بالأخ في الخبر جرى على الغالب.

والتنزيه والتعريض في قولي «ولم يعرض المجيب» من زيادتي، وقولي «كخطبة... إلخ» أولى من قوله «وهي الخطبة».

أما إذا أذن له الخاطب، أو ترك، أو أعرض المجيب فلا كراهة، ومثله ما لو أعرض الخاطب ولو بطول الزمن، وأما إذا كانت الخطبة منهيًا عنها تحريمًا كان تكون الإجابة تصريحًا؛ فالنكاح بعدها حرام لكنه صحيح.

(وَيُخْرَمُ) على غير ذي العدة (خِطْبَةُ الْمُعْتَدَةِ) عن وفاة، أو طلاق، أو فسخ (بِالتَّصْرِيحِ) إجماعًا (لَا بِالتَّعْرِيفِ)؛ لقوله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وفارق التصريح بأنه إذا صرح تحققت رغبته فيها فربما تكذب في انقضاء العدة (إِلَّا لِرَجْعِيَّةٍ) فيحرم التعريض بخطبتها أيضًا؛ لأنها في معنى الزوجة، والتصريح: هو ما يقطع بالرغبة في النكاح؛ كأريد أن أنكحك، وإذا انقضت عدتك نكحتك، والتعريض: ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها كَرُبَّ رَاغِبٍ فِيكَ، وَمَنْ يَجِدُ مِثْلَكَ، وَأَنْتَ

(١) رواه البخاري (٥١٤٢)، مسلم (١٤١٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه مسلم (١٤١٤) عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جميلة، وإذا انقضت عدتك فأذني.

٢- (وَكِنِكَاحُ الْمُحَلَّلِ؛ بِأَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يُحَلَّلَهَا لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ طَلَاقِهَا بِشَرْطِهِ) بِأَنْ تَخْلُوَ عَنْ بَقِيَةِ الْمَوَانِعِ كَالْعِدَّةِ، هَذَا إِنْ عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَشْرُطْهُ (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ أَنَّهُ إِذَا وَطَّئَهَا طَلَّقَهَا بَطَلَ النِّكَاحُ) لِأَنَّهُ ضَرَبُ مَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ.

٣- (وَكِنِكَاحُ الْمَغْرُورِ بِحُرِّيَّتِهَا أَوْ نَسَبِهَا، فَلَوْ شَرَطَ حُرِّيَّتَهَا فِي الْعَقْدِ فَبَانَ رِقُّهَا وَهُوَ مِمَّنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ) كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ (فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ (فَصَحِيحٌ)؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ مَعِينٌ لَا يَتَبَدَّلُ بِخُلْفِ الصِّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ (وَلِلْحُرِّ الْخِيَارُ) لِفَوَاتِ مَا شَرَطَهُ بِخِلَافِ الْعَبْدِ، وَإِنْ صَرَحَ الْأَصْلُ بِأَنْ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا، وَلِلزَّوْجِ الْخِيَارُ فِي كُلِّ وَصْفٍ شَرَطَ وَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّةَ النِّكَاحِ فَبَانَ خِلَافُهُ لَا إِنْ سَاوَاهَا الزَّوْجُ فِيهِ.

(فَإِنْ فَسَخَ) النِّكَاحَ فِيمَا ذَكَرَ (قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ وَلَا مُتْعَةَ) لِأَنَّ شَأْنَ الْفَسْخِ تَرَادُّ الْعَوَظِينَ وَقَدْ رَجَعَ الْبُضْعُ إِلَيْهَا سَالِمًا فَيَرْجِعُ عَوْضُهُ إِلَيْهِ سَالِمًا (أَوْ بَعْدَهُ لَزِمَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا) لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ بِمَعْيِيَةٍ، وَهُوَ إِنَّمَا بَذَلَ الْمَسْمُوعِ عَلَى ظَنِّ السَّلَامَةِ وَلَمْ تَحْصُلْ؛ فَكَأَنَّ الْعَقْدَ جَرَى بِلا تَسْمِيَةٍ.

(فَإِنْ وَلَدَتْ) أَيِ: الْأُمَةِ وَلَدًا (بَانَ أَنْعِقَادُهُ) قَبْلَ عِلْمِهِ بِرِقِّهَا (حُرًّا) لَظَنَ الزَّوْجِ حُرِّيَّتَهَا حِينَ حَصُولِهِ، سَوَاءٌ كَانَ حُرًّا أَمْ عَبْدًا (وَلَزِمَهُ) أَيِ: الزَّوْجُ (قِيَمَتُهُ) لِسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَ عَلَيْهِ رِقَّهُ التَّابِعَ لِرِقِّهَا بِظَنِّ حُرِّيَّتِهَا، وَتَعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ (يَوْمَ الْوَضْعِ) لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَيَّامِ إِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ، هَذَا (إِنْ وَضَعْتُهُ حَيًّا) نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَغْرُورُ عَبْدًا لِسَيِّدِ الْأُمَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا يَجِبُ لِلْسَيِّدِ عَلَى رَقِيقِهِ مَالٌ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الْغَارُّ سَيِّدَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ غَرَمَ رَجَعَ عَلَيْهِ، أَمَا إِذَا وَضَعْتَهُ مَيِّتًا فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ؛ لِعَدَمِ تَيَقُّنِ حَيَاتِهِ.

نعم إن كان ذلك بجناية فعلى المغرور عشر قيمة الأم يوم الجناية

لسيدها؛ لأنه انفصل مضموناً بالغرة فكما يُقَوِّم له يُقَوِّم عليه كالعبد الجاني إذا قُتِل تعلق حق المجني عليه بقيمته.

(وَيَرْجِعُ) الزوج (بِهَا) إن غرمها (لَا بِالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّه) لأنه الموقع له في غرامتها في الأولى^(١)، ودخل في العقد على أن يغرمه في الثانية^(٢) (وَإِنْ بَانَ نَسَبُهَا) فيما إذا غرَّ به الزوج (دُونَ الْمَشْرُوطِ صَحَّ) النكاح (وَلَهُ الْخِيَارُ) بقيد زدته بقولي (إِنْ بَانَ) نسبها (دُونَ نَسَبِهِ) أيضاً؛ لما مر في التغرير بالحرية (وَحُكْمُ الْمَهْرِ) هنا (مَا مَرَّ) ثُمَّ (وَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْوَلَدِ)؛ لانتفاء علة لزومها السابقة.

(فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَغْرُورَةُ) بحرَّيته أو نسبه (فَحُكْمُ الْخِيَارِ، وَالْمَهْرِ، وَالْمُتَعَةِ مَا مَرَّ) في التغرير بهما؛ فلها الخيار في الأولى إن كانت حرة، وفي الثانية إن بان نسب الزوج دون المشروط ودون نسبها؛ لما مر، فإن فسخت فيهما قبل الدخول فلا مهر ولا متعة؛ لما مر، أو بعده لزمه مهر مثلها؛ لخلف الشرط.

♦ ومما يكره من الأنكحة:

- نكاح مَنْ لم يحتج إلى الوطء مع فقد الأهبة، أو مع وجوده لها وبه علة كهرم.

- ونكاح المسلم ذمية أو حربية.
- ونكاح المرتابة بالحمل بعد انقضاء عدتها.
- ونكاح الفاسقة.
- وبنت الفاسق.



(١) وهي لزوم قيمة الولد.

(٢) وهي مسألة المهر.

فصل

في نكاح العبد والأمة

♦ (غَيْرُ الْحُرِّ) ولو مكاتبًا ومبعضًا، فهو أولى من قوله «العبد» (يَنْكِحُ امْرَأَتَيْنِ) فقط ولو أمتين في عقد واحد؛ لأنه على النصف من الحر، وقد أجمع الصحابة على ذلك كما مر أول النكاح.

(وَلَهُ نِكَاحُ أَمَةٍ عَلَى حُرَّةٍ) بخلاف الحر كما سيأتي (وَلَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَقَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ حُرَّةً) قاله عثمان وزيد بن ثابت، ولا مخالف لهما من الصحابة، رواه الشافعي^(١).

(فَإِنْ تَزَوَّجَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَحَّ) التزوج؛ لمفهوم الخبر الآتي (وَالْمَهْرُ) يكون (فِي ذِمَّتِهِ) فقط؛ للزومه برضا مستحقه كبذل القرض (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُكْتَسِبًا، أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِي تِجَارَةٍ فَهُوَ) مع كونه في ذمته (فِي كَسْبِهِ) المعتاد كالاصطياد والاحتطاب، والنادر: كالحاصل بهبة أو وصية؛ لأن المهر من لوازم النكاح، وكسب العبد أقرب شيء يصرف إليه، والإذن له في النكاح إذن له في صرف المهر من كسبه الحادث (بَعْدَ وَجُوبِ دَفْعِهِ) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح، وفي مهر غيرها الحال بالنكاح، والمؤجل بالحلول، بخلاف الكسب قبله فإنه يختص به السيد، وتعبري بما ذكر أولى من قوله «بعد النكاح» (وَفِيمَا بِيَدِهِ مِنْ مَالِ التِّجَارَةِ) ربحًا ورأس مال؛ لأن ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة، سواء أحصل قبل وجوب الدفع أم بعده.

(١) قال الشافعي في «الأم» (٦/٦٥٠): أخبرنا مالك، قال: حدثني أبو الزناد، عن سليمان بن يسار: أن نفيًا مكاتبًا لأم سلمة زوج النبي ﷺ أو عبدًا كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اثنتين، ثم أراد أن يراجعها؛ فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك؛ فذهب إليه فلقيه عند الدرج آخذًا بيد زيد بن ثابت فسألها؛ فابتدراه جميعًا فقالا: حرمت عليك، حرمت عليك.

(أَوْ) تَزُوجَ (بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ) بِإِذْنِهِ وَ(خَالَفَهُ) فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ (لَمْ يَصِحَّ) التَّزْوِجُ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِقَوْلِهِ ﷺ: «أَيُّمَا مَمْلُوكٍ تَزُوجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَهُوَ عَاهِرٌ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ^(١)، وَأَبُو دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «فَهُوَ بَاطِلٌ»^(٢)، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِلْمُخَالَفَةِ (فَإِنْ دَخَلَ بِهَا) قَبْلَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا (لَزِمَهُ مَهْرُ الْمُثْلِ فِي ذِمَّتِهِ) لِلزُّومَةِ بِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ كِبْدَلِ الْقَرْضِ.

♦♦ (وَيَجِلُّ لِلْحُرِّ نِكَاحُ مَنْ بِهَا رِقٌّ بِشُرُوطٍ):

١- (أَنْ تَكُونَ مُسْلِمَةً) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ الْكَافِرَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى

﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنَيْتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

٢- (وَأَنْ يَعْجِزَ عَمَّنْ تَصْلُحُ لِلتَّمَتُّعِ) بَأَنْ لَا تَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ وَلَوْ كِتَابِيَّةً، أَوْ تَكُونَ لَكِنْ لَا تَصْلُحُ لِذَلِكَ كَصَغِيرَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْوِطْءَ، وَهَرَمَةً، وَغَائِبَةً، وَمَجْنُونَةً، وَبَرَّصَاءً، وَخَبَرَ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْكَحَ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ»^(٣) مَحْمُولٌ عَلَى حُرَّةٍ تَصْلُحُ لِلتَّمَتُّعِ، وَأَنْ يَعْجِزَ عَنْ حُرَّةٍ تَصْلُحُ لِلتَّمَتُّعِ بَأَنْ لَا يَجِدُهَا، أَوْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَهْرِهَا، وَعَنْ تَسَرُّ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ... الْآيَةُ﴾ [النساء: ٢٥]، وَالطَّوْلُ: السَّعَةُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُحْصَنَاتِ: الْحَرَّاتُ، وَقَوْلُهُ ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا يَرْغَبُ فِي الْمُؤْمِنَةِ.

٣- (وَأَنْ يَخَافَ زِنًا) بَأَنْ تَغْلِبَ شَهْوَتُهُ وَيُضْعَفُ تَقْوَاهُ بِخِلَافٍ مِنْ ضَعْفِ شَهْوَتِهِ أَوْ قُوَى تَقْوَاهُ، قَالَ تَعَالَى ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥]

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٨)، التِّرْمِذِيُّ (١١١١)، الْحَاكِمُ (٢٧٨٧).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٩).

(٣) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤٣٢)، الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكِبْرِيِّ» (١٥٢٦٥) عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ

(١٣٠٩٩)، ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٣٢٢) مَرْسَلًا عَنْ الْحَسَنِ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٥٣٤)

مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَمْرٍ، عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٣٠٨٩) عَلَى جَابِرٍ.

أي: الزنا، وأصله المشقة، سمي به الزنا؛ لأنه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة.

وبما ذكر علم ما صرح به الأصل من أنه يحرم على الحر التزوج بأمتين.
وتعيري بـ«من بهارق» أولى من تعبيره بـ«الأمة».



فصل

في عيوب النكاح

♦♦ (الْعُيُوبُ الْمُثْبِتَةُ لِلْخِيَارِ فِي) فسخ (النِّكَاحِ) سبعة:

١- (جُنُونٌ) ولو متقطعاً، وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء.

٢- (وَجَذَامٌ) وإن قلَّ، وهو علة يَحْمَرُّ منها العضو ثم يَسْوَدُّ ثم يتقطع ويتناثر.

٣- (وَبَرَصٌ) وإن قلَّ، وهو بياض شديد يُقَعُّ الجلدَ ويذهبُ دمويته فيثبت الخيار حال كون أحد الثلاثة (بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) لفوات كمال التمتع، ومحلّه في الأخيرين إذا استحكما.

٤- (وَرَقَتْ، وَقَرَنْتُ) وهما انسداد محل الجماع من المرأة في الأول بِلَحْمٍ، وفي الثاني بَعَظْمٍ، وقيل: بلحم؛ فيثبت الخيار للزوج حال كون أحدهما (بِهَا) أي: بالزوجة لفوات التمتع المقصود من النكاح.

٥- (وَجَبُّ) الذكر، أي: قطعه أو قطع بعضه بحيث لم يبق منه قدر حشفته.

٦- (وَعَنَّةٌ) أي: عجز الزوج عن الوطء في القبل وهو غير صبي ومجنون؛ لعدم انتشار آلته وإن حصل بمرض؛ فيثبت الخيار للزوجة حال كون أحدهما (بِهِ) أي: بالزوج ولو كان الجَبُّ بفعلها أو بعد الوطء؛ لحصول الضرر بذلك، وقياساً فيما إذا جَبَّتْ ذكره على المكتري إذا خَرَّبَ الدار المكثرة بخلاف المشتري إذا عَيَّبَ المبيع قبل القبض؛ لأنه قابض لحقه.

ومحل ثبوت الخيار بالعنة قبل الوطء، أما بعده فلا؛ لأنها مع رجاء زوالها عرفت قدرته على الوطء ووصلت إلى حقها منه بخلاف الجب.

وبما تقرر علم أنه لا خيار بالخنوثة الواضحة، ولا بالاستحاضة، ولا

بالخِصَاء، ولا بقطع الحشفة فقط، ولا بريق أحدهما؛ لأنها ليست في معنى ما ذكر.
وما أفهمه كلامه من أن لها خيارًا فيما لو بان الزوج رقيقًا هو ما جزم به في
«المنهاج» تبعًا لابن الصباغ وغيره^(١)، والأوجه خلافه، وهو ما نص عليه
الشافعي في «الأم» وغيرها^(٢)، وصوّبه البلقيني^(٣).

◆ (وَالْفَسْخُ) بما ذكر (فَوْرِيٌّ) كخيار العيب في المبيع (بَعْدَ رَفْعِ الْأَمْرِ)
فَوْرًا (إِلَى الْحَاكِمِ وَتُبُوتِهِ عِنْدَهُ) ليفسخ بحضرته (إِلَّا الْعِنَّةَ فَتُؤَجَّلُ) بعد الرفع
إلى الحاكم (سَنَةً مِنْ يَوْمِ تَبُوتِهَا) كما فعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه البيهقي^(٤).

قال الرافعي: وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجماع قد يكون لعارض
حرارة فتزول في الشتاء، أو برودة فتزول في الصيف، أو يبوسة فتزول في الربيع،
أو رطوبة فتزول في الخريف، فإذا مضت السنة ولم يطأ علمنا أنه عجز خُلقي
فترفعه إلى الحاكم عقبها^(٥).

(فَإِنْ أَدْعَى الْوَطْءَ) فيها أو بعدها ولم تصدّقه (صُدَّقَ) يمينه (إِلَّا أَنْ تَقُومَ
بَيِّنَةٌ بِبِكَارَتِهَا وَتَخْلِفَ) هي (مَعَهَا) أي: مع البينة فلا يصدق؛ لأن الظاهر معها،

(١) انظر: المنهاج للنووي (٣٩١)، كفاية النبيه لابن الرفعة (١٣/١٩١)، وقال الشرقاوي (٢/٢٨٣):
وهو المعتمد، وضعّف ما وصفه المؤلف بـ«الأوجه».

(٢) الذي في «الأم» (١١٧/٦): وإذا خطب العبدُ امرأةً وأعلمها أنه حرٌّ فتزوجته، ثم علمت أنه
عبدٌ؛ فلها ولأولياؤها الخيار في المقام معه أو فراقه، فإن اختارت فراقه قبل الدخول فلا
مهر لها ولا متعة، وهو فسخ بغير طلاق، وإن اختارته بعد الدخول فلها مهر مثلها، وإن
خطبها ولم يذكر شيئًا فظنته حرًّا فلا خيار لها.

(٣) انظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج (٧/٣٥٦).

(٤) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال في العنين: يؤجل سنة؛ فإن قدر عليها وإلا فرق بينهما، ولها
المهر، وعليها العدة، رواه البيهقي في «الكبرى» (١٤٤٥).

(٥) انظر: الشرح الكبير (٨/١٦٥).

وإنما حلفت مع قيام اليينة؛ لاحتمال عودة البكارة؛ لعدم المبالغة، وحيث كان هو المصدق فنكل عن اليمين حلفت هي أنه ما وطأها، فإن حلفت على ذلك أو أقر هو به فسخت بعد قول القاضي: ثبتت عتته، أو ثبت حق الفسخ.



فصل

في الإسلام على النكاح

♦ لو (أَسْلَمَ) كافرٌ ولو تبعًا (عَلَى كِتَابِيَّةٍ) تحل له ابتداء (دَامَ نِكَاحُهُ)

لجواز نكاح المسلم لها كما مر.

♦ (أَوْ) عَلَى (كَافِرَةٍ غَيْرِهَا) كوثنية وكتابية لا تحل له ابتداء (وَتَخَلَّفَتْ) عنه

بأن لم تسلم معه (أَوْ أَسْلَمَتْ) هي (وَتَخَلَّفَ) هو عنها (فَلِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ بَطَلَ النِّكَاحُ) أي: تنجّزت الفرقة بينهما؛ إذ لا عدة فأشبه ما لو تأخر إسلام أحدهما بعد الدخول عن انقضاء العدة (وَسَقَطَ الْمَهْرُ فِي) صورة (إِسْلَامِهَا) لأن الفراق من جهتها (وَتَشَطَّرَ فِي) صورة (إِسْلَامِهِ) كالطلاق (أَوْ) كان (بَعْدَهُ) أي: بعد الدخول (فَلِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ) بأن أسلم الآخر أيضًا ولو تبعًا (فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ وَإِلَّا حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِ أَوَّلِهِمَا) للإجماع كما أشار إليه الشافعي وغيره^(١)، والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق.

♦ (وَإِنْ أَسْلَمَا) قبل الدخول أو بعده (مَعًا) والمعية بآخر اللفظ^(٢) (دَامَ

النِّكَاحُ) بينهما؛ للإجماع كما حكاه ابن المنذر وغيره^(٣)، ولما روى الترمذي وصححه: أن رجلاً جاء مسلمًا إلى رسول الله ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة، فقال: يا رسول الله كانت أسلمت معي، فردها عليه^(٤).

♦ (وَإِنْ شَكَ فِي الْمَعِيَةِ؛ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ

دَامَ النِّكَاحُ) بينهما (أَوْ) كان (قَبْلَهُ؛ فَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى مَعِيَةٍ، أَوْ تَعَاقَبَ عَمِلَ بِهِ) فيدوم النكاح بينهما في الأول وتنجّز الفرقة في الثاني (وَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ) أسلمنا

(١) انظر: النجم الوهاج للدميري (٢٠٥/٧).

(٢) يقصد النطق بالشهادتين.

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص ١١٤).

(٤) رواه أبو داود (٢٢٣٨)، الترمذي (١١٤٤)، عن ابن عباس، وقال: حديث حسن.

(بِالتَّعَاقُبِ) وقالت الزوجة بالمعية (قُبِلَ) قول الزوج يمينه؛ لأنه مدعى عليه بناء على الراجح من أن المدعي من يخالف قوله الظاهر، والمدعى عليه من يوافقه^(١) (أَوْ) قال (بِالْمَعِيَّةِ) وقالت بالتعاقب (فَلَا) يقبل قوله بل قولها بناء على ما مر.

♦ (وَإِنْ أَسْلَمَ) الزوج (عَلَى مَنْ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَأُخْتَيْنِ، أَوْ) زوج (حُرٌّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ) من الحرائر (أَوْ غَيْرُهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْنِ اخْتَارَ) وجوبًا إن كان أهلاً للاختيار (إِحْدَاهُمَا) في الأولى (أَوْ أَرْبَعًا) في الثانية (أَوْ ثِنْتَيْنِ) في الثالثة (إِنْ أَسْلَمَتَا، أَوْ أَسْلَمْنَ مَعَهُ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ) في الأخيرتين (أَوْ كَانَتَا كِتَابَتَيْنِ) تحلان (أَوْ كُنَّ كِتَابَاتٍ وَانْفَسَخَ نِكَاحُ مَنْ بَقِيَ) منهما أو منهن.

والأصل في ذلك أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة؛ فقال له النبي ﷺ: «أمسك أربعمًا وفارق سائرهن» صححه ابن حبان والحاكم^(٢).

وسواء أنكح معًا أم مرتبًا فله إمساك من تأخر، وإذا مات البعض فله اختيار من مات للإرث، كل ذلك لترك الاستفصال في الخبر^(٣).

وقولي «أو ثنتين» مع التصريح بقولي «إن أسلمتا أو كانتا كتابيتين» من زيادتي.

(فَإِنْ أَبَى) الاختيار (حُسْ، وَانْفَقَ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَيْنَهُنَّ مِنْ مَالِهِ حَتَّى يَخْتَارَ) فإن أصر عَزَّرَ بضرب أو غيره مما يراه الحاكم كسائر الحقوق اللازمة له إذا امتنع من أدائها، ويُعَزَّرُ ثانيًا وثالثًا وهكذا حتى يختار بشرط تخلُّل مدة يبرأ فيها

(١) قاله النووي في «المنهاج» (٣٥١) ط الفكر.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (١٧١٧/بشار)، ابن حبان (١١٠١)، الحاكم (٢٧٨١).

(٣) قال الجويني في «البرهان في أصول الفقه» (١/٢٣٧): قال الشافعي: ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال، وعلّق عليه السبكي في «الأشباه والنظائر» (٢/١٣٧): هذا وإن لم أجده مسطورًا في نصوصه فقد نقله عنه لسان مذهبه بل لسان الشريعة على الحقيقة أبو المعالي رَحِمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ومعناه صحيح.

من الألم الأول.

♦ (أَوْ) أَسْلَمَ حُرٌّ (عَلَى إِمَاءٍ وَأَسْلَمَنَ مَعَهُ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ انْفُسَخَ نِكَاحُهُنَّ) لأنه يمتنع على الحر نكاح الأمة (إِلَّا أَنْ تَحِلَّ لَهُ الْأُمَّةُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِمْ فَلَهُ اخْتِيَارُ وَاحِدَةٍ تَحِلُّ) منهن؛ لأنه إذا جاز له نكاح الأمة جاز له اختيارها.

وخرج بزيادتي «تحل له»: ما لو أسلم على ثلاث إماء فأسلمت واحدة وهي تحل له، ثم الثانية وهي لا تحل له، ثم الثالثة وهي تحل له فليس له اختيار الثانية بل الأولى أو الثالثة.

♦ (أَوْ) عَلَى (حُرَّةٍ وَإِمَاءٍ تَعَيَّنَتْ إِنْ أَسْلَمَنَ) أي: الحرة والإماء (مَعَهُ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ) كما لو أسلمت دونهن؛ لأنه يمتنع نكاح الأمة على من تحته حرة فيمتنع اختيارها (وَلِنْ أَصَرَّتْ لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ اخْتَارَ أُمَّةً إِنْ حَلَّتْ لَهُ) كما لو لم تكن حرة لتبين أنها بانت بإسلامه.

نعم لو طرأ فيما ذكر عتق الإماء قبل اجتماع إسلامهن وإسلام الزوج في العدة كأن أسلمت وعتقن ثم أسلم وأسلمن، أو أسلمت ثم أسلمن ثم عتقن ثم أسلم، أو أسلمت ثم أسلم ثم عتقن ثم أسلمن فكحرائر أصليات فيختار أربعا.

♦ (أَوْ أَسْلَمَ) الزوج (عَلَى أُمٍّ وَبَنَّتِهَا كِتَابَتَيْنِ أَوْ) غير كتابيتين (وَأَسْلَمَتَا) وفي الأصل عقب هذا «معه» وهو يوهم خلاف المراد (فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا) أي: بواحدة منهما (أَوْ دَخَلَ بِالْبِنْتِ) فقط (تَعَيَّنَتْ) واندفعت الأم بناء على الرجح من صحة أنكحة الكفار (وَلِنْ دَخَلَ بِهِمَا أَوْ بِالْأُمِّ) فقط (حُرْمَتَا عَلَى التَّائِيدِ) البنت بالدخول على الأم، والأم بالعقد على البنت بناء على ما مر.



فصل

في خيار العتيقة

لو (عُتِقَتْ تَحْتَ مَنْ بِهِ رِقٌّ) ولو مبيعًا (ثَبَّتَ لَهَا الْخِيَارُ) في فسخ النكاح قبل الدخول وبعده؛ لأنها تعير بمن فيه رق. والأصل في ذلك أن بريرة عتقت؛ فخيرها رسول الله ﷺ، وكان زوجها عبدًا فاختارت نفسها، رواه مسلم^(١).

(إِلَّا إِذَا كَانَ) عتقها قبل الوطء ووقع (فِي مَرَضِ الْمَوْتِ) أي: موت سيدها أو بعد موته وكان قد أوصى بإعتاقها (وَالثُلُثُ) من ماله (لَا يَحْتَمِلُ سُقُوطَ الْمَهْرِ مَعَ قِيَمَتِهَا) بأن لا يحتمل قيمتها ثلث ماله إلا بالمهر، فلا خيار لها؛ لأن خيارها يسقط مهرها وهو من جملة المال فيضيّق الثلث عن الوفاء بها فلا تعتق كلها فلا خيار، سواء أكان المهر دينًا أم عيّنًا، بيد الزوج أو بيد سيدها، وهو باق أو تالف، بخلاف ما لو عتقت بعد الوطء أو قبله، وهي تخرج من الثلث مع سقوط المهر، أما إذا عتق بعضها وبعضها الآخر رقيق، أو عتقت تحت حر، أو عتقًا معًا فلا خيار لها؛ لأن ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج.

(وَهُوَ) أي: الخيار (فَوْرِيٌّ) كخيار العيب في المبيع (فَلِنْ عُتِقَ) الزوج (قَبْلَ فُسْخِهَا أَوْ مَعَهُ بَطْلُ خِيَارِهَا) لزوال الضرر، ولو مات انقطع خيارها، وهذا الفسخ لا يحتاج إلى الرفع إلى الحاكم؛ لأنه ثابت بالنص والإجماع.



فصل

فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل

وقد تقدم أنه يحرم التمتع بها فيما بين الشرة والركبة بوطء وغيره، والمراد الوطء في القبل.

أما في الدبر فحرام في الحيض وغيره؛ كما صرح به الأصل هنا، وهو ظاهر.

(يُسَنُّ لِمَنْ وَطِئَ الْحَائِضَ) في قُبْلِهَا إذا كان عامداً مختاراً عالمًا بالتحريم بالحيض (أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ إِنْ وَطِئَهَا فِي إِقْبَالِ الدَّمِ، وَيَنْصِفُهُ) إِنْ وَطِئَهَا (فِي إِذْبَارِهِ)؛ لخبر: «إذا واقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دمًا أحمر فليصدق بدينار، وإن كان أصفر فليصدق بنصف دينار» رواه أبو داود والحاكم وصححه^(١)، وكالحائض فيما ذكر النفساء.



(١) رواه أبو داود (٢٦٦)، الترمذي (١٣٧)، النسائي (٣٧٠)، ابن ماجه (٦٤٠)، الدارمي (١١٥١)، الحاكم (٦١٢) بألفاظ متقاربة، وضعفه النووي في «الخلاصة» (٢٣٠/١)، وقال في «المجموع» (٣٦٠/٢): «اتفق المحدثون على ضعف حديث ابن عباس هذا واضطرابه، وروي موقوفًا وروي مرسلاً وألوانًا كثيرة، وقد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، ولا يجعله ذلك صحيحًا، وذكره الحاكم أبو عبد الله في «المستدرک على الصحيحين» وقال: هو حديث صحيح، وهذا الذي قاله الحاكم خلاف قول أئمة الحديث، والحاكم معروف عندهم بالتساهل في التصحيح، وقد قال الشافعي في «أحكام القرآن»: هذا حديث لا يثبت مثله، وقد جمع البيهقي طرقه وبين ضعفها بيانًا شافيًا، وهو إمام حافظ متفق على إتقانه وتحقيقه؛ فالصواب أنه لا يلزمه شيء، والله أعلم.

كتاب الصداق

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما: ما وجب بنكاح، أو وطء، أو تفويت بضع قهراً كإرضاع، ويقال له: مهر.

والأصل في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وقوله ﷺ لمريد التزويج: «التمس ولو خاتماً من حديد» رواه الشيخان^(١)، وكل ما صحَّ ثَمناً صحَّ صداقاً.

♦♦ (وَهُوَ نَوْعَانِ: مُسَمًّى) في العقد (ومَهْرٌ مِثْلُ).

(فَالْأَوَّلُ: يَسْتَقِرُّ بِالْوَطْءِ) وإن حرم لنحو حيض، أو وطءٍ في دبر؛ لقوله تعالى ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، ولاستيفاء مقابله، ولأن وطء الشبهة يوجب فوطء النكاح أولى.

(وَيَمُوتِ أَحَدُهُمَا) في نكاح صحيح؛ لانتفاء العقد به.

ويستثنى من ذلك ما لو قتلت الأمة نفسها أو قتلها سيدها فإنه يسقط مهرها، وأما إذا أصدقها عيناً فتلفت قبل القبض فالمستقر مهر المثل لا المسمى كما سيأتي.

وخرج بالوطء والموت: غيرهما كاستدخال مَنِيَّه، والمباشرة في غير الفرج، والخلو فلا يستقر المهر بشيء منها.

(وَيَتَنَصَّفُ بِفُرْقَةٍ لَا مِنْ جِهَتَيْهَا) هو أعم من قوله «بالطلاق» (قَبْلَ الدُّخُولِ) لآية ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وغير الطلاق من أنواع الفرقة مقيس عليه.

(وَالثَّانِي) وهو مهر المثل (يُعْتَبَرُ بِنِسَاءِ عَصَبَاتِهَا) وهن مَنْ يُنسَبْنَ إِلَى مَنْ تُنسَبُ هِيَ إِلَيْهِ، ويعتبر القرب؛ فيقدم أخوات لأبوين، ثم لأب، ثم بنات أخ، ثم بنات ابنه، ثم عمات، ثم بنات أعمام كذلك.

(١) البخاري (٥١٢١)، مسلم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(ثُمَّ) بعد تعذر الاعتبار بهن لعدمهن، أو جهل مهرهن أو نسبهن، أو لأنهن لم ينكحن يعتبر (بِنِسَاءِ الْأَرْحَامِ كَجَدَّاتٍ وَخَالَاتٍ) تُقَدَّمُ الْجَهَةُ الْقَرِيبَى مِنْهُنَّ عَلَى غَيْرِهَا، وتقدم القربى من الجهة الواحدة على غيرها، قال الماوردي: وتقدم منهن الأم، ثم الأخت للأم، ثم الجدات، ثم الخالات، ثم بنات الأخوات، ثم بنات الأخوال^(١).

(ثُمَّ) بعد تعذر الاعتبار بهن يعتبر (بِنِسَاءِ بَلَدِهَا أَوْ مَنْ يُمَائِلُهَا بِجَمَالٍ أَوْ ضِدِّهِ) وغيرهما مما يحصل به تفاوت الرغبة كفصاحة أو سن أو بكارية أو ثوبية، فإن اختصت عنن يعتبر مهرها بهن بفضل أو نقص فَرَضَ مَهْرٌ لائق بالحال.

♦ (وَيَجِبُ) مهر المثل في خمسة مواضع (فِي نِكَاحٍ، وَوَطْءٍ، وَخُلْعٍ، وَرُجُوعٍ عَنْ شَهَادَةٍ، وَرَضَاعٍ).

١- (فَالنِّكَاحُ) يجب فيه مهر المثل (فِيمَا لَوْ تَزَوَّجَهَا مُفَوَّضَةً) بأن قالت رشيدة لوليها: زوّجني بلا مهر، فزوّج ونفى المهر، أو سكت، أو زوّج بدون مهر المثل، أو بغير نقد البلد كما في «الحاوي»^(٢)، أو قال سيد أمة: زوجتكها بلا مهر، أو سكت عنه فقبل الزوج (وَوَطِئَهَا) لأن الوطء لا يباح بالإباحة؛ لما فيه من حق الله تعالى، نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلما واعتقدا أن لا مهر للمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها.

(أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْفَرَضِ) لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض، ولأن برّوع بنت واشق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها مهر فقضى لها رسول الله ﷺ بمهر نسائها وبالميراث، رواه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: حسن صحيح^(٣).

(١) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (٩/٤٩٢).

(٢) انظر: الحاوي الصغير للقزويني (ص ٤٧٩) ط دار ابن الجوزي.

(٣) أبو داود (٢١١٤)، الترمذي (١١٤٥)، النسائي (٣٣٧٩)، ابن ماجه (١٨٩١).

(وَفِيمَا لَوْ كَانَ الْمُسَمَّى حَرَامًا) كحُرٍّ أو خمر.

(أَوْ مِلْكٌ غَيْرِهِ) كمغصوب.

(أَوْ مَجْهُولًا) كأحد هذين الثوبين؛ لفساد المسمى، وفي معناه: ما لو كان

غير متمول كحَبَّتِي حنطة.

(أَوْ عَيْنًا تَلِفَتْ قَبْلَ قَبْضِهَا) من الزوج؛ لانفساخ عقد الصداق بالتلف بناء

على أنه مضمون في يد الزوج ضمان عقد كالمبيع في يد البائع لا ضمان يد كالمستام.

(أَوْ شُرْطَ فِيهِ شَرْطٌ فَاسِدٌ) كأن شُرْطَ فيه خيار، أو على أن لأبيها كذا، أو

على أن يعطيه كذا.

(أَوْ نِكَاحٌ نِسْوَةٌ بِمَهْرٍ وَاحِدٍ) لفساده بالجهل بما يخص كلاً منهن في الحال؛

فيجب لكل منهن مهر المثل لتعدد المالك، ولهذا لو زَوَّجَ أُمَّتَيْهِ لَوَاحِدٍ بِمَهْرٍ واحدٍ صح جزماً؛ لاتحاد المالك.

(أَوْ أَصْدَقَهَا ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ هَرَوِيٌّ فَبَانَ مَرْوِيًّا) ولم تَرْضَ به الزوجة (وَفِي

الغُرُورِ) إذا فسخ العقد بعد الوطء (كَمَا مَرَّ) بيانه.

(وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ) من زيادتي، كما لو أصدقها غير مقدور على تسليمه، أو

معلقاً بصفة، أو ثمرًا لم يبد صلاحه بغير شرط القطع، أو ما لا يعود نفعه عليها كتعليم ولدها، أو ما لا يقبل النقل كحد قذف.

٢- (وَالْوَطْءُ) يجب فيه مهر المثل (فِيمَا لَوْ كَانَ بِشِبْهَةِ) بأن ظن أنها امرأته

أو أُمَتُهُ، أو وطئ مكاتبته أو أمة ولده؛ لإتلافه البضع، ومحلّه في أمة ولده إذا لم تصر به أم ولد، أو صارت وتأخر الإنزال عن تغييب الحشفة، وإلا فقد تأخر موجب المهر عن العلوق أو قارنه فلا يجب المهر.

(أَوْ) كان (فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ) لما مر.

٣- (وَالْخُلْعُ يَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي النِّكَاحِ) فيجب مهر المثل فيما لو

اختلفت أمة بإذن سيدها وأطلق ويتعلق بكسبها ونحوه، وفيما لو اختلفت بلا إذنه بعين ويتعلق بذمتها.

٤- (وَالرَّضَاعُ) يجب فيه نصف مهر المثل للزوج (فِيمَا لَوْ أَرْضَعَتْ زَوْجَتُهُ الْكُبْرَى الصَّغْرَى) أما الوجوب فلأنها فوتت عليه بضع الصغيرة، وأما النصف فاعتباراً لما يجب له بما يجب عليه؛ إذ عليه للصغيرة نصف مهرها المسمى إن كان صحيحاً، وإلا فنصف مهر مثلها؛ لانفساخ نكاحها بفرقة لا من جهتها قبل الدخول.

٥- (وَالشَّهَادَةُ) يجب فيها مهر المثل للزوج (فِيمَا لَوْ شَهِدَا) أي: رجلان (بِطَلَاقٍ) بائن، أو رجعي ولم يراجع (ثُمَّ رَجَعَا) لأنهما فوتتا عليه البضع، سواء أكان ذلك قبل الدخول أم بعده، بخلاف ما مر في الرضاع؛ لأن فرقة الرضاع حقيقة فلا توجب إلا النصف، وفي الشهادة النكاح باقٍ بزعم الشاهدين، وقد أحوالاً بينه وبين البضع فغرم ما قيمته؛ لحصول الحيلولة بشهادتهما.

♦ (وَلَوْ وَهَبَتْهُ صَدَاقَهَا) وأقبضته له (ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ بَدَلِ الْمَهْرِ) من مثل أو قيمة؛ لتعذر رد العين، هذا إن لم يكن ديناً، فإن كان ديناً فوهبته له أو أبرأته منه لم يرجع عليها؛ لأنها لم تأخذ منه مالاً.

(وَلَوْ وَهَبَهُ أَبُوهَا) من زوجها (لَمْ يَجْزُ) كسائر حقوقها.

وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه لا يلزم الإمام دفع مهر المثل لكافر جاءت زوجته مسلمة؛ لأن البضع ليس بمال حتى يشمل الأمان.



فصل

في المتعة^(١)

(لِكُلِّ مُفَارَقَةٍ مُتْعَةٍ) قال تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ... الْآيَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقال: ﴿وَلَمَّا طَلَقْتِ مُتْعَةً بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]، وقال: ﴿فَنَعَا لَيْنَا أُمَيِّتُكُنَّ وَأَسْرَحَكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

(إِلَّا الَّتِي فُرِضَ لَهَا مَهْرٌ) في العقد أو بعده في تفويض (وَفُورِقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ كَانَتْ الْفُرْقَةُ بِسَبَبِهَا) وَخَذَهَا، أَوْ مَعَ الزَّوْجِ (أَوْ بِمِلْكِهِ) أي: الزوج (لَهَا، أَوْ بِمَوْتِ) لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَلَا مُتْعَةَ لَهَا فِي الْجَمِيعِ، أَمَّا الْأُولَى فَلِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سِوَى نِصْفِ الْمَهْرِ بِقَوْلِهِ ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ مُنْفَعَةَ بُضْعِهَا فَيَكْفِي نِصْفَ مَهْرِهَا لِلِإِيحَاشِ، وَأَمَّا الْبَوَاقِي فَلِإِنْتِفَاءِ الْإِيحَاشِ، وَلِأَنَّهُ فِي صُورَةِ مَوْتِهِ وَحْدَهُ مُتَفَجِّعَةٌ لَا مُسْتَوْحِشَةٌ.

وقولي «أو بملكه لها أو بموت» من زيادتي.

(وَفُرْقَةُ اللَّعَانِ بِسَبَبِهِ) فتجب المتعة.

(و) فرقة (العنة بسببها) فلا تجب.

ويستحب أن لا تنقص المتعة عن ثلاثين درهماً^(٢)، وأن لا تبلغ نصف المهر، فلا حد للواجب، بل إن تراضيا بشيء فذاك، وإن تنازعا قدرها القاضي باجتهاده معتبراً حالهما.



(١) هي مال يدفعه وجوباً لمن فارقها، أو لسيدها في الحياة قبل الدخول حيث لا شيء لها، أو بعده ولو كان لها الكل بشروط، قاله الشرقاوي.

(٢) عن أبان بن معاوية قال: سأل رجل ابن عمر فقال: إني موسع فأخبرني عن قدرتي؟ قال: تعطي كذا، وتكسو كذا، فحسبنا ذلك فوجدناه ثلاثين درهماً، رواه عبد الرزاق في

«المصنف» (١٢٣٦)، البيهقي في «الكبرى» (١٤٥٨).

فصل في الوليمة

(الْوَلِيمَةُ) لعرس وغيره (سُنَّةٌ) لثبوتها عنه ﷺ قولاً وفعلًا؛ فقد قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج: «أَوَّلِمَ وَلَوْ بَشَاءً»، وأولم ﷺ على صفية بتمر وسمن وأقط، رواهما الشيخان^(١).

والأمر في الأول للنذب قياسًا على الأضحية وسائر الولائم. (وَالْإِجَابَةُ لِـ) وليمة (عُرْسٍ وَاجِبَةٌ) عينًا، ولغيرها سنة (بِشْرُوطٍ مِنْهَا): (أَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مَعْصِيَةٌ كُمُسْكِرٍ، وَمَلَاهٍ، وَصُورَةٌ حَيَوَانٍ مَنْصُوبَةٍ) كأن تكون على جدار أو وسادة منصوبة (وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ نَهَاهُمْ) عنها (لَمْ يَنْتَهُوا). ومنها: أن تكون الدعوة عامة، وفي اليوم الأول في العرس، وأن يكون المدعو معينًا دُعي للتودد.

فإن كانت صورة الحيوان مبسوطة تداس، أو مقطوعة الرأس، أو كان ثَمَّ صورة شجر لم يمتنع طلب الإجابة؛ فإن ما يبسط ويداس مهان مبتذل، وما بعده لا يشبه ما فيه روح، أو كانوا بحيث يتتهون وجبت أو سُنت إجابة للدعوة وإزالة للمنكر.

(وَيَحِلُّ نَثْرُ نَخْوِ سُكَّرٍ) كدراهم ودنانير وجُوز وِلُوز في الولائم (وَلَقَطُهُ وَتَرَكُوهُمَا) أي: النثر واللقط (أَوَّلَى) لأن الثاني يشبه النُّهْيَ^(٢)، والأول تسبب إلى ما يشبهها، نعم إن عرف أن النائر لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح اللقط في مروءة اللاقط لم يكن الترك أولى.



(١) حديث عبد الرحمن بن عوف رواه البخاري (٢٠٤٨)، مسلم (١٤٢٧)، وحديث صفية رواه البخاري (٥٠٨٥)، مسلم (١٣٦٥).

(٢) اسم ما أنهب، والنهب: الغنيمة، والانتهاب: أن يأخذ من شاء، انظر: «الصحيح» (٢٢٩/٨).

باب

القسم والنشور

وهو الخروج عن الطاعة.

◆◆ (القَسْمُ) بفتح القاف (نَوْعَانِ: خُصُوصٌ، وَعُمُومٌ).

١- (فَالْخُصُوصُ) في سبعة:

أحدها، وثانيها: (فِيمَا لَوْ زُفْتُ إِلَيْهِ بِكْرٌ) ولو أمة (فَيَخُصُّهَا بِإِقَامَةِ سَبْعٍ عِنْدَهَا بِلَا قَضَاءٍ) للباقيات (أَوْ ثِيْبٌ) ولو أمة (فِي ثَلَاثٍ) لخبر ابن حبان: «سبع للبكر وثلاث للثيب»^(١) (فَإِنْ زَادَهَا) أي: الثيب (إِلَى سَبْعٍ) باختيارها (قَضَاهَا) أي: السبع (لِلْبَاقِيَاتِ)، ويسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء. والعدد المذكور واجب على الزوج؛ لتزول الحشمة بينهما، وزيد للبكر؛ لأن حيائها أكثر.

ويجب موالاة ما ذكر؛ لأن الحشمة لا تزول بالمفروق، فلو فرقه لم يحسب واستأنف وقضى المفرق للباقيات، ولو زاد البكر على السبع أو الثيب على الثلاث بغير اختيار من الثيب قضى الزائد للباقيات.

(و) ثالثها: (فِيمَا لَوْ سَافَرَ) ولو سفراً قصيراً (لَا لِنُقْلَةٍ يَأْخُذُ نِسَائِهِ بِقُرْعَةٍ) للاتباع رواه الشيخان^(٢) (فَلَا يَقْضِي لِلْبَاقِيَاتِ مُدَّةَ السَّفَرِ) لأن قضاءها لم ينقل عنه ﷺ، ولأن المصحوبة معه وإن فازت بصحبته فقد تعبت بالسفر ومشاقه.

أما لو سافر لنقطة فيحرم عليه أن يصحب بعضهن ولو بقرعة وأن يخلفهن حذراً من الإضرار بل ينقلهن، أو يطلقهن، أو ينقل بعضاً ويطلق بعضاً، فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للباقيات، أو سافر بإحدى نسائه بلا قرعة فقد

(١) رواه ابن حبان (١٥٣٦)، وبمعناه البخاري (٥٢١٤)، مسلم (١٤٦٠)، الدارقطني (٣٧٣٣).

(٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج سفراً أقرع بين نسائه،

فأيتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه، رواه البخاري (٢٦٨٨)، مسلم (٢٧٧٠).

عصى وقضى للباقيات، أو وصل المقصد وأقام وساكن مصحوبته مدة الإقامة قضائها للباقيات.

(و) رابعها: (فِيمَا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ) كأن سبق نكاح الأمة بشروطه على نكاح الحرة، أو كان الزوج عبداً (فَلَهَا) أي: الأمة ولو مكاتبه (لَيْلَةً، وَلِلْحُرَّةِ لَيْلَتَانِ فَيُخَصِّصُهَا بِزِيَادَةِ لَيْلَةٍ) كما رواه الدارقطني عن علي^(١)، ولا يعرف له مخالف، والمبعضة كالأمة.

(و) خامسها وسادسها وسابعها (فِيمَا لَوْ نَشَرْتَ إِحْدَى نِسَائِهِ) كأن يدعوهُنَّ إلى منزله فتمتنع إحداهن (أَوْ سَافَرْتَ لَا مَعَهُ بِلَا إِذْنٍ، أَوْ بِهِ) أي: بإذنه (لِغَيْرِ حَاجَتِهِ) بأن كان لحاجتها، أو لحاجة أجنبي، أو لحاجتهما، أو لا حاجة كنزها (أَوْ مَنَعَ الْأَمَةَ سَيِّدُهَا) من تمكينه (فَيُقَسِّمُ لِلْبَاقِيَاتِ بِلَا قَضَاءٍ لِلنَّاشِزَةِ وَالْمُسَافِرَةِ وَالْأَمَةِ) لعدم تمكينهن.

وخرج بزيادتي «لا معه» ما لو سافرت معه ولو بلا إذن فيقسم لها إن لم ينهها، وكذا لهن إن كنَّ معه أيضاً، وبـ«غير حاجته» أي: غيرها فقط: ما لو كان لحاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم لها.

ب- (وَالْعُمُومُ: أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَهُنَّ بِأَنْ يَقْسِمَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةً، أَوْ لَيْلَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا) فيعصي بتركه التسوية، ولا تجوز الزيادة على الثلاث بغير رضاهن؛ لما فيه من طول العهد بهن المفضي إلى الإيحاش.

وتجب القرعة عند تنازعهن للابتداء بواحدة منهن، فيبدأ بمن خرجت قرعتها، وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات، ثم بين الأخيرتين؛ فإذا تمت النُّوبُ راعى الترتيب بلا قرعة.

(وَلَا يُلْزَمُهُ وَطْءٌ) فلا يلزمه التسوية بينهن فيه، ولا في غيره من التمتع،

(١) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول: «إِذَا تَزَوَّجَ الْحُرَّةَ عَلَى الْأَمَةِ قَسَمَ لِلْأَمَةِ الثَّلَاثَ وَلِلْحُرَّةِ

الثَّلَاثِينَ»، رواه الدارقطني (٣٧٣٨).

لكن يستحب، ولو أعرض عنهن لم يَأْثِم.

(فَإِنْ خَرَجَ فِي تَوْبَةٍ إِحْدَاهُنَّ لَيْلًا وَلَوْ لِعُذْرِ) كأن أخرجه السلطان قهراً وطال خروجه (قَضَى لَهَا مَا فَاتَ)، وخرج بـ«ليلة»: النهار، فلا قضاء عليه إذا لم يطل مكثه عند أخرى.

♦ (وَلَوْ ظَهَرَ أَمَارَةُ نُشُوزٍ) قولاً؛ كأن تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين، أو فعلاً؛ كأن يجد منها إعراضاً وعُبُوساً بعد لُطْفٍ وطلاقة وجه (وَعَظَهَا) بلا هجر ولا ضرب فلعلها تُبدي عذراً، أو تتوب عما وقع منها بغير عذر، والوعظ كأن يقول لها: اتقي الله في الحق الواجب لي عليك، واحذري العقوبة، ويبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم.

(أَوْ تَحَقَّقَهُ) أي: النشوز (وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ وَعَظَهَا، وَهَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ، وَضَرَبَهَا) قال تعالى ﴿وَالَّذِي تَخَاوَفُنُّشُوزَهُنَّ فِعْزُهُنَّ وَأَھْجُرُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، والخوف فيه بمعنى العلم، ومحل ما ذكر في الضرب أن يفيد، وأن يكون غير مُبْرِح، وفي غير الوجه والمهالك.

♦ (فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ) من الزوجين (تَعَدِّي الْآخِرِ) عليه (وَاشْتَبَهَ) الحال (بَعَثَ الْقَاضِي) وجوباً (حَكَمَيْنِ بِرِضَاهُمَا) لينظرا في أمرهما بعد اختلاء حَكَمِهِ به وحَكَمِهَا بها، ومعرفة ما عندهما في ذلك، ثم (يُفْعَلَانِ الْمَصْلَحَةَ) بينهما (مِنْ) إِصْلَاحٍ وَتَفْرِيقٍ) قال تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا...﴾ [النساء: ٣٥]، ويستحب كونهما من أهلها للآية؛ لأن الأهل أعرِف بمصلحة الأهل.

(وَهُمَا وَكَيْلَانِ لَهُمَا) لا حَكَمَانِ من جهة الحاكم؛ لأن الحال قد يؤدي إلى الفراق، والبُضْعُ حقُّ الزوج، والمال حق الزوجة، وهما رشيدان؛ فلا يولى عليهما في حقهما (فَيُؤَكَّلُ) هو (حَكَمُهُ بِطَلَاقٍ، وَقَبُولِ عِوَضٍ، وَتَوَكُّلٍ) هي (حَكَمَهَا بِبَذْلِ عِوَضٍ، وَقَبُولِ طَلَاقٍ بِهِ) أي: بالعوض.

ثم الحَكَمَانِ يُشْتَرَطُ فِيهِمَا: الإسلام، والحرية، والعدالة، والاهتداء إلى
المقصود من بعثهما، ويُسن كونهما ذَكَرَيْنِ.



باب الخلع

بضم الخاء من الخَلْع بفتحها: وهو النزع؛ لأن كلاً من الزوجين لباس الآخر، فكأنه بمفارقتة الآخر نزع لباسه.

والأصل فيه قبل الإجماع آية ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤].
والأمر به في خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله: «أقبل الحديقة وطلّقها تطليقة»^(١).

♦ وأركانه خمسة:

١- ملتزم للعوض.

٢- زوج.

٣- وبُضع.

٤- وعوض.

٥- وصيغة.

♦ (هُوَ فُرْقَةٌ) أي: من زوج يصح طلاقه (بِعَوْضٍ) أي: لجهة الزوج (بِلَفْظٍ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ) والمراد ما يشملهما وغيرهما من ألفاظ الطلاق والخلع، صريحاً أو كناية، كالفراق والإبانة والمفاداة.

وخرج بجهة الزوج: تعليق طلاقها بالبراءة عما لها على غيره فيقع الطلاق فيها رجعيّاً، ودخل فيها سيد الزوج فإنه الذي يستحق العوض.

♦ (وَهُوَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ) وإن لم ينو الطلاق (لَا فَسْخٌ، فَإِنْ وَقَعَ) الخلع (بِمُسَمًّى صَحِيحٍ لَزِمَ) كما في البيع ونحوه (أَوْ) بمسمى (فَاسِدٍ) يقصد كخمر (أَوْ) وقع الخلع مع الزوجة (بِلَا) ذكر (عَوْضٍ) ونوى التماس قبولها فقبلت (وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ) لأنه المراد عند فساد العوض في الأولى، ولا طراد العرف بجريان الخلع بعوض فيرجع إلى المراد عند الإطلاق في الثانية.

(١) رواه البخاري (٥٢٧٣) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

◆ (وَهَذِهِ الْفُرْقَةُ فُرْقَةُ بَيْنُونَةٍ) فلا يلحق المختلعة طلاقاً، ولا ظهاراً، ولا إيلاءاً، ولا تستحق نفقةً، ولا كسوةً إن كانت حائلاً، ولا توارث بينها وبين الزوج، ويجب بوطئه لها الحد.

ولا يستبيح الزوج وطأها إلا بعقد جديد، ويجب فيه مهر جديد، ولو عتقت في العدة لم تكمل عدة الحرائر، أو مات الزوج فيها لم تنتقل لعدة الوفاة. ولو عقد عليها وقد كان علّق طلاقها بشيء قبل الخلع لم تعد اليمين بعد العقد بخلاف الرجعية في ذلك كله^(١) فإنها كالزوجة.



(١) وهو الأحد عشر حكماً المذكورة، قاله الشرقاوي (٢/٣٢٦).

كتاب الطلاق

هو لغة: حل القيد.

وشرعاً: حل عقد النكاح بلفظ طلاق ونحوه.

والأصل فيه قبل الإجماع الكتابُ كقوله تعالى ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة:

٢٢٩] ، والسنة كقوله ﷺ: «ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق» رواه أبو داود بإسناد صحيح، والحاكم وصححه^(١).

♦ وأركانه أربعة: مُطَلَّقٌ، وصيغة، وقصد، وزوجة.

وله وللفسخ أنواع بيتها بقولي:

♦♦ (فُرْقَةُ النِّكَاحِ) فِي الْحَيَاةِ (طَلَاقٌ، وَفَسْخٌ).

♦ (فَالطَّلَاقُ أَنْوَاعٌ) أَرْبَعَةٌ:

١- (الْمَعْهُودُ) الْآتِي بِيَانِهِ.

٢- (وَالْخُلْعُ) كَمَا مَرَّ بِيَانِهِ.

٣- (وَفُرْقَةُ الْإِيلَاءِ) الْآتِي بِيَانِهَا فِي بَابِهِ.

٤- (وَفُرْقَةُ الْحَكَمَيْنِ) السَّابِقُ بِيَانِهَا فِي بَابِ الْقِسْمِ وَالنَّشُوزِ.

♦♦ (وَالْفَسْخُ أَنْوَاعٌ) سَبْعَةٌ عَشْرٌ:

١، ٢- (فُرْقَةُ إِعْسَارِ مَهْرٍ، أَوْ نَفَقَةٍ) أَي: إِعْسَارُ الزَّوْجِ بِهِمَا بَعْدَ إِمْهَالِهِ ثَلَاثَةَ

أَيَّامٍ؛ لِيَتَحَقَّقَ إِعْسَارُهُ، لَكِنِ الْفَسْخُ بِالْمَهْرِ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ الْوُطْءِ لَا بَعْدَهُ؛ لِبَقَاءِ الْمَعْوُضِ قَبْلَهُ وَتَلْفِهِ بَعْدَهُ، وَكَالْإِعْسَارِ بِالنَّفَقَةِ: الْإِعْسَارُ بِكُلِّ مِنَ الْكُسُوفَةِ وَالْمَسْكَنِ.

٣- (وَفُرْقَةُ لِعَانٍ) الْآتِي بِيَانِهَا فِي بَابِهِ.

٤، ٥، ٦- (وَفُرْقَةُ عَتِيقَةٍ، وَعُيُوبٍ، وَغُرُورٍ) كَمَا مَرَّ بِيَانِهَا فِي مُحَالِهَا.

٧- (وَفُرْقَةُ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) كَأَن وَطِئَ بِهَا أَمَّ زَوْجَتَهُ أَوْ ابْنَتَهَا.

(١) رواه أبو داود (٢١٧٧)، ابن ماجه (٢٠١٨)، الحاكم (٢٧٩٤)، البيهقي في «الكبرى» (١٥٠٤).

٨- (وَ) فرقة (سَبِي) للزوجين الحُرَّين أو أحدهما، قبل الدخول أو بعده، صغيرين كانا أو كبيرين، واسترَّقَ الزوج؛ لأن الرق إذا حدث أزال الملك عن النفس فعن العصمة أولى.

٩- (وَ) فرقة (إِسْلَام) من أحد الزوجين.

١٠- (وَرِدَّة) منه أو منهما.

١١، ١٢، ١٣- (وَإِسْلَام) من الزوج (عَلَى أُخْتَيْنِ، أَوْ) من حرٍّ عَلَى (أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ، أَوْ) عَلَى (أُمْتَيْنِ).

١٤- (وَ) فرقة (مِلْكٍ أَخَذَ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ) كما مر بيانها في محالها.

١٥- (وَ) فرقة (عَدَمِ الْكِفَاءَةِ) بأن أطلقت الإذن فبان الزوج غير كفء.

١٦- (وَ) فرقة (انْتِقَالٍ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرَ) كانتقال أحد الزوجين من اليهودية إلى النصرانية؛ فهو أعم من قوله «تمجَّس أحد الزوجين».

١٧- (وَ) فرقة (رَضَاع) بشرطه الآتي في بابه.

وحذفت من الأصل: إنكاح الوليين، والموت؛ لأنهما ليسا بفسخ؛ إذ الفسخ فرع الصحة وهي متفية في الأول، والموت ينتهي به النكاح فليس فسخاً له.

♦♦ (وَالطَّلَاقُ: صَرِيحٌ، وَكِنَايَةٌ).

١- (فَصَرِيحُهُ) خمسة (الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ، وَالْخُلْعُ) ومنه لفظ: المفاداة (وَ«نَعَمْ» فِي جَوَابِ الْقَائِلِ لَهُ: أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ؟ إِنْ أَرَادَ الْقَائِلُ (الْتِمَاسَ الْإِنْشَاءَ) لاشتجارها في معنى الطلاق مع ورودها في القرآن، وإن لم يرد فيه لفظ «نعم»؛ لأنه بمعنى طَلَّقْتُهَا (فَإِنْ أَرَادَ الْاسْتِخْبَارَ فَ«نَعَمْ» إِقْرَارٌ) بِالطَّلَاقِ، وإن جهل مراد القائل فظاهر أنه يُحْمَلُ عَلَى الْاسْتِخْبَارِ؛ لأن الإنشاء لا يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ.

٢- (وَكَِنَايَتُهُ: مَا اخْتَمَلَهُ) أي: الطلاق (وَعِيرُهُ؛ كَأَنْتَ خَلِيَّةٌ) أو (بَرِيَّةٌ) أي: من الزوج، أو (بَائِنٌ) أي: مفارقة، أو (بَتَّةٌ) أي: مقطوعة الوصلة، أو (بَتْلَةٌ) أي: متروكة النكاح، أو اعتدي، أو استبرئي رحمك لأنني طلقتك (وَلَا بُدَّ لَهَا) أي:

الكناية (مِنَ النِّيةِ) مقترنة بأولها وإن عزبت في آخرها.

♦♦ (وَيُفَارِقُ الْفَسْخُ الطَّلَاقَ) بأربعة أشياء:

١- (بِأَنَّهُ لَا سُنَّةَ فِيهِ) أي: الفسخ (وَلَا بَذْعَةً) لأنه شرع لدفع مضار نادرة،

فلا يليق به مراقبة الأوقات.

٢- (وَلَا رَجْعَةً) فيه.

٣- (وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ) أي: ولا يبقى معه (شَيْءٌ مِنْ خَصَائِصِ النِّكَاحِ

كَالطَّلَاقِ، وَالظَّهَارِ، وَالْإِلَاءِ) لأنه يفيد اليقونة دائماً بخلاف الطلاق.

٤- (وَلَا) يثبت فيه (أَنَّهَا لَا تَحِلُّ) له (بَعْدَهُ حَتَّى تَنْكِحَ) زوجاً (غَيْرَهُ) لأنه

شرع لدفع مضار كما مر، فلا يليق به التنفير عنه بثبوت ذلك.

♦♦ (وَالطَّلَاقُ) ثلاثة أنواع:

١- (إِمَّا سُنِّيٌّ؛ كَأَن) هو أولى من قوله «وهو أن» (يُطَلِّقُهَا وَلَوْ ثَلَاثًا) بعد

الدخول وهي ممن تعتد بالأقراء (فِي طَهْرٍ) لا مع آخره (وَلَمْ يَطَّأَهَا فِيهِ، وَلَا فِي

حَيْضٍ) ونحوه (قَبْلَهُ) وكأن يطلقها مع آخر حيض لم يطأها فيه؛ لاستعقابه

الشروع في العدة، وعدم الندم، وقد قال الله تعالى ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وفي الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض

فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها، ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم

تحيض ثم تطهر؛ فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع؛ فتلك العدة

التي أمر الله أن يطلق لها النساء»^(١).

٢- (أَوْ بَذْعِيٌّ؛ كَأَن) هو أولى من قوله «وهو أن» (يُطَلِّقَ مَذْخُولًا بِهَا) ولو

في الدبر، وهي ممن تعتد بالأقراء (فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ) لا مع آخرهما، أو معه

ووطئها فيهما، وكأن يطلقها مع آخر طهر؛ لمخالفته الآية، والمعنى فيه تضررها

بطول مدة التربص (أَوْ) يطلقها (فِي طَهْرٍ وَطِئَهَا فِيهِ) أو في حيض قبله (وَلَمْ

(١) رواه البخاري (٥٢٥١)، مسلم (١٤٧١).

يُظْهِرُ بِهَا حَمْلًا) لأدائه إلى الندم عند ظهور الحمل؛ فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند الندم قد لا يمكنه التدارك فيتضرر هو والولد. وتندب الرجعة لمن طلق بدعيًّا؛ للخبر السابق، وندها ينتهي بزوال زمن البدعة.

٣- (أَوْ لَا) سني (وَلَا) بدعي (وَهُوَ) ثمانية:

١- (أَنْ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ).

٢- (وَطَلَّاقٌ صَغِيرَةٌ).

٣- (وَ) طلاق (آيسَةٍ).

٤- (وَ) طلاق (حَامِلٍ) منه.

٥- (وَ) طلاق (إِبِلَاءٍ).

٦- (وَ) طلاق (الْحَكَمَيْنِ).

٧- (وَ) طلاق (الْمُخْتَلَعَةِ).

٨- (وَ) طلاق (الْمُتَحِيرَةِ) لانتهاء ما مر في السني والبدعي، ولأن افتداء

المختلعة يقتضي حاجتها إلى الخلاص بالفراق، ورضاها بطول التربص، وأخذه العوض يؤكد داعية الفراق، ويُبعد احتمال الندم.

والحامل وإن تضررت بالطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاقُ

شروعها في العدة، ولأن طلاق المتحيرة لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق.

وقولي «والمختلعة والمتحيرة» من زيادتي.

♦ (وَيَقَعُ الطَّلَاقُ مُنْجَزًا) كَأَنْتِ طَالِقٌ (وَمُعَلَّقًا) كَأَنَّ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ

طَالِقٌ (وَمَنْ قَدَرَ عَلَى تَغْلِيْقِ قَدَرٍ عَلَى تَنْجِيْزِ غَالِيَا، وَمَنْ غَيْرُهُ) أَي: وَمَنْ غَيْرِ الغالب المرأة (الْحَائِضُ؛ فَإِنَّ زَوْجَهَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْلِيْقِ طَلَاْقِهَا سُنِّيًّا وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَنْجِيْزِهِ كَذَلِكَ) لما مر، وكذا عكسه كأن تكون المرأة طاهراً لم يطأها زوجها في

ذلك الطهر، ولا في حيض قبله فإنه يقدر على تعليق طلاقها بدعيًا ولا يقدر على تنجيذه كذلك.

(و) منه (مَنْ بِهِ رِقٌّ فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى تَعْلِيْقِ ثَلَاثِ طَلَقَاتٍ بِعِتْقِهِ) كقوله: إن عتقت فأنت طالق ثلاثًا (وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَنْجِيْزِهَا) لأنه لا يملك الثالثة أصلًا، وفي التعليق يملكها حالة الوقوع.

وتعبري بما ذكر أولى من حصره فيما ذكره.

♦♦ (وَمَنْ عَلَّقَ طَلَاْقًا بِصِفَةٍ وَقَعَ بِوُجُوْدِهَا) عملاً بمقتضى اللفظ (إِلَّا) في

أربع صور:

(فِيمَا إِذَا وَقَعَ التَّعْلِيْقُ، وَالصِّفَةُ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ نِكَاحٍ) كأن يقول لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت قبل أن ينكحها أو بعده، أو يقول لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق، فأبانها ثم دخلت فلا يقع؛ لانتفاء ولايته على المحل، وقد قال ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح» رواه الترمذي وصححه^(١) (أَوْ) أَحَدُهُمَا (فِي نِكَاحٍ آخَرَ) كأن يقول لزوجته: إن دخلت الدار فأنت طالق، فأبانها، ثم نكحها؛ فدخلت فلا يقع؛ لارتفاع النكاح الذي علّق فيه.

♦♦ (وَلَا يَقَعُ) الطلاق المعلق بصفة (بِدُونِ وُجُوْدِهَا إِلَّا) في صور ست:

١- (أَنْ يُعْلَقَ طَلَاْقُهَا بِرُؤْيِيهَا الْهَلَالَ فَيَرَاهُ غَيْرُهَا) أو لا يراه أحد لكن تم

عدد الشهر.

٢- (أَوْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسَ).

٣- (أَوْ فِيمَا مَضَى).

٤- (أَوْ لِرِضَا فُلَانٍ).

٥- (أَوْ طَلَقَهُ حَسَنَةً قَبِيْحَةً) أو سنية بدعية.

٦- (أَوْ يَقُولَ لِمَنْ لَا سُنَّةَ لَهَا وَلَا بَدْعَةَ) كأيسة (أَنْتِ طَالِقٌ لِّلْسُنَّةِ، أَوْ) أنت

(١) لفظه: «لا طلاق إلا فيما تملك»، رواه أبو داود (٢١٩٠)، الترمذي (١١٨١)، ابن ماجه (٢٤٧).

طالق (لِلْبِدْعَةِ؛ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ) في الجميع، أما في الأوَّلَيْنِ فلأن العرف يحمل رؤيتها الهلال على العلم بخلاف رؤيتها زيدًا مثلاً، فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته، وأما في الثالثة فلمنافاة الإسناد إلى الماضي ظاهر اللفظ، وأما في الرابعة والأخيرة فحملاً على التعليل، وأما في الخامسة فلتضاد الوصفين فيلغوان ويبقى أصل الطلاق.

وفي استثناء هذه الصور مما ذكر تَسْمُحُ أشرت إليه في شرح الأصل.
 ◆ (وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ بِمُحَالٍ) عقلاً أو شرعاً أو عرفاً (كَقَوْلِهِ) لزوجته (إِنْ وَلَدْتُمَا وَلَدًا، أَوْ حَضُمَا حَيْضَةً فَأَنْتُمَا طَالِقَتَانِ) وكتعليق الطلاق بنسخ صوم رمضان، وبصعود السماء؛ لأن الصفة المعلقة عليها لم توجد، وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لامتناع وقوع المعلق به كما في قوله تعالى ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

◆ (وَلَوْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا، أَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا، أَوْ لَاعَنَهَا ثُمَّ مَلَكَهَا) بأن كانت أمة (لَمْ يَطَّأَهَا) حتى تتحلل في الأولى، ويكفر في الثانية، وأما الثالثة فلا يطؤها أصلاً؛ لأنها حرمت عليه أبداً.

(وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَمْ يَسْتَكْمِلِ الثَّلَاثَ فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ) ثم عادت إليه (عَادَتْ بِبَاقِيهَا) وإن دخل بها الغير؛ لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفتى بذلك، ووافقه جمع من الصحابة، ولا مخالف لهم؛ كما رواه البيهقي^(١).

(وَلَوْ أَوْقَعَ) عليها (نِصْفَ طَلَاقٍ) كقوله: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ (كَمَلِ) فتقع طلاق؛ لأن الطلاق لا يتبعض (إِلَّا فِي أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفِي طَلْقَةٍ فَلَا يَقَعُ إِلَّا

(١) قال عمر بن الخطاب: «أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة، أو تطليقتين، ثم تركها حتى تنكح زوجاً غيره فيموت عنها، أو يطلقها، ثم ينكحها زوجها الأول فإنها عنده على ما بقي من طلاقها»، رواه مالك في «الموطأ» (١٧١٨/بشار)، عبد الرزاق في «المصنف» (١١١٤٩)، البيهقي في «المعرفة» (١٤٨٥٩).

وَاحِدَةً) لَأَن ذلِكَ طَلْقَةٌ (إِلَّا أَن يُرِيدَ نِصْفَ كُلِّ مِّنْ طَلْقَةٍ) فيقع طلقتان تكميلاً
للبعضين، وكذا الحكم في بقية الكسور كـ رُبْع طَلْقَةٍ، ورُبْعِي طَلْقَةٍ.



باب الرجعة

هي بفتح الراء أفصح من كسرهما.

وهي لغة: المَرَّة من الرجوع.

وشرعاً: ردُّ المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة.

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ أي: في

العدة ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي: رجعة، وقوله ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ... الآية﴾

[البقرة: ٢٢٩]، وقوله ﷺ لعمر: «مره فليراجعها»^(١) كما مر.

♦ وأركانها أربعة: طلاقٌ رجعي، وزوج، وزوجة، وصيغة.

(تَصِحُّ بِالصَّرِيحِ؛ كَ: اِزْتَجَعْتُكَ، وَأَمْسَكْتُكَ، وَكَ رَدَدْتُكَ إِلَيَّ) لشهرتها في

ذلك، وورودها في الكتاب والسنة، والإضافة في الرد - كما مثلت - واجبة بخلاف

غيره؛ لأنه قد يفهم منه الرد إلى الأبوين بسبب الفراق بخلاف غيره.

(وَ) تصح (بِالْكِنَايَةِ بِنَيْتٍ: كَ أَعَدْتُ حِلَّكَ، وَرَفَعْتُ تَحْرِيمَكَ، وَتَزَوَّجْتُكَ)

وتصح بالترجمة، وذكر الكناية من زيادتي.

♦ (وَتُخَالِفُ) الرجعة (النِّكَاحَ فِي):

١- (أَنَّهَا تَصِحُّ بِلَا وَلِيِّ وَشُهُودٍ).

٢- (وَ) بلا (لَفْظِ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ).

٣- (وَ) بلا (رِضَا مِنْهَا وَمِنْ وَلِيِّهَا).

٤- (وَ) تصح (فِي الْإِحْرَامِ).

٥- (وَلَا تُوجِبُ مَهْرًا) لأنها في حكم استدامة النكاح في جميع ذلك، والأمر

بالإشهاد في آية ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢] محمول على الندب.

♦ (وَشَرَطُ صِحَّتِهَا) مع كون الزوج أهلاً للنكاح بنفسه (إِقَاعُهَا قَبْلَ تَمَامِ

عِدَّتِهِ) للآية الأولى (فَلَوْ وَطِئَتْ) في عدته (بِشُبْهَةٍ فَحَمَلَتْ فَإِنَّهَا انْتَقَلَتْ إِلَى

الْعِدَّةُ بِالْحَمْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ رَجْعُهَا فِيهَا).

(و) له (تَجْدِيدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا) فِيهَا (إِنْ كَانَتْ بَائِنًا؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا لَمْ تَتِمَّ) فِيهِمَا،

وَكَمَا لَوْ طَلَّقَ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً فَإِنْ لَهُ أَنْ يَرَا جَعَهَا فِي زَمَنِ الْحَيْضِ أَوْ النِّفَاسِ وَإِنْ

لَمْ تَشْرَعْ فِي الْعِدَّةِ (و) لِأَنَّهُمَا (يَتَوَارَثَانِ فِي الْأُولَى).



باب الإيلاء

♦ (هُوَ) لغة: الحلف.

وشرعاً: (حَلِفُ زَوْجٍ يُتَصَوَّرُ وَطْؤُهُ وَيَصِحُّ طَلَاقُهُ) ولو سكران (عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ وَطْءٍ زَوْجَتِهِ) التي يتصور وطؤها (فِي قُبُلِهَا مُطْلَقًا، أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) ولو في ظنه؛ كأن يقول: والله لا أطوك، أو لا أطوك خمسة أشهر، أو حتى يموت فلان.

والأصل فيه قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾ الآية [البقرة: ٢٢٦]، وهو حرام؛ للإيذاء.

♦ وأركانه ستة: زوج، وزوجة بقيدهما السابق، ومحلوف به، ومحلوف عليه وهو الوطء، ومدة، وصيغة.

وعلم مما مر أنه لا يصح من أجنبي حتى لو نكحها لم يكن مؤلياً بما قال، ولا ممن شُلَّ أو جُبَّ ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة.

فقولي «يتصور وطؤه» أولى من اقتصاره على عدم الصحة من الم محبوب، ولا من صبي ومجنون ومكره، ولا من رتقاء وقرناء.

♦ (وَيَنْعَقِدُ بِالصَّرِيحِ؛ كَالْحِمَاحِ، وَالْوَطْءِ، وَافْتِضَاضِ بِكْرٍ) بالفاء وبالقاف^(١)، وتغيب حشفة بفرج.

(وَبِالْكِنَايَةِ بِنَيْتٍ كَالْمُبَاضَعَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَاللَّمْسِ) والصريح منه: ما يدين فيه^(٢) كالافتضااض والوطء بأن يقول: أردت الافتضااض بغير الذكر، والوطء بالقدم، ومنه ما لا يدين فيه كتغيب الحشفة في الفرج.

(فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ) الأشهر من الإيلاء، أو من الرجعة، أو من زوال

(١) الافتضااض بالفاء: إزالة البكارة، والافتضااض بالقاف: إزالة القصة، وهي البكارة، قاله الشرقاوي (٣٤٩/٢).

(٢) يعني يوكل فيه إلى دينه باطنًا، ولا يقبل منه ذلك ظاهرًا، قاله الشرقاوي.

القاطع للمدة (بِلَا وَطْءٍ) ولم يكن بها نحو حيض (فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالْفَيْثَةِ) وهي الوطء (ثُمَّ) إن لم يفِ فلها مطالبته (بِالطَّلَاقِ) للآية السابقة، وليس لسيد الأمة وولي الحرة مطالبته؛ لأن الاستمتاع حق المرأة.

(فَإِنْ أُنْبِئَ) الفَيْثَةُ والطلاق (طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي) طَلَقَ نيابة عنه بسؤالها له. وما ذكرته من الترتيب بين مطالبته بالطلاق والفَيْثَةُ هو ما ذكره الرافعي تبعاً لظاهر النص^(١)، وقضية كلام الأصل أنها تردد الطلب بينهما وهو الذي في «الروضة» كأصلها في موضع^(٢)، وصَوَّبَ الزركشي وغيره الأول^(٣).

♦ (وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ) الإيلاء (بِالْحَلْفِ بِاللهِ) تعالى (وَبِصِفَاتِهِ) المذكورة في الأيمان (وَبِتَعْلِيْقِ طَلَاقٍ، أَوْ عِتْقٍ، أَوْ التَّزَامِ قُرْبَةٍ) كقوله: إن وطئتك فضررتك طالق، أو فعبدني حر، أو فله علي صلاة أو صوم أو عتق أو ألف درهم للفقراء. (فَإِنْ حَلَفَ بِمَا لَا يَبْقَى مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ كَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ هَذَا الشَّهْرِ) إن وطئتك (فَلَيْسَ بِمُوْلٍ) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد الشهر شيء.

(وَإِذَا وَطِئَ مُخْتَارًا) بمطالبة أو دونها (لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ) بقيد زدته بقولي (إِنْ حَلَفَ بِاللهِ) أي: باسمه أو صفته، فإن حلف بتعليق طلاق أو عتق وقع بوجود الصفة، أو بالتزام قرينة لزمه ما التزمه، أو كفارة يمين.

(فَإِنْ عُذِرَ لِمَانِعٍ طَبْعِيٍّ) من الوطء (كَمَرَضٍ يُرْجَى زَوَالُهُ) أو لا يرجى زواله كَجَبِّ (فَاءٍ بِلِسَانِهِ فَيَقُولُ) في الأول (إِذَا قَدَرْتُ فَنْتُ) وفي الثاني: لو قدرت فنت؛ لأنه يخفُّ به الأذى، وإن عُذِرَ لِمَانِعٍ شرعي كإحرام طالبته بطلاق؛ لأنه الذي يمكنه لحرمة الوطء، فإن عصي بوطء سقطت المطالبة؛ لانحلال اليمين.

(١) انظر: الشرح الكبير (٢٣٨/٩).

(٢) انظر: الروضة (٢٥٣/٨).

(٣) قال الشرقاوي (٣٥١/٢): ضعيف، وقوله «أنها تردد الطلب بينهما» هو المعتمد؛ لأن نفسه

قد لا تسمح بالوطء، ولأنه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء.

♦ (وَيَرْتَفِعُ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ) بأربعة أمور؛ لانهلال اليمين بكُلِّ منها:

١- (بِالْوِطْءِ) من المُولي، وهو مكلف، عالم، مختار، وكذا سكران.

٢- (وَالطَّلَاقِ الْبَائِنِ).

٣- (وَانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْحَلْفِ).

٤- (وَمَوْتِ بَعْضِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِنَّ فِي قَوْلِهِ لِأَرْبَعٍ) من النسوة مثلاً (وَاللَّهُ

لَا أَطْوُكُنَّ) ولا نظر إلى تصور الوطء بعد الموت؛ لأن اسم الوطء إنما ينطلق على ما يقع في الحياة.

(وَلَوْ) لم يمت منهن أحد (وِطِئَ ثَلَاثًا) منهن (تَعَيَّنَ الْإِيْلَاءُ فِي الرَّابِعَةِ مِنْ

حَيْثُئِذٍ) لحصول الحنث بوطئها؛ فعلم أنه لا يكون موليًا في الحال؛ لأن المعنى لا أطأ جميعكن فلا يحنث بوطء ثلاث منهن.

(فَإِنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطَأُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنَّ؛ فَهُوَ مُوْلٍ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ) منهن في

الحال؛ لحصول الحنث بوطء كل واحدة، ولو قال: والله لا أطأ واحدة منكن؛

فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فمُولٍ منها فقط، أو مُبْهِمَةٌ عَيْنُهَا، أو عن كل واحدة، أو أطلق فمُولٍ من كُلِّ منهن.



باب الظهار

مأخوذ من الظَّهْر؛ لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، وَخَصُّوا الظَّهْرَ؛ لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوب الزوج.

والأصل فيه قبل الإجماع آية ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]، وهو حرام؛ لقوله تعالى فيه ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢].

♦ وأركانها أربعة: زوجان، ومُشَبَّه به، وصيغة.

كما تؤخذ من قولي (يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ) ولو خَصِيًّا وَمَجْبُوبًا وَعَيْنِيًّا وسكران وكافراً، فلا يصح من أجنبي حتى لو نكحها بعد ذلك لم يَصِرْ مُظَاهِرًا، ولا من صبي ومجنون ومكره.

(وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِرِزْوَجَتِهِ: أَنْتِ أَوْ عُضْوٌ مِنْ أَعْضَائِكَ الظَّاهِرَةِ) ولو بدون (عَلَيَّ) أو مِنِّي، أو معي (كَظْهَرِ أُمِّي) أي: في التحريم (بِخِلَافِ الْأَعْضَاءِ الْبَاطِنَةِ كَالْكَبِدِ وَالْقَلْبِ) فليس بظهار؛ لأنه لا يمكن التمتع به حتى يوصف بالحرمة. (فَإِنْ شَبَّهَهَا بِعُضْوٍ آخَرَ) غير الظَّهَر (مِنْ أَعْضَاءِ أُمِّهِ وَلَمْ يُذَكِّرْ لِلْكَرَامَةِ) كـ يدها أو بطنها (كَأَنَّ ظَهَارًا) مطلقًا (وَكَذًا) يكون ظهارًا (إِنْ ذُكِرَ لَهَا) أي: للكرامة كعَيْنِهَا (وَقَصَدَ ظَهَارًا) فَإِنْ قَصَدَ كَرَامَةً أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَكُونُ ظَهَارًا.

(وَقَوْلُهُ: «أَنْتِ كَأُمِّي» كِنَايَةٌ) لأنه يحتمل الظهار وغيره.

(وَكَا لَا أُمُّ مَحْرَمٍ) غَيْرُهَا (لَمْ يَطْرَأْ تَحْرِيمُهَا) عليه كأخته، وعمته، وخالته، ومرضعة أبيه أو أمه، وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته، بخلاف نحو: مرضعته، وزوجة ابنه فليست كالأُم؛ لطروء تحريمها عليه.

(وَتَلَزُمُهُ كَفَّارَةٌ بِالْعَوْدِ) للآية السابقة (وَهُوَ) في ظهار غير مؤقت من غير رجعية (أَنْ يُنْسِكَهَا زَمَنًا يُمَكِّنُ فِرَاقَهَا فِيهِ) لأن العود للقول مخالفته له، يقال: قال فلان قولًا ثم عاد له وعاد فيه أي: خالفه ونقضه، وهو قريب من قولهم: عاد في هبته، ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وإمسакها يخالفه.

أما العود في الظهار المؤقت^(١) فهو أن يطأ في المدة، وأما العود في غير مؤقت من رجعية فهو أن يراجع، والأوجه: أن الكفارة تجب بالظهار والعود.
 (وَلَوْ ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعٍ بِكَلِمَةٍ) كقوله: أَنتُنَّ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي (لَزِمَهُ بِإِمْسَاكِهِنَّ أَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ) لوجود الظهار والعود في حق كل منهن، ولو ظاهر منهن بأربع كلمات ولو متوالية فعائد من الثلاث الأول، فإن فارق الرابعة عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات وإلا فأربع.



(١) كقوله: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي يَوْمًا، ومثله المقيّد بمكان؛ كقوله: إِنْ وَطِئْتُكَ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِي فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، قاله الشرقاوي (٣٧٥/٢).

باب اللعان

هو لغة: الطرد والإبعاد.

وشرعاً: كلمات معدودة جعلت حجةً للمضطر إلى قذف من لَطَخَ فراشه وألحق العار به، أو إلى نفي وكد.

♦ وأركانها ثلاثة: متلاعنان، وصيغة؛ كما يعلم مما يأتي.

والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوْجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الآيات.

وله أشرت بقولي (هُوَ أَنْ يَقُولَ) الزوج (أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمَنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ هَذِهِ مِنَ الزَّنا) أي: زوجته (وَالْخَامِسَةَ: أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا) ويشير إليها في الحضور، ويميزها في الغيبة، ويأتي بدل ضمائر الغائب بضمائر المتكلم فيقول: لعنة الله عليّ إن كنت إلى آخره، وإن كان ولدٌ ينفيه ذكره في الكلمات الخمس؛ ليتنفي عنه فيقول: وإن الولد الذي ولدته، أو هذا الولد من زنا، وإن لم يقل ليس مني.

♦ (وَيَحْضُلُ بِهِ) أي: بلعانه ستة:

١- (انْتِفَاءُ نَسَبٍ نَفَاهُ بِهِ) حيث كان ولد؛ لما في الصحيحين أنه ﷺ فرّق بينهما وألحق الولد بالمرأة^(١).

٢- (وَدَرْءُ الْحَدِّ عَنْهُ) لها، وكذا للزاني إن سمّاه في لعانه؛ للآية السابقة في الأولى، وقياساً عليها في الثانية، وكالحَدِّ التعزير.

٣- (وَتَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ مُؤَيَّدًا) لخبر البيهقي: «المتلاعنان لا يجتمعان أبداً»^(٢).

(١) عن ابن عمر «أن النبي ﷺ لاعن بين رجل وامرأته فانتهى من ولدها؛ ففرق بينهما، وألحق الولد بالمرأة»، رواه البخاري (٥٣١٥)، مسلم (١٤٩٤).

(٢) رواه الدارقطني (٣٧٠٦)، البيهقي في «الكبرى» (١٥٤٤٣)، وصححه ابن الملقن في «البدور المنير» (١٨٨/٨).

٤- (وَإِجَابُ الْحَدِّ عَلَيْهَا) لقوله تعالى ﴿وَيَذَرُوهَا الْعَذَابَ﴾ [النور: ٨].

٥- (وَأَنْفِسَاخُ) النكاح ظاهراً وباطناً كالرضاع.

٦- (وَسُقُوطُ حَصَانَتِهَا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ تُلَاعِنْ) أو لاعنت وقذفها بذلك الزنا

أو أطلق، والأولان من هذه الستة مقصودان والبقية تبع لهما.

(فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسُهُ ثَبَتَ النَّسَبُ) لأنه يثبت بالإمكان (وَلَزِمَهُ الْحَدُّ، وَلَمْ

تَرْتَفِعِ الْحُرْمَةُ) لظاهر الأدلة السابقة.

(وَلَا يُلَاعِنُ أَجْنَبِيَّةً) لأن شرط المُلَاعِنِ أن يكون زوجاً (إِلَّا إِنْ قَذَفَهَا وَهِيَ

زَوْجَتُهُ) فيلاعن (سَوَاءً أَنْفَى وَلَدًا أَمْ لَا) فإن قذفها بعد أن أبانها أو ماتت؛ فإن

كان بزناً مطلقاً، أو مضاف إلى بعد نكاحه لاعن إن كان ولد يلحقه ويريد نفيه

دون ما إذا لم يكن ولد، وإن كان مضافاً إلى قبل نكاحه أو إلى بعد البيونة فلا

لعان، سواء أنفى ولداً أم لا؛ فيحد لكن له إنشاء قذف مطلق أو مضاف إلى بعد

النكاح، ويلاعن لنفي الولد ويسقط عنه الحد.

(أَوْ) إِلَّا أَنْ (وُطِّئَهَا بِشُبْهَةٍ) كنكاح فاسد ثم قذفها فيلاعن (إِنْ كَانَ ثُمَّ وَلَدٌ

يَنْفِي نَسَبَهُ، وَيَحْصُلُ بِهِ غَيْرُ الرَّابِعَةِ) من الصور السابقة في المتن فيتنفي نسب

نفاه بلعانه، ويدراً عنه الحد تبعاً لانتفاء النسب، وتحرم المرأة عليه مؤبداً كما لو

لاعن في نكاح صحيح، أما الرابعة فلا تحصل به فلا يجب الحد عليها (وَلَا

تُلَاعِنُ هِيَ) لانتفاء الزوجية، ولأن لعانه لنفي النسب وهو لا يتعلق بها.

ولو قال لزوجته: وَطِئْتُ بِشُبْهَةٍ، وجب لها تعزيره؛ لأن فيه عاراً وإيذاء.

وله اللعان وإن لم يكن ولد، ويقول في نفيه: أشهد بالله أني لمن الصادقين

فيما رميتها به من إصابة غيري لها على فراشي، وأن هذا الولد من تلك

الإصابة.

(وَلَا تَتَكَرَّرُ الْيَمِينُ إِلَّا فِي اللَّعَانِ وَالْقَسَامَةِ) لعظم أمرهما، وليس منها ما

يكون ابتداء بلا بينة في جانب المدعي إلا فيهما.

♦ (وَشَرَطُ اللَّعَانِ سَبْقُ قَذْفِ الْحَدِّ) كقوله من صرائحه: زَنَيْتَ، أو يا زانية، ومن كنيته: زَنَاتٍ في الجبل، أو زَنَاتٍ، أو يا فاجرة.

فلا يجوز اللعان بدون ذلك (إِلَّا فِي صُورٍ) عشرة:
(أَنْ تَكُونَ) المرأة (كَافِرَةً، أَوْ أَمَةً، أَوْ مُدْبِرَةً، أَوْ مُكَاتِبَةً، أَوْ أُمَّ وَلَدٍ، أَوْ مُبْعَضَةً، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ صَغِيرَةً) توطأ (أَوْ مُكْرَهَةً) على الزنا (أَوْ مَوْطُوءَةً بِشُبْهَةٍ) فإن قذفها لا يُوجب الحدَّ؛ لأنه إنما يجب بقذف محصن: وهو مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحد به، وهو متنف في المذكورات فقدفهن إنما يوجب التعزير، والأخيرة من زيادتي.

♦ (وَضَابِطُ ذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ سَبَبُ وَجُوبِ التَّعْزِيرِ فِيهَا التَّكْذِيبُ) لأن القاذف كاذب ظاهراً فيلاعن لدفع التعزير (فَلِإِنْ كَانَ سَبَبُهُ التَّادِيبُ) إما (لِكَذِبِ مَعْلُومِ كَقَذْفِ طِفْلَةٍ لَا تُوطَأُ) أو رتقاء أو قرناء (أَوْ لِصِدْقِ ظَاهِرٍ كَقَذْفِ كَيْسَرَةٍ ثَبَتَ زِنَاهَا فَلَا لِعَانَ) أما في الأول فلتيقن كذبه فلا يُمكن من الحلف على أنه صادق فيعزر لا للقذف؛ لأنه كاذب فيه قطعاً فلم يلحق بها عاراً بل منعاً له من الإيذاء والخوض في الباطل، وأما في الثاني -وهو من زيادتي- فلأن اللعان لإظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له، ولأن التعزير فيه للسب والإيذاء فأشبهه التعزير لقذف صغيرة لا توطأ.

♦ (وَلِلزَّوْجَةِ مُعَارَضَةً لِعَانِهِ بِأَنْ تَقُولَ) بعده أربع مرات (أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيهِ) وتشير إليه في الحضور، وتميزه في الغيبة، وتأتي في الخامسة بضمائر المتكلم فنقول: غضب الله عليّ إلخ، ولا تحتاج إلى ذكر الولد؛ لأن لعانها لا يؤثر فيه، وإنما تؤخر لعانها عن لعانه؛ لأن لعانها لإسقاط الحد الذي لزمها بلعانه.

♦ (وَيُشْتَرَطُ لِلْعَانِ أَمْرُ الْقَاضِي) به (وَتَلْقِينُ كَلِمَاتِهِ) لكلٍّ منهما فيقول: قل كذا، وقولي كذا، فلا يعتد به بدون ذلك كما في سائر الأيمان.



باب

العدة والاستبراء

♦ (الْعِدَّةُ) مدة تترَبَّص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها، أو للتعبد، أو لتفجعها على زوج.

والأصل فيها قبل الإجماع الآيات والأخبار الآتية.

١- وهي (إِمَّا لِفَرْقَةِ حَيَاةٍ) بطلاق أو غيره (وَأِنَّمَا تَحِبُّ) للفرقة (بَعْدَ وَطْءٍ) ولو في الدبر بخلاف ما قبله؛ لأنه تعالى أوجبها على المطلقات بلفظ يقتضي التعميم، ثم خص منه مَنْ لم يُدخل بها بقوله ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴿[الأحزاب: ٤٩]، (أَوْ) بعد (إِدْخَالِ مَنِيِّ) محترم؛ لأنه أقرب إلى العلوق من مجرد الإيلاج، وفي معنى ذلك: الوطء بشبهة، أو إدخالها مَنِيِّ مَنْ ظنَّته زوجها أو سيدها.

(وَهِيَ) أي: عدة الفرقة (لِحُرَّةِ ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ) لقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(و) لحرمة (غَيْرِ ذَاتِ أَقْرَاءٍ) بأن يئست من الحيض أو لم تحض (ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ) لقوله تعالى ﴿وَالَّتِي يَيْسِّنْ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُنَّ إِنْ آتَبَتْهُنَّ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أي: فعدتن كذلك، وقد ذكرت في شرح الأصل عدة المتحيرة وزيادة على ذلك فراجعه^(١).

(و) العدة (لِغَيْرِهَا) أي: لغير الحرمة (لِذَاتِ أَقْرَاءٍ) ولو بمبعضة (قُرْآنٍ) لقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تعتد الأمة بقُرْأين»^(٢)، ولأنها على النصف من الحرية في كثير من الأحكام، وإنما كَمَلت القرء الثاني؛ لتعذر تبغيضه كالطلاق؛ إذ لا يظهر بعضه إلا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم.

(١) وانظر أيضًا: «أسنى المطالب» (٣/٣٩١).

(٢) رواه عبد الرزاق (١٢٨٧٢)، الدارقطني (٣٨٣٠)، البيهقي في «الكبرى» (١٥٥٣٧).

(وَلَعَلَّيْزِ ذَاتِ أَقْرَاءٍ) بأن يئست من الحيض أو لم تحض (شَهْرٌ وَنَصْفٌ) لأنها على النصف من الحرة.

٢- (وَأَمَّا لِفُرْقَةٍ وَقَاةٍ فَتَجِبُ) على الزوجة (وَأِنْ انْتَفَى الْوِطْءُ وَإِذَا خَالَ الْمَنِي) أو كانت صغيرة أو زوجة صغير.

(وَهِيَ لِحُرَّةٍ) ولو من ذوات الأقراء (أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا) قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْبِضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن، ويكمل المنكسر.

(وَلَعَلَّيْزِهَا) ولو مبعضة؛ فهو أعم من قوله «وللأمة» (شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا) لأنها على النصف من الحرة.

(هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ ذَاتِ الْحَمْلِ، أَمَّا فِيهَا فَبَوْضِعِهِ) أي: الحمل تعتد (وَلَوْ) كان الحمل (مَيْتًا أَوْ مُضْغَةً غَيْرَ مُصَوَّرَةٍ أَخْبَرَ الْقَوَائِلَ بِأَنَّهَا أَضْلُ آدَمِيٍّ) لقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فهو مقيد للآية السابقة، ولأن المضغة المذكورة تسمى حملاً بخلاف النطفة ونحوها، وإنما تعتد بالوضع.

(بِشَرْطِ نَسْبَةِ الْحَمْلِ إِلَى صَاحِبِ الْعِدَّةِ وَلَوْ) كان صاحبها مجبوراً أو مسلولاً^(١)، أو كانت نسبة الحمل إليه ولو (اخْتِمَالًا كَمَنْفِيٍّ بِلِعَانٍ) وإن انتفى عنه ظاهراً؛ لاحتمال كونه منه، فإن لم يمكن نسبته إليه لم تنقض العدة بوضعه؛ كأن مات وهو صبي وامرأته حامل؛ لانتفائه عنه.

(و) بشرط (انْفِصَالِهِ كُلِّهِ حَتَّى ثَانِي تَوَاقُفٍ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) لأنهما حمل واحد فشملت هما الآية، بخلاف ما إذا تخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر، وبخلاف ما إذا لم ينفصل كله؛ إذ لا يحصل ببعضه براءة الرحم، ولأن هذه لم تضع حملها.

(١) المجبوب: من ذهب ذكره وبقيت أنثياه، والمسلول: من ذهب أنثياه وبقي ذكره.

♦♦ (وَالْأَسْتِبْرَاءُ) وهو لغة: طلب البراءة.

وشرعاً: التبرص بالمرأة مدة بسبب ملك اليمين حدوثاً أو زوالاً، أو بسبب تجدد حل وطء؛ لبراءة الرحم، أو تعبدًا.
♦ وهو نوعان: (وَاجِبٌ، وَمُسْتَحَبٌّ).

والأصل فيه قوله ﷺ في سبأيا أوطاس: «ألا لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» رواه أبو داود وغيره^(١).

وقاس الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير الْمَسِيَّةِ عليها بجامع حدوث الملك، وألحق مَنْ لَا تحيض بِمَنْ تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر.
١- (فَالْوَاجِبُ) كائن:

- (فِي انْتِقَالِهَا) أي: المرأة (مِنْ حُرِّيَّةٍ إِلَى رِقٍّ كَالْمَسِيَّةِ) وإن لم تكن موطوءة؛ لعموم الخبر السابق.

- (أَوْ عَكْسِهِ) أي: انتقالها من رق إلى حرية (كَالْعَتِيقَةِ) بعد وطئها.
(وَأُمُّ الْوَلَدِ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا عَنْهَا) لزوال الفراش عنها كزوال الفراش عن الحرة، نعم لو استبرأ العتيقة قبل عتقها لم يجب عليها الاستبراء وتزوج في الحال؛ إذ لا تشبه منكوحة بخلاف أم الولد.

- (أَوْ مِنْ رِقٍّ إِلَى رِقٍّ كَالْمُشْتَرَاةِ وَالْمَوْزُوءَةِ) والمردودة بعيب؛ لتجدد الملك.

- (وَفِي تَجَدُّدِ حِلِّ وَطْئِهَا لَهُ) أي: للسيد (كَالْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَالْمُكَاتِبَةِ بِالتَّعْجِيزِ) أو بفسخها للكتابة؛ لعود ملك التمتع بعد زواله بخلاف المطلقة بعد الدخول لا يجب عليها الاستبراء إلا إن ملكها مزوجة ثم طلقت وانقضت عدتها فيجب عليها الاستبراء.

- (أَوْ لِغَيْرِهِ كَأَنْ يُرِيدَ) السيد (تَزْوِيجَهَا) وكانت موطوءته أو موطوءة غيره

(١) رواه أبو داود (٢١٥٧)، الدارمي (٢٣٤١)، الحاكم (٢٧٩٠) وصححه على شرط مسلم.

وطأ محترماً، ومريداً لتزويج غيره ولم يستبرئها من انتقلت منه إليه.

٢- (وَالْمُسْتَحَبُّ: إِمَّا فِي أَمَةٍ كَأَنِ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ) فتستبرئ استحباباً؛ لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين؛ فإنه في النكاح ينعقد مملوكاً ثم يعتق بالملك، وفي ملك اليمين ينعقد حرّاً وتصير أمه أم ولد.
(أَوْ فِي حُرَّةٍ كَأَن مَاتَ وَلَدُ زَوْجَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ عَنْ غَيْرِ أَصْلٍ وَفَرَعَ، فَتُسْتَبْرَأُ) استحباباً؛ لاحتمال أنها حامل بأخ لأُمّ للميت فيرث منه.
♦♦ (وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْعِدَّةِ أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة وفاة وثلاثة أقرء (إِلَّا)

في ثلاثة مواضع:

١- (فِيمَا لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ) طلاقاً (بِائْتِنَا وَقَدْ دَخَلَ بِهِمَا) وهما ذواتا أقرء، معينة كانت المطلقة أو مبهمه (ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ) في المعينة عنده (أَوْ التَّعْيِينِ) في المبهمه (فَتَعْتَدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْأَكْثَرِ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ مِنَ الْمَوْتِ، وَثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ مِنَ الطَّلَاقِ) لأن كل واحدة لزمها عدة، والتبست عليها بأخرى فلزمها أن تأتي بالأكثر احتياطاً، فإن لم يدخل بهما، أو دخل بكل منهما والطلاق رجعي، أو كانتا ذواتي أشهر اعتدتا لوفاة، ولو دخل بإحدهما وهي ذات أشهر مطلقاً، أو ذات أقرء في طلاق رجعي اعتدت كل منهما لوفاة، أو في طلاق بائن اعتدت من دخل بها بالأكثر، والأخرى عدة الوفاة؛ للاحتياط في الجميع.

٢- (وَفِيمَا لَوْ أَسْلَمَ) الزوج (عَلَى أُخْتَيْنِ أَوْ أَمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ وَمَاتَ قَبْلَ مَا مَرَّ) أي: البيان أو التعيين؛ فتعتد كل بالأكثر من عدة الوفاة وثلاثة أقرء من الموت احتياطاً، وذكر التعيين في هذه والتي قبلها من زيادتي.

٣- (وَفِيمَا لَوْ مَاتَ سَيِّدُ أُمٍّ وَلَدٍ وَزَوْجُهَا وَلَمْ يَذَرَ أَوْلَهُمَا مَوْتًا فَتَعْتَدُ مِنْ يَوْمِ مَوْتِ آخِرِهِمَا) موتاً (بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ) احتياطاً.

(ثُمَّ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ فَأَكْثَرُ) ولم تحض فيها (فَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ) أي: مع الأربعة أشهر وعشر (مِنْ حَيْضَةٍ) فيها أو بعدها؛ لاحتمال أن

الزوج مات أولاً وانقضت عدتها وعادت فراشاً للسيد.

(وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَحْتَجْ لِحَيْضَةٍ) إذ لا استبراء عليها؛ لأنها

لم تعد فراشاً للسيد؛ لكونها زوجة أو معتدة.

وما ذكرته من أن حكم الشهرين وخمس ليال حكم الأكثر منها هو

المعتمد، وقد أوضحته في شرح الأصل.



باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسرهما.
 لغة: اسمٌ لَمَصَّ الثدي وشرب لبنه.
 وشرعاً: اسمٌ لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل.
 وتقدم التحريم به في كتاب النكاح، والكلام هنا في بيان ما يحصل به.
 ♦ وأركانه ثلاثة: مُرضع، ورضيع، ولبن.
 ♦♦ (لَا تَثْبُتُ حُرْمَتُهُ إِلَّا):

١- (يَكُونُ اللَّبَنُ لِأَدَمِيَّةٍ بَلَغَتْ تِسْعًا) من السنين القمرية تقريباً؛ لاحتمالها البلوغ، سواء البكر والخلية وغيرهما، فلا تثبت بلبن رجل، ولا بلبن خنثى ما لم تتضح أنوثته؛ لأنهما لم يُخلقا لغذاء الولد فأشبهها سائر المائعات، ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم تثبت بينهما أخوة؛ لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن آدميات، ولا بلبن جنّة؛ لأن الرضاع يُلَوُّ النسب، والله قطع النسب بين الجن والإنس، وهذا لا يخرج بتعبير الأصل «بامرأة»، ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين؛ لأنها لا تحتمل البلوغ.

٢- (وَيَوْضُؤُهُ) أي: وصول ما حصل منه (لِلْجَوْفِ) من معدة أو دماغ بواسطة منفتح وإن تقيأه في الحال؛ لو وصوله إلى محل التغذية بخلاف وصوله إلى غيرهما كالحاصل بصبّه في جراحة ببطنه، أو في إحليله، أو وصوله إليهما بواسطة المسام كصبّه في العين.

٣- (و) بـ (كَوْنِ الرّضِيعِ لَمْ يَبْلُغْ حَوْلَيْنِ) في ابتداء الخامسة يقيناً، فلا أثر للرضاع بعدهما، ولا مع الشك في ذلك؛ لخبر «لا رضاع إلا ما كان في الحولين» رواه البيهقي وغيره^(١)، وللشك في سبب التحريم في صورة الشك.

(١) رواه الدارقطني (٤٣٦٤)، البيهقي في «الكبرى» (١٥٧٦٥) مرفوعاً، ورواه مالك في «الموطأ» (١٧٧٧/بشار)، البيهقي في «الكبرى» (١٥٧٦٤) وصححه موقوفاً على ابن مسعود.

وابتداء الحولين من انفصال الولد، ويعتبر كونه حيًّا حياة مستقرة؛ فلا أثر لوصول ما مر إلى جوف غيره؛ لخروجه عن التغذية.

٤- (و) بـ (كَوْنِ الرِّضَاعِ أَوْ الْحَلَابِ فِي حَيَاتِهَا) الحياة المستقرة؛ فلا يثبت بلبن ميتة؛ لأنه من جثة منفكة عن الحل والحرمة كلبن البهيمة، ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح؛ لأنها كالميتة.

٥- (و) بـ (كَوْنِهِ خَمْسُ رَضَعَاتٍ) يقينًا، فلا أثر لدونها، ولا مع الشك فيها؛ للشك في سبب التحريم، وقد روى مسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرَمْنَ، فَنَسَخَنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ؛ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١) أي: يتلى حكمهن، أو يقرؤهن مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسَخُ لِقَرْبِهِ.

(وَضَبْطُهُنَّ بِالْعُرْفِ) وإن لم يكن شَبَعٌ؛ إذ لا حد له في الشرع ولا في اللغة فرجعنا فيه إلى العرف (فَلَوْ قَطَعَ إِغْرَاضًا) عن الثدي، أو قطعت عليه المرضعة ثم عاد (تَعَدَّدَ) الرضاع (أَوْ قَطَعَ لِلْهُوِّ) أو لتنفس (وَعَادَ فَوْرًا، أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ ثَدْيِهَا إِلَى) ثديها (الْآخَرِ) هو أولى من قوله «من ثدي إلى ثدي» (فَلَا) تعدد؛ كما أن من انتقل من طعام إلى طعام آخر، أو أمسك عنه ساعة للهو ونحوه ثم عاد إليه لا يخرج ذلك عن كونه أكلة واحدة.

(وَكُلُّ رَضَاعٍ حَرَّمَ) على الرضيع (أَقَارِبَهَا) أي: المرضعة (حَرَّمَ أَقَارِبَ ذِي اللَّبَنِ) وتصير المرضعة أمًّا، والذي منه اللبن أباه، وآباؤها أجداده، وأمهاها جداته، وأولادها إخوته، وأخواته وإخوتها وأخواتها أخواله وخالاته، وأبو ذِي اللَّبَنِ جده، وأخوه عمه، وكذا الباقي (إِلَّا وَلَدَ الْمُلَاعِنَةِ، وَالزَّانَا، وَمَنْ لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ) فلا يحرم عليه ارتضاعه أقارب الرِّجْلِ؛ لأنه منفي عنه فكذا الرضيع، فلو استلحق مَنْ نَفَاهُ لحق الرضيع أيضًا.

(وَمَنْ لَهُ خَمْسُ بَنَاتٍ أَوْ خَمْسُ بَنَاتٍ لَهُ) كخمس مستولدات، أو أربع زوجات وأم ولد (فَأَرْضَعْنَ طِفْلًا) بأن أرضعته (كُلُّ وَاحِدَةٍ) منهن (رَضْعَةً حَرُمْنَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوءَاتُ أَبِيهِ) ولا أمومة لهن؛ لأن كلاً منهن لم ترضعه خمس رضعات (ذُونَ الْأُولَى) فلا يحرم من عليه فيها؛ لأنه ليس ابنه.

وتعبري في الأخيرة بما ذكر أعم من اقتصاره على المثالين المذكورين.

(وَلَا تَحْرِيْمٌ) في وصول اللبن للجوف (بِحَقْنَةٍ)؛ لانتفاء التغذية بها.

(وَلَا تَنْقَطِعُ نِسْبَةُ اللَّبَنِ عَنْ صَاحِبِهِ) هو أعم من قوله «زوج»، وإن طالت المدة، أو انقطع اللبن وعاد، أو طلقت وتزوجت آخر؛ لعموم الأدلة، ولأنه لم يحدث ما يحال عليه (إِلَّا بِوِلَادَةٍ مِنْ آخَرٍ؛ فَالْأَبْنُ بَعْدَهَا لِلْآخِرِ) لحدوث ما يحال عليه، فعلم أنه قبلها للأول وإن دخل وقت ظهور لبن حمل الآخر؛ لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل.

(وَلَوْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَةٌ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ أَرْضَعَتْ بِلَبَنِهَا طِفْلًا فَهُوَ) أي: اللبن (تَابِعٌ لِلْوَلَدِ فَهُوَ لِمَنْ لِحَقُّهُ الْوَلَدُ بِقَائِفٍ) بأن أمكن كونه من صاحب العدة والمتزوج فيها (أَوْ غَيْرِهِ) كأن انحصر الإمكان في واحد منهما فالمرتضع منه ابنٌ لِمَنْ لِحَقُّهُ الْمَوْلُودُ.



باب النفقات

وما يتبعها من أذى وغيره، وهي جمع نفقة.

♦ (لَوْجُوبُهَا) على الشخص لغيره (سَبَّانٍ: نَسَبٌ، وَمِلْكٌ) أي: ملك نكاح

ويمين.

١- (فَتَجِبُ بِالنَّسَبِ نَفَقَةُ الْأَصْلِ) من أب وأم ولو بواسطة؛ لقوله تعالى ﴿وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]، ومنه القيام بنفقتهما (وَزَوْجَتِهِ) لأنها من تنمة الإعفاف اللازم لفرعه (وَالْفَرْعِ) من ابن أو بنت ولو بواسطة؛ لقوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَا لَهُنَّ الْجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ووجهه: أنها لما لزمّت أجرة إرضاع الولد كانت نفقته ألزم.

(وَيُشْتَرِطُ) في وجوب النفقة (يَسَارُ الْمُتَّفِقِ بِفَاضِلٍ عَنْ مُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ زَوْجَتِهِ) وخادمها وخادمه وأم ولده يومه وليته ما يصرفه إلى مَنْ ذَكَرَ، فإن لم يفضل شيء فلا تجب النفقة لمن ذَكَرَ؛ لأنه ليس من أهل المواساة، ولا تجب لمالك كفايته ولا لمكتسبها إلا أن يكون أصلاً فتجب له؛ لحرمة بخلاف الفرع.

وتعبري بـ«المؤنة» أعم من تعبيره بـ«الموت».

٢- (وَيَجِبُ بِالْمِلْكِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ) لخبر: ما حق زوجة الرجل عليه؟ قال: «تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسبت» رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده^(١)، ولقوله تعالى ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

(و) نفقة (خَادِمِهَا إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تُخْدَمُ) في بيت أبيها (أَوْ اخْتَاَجَتْ) لذلك (لِزَمَانَةٍ أَوْ مَرَضٍ) لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف.

(و) نفقة (الْمُعْتَدَّةِ إِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً) لبقاء حبس الزوج عليها وسلطته (أَوْ) كانت (حَامِلًا غَيْرَ مُعْتَدَّةٍ عَنْ وِفَاةٍ) أو وطء شبهة، أو فسخ بمقارن للعقد؛ لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] بخلاف

(١) رواه أبو داود (٢١٤٢)، الحاكم (٢٧٦٤)، البيهقي في «الكبرى» (١٤٨٩٥).

المعتدة عن وفاة؛ لخبر الدارقطني بإسناد صحيح: «ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة»^(١)، أو عن وطء شبهة؛ لعدم الزوجية، أو عن فسخ بمقارن للعقد لرفع العقد من أصله.

(و) نفقة (المَمْلُوكِ) من رقيق وحيوان؛ لحرمة الروح، ولخبر مسلم للمملوك طعامه وكسوته»^(٢)، (وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ) ولا شيء على السيد للمكاتب؛ لاستقلاله.

(فَعَلَى الْغَنِيِّ) الحر (لِلزَّوْجَةِ مُدَّانٍ، وَلِلْخَادِمِهَا مُدٌّ وَثُلُثٌ).

(وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ) الحر (لَهَا مُدٌّ وَنِصْفٌ، وَلِلْخَادِمِهَا مُدٌّ).

(وَعَلَى الْمُعْسِرِ وَمَنْ بِهِ رِقٌّ) ولو مبعوضاً موسراً (لِكُلِّ مِنْهُمَا مُدٌّ) واحتجوا

لأصل التفاوت في نفقتها بقوله تعالى ﴿لِنُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ...﴾ الآية [الطلاق: ٧].

والواجب غالب قوت البلد، فإن اختلف وجب لائق بالزوج، ويعتبر اليسار وغيره بطلوع الفجر.

وذكرت في شرح الأصل تعريف الغني والمتوسط والمعسر مع زيادات آخر^(٣).

(وَلَوْ كَانَ لَهُ) أي: لمن تجب نفقته (ابنٌ وَبِنْتُ؛ فَالْمُؤْنَةُ عَلَيْهِمَا سَوَاءٌ؛

لاشتراكهما في مطلق الإرث؛ فلا تختص بالابن، ولا تُوزَّع عليهما أثلاثاً بحسب الإرث، ومن له أصل وفرع فنفقته على الفرع.

(١) رواه الدارقطني (٣٩٥٠) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (١٦٦٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الأشهر في التفرقة بينهم أنه يرجع فيه إلى العادة، ويختلف ذلك باختلاف البلاد والأحوال، وقال القاضي وغيره: الموسر من يزيد دخله على خرجه، والمعسر عكسه، والمتوسط: من استوى أمره، قاله الدميري في «النجم الوهاج» (٢٣٠/٨).

(وَمَنْ وَجِبَتْ لَهُ النَّفَقَةُ وَجَبَ لَهُ الْأَذْمُ وَالْكِسْفَةُ وَالسُّكْنَى وَتَوَابِعُهَا) كآلة
تنظيف للزوجة، وآلة أكل لها.

وقولي «وتوابعها» من زيادتي.

(وَتَسْقُطُ النَّفَقَةُ بِمُضِيِّ الزَّمانِ) بلا إنفاق (إِلَّا نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ) وخادمها فلا
تسقط بل تصير ديناً في ذمته؛ لأنها بالنسبة إليها معاوضة في مقابلة التمكين
للتمتع، وبالنسبة إلى غيرها مواساة.



باب الحضانة

بفتح الحاء، لغة: مأخوذة من الحِضْن بكسرها، وهو الجنب؛ لضم الحاضنة الطفل إليه.

وشرعاً: حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه.

والإناث أليق بها كما يؤخذ مما يأتي.

♦ (تُقَدَّمُ فِيهَا الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ إِذَا كَانَتْ أَهْلًا لَهَا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ عَلَا) لو فور شفقتها (إِلَى أَنْ يُمَيِّزَ الْوَلَدُ) هو أولى من قوله «يلغ سبع سنين» (فِيخَيْرَ بَيْنَهُمَا) إن افترقا وصلحا؛ لأنه ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه، رواه الترمذي وحسنه^(١)، والغلام كالغلام.

(فَإِنْ تَدَافَعَا) بأن يمتنع كل منهما منها (أَوْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْلِدًا، أَوْ تَزَوَّجَتْ) بمن لا حق له في الحضانة، أو بمن له ذلك ولم يرض بحضنها الولد (قُدِّمَ) عليها (الأب) لقيام المانع بالأم.

♦ (وَتُقَدَّمُ أَقَارِبُهَا) بقيد زده بقولي (الْوَارِثَاتُ عَلَى أَقَارِبِهِ) كما تُقَدَّمُ هي على الأب (إِلَّا الْأُخْتُ لِأُمِّ فَتُقَدَّمُ عَلَيْهَا أُمُّ الْأَبِ) وإن علوا (وَالْأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ) لقوة إرثهن.

وخرج بالوارثات: غيرها كمن أدلت بذكر غير وارث كأم أبي الأم، وبنت ابن البنت، وبنت العم للأم؛ فلا حضانة لها؛ لإدلائها بمن لا حق له فيها.

وذكرت في شرح الأصل زيادة على ذلك، وذكر «أم الأب» من زيادتي. (وَيَقُومُ أَبُو الْأَبِ مَقَامَهُ فِي غَيْبِهِ فِي الْحَضَانَةِ، وَغَسَلِ الْمَيِّتِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) لقيامه مقامه في الشفقة.

وتركت من الأصل أشياء تعلم من محالها، ووقع فيه زيادة «إلا» قبل قوله «في الحضانة»، والصواب حذفها كما صنعت.



(١) رواه الترمذي (١٣٥٧)، ابن ماجه (٢٣٥١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كتاب الجنایات

الشاملة للجنایة بالجراح، وبغيره كسحر ومثقل.

والأصل فيها آیات كآية ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وأخبار كخبر الصحيحين «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١).

♦♦ (يَحِبُّ الْقَوْدُ فِي النَّفْسِ، وَالطَّرْفِ، وَالْمَعْنَى) وهو من زيادتي (وَالْجُرْحِ بِشَرْطِ عِصْمَةِ الْقَتِيلِ) فلا يقتل ذمي ولا غيره بحَرْبِي (و) بشرط (المُكَافَأَةِ) أي: مساواة القاتل للقاتل حال الجنایة.

(وَهِيَ فِي النَّفْسِ: أَنْ لَا يَفْضَلَ) الجاني (مَجْنِيَهُ بِحَرْبِيَّةٍ، أَوْ إِسْلَامٍ، أَوْ أَصْلِيَّةٍ، أَوْ سِيَادَةٍ) فلا يقتل الحر بمن فيه رق، ولا مسلم بكافر، ولا أصل بفرعه، ولا مكاتب برقيقه.

(وَفِي الثَّانِيَيْنِ) أي: الطرف والمعنى (ذَلِكَ) أي: أن لا يفضل.. إلخ (وَالْإِسْمُ الْأَخْصُ، وَسَلَامَةُ الْخَلْقَةِ) وهي المنفعة؛ فلا تقطع يد الحر بيد من فيه رق، ولا يد مسلم بيد كافر، ولا يد أصل بيد فرعه، ولا يد مكاتب برقيقه، ولا اليمين باليسار ولا العكس، ولا عينٌ صحيحة بحدقة عمياء، ولا لسانٌ ناطقٌ بأخرس.

(وَفِي الْأَخِيرِ) أي: الجرح (ذَلِكَ) أي: الأمور المذكورة (وَالْمِسَاحَةُ) فيعتبر في الموضحة مع ما ذكر طولها وعرضها؛ فيقاس من رأس الشاج بقدر موضحة المشجوج، ويخطُّ عليه بسواد أو نحوه، ويوضح بالموسى.

وذكر العصمة والأصلية والسيادة من زيادتي هنا في الجميع.

♦♦ (وَالْقَتْلُ) من حيث الحكم (أَنْوَاعٌ) ثلاثة:

١- (وَاجِبٌ: وَهُوَ قَتْلُ الْحَرْبِيِّ، وَالْمُرْتَدِّ، وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ، وَالزَّانِي الْمُخْصَنِ،

(١) رواه البخاري (٦٨٧٨)، مسلم (١٦٧٦) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتَارِكِ الصَّلَاةِ) كما هي مبينة في أبوابها.

٢- (وَمُبَاحٌ: وَهُوَ الْقَتْلُ قَوْدًا).

٣- (وَحَرَامٌ: وَهُوَ قَتْلُ مَنْ لَهُ أَمَانٌ مِنْ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عُدُوَانًا) وهو من

الكبائر.

♦♦ (وَأَنْوَاعُ الْحِنَايَةِ) من قتل وغيره؛ فهو أعم من قوله «وأنواعه» يعني

القتل (ثَلَاثَةٌ):

١- (عَمْدٌ) وهو قصد الفعل والشخص بما يُتلف غالبًا.

٢- (وَشِبْهُ عَمْدٍ) وهو قصد ذلك بما يُتلف لا غالبًا.

٣- (وَخَطَأٌ) وهو أن لا يقصد الفعل، أو يقصده لكن لا يقصد الشخص.

(وَلَا قَوْدَ فِي الْأَخِيرَيْنِ) وإنما فيهما الدية؛ لقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا

خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ﴾ [النساء: ٩٢]، وخبر: «قتيل الخطأ شبه العمد

قتيل السوط والعصا فيه مائة من الإبل» رواه أبو داود وغيره، وصححه ابن حبان

وغیره^(١).

♦ (وَيَجِبُ) القود (في العمد) بشرطه بالإجماع (إِلَّا فِي) أربع عشرة

مسألة:

١- (في قَتْلِ الْأَصْلِ قَرَعَةً؛ لخبر: «لا يقاد للابن من أبيه» رواه الحاكم

وصححه^(٢))، وبقية الأصول كالأب، وبقية الفروع كالابن، والمعنى فيه أن الأصل

كان سببًا في وجود الفرع فلا يكون الفرع سببًا في عدمه.

٢- (أَوْ) في قتله (مُورَثَ قَرَعِهِ) كأن قتل عتيقه، أو زوجة نفسه، وله منها

ابن؛ لأنه إذا لم يقتص منه بجنائته عليه فأولى أن لا يستوفيه منه.

(١) رواه أبو داود (٤٥٤٧)، النسائي (٤٨٣٩)، ابن ماجه (٢٦٤٧)، ابن حبان (٤٠٨٠).

(٢) رواه الحاكم (٨١٤) عن ابن عباس بلفظ: «لا يقاد ولد من والده»، وعند الترمذي (١٤٠٠)،

الدارقطني (٣٢٧٧) عن عمر بلفظ: «لا يقاد الوالد بالولد».

٣- (و) في (انْتَقَالَ بَعْضُ إِرْثِ الْقَتِيلِ إِلَيْهِ) أي: إلى القاتل (كَأَن قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ أَبَاهُمَا، ثُمَّ الْآخَرُ أُمَّهُمَا) والزوجية باقية (فَلَا يُقْتَلُ قَاتِلُ الْأَبِ) لانتقال بعض إرث أبيه إليه من أمه، ومن جملته بعض القصاص فيسقط باقيه، ويُقتل قاتل الأم.

٤- (و) في قتل (سَيِّدٍ رَقِيقَهُ وَلَوْ مُكَاتَبًا أَوْ أُمًّا وَلَدًا) أو من يملك بعضه؛ لعدم المكافأة.

٥- (و) في قتل (حَرْبِيٍّ غَيْرُهُ) ولو مسلمًا؛ لأنه لم يلتزم حكمنا.

٦- (و) في قتل (مُسْلِمٍ كَافِرًا) ولو ذميًّا؛ لخبر البخاري «ألا لا يقتل مسلم بكافر»^(١)، ولعدم المكافأة (إِلَّا) في ثلاث صور (أَن يَجْرَحَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيًّا، أَوْ مُرْتَدٌّ ذِمِّيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا) ثم يُسلم الجراح (ثُمَّ يَمُوتُ الْجَرِيحُ بِالْجِرَاحَةِ) فيقتل به؛ لمكافأته له حال الجنائية، وذكر حكم المرتد مع المرتد من زيادتي.

٧- (و) في (قَتْلِ حُرٍّ) كله أو بعضه (مَنْ بِهِ رِقٌّ)؛ لقوله تعالى ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ولخبر «لا يقتل حر بعبد» رواه الدارقطني^(٢) (إِلَّا) في صورتين:

٨- (أَن يَجْرَحَ رَقِيقٌ رَقِيقًا) هو أولى من قوله «عبد عبدًا» (ثُمَّ يُعْتَقُ الْجَارِحُ) ثُمَّ يَمُوتُ الْجَرِيحُ بِالْجِرَاحَةِ فيقتل به؛ لما مر.

٩- (أَوْ) أَن (يَقْتُلَ مَجْهُولُ النَّسَبِ عَبْدًا ثُمَّ يُقَرَّرَ بِالرَّقِّ) فيقتل به مؤاخذه له بإقراره.

٨- (و) في (قَتْلِ شَخْصٍ) معصوم (مُرْتَدًّا).

٩- (أَوْ حَرْبِيًّا) وهو من زيادتي.

١٠- (أَوْ زَانِيًا مُخَصَّنًا).

(١) رواه البخاري (٣٠٤٧).

(٢) رواه الدارقطني (٣٢٥٢)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٠٣٤) وضعفه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

١١- (أَوْ تَارِكَ الصَّلَاةِ).

١٢- (أَوْ قَاطِعَ طَرِيقٍ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ)؛ لاستيفاء حق الله تعالى مع انتفاء عصمته

عليه.

١٣- (و) في (قَدَّهِ) أي: الشخص (مَلْفُوفًا وَرَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ إِنْسَانٍ).

١٤- (و) في (قَتَلَ مُسْلِمٍ مِّنْ ظَنَّهُ حَرْبِيًّا) بدراهم أو صَفِّهِمْ (فَبَانَ مُسْلِمًا)؛

لوضوح العذر، ولأنه أسقط حرمة نفسه بمقامه ثم.

وقولي «حربيًّا» أولى من قوله «كافرًا».

♦ (وَيَجِبُ الْقَوْدُ بِالسَّبَبِ) وهو ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في التلف (ك) ما

يجب بـ (المُبَاشَرَةِ) وهي ما يؤثر في التلف ويحصله (فَيَجِبُ) القود (عَلَى الشَّاهِدِ

إِذَا رَجَعَ بَعْدَ الْقَتْلِ بِشَهَادَةٍ) وقال: تعمدت الكذب وعلمت أنه يقتل بشهادتي (و)

عَلَى (المُكْرِهِ) بكسر الراء بغير حق بأن قال: اقتل هذا وإلا قتلتك؛ فقتله فأشبهه ما

لورماه بسهم فقتله.

وتعبري بما ذكر أولى وأعم مما عبر به.



فصل في موجب القتل

بفتح الجيم.

(قَدْ لَا يُوجِبُ الْقَتْلُ شَيْئًا لَوْ جُوبِهُ أَوْ إِبَاحَتِهِ) وتقدم ببيانها.
(وَقَدْ يُوجِبُ) وإن كان واجبا (الْقَوْدُ؛ كَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ مِثْلَهُ) والزاني المحصن
مثله.

(وَقَدْ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ فَقَطُّ) أي: دون القصاص والمال (كَقَتْلِهِ نَفْسَهُ، أَوْ
عَبْدَهُ، أَوْ مُسْلِمًا بِدَارِ الْحَرْبِ، أَوْ بِصَفِّهِمْ) ظنه حربيا؛ لأن كلاً منهم معصوم يحرم
قتله، والكفارة حق لله تعالى فلا تسقط بذلك بخلاف الضمان بغيرها.
(وَقَدْ يُوجِبُهَا وَالْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ، وَهُوَ الْقَتْلُ الْمُحَرَّمُ عَمْدًا) إلا ما استثنى، أما
الكفارة فلما مر، وأما الباقي فلا أنه ﷺ خير أولياء القتل بين القتل وأخذ الدية،
رواه الشيخان^(١).

(وَمُوجِبُهُ) أي: القتل (الْقَوْدُ) بفتح الواو أي: القصاص؛ لقوله تعالى
﴿كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ولخبر «مَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدُ»
رواه الشافعي وغيره بأسانيد صحيحة^(٢)، ولأنه بدل متلف فتعين جنسه كالمتلف
المِثْلِي، وَسُمِّيَ قَوْدًا؛ لأنهم يقودون الجاني بحبل أو غيره.
(وَالدِّيَّةُ بَدَلٌ عَلَى النَّفْسِ عِنْدَ سُقُوطِ الْقَوْدِ) بلا عفو أو بعفو عنه عليها،
وقولي «عن النفس» أولى من قوله «عنه» أي: القود؛ لأن المرأة إذا قتلت رجلاً
لزمته دية ولو كانت بدلاً عن القود لزمته دية امرأة.
(وَقَدْ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ وَالدِّيَّةَ فَقَطُّ) أي: دون القود (وَهُوَ الْخَطَأُ، وَشِبْهُ
الْعَمْدِ) لما مر عند قولِي «ولا قود في الأخيرين».

(١) رواه البخاري (٦٨٨٠)، مسلم (١٣٥٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (١٢/٧)، أبو داود (٤٥٣٩)، النسائي (٤٨٣٣)، ابن ماجه (٢٦٣٥).

(وَيَتَخَيَّرُ مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَفْوِ) عنه إما (بِلَا مَالٍ، أَوْ بِهِ إِلَّا فِيمَا لَوْ
 قَطَعَ الْمُسْتَحِقُّ) هو أعم من قوله «الولي» (بِذِي الْقَاتِلِ وَلَمْ يَمُتْ وَلَمْ تَنْقُضْ
 دَيْتُهُ) عن دية القاتل (فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْقَوْدِ) للانتقام (وَالْعَفْوِ لَا بِمَالٍ) لأنه استوفى ما
 يقابل الدية، وقولي «ولم تنقص ديته» من زيادتي.
 (وَفِيمَا لَوْ قَتَلَ أَحَدُ عَبْدَيْهِ الْآخَرَ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْقَوْدِ) للزجر والانتقام
 (وَالْعَفْوِ لَا بِمَالٍ) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال.



فصل

في الجناية على الرقيق

(الْجَنَائَةُ عَلَى الرَّقِيقِ كَ) الجناية على (الْحُرِّ) فيما مر (إِلَّا) في ست مسائل

(فِي):

- ١- (أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ حُرٌّ).
- ٢- (وَلَا مُبْعَضُّ)؛ لعدم المكافأة.
- ٣- (وَأَنَّ الْوَاجِبَ قِيَمَتُهُ).
- ٤- وأنها (مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ) بخلاف الحر فيهما؛ فإن واجبه الدية من الإبل.
- ٥- (وَأَنَّ الذَّكَرَ وَغَيْرَهُ) من أنثى وخنثى - وهو من زيادتي - في حكم الجناية (سَوَاءٌ) بخلافه في الحر؛ فإن دية الأنثى والخنثى على النصف من دية الذكر.
- ٦- (وَأَنَّهُ تُعْتَبَرُ أَوْصَافُهُ فِي ضَمَانِ نَفْسِهِ) بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المعيب كدية السليم.



فصل

في الاشتراك في الجناية

♦♦ (الشَّرِكَةُ فِي الْجَنَايَةِ) هي أعم من قوله «في القتل» (أنواع) ثلاثة:

١- (أَحَدُهَا: لَا يَسْقُطُ فِيهِ الْقَوْدُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، بِأَنْ يَكُونَ فِعْلُ كُلِّ عَمْدًا عُدْوَانًا بِلَا شُبْهَةٍ) لما روى الشافعي وغيره أن عمر قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة، وقال: «لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً»^(١)، ولم ينكر عليه فصار إجماعاً، ويقاس بالقتل غيره.

٢- (الثَّانِي: لَا قَوْدَ فِيهِ؛ بِأَنْ يَكُونَ فِعْلُ بَعْضِهِمْ خَطَأً أَوْ شُبْهَ عَمْدٍ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بِفَعْلَيْنِ لَا يَجِبُ بِأَحَدِهِمَا الْقَصَاصُ فَعُلبَ الْمَسْقُطُ كَمَا يَغْلِبُ فِيمَا إِذَا قُتِلَ الْمَبْعُضُ رَقِيقًا.

٣- (الثَّالِثُ: يَسْقُطُ فِيهِ الْقَوْدُ عَنْ بَعْضِهِمْ فَقَطْ) أي: دون البعض الآخر (إِمَّا لَا اسْتِحَالَةَ إِيْجَابِ الْقَوْدِ عَلَيْهِ كَكُونِهِ سَبْعًا، أَوْ حَيَّةً، أَوْ قَاتِلَ نَفْسِهِ، أَوْ لِمَانِعٍ كَكُونِهِ أَصْلًا، أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا شَارَكُهُ غَيْرُهُ) فيهما؛ فيجب القود على الغير فقط؛ لحصول التلف بفعلين عمدتين؛ فلا يؤثر فيه امتناع القود على الشريك لمعنى يخصه.



(١) رواه البخاري معلقاً (٦٨٩٦)، مالك في «الموطأ» (٢٥٥٢/بشار)، الشافعي في «الأم» (٥٦/٧)، الدارقطني (٣٤٦٣)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٠٦٧).

فصل

في الجناية على غير النفس

(الْجِنَايَةُ عَلَى مَا دُونَ النَّفْسِ تَكُونُ):

١- (بِإِزَالَةِ طَرَفٍ) كـ يَدٍ وَرِجْلِ.

٢- (أَوْ مَعْنَى) كسمع وبصر، والتصريح به من زيادتي.

٣- (أَوْ بِجُرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ كَمُوضِحَةِ رَأْسٍ أَوْ غَيْرِهِ) كوجه (فَفِي كُلِّ

مِنْهَا الْقَوْدُ)؛ لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (دُونَ غَيْرِهَا) من هاشمة تهشم العظم، ومنقّلة تنقله، ونحو ذلك؛ لِعُسْرِ ضبطها.



فصل

في مستوفي القود

(الْقَوْدُ يُبْتُ لِكُلِّ الْوَرَثَةِ) كالدية، ويبتظر غائبهم، وكمال صبيهم ومجنونهم، ويحبس القاتل، ولا يُخْلَى بكفيل.

(فَإِنْ أَتَفَقُوا) أي: المستحقون (عَلَى مُسْتَوْفٍ) فذاك (وَالْأَلَا) بأن أراد كل منهم أن يستوفيه بنفسه (أُفْرِغَ) بينهم وجوباً؛ فَمَنْ خرجت له القرعة تولاه لكن بإذن الباقيين على الأصح^(١) (وَلَا يَدْخُلُهَا عَاجِزٌ) عن المباشرة؛ لأنها إنما تجري بين المُستوين في الأهلية، لكن لا يجوز الاستيفاء بعد خروج القرعة إلا بإذن العاجز، ورجح الأصل الدخول تبعاً للبغي^(٢).

(وَلَا يُسْتَوْفَى) قودٌ (إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ) ولو بنائبه؛ لخطره واحتياجه إلى النظر؛ لاختلاف العلماء في شروطه (وَيُعَزَّزُ الْمُسْتَقِلُّ) من المستحقين (بِذَلِكَ) لافتياته على الإمام، ويقع عن القصاص.

(وَلَا يَأْذَنُ الْإِمَامُ إِلَّا لِعَارِفٍ) من مستحقه (بِذَلِكَ) أي: باستيفائه؛ فيأذن له (فِي نَفْسٍ) لأنها مضبوطة (لَا) في (غَيْرِهَا) هو أعم من قوله «لا طرف»؛ لأنه لا يؤمن أن يزيد في الإيلام بترديد الآلة مثلاً.

(وَيُقَادُ بِمِثْلِ فِعْلِ الْجَانِي) ولو جائفة؛ رعاية للمماثلة (أَوْ بِسَيْفٍ)؛ لأنه أسهل وأسرع، والتصريح بذلك من زيادتي.

وما ذكرته في الجائفة هو المنقول عن النص والجمهور، وصوبه جماعة^(٣)

(١) فائدة الإذن بعد القرعة تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين: أنا أستوفي، وقول بعضهم للقارع: لا تستوف أنت بل أنا، نقله الشرقاوي.

(٢) وهو ضعيف، والمعتمد الأول، قاله الشرقاوي (٢/٤٠٨).

(٣) منهم الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين والروائيين، ونسبه النووي إلى الأكثرين، انظر: الشرح الكبير (١٠/٢٧٩)، الروضة (٩/٢٣١).

بخلاف ما وقع في الأصل تبعاً «للمنهاج» من تصحيح تعيين السيف^(١).
 (إِلَّا فِي نَحْوِ وَطْءٍ) مما يحرم فعله كسحر، وسيف مسموم (فَبَسِيفٍ فَقَطُّ)
 يُقَاد، وتعبيري بذلك أعم مما عبر به.



(١) وهو أظهر القولين عند البغوي، والأصح في «الروضة» (٩/٢٣١) و«المنهاج» (٢٧٧).

باب الديات

جمع دية، والهاء عوض عن فاء الكلمة؛ إذ أصلها «وَدِي» يقال: وَدَيْتُ القَتِيلَ وَدْيًا، أي: أعطيتُ دِيته.

وهي المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أو فيما دونها.
♦♦ (هِيَ نَوْعَانِ):

أحدهما: (مُغْلَظَةٌ فِي الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ مُطْلَقًا) عما في الخطأ كما يأتي في الباب الآتي (وَهِيَ) أي: المغلظة (أَثَلَاثٌ: ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً) أي: حوامل؛ لخبر الترمذي في العمدة^(١)، وخبر أبي داود في شبهه بذلك^(٢).

(و) ثانيهما: (مُخَفَّفَةٌ فِي الْخَطِئِ) فيما عدا ما يأتي في الباب عقبه (وَهِيَ) أَخْمَاسٌ: مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ، وَبَنَاتِ لَبُونٍ، وَبَنِي لَبُونٍ، وَحِقَاقٍ، وَجَذَعَاتٍ مِنْ كُلِّ مِنْهَا فِي دِيَةِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ عَشْرُونَ؛ لخبر الترمذي وغيره بذلك^(٣).

(وَتَحِبُّ الدِّيَّةُ فِي النَّفْسِ وَالطَّرْفِ وَالْمَعْنَى) وهو من زيادتي (وَالْجُرْحِ).

♦♦ (ثُمَّ مِنْ ذَلِكَ مَا يَحِبُّ فِيهِ كُلُّ الدِّيَةِ) أي: دية المجني عليه.

-(كَالْنَفْسِ) الحرة المعصومة.

-(وَالشَّمِّ) مِنَ الْمَنْخَرَيْنِ؛ لأنه من أعظم المنافع كالبصر.

(١) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل مؤمنًا متعمدًا دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا أخذوا الدية، وهي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، وما صالحوا عليه فهو لهم، وذلك لتشديد العقل»، رواه الترمذي (١٣٨٧) وقال: حسن غريب، ابن ماجه (٢٦٢٦)، الدارقطني (٣٣٧٥).

(٢) عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن دية الخطأ شبه العمدة ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل، منها أربعون في بطونها أولادها»، رواه أبو داود (٤٥٤٧).

(٣) عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «في دية الخطأ عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض ذكر»، رواه أبو داود (٤٥٤٥)، الترمذي (١٣٨٦)، الدارقطني (٣٣٦١).

- (وَالْمَارِنِ) وهو ما لان من الأنف، مشتمل على طرفين وحاجز؛ لخبر عمرو بن حزم: «وفي الأنف إذا استوصل المارن الدية الكاملة» رواه البيهقي^(١).
 - (وَاللِّسَانِ) لناطقي ولو لَأَلْكَنَ، وَأَرَّتْ، وَأَلْثَغَ^(٢)، وطفل؛ لخبر ابن حزم: «وفي اللسان الدية» رواه أبو داود وغيره^(٣).

- (وَالكَلَامِ) وإن كان لا يحسن بعض الحروف خِلقة؛ لأنه من أعظم المنافع، ونقل الشافعي في «الأم» فيه الإجماع^(٤)، وإنما تؤخذ ديته إذا قال أهل الخبرة لا يعود نطقه.

- (وَالْحَشْفَةِ) لأن معظم منافع الذكر - وهو لذة المباشرة - تتعلق بها فما عداها منه تابع لها كالکف مع الأصابع.

- (وَالْإِفْضَاءِ) للمرأة من زوج أو غيره بوطء أو غيره، وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر؛ لاختلال التمتع بذلك، ولمنع استمساك الخارج، وقيل: هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول.

- (وَالْعَقْلِ) الغريزي؛ لخبر البيهقي بذلك^(٥)، ولا يزداد شيء على دية العقل إن زال بما لا أرش به ولا حكومة كلطمة.

- (وَكَسْرِ الصُّلْبِ) إذا فات به المشي، أو المني، أو الجماع.

(١) رواه الدارقطني (٣٤٨٠)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٣٧٣).

(٢) الألكن: من اللكنة وهي العُجمة، والأرت: من يدغم في غير محل الإدغام، والألثغ: من يبدل حرفاً بآخر، سواء كان بإدغام أم لا، قاله الشرقاوي (٤١١/٢).

(٣) رواه النسائي (٤٨٩٧)، الدارمي (٢٤١١)، ابن حبان (٧٢٠١)، الحاكم (١٤٤٧)، أبو داود في «المراسيل» (٢٤٨).

(٤) انظر: الأم للشافعي (٢٩٤/٧).

(٥) عن معاذ بن جبل مرفوعاً: «وفي العقل مائة من الإبل»، وروينا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما دل على أنه قضى في العقل بالدية، رواه البيهقي في «الكبرى» (٣٤٢/١٦).

- (وَسَلَخَ الْجِلْدَ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ بَدَلُهُ) وبقيت حياة مستقرة ومات ولو بعد مدة بسبب من غير السالخ أو منه، واختلفت الجنايات عمداً أو غيره؛ لأنه كالجنس الواحد من الأعضاء من حيث إنه مُعَدُّ لغرض واحد.

- (وَالْأُذُنَيْنِ) ولو بإيأسهما، وسواء في ذلك السميع والأصم، وذلك لخبر ابن حزم: «وفي الأذن خمسون» رواه الدارقطني وغيره^(١)، ولأنه أبطل منهما منفعة دفع الهوام بالإحساس.

- (وَسَمْعُهُمَا) لخبر البيهقي بذلك^(٢)، ولأنه من المنافع المقصودة، والتصريح بهذه وما قبلها من زيادتي، وكالبطش، والمشى، والبصر. فقولي «كالنفس... إلخ» أولى من قوله «وهو... إلى آخره».

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَحِبُّ فِيهِ نِصْفُهَا):

(كَأُذُنٍ) واحدة (وَسَمْعِيهَا، وَعَيْنٍ) واحدة (وَبَصَرِيهَا، وَشَفِيَّةٍ) واحدة (وَلَحْيٍ) واحد (وَيَدٍ، وَبَطْنِيهَا، وَرِجْلٍ، وَمَشْيِيهَا، وَحَلَمَةِ امْرَأَةٍ) وهي رأس الثدي عملاً بالتقسيط في جميعها (وَفِي حَلَمَةِ غَيْرِهَا) من رجل وخشئي (حُكُومَةٌ) لانتفاء المنفعة فيه (وَكَخْصِيَّةٍ، وَأَلْيَةٍ، وَشَفَرٍ، وَنِصْفِ لِسَانٍ، وَشَمٍّ مِنْخَرٍ) واحد (وَنِصْفِ عَقْلٍ) بأن كان يُجَنُّ يوماً ويفيق يوماً عملاً بالتقسيط.

وقولي «كأذن... إلى آخره» أولى من قوله «وهو... إلخ».

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَحِبُّ فِيهِ ثُلُثُهَا):

- (كَمَأْمُومَةٍ) وهي التي تبلغ خريطة الدماغ؛ لخبر عمرو بن حزم بذلك، رواه أبو داود وغيره^(٣)، وقيس بها الدامغة: وهي التي تخرق خريطة الدماغ.

(١) رواه الدارقطني (٣٤٨٠)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٣٠١).

(٢) عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَفِي السَّمْعِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ»، رواه البيهقي في «الكبرى» (١٦٣٠٥).

(٣) وهو قوله «وفي المأمومة ثلث العقل»، رواه أبو داود (٤٥٦٤)، النسائي (٤٨٩٧).

- (وَجَائِفَةً) وهي جرح ينفذ إلى جوف باطل محيل أو طريق له كبطن
وصدر؛ لخبر عمرو بن حزم أيضًا^(١).
- (وَتُلُثِّ لِسَانٍ، وَتُلُثِّ كَلَامٍ) وأحد طرفي الأنف أو الحاجز؛ عملاً
بالتقسيط.

وقولي «كما مومة... إلى آخره» أولى من قوله «وهو... إلخ».

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ رُبْعُهَا):

- (كَجَفَنِ الْعَيْنِ) ولو لأعمى، وربيع شيء مما مر عملاً بما قلناه؛ فتعبري
بذلك أولى من قوله «وهو جفن العين».

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ عَشْرٌ) من الدية (وَنَضْفُهُ، وَهُوَ الْمُتَقَلُّ) المسبوقه

بإيضاح وهشم؛ لخبر عمرو بن حزم بذلك، رواه أبو داود^(٢).

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ عَشْرُهَا) كأصبع، وهاشمة مع إيضاح؛ للخبر

السابق بالأول، ولخبر زيد بالثاني، رواه الدارقطني والبيهقي^(٣).

فتعبري بذلك أولى من قوله «وهو... إلى آخره».

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ نِصْفُ عَشْرِهَا):

- (كَمَوْضِحَةٍ) في الرأس أو الوجه.

- (وَيْسَنٌ) لخبر عمرو بن حزم بذلك.

- (وَأَنْمُلَةٌ إِبْهَامٍ) عملاً بالتقسيط، وهاشمة بلا إيضاح، وتنقيل.

فقولي «كموضحة إلى آخره» أولى من قوله «وهو إلى آخره».

◆◆ (وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ ثُلُثُ عَشْرِهَا) فأقل (كَأَنْمُلَةٍ خِنْصَرٍ).



(١) مضى تخريجه قريباً.

(٢) رواه أبو داود في «المراسيل» (٢٤٦)، النسائي (٤٨٩٧)، ابن حبان (٧٢٠١)، الحاكم (١٤٤٧).

(٣) رواه الدارقطني (٣٤٨١)، البيهقي في «الكبرى» (٧٣٣٦).

باب العاقلة

جمع عاقل، سميت بذلك؛ لعقلهم الإبل بفناء دار المستحق، وقيل: لتحملهم عن الجاني العقل، أي: الدية، وقيل: غير ذلك.

♦♦ (وَهِيَ الْعَصَبَاتُ) للجاني من نسب، وولاء، وبيت مال، والمراد في الأوّلين المجمع على إرثهم الذكور الأحرار المكلفون غير الفقراء؛ فيحملون مال جنايته (إِلَّا الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ) روى الشيخان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ اقْتَتَلتا فَحَذَفَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا؛ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا^(١) أي: القاتلة، وفي رواية: «وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا»^(٢)، وفي رواية لأبي داود: «وَبَرًّا الْوَلَدَ»^(٣) أي: من العقل.

وروى النسائي خبر: «لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ ابْنِهِ»^(٤).

وسواء في ذلك أصول الجاني وفروعه؛ لما مر، أم أصول معتق الجاني وفروعه؛ لما روى الشافعي والبيهقي أن عمر قضى على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَأَن يَعْقَلَ عَنْ مَوَالِي صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ أَخِيهَا دُونَ ابْنِهَا الزَّيْبِرِ^(٥)، واشتهر ذلك بينهم، وقيس بالابن سائر الأبعاض.

♦♦ (وَتَحْمِلُ) العاقلة (خَطَأً، وَشِبْهَ عَمْدٍ) للخبر السابق في شبه العمد وقياساً عليه في الخطأ، وفي قولي «تحمل» إشارة إلى أن الدية تجب على الجاني ابتداء ثم تتحملها العاقلة عنه، وهو الصحيح.

(١) رواه البخاري (٦٩١٠)، مسلم (٣٦-١٦٨١).

(٢) رواه البخاري (٦٧٤٠)، مسلم (٣٥-١٦٨١).

(٣) رواه أبو داود (٤٥٧٥)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٤٥٥).

(٤) رواه النسائي (٤١٢٧) بلفظ: «بجريرة أبيه، ولا بجريرة أخيه».

(٥) رواه الشافعي في «الأم» (٢٨٥/٧)، ابن أبي شيبة (٢٨١٥٣)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٤٥٨).

♦♦ (وَلَا تَحْمِلُ):

-(عَمْدًا) قطعًا.

-(وَلَا ضُلْحًا) عن القود.

-(وَلَا اغْتِرَافًا) بالجناية، روي ذلك عن ابن عباس^(١)، نعم إن صدقت

العاقلة المعترف بالجناية حملت عنه.

-(وَلَا) تحمل (عَنْ عَبْدٍ) بل يتعلق الأرش برقبته ولو أمره السيد، نعم إن

أمره وهو غير مميز فالضمان على الأمر.

-(و) لا عن (مُرتدٍّ) لانتفاء النصرة والولاية.

-(و) لا عن (مُتَّقِلٍ مِنْ كُفْرٍ إِلَى كُفْرٍ) لأنه في معنى المرتد من حيث إنه لا

يقبل منه إلا الإسلام.

-(و) لا عن (كَافِرٍ رَمَى فَأَصَابَ) المرمي إليه (بَعْدَ إِسْلَامِهِ) لانتفاء

النصرة والولاية حالة الفعل؛ إذ يُعتبران من الفعل إلى فوت النفس.

-(و) لا عن (مَنْ أَسْلَمَ وَاخْتَلَفَتْ عَاقِلَتَاهُ) المسلمة والكافرة (فِي وَقْتِ

الْقَتْلِ) أهو قبل إسلامه أو بعده ولا بينة.

♦♦ (وَيَحْمِلُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ) في أربع صور:

١- (فِيَمَنْ) أي مسلم (جَنَى ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ) قبل موت المجني عليه أو

بعده (فَأَرِشُ الْجِنَايَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ وَالْبَاقِي) إلى تمام الدية (عَلَيْهِ).

٢- (وَفِي الْمُبْعَضِّ) فيتعلق بما فيه من الرق أقل الأمرين من حصتي الدية

والقيمة وتحمل عاقلته الباقي.

٣- (وَفِي ذِمِّيٍّ أَوْ ضَحٍّ مَثَلًا مُسْلِمًا ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ مَوْتِ الْمُسْلِمِ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ

(١) عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ، أَوْ رَمِيَ بِكَوْنٍ بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ، أَوْ

بِسَوْطٍ، فَعَقَلَهُ عَقْلٌ خَطِيٍّ»، رواه أبو داود (٤٥٩١)، وعن ابن عباس قال: «لا تعقل العاقلة

عمدًا، ولا صلحًا، ولا اعترافًا، ولا ما جنى المملوك»، رواه البيهقي في «الكبرى» (١٦٤١).

الذَّمَّيْنِ أَرْضُ الْمُوضِحَةِ وَالْبَاقِي عَلَيْهِ) وَلَا شَيْءَ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُسْلِمِينَ.
٤- (وَفِي مَسْئَلَةِ الْأَصْطِدَامِ الْآتِيَةِ) وَمَعْنَى تَحْمِلِ الْقَاتِلِ بَعْضَ الدِّيَةِ فِي هَذِهِ
سَقُوطُهَا.



فصل

في تغليظ الدية وتخفيفها

◆ (تُغَلِّظُ دِيَّةُ الْعَمْدِ):

١- (يَكُونُهَا مُثْلَثَةً) كما مر.

٢- (وَ) كونها (حَالَةً).

٣- (وَ) كونها (عَلَى الْجَانِي) على قياس إبدال المتلفات.

◆ (وَتُخَفَّفُ دِيَّةُ الْخَطَا):

١- (يَكُونُهَا مُخَمَّسَةً) كما مر.

٢- (وَ) كونها (مُؤَجَّلَةً) بثلاث سنين في النفس الكاملة، وبستين في المرأة

والخنثى المسلمتين، في السنة الأولى قدر ثلث دية النفس الكاملة، وبسنة في كافر معصوم، وبسنة أو أكثر في الأطراف والأروش والحكومات بحسب قلتها وكثرتها على ما عرف مما تقرر.

٣- (وَ) كونها (عَلَى الْعَاقِلَةِ) لما مر في أول الباب.

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ بِحَرَمٍ مَكَّةَ) سواء أكان القاتل والمقتول فيه أم أحدهما

(أَوْ شَهْرٍ حَرَامٍ) من ذي القعدة وذی الحجة والمحرّم ورجب (أَوْ) القتل (مَحْرُومٌ رَحِمٍ) بالإضافة (فَتُغَلِّظُ) بكونها مثلثة ومخففة بالوجهين الأخيرين.

وخرج بالإضافة: محرم الرضاع كبنت عم هي أخت من الرضاع، ومحرم

المصاهرة كبنت عم هي أم زوجته.

◆ (وَتُغَلِّظُ دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ: يَكُونُهَا مُثْلَثَةً) كما مر (وَتُخَفَّفُ: يَكُونُهَا مُؤَجَّلَةً،

(وَ) بكونها (عَلَى الْعَاقِلَةِ) كما مر.



فصل

في بيان الاصطدام

♦♦ (الاضْطِدَامُ) أنواع؛ لأنه:

١- (إِمَّا بِأَنْ يَضْطَدِمَ حُرَّانٍ) ماشيان، أو راكبان، ولو كان الاصطدام بغلبة دابتي الرَّاكِبَيْنِ (فَيَمُوتَا وَدَابَّتَاهُمَا؛ فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ قِيَمَةِ دَابَّةِ الْآخَرِ) لاشتراكهما في الإِتْلَاف مع هَدْر فعل كل منهما في حق نفسه (وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ نِصْفٍ دِيَّةِ الْآخَرِ مُحَقَّقَةٌ) بكونها مُخَمَّسَةٌ مُؤَجَّلَةٌ (إِنْ لَمْ يَقْصِدَا ذَلِكَ) أي: الاصطدام كأن كانا أَعْمَيَيْنِ أو في ظلمة (وِلَّا) بأن قصدا ذلك (فَ) على عاقلة كل (نِصْفُهَا) أي: نصف دية الآخر (مُثَلَّثَةً) لأن كلا منهما مات بفعله وفعل صاحبه؛ ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه، وهو في الأول خطأ، وفي الثاني شبه عمد.

وتعبري بالْحُرَيْنِ أَوْلَى من تعبيره بِالرَّاكِبَيْنِ وَالْمَاشِيَيْنِ على أن ما ذكره في الرَّاكِبَيْنِ من أن على كل منهما نصف دية صاحبه إن قصد الاصطدام وجه ضعيف؛ إذ الأصح أنه على العاقلة كما قررته.

وظاهر أن ما ذكر في ضمان الدابتين محلّه إذا كانتا لِلرَّاكِبَيْنِ، فإن كانتا لأجنبي لزم كلا منهما نصف قيمتهما.

٢- (أَوْ بِأَنْ يَضْطَدِمَ سَفِيَتَانِ) فيهما مَلَّاحَانِ فتلفتا وما فيهما (فَكَالرَّاكِبَيْنِ) الحرين أي: فكاصطدامهما فيما ذكر بقيد زده بقولي (إِنْ فَعَلَ الْمَلَّاحَانِ ذَلِكَ) أي: الاصطدام (أَوْ قَصَّراً) حتى حصل ذلك كأن سَيَّرَا في ريح شديدة لا تسير في مثلها السفن، أو لم يكملَا عُدَّتُهُمَا، نعم إن قصد المَلَّاحَانِ الاصطدام بما يعد مفضياً للهلاك غالباً وجب دية كل منهما في تركة الآخر لا على عاقلته، أما إذا لم يفعلاه ولم يقصرا كأن حصل الاصطدام بغلبة الرياح وجهلاً ذلك فلا ضمان.

٣- (أَوْ بِأَنْ يَضْطَدِمَ مَاشٍ وَوَاقِفٌ) في طريق وإن ضاق فيموتا (فَيُهْدَرُ

الْمَاشِي، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَةُ الْوَاقِفِ) لأن الوقوف من مرافق الطريق والتلف حصل بحركة الماشي فخص بالضمان.

٤- (أَوْ) يصطدم (مَاشٍ وَقَاعِدٌ) بقيد زدته بقولي (بِطَرِيقٍ ضَبِيقٍ؛ هُدِرَ الْقَاعِدُ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَةُ الْمَاشِي) لأن القعود ليس من مرافق الطريق الضيق، فالقاعد فيه مقصّر، أما إذا اتسع الطريق فيهدر الماشي، وعلى عاقلته دية القاعد، والماشي مع النائم كهو مع القاعد.

٥- (وَلَوْ رَمَوْا بِالْمَنْجَنِيْقِ) بفتح الميم والجيم (فَرَجَعَ الْحَجَرُ عَلَيْهِمْ فَمَاتُوا هُدِرَ مِنْ دِيَةِ كُلِّ) منهم (بِقَدْرِ حِصَّةِ جَنَائِيَّتِهِ، وَقُسِّمَ بَاقِيهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْبَاقِيْنَ) لأن كلاً منهم مات بفعله وفعل الباقيين فسقط ما قابل فعله.



فصل

في الجناية على الجنين

إذا (ضَرَبَ) مثلاً (بَطَنَ امْرَأَةً) حية ضربة مؤثرة (فَأَلْقَتْ جَنِينًا) بأن تَبَيَّنَ فيه شيء من خلق الآدمي كالحم قال القوابل: فيه صورة خفية (مَيْتًا) بقيد زدته بقولي (مَعْصُومًا) عند الضرب (فَعَلَيْهِ غُرَّةٌ رَقِيقٌ) ولو أمة (يَبْلُغُ) الرقيق (عُشْرَ دِيَةِ أُمِّهِ) أي: الجنين (إِنْ كَانَ حُرًّا) وتفرض الأم كأب دينًا إن فضلها فيه، ويعتبر أن يكون الرقيق مميّزًا سليمًا من عيب مبيع (وَلَا) أي: وإن لم يكن الجنين حرًّا (فَعَلَيْهِ عُشْرُ أَقْصَى قِيَمِ أُمِّهِ) من جناية إلى الإلقاء، أما وجوب العُشْر فعلى وزان اعتبار الغرة في الحر بعُشْر دية أُمِّهِ، وأما وجوب الأَقْصَى وهو ما في أصل «الروضة»^(١) فعلى وزان الغصب، والأصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة.

(وَتَحِبُّ فِيهِمَا) أي: في الجنين الحر والرقيق، أي: في كل منهما (الكَفَّارَةُ) لأنه آدمي معصوم.

(فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا فَفِيهِ الدِّيَةُ) إن كان حرًّا (أَوْ الْقِيَمَةُ) إن كان رقيقًا، هذا (إِنْ مَاتَ عَقِبُهُ أَوْ دَامَ أَلْمُهُ إِلَى مَوْتِهِ) لأننا تيقنا حياته وقد مات بالجناية (وَلَا) بأن بقي زمانًا ولا ألم به ثم مات (فَلَا ضَمَانَ) فيه؛ لأننا لم نتحقق موته بالجناية. (فَإِنْ تَنَازَعَا) في أنه مات بجنائه أو لا (حَلَفَ الْجَانِي أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ بِجِنَايَتِهِ) لأنه الأصل، فإن كانت المرأة ميتة حال الضرب، أو كان الجنين غير معصوم عنده فلا شيء فيه؛ لظهور موته بموتها في الأولى، وعدم الاحترام في الثانية.



(١) انظر: الروضة (٩/ ٣٧٢).

باب القسامة

♦ (هِيَ) بفتح القاف (حَلِفٌ مُدَّعٍ يَقْتُلُ) لا طَرَفٍ وجرح ومعنى؛ لأن القسامة على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص (عَلَى مُعَيَّنٍ) كسائر الدعاوي، فلو قال: قَتَلَهُ أَحَدُ هَؤُلَاءِ؛ لم تسمع دعواه؛ لإبهام المدعى عليه.

وقولي كغيري «حلف مدع» جري على الغالب، فقد يكون الحالف غير مدع كما لو أوصى لأم ولده بقيمة عبده إن قتل ثم مات السيد حلف الوارث بعد دعواها.

- ♦♦ (وَهِيَ جَائِزَةٌ بِشُرُوطٍ غَيْرِ مَا ذُكِرَ) من القتل، وتعيين المدعى عليه.
- ١- (أَنْ يَكُونَ ثَمَّ لَوْثٌ) بالمثلثة (وَهُوَ قَرِينَةٌ لِصَدَقِ الْمُدَّعِي) كَانَ وَجَدَ قَتِيلٌ أَوْ بَعْضُهُ فِي مُحَلَةٍ، أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ مُحْصَرُونَ.
- ٢- (وَأَنْ لَا يُخَالِطَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ) من الأعداء (غَيْرُهُمْ) من غير أصدقاء القتل وأهله، وهذا ما نقله النووي في «شرح مسلم» عن نص الشافعي^(١)، لكن قال في «الروضة» كأصلها: الشرط أن لا يساكنهم غيرهم^(٢).
- ٣- (وَأَنْ يَحْلِفَ الْمُدَّعِي خَمْسِينَ يَمِينًا) ولو متفرقة؛ لخبر الصحيحين بذلك^(٣) المخصص لخبر البيهقي «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٤).
- (فَإِنْ تَعَدَّدَ) المدعي (حَلَفَ كُلُّ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الْإِثْرِ) غَالِبًا قِيَاسًا عَلَى

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (١١/١٤٥).

(٢) انظر: الروضة (١٠/١٠).

(٣) عن سهل بن أبي حثمة: ذكروا لرسول الله ﷺ مقتل عبد الله بن سهل، فقال لهم: «أتحلفون خمسين يمينًا فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم»، قالوا: وكيف نحلف، ولم نشهد؟ قال: «فتبرئكم يهود بخمسين يمينًا»، قالوا: وكيف نقبل إيمان قوم كفار؟ فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ أعطى عقله، رواه البخاري (٧١٩٢)، مسلم (١٦٦٩) وهذا لفظه.

(٤) رواه الترمذي (١٣٤١)، الدارقطني (٤٣١١)، البيهقي في «الكبرى» (٢١٢٤٣).

ما يثبت بها (وَجُبِرَ الْكَسْرُ) إن لم تنقسم صحيحة؛ لأن اليمين الواحدة لا تتبعض، فلو كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر.

(فَإِنْ نَكَلُوا رُدَّتِ الْإِيمَانُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَلَفَ كُلُّ خَمْسِينَ يَمِينًا) والفرق بينه وبين تعدد المدعي أن كلاً من المدعي عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد، وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبته المنفرد، وقيل: يحلف كل يميناً واحدة، ورجحه الأصل.

(وَإِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى وَجَبَتِ الدِّيَةُ) على مدعي عليه في قتل عمد، وعلى عاقلته في قتل خطأ أو شبه عمد (وَلَا قَوَدَ وَلَوْ عَمْدًا) لقوله ﷺ في خبر البخاري «إما إن تدوا صاحبكم أو تؤذنوا بحرب من الله»^(١).

(وَلَا تَزِيدُ الْإِيمَانُ عَلَى خَمْسِينَ إِلَّا فِي جُبِرِ الْكَسْرِ) للضرورة كما مر بيانه (وَفِيمَا لَوْ مَاتَ الْحَالِفُ قَبْلَ تَمَامِهَا فَيَسْتَأْنَفُ وَارِثُهُ) إذ لا يستحق أحد شيئاً يمين غيره (وَفِيمَا لَوْ غَابَ بَعْضُهُمْ وَحَلَفَ الْحَاضِرُ فَيَحْلِفُ الْغَائِبُ إِذَا حَضَرَ) فلو كان له ابنان وغاب أحدهما وأراد الحاضر الحلف حلف خمسين يميناً، فإذا حضر الغائب حلف خمسا وعشرين، وهذه من زيادتي.



(١) رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم.

فصل

في القتل بالسحر

إذا (قَتَلَ بِسِحْرِهِ) بإقراره آدميًا معصومًا (وَقَالَ: إِنَّهُ) أي: سحري (يَقْتُلُ غَالِيًا) أو شهد عدلان بأن سحره يقتل غالبًا (لَزِمَهُ الْقَوْدُ) كالقتل بالسيف ونحوه.

(أَوْ) قال (لَا يَقْتُلُ، أَوْ لَا يَقْتُلُ إِلَّا نَادِرًا؛ فَالْدِّيَّةُ) تلزمه؛ لأنه في الأولى عمد فيما يظهر؛ لإقراره أولاً، لكن لا قود فيه؛ لاحتمال صدق قوله: لا يقتل، وفي الثانية شبه عمد.

نعم إن صدقته فيها عاقلته حملت عنه الدية؛ كما مرت الإشارة إليه في باب العاقلة، فلو شهد عدلان أن سحره لا يقتل لزمته الدية؛ لأنه خطأ.



باب أحكام المرتد

♦ (تَجِبُ اسْتِثَابَتُهُ) فِي الْحَالِ (ثُمَّ يُقْتَلُ) إِنْ لَمْ يَتَبَّ (كَتَارِكِ الصَّلَاةِ) فَإِنَّهُ
يَجِبُ اسْتِثَابَتُهُ فِي الْحَالِ، ثُمَّ يَقْتُلُ إِنْ لَمْ يَتَبَّ.

وما ذكرته في تارك الصلاة هو ما اقتضاه كلام الشافعي و«الروضة»
وأصلها و«المجموع»^(١)، والتصريح بقولي «ثم يقتل» من زيادتي.

♦♦ (وَتُفَارِقُ الرَّدَّةُ) وَهِيَ قَطْعٌ مِنْ يَصْحَ طَلَاغِهِ الْإِسْلَامَ بِكُفْرٍ، نِيَّةً أَوْ قَوْلًا
أَوْ فِعْلًا، اسْتِهْزَاءً كَانَ كُلٌّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ عُنَادًا أَوْ اعْتِقَادًا (الْكُفْرُ الْأَصْلِيُّ فِي):

١- (أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهَا) فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ.

٢- (وَيُلْزَمُ بِأَحْكَامِنَا) لِلتَّزَامِهِ لَهَا بِالْإِسْلَامِ.

٣- (وَلَا يَصَحُّ نِكَاحُهُ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَبْقِيٍّ.

٤- (وَيَبْطُلُ) النِّكَاحُ (إِنْ لَمْ يُسْلَمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِ) كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ.

٥- (وَتَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُ) كَمَا تَحْرَمُ مَنَاسِكَتُهُ.

٦- (وَيُيْهِدُرُ دَمُهُ) لِخَبَرِ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٢).

٧- (وَلَا يَسْتَقِرُّ لَهُ مِلْكٌ) بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ إِنْ هَلَكَ مُرْتَدًّا بَانَ زَوَالُهُ بِالرَّدَّةِ،

وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ.

٨- (وَلَا يُسْبَى، وَلَا يُقَادَى، وَلَا يُمَنُّ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَبْقِيٍّ.

٩- (وَلَا يَرِثُ، وَلَا يُورَثُ) كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِمَا، بِخِلَافِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فِي

جَمِيعِ ذَلِكَ.

وبذلك علم أن الردة لا تفارق الكفر الأصلي فيما لو أتلَفَ شيئًا في القتال

فإنه يضمّنه كالكافر الأصلي، وعليه نصّ الشافعي في أكثر كتبه؛ كما قاله

(١) انظر: الأم للشافعي (٥٦٣/٢)، المجموع (١٥/٣)، الروضة (١٤٧/٢).

(٢) رواه البخاري (٣٠١٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الماوردي^(١)، وصحّحه الشيخ أبو حامد وغيره، وقيل: لا يضمن، وصحّحه صاحب «التنبيه»، وأقره عليه النووي^(٢).



(١) انظر: الحاوي الكبير (١٣/٤٤٧).

(٢) انظر: التنبيه للشيرازي (١٤١-١٤٢)، المجموع (٧/١٩).

باب

أحكام السكران

- ١- (تَنْفُذُ تَصَرُّفَاتِهِ) كالمكلف، ولاتفاق الصحابة على مؤاخذته بالقذف (لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) كَرَدَّتْهُ وَإِسْلَامُهُ عَنْهَا.
- ٢- (وَلَا يُحَدُّ فِي) حال (السُّكْرِ) بل يُؤَخَّرُ إِلَى أَنْ يَفِيقَ؛ ليرتدع، فإن أُقِيمَ عليه في سُكْرِهِ اعتد به على الأصح؛ لَأَنَّهُ ﷺ أَتَى بِسُكْرَانٍ فَأَمَرَ بِضَرْبِهِ، رواه البخاري^(١) (وَمَرْجَعُهُ) أي: السُّكْرُ (العُرْفُ).
- ٣- (وَلَا يُصَلِّي فِيهِ) لعدم تمييزه.
- ٤- (وَيَقْضِي) ما فاتهُ (بَعْدَ زَوَالِهِ) تغليظاً عليه.
- ٥- (وَلِإِنْ ارْتَدَّ لَا يُسْتَتَابُ نَذْبًا حَتَّى يُفِيقَ) فتصح استتابته قبل الإفاقة، وهذا هو الصحيح^(٢)، وإن اقتضى كلامُ الأصل خلافه، لكنه إذا أفاق يعرض عليه الإسلام فإن وصفه كان مسلماً من حين أسلم، وإلا فكافر من الآن، نقله ابن الصباغ عن النص، وجرى عليه جماعة^(٣).



(١) عن عقبة بن الحارث قال: جيء بالنعيمان أو ابن النعيمان شارباً؛ فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوا، قال: فكنت أنا فيمن ضربه، فضربناه بالنعال والجريد، رواه البخاري (٢٣١٦).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٠/٤٢٥).

(٣) انظر: التهذيب للبغوي (٧/٢٩٥)، الشرح الكبير (١١/١٠٧)، الروضة (١٠/٧٢).

باب الإكراه

♦♦ (شَرْطُهُ):

١- (قُدْرَةُ الْمُكْرَاهِ) بكسر الراء (عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَّدَ بِهِ) بولاية أو تغلب.

٢- (عَاجِلًا).

٣- (ظُلْمًا).

٤- (وَعَجَزَ الْمُكْرَاهُ) بفتح الراء (عَنْ دَفْعِهِ) بهرب أو غيره.

٥- (وَضَنَّهُ أَنَّهُ إِنْ اِمْتَنَعَ) من فعل ما أكره عليه (حَقَّقَهُ) أي: ما هدد به.

♦♦ (وَيَخْصُلُ) الْإِكْرَاهُ (بِتَخْوِيفٍ بِمَخْذُورٍ؛ كَضَرْبٍ شَدِيدٍ، وَحَبْسٍ

طَوِيلٍ، وَإِتْلَافٍ مَالٍ) ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم.

فلا يحصل الإكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله: لأضربنك غداً، ولا

بالتخويف بالمستحق كقوله لمن عليه قصاص: افعل كذا وإلا اقتصصت منك،

وهذان خرجا بما زدته بقولي «عاجلاً، ظلماً».

♦ (وَلَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُ الْمُكْرَاهِ) بفتح الراء (بِغَيْرِ حَقٍّ) كتلفظه بكلمة كفر

وطلاقه؛ لقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] ،

ولخبر: «لا طلاق في إغلاق» رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم^(١)، وفسرالشافعي وغيره الإغلاق بالإكراه^(٢).

♦ (وَيَلْزَمُهُ الْقَوْدُ) بمباشرته للجناية.



(١) رواه أبو داود (٢١٩٣)، ابن ماجه (٢٠٤٦)، الحاكم (٢٨٠٢)، الدارقطني (٣٩٨٨).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٠/ ٢٢٩)، الشرح الكبير (٨/ ٥٥٧).

كتاب الجهاد

الأصل فيه قبل الإجماع آيات؛ كقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وأخبار كخبر الصحيحين «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(١).

♦♦ (هو)^(٢) بعد الهجرة (فَرَضَ كِفَايَةً) كُلَّ سَنَةٍ، ولو في عهده ﷺ؛ كإحياء الكعبة، لا فرض عين، وإلا لتعطل المعاش، وقد قال تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ [الأنعام: ٩٥]، ذكر فضل المجاهدين على القاعدتين ووعدهن كلاً الحسنى، والعاصي لا يُوعدها.

وتحصل الكفاية بأن يشحن الإمام الثغور بمكافئين للكفار مع إحكام الحصون والخنادق وتقليد الأمراء ذلك، أو بأن يدخل الإمام أو نائبه دار الكفر بالجيوش لقتالهم.

(إِلَّا أَنْ يُحِيطَ الْعَدُوُّ بِنَا فَيَصِيرُ فَرَضٌ عَيْنٍ) إلا إذا لم يمكن من قصده العدو تأهب للقتال، وجوز أسراً وقتلاً فلا يصير فرض عين؛ فله استسلام وقتال إن علم أنه إن امتنع من الاستسلام قتل، وأمنت المرأة فاحشة إن أخذت.

♦ (وَيُقَاتِلُ أَهْلُ الرِّدَّةِ قَبْلَ أَهْلِ الْحَرْبِ) لأنها أفحش أنواع الكفر، ويقاتلون (مُقْبِلِينَ وَمُذْبِرِينَ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ) لأنهم مهترون كما مر بيانه.

(وَكَذَا) يقاتل (أَهْلُ الْحَرْبِ) لما مر (إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ أَوْ شُبْهَةٌ كِتَابٍ) وبذلوا الجزية فإنهم يُقَرُّون على دينهم بها كما سيأتي في بابها، وسيأتي أن الكفار يقرون أيضاً بالأمان والهدنة، وقولي «أو شبهة كتاب» من زيادتي.

(١) رواه البخاري (٢٥)، مسلم (٢٢) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أي: القتال في سبيل الله تعالى، وهو لغة: مأخوذ من الجهد بفتح الجيم، أي: المشقة؛ لما فيه من ارتكابها أو بعضها أي: الطاقة؛ لأن كلاً بذل طاقته في دفع صاحبه، وفي الاصطلاح: قتال الكفار لنصرة الإسلام، قاله الشرقاوي (٢/٤٣٧).

♦ (وَيَفْعَلُ الْإِمَامُ مَا فِيهِ الْأَحْظُّ لَنَا فِي) أسير (كَامِلٍ) ببلوغ وعقل وذكرورة وحرية (وَلَوْ هِمَّا^(١))، أَوْ لَا رَأْيَ لَهُ، أَوْ عَيْتَقَ ذِمِّيًّا؛ مِنْ مَنْ) بتخلى سبيله (وَفِدَاءٍ) بأسرى منا، وكذا من أهل الذمة فيما يظهر أو بمال (وَقَتْلٍ) بضرب الرقبة (وَلِإِزْقَاقٍ) للاتباع فيها، ويكون مال الفداء ورقابهم إذا رقوا كسائر أموال الغنيمة.

(فَإِنْ خَفِيَ) عليه (الْأَحْظُّ) في الحال (حَبَسَهُ حَتَّى يَظْهَرَ) له فيفعله (وَالنَّاقِصُ) بصغر وجنون وغير ذكورة وغير حرية (يَرَقُّ بِالْأَسْرِ).

وتعيري بما ذكر مدخل للخشي والمبعض بخلاف تعبيره بما ذكره.

♦ (وَلَا جِهَادَ عَلَى نَاقِصٍ) بشيء مما ذكر؛ لعدم أهلية الصغير والمجنون ومن به رق، وضعف الأنثى والخشي عن القتال غالباً.

(و) لا على (كَافِرٍ) لأنه غير مطالب به كما في الصلاة، وهذا مع ذكر حكم من به رق، والخشي من زيادتي.

(و) لا على (غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ) للقتال كمريض، وذو عرج بَيْنٍ، وأقطع، وأشل، ومعدور الحج (إِلَّا) إن كان عدم استطاعته (لِخَوْفٍ طَرِيقٍ مِنْ كُفَّارٍ وَلُصُوصٍ) فإنه يجب عليه الجهاد؛ لأن مبناه على ركوب المخاوف.

♦ (وَيُعْتَبَرُ إِذْنُ رَبِّ الدِّينِ الْحَالِّ فِي سَفَرِ مُوسِرٍ) للجهاد أو غيره، مسلماً كان رب الدين أو ذمياً، بخلاف المؤجل وإن قصر الأجل، والحال إذا كان المدين معسراً، نعم لو استتاب الموسر من يقضي دينه من مال حاضر جاز له السفر بدون إذن رب الدين.

(و) يعتبر إذن (الْأَبَوَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ فِي) سفر (مَخُوفٍ) لأن برَّهما فرض عين، بخلاف الأبوين الكافرين، وبخلاف غير المخوف لا يعتبر الإذن فيهما. وتعيري بما ذكر أولى مما عبر به.



(١) بكسر الهاء وتشديد الميم أي: هرباً كبيراً، قاله الشرقاوي (٢/ ٤٤٠).

باب البغاة

جمعُ باغ، سُموا بذلك لمجاوزتهم الحد، وهم مخالفو الإمام بترك الانقياد، أو منع حق توجه عليهم.

والأصل فيه قبل الإجماع آية ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]، وليس فيها ذكر الخروج على الإمام صريحاً لكنها تشمله؛ لعمومها، أو تقتضيه؛ لأنه إذا طُلب القتال لبغي طائفة على طائفة فللبغي على الإمام أولى، وقتالهم واجب، ولما شاركهم في طلب القتال طائفتان أخريان جمعتُ الثلاثة بقولي:

◆◆ (قَتَالَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ):

- ١- (البُغَاةُ) وهم مَنْ ذَكَرَ.
 - ٢- (وَالْخَوَارِجُ) وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة، ويتركون الجماعة.
 - ٣- (وَقُطَاغُ الطَّرِيقِ) وهم طائفة يترصدون في المكامن؛ لأخذ مال، أو لقتل، أو إرهاب مكابرة اعتماداً على الشوكة مع البعد عن الغوث.
- (فَيَقَاتُلُ) الفريق (الْأَوَّلُ مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ) إذا كان في إداره غير متحرف لقتال، ولا متحيزاً إلى فئة، ولا مجتمعاً تحت راية زعيمهم (وَكَذًا) الفريق (الثَّانِي) إِنْ قَاتَلْنَا، أَوْ خَرَجَ عَنْ قَبْضَتِنَا) وإلا فلا يقاتلون، نعم إن تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر، وقولي «أو خرج عن قبضتنا» من زيادتي (وَلَا يُدْفَفُ عَلَى جَرِيحِهِمْ) للنهي عن ذلك^(١).

ولا يقاتل البغاة حتى يبعث إليهم الإمام أميناً فطناً ناصحاً يسألهم ما ينقمون، فإن ذكروا مظلمةً أو شبهةً أزالها، فإن أصروا نصَحهم ووعظهم، فإن

(١) عن جعفر، عن أبيه؛ أن علياً أمر مناديه فنادى يوم البصرة: ألا لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابه فهو آمن، ومن ألقى السلاح فهو آمن، ولا يؤخذ من متاعهم شيء، رواه ابن أبي شيبة (٣٣٩٥٢)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٨٢٧).

أَصْرُوا دَعَاهُمْ إِلَى الْمَنَازَرَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِيبُوا أَوْ غَلَبُوا وَأَصْرُوا مُكَابِرِينَ آذَنَهُمْ بِالْقِتَالِ، فَإِنْ اسْتَمْهَلُوا فِيهِ فَعَلَ مَا رَأَاهُ مُصْلِحَةً.

(فَإِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ) وَأَمِنْتَ غَائِلَتُهُمْ (رُدَّ عَلَيْهِمْ مَا أُخِذَ مِنْهُمْ) كَخَيْلِهِمْ وَسِلَاحِهِمْ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ (وَأُخِذَ مِنْهُمْ مَا أَخَذُوهُ مِنَّا).

(وَلَا يَحِبُّ) عَلَيْهِمْ (ضَمَانُ مَا أَتْلَفُوهُ) مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ وَنَحْوِهِمَا (لِمُضْرُورَةٍ الْقِتَالِ) كَأَهْلِ الْعَدْلِ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْقِتَالِ، أَوْ فِيهِ لَا لِمُضْرُورَتِهِ فِيهِمَا فَمُضْمُونٌ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْإِتْلَافَاتِ، وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرَ أَوَّلِيٍّ مِمَّا عَبَّرَ بِهِ.

◆ (وَيُسْتَرْطُ فِي ذَلِكَ) أَي: فِيْمَا ذَكَرَ مِنْ حُكْمِ الْبَغَاةِ وَالْخَوَارِجِ (أَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ) بَاطِلٌ ظَنًّا (وَشَوْكَةً) أَي: قُوَّةً، وَهِيَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمَطَاعٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا لَهُمْ (وَالَا) أَي: وَإِنْ انْتَفَى شَيْءٌ مِمَّا شَرَطَ (فَهُمْ كَقُطَاعِ الطَّرِيقِ) وَسَيَأْتِي حُكْمُهُمْ.

◆ (وَيُتْبَعُ قُطَاعُ الطَّرِيقِ) بِالْقِتَالِ (حَتَّى يَتَفَرَّقُوا، وَلَا يُدْفَقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ) كَمَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ.



كتاب السير

أي: أحكام الجهاد المتلقاة من سير النبي ﷺ في غزواته، والترجمة السابقة في حكم القتال بالجهاد.

(مَا أَخَذَهُ حَرْبِيٌّ مِنْ مَغْصُومٍ) هو أعم من قوله «مال مسلم» (يَسْتَرْجِعُهُ مَالِكُهُ) قبل القسمة وبعدها، ويعوِّض الإمام في الأخيرة مَنْ ظهر ذلك في نصيبه من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء أعاد القسمة.

(وَالْمَأْخُوذُ) هو أعم من قوله «والمال المأخوذ» (مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ - قَهْرًا، أَوْ سَرِقَةً، أَوْ وَجَدَ كَاللُّقْطَةِ - غَنِيمَةً) تنزيلاً؛ لدخوله دَارِهِمْ وتغريره بنفسه منزلة القتال، لكن إن أمكن كون اللقطة لمسلم وجب تعريفها وبعده تكون غنيمة (تُخَمَّسُ، إِلَّا السَّلْبَ فَلِلْقَاتِلِ) كما مر بيان ذلك في باب قسم الغنيمة والفيء.

(وَيَجُوزُ) لمن شهد الواقعة قبل القسمة (الْأَكْلُ مِنْ طَعَامِهَا) العام (بِدَارِ الْحَرْبِ) وفي العود منها إلى عمران غيرها كدار أهل الذمة؛ لخبر أبي داود والحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «أصبنا مع رسول الله ﷺ بخير طعاماً فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته»^(١)، ولأن الحاجة في تلك الأماكن داعية إليه.

ويجوز علفُ البهائم تَبْنًا وشَعِيرًا ونحوهما، وذَبْحُ مأكولٍ لأكلٍ لا لأخذ جلدِه وجعله سقاء أو غيره، ويجب رد جلده إن لم يؤكل معه. وخرج بالأكل: الركوب واللبس ونحوهما، وبالعامة: ما تنذر الحاجة إليه كسُكَّر وفانيد^(٢).

(بِلَا ضَمَانٍ) لما مر (فَإِنْ فَضَّلَ مِنْهُ بَعْدَ الْوُصُولِ لِعُمَرَانَ غَيْرَهَا) كعمران

(١) رواه أبو داود (٢٧٠٤)، الحاكم (٢٥٧٨).

(٢) هو غسل السكر الرديء المأخوذ من أعالي العيدان، والمراد به هنا: مطلق العسل الأسود، قاله الشرقاوي (٤٥٢/٢).

أهل الذمة (شَيْءٌ رُدَّ إِلَيَّ الْغَنِيْمَةِ) لزوال الحاجة.

وقولي «لعمران غيرها» أعم من قوله «إلى دار الإسلام».

(وَيَحْرُمُ) على من لزمه الجهاد (الانْصِرَافُ عَنِ الصَّفِّ إِنْ قَاوَمْنَاهُمْ) وإن زادوا على مِثْلَيْنَا كَمَاثَةَ أَقْوِيَاءَ عَلَى مَائَتَيْنِ وَوَاحِدٍ ضِعْفَاءَ؛ لآية ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٦] مع النظر للمعنى، والآية خبر بمعنى الأمر، أي: لتصبر مائة لمائتين، وعليها يحمل قوله تعالى ﴿وَإِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال: ٤٥].

وخرج بمن لزمه الجهاد: غيره كامرأة، وبالصف: ما لو لقي مسلمٌ مُشْرِكَيْنِ فإنه يجوز انصرافه عنهما وإن طلبهما ولم يطلباه، وبما بعده: ما إذا لم تقاومهم. وإن لم يزدوا على مِثْلَيْنَا فيجوز الانصراف كَمَاثَةَ ضِعْفَاءَ عَلَى مَائَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا أَقْوِيَاءَ.

فتعيرى بالمقاومة أولى من تعيره «بعدم زيادتهم على مِثْلَيْنَا».

(إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ) كمن ينصرف لِيَكُنْ فِي مَوْضِعٍ وَيَهْجُمُ، أَوْ يَنْصَرِفُ مِنْ مَضِيقٍ لِيَتَّبِعَهُ الْعَدُوُّ إِلَى مَتَسَعٍ سَهْلٍ (أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ) يستنجد بها ولو بعيدة فيجوز انصرافه؛ لقوله تعالى ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا﴾ [الأنفال: ١٦] إلى آخره.

(وَيُقْتَلُ كُلُّ كَافِرٍ)؛ لعموم قوله تعالى ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

(إِلَّا الرُّسُلَ) وهو من زيادتي؛ لجريان السُّنَةِ بعدم قتلهم^(١).

(و) إِلَّا (مَنْ يَرْقُ بِالْأَسْرِ) بقيد زدته بقولي (وَلَمْ يُقَاتِلْ) للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان^(٢)، وألحق المجنون والخشى ومن به رِقُّ بهما، وقولي «ومن يرق بالأسر» أعم وأولى مما عبر به.

(وَيَجُوزُ قَتْلُهُمْ بِمَا يَعْمُ لَا بِحَرَمِ مَكَّةَ) كريمهم بمنجنيق، ونار، وإرسال ماء

(١) عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لولا أنك رسول لضربت عنقك»،

رواه أبو داود (٢٧٦٢)، ابن حبان (٣٩١٢)، البزار (١٧٨٧).

(٢) رواه البخاري (٣٠١٤)، مسلم (١٧٤٤).

عليهم، ويجوز حصارهم؛ لأنه ﷺ حاصر أهل الطائف، رواه الشيخان^(١)، ونصب عليهم المنجنيق، رواه البيهقي^(٢)، وقيس به ما في معناه مما يعم الهلاك به. وخرج بزيادتي «لا بحرمة مكة» ما لو كانوا به فلا يجوز قتلهم بما يعم. (لَكِنْ يُكْرَهُ) قتلهم بذلك (إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَعْصُومٌ وَوَجَدَ الْإِمَامُ عَنْهُ غَنَى) لعدم الضرورة لذلك.

(و) يجوز (عَقْرُ دَوَابِّهِمْ لِحَاجَةٍ) كدفعهم، أو الظفر بهم، أو خوف رجوعها إليهم بعد أن غنمناها؛ فقولي «لحاجة» أعم من قوله «في حال القتال». (و) يجوز (رَمَيْهِمْ وَإِنْ تَرَسُّوا بِذَرَارِيَّتِهِمْ) بتشديد الياء وتخفيفها، أي: أطفالهم ونسائهم ومجانينهم؛ لثلا يتخذوا ذلك ذريعة إلى تعطيل الجهاد، وما ذكرته كالأصل من جواز رميهم عند التترس بذلك مطلقاً هو ما رجحه في «الروضة»^(٣)، والذي رجحه في «المنهاج» عند التترس به تقييد ذلك بما إذا دعت ضرورة إلى رميهم^(٤).

وتعبري بـ«ذراريهم» أعم من تعبيره بـ«الأطفال»، وكالذراري فيما ذكر خناثاهم ومن به رُقُّ لهم. (وَمَالٌ مُسْتَأْمِنٌ مَاتَ بِذَارِنَا لِوَارِثِهِ إِنْ كَانَ) لأنه حق ثبت للموروث فينتقل لورثته كغيره من الحقوق (وَلَا) بأن لم يكن (فَهُوَ فِيءٌ) فيخمس خُمُسُهُ خمسة أخماس تعطى للمذكورين في آية الفية، والباقي للمترقة، وكالمال فيما ذكر سائر الاختصاصات.



(١) رواه البخاري (٤٣٢٥)، مسلم (١٧٧٨) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه الترمذي (٢٧٦٢)، البيهقي في «الكبرى» (١٨١٧٧)، وهو معضل.

(٣) انظر: الروضة (٢٤٥/١٠).

(٤) انظر: المنهاج (٥٢٠) ط المنهاج.

باب الجزية

تطلق على العقد، وعلى المال الملتزم به، وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم، وقيل: من الجزاء بمعنى القضاء.
قال الله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تقضي.

والأصل فيها قبل الإجماع آية ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقد أخذها النبي ﷺ من مجوس هجر، وقال: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» كما رواه البخاري^(١)، ومن أهل نجران كما رواه أبو داود^(٢)، والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا وإهانة لهم، وربما يحملهم ذلك على الإسلام، وفسر إعطاء الجزية في الآية بالتزامها، والصغار بالتزام أحكامها.

♦♦ وأركانها خمسة: صيغة، ومال، وعاقدة، ومعقود له، ومكان قابل للتقرير فيه.

وصيغتها: كأن يقول الإمام: أقررتكم بدار الإسلام، أو أذنت في إقامتكم بها على أن تلتزموا كذا جزية وتنقادوا لحكمنا، أي: الذي يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره كشراب مسكر ونكاح مجوس محارم.

♦ (أَقْلُهَا) عند قُوتِنَا (دِينَارٌ) لكل سَنَةٍ؛ لقوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «خذ من كل حالم -أي: محتلم- دينارًا أو عدله من المَعَاوِرِ»^(٣) ثياب تكون باليمن، رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان والحاكم، وظاهر الخبر

(١) لفظ البخاري (٣١٥٧): ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر، وفي «الموطأ» (٧٥٦/بشار) وغيره: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب».

(٢) رواه أبو داود (٣٠٤١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، ابن حبان (٩٧٢)، الحاكم (١٤٤٩).

صحة العقد بما قيمته دينار، والمنقول تعين الدينار، لكن بعد العقد به يجوز أن يؤخذ عنه ما قيمته دينار، وعليه يحمل الخبر.

وإنما يؤخذ ما ذكر (عَنْ):

١- (رَجُلٌ) لَا أَنْثَى وَلَا خَثَى؛ لِلآيَةِ.

٢- (حُرٌّ) لَا مَنْ بِهِ رَقٌ؛ لِأَنِّ الْأَخْذَ لِحَقْنِ الدَّمِ وَهُوَ مُحَقَّنُ الدَّمِ.

٣- (بَالِغٌ) لَا صَبِيٍّ؛ لِمَا مَرَّ، وَلِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ.

٤- (عَاقِلٌ) لَا مَجْنُونٌ؛ لِمَا مَرَّ.

هـ- (لَهُ كِتَابٌ) لَمْ يَعْلَمْ تَمَسْكُ جَدُّهُ بِهِ بَعْدَ نَسْخِهِ كَمَتَمَسْكُ بِصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (أَوْ) لَهُ (شُبْهَةُ كِتَابٍ) وَهُوَ الْمَجُوسِيُّ؛ لِلآيَةِ وَخَبَرِ الْبُخَارِيِّ السَّابِقَيْنِ، وَتَغْلِيظًا لِحَقْنِ الدَّمِ، لَا عَمَّنْ عَلِمْنَا تَمَسْكُ جَدُّهُ بِهِ بَعْدَ نَسْخِهِ، وَلَا عَنْ عِبْدَةِ الْأَوْثَانِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَنَحْوِهِمْ؛ لِمَا مَرَّ.

وإفادة حكم الخثى ومن به رق من زيادتي.

◆ (وَيُسَنُّ) لِلْإِمَامِ (مُمَاكَسَةُ غَيْرِ فَقِيرٍ) أَي: مَشَاحَتُهُ فِي قَدْرِ الْجَزِيَّةِ، سِوَاءِ أَعْقَدَ لِنَفْسِهِ أَمْ لِمَوْكَلِهِ حَتَّى يَزِيدَ عَلَى دِينَارٍ بَلْ إِذَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَعْقِدَ بِأَكْثَرِ مِنْهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَعْقِدَ بِدُونِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، وَيُسَنُّ أَنْ يَفَاوَتْ بَيْنَهُمْ (حَتَّى يَأْخُذَ مِنْ مُتَوَسِّطِ دِينَارَيْنِ، وَغَنِيٌّ أَرْبَعَةً) خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَيَعْتَبَرُ الْغِنَى وَغَيْرُهُ وَقْتُ الْأَخْذِ لَا وَقْتُ الْعَقْدِ (وَلَوْ عَقِدَتْ بِأَكْثَرٍ) مِنْ دِينَارٍ (لَزِمَهُمْ) الْأَكْثَرُ (وَلِنْ جَهْلُوا حَالَ الْعَقْدِ جَوَازُهُ بِدِينَارٍ) كَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ وَلِنْ جَهْلَ الْغِنَى حَالَ الْعَقْدِ (فَإِنْ أَبَوْا) بَذَلَ الزِّيَادَةَ عَلَى الدِّينَارِ (فَنَاقِضُونَ) لِلْعَهْدِ كَمَا لَوْ أَبَوْا بِذَلِكَ أَصْلَ الْجَزِيَّةِ.

(وَمَنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ كِتَابَهُ) بِمَا لَا يَدِينُونَ بِهِ (أَوْ نَبِيًّا) لَهُ (أَوْ دِينَهُ بِمَا لَا يَنْبَغِي، أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ وَلَوْ بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ فَتَنَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ، أَوْ قَطَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ، أَوْ دَلَ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةٍ) أَي: خَلَلَ (لَنَا) كَضَعَفَ (أَوْ آوَى عَيْنًا

لَهُمْ) أي: جاسوسًا لأهل الحرب أو نحوها (اَنْتَقَضَ عَهْدُهُ) به (إِنْ شُرِطَ اَنْتِقَاضُهُ بِهِ) وإلا فلا.

وظاهر كلام الأصل أنه يلزم الإمام أن يشترط عليهم انتقاض العهد بهذه الأمور، وليس كذلك، وقولي «أو كتابه» من زيادتي.

♦ (وَيُمنَعُونَ) وجوبًا (مِنْ إِظْهَارِ مُنْكَرٍ بَيْنَنَا) كإظهار حمل خمر، وإدخال خنزير كنيسة أو بيعة، وإسماعهم إيانا قولهم الله ثالث ثلاثة، واعتقادهم في عزيز والمسيح عليهما الصلاة والسلام، وصوت ناقوس، وإظهار عيد. وتعيري بما ذكر أعم وأولى مما عبر به.

(وَمِنْ إِحْدَاثِ نَحْوِ كَيْسِيَّةٍ) كبيعة وصومعة للتعبد فيهما (بِبِلَادِنَا) نعم إن فتحنا بلدًا صلحًا وشرط كونه لنا، وشرط إحداث ما ذكر فلا يمنعون من الإحداث.

(وَمِنْ دُخُولِ مَسْجِدٍ) بقيد زدته بقولي (بِلَا إِذْنٍ) منّا. (وَمِنْ أَنْ يَسْقُوا مُسْلِمًا خَمْرًا، أَوْ يُطْعِمُوهُ لَحْمَ خِنْزِيرٍ) أو نحوه. (وَمِنْ رُكُوبِ خَيْلٍ، وَ) من الركوب (بِسَرْجٍ، وَبِرُكْبِ نَحْوِ حَدِيدٍ) لأن في ذلك عزا، وتعيري بما ذكر أولى مما عبر به.

(وَيُؤْمَرُونَ) وجوبًا (بِالْغِيَارِ) بكسر المعجمة: وهو تغيير اللباس بأن يخيט فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونه لونه ويلبس، والأولى بالنصارى: الأزرق أو الرمادي، واليهود: الأصفر، والمجوس: الأحمر أو الأسود، ويكتفى عن الخياطة بالعمامة كما عليه العمل الآن (أَوْ بِالزُّنَّارِ) بضم الزاي: وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد في الوسط (فَوْقَ ثِيَابِهِمْ) تمييزًا لهم عنا.

(وَلَا يُمَكَّنُ كَافِرٌ مِنْ سُكْنَى الْحِجَازِ) وهو مكة والمدينة واليمامة وطرق الثلاثة وقراها، روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح: آخر ما تكلم به رسول الله

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أخرجوا اليهود من الحجاز»^(١).

(وَلَهُ) إِذَا أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ لِمَصْلَحَتِنَا (الْمُرُورُ) فِيهِ (وَالْإِقَامَةُ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) غير يومي الدخول والخروج لا الزيادة على ذلك^(٢).
(وَلَا يُمَكَّنُ مِنْ دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ) ولو لمصلحة؛ لقوله تعالى ﴿فَلَا يَقْرَبُوا﴾
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴿[التوبة: ٢٨]﴾، والمراد جميع الحرم (فَإِنْ دَخَلَهُ وَمَاتَ لَمْ يُدْفَنْ فِيهِ، فَإِنْ دُفِنَ نُبِشَ) وأخرج منه؛ لتعديه (مَا لَمْ يَتَمَتَّتْ)، وإن مات في غير حرم مكة من الحجاز وشُقْ نَقْلُهُ مِنْهُ دَفِنَ هُنَاكَ.



(١) رواه ابن أبي شيبة (٣٣٦٦٢)، البزار (٢٣٠)، البيهقي في «معرفة السنن» (١٨٥٨٣).

(٢) عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، أن عمر بن الخطاب ضرب اليهود والنصارى والمجوس بالمدينة إقامة ثلاث ليال يتسوقون بها، ويقضون حوائجهم، ولا يقيم أحد منهم فوق ثلاث ليال، رواه مالك في «الموطأ» (١٨٦٤)، البيهقي في «الكبرى» (٥٥٢١).

باب الهدنة

من الهدون أي: السكون، وهي لغة: المصالحة.
 وشرعاً: مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره.
 وتُسَمَّى: موادة، ومهادنة، ومعاودة، ومسالمة.
 والأصل فيها قوله تعالى ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... الآية﴾ [التوبة: ١]،
 وقوله ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهُا﴾ [الأنفال: ٦١]، ومهادنته ﷺ قريشاً عام
 الحديبية؛ كما رواه الشيخان^(١).

(يَعْقِدُهَا) جوازاً (الإمام وَلَوْ بِنَائِبِهِ) لمصلحة (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فأقل إن لم
 يكن بنا ضعف؛ آية ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]، ولأنه ﷺ
 هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح رجاء إسلامه فأسلم قبل مضيتها^(٢).
 (أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَتَى بَدَأَ لَهُ) أو لمسلم معين عدلٍ ذي رأي (نَقَضَ الْعَهْدِ)
 وليس له أن يزيد على المدة المشروعة المتقدمة والآية.
 (فَإِنْ كَانَ بِنَا ضَعْفٌ جَازَتْ الزِّيَادَةُ) على الأربعة (إِلَى عَشْرِ سِنِينَ) بحسب
 الحاجة؛ لأنه ﷺ هادن قريشاً هذه المدة، رواه أبو داود^(٣)، فإن زيد على الجائر
 منها بطل في الزائد ويفسد العقد إطلاقه.

(وَلَا يَجُوزُ) عقدها (عَلَى خَرَجٍ يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ) أي: إلى أهل الحرب؛ لقوله
 تعالى ﴿فَلَا تَنْهَوْا عَنْ دُعَاؤِ الْكُفَرِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥].
 (وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ دَفْعُ مَالٍ لِمُشْرِكٍ لِحَقْنِ دَمِهِ) ولو في غير هدنة؛ لما مر

(١) البخاري (٢٧١١)، مسلم (١٧٨٤).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (١٥٦٥)، البيهقي في «الدلائل» (٣٩/٥).

(٣) عن المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم، «أنهم اصطلحوا على وضع الحرب عشر
 سنين، يأمن فيهن الناس وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة، وأنه لا إسلا ولا إغلال»، رواه
 أبو داود (٢٧٦٦)، البغوي في «شرح السنة» (١٥٨/١١).

(إِلَّا أَنْ يُحِيطَ بِهِ الْعَدُوُّ أَوْ يُؤَسَّرَ) بفتح السين (أَوْ يَلْزَمَهُ الْقَوْدُ لَهُ) كَانَ قَتْلَ قَبْلَ
إسلامه كافراً (فَيَبْدُلَ) بعد إسلامه لوارثه (الدَّيَّةَ) ليعفو عنه.

(فَإِنْ هَادَتْهُمْ الْإِمَامُ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ) كمنع فك أسرارنا، وردة مسلم أسروه
وأفلت منهم، وترك ما لنا عندهم من مسلم وغيره، وعقد ذمة لهم بدون دينار،
أو على أن يقيموا بالحجاز، أو يدخلوا الحرم، أو يظهروا الخمر بدارنا (فَسَدَ)
الشرط؛ لأنه أحل حراماً، والعقد؛ لا اقترانه بشرط مفسد.

(فَإِنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ) عبد أو امرأة (مُسْلِمَانِ) أو أسلما عندنا (لَمْ يُعْطَ سَيِّدُهُ
قِيَمَتُهُ، وَلَا زَوْجُهَا مَهْرًا) أي: لأن الإسلام هو الذي أحال بينه وبين حقه، ولأن
البضع ليس بمال فلا يشمل الأمان.

(فَإِنْ نَقَضُوا) العهد وكانوا بدارنا (بُلَّغُوا الْمَأْمَنَ) أي: ما يأمنون فيه منّا
ومن أهل العهد وفاء بالعهد (ثُمَّ كَانُوا حَرْبًا لَنَا) فيأتي فيهم ما يأتي في الحربين.
(وَيَجُوزُ أَمَانُ كُلِّ مُسْلِمٍ، مُخْتَارٍ، غَيْرِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَأَسِيرٍ، حَرْبِيًّا
مَخْصُورًا غَيْرَ أَسِيرٍ، وَنَحْوِ جَاسُوسٍ) واحداً كان أو أكثر كأهل قرية صغيرة.

فلا يصح الأمان من كافر؛ لأنه منهم، ولا من مكره، أو صغير، أو مجنون
كسائر عقودهم، ولا من أسير أي: مقيد، أو مجبوس؛ لأنه مقهور بأيديهم لا يعرف
وجه المصلحة، ولا أماناً حربي غير محصور كأهل ناحية وبلد؛ لئلا ينسد باب
الجهاد، ولا أماناً أسير أي وأمنه غير الإمام، قال الماوردي: وغير من هو بيده.

ولا أمان نحو جاسوس كطليعة للكفار؛ لخبر «لا ضرر ولا ضرار»^(١)، قال
الإمام: ويتبغي أن لا يبلغ المأمن^(٢).

وشمل ما ذكرته جواز الأمان من السكران.

(١) رواه ابن ماجه (٢٣٤٠)، مالك في «الموطأ» (٢١٧١)، الحاكم (٢٣٤٥)، وقال: صحيح على

شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) انظر: نهاية المطلب (١٧/٤٧٤).

(أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فأقل، فلو زاد عليها ولا ضعف بنا بطل في الزائد فقط تفريقاً للصفقة، فإن أطلق حمل على أربعة أشهر ويبلغ بعدها المأمن.

وقولي «مختار... إلى آخره» من زيادتي.

(وَلَوْ تَحَاكَمْتَ) عندنا في نكاح أو غيره (ذِمِّيَّانِ، أَوْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ أَوْ مُعَاهِدٍ، أَوْ هُوَ) أي: معاهد (وَذِمِّيٍّ وَجَبَ) علينا (الْحُكْمُ) بينهما بلا خلاف في غير الأولى والأخيرة، وأما فيهما فلقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٤٩].

نعم لو ترافعوا إلينا في شرب خمر لم نردهم وإن رضوا بحكمنا؛ لأنهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافعي في باب حد الزنا^(١)، وفي معنى المعاهد: المؤمن.

وخرج بما ذكر: المعاهدان، والمؤمنان، والحريَّان، وبعض هؤلاء مع

بعضهم، والحربي مع المسلم أو الذمي.

وتعبري بما ذكر أولى مما عبر به.



(١) انظر: الشرح الكبير (١١/ ١٣٩).

باب الخراج

♦♦ (الأَرْضُ) المأخوذة من الكفار:

١- (إِنْ فُتِحَتْ عَنوةٌ) أي: قهراً؛ كأرض مصر والشام والعراق (فَهيَ غَنِيمةٌ، فَإِنْ اسْتَرْضَى الْإِمَامُ الْغَانِمِينَ) فيما يخصهم منها بعوض أو غيره (وَوَقَفَهَا) علينا (وَوَضَعَ عَلَيْهَا خَرَاجًا) بأن أجراها (لَزِمَ) المستأجر (دَفْعُهُ فِي) حالتي (الكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ).

(وَهُوَ أَجْرَةٌ) تؤدى كل سنة مثلاً لمصالحنا؛ فيقدم الأهم فالأهم، ويجوز بيع ما يخص الغانمين وقسمة ثمنه بينهم، وتجوز قسمة ما يخصهم.

٢- (أَوْ) فتحت (صُلْحًا) كأرض مكة (وَشَرِطْتُ لَنَا فَكَمًا ذِكْرًا) فيما لو

فتحت عنوة.

(أَوْ) شرطت (لَهُمْ عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا عَنْهَا خَرَاجًا كُلَّ سَنَةٍ فَكَالْجَزِيَّةِ) فيشترط

بلوغه ديناراً عن كل حالم عند التوزيع على عدد رؤوس من عليهم الجزية.



باب السبق^(١)

على الخيل والسهام ونحوهما

♦ (يَصْحُ السَّبْقُ عَلَى خَيْلٍ، وَإِيْلٍ، وَفَيْلَةٍ، وَبَغَالٍ، وَحَمِيرٍ).

(و) يصح (عَلَى سِهَامٍ، وَرِمَاحٍ، وَأَخْجَارٍ) باليد وبالمقلاع.

(و) على (كُلِّ آلَةٍ حَرْبٍ) كِمِسَلَاتٍ وَمَنْجَنِيْقٍ ولو بعوض؛ لخبر «لا سبق

إلا في نضل أو خف أو حافر»، رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان^(٢).

وَقِيس بما فيه كل آلة حرب؛ بخلاف غيرها كطير، وكرة مِخْجَنٍ، وبُنْدُقٍ،

وَعَوْمٍ؛ فلا يصح السبق عليه بعوض.

وقولي «وكل آلة حرب» أولى من قوله «وكل نافع في الحرب»؛ لإيهام

ذلك إدخال البندق ونحوه.

♦ (وَيَجُوزُ أَخْذُ عَوْضٍ عَلَيْهِ) أي: على السبق (مِنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ

أَحَدِ الْمُتَسَابِقِينَ) كأن يقول: مَنْ سبق منكما فله في بيت المال، أو عليّ كذا، أو

إن سبقتني فلک عليّ كذا، أو سبقتك فلا شيء لي عليك؛ لما في ذلك من الحث

على تعلم الفروسية وغيرها، وبذل مال في طاعة.

(فَإِنْ أَخْرَجَ كُلُّ مِنْهُمَا مَالًا) على أنه إن سبق الآخر فهو له (لَمْ يَجْزُ) لأن

كلًّا منهما متردد بين أن يَغْنَمَ وأن يَغْرَمَ وهو صورة القمار الْمُحَرَّم (إِلَّا بِمُحَلِّلٍ)

كفء لهما (وَمَرْكُوبُهُ كُفَاءٌ لِمَرْكُوبَيْهِمَا) إن سبق أخذ مالهما، وإن سبق لم

يغرم شيئًا كما يعلم مما يأتي فيجوز.

(١) بالسكون: مصدر «سبق» أي: تقدم، وبالتحريك: المال الموضوع بين أهل السباق،

وهذا الباب لم يسبق الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدٌ إِلَى تصنيفه؛ فهو أول من أدخله في الفقه،

وكان جيد الرمي؛ فيصيب تسعة من عشرة ويخطئ عمدًا في العاشرة، قاله الشرقاوي.

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (٥/٥٥٣)، أبو داود (٢٥٧٤)، الترمذي (١٧٠٠)، النسائي (٣٦١١)،

ابن حبان (٣٩٠٦)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٧٧٧).

وتعبري بالمركوب أعم من تعبيره بالفرس.

(فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَخَذَ الْمَالَيْنِ) جاء معاً أو أحدهما قبل الآخر (أَوْ سَبَقَاهُ وَجَاءَا مَعًا، أَوْ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدٌ فَلَا شَيْءَ) لأحد؛ لعدم سبق المحلل، وعدم سبق أحدهما الآخر (أَوْ جَاءَا مَعَ أَحَدِهِمَا) وتأخر الآخر (فَمَالُ هَذَا لِنَفْسِهِ، وَمَالُ الْمُتَأَخِّرِ لِلْمُحَلَّلِ وَالَّذِي مَعَهُ) لأنهما سبقاه (وَلَا) بأن توسطهما، أو سبقاه وجاءا مرتبين، أو سبقه أحدهما وجاء مع المتأخر (فَمَالُ الْمُتَأَخِّرِ لِلأَوَّلِ) لسبقه لهما.

وقولي «أو لم يسبق أحد» من زيادتي، وقولي «ولا» أعم مما عبر به.

◆◆ (وَيُشْتَرَطُ لِلْسَّبْقِ شُرُوطٌ مِنْهَا):

١- (عِلْمٌ مُبَدَّلٌ) يبدأ منه الراكبان أو الراميان.

٢- (و) علم (غَايَةٍ) ينتهي إليها الراكبان وكذا الراميان إن ذكرت الغاية.

٣- (و) علم (عَوَظٍ) عيناً كان أو ديناً كالأجرة، فلو شرطاً عوضاً مجهولاً كثوب غير موصوف لم يصح العقد (فَإِنْ أَخَذَ بِهِ رَهْنٌ أَوْ ضَمِينٌ جَازَ) كسائر أَعْوَاضِ الْعُقُودِ اللازمة.

٤- (و) منها (كَوْنُهُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ، فَلَوْ قَالَ: إِزِمْ عَشْرَةَ عَنِّي وَعَشْرَةَ عَنْكَ؛ فَإِنْ كَانَ صَوَابُكَ فِي عَشْرَتِكَ أَكْثَرَ فَلَكَ عَلَيَّ كَذًا؛ لَمْ يَجُزْ) لأنه يناضل نفسه بنفسه.

وقولي «فلو قال ارم عشرة... إلى آخره» أولى مما عبر به؛ لأنه وجه ضعيف.

(وَيَجُوزُ جَعْلُ بَعْضِ الْمَالِ) المأخوذ على السبق (لِتَالِي السَّابِقِ وَلِغَيْرِهِ) بِشَرْطِ نَقْصِ الْآخِرِ (ولو عن الأول فقط (وَعَدَمِ زِيَادَةِ غَيْرِهِ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ) فلو تسابق ثلاثة وشرط للأول عشرة، وللثاني مثله، والثالث تسعة صح، وبذلك علم أنه لا يشترط نقص غير الأخير عن الذي قبله، فما ذكره الأصل من اشتراط ذلك ضعيف.

♦ ومن الشروط:

- ٥- تساوي المتسابقين في المبدأ والغاية.
 - ٦- وإمكان سبق كل من الراكبين والرامي.
 - ٧- وإمكان قطعه المسافة بلا ندور.
 - ٨- وتعيين الفرسين ولو بالوصف.
 - ٩- وبيان قدر الغرض طولاً وعرضاً إن ذكر الغرض ولم يغلب عُرفٌ.
 - ١٠- وبيان البادئ بالرمي.
- فقولي «شروط منها» أولى من قوله «خمسة شروط»؛ لأنها لا تنحصر فيها.



كتاب الحدود

جمع حَدٌّ، وهو لغة: المنع.

وشرعاً: عقوبة معينة على ذنب.

♦♦ (هِيَ) ثَلَاثَةُ (قَتْلٍ، وَقَطْعٍ، وَضَرْبٍ وَلَوْ مَعَ) صَلْبٍ أَوْ (تَفْيٍ).

١- (فَالْقَتْلُ) يَكُونُ فِي أَرْبَعَةٍ:

- (فِي الرَّدَّةِ) لَمَّا مَرَّ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ.

- (و) فِي (زِنَا الْمُخْصَنِ) لِأَمْرِهِ ﷺ بِالرَّجْمِ فِيهِ فِي أَخْبَارِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ^(١).

- (و) فِي (تَرْكِ الصَّلَاةِ) كَسَلًا؛ لَمَّا مَرَّ فِي الْبَابِ السَّابِقِ.

- (و) فِي (قَطْعِ الطَّرِيقِ مَعَ قَتْلِ) مَنْ الْقَاطِعُ لِمَعْصُومٍ يَكْفِئُهُ؛ لَمَّا سَيَّأَتْ

فِي بَابِهِ.

♦ (وَالْإِخْصَانُ) الْمَأْخُوذُ مِمَّا تَقْدُمُ (يَخْصُلُ بِحُرِّيَّةٍ، وَبُلُوغٍ، وَعَقْلِ،

وَوَطْءٍ) بِقَبْلِ أَوْ فِيهِ (فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ).

(وَتُغْتَبَرُ هَذِهِ الصِّفَاتُ حَالَتِي الْوَطْءِ) فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ (وَالزَّوْنَا) وَإِنْ

تَخَلَّلَ الْحَالَتَيْنِ جُنُونٌ أَوْ رِقٌّ، وَاعْتَبَارَ الصِّفَاتُ حَالَةَ الزَّوْنَا مِنْ زِيَادَتِي.

٢- (وَالْقَطْعُ) يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ:

- (فِي السَّرِقَةِ).

- (وَقَطْعِ الطَّرِيقِ مَعَ أَخْذِ الْمَالِ) بِلَا شَبْهَةٍ مِنْ حِرْزٍ، وَكَانَ الْمَالُ نَصَابَ

سَرِقَةٍ؛ لَمَّا يَأْتِي فِي بَابَيْهِمَا.

٣- (وَالضَّرْبُ) يَكُونُ فِي ثَلَاثَةٍ:

- (فِي الشُّرْبِ) لِمَنْعِ أَكْثَرِ كَثِيرِهِ (وَهُوَ أَرْبَعُونَ) جَلْدَةً بِسُوطٍ أَوْ نَحْوِهِ؛

لَأَنَّهُ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ أَرْبَعِينَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩١) وَمَا بَعْدَهُ.

(٢) بِرَقْمِ (١٧٠٦) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- (وَفِي الْقَذْفِ) للمكلف، الحر، المسلم، العفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة، ووطء دبر حليلة (وَهُوَ ثَمَانُونَ) جلدة؛ لآية ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

- (وَفِي زِنَا الْبِكْرِ وَهُوَ مِائَةٌ)؛ لآية ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢]، مع أخبار الصحيحين^(١)، هذا كله في الحر.

(وَمَنْ بِهِ رِقٌّ) ولو مبعوضاً (عَلَى النِّصْفِ مِنْ غَيْرِهِ) كنظائره.
(وَمَنْ مَاتَ بِذَلِكَ فَهَدْرٌ) لأن الحق قتل.

♦♦ (وَلَا تُحَدُّ حَامِلٌ) ولو من زنا (حَتَّى تَضَعَ) وترضعه، ويوجد له كافل بعد فطمه، سواء أُوْجِدَ ما يستغني به عنها من امرأة أخرى أو بهيمة يحل لبنها أم لا.

(وَلَا سَكْرَانٌ) حتى يفيق؛ كما مر في باب أحكامه.
(وَلَا ذُو إِغْمَاءٍ حَتَّى يَفِيْقَ) ليرتدع.

(وَلَا فِي مَرَضٍ إِنْ رُجِيَ بُرْؤُهُ وَإِلَّا جُلِدَ بِعُكَّالٍ) أي: عرجون (عَلَيْهِ مِائَةٌ غُضْنٍ مَرَّةً) فإن كان عليه خمسون غصناً فمرتين (بِحَيْثُ تَمْسُهُ الْأَغْصَانُ أَوْ يَنْكَبِسُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ) ليناله بعض الألم، فإن انتفى المس أو الانكباس أو شك في ذلك لم يسقط الحد.

(وَيُحَدُّ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ) لوجوبه بل قد تكون النفس مستوفاة به (لَكِنْ يَحِبُّ تَأْخِيرُ الْجُلْدِ إِلَى زَوَالِ ذَلِكَ) وهذا هو المذهب في «الروضة»^(٢)، والذي في «المنهاج» مقتضى عدم الضمان بتركه استحبابه^(٣)، ومن ثم قال في الأصل:

(١) عن زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ: «أنه أمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام»، رواه البخاري (٢٦٤٩، ٢٦٩٥)، مسلم (١٦٩٧).

(٢) انظر: الروضة (٢٢٥/٩)، قال الشرقاوي: وهو المعتمد.

(٣) انظر: المنهاج (ص ٥٤).

«يستحب تأخير الجلد إلى زوال ذلك» على اضطراب فيه.

◆◆ (وَالنَّفْيُ) وهو التغريب يكون:

١- (فِي نَحْوِ الْمُخْنَثِ) بفتح النون أشهر من كسرهما أي: المتشبه بالنساء؛ لما روى البخاري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لعن رسول الله ﷺ المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء»، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم»، وأخرج [النبي ﷺ] فلاناً، وأخرج [عمر] فلاناً^(١).

وروى أبو داود: أن النبي ﷺ أتى برجل قد خضب يديه ورجليه فقال: «ما بال هذا؟» فقليل: إنه يتشبه بالنساء، فأمر به فنفي إلى النقيع^(٢).
وشمل نحو المخنث كل آتٍ بمعصية لا حد فيها ولا كفارة؛ كقاطع الطريق بلا قتل ولا أخذ مال؛ لما يأتي في باب قطع الطريق.

٢- (وَفِي زِنَا الْبَكْرِ).

◆ (وَيُغَرَّبُ) فيه (الْحُرُّ سَنَةً، وَغَيْرُهُ) ولو مبعوضاً (نُصِفَهَا) كنظائره.

وقولي «ويغرب الحر سنة» من زيادتي، وتعييري بما ذكر أولي من اقتصاره على المخنث وقاطع الطريق المذكور وزنا البكر.

◆ (وَكَالزَّانَا) بِقُبْلِ الْمَرْأَةِ (اللَّوْاطُ) يَفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْمُحْصَنِ وَغَيْرِهِ (لَكِنْ الْمَفْعُولُ بِهِ يُجْلَدُ وَيُغَرَّبُ) وَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا، وَالْاِسْتِدْرَاكُ مِنْ زِيَادَتِي.

◆ (وَفِي إِثْنَانِ الْبَهِيمَةِ التَّعْزِيرُ) كسائر المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة.



(١) رواه البخاري (٥٨٨٦)، وما بين [] زيادة ليستقيم السياق كما في الرواية.

(٢) رواه أبو داود (٤٩٢٨)، البيهقي في «الكبرى» (١٧٠٦٨).

باب السرقة

بفتح السين وكسر الراء، ويجوز إسكانها مع فتح السين وكسرها.
والأصل في القطع بها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وغيره من الأخبار الآتي بعضها.
وهي لغة: أخذ المال خفية.

وشرعاً: أخذ المال خفية من حرز مثله بشروط.
فلا قطع على مختلس: وهو من يعتمد الهرب، ولا متهب: وهو من يعتمد القوة والغلبة، ولا خائن كالوديع يجحدُ الوديعة.
♦♦ (شُرْطُ الْقَطْعِ بِهَا):

١- (كَوْنُ الْمَسْرُوقِ رُبْعَ دِينَارٍ خَالِصًا) وهو من زيادتي (أَوْ مُقَوِّمًا بِهِ) لخبر مسلم: «لا تقطع يد سارق إلا في ربع دينار فصاعداً»^(١).

والدينار: المثلقال الخالص، وقيس بربعه المَقْوَّم به، نعم يُشترط في المقوم به إذا كان قطعة من ذهب غير مضروب الوزن أيضاً، فلا قطع بدون الربع، ولا بمغشوش لم تبلغ قيمته ربع دينار خالصاً.

٢- (وَ) شرط القطع بها (أَخْذُهُ) بأن يأخذه السارق (مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ) فلا قطع بسرقة ما ليس بمحرز بحرز مثله؛ لخبر «لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما آواه المراح، ومن سرق من الثمر شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع» رواه أبو داود وغيره^(٢).

والمِجَنّ: الترس وكانت قيمته ثلاثة دراهم، وكانت الثلاثة مساوية لربع دينار، والحرز يختلف باختلاف الأموال والأحوال، ومرجعه العرف.

(١) رواه مسلم (١٦٨٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) روى أبو داود (١٧١٠) شطره الثاني، ورواه النسائي (٥٣٣)، مالك في «الموطأ» (٢٤٠٧)،

الحاكم (٨١٥١)، الدارقطني (٤٥٧٠)، البيهقي في «الكبرى» (٧٧١٦).

٣- (وَعَدَمُ الشُّبْهَةِ) للسارق (فِيهِ) أي: في المسروق؛ لخبر «ادرءوا الحدود بالشبهات»^(١).

(وَهِيَ شُبْهَةٌ مِلْكٍ وَلَوْ مُشْتَرَكًا) فلا قطع بسرقة مال نفسه من يد غيره كمرتهن ومستأجر، ولا بسرقة المال المشترك.

(وَشُبْهَةٌ وَلَادَةٍ) فلا قطع بمال أصله أو فرعه (لَا) شبهة (زَوْجِيَّةٍ) فيقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر المحرز عنه؛ لعموم الأدلة.

♦ (فَتَقَطَّعُ) أَوْ لَا (يَدُهُ) اليمنى، قال تعالى ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقرئ شاذًا «فاقطعوا أيمانهما»^(٢)، والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها (فَإِنْ عَادَ) بعد قطعها (فَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ) إن عاد فـ (يَدُهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ) إن عاد فـ (رِجْلُهُ الْيُمْنَى) للأمر بذلك^(٣).

والمراد القِطْع من الكوع في اليد؛ للأمر به في خبر سارق رداء صفوان^(٤)، والقطع من الكعب في الرجل؛ لفعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك^(٥).

ويغمس محل قطعه بدهن مغلي، وهو مصلحة للمقطوع فمؤنته عليه، وللإمام إهماله، ثم إن عاد بعد ذلك عُزِّر.

♦ (وَيَسْقُطُ) الحد (بِقَطْعِ يُسْرَى عَنْ يُمْنَى) من يد أو رجل (وَبِالْعَكْسِ، وَتُقَطَّعُ يَدٌ عَنْ رِجْلٍ وَبِالْعَكْسِ) وإن أساء القاطع؛ لأن الغرض الزجر والتكيل.

(١) رواه الترمذي (١٤٣٤)، الحاكم (٨١٦٣)، الدارقطني (٣٠٩٧) بلفظ: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم».

(٢) وهي قراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قاله ابن كثير في «تفسيره» (١٠٧/٣).

(٣) في خبر ابن الزبير الذي رواه أبو يعلى (٢٨)، الطبراني في «الكبير» (٢٧٩/٣).

(٤) رواه أبو داود (٤٣٩٤)، النسائي (٤٨٧٨)، ابن ماجه (٢٥٩٥).

(٥) عن ابن عباس قال: «شهدت لرأيت عمرَ قَطَعَ رِجْلَ رَجُلٍ بِعَدِيدٍ وَرِجْلَ سَرَقٍ ثَالِثَةً»،

رواه عبد الرزاق (١٨٧٦٨)، ابن أبي شيبة (٢٨٨٥٢)، الدارقطني (٣٤٠٥).

♦ (وَيَجِبُ) مع ذلك (رَدُّ الْمَسْرُوقِ) إلى صاحبه (إِنْ بَقِيَ وَإِلَّا فَبَدَلُهُ) من مثل أو قيمة؛ فهو أولى من اقتصاره على القيمة (كَالْمَغْضُوبِ) فإنه يجب رده إن بقي وإلا فبدله، وذلك لخبر أبي داود وغيره «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»^(١)، أو بدله إن تلف.



(١) رواه أبو داود (٣٥٦١)، الترمذي (١٢٦٦)، ابن ماجه (٢٤٣)، الحاكم (٢٣٠٢).

باب

قطع الطريق^(١)

الأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ الآية [المائدة: ٣٣].

١- (يُعَزَّرُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ إِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ) النصاب (بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ) لارتكابه معصية لا حد فيها ولا كفارة، وحبسه في غير بلده أولى حتى تظهر توبته.

٢- (وَقُتِلَ حَتْمًا إِنْ قَتَلَ) معصومًا يكافئه عمدًا (وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ) النصاب للآية.

٣- (وَإِنْ عَكَسَ) بأن أخذ المال النصاب بلا شبهة من حرز ولم يقتل (قُطِعَتْ) بطلب من المالك (يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَادَ) بعد قطعهما (فَرِجْلُهُ الْيُمْنَى وَيَدُهُ الْيُسْرَى) يُقْطَعَانِ لِلآيَةِ، وإنما قطع من خلاف؛ لثلاث يفوت جنس المنفعة عليه.

٤- (فَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ) النصاب المحرز عنه بلا شبهة (قُتِلَ، ثُمَّ صُلِبَ) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه؛ فهو أولى من قوله «وصلب» (ثلاثة) من الأيام من زيادتي، زيادة في التنكيل لزيادة الجريمة، ثم بعد ثلاثة ينزل.

♦ (فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الظَّفَرِ بِهِ سَقَطَتْ عَنْهُ عُقُوبَةُ تَخْصُّهُ) من قطع يد ورجل، وصلب، وتحتم قتل؛ لآية ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤] بخلاف ما لو تاب بعده؛ لمفهومها، وبخلاف القود، والمال، وحد الزنا والسرقة، وغيرها إلا قتل المرتد وتارك الصلاة فيسقط بها.

(١) هو لغة: القطع، ويقال على انفصال شيء من آخر في المحسوسات، وأما شرعًا: فهو البروز لأخذ مال أو لقتل أو لإرهاب مجاهرة اعتمادًا على القوة مع البعد عن الغوث، قاله الشرقاوي (٢/ ٤٨٧).

وتعيري بما ذكر أولى مما عبر به.

♦ (وَلِلْمُسْتَحِقِّ) إذا تاب القاطع قبل الظفر (الْقَتْلُ أَوِ الدِّيَّةُ) المعفو عليها

(أَوِ الْعَفْوُ) بأقل من الدية أو (مَجَّانًا) كما في القتل في غير قطع الطريق.

♦ (وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ شَوْكَةً) أي: قوة (فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ

مُخْتَلِسٍ) كمنتهب، والمختلس: مَنْ يتعرض للقافلة ويعتمد الهرب.

و«نحو» من زيادتي.



باب

الصيَال وضمان البهائم

(بَابُ الصِّيَالِ) هو الاستطالة والثوب (وَضْمَانُ الْبَهَائِمِ).

(لَهُ) أي: الشخص (دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ) مسلم وكافر، وحر ورقيق، ومكلف وغيره (عَنْ مَعْصُومٍ) من نفس، وطرف، وأهل، ومال وإن قل، واختصاص كجلد ميتة، ومنفعة، وبُضْع غير أهل، ومقدماته كتقيل ومعانقة؛ لآية ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وخبر البخاري «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»^(١)، والصائل ظالم فيمنع من ظلمه؛ لأن ذلك نصره، وخبر الترمذي وصححه «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٢)، نعم لو صال مكرهاً على إتلافه مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقي روحه بماله كما يناول المضطرَّ طعامه، ولكلُّ منهما دفع المكره.

وقولي «عن معصوم» أولى وأعم من قوله «عن نفس أو طرف أو أهل أو مال».

ويدفعه (بِالْأَخْفِ) فالأخف؛ لقوله تعالى ﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، ولأن ذلك جُوز للضرورة ولا ضرورة في الأثقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأخف؛ فيدفعه بالهرب منه، فبالزجر، فبالاستغاثة، فبالضرب باليد، فبالسوط، فبالعصا، فبالقطع.

(فَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَتَنَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ) بقود، ولا دية، ولا قيمة، ولا حكمة، ولا كفارة؛ لظاهر الخبر السابق، ومحل رعاية الترتيب في المعصوم، أما غيره كحربي ومرتد فله قتله؛ لعدم حرمة.

(١) رواه البخاري (٢٤٤٣) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه الترمذي (١٤٢١)، وقال: حسن صحيح، البيهقي في «الكبرى» (٦١٢٩).

ويستثنى أيضًا ما لو رآه أولج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه وكان غير محصن؛ فإنه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالأناة، وما لو التحم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط فتسقط مراعاة الترتيب.

(وَيَجِبُ) عَلَى مَنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ (الدَّفْعُ عَنْ بُضْعٍ) لَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِبَاحَتِهِ (و) عَنْ (نَفْسٍ قَصَدَهَا غَيْرُ مُسْلِمٍ مُحَقَّقٍ الدِّمَ) بَأَن يَكُونَ كَافِرًا أَوْ بَهِيمَةً أَوْ مُسْلِمًا غَيْرَ مُحَقَّقٍ الدِّمَ كَزَانٍ مُحَصَّنٍ؛ لِعَدَمِ حُرْمَةِ غَيْرِ الْبَهِيمَةِ وَلِحَقَارَتِهَا، فَإِن قَصَدَهَا مُسْلِمٌ مُحَقَّقٌ الدِّمَ فَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ بَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِسْلَامُ لَهُ.

وتعبري بما ذكر أولى بما عبر به.

(وَلَوْ دَخَلَ) غَيْرُهُ (بَيْتُهُ وَأَبَى الْخُرُوجَ بَعْدَ أَمْرِهِ) لَهُ (بِهِ) وَلَمْ يَتَأْتِ إِخْرَاجَهُ إِلَّا بِالضَّرْبِ (فَلَهُ ضَرْبُهُ وَإِنِ اتَى ذَلِكَ) الضَّرْبُ (عَلَى نَفْسِهِ) لَتَعْدِيهِ.

(وَلَوْ عَضَّ) مَنْ غَيْرِهِ (عُضْوَهُ وَلَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِاتِّزَاعِهِ) أَي: الْعَضْوِ مِنْ فِيهِ فَانْتَزَعَهُ (فَانْتَثَرَتْ أَسْنَانُهُ) وَالْمَعْضُوضُ مَعْصُومٌ أَوْ حَرْبِي (لَمْ يَضْمَنْ) سِوَاءَ كَانَ الْعَاضُ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، وَأَمَكْنَهُ التَّخْلُصُ بِغَيْرِ الْعَضِّ، أَمَّا إِذَا اندَفَعَ بِغَيْرِ الْإِنْتِزَاعِ فَيَضْمَنْ؛ لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنَ التَّخْلُصِ بِالْأَسْهَلِ مِنْ فَكِّ لِحْيِهِ وَضَرْبِ شَدِيقِهِ، أَوْ كَانَ الْمَعْضُوضُ غَيْرَ مَنْ ذَكَرَ فَيَضْمَنْ؛ لَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمِثْلِ هَذَا أَنْ يَفْعَلَ بِالْعَاضِ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ الْعَاضُ الْمَظْلُومَ لَا يَمَكْنُهُ أَنْ يَخْلُصَ حَقُّهُ إِلَّا بِالْعَضِّ فَيَضْمَنْ الْمَعْضُوضُ الْعَاضَ؛ لِأَنَّ الْعَاضَ أَرَادَ تَخْلِيصَ حَقِّهِ بِالْعَضِّ (وَكَذَلِكَ) طَعَنَ عَيْنَ مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِهِ (وَلَوْ مَكْتَرَى أَوْ مُسْتَعَارًا) (بِخَفِيفٍ) كَعُودٍ (أَوْ رَمَاهَا بِهِ) كَحِصَاةٍ (فَذَهَبَتْ) عَيْنُهُ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنْ؛ لِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ «لَوْ أَطْلَعَ أَحَدٌ فِي بَيْتِكَ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ فَحَذَفْتَهُ بِحِصَاةٍ فَفَقَأْتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ»^(١)، وَفِي رَوَايَةٍ صَحَحَهَا ابْنُ حَبَانَ وَالْبَيْهَقِيُّ: «فَلَا قُودَ وَلَا دِيَةَ»^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٨٨٨)، مسلم (٢١٥٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه ابن حبان (٤٠٧١)، الدارقطني (٣٤٥١).

هذا (إِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ) حالة كونه (مُجَرِّدًا) عما يستر عورته (أَوْ إِلَى حُرْمَتِهِ) وإن كانت مستورة (وَكَانَ مِنْ نَحْوِ ثُقُبٍ) بفتح المثناة وضمها مما لا يعد فيه الرامي مقصرًا كسطح ومنارة (وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاظِرِ فِيهِ مَحْرَمٌ مُسْتَرَّةٌ أَوْ حَلِيلَةٌ أَوْ مَتَاعٌ).

وخرج بعين الناظر: غيرها كأذن المستمع، وبيته: المسجد والشارع ونحوهما، وبالخفيف إذا وجده: الثقل كخشبة وحجر، وبالعمد: النظر اتفاقًا أو خطأ، وبالمجرد: مستور العورة، وبما قبله وما بعده: النظر إلى غيره وغير حرمة، وبنحو الثقب: غيره كالباب المفتوح والشباك الواسع العيون، وبما بعده: ما لو كان للناظر فيه محرم مسترة أو حليلة أو متاع فيضمن في الجميع؛ لتقصيره في الرمي حينئذ.

وتعبري بـ«خفيف» وبـ«نحو ثقب» وبـ«حليلة» أعم مما عبر به، وقولي «إليه» مع «مسترة أو متاع» من زيادتي.

♦♦ (وَإِذَا أَتَلَفْتَ بِهِمَّةً شَيْئًا وَذُو الْيَدِ) ولو مستأجرًا أو غاصبًا أو مستعيرًا فهو أولى من قوله «وصاحبها» (مَعَهَا ضَمِنَ مَا أَتَلَفَهُ) نفسًا ومالًا (لَيْلًا وَنَهَارًا) غالبًا، سواء كان سائقها أم راكبها أم قائدها أم قاطرها فقطعت التقطير؛ لأنها في يده وعليه تعهدا وحفظها (كَمَا لَوْ أَوْقَفَهَا فِي طَرِيقٍ لَيْسَ لَهُ إِيقَافُهَا فِيهِ) عادة (فَأَتَلَفْتَ شَيْئًا) فإنه يضمنه؛ لمخالفته العادة.

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا لَمْ يَضْمَنْهُ) أي: ما أتلفه ليلًا أو نهارًا ولو بالبلد (إِنْ لَمْ يُفَرِّطْ) في ربطها أو إرسالها كأن أرسلها ولو ليلًا لمرعى لم يتوسط مزارع (وَلَا) بأن فرط في ذلك كأن أرسلها ولو نهارًا لمرعى يتوسطها فأتلفتها (ضَمِنَ إِلَّا إِنْ قَصَرَ مَالُكَ الشَّيْءَ) كأن كان في محوط له باب فتركه مفتوحًا فلا ضمان؛ لتفريط مالكة، وتعبري بما ذكر أضبط وأعم مما عبر به.



باب الجدار المائل

(بَابُ) حَكَمِ (الْجِدَارِ الْمَائِلِ) وَمَا يَذْكُرُ مَعَهُ.

(إِذَا بَنَى جِدَارَهُ مُسْتَقِيمًا فَمَالَ وَلَوْ إِلَى غَيْرِ مَلِكِهِ) وَسَقَطَ وَتَلَفَ بِهِ شَيْءٌ
(أَوْ أَذْخَلَ نَحْوَ سَبْعٍ) كَحَيَّةٍ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ «سَبْعًا أَوْ حَيَّةً» (مَلِكُهُ فَأَتَلَفَ شَيْئًا،
أَوْ حَفَرَ فِيهِ) أَيُ: فِي مَلِكِهِ (بِثَرٍّ فَسَقَطَ فِيهَا شَيْءٌ فَتَلَفَ لَمْ يَضْمَنْهُ) لِأَنَّ الْمِيلَ فِي
الْأُولَى لَمْ يَحْصُلْ بِفَعْلِهِ، وَلِأَنَّ لَهُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ أَنْ يَفْعَلَ فِي مَلِكِهِ مَا يَشَاءُ.

(إِلَّا إِنْ) دَعَا فِي الْأَخِيرَةِ إِنْسَانًا فَسَقَطَ فِي الْبِثْرِ جَاهِلًا بِهَا وَمَاتَ، أَوْ (كَانَ)
فِي الثَّلَاثَةِ (مَكَانُ التَّلَفِ مِنَ الْحَرَمِ وَالشَّيْءِ) التَّالِفَ (صَيِّدًا فَيَضْمَنُ) الْإِنْسَانُ
(وَالْجَزَاءُ) لِلتَّغْرِيرِ فِي الْأُولَى، وَحَرَمَةُ الْحَرَمِ فِي الثَّانِيَةِ.

وَاسْتِثْنَاءُ الصَّيْدِ فِي الْأُولَى مِنَ الثَّلَاثِ مِنْ زِيَادَتِي، بَلْ كَلَامُ الْأَصْلِ يَقْتَضِي
عَدَمَ الضَّمَانِ فِيهِ.

أَمَّا لَوْ بَنَى جِدَارَهُ مَائِلًا؛ فَإِنْ كَانَ مَائِلًا إِلَى غَيْرِ مَلِكِهِ فَسَقَطَ وَتَلَفَ بِهِ شَيْءٌ
ضَمَنَهُ، وَإِنْ كَانَ مَائِلًا إِلَى مَلِكِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ.



باب الأشربة

(بَابُ) حَكَمِ (الْأَشْرِبَةِ).

◆◆ (هِيَ) نَوَعَانُ: (مُسْكِرٌ، وَغَيْرُهُ).

١- (فَالْمُسْكِرُ) مِنْ خَمْرٍ وَغَيْرِهِ (حَرَامٌ) تَنَاوَلُهُ (وَلِإِنْ قَلَّ، أَوْ شَرِبَ لِتَدَاوٍ أَوْ عَطَشٍ) لآيَةِ ﴿لِنَمَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠]، وَلِخَبَرِ الصَّحِيحِينَ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(١)، نَعَمْ مِنْ غُصٍّ بَلْقَمَةٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ حَلَّ إِسَاغَتِهَا بِهِ بَلْ وَجِبَ، وَكَذَا لَوْ انْتَهَى الْأَمْرُ بِالْعَطْشَانِ إِلَى الْهَلَاكِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَغَيْرُ الْأَشْرِبَةِ مِمَّا يَزِيلُ الْعَقْلَ كَالْبَنَجِ حَرَامٌ أَيْضًا إِنْ كَثُرَ.

٢- (وَغَيْرُهُ إِنْ كَانَ نَجِسًا) كَالْدَمِ (حَرْمٌ تَنَاوَلُهُ) لِغَيْرِ التَّدَاوِي (إِلَّا الْمَاءَ الْمُتَنَجِّسَ وَالْبَوْلَ) وَنَحْوَهُمَا فَلَا يَحْرَمُ تَنَاوُلُهَا (لِلْعَطَشِ) لِلضَّرُورَةِ مَعَ عَدَمِ إِزَالَةِ الْعَقْلِ.

(فَلَوْ وَجَدَ) الشَّخْصَ (مَاءً طَاهِرًا وَ) مَاءً (نَجِسًا) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «حَرْمَلَةٍ»: (تَوَضَّأَ بِالطَّاهِرِ) وَجَوَابًا؛ لِأَنَّهُ صَارَ حَقًّا مُسْتَحَقًّا لِلتَّطْهِيرِ بِهِ (وَشَرِبَ النَّجِسَ) لِلْعَطَشِ؛ لَمَّا مَرَّ، وَالَّذِي صَحَّحَهُ فِي «الرُّوضَةِ» تَبَعًا لِاخْتِيَارِ الشَّاشِيِّ: أَنَّهُ يَشْرَبُ الطَّاهِرَ وَيَتِمِّمُ، قَالَ فِي «الْمَهْمَاتِ»: وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُفْتَى بِهِ^(٢).

(وَلِإِنْ كَانَ) غَيْرَ الْمُسْكِرِ (طَاهِرًا؛ فَإِنْ كَانَ مُضِرًّا) بِمَنْ يَتَنَاوَلُهُ كَالسَّمِ (أَوْ مُسْتَقْدَرًا غَالِيًا كُمَخَاطٍ فَحَرَامٌ) تَنَاوَلُهُ؛ لِتَضَرُّرِهِ بِهِ وَاسْتَقْدَارِهِ لَهُ (إِلَّا الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ) فَلَا يَحْرَمُ تَنَاوُلُهُ كَاللَّحْمِ الْمُتَيْنِ، أَمَا مَا يَسْتَقْدَرُ نَادِرًا كَالضُّبِّ وَالْخَيْلِ فَلَا يَحْرَمُ تَنَاوُلُهُ (فَإِنْ انْتَفَى ذَلِكَ) أَيُّ: مَا ذَكَرَ مِمَّا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ (فَحَلَالٌ) أَيُّ: فَغَيْرُ الْمُسْكِرِ حَيْثُ نَدَّ حَلَالٌ؛ لِانْتِفَاءِ عِلَّةِ التَّحْرِيمِ.



(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٤)، مُسْلِمٌ (٢٣١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انْظُرْ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٢/١)، الرُّوضَةُ (١٣/١)، الْمَهْمَاتُ لِلْإِسْنَوِيِّ (٢/٢٩٧).

باب الأطعمة

أي: بيان ما يحل منها وما يحرم.

والأصل فيها آية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وقوله ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

♦ (كُلُّ طَآهِرٍ كَنَعَم) وهي الإبل والبقر والغنم (وَطَيْرٍ) كدجاج، وحمائم (وَضَبٍّ) بضم الباء (وَضَبٌّ، وَيَزْبُوعٌ يَحِلُّ أَكْلُهُ) لاستطابة العرب ذلك، ولأدلة أخرى منها قوله تعالى ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١]، وأن النبي ﷺ قال: «يحل أكل الضبع» رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح^(١)، وأن الضب أكل على مائده ﷺ، رواه الشيخان^(٢).

(إِلَّا أَدَمِيًّا) فلا يحل أكله؛ لحرمة.

(وَمُضِرًّا) كسُمَّ، وحَجَرٍ، وتراب؛ لضرره.

(وَمُسْتَقْدَرًا) كَمَنِيٍّ لاستقذاره.

(وَذَا مِخْلَبٍ) من الطير كباز وشاهين وصقر؛ للنهي عنها في خبر مسلم^(٣).

(وَذَا نَابٍ) من السباع كأسد ونمر وذئب؛ للنهي عنه في خبر الصحيحين^(٤).

(١) رواه أبو داود (٣٨٠١)، الترمذي (١٧٩١) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت رسول الله ﷺ

عن الضبع؟ فقال: «هو صيد، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم».

(٢) عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد، قال: أتى النبي ﷺ بَضْبٌ مَشْوِيٌّ، فأهوى إليه

ليأكل، فقيل له: إنه ضب، فأمسك يده، فقال خالد: أحرام هو؟ قال: «لا، ولكنه لا

يكون بأرض قومي، فأجذني أعافه» فأكل خالد ورسول الله ﷺ ينظر، رواه البخاري

(٥٤٣)، مسلم (١٩٤٥).

(٣) عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي

مخلب من الطير»، رواه مسلم (١٩٣٤).

(٤) عن أبي ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع»، رواه

البخاري (٥٥٣٠)، مسلم (١٩٣٢).

(وَيَحْرُمُ مَا نُصَّ عَلَى تَخْرِيمِهِ فِي آيَةِ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]).
 (وَكُلُّ مَا اسْتُخْبِثَ) كحشرات وهي صغار دواب الأرض كخنفساء، ودود،
 وكدرّة، وطاووس، وذباب، وما تولد من مأكول وغيره.
 (أَوْ نُهِيَ عَنْ قَتْلِهِ) كخُطَاف، ونحل، ونمل^(١)، وَضَفَدَع، وَهُدْهَد، وَصُرْد^(٢).
 (أَوْ أَمَرَ بِهِ) كحبة وعقرب وحِدَاة وفأرة؛ لأن النهي عن قتل شيء أو الأمر
 به يقتضي حرمة أكله^(٣)، وهذان من زيادتي.

(وَالدَّوَابَّ إِلَّا الْخَيْلَ) روى الشيخان عن جابر «نهى رسول الله ﷺ يوم
 خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل»^(٤).
 وروى عنه أيضاً أبو داود «ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا
 رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل»^(٥).
 (وَتُكْرَهُ الْجَلَالَةُ) من نَعَم ودجاج غيرهما، أي: يكره تناول شيء منها
 كلبنها، وبيضها، ولحمها، وصوفها، وركوبها بلا حائل.
 فتعبري بها أعم من تعبيره بـ«لحمها».

هذا (إِذَا تَغَيَّرَ لَحْمُهَا) أي: طعمه أو لونه أو ريحه وتبقى الكراهة (إِلَى أَنْ
 تُغْلَفَ طَاهِرًا فَتَطْيَبَ) أو تطيب بنفسها من غير شيء، وإنما اقتصر على الأول

(١) لصحة النهي عن قتله، وحملوه على النمل السليمانى وهو الكبير؛ لانتفاء أذاه، بخلاف
 الصغير فيحل قتله؛ لكونه مؤذيًا بل وحرقه إن تعين طريقًا لدفعه كالقمل، قاله الشرقاوى.
 (٢) عن ابن عباس قال: «إن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب: النملة، والنحلة،
 والهدهد، والصُرد»، رواه أبو داود (٥٦٢٧)، ابن ماجه (٣٢٢٤)، وصححه ابن الملقن.
 (٣) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ قال: «خمس فواسق يُقتلن في الحرم: الفأرة، والعقرب،
 والحديا، والغراب، والكلب العقور»، رواه البخاري (٣٣١٤)، مسلم (١١٩٨).

(٤) رواه البخاري (٤٢١٩)، مسلم (١٩٤١).

(٥) رواه أبو داود (٣٧٨٩)، ابن حبان (١٩٤٩)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٤٦٣)، وصححه ابن
 الملقن في «البدر المنير» (٢٥٩/٩).

جريًا على الغالب، وإخراج طيبها بغسل وطبخ ونحوهما.
والأصل في ذلك خبر «أنه ﷺ نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلق
أربعين ليلة» رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح^(١)، زاد أبو داود «وركوبها»^(٢).
ولما لم يحرم ذلك؛ لأنه إنما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم
كاللحم المتن.

(و) يكره لحُر تناول (مَا كُسِبَ) أي: كسبه حر أو غيره (بِمُخَامَرَةٍ^(٣)) نَجَسٍ
كَحَجْمٍ) وكنس زبل ونحوه؛ لأنه ﷺ سئل عن كسب الحجام فنهى عنه وقال:
«أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك» رواه ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه^(٤)،
وقيس بما فيه غيره.

وصرف النَّهْيِ عن الحرمة خبرُ الشيخين عن ابن عباس «احتجم رسول الله
ﷺ وأعطى الحَجَّام أجرته»^(٥)، فلو كان حرامًا لم يعطه.

وخرج بمخامرة النجس: غيرها؛ فلا يكره ما كسب بفصد وحياسة
ونحوهما (لَا أَخْذٌ) لأجرة (عَلَى رُقِيَّةٍ، وَ) لَا (أَكْلٌ مِمَّا أُخِذَ عَلَيْهَا) فلا يكرهان؛
لأخبار صحيحة في ذلك ذكرت بعضها في شرح الأصل^(٦)، وقيل: يكرهان،
وعليه جرى الأصل.

(١) رواه الترمذي (١٨٢٤) دون قوله «حتى تعلق أربعين به»، ورواه بتلك الزيادة الحاكم
(٢٢٦٩)، الدارقطني (٤٧٥٣)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٥٦) وقال: ليس هذا بالقوي، وقد
أشار إليه الشافعي وزعم أنه أراد تغييرها من الطباع المكروهة إلى الطباع غير المكروهة
التي هي فطرة الدواب، حتى لا توجد أرواح العذرة في عرقها وجزرها.
(٢) رواه أبو داود (٢٥٥٧).

(٣) أي: مخالطة ومباشرة نجس، قاله الشرقاوي.

(٤) رواه أبو داود (٣٤٢٢)، الترمذي (١٢٧٧)، ابن حبان (٢٥٨٤)، وصححه ابن الملقن.

(٥) رواه البخاري (٢٢٧٩)، مسلم (١٢٠٢).

(٦) كحديث أبي سعيد الخدري، وهو مشهور، رواه البخاري (٥٠٠٧)، مسلم (٢٢٠١).

(وَيَحْرُمُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَى أَدَاءِ شَهَادَةٍ) لأنه فرض عليه، ولأنه كلام يسير لا أجرة لمثله (لَا أُجْرَةَ رُكُوبِهِ لَهُ) أي: للأداء من محله إلى محل الأداء فلا يحرم (إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَاكِمِ مَسَافَةٌ) أي: مسافة العدوى فما فوقها^(١)، ولو كان فقيرًا يكسب قوته يومًا بيوم وكان الأداء يشغله عن ذلك لم يلزمه الأداء إلا إذا بذل له المشهود له قدر كسبه في مدة الأداء.

وخرج بالأداء: التحمل فله الأخذ عليه، قال السرخسي^(٢): ومحلّه إذا دعي ليتحمل، فإن أتاه المشهود عليه فلا أجرة له^(٣).



(١) مسافة العدوى: هي التي يمكن قطعها في اليوم الواحد ذهابًا وإيابًا، قاله الرافعي في «الشرح الكبير» (٧/٥٦٢).

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفرج السرخسي، ويعرف بـ«الزاز»، فقيه مرو، أحد أئمة الإسلام، ومن يضرب به المثل في حفظ مذهب الشافعي، ألف «الأمالي»، وتوفي سنة (٤٩٤هـ)، ترجمته في: طبقات الإسنوي (١/٣٢٢)، طبقات ابن قاضي شعبة (١/٢٦٦).

(٣) انظر: الشرح الكبير (١٣/٨٢)، الروضة (١١/٢٧٥)، الغرر البهية (٥/٢٦٢).

باب

الصيد والذبائح

(بَابُ الصَّيْدِ) بمعنى المصيد (وَالذَّبَائِحُ) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة.
والأصل فيهما قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]،
وقوله ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

♦ (الصَّيْدُ: إِمَّا أَنْ يُصَادَ بِيَدٍ أَوْ يَنْخَوْ شَبَكَةً) كإلجائه لمضيق لا ينفلت منه
(فَذَكَائِهِ يَقْطَعُ حُلُقُومِهِ) بضم الحاء: وهو مجرى النفس (وَ) قطع (مَرِيئِهِ) بفتح
الميم وبالمد: وهو مجرى الطعام؛ لأنه مقدور عليه، والحياة تذهب بفقدتهما.
«ونحو» من زيادتي.

♦ (أَوْ يُصَادَ بِإِرْسَالِ نَحْوِ سَهْمٍ) كرمح (فَإِنْ لَمْ يُذْرَكْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ)
كَأَن أَمْتَنَعَ بِقُوَّتِهِ فَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ (أَوْ) أدركها و(تَعَذَّرَ ذَبْحُهُ بِلَا تَقْصِيرٍ
كَأَنَّ سَلَ السَّكِينِ) أو اشتغل بتوجيهه للقبلة (فَمَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ حَلًّا) إجماعاً،
ولخبر الشيخين «ما أصبت بقوسك فاذكر اسم الله عليه وكُلْ»^(١).

(وَالْأَلَا) بَأَن أدرك فيه حياة مستقرة وترك ذبحه فمات، أو تعذر ذبحه بسبب
تقصير كأن لم يكن معه سكين، أو غصبت منه، أو عُلِقَتْ فِي الْغَمْدِ فَمَاتَ (فَلَا)
يحل؛ لتقصيره.

♦ (أَوْ يُصَادَ بِجَارِحَةٍ طَيْرٍ) كصقر (أَوْ) جارحة (سَبْعٍ) ككلب (فَإِنْ عَجَزَ
عَنْ ذَبْحِهِ) بِلا تقصير (حَتَّى مَاتَ حَلًّا)؛ لقوله تعالى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبُتُ وَمَا
عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] أي: صيده.

♦ (بِشُرُوطٍ) خمسة:

الأول: (أَنْ تَكُونَ مُعَلِّمَةً) للآية، وتعلمها (بَأَن تُرْسَلَ بِإِرْسَالِهِ) أي: تهيج
بإغرائه (وَ) بَأَن (تَنْزَجِرَ بِإِنزِجَارِهِ) في ابتداء الأمر وبعد شدة عدوها (وَ) بَأَن

(١) رواه البخاري (٥٤٧٨)، مسلم (١٩٣٠) عن أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(تُمْسِكَ الصَّيْدَ) ليأخذه المُرْسِل (وَ) بَأَن (لَا تَأْكُلَ مِنْهُ) أي: من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه؛ لقوله ﷺ: «إِن أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه» رواه الشيخان^(١) (وَ) بَأَن (يَتَكَرَّرَ) منها (ذَلِكَ) أي: ما تقدم من الأمور المذكورة (مَرَّةً) بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يُظَنَّ تَأْذِبَهَا) والرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح.

(وَ) الثاني: (أَنْ يُرْسِلَهَا؛ فَلَوْ اسْتَرَسَلَتْ بِنَفْسِهَا وَقَتَلَتْ) صَيْدًا (لَمْ يَحِلَّ) لانتفاء الإرسال (إِلَّا أَنْ يَزْجُرَهَا) صاحبها (فَتَنْزَجِرَ، ثُمَّ يُرْسِلَهَا) فيحل لوجود الإرسال.

(وَ) الثالث: (أَنْ يُرْسِلَهَا عَلَى صَيْدٍ) شخصًا أو نوعًا (فَلَوْ أُرْسِلَهَا عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ) كأن أرسلها اختبارًا لقوتها (فَقَتَلَتْ صَيْدًا لَمْ يَحِلَّ) لعدم إرساله على الصيد (وَمِثْلُهَا) في هذا الشرط (السَّهْمُ وَنَحْوُهُ) فلو أرسل سهمًا اختبارًا لقوته فقتل صيدًا لم يحل.

(وَ) الرابع: (أَنْ لَا يَغِيبَ عَنْهُ) الصيد (فَيَحِدُّهُ) بعد غيبته (مَيْتًا) فإن غاب عنه فوجده ميتًا حرم؛ لاحتمال موته بسبب آخر (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّرْبَةُ) أي: ضربة الجارحة للصيد (لَا يَعِيشُ مَعَهَا) فيحل.

(وَ) الخامس: (أَنْ لَا يَتَرَدَّى مِنْ عُلوٍّ) إلى سفلى (وَلَا يَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ) وإلا فيحرم؛ لاحتمال موته بالسبب الثاني (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الضَّرْبَةُ كَذَلِكَ) أي: لا يعيش معها فيحل.

(وَلَوْ قَدَّه) بسيف أو نحوه (نِصْفَيْنِ حَلًا) لإطلاق الأخبار.

(وَيَحِلُّ حَيَوَانُ الْبَحْرِ وَإِنْ) لم يكن على صورة السمك المعروف أو (مَاتَ أَوْ طَفَا) بفتح الطاء والفاء فوق الماء أي: علاه؛ لقوله تعالى ﴿لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] (إِلَّا مَا يَعِيشُ فِيهِ وَفِي الْبَرِّ كَضِفْدَعٍ) بكسر الضاد والبدال على الأشهر (وَسَرَطَانٍ) ويسمى عقرب الماء، وسُلْحَفَاةً، ونَسْنَاسٌ؛ لخبث لحمها،

(١) رواه البخاري (١٧٥)، مسلم (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وللنهي عن قتل الضفدع، رواه أبو داود والحاكم وصححه^(١).
وتعيري بالاستثناء المذكور أولى مما عبر به.



(١) عن عبد الرحمن بن عثمان: أن طبيباً سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجعلها في دواء؛ فنهاه النبي ﷺ عن قتلها، رواه أبو داود (٣٨٧١)، النسائي (٤٣٩٦)، الحاكم (٨٢٦١).

باب الأضحية

بضم الهمزة وكسرهما مع تخفيف الياء وتشديدها، ويقال: ضحية بفتح الضاد وكسرهما: وهي اسم لما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق.

وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى.

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحِرْ﴾ [الكوثر: ٢] أي: صل صلاة العيد وانحر النسك.

وخبر مسلم عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَرُ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا»^(١)، والأملح قيل: الأبيض الخالص، وقيل: الذي بياضه أكثر من سواده، وقيل غير ذلك.

◆◆ (الدَّمَاءُ) نوعان:

١- (وَاجِبَةٌ، وَهِيَ) ثلاثة (دِمَاءُ الْحَجِّ) المتقدم بيانها في بابهِ (و) دماء (الأضحية المندورة، وَالْمُعَيَّنَةُ لِلتَّضَحِّيَةِ) ابتداء أو عما في الذمة.

٢- (وَسُنَّةٌ، وَهِيَ الأضحية) غير الواجبة (وَالْعَقِيقَةُ، وَالْوَلِيْمَةُ).

◆ (وَلَا يُجْزِئُ فِي الأضحية إِلَّا الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ وَالثَّنْيُ مِنْ غَيْرِهِ) أي: من

معز وإبل وبقر؛ اقتصاراً على الوارد فيها عن النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

◆ (فَجَذْعُ الضَّأْنِ مَا أَجَذَعَ) وهو من زيادتي (أَوْ دَخَلَ فِي) السنة (الثانية).

(وَتَنْيُ الْمَعَزِ وَالْبَقَرِ) ما دخل (في) السنة (الثالثة).

(و) ثني (الإبل) ما دخل (في) السنة (السادسة) وذلك لخبر أحمد وغيره

«ضَحُّوا بِالْجَذْعِ مِنَ الضَّأْنِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ»^(٢).

وخبر مسلم «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من

(١) رواه مسلم (١٩٦٦).

(٢) رواه أحمد (٢٧٠٧٢)، الطبراني في «الكبير» (١٦٤/٢٥)، البيهقي في «الكبرى» (١٩١٣).

الضأن»^(١).

قال العلماء: المسنة هي الثنية من الإبل والبقر والغنم فما فوقها، وقوله في الخبر «لا تذبحوا إلا مسنة» أي: يسن لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة إلخ.
♦ (وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ) لخبر «الموطأ» في ذلك^(٢).

(و) يَجْزَى (الْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ) كما يَجْزَى عَنْهُمْ فِي التَّحْلِيلِ لِلإِحْصَارِ؛ لخبر مسلم عن جابر: «نَحْرُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ»^(٣).

♦ (وَلَا يُجْزَى فِيهَا) أي: الأضحية (مَعِيبٌ بِعَيْبٍ يُنْقِصُ مَأْكُولًا) منها من لحم وشحم وغيرهما.

فتعبري بذلك أولى من قوله «ما نقص اللحم».

(فَلَا تُجْزَى الْعَوْرَاءُ، وَلَا الْعَرْجَاءُ، وَلَا الْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا وَعَرَجُهَا) وإن حصل عند إضجاعها للتضحية باضطرابها (وَمَرَضُهَا، وَلَا الْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي) لخبر الترمذي وغيره بذلك^(٤)، و«تنقي»: مأخوذة من النقي بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ أي: لا مخ لها، وخرج بالبين: اليسير فلا يضر؛ لأنه لا يؤثر في اللحم.

(وَلَا الْجَرْبَاءُ) وإن قل جربها؛ لأنه يفسد اللحم والودك؛ فإطلاقها لها أولى

(١) رواه مسلم (١٩٦٣) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عن أبي أيوب الأنصاري قال: «كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته»، رواه مالك في «الموطأ» (١٣٩٦/١ بشار)، الطبراني في «الكبير» (١٣٧/٤)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٠٨٤).

(٣) رواه مسلم (١٣١٨).

(٤) رواه أبو داود (٢٨٠٢)، الترمذي (١٤٩٧) وقال: حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، ابن ماجه (٣١٤٤).

من تقييد الأصل لها بالبين جربها.

♦ (وَتُجْزَىٰ مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ) كسرًا لم ينقص المأكول (وَفَاقِدَتُهُ) إذ لا يتعلق به كبير غرض (وَفَاقِدَةُ الضَّرْعِ) من زيادتي، وكذا فاقدة الألية أو الذئب لا المخلوقة بلا أذن.

♦♦ (وَيُسَنُّ) في الأضحية:

-(اسْتِسْمَانُهَا) لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرُ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢]، قال العلماء: هو استسمان الهدايا واستحسانها.

-(وَأَنْ لَا تَكُونَ مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ) ولا فاقدته؛ لخبر مسلم السابق أول الباب.

-(وَأَنْ لَا تُذْبَحَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ) للاتباع، رواه الشيخان^(١) (فَإِنْ ذَبَحَهَا قَبْلَهَا وَقَدْ مَضَىٰ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ قَدْرُ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ جَازٍ) وإن لم يمض ذلك فلا يجوز؛ لأنه غير وقت الأضحية.

-(وَأَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ مُسْلِمًا) لأنه يتوقى ما لا يتوقاه غيره (وَذَبْحُ حَائِضٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ) منَّا (أَحَبُّ مِنْ ذَبْحِ كِتَابِيٍّ) تحل ذبيحته؛ لما مر.

-(وَأَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ نَهَارًا) وإن جاز ليلاً مع الكراهة؛ لأنه قد يخطئ المذبح، ولأن الفقراء لا يحضرون فيه حضورهم بالنهار.

-(وَأَنْ يَطْلُبَ لَهَا مَوْضِعًا لَيْتًا) لأنه أسهل لها.

-(وَأَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا ظَفْرِهِ شَيْئًا فِي الْعَشْرِ) أي: عشر ذي الحجة حتى يضحى؛ لخبر مسلم «إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره»^(٢)، وفي رواية: «فلا يأخذن من شعره وأظفاره شيئًا

(١) عن البراء قال: سمعت النبي ﷺ يخطب فقال: «إن أول ما نبأ من يومنا هذا أن نصلي، ثم نرجع فننحر فمن فعل فقد أصاب سنتنا»، رواه البخاري (٩٥١)، مسلم (١٩٦١).

(٢) رواه مسلم (٤١-١٩٧٧) عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

حتى يضحى»^(١).

-(وَأَنْ يُوجَّهَ ذَبِيحَتُهُ) أي: مذبوحها (إِلَى الْقِبْلَةِ) للاتباع، رواه الشيخان^(٢)، ويتوجه هو إليها أيضًا.

-(وَأَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى) وحده عند الذبح فيقول: بسم الله، للاتباع، رواه الشيخان^(٣).

-(وَأَنْ يُصَلِّيَ) ويسلم (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) لأنه محل يشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكر نبيه كالأذان والصلاة.

-(وَأَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَإِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ مِنِّي) للاتباع^(٤)، وذكر السُّنَّةِ في هذين من زيادتي.

-(وَأَنْ لَا يَبِينَنَّ رَأْسَهَا) لما في إبانته من عدم الإحسان في الذبح (فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاهَا حَلَّتْ) لوجود الذبح وعصى بذلك؛ لما فيه من التعذيب.

-(وَأَنْ تُنَحَّرَ الْإِبِلُ، وَتُذْبَحَ الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ) للاتباع، رواه الشيخان^(٥).

(١) رواه مسلم (٤٢-١٩٧٧) عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) بل رواه ابن ماجه (٣١٢)، أحمد (١٥٠٢٢)، الدارمي (١٩٨٩)، ابن خزيمة (٢٨٩٩)، الحاكم (١٧٦)، البيهقي في «الشعب» (٦٩٤٢) عن جابر قال: ضحى رسول الله ﷺ يوم عيد بكشين، فقال حين وجههما: «إني وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفًا مسلمًا وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين، اللهم منك ولك، عن محمد وأمته».

(٣) لفظ البخاري (٢٠٥٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكَلُوا»، ولفظ مسلم (١٩٦٦) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَسَمَى وَكَبَّرَ».

(٤) ورد عند مسلم (١٩٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُ، اللَّهُ، تَقْبَلُ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ»، ثم ضحى به.

(٥) عن زياد بن جبير قال: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُنِيَ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا قَالَ: «ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقِيدَةً؛ سَنَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ»، رواه البخاري (١٧١٣)، مسلم (١٣٢٠).

وتعيري بما ذكر أولى مما عبر به.

(وَمَوْضِعُ النَّحْرِ اللَّبَّةُ، وَ) موضع (الدَّبْحِ) الحلق وهو (أَسْفَلُ مَجَامِعِ اللَّحْيَيْنِ، وَكَمَالُهُ) أي: ما ذكر (قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ) بفتح الواو والداو وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان به (مَعَ الْخُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ) وتقدم بيانهما.

ويسن أن تكون الإبل عند النحر قائمة معقولة ركة يُسرى، والبقر والغنم عند الذبح مضجعة لجنب أيسر مشدودة القوائم غير الرُّجُلِ الْيُمْنَى، وأن يحد المذبة، وأن يتصدق بكل الأضحية إلا لُقْمًا يأكلها تبركًا فإنها مسنونة.

♦ (وَأَخِرُ وَقْتِهَا) أي: التضحية (غُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) لخبر ابن حبان «في كل أيام التشريق ذبح»^(١).

(وَلَوْ ذَبَحَ كُلُّ مَنْ رَجُلَيْنِ أَضْحِيَّةَ الْآخِرِ ضَمِنَ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ) أي: قيمتها حيّة وقيمتها مذبوحة؛ لأن إراقة الدم قربة مقصودة وقد فوتها (وَأَجْزَأَتْ) كل منهما (عَنِ الْأَضْحِيَّةِ) بقيد زدته بقولي (الْوَاجِبَةُ بِتَذَرٍ) فيفرقها صاحبها؛ لأنها مستحقة الصرف لجهة التضحية، ولأن ذبحها لا يفتقر إلى نية، أما المتطوع بها والواجبة بالجعل فلا يجزئ ذبحهما عن الأضحية؛ لافتقاره إلى نية.



(١) رواه أحمد (١٦٧٥١)، ابن حبان (٤٠٩٧)، الدارقطني (٤٧٥٨)، البيهقي في «الكبرى» (١٠٣٢١).

فصل في العقيقة

هي لغة: الشَّعْر الذي على رأس الولد حين يُولد.
وشرعاً: ما يذبح عند حلق شعره.

♦♦ (تُسَنُّ الْعَقِيقَةُ عَنِ الْغُلَامِ) وهي في حقه (شَاتَانِ، وَ) تسن (عَنْ غَيْرِهِ) من أنثى وخثنى وهي في حقهما (شَاةٌ) إن أريد العق فيهما بالشيء؛ للأمر بذلك في غير الخثنى، رواه الترمذي وقال: حسن صحيح^(١).
وقيس بالأنثى الخثنى، وذكر الخثنى من زيادتي.
ويحصل أصل السنة في عقيقة الغلام بشاة.
(وَ) يسن (أَنْ لَا يُكْسِرَ الْعَظْمَ) بل تفصل الأعضاء؛ تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد.

(وَ) يسن (أَنْ تُطْبَخَ) كسائر الولائم إلا رجليها فتعطى نيئة للقابلة؛ لخبر رواه الحاكم^(٢)، وأن يكون طبخها بحلو تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد، ولأنه ﷺ كان يحب الحلواء والعسل^(٣).
(وَ) أَنْ (تُطْعَمَ) للفقراء كالأضحية، وبعثها إليهم أولى من أن يدعوهم.



(١) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، رواه الترمذي (١٥١٣).

(٢) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: «زَيِّ شَعْرَ الْحَسَنِ وَتَصَدَّقِي بِوَزْنِهِ فِضَّةً، وَأَعْطِي الْقَابِلَةَ رَجُلَ الْعَقِيقَةِ»، رواه الحاكم (٤٨٢٨)، وقال الذهبي: ليس بصحيح.

(٣) رواه البخاري (٥٤٣١)، مسلم (١٤٧٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
وعن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وُلِدَ لِي غُلَامٌ؛ فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَاهُ إِبْرَاهِيمَ، فَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ»، رواه البخاري (٥٤٦٧)، مسلم (٢١٤٥).

فصل

[في أمور أبطلها الله تعالى]

◆ (كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ) تعالى (بِأُمُورٍ) أربعة (أَبْطَلَهَا) الله تعالى (بِقَوْلِهِ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ...﴾ [المائدة: ١٧٣]) أي: ما أوجبها ولا أمر بها.

١- (فَالْبَحِيرَةُ) من بَحَر أي: شَقٌّ، هي (الَّتِي تُنْتَجُ) بينائه للمفعول (خَمْسَةٌ) أَبْطُنَ آخِرُهَا ذَكَرٌ) كما جزم به الزمخشري وغيره^(١)، وقيل: سبعة ذكوراً وإناثاً أو أحدهما، ورجَّحه الأصل (فَيَشُقُّ مَالُكُهَا أذُنَهَا، وَيُحَلِّي سَبِيلَهَا، وَلَا يَنْتَفِعُ) بها ولا (بِلَبَنِيهَا بَلْ يُحَلِّيهِ لِلضُّيُوفِ).

٢- (وَالسَّائِيَةُ نَوْعَانِ):

أحدهما: (الْعَبْدُ يَعْتَقُهُ مَالِكُهُ) هو أولى من قوله «يعتقه الرجل» (سَائِيَةُ) أي: لا ينتفع به ولا بولائه.

(و) الثاني (الْبَعِيرُ يُسَيِّبُهُ مَالِكُهُ لِقَضَاءِ حَوَائِجِ النَّاسِ عَلَيْهِ) وقد كان الرجل إذا مرض أو غاب يقول: إن شفاني الله تعالى، أو قدمت من سفري فناقني سائبة، فإذا حصل ذلك سيَّبها وجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها.

٣- (وَالْوَصِيلَةُ) بمعنى الواصلة (نَوْعَانِ):

أحدهما ما قاله الجوهري وغيره: (الشَّاةُ تُنْتَجُ سَبْعَةٌ) أبطن (عَنَاقَيْنِ) عَنَاقَيْنِ، فَإِنْ نَتَجَتْ فِي الثَّامِنَةِ جَذِيًّا وَعَنَاقًا قَالُوا: وَصَلَتْ) أي: بالأنثى (أَخَاهَا؛ فَلَا يَذْبَحُونَهُ لِأَجْلِهَا، وَلَا يَشْرَبُ لَبَنَ الْأُمِّ إِلَّا الرَّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ وَجَرَتْ مَجَرَى السَّائِيَةِ)^(٢).

(و) الثاني ما قاله الزمخشري وغيره: (الشَّاةُ كَانَتْ إِذَا نَتَجَتْ ذَكَرًا ذَبَحُوهُ

(١) انظر: الكشف للزمخشري (١/ ٦٨٤)، معالم التنزيل للبخاري (٣/ ١٠٧).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٤٢)، النهاية لابن الأثير (٥/ ١٩٢).

لِإِلَهَتِهِمْ، أَوْ أَنْتَى فَلَهُمْ، أَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى قَالُوا وَصَلَتْ) أي: بالأنثى (أَخَاهَا فَلَمْ يَذْبَحُوا الذَّكَرَ لِإِلَهَتِهِمْ)^(١)، وما سلكه الأصل في النوعين لا يفي بذلك.

٤- (وَالْحَامِي) هو (الْفَحْلُ) الذي (يَضْرِبُ فِي إِبِلِ الشَّخْصِ عَشْرَ سِنِينَ) فأكثر (فَيُخَلِّي سَبِيلَهُ) ولا يُطْرَدُ عن ماء ولا مرعى (وَيَقُولُونَ) الآن قد (حَمَى ظَهْرَهُ فَلَا يَتَتَفَعُونَ مِنْ ظَهْرِهِ بِشَيْءٍ) بعد ذلك.



(١) انظر: الكشف للزمخشري (١/٦٨٥).

باب الأيمان

جمع يمين.

والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ...﴾ الآية [البقرة: ٢٢٥].

وأخبار كخبر البخاري: أنه ﷺ كان يحلف «لا، ومقلب القلوب»^(١).

واليمين والحلف والإيلاء والقسم بمعنى.

♦♦ (هِيَ نَوَعَانٍ: وَاقِعَةٌ فِي خُصُومَةٍ، وَ) واقعة في (غَيْرِهَا).

١- (فَالَّتِي) تقع (فِيهَا إِمَّا) أن تكون (لِدَفْعٍ وَهِيَ يَمِينُ الْمُكَرِّ) للحق (أَوْ لَا سِتِّحْقَاقٍ وَهِيَ) خمسة:

(الْلَّعَانُ، وَالْقَسَامَةُ، وَالْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ فِي الْأَمْوَالِ) أو ما يؤول إليها.

(وَ) اليمين (الْمَرْدُودَةُ) على المدعي (بَعْدَ النُّكُولِ) كما هي مُبَيَّنَةٌ في أبوابها

(وَهِيَ) أي: المردودة (كَالْإِقْرَارِ) من المدعى عليه (لَا كَالْبَيِّنَةِ) تغليبا لجانبه.

(وَالْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدَيْنِ) وتقع (فِي الرَّدِّ) أي: دعوى رد المشتري المبيع

(بِعَيْبٍ، وَدَعْوَى) الزوجة (الْعَنَّةِ) على الزوج (وَ) دعوى (الْجِرَاحَةِ فِي عَضْوِ

بَاطِنٍ) ادعى الجارح أنه غير سليم (وَ) دعوى (الْإِعْسَارِ) أي: إعسار نفسه إذا

عُهِدَ لَهُ مَالٌ (وَ) الدعوى (عَلَى الْغَائِبِ، وَ) على (الْمَيِّتِ) ونحوهما (وَفِيمَا إِذَا

قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِي، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ) أنها طالق (مِنْ غَيْرِي) فيقيم في هذه

الصور البينة بما ادعاه ويحلف معها طلبا للاستظهار.

والمراد بالمحلف عليه في الأولى قَدَمُ الْعَيْبِ، وفي الثانية عدم الوطاء،

وفي الثالثة السلامة، وفي الأخيرة إرادة طلاق غيره.

٢- (وَ) اليمين (الَّتِي) تقع (فِي غَيْرِهَا) أي: في غير الخصومة (لَغَوِ الْيَمِينِ

كَ لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ بَلَا قُضِدَ حَلْفٌ، وَيَمِينُ الْمُكَرِّه) بفتح الراء (وَهُمَا) أي:

(١) رواه البخاري (٦٦١٧).

لغو اليمين ويمين المكره (عَيْرٌ مُنْعَدَّتَيْنِ) إذ لا يقصد بلغو اليمين تحقيق شيء، وفعل المكره مرفوع عنه القلم.

وفي معنى اللغو: ما لو حلف على شيء فسبق لسانه إليه غيره، وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين جمعه: لا والله وبلى والله وإفادهما، وهو ظاهر، وقول الماوردي في الجمع: الأولى لغو والثانية منعقدة؛ لأنها استدراك مقصود منه يرد بأن الفرض عدم القصد^(١).

(وَالْيَمِينُ الْمَعْقُودَةُ بِالْاِخْتِيَارِ؛ فَإِنْ كَانَتْ) هذه (عَلَى مَاضٍ وَهِيَ كَاذِبَةٌ) أي: تعمد الكذب بها (فَهِيَ الْيَمِينُ الْعَمُوسُ) لأنها تغمس صاحبها في الإثم أو النار، وهي من الكبائر.

♦ (وَالْحَلْفُ إِمَّا بِاللَّهِ) تعالى (أَوْ بِاسْمِ مِنْ أَسْمَائِهِ) المختصة به كالإله وخالق الخلق إلا أن يريد غير اليمين فليس بيمين كما في «الروضة» وأصلها، خلافا لما في «المنهاج»^(٢).

(أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ) الذاتية كعظمته، وعزته، وكبريائه، وكلامه. (أَوْ بِطَلَقٍ، أَوْ عِتْقٍ) كقوله: إن دخلت الدار فزوجتي طالق، أو فعبدي حر (أَوْ نَذْرٍ لِحَاجٍ) بفتح اللام (وَهُوَ التِّزَامُ قُرْبِيَّةً) مالٍ أو عبادة (مُعَلَّقَةٌ بِمَا لَا يُرِيدُ حُصُولَهُ) كان كلمته، أو إن لم أكلمه، أو إن لم يكن الأمر كما قلت فعلي عتق أو صوم.

(وَيَتَخَيَّرُ فِيهِ) إذا وجد المعلق عليه (بَيْنَ مَا التَزَمَهُ) عملاً بالتزامه (وَكُفَّارَةً

(١) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (١٥/ ٢٨٩).

(٢) بل العكس؛ ففي «الروضة» (١١/ ١٠) قال: ما يختص بالله تعالى ولا يطلق في حق غيره كالإله وخالق الخلق تنعقد يمينه، سواء أطلق أو نوى الله سبحانه وتعالى أو غيره، وإذا قال: قصدت غيره؛ لم يقبل ظاهراً قطعاً، وفي «المنهاج» (٥٤٤) قال: وما انصرف إليه سبحانه كالرحيم والخالق تنعقد به اليمين، إلا أن يريد غيره.

اليَمِينِ)؛ لخبر مسلم «كفارة النذر كفارة يمين»^(١)، وهي لا تكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حمله على نذر اللجاج.

أما ما يستعمل في الله وفي غيره سواء كـ «الشيء» و«الموجود»؛ فليس بيمين إلا بنية، وما يستعمل فيهما وهو في الله أغلب كالرحيم والخالق؛ فليس بيمين إن أراد به غيره تعالى.

♦ (وَحُرُوفُ الْقَسَمِ: الْأَلِفُ، وَإِنْ لَمْ تَشْتَهَرْ) نحو: الله (وَالْبَاءُ) نحو: بالله (وَالتَّاءُ) الفوقية نحو: تالله (وَالْوَاوُ) نحو: والله، ومثل ذلك «ها» التنية نحو: ها الله. (وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ) مثلاً (وَضَمَّ أَوْ فَتَحَ أَوْ كَسَرَ أَوْ سَكَّنَ؛ فَكِنَايَةٌ) إن نوى به اليمين فيمين، وإلا فلا، واللحن لا يمنع الانعقاد على أنه لا لحن فيه في الحقيقة كما بيته في شرح الأصل، وقولي «أو سكن» من زيادتي.

♦ (وَالْفَظُ الْيَمِينِ) أي: صيغها الفعلية (كَأَقْسِمُ، أَوْ أَقْسَمْتُ، أَوْ أَخْلِفُ، أَوْ حَلَفْتُ، أَوْ أَغْزِمُ، أَوْ عَزَمْتُ بِاللَّهِ) بقيد زدته بقولي (إِنْ لَمْ يُرِدْ إِخْبَارًا) ماضياً في صيغة الماضي، أو مستقبلاً في المضارع، وإلا فلا يكون يميناً.

وتعبري بما ذكر أولى مما عبر به.

(فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ صِفَتَهُ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ) لفقد المحلوف به.

♦ (وَيَنْقَطِعُ حُكْمُ الْيَمِينِ بِإِنْحِلَالِهَا) كَأَن وَقَّتْ حَلْفَهُ بِمَدَّةٍ وَانْقَضَتْ، أَوْ بَرَّ فِي يَمِينِهِ، أَوْ حَنَثَ فِيهَا، أَوْ اسْتَحَالَ الْبِرُّ كَحَلْفِهِ عَلَى شَرْبِ مَاءِ هَذَا الْكَوْزِ فَانْصَبَ بغير اختياره.

(وَبِاسْتِثْنَاءِ) بمشيئة الله أو بعدمها (مُتَّصِلٍ) بالحلف إن نواه قبل فراغه منه؛ كقوله: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، أو إن لم يشأ الله.

♦ (وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ثُمَّ لِيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ)؛ لظاهر خبر الصحيحين «إني لا أحلف على يمين فأرى غيرها

(١) رواه مسلم (١٦٤٥) عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خيرًا منها إلا كَفَّرت عن يميني وأتيت الذي هو خير»^(١).

«إِنْ قَدَّمَ الْكَفَّارَةَ» عَلَى الْحَنْثِ (جَازَ) لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ اتَّيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» رواه أبو داود وغيره^(٢)، ولأن الكفارة حق مالي يتعلق بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كزكاة الفطر (إِلَّا الصَّيَّامَ) فلا يجوز تقديمه على الحنث؛ لأنه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان، ولأن العجز إنما يتحقق بعد الوجوب.

(وَلَوْ حَلَفَ عَلَى التَّزْوِجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَوْ) عَلَى (تَرْكِهِ) أَي: تَرَكَ التَّزْوِجَ عَلَيْهَا (فَتَزَوَّجَ) فِيهِمَا (وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ رَجْعِيَّةٌ بَرٌّ فِي الْأُولَى وَحَنْثٌ فِي الثَّانِيَةِ) لَأَنَّ الرِّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ.

(وَلَوْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ، أَوْ لَا يُسَاكِنُ، أَوْ لَا يَرْكَبُ، أَوْ لَا يَلْبِسُ وَهُوَ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ فَاسْتَدَامَ حَنْثٌ) لَأَنَّ الِاسْتِدَامَةَ فِيهَا تَسْمَى سَكْنَى، وَمَسَاكِنَةً، وَرُكُوبًا، وَلِبْسًا، وَكَذَا كُلُّ مَا يَتَقَدَّرُ بِمُدَّةِ كَقِيَامٍ وَمُشَارَكَةِ فَلَانٍ بِخِلَافِ مَا لَا يَتَقَدَّرُ بِمُدَّةٍ كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ، أَوْ لَا يَتَطَيَّبُ، أَوْ لَا يَطَأُ، أَوْ لَا يَصْلِي وَهُوَ بِهِذِهِ الصِّفَاتِ فَاسْتَدَامَ لَا يَحْنُثُ؛ لَأَنَّ الِاسْتِدَامَةَ فِيهَا لَا تَسْمَى تَزَوُّجًا وَتَطْيِيبًا إِلَى آخِرِهِ.

(أَوْ) حَلَفَ (لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الثَّمَرَةَ) وَهِيَ فِي فَمِهِ (وَلَا يُخْرِجُهَا، وَلَا يُنْسِكُهَا بَرٌّ بِأَكْلِ بَعْضِهَا) وَيُخْرِجُهَا مِنْ فَمِهِ (لأنه لم يأكلها ولم يخرجها ولم يمسكها، فإن لم يأكل بعضها ولا أخرجها منفصلًا في الحال حنث بالإمساك).

(أَوْ) حَلَفَ (لَا يَأْكُلُهَا فَاخْتَلَطَتْ بِثَمَرٍ فَأَكَلَهُ إِلَّا ثَمَرَةً) أَوْ بَعْضَهَا (لَمْ يَحْنُثْ) لِحُجُوزِ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهَا (وَالْوَرَعُ تَخْنِثُ نَفْسِهِ) فَيَكْفُرُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا غَيْرُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهَا.

(١) رواه البخاري (٣١٣٣)، مسلم (١٦٤٩) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أبو داود (٣٢٧٨)، النسائي (٣٨١٦)، البيهقي في «الكبرى» (١٩٩٨٦).

(أَوْ لَا يَأْكُلُ حِنْطَةً فَأَكَلَ دَقِيقًا أَوْ سَوِيْقًا) منها، أو عجيناها، أو خبزها.

(أَوْ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ أَلِيَّةً أَوْ شَحْمًا) غير شحم ظهر وجنب.

(أَوْ لَحْمًا غَيْرَ لَحْمِ النَّعَمِ وَالصَّيْدِ) والخيل والطيور.

(أَوْ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا؛ فَأَكَلَ تَمْرًا، أَوْ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا؛ فَأَكَلَ زُبْدًا أَوْ جُبْنًا، أَوْ لَا

يَشْرَبُ سَوِيْقًا فَأَكَلَهُ، أَوْ لَا يَأْكُلُ خُبْزًا فَأَذَابَهُ وَشَرِبَهُ، أَوْ لَا يَشْرَبُ شَيْئًا فَذَاقَهُ، أَوْ

لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا فَسَلَّمَ عَلَى قَوْمٍ هُوَ فِيهِمْ وَنَوَى غَيْرَهُ، أَوْ) لَا يَكَلِمُ فَلَانًا فـ (كَتَبَ إِلَيْهِ

كِتَابًا، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا، أَوْ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا) وَلَا نِيَّةَ لَهُ (فَأَكَلَ رَأْسَ غَيْرِ النَّعَمِ)

كَرَأْسِ طَيْرٍ، وَصَيْدِ بَرِيٍّ أَوْ بَحْرِيٍّ (لَمْ يَخْنَثْ) فِي هَذَا كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ مَا فَعَلَهُ غَيْرُ مَا

حَلَفَ عَلَيْهِ، أَوْ غَيْرَ الْمُتَبَادَرِ مِنْهُ (إِلَّا إِنْ كَانَ) الْحَالِفُ فِي الْأَخِيرَةِ (مِنْ بَلَدٍ يُبَاغُ

فِيهِ الرَّأْسُ مُفْرَدًا) وَإِنْ حَلَفَ خَارِجَهُ فَيَحْنَثُ بِأَكْلِهَا فِيهِ قِطْعًا، وَفِي غَيْرِهِ عَلَى

الْأَقْوَى فِي «الرَّوْضَةِ» وَأَصْلُهَا، قَالَا: وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ النَّصِّ^(١)، لَكِنْ

صَحَّحَ النَّوَوِيُّ فِي «تَصْحِيحِهِ» مُقَابِلَهُ^(٢)، وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَفْهَمُهُ.

أَمَّا إِذَا أَكَلَ رَأْسَ النَّعَمِ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ فَيَحْنَثُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ

الْمُتَبَادَرُ عَرَفًا.



(١) انظر: الشرح الكبير (٢٩٤/١٢)، الروضة (٣٧/١١).

(٢) انظر: تصحيح التنبيه للنووي (١٠٤/٢)، مسألة رقم (٦١٨).

باب النذر

بالمعجمة، هو لغة: الوعد بخير أو شر.

وشرعاً: التزام قربة لم تتعين.

والأصل فيه آيات كقوله تعالى ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وأخبار كخبر البخاري: «ومن نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي

الله فلا يعصه»^(١).

♦♦ (إِنَّمَا يَصِحُّ) النذر (فِي قُرْبَةٍ) لم تتعين، نفلاً كانت أو فرض كفاية لم يتعين (كَالتِّزَامِ حَجٍّ أَوْ صَلَاةٍ) ويلزمه فعل الحج بنفسه إن كان صحيحاً، فإن غضب أناب كما في حجة الإسلام.

وخرج بما ذكر: ما لو نذر مُحَرَّمًا كصلاة بحدث، أو مكروهًا كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً، أو فوت حق، أو مباحاً كأكل طعام طيب، أو واجباً متعيناً كصلاة الظهر؛ فلا يصح.

(فَلَوْ نَذَرَ حَجًّا فِي سَنَةٍ بَعَيْنِهَا فَمَنْعَهُ عَدُوٌّ) أو سلطان، أو رب دين وهو لا يقدر على وفائه (فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ نَذَرَ أَضْحِيَّةً بَعَيْنِهَا فَمَاتَتْ) لا قضاء عليه (أَوْ) منعه بعد الإحرام (مَرَضٌ، أَوْ إِضْلَالٌ طَرِيقٍ، أَوْ نِسْيَانٌ) أو خطأ في الوقت (أَوْ) منعه مطلقاً (تَوَانٍ؛ قَضَاءُ) وجوباً كما لو نذر صوم سنة معينة فأفطر فيها لمرض فإنه يقضي ما أفطره، أما إذا منعه شيء منها غير الأخيرة قبل الإحرام فلا قضاء؛ لأن المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه.

(وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعَيْنِهَا صَامَهَا) عن نذره (إِلَّا) أيام رمضان وإلا (الْأَيَّامَ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا) وهي يوما العيد، وأيام التشريق، وأيام الحيض والنفاس (وَلَا يَقْضِيهَا) لأنها غير قابلة للصوم فلا تدخل في النذر (وَلَا) يقضي شهر (رَمَضَانَ) لعدم قبوله صوم غيره.

(١) رواه البخاري (٦٦٩٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(أَوْ) نذر (صَوْمَ الْيَوْمِ الَّذِي يَقْدُمُ فِيهِ فُلَانٌ صَحَّ) نذرُه؛ لِإمكان الوفاء به بِأَنْ يعلم قدومه غداً فَيُيْتِ النِّيةَ (فَإِنْ) صامه عنه فذاك، وإلا فإن (قَدِمَ لَيْلًا) أو يومًا مما لا يدخل في نذر صوم سنة بعينها (انْحَلَّ النَّذْرُ)؛ لعدم قبول ذلك للصوم، أو لصوم غيره (أَوْ نَهَارًا) غير ما ذكر وهو صائم نفلًا أو واجبًا، أو وهو مفطر (قَضَاهُ) كما لو نذر صوم يوم معين ففاته.

(أَوْ) نذر (صَوْمَ الْيَوْمِ الَّذِي يَقْدُمُ فِيهِ فُلَانٌ أَبَدًا؛ فَقَدِمَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ صَامَ كُلَّ يَوْمِ اِثْنَيْنٍ يَسْتَقْبِلُهُ إِلَّا مَا مَرَّ) مما لا يدخل في نذر صوم سنة بعينها (وَلَا يَحِبُّ قَضَاؤُهُ) أي: ما مر؛ لأنه لم يدخل في النذر.



باب آداب القاضي

وما يذكر معه.

(يُسْنُ أَنْ لَا يَقْعُدَ لِلْحُكْمِ فِي مَسْجِدٍ) بل يكره اتخاذه مجلساً له؛ صوتاً له عن ارتفاع الأصوات واللَّغَطِ الْوَاقِعَيْنِ بمجلس القضاء عادة، ولو اتفقت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها.

(و) أن (لا) يقعد للحكم (مُحْتَجِبًا) عن الناس فلا يتخذ له حاجباً حيث لا زحمة بل يكره له اتخاذها؛ لخبر «من ولي من أمور الناس شيئاً فاحتجب حجباً الله يوم القيامة» رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده^(١).

(و) أن (يَكُونَنَّ سَاكِنَ الْقَلْبِ) من كل شيء يُغَيِّرُ خُلُقَهُ فيكره له أن يقضي في حال غَضَبٍ وَجُوعٍ وَشَبَعٍ مُفْرَطَيْنِ، ومرض مؤلم، وخوف مزعج، وفرح شديد، والأصل في ذلك خبر «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» رواه الشيخان^(٢).

(و) أن (يَشْهَدَ الْجَنَائِزَ، وَيَعُودَ الْمَرْضَى، وَيَأْتِيَ مَقْدَمَ) أي: وقت قدوم (نَحْوِ الْحَاجِّ) كالمسافر لحاجة غير الحج؛ لأن الزيارة عند ذلك قربة، وذكر «نحو» من زيادتي، فإن لم يمكنه التعميم أتى بممكن كل نوع، وخَصَّ من عرفه وَقَرَّبَ منه.

(و) أن (يَخْضُرَ الْوَلَائِمَ كُلَّهَا) بشروطها السابقة (أَوْ يَتْرُكَهَا كُلَّهَا) إن كثرت وقطعته عن الحكم، نعم لو كان يخص بعضهم قبل توليته فلا بأس باستمراره، وفرقوا بين الولائم والأنواع التي قبلها بأن أظهر الأغراض فيها الإكرام لا الثواب، وفي تلك الأنواع بالعكس.

(وَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْخُضَمَيْنِ) إذا حضرا عنده (تَكَلَّمَا) أو ليتكلم المدعي

(١) رواه أبو داود (٢٩٤٨)، أحمد (٢٢٠٧٦)، ابن خزيمة (٢٥/٥)، الحاكم (٧٠٢٧).

(٢) رواه البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧) عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

منكما (و) له (أَنْ يَسْكُتَ) عنهما (حَتَّى يَتَدَيَّ أَحَدُهُمَا) بالكلام.
 (وَإِذَا اجْتَمَعَ مُدْعَوُونَ) هو أولى من قوله «خصوم» (قُدِّمَ) وجوباً (السَّابِقُ غَالِبًا) إن علم، فإن جاءوا معاً، أو جهل السابق أقرع بينهم وقُدِّم من خرجت قرعته، وخرج بزيادتي «غالبًا»: ما لو كان ثمَّ مسافرون مستوفزون أو نسوة أو هما فإنه يُسن تقديم المسافرين على المقيمين ولو نسوة، وتقديمهن على المقيمين إن قلَّوا، ولا يقدم السابق إلا (بِدَعْوَى وَاحِدَةٍ) لثلا يطول الزمن فيتضرر الباقيون، ويأتي مثله في القارع، أما المسافرون والنسوة فيقدمون بجميع الدعاوى إن لم يضر بالباقيين إضراراً بيتاً وإلا قُدِّموا بواحدة.

(وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ خَصْمٍ لَدُّهُ) أي: شدة خصومة (نَهَاهُ فَإِنْ عَادَ عَزَّرَهُ) بما يراه.
 (وَيُشَاوِرُ) ندباً (الْعُلَمَاءَ الْأُمَنَاءَ) في الحكم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء فيه؛ لقوله تعالى لنبيه ﷺ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]
 (وَلَا يُقَلِّدُ غَيْرَهُ) إن كان مجتهداً بل يأخذ بما ظهر له باجتهاده؛ لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً.

(وَلَهُ الْحُكْمُ بِعِلْمِهِ) لأنه إذا حكم بشاهدين فبعلمه وإن شمل الظن أولى، وشرط الحكم به أن يصرح بمستنده فيقول: علمت أن له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمي، قاله الماوردي والرويانى^(١) (إِلَّا فِي عُقُوبَةِ اللَّهِ) تعالى من حد أو تعزير؛ لندب الستر في أسبابها، ولو قامت بينة بخلاف علمه فلا يحكم بالبيننة ولا بعلمه.

وتعبري بالعقوبة أعم من تعبيره بالحدود.
 (وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ الْخَطَأُ فِي حُكْمٍ) له أو لغيره بأن بان بمن لا تقبل شهادته، أو خلاف نص كتاب أو سنة، أو خلاف نص مقلده، أو خلاف إجماع، أو قياس جلي (نَقَضَهُ) لتيقن الخطأ فيه، ولمخالفته القاطع، أو الظن المحكم (فَلِنْ كَانَ

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٦/ ٣٢٤)، بحر المذهب (١٤/ ٧٨).

ذَلِكَ) أَي: ظهور الخطأ فيه (بِاجْتِهَادٍ) ثَانٍ (حَكَمَ بِهِ) أَي: بالاجتهاد الثاني (فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَلَا يَنْقُضُ) الاجتهاد (الْأَوَّلَ) لَأَنّ الاجتهاد لَا يَنْقُضُ بِالاجْتِهَادِ.

(وَلَا يَقْبَلُ) الْقَاضِي (جَرْحًا، وَ) لَا (تَعْدِيلًا، وَ) لَا (تَرْجَمَةً) بِنَقْلِ كَلَامِ الْخُصُومِ أَوْ الشُّهُودِ (إِلَّا مِنْ عَدْلَيْنِ) فَلَا يَكْفِي قَوْلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ: هُوَ عَدْلٌ، وَقَدْ غَلَطَ فِي شَهَادَتِهِ عَلَيَّ؛ لَأَنّ الْأَسْتِزْكَاءَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَأَنّ التَّرْجِمَةَ كَغَيْرِهَا فَيَشْتَرِطُ فِيهَا عَدْلَانِ.

(وَإِنِ ارْتَابَ فِي الشُّهُودِ سَأَلَهُمْ مُتَفَرِّقِينَ) عَنْ وَقْتٍ تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ وَمَكَانَهُ وَعَنْ تَحْمِلِهِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ كَتَبَ شَهَادَتَهُ أَوْ لَا، وَأَنَّهُمْ كَتَبُوا بِحَبْرٍ أَوْ مِدَادٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لِتَزُولِ الرُّيْبَةُ.

(وَيَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ) مِمَّنْ عَدَّلَ غَيْرَهُ أَنْ يَقُولَ: (هُوَ عَدْلٌ) وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: «لِي» أَوْ «عَلَيَّ»؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الْعَدَالَهَ الَّتِي اقْتَضَاهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢] فزِيَادَةُ «لِي» وَ«عَلَيَّ» تَأْكِيدٌ.

(وَيُشْتَرَطُ) فِي شَهَادَتِهِ بِتَعْدِيلِ غَيْرِهِ (أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَتُهُ بِهِ بَاطِنَةً مُتَقَادِمَةً) بِصَحْبَةٍ أَوْ جَوَارٍ أَوْ مَعَامِلَةٍ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي شَهَادَتِهِ بِالتَّعْدِيلِ.

(وَيَنْبَغِي كَوْنُ) كُلِّ مَنْ (الْمُعَدِّلِ وَكَاتِبِ الْقَاضِي وَصَاحِبِ مَشُورَتِهِ عَالِمًا) بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي التَّعْدِيلِ وَالْكِتَابَةِ وَالْمَشُورَةِ.

(وَ) يَنْبَغِي (أَنْ يَخْتِمَ كَيْسَ الرَّقَاعِ) الَّتِي فِيهَا الْأَنْصِبَاءُ الْمَقْسُومَةُ، أَوْ أَسْمَاءُ الشُّرَكَاءِ، أَوْ الْمُدَّعِينَ إِذَا جَاءُوا مَعًا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (وَ) أَنْ (لَا يَفْتَحَهَا حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى الْعَتَمِ) أَي: خَتَمِ الْكَيْسِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدَ عَنِ التَّهْمَةِ.

(وَ) أَنْ (لَا يَقْبَلَ) الْقَاضِي (كِتَابَ قَاضِي) بِسَمَاعِ بَيْنَةٍ، أَوْ بِحُكْمٍ إِلَيْهِ (إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ) عِنْدَهُ بِذَلِكَ فَلَا يَكْفِي غَيْرُهُمَا.



باب الْقِسْمَةِ

هي تمييز الحصص بعضها عن بعض.

والأصل فيها قبل الإجماع آيات كآية ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨].

وأخبار كخبر الصحيحين: كان رسول الله ﷺ يقسم الغنائم بين أربابها^(١).

♦♦ (أَجْرَةُ الْقَاسِمِ) أي: الذي نصبه الإمام (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) من سهم

المصالح؛ لأن ذلك من المصالح العامة.

(ثُمَّ) إن تعذر بيت المال فأجرته (عَلَى الشَّرَكَاءِ) كما لو كان القاسمُ

منصوبهم.

(وَهِيَ) أي: الأجرة التي على الشركاء (عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمُ الْمَأْخُودَةِ)

لأنها من مؤن المِلْك كالنفقة، وخرج بزيادتي «المأخوذة»: الحصص الأصلية في

قسمة التعديل؛ فإن الأجرة ليست على قدرها بل على قدر الحصص المأخوذة

قلة وكثرة؛ لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل، هذا إن أطلقوا المسمى، أو

كانت الإجارة فاسدة، وإلا فعلى كل منهم ما سَمَّاه من الأجرة ولو فوق أجرة

المثل، سواء عقدوا معاً أم مُرْتَبِينَ.

(فَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَى الْقِسْمَةِ إِلَّا وَاحِدًا وَطَالِيهَا يَتَفَعُّ بِهِ) أي: بما يخصه

(بَعْدَهَا) دون غيره (قَسَمَ) قسمة إجبار، فلو كان لشخص عشر دار لا يصلح

للسكنى والباقي لآخر يصلح لها أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر

دون عكسه؛ لأن صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور.

(وَيُقَسَّمُ بِقُرْعَةٍ) فيجزأ ما يقسم كيلاً في المكيال، ووزناً في الموزون، وذرعاً

في المذروع، وعداً في المعدود، ويكتب في كل رقعة اسمُ شريك، أو جزء مميّز

بحدٍّ أو غيره، وتُدرج في بنادقٍ مستوية، ثم يُخرج من لم يحضرها رقعةً على جزء

(١) هذا معنى الأخبار الواردة، منها ما رواه البخاري (٢٨٦٣)، مسلم (١٧٦٢) عن ابن عمر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النِّفْلِ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا».

أو اسم؛ فيعطى الجزء لمن خرجت له، ويفعل ذلك في الرقعة الثانية، وتتعين الثالثة للباقي إن كانت أثلاثاً، ويجزأ ما يُقسَّم (عَلَى أَقْلِ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اخْتَلَفَتْ) كنصف وثلث وسدس فيجزأ ستة أجزاء.

(وَيُخْتَرَرُ) إذا كتبت الأجزاء (عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ) بأن لا يبدأ بصاحب السدس؛ لأنه إذا بدأ به حينئذ ربما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث؛ فيبدأ بمن له النصف، فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما والثالث وثني بذى الثلث، فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس، ويتعين السادس لمن له السدس، وإن استوت الأنصباء جُزئ ما قُسِمَ عليها.

(وَلَا يُجْبَرُ) أحد (عَلَى جَعْلِ السُّفْلِيِّ لِوَاحِدٍ وَالْعُلُوِّ لِآخَرَ) لما فيه من

الضرر.

(وَلَوْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ) على بعض (غَلَطًا فِي قِسْمَةِ إِنْجَارٍ، أَوْ قِسْمَةِ تَرَاوِي وَهِيَ بِالْأَجْزَاءِ؛ صُدِّقَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ) كما في غير ذلك (فَإِنْ أَقَامَ) المدعي (بَيِّنَةً بِذَلِكَ) أي: بالغلط فيما ذكر (أَوْ حَلَفَ بَعْدَ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ نُقُضَتِ الْقِسْمَةُ) كغيرها من الخصومات، ولأن الثانية إفراز ولا إفراز مع التفاوت، فإن كانت قسمة التراضي بالتعديل أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى؛ لأن هذه القسمة بيع، ولا أثر للغلط أو الحيف فيه؛ كما أنه لا أثر للغبن فيه لرضا صاحب الحق بتركه، وذكر الحلف بعد النكول من زيادتي (كَمَا لَوْ ظَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ) فإن القسمة تُنْقَضُ؛ لأن التصرف فيما خلفه الميت قبل وفاء دينه باطل.

(وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَقْسُومِ وَكَانَ مُعَيَّنًا غَيْرَ سَوَاءٍ) بأن اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر (بَطَلَتْ) أي: القسمة لاحتياج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الإشاعة (وَالْأَلَا) بأن كان بعضه شائعاً أو معيناً سواء (بَطَلَتْ فِيهِ) لا في الباقي؛ تفريقاً للصفقة، ولو صول كل منهم إلى قدر حقه.

(وَلَا يُقَسَّمُ جَبْرًا صِنْفٌ مَعَ غَيْرِهِ مُطْلَقًا) كَصَائِتَيْنِ^(١): مصرية وشامية، وعبيد: تركي وهندي وزنجي، وثياب: إبريسم وكتان وقطن؛ لشدة اختلاف الأغراض في ذلك.

(وَلَا) صنف (مَعَ صِنْفِهِ) كدَارَيْنِ (عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا لِوَاحِدٍ) لشدة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية (إِلَّا فِي مَنْقُولٍ نَوْعٍ) لم يختلف كعبيد وثياب من نوع متساوية القيمة (و) في (نَحْوِ دَكَاكِينَ صِغَارٍ مُتَلَاصِقَةٍ) فتقسم كذلك جبراً؛ لقلة اختلاف الأغراض في ذلك.

وقولي «ونحو... إلى آخره» من زيادتي، بل كلام الأصل يقتضي أنه لا إجبار فيه.



(١) تنثية ضائنة مأخوذة من الضأن، والضأن خلاف المعز، والأنثى ضائنة، والجمع ضوائن، قاله الشرقاوي.

باب الشهادات

هي جمع شهادة، وهي إخبار عن شيء بلفظ خاص.
والأصل فيها آيات كآية ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].
وأخبار كخبر الصحيحين: «ليس لك إلا شاهدك أو يمينه»^(١).
♦ وأركانها: شاهد، ومشهود له، ومشهود عليه، ومشهود به، وصيغة.
وكلها تعلم مما يأتي.

♦ (وهي أنواعٌ بحسبِ ما تُقبلُ فيه):

الأول: (شاهدٌ) وهو (في رؤيةٍ هلالِ رَمَضَانَ) قال ابن عمر: «أخبرت النبي ﷺ أني رأيته؛ فصام وأمر الناس بصيامه»^(٢)، رواه أبو داود وابن حبان والحاكم وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم.

(و) الثاني: (شاهدٌ ويَمِينٌ في الأموالِ) أو ما قُصِدَتْ به، روى مسلم وغيره «أنه ﷺ قضى بشاهد ويمين»^(٣)، زاد الشافعي «في الأموال»^(٤).

(و) الثالث: (شاهدٌ وأمرأتانِ فيهما) أي: في الأموال (وَفِيمَا لَا يَرَاهُ الرَّجَالُ غَالِيًا) كعيب امرأة تحت ثوبها، وبكارة، وولادة، وحيض؛ لعموم قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والخشْي كالمرأة.
وتعبري بما ذكر أولى مما عبر به.

(و) الرابع: (شاهدانِ في غيرِ الزَّنا) وغير ما في معناه؛ لعموم آية ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(و) الخامس: (شاهدانِ ويَمِينٌ في صُورٍ تَقَدَّمتْ في الأيمانِ) وتقدم الكلام

(١) رواه البخاري (٢٥١٥)، مسلم (١٣٨) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أبو داود (٢٣٤٢)، ابن حبان (١٤٣٦)، الحاكم (١٥٤١)، البيهقي في «الكبرى» (٨٠٥٨).

(٣) رواه مسلم (١٧١٢)، أبو داود (٣٦٠٨)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) انظر: الأم للشافعي (٦/٦٢٥).

عليها ثم.

(و) السادس: (أَرْبَعُ نُسُوءٍ فِيمَا لَا يَرَاهُ الرَّجَالُ غَالِيًا) وتقدمت أمثلته، روى ابن أبي شيبة عن الزهري: «مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعبوبهن»^(١)، وقيس بذلك غيره مما يشاركه في المعنى المذكور.

وتعبري بما ذكر أولى من اقتصاره على عيوب النساء.

(و) السابع: (أَرْبَعَةُ رِجَالٍ فِي الشَّهَادَةِ بِالزَّنا) قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَيَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ...﴾ [النور: ٤]، وإتيان البهيمة والميتة ونحوهما كالزنا.

(وإن رجعوا عن الشهادة فإن كان رجوعهم (قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَحْكَمْ) بها الحاكم؛ لأنه لا يدري أصدقوا في الأول أم في الثاني، فلا يبقى ظن الصديق فيها (أو) كان (بَعْدَهُ) وبعد استيفاء الحق (غَرِمُوا) للمشهود عليه (في الطَّلَاقِ) البائن (وَالْعَتَقِ وَالْمَالِ وَغَيْرِهَا) كالرضاع المحرّم واللعان والفسخ بالعيب والقتل كأن قالوا: أخطأنا في شهادتنا لتفويتهم عليه حقه.

♦♦ (وَشَرَطُ الشَّاهِدِ: حُرِّيَّةٌ، وَعَدَالَةٌ، وَبَصَرٌ، وَسَمْعٌ، وَنُطْقٌ، وَرُشْدٌ، وَعَدَمُ تَغْفُلٍ، وَمُرُوءَةٌ) وهي التخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه، وعدم اتهام كما يعلم مما يأتي.

فلا تقبل الشهادة ممن به رق، ولا من كافر، وفاسق، ولا من أعمى إلا في مواضع تأتي في باب أحكام الأعمى، ولا من أصم في الأقوال، ولا من أخرس، ولا من محجور عليه بسفه وصبى وجنون، ولا من مغفل لا يضبط، ولا من عادم مروءة كغير سوقي أكل أو شرب، أو مشى مكشوف الرأس في سوق بلا عذر، وكمن أكثر من حكايات مضحكة بين الناس.

(١) رواه ابن أبي شيبة برقم (٢١٩٨).

وذكر السمع والنطق من زيادتي، وقولي «ورشد» أولى من قوله «والبلوغ والعقل».

(وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ) المقبولة (فِي غَيْرِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِحْصَانٍ) كعقد، وفسخ، وقود، وحد قذف؛ لعموم قوله تعالى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] وللحاجة إليها؛ لأن الأصل قد يتعذر.

وذكرت في شرح الأصل كيفية تحملها وشرط قبولها.

أما في عقوبة الله تعالى وفي الإحصان فلا يجوز؛ لأن حقه تعالى المشروط فيه الإحصان في الجملة مبني على المساهلة، وحق آدمي مبني على المضايقة. وذكر الإحصان من زيادتي، وتعبري بالعقوبة أولى من تعبيره بالحدود.

(وَلَا يُشْتَرَطُ لِكُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ شَاهِدَانِ بَلْ يَكْفِي اثْنَانِ) يشهدان على شهادة كل منهما كما لو شهدا على مُقَرَّرَيْنِ ولا يكفي واحد لهذا وواحد للآخر. (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ سَيِّدٍ لِرَقِيقِهِ) ولو مكاتبًا (وَلَا أَصْلٍ لِفِرْعِهِ وَلَا عَكْسِهِ) كشهادته لنفسه (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ حَتَّى) شهادة فرعين (عَلَى الْأَبِ بِطَلَاقِ ضَرَّةٍ أُمَّهُمَا أَوْ قَذْفِهَا) لانتفاء التهمة.

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وَ) شهادة (الْأَخِ لِأَخِيهِ) لذلك. (وَمَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِمَعْنَى) كِرْقٍ وَكُفْرِ ظَاهِرٍ (وَزَالَ فَأَعَادَهَا قُبِلَتْ) لانتفاء التهمة (إِلَّا مَنْ يُتَّهَمُ) كالفاسق والسيد والعدو وعادم المروءة فلا تقبل شهادته؛ لأنه يسعى في دفع عار الرد السابق.

وتعبري بـ«من يتهم» أولى من تعبيره بـ«الفاسق».

(وَإِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَانِ تَسَاقَطَتَا) فلو ادعى كل من اثنين عينا في يد ثالث لم يقر بأنها لأحدهما، وأقام كل منهما بينة بها سقطتا لتناقض موجبيتهما فيحلف لكل منهما يمينا.



باب الدعوى والبيّنات

الدعوى لغة: الطلب.

وشرعاً: إخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم.
والبيّنات: جمع بينة، وهي الشهود، سُمّوا بها لأن بهم يتبين الحق.
والأصل في ذلك أخبار كخبر الصحيحين «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»^(١).
وروى البيهقي بإسناد حسن «ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(٢).

♦ (لَا تُسْمَعُ دَعْوَى مُحَالٍ كَمَثَلِ) جبل (أُحْدِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَلَا) دعوى (مَا أَبْطَلَهُ الشَّرْعُ كَثْمَنِ خَمْرٍ) أو حر؛ للنهي عنه (وَلَا) دعوى (مَنْ لَا عِبَارَةَ لَهُ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ)، ولا دعوى حربي لا أمان له.

♦ (وَإِذَا سُمِعَتْ) الدعوى (فَإِنْ أَقَرَّ الْخَصْمُ) بالحق (أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ) به فذاك (وَلَا حَلْفَ) للخبر السابق (إِلَّا) في ثلاث مسائل:

١- (فِيمَا لَوْ ادَّعِيَ عَلَى صَبِيٍّ بُلُوغُهُ فَأَنْكَرَ) فلا يحلف؛ لأن حلفه يثبت صباه وصباه يُبطل حلفه، نعم الكافر المسيء الذي أنبت وقال: تعجلت الإنبات يحلف؛ لسقوط القتل بناء على أن الإنبات علامة للبلوغ.

٢- (أَوْ) ادعى (عَلَى حَاكِمٍ جَوْرًا فِي حُكْمٍ).

٣- (أَوْ عَلَى شَاهِدٍ كَذَبَ) في شهادته؛ لارتفاع منصبهما عن ذلك.
(وَلَا يَمِينَ فِي حَدٍّ) لأنها تدرأ بالشبهة (إِلَّا فِي) حد (لِعَانٍ) فلكل من

(١) رواه البخاري (٤٥٥٢)، مسلم (١٧١١) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه الدارقطني (٤٥٠٨)، البيهقي في «الكبرى» (١٦٥٢٤) من حديث عمرو بن شعيب عن

الزوجين أن يلاعن؛ لأن فيه درء الحد (و) إلا في حد (قَذْفٍ) فللقاذف أن يُحْلَفَ المقذوف أنه لم يزن لذلك.

(وَالْحَلْفُ) يكون (عَلَى الْبَتِّ) أي: القطع (فِي فِعْلٍ نَفْسِهِ) لأنه يعلم حال نفسه (و) في فعل (مَمْلُوكِهِ) لأن مملوكه منسوبٌ إليه (نَفْيًا) كان الفعل (أَوْ إِثْبَاتًا) وَفِي فِعْلٍ غَيْرِهِمَا) أي: غير نفسه ومملوكه (إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا مَحْضُورًا) لتيسر الوقوف عليه (و) يكون (عَلَيْهِ) أي: على البت (أَوْ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فِي فِعْلٍ الْغَيْرِ) السابق (نَفْيًا مُطْلَقًا) لتعسر الوقوف عليه.

وقولي «أو نفيًا محصورًا وعليه» مع: «مطلقًا» من زيادتي.
(فَلَوْ مَنَعَهُ الْخَصْمُ حَقَّهُ) مقرًا كان أو منكرًا (وَعَجَزَ عَنْ أَخْذِهِ) منه (وَقَدَّرَ عَلَى أَخْذِ مَالٍ لَهُ فَلَهُ أَخْذُ جِنْسٍ حَقِّهِ مِنْهُ) أي: من المال وإن كان له به حجة (ثُمَّ) إن تعذر عليه جنس حقه فله أخذ (غَيْرِهِ) مقدمًا النقد على غيره.
وذكر الترتيب بين جنس الحق وغيره من زيادتي.

(وَإِنْ نَكَلَ الْخَصْمُ) المدعى عليه (عَنِ الْيَمِينِ) كأن سكت لا لنحو ذهشة فحكم القاضي بنكوله (لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ) لخصمه (بِالنُّكُولِ) أي: بسببه بل بسبب حلف خصمه؛ لأنه ﷺ رد اليمين على طالب الحق، رواه الحاكم وصحح إسناده^(١).

(وَقَدْ يُتَوَهَّمُ خِلَافُهُ) أي: يتوهم الحكم بالنكول في أربع مسائل، وليس حكمًا به فيها لما يأتي:

- ١- (فِيمَا لَوْ أَدْعَى مُسْقِطًا لِلْجَزِيَةِ كِإِسْلَامِهِ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ) وكان غائبًا مثلاً في أثناء السنة فحضر.
- ٢- (أَوْ) مسقطًا (لِلْخَرَاجِ كَدَفْعِهِ لِعَامِلٍ آخَرَ وَنَكَلَ) فيهما (عَنِ الْيَمِينِ أَخْذًا

(١) رواه الدارقطني (٤٤٩٠)، البيهقي في «الكبرى» (٢٠٧٧٦)، الحاكم (٧٠٥٧) وقال: صحيح الإسناد، وقال الذهبي: لا أعرف محمدًا، وأخشى أن يكون الحديث باطلاً.

مِنْهُ) لَأَنَّهُمَا وَجِبَا وَلَمْ يَأْتِ بِدَافِعٍ.

٣- (أَوْ ادَّعَى حَاضِرَ الْوَقْعَةِ الْبُلُوغَ لِأَخْذِ سَهْمِ الْمُقَاتِلَةِ وَنَكَلَ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا)

لأن الأصل عدم البلوغ.

٤- (أَوْ ادَّعَى ابْنُ حَرْبٍ) بعد أن (أُثْبِتَ أَنَّهُ اسْتَعْجَلَهُ) أي: إنبات العانة

(بِدَوَاءٍ وَنَكَلَ قُتِلَ) للكفر الظاهر، ولأن الإنبات علامة للبلوغ.

وحذفت قول الأصل «أو ادعى رب الحائط خطأ الخارص بمحتمل ونكل

حكم عليه بخرصه»؛ لأنه مبني على ضعف وهو وجوب حلف المدعي.



باب العتق

بمعنى الإعتاق، وهو إزالة الرُّق عن الآدمي.

والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَكَرِّبَةً﴾ [البعد: ١٣].

وخبر الصحيحين «أيما رجل أعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه

عضواً منه من النار حتى الفرج بالفرج»^(١).

♦ وأركانها ثلاثة: مُعتق، وعَتِيق، وصيغة.

♦ ثم (هُوَ):

١- (إِمَّا إِجْبَارًا) أي: عتق إجبار (بأن تملك العبد نفسه، أو الشخص أصله، أو فرعه، أو شهده) الشخص (بعتق رقيق فردت شهادته ثم تملكه) فإن العتق يقع في ذلك قهراً.

٢- (وَأَمَّا اخْتِيَارًا) أي: عتق اختيار.

(فَيَقَعُ بِصَرِيحٍ، وَهُوَ: الْعِتْقُ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَفَكَ الرِّقْبَةُ) أي: ما اشتق منها؛ لورودها في القرآن، وذلك كانت عتيق، أو أعتقتك، أو حر، أو حررتك، أو فكيتك الرقبة، أو فككت رقبتك.

(و) يقع (بِكِتَابِيَّةٍ بَيِّنَةٍ) للعتق (وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الْعِتْقَ وَغَيْرَهُ) كقوله: لا ملك

لي عليك، لا سلطان لي عليك، لا سبيل لي عليك.

(فَإِنْ أَعْتَقَ) رقيقاً (فِي) حال (صِحَّتِهِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ) يحسب عتقه (أَوْ

فِي) حال (مَرَضٍ مَوْتِهِ) ولا دين عليه مستغرق (فَمِنْ الثُّلُثِ) لأن العتق تبرع وهو

في مرض الموت معتبر من الثلث كما مر (إِلَّا فِي عِتْقِ أُمِّ الْوَلَدِ) فإنه من رأس

المال، وإن استولدها في مرضه كإنفاقه المال في الشهوات.

(وَإِذَا أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ) نصيبه؛ لأنه مالك التصرف فيه

ولما يأتي (وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ) من موسر (لَمَّا أُيسرَ بِهِ) من نصيب الشريك أو بعضه

(١) رواه البخاري (٦٧١٥)، مسلم (١٥٠٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعليه قيمته له، وتعيرى بما ذكر أعم مما عبر به.

(فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا أَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ نَصِيْبِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ) فامتثل (لَمْ يَسْر) وذلك لخبر الصحيحين «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدَلٍ فَأَعْطَى شَرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ»^(١).

(وَمَتَى ضَاقَ الثُّلُثُ) عن جميع ما أعتقه وكان العتق دُفْعَةً واحدة (مُيَّزَ الْعَتَقُ بِقُرْعَةٍ) فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم - قيمتهم سواء دفعة - عَتَقَ أَحَدُهُمْ بِقُرْعَةٍ.



(١) رواه البخاري (٢٥٢٢)، مسلم (١٥٠١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

باب التدبير

هو لغة: النظر في العواقب.

وشرعاً: تعليق عتق من مالك بموته.

وسُمِّي تدبيراً من الدُّبَر؛ لأن الموت دُبْر الحياة.

والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين «أن رجلاً دَبَّرَ غُلاماً ليس له مال

غيره فباعه النبي ﷺ»^(١)؛ فتقريره له يدل على جوازه.

♦ وأركانُه ثلاثة: رقيق غير أم ولد، وصيغة، ومالك.

♦ (إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ بَالِغٍ) لا صبي ولو مميّزاً (عَاقِلٍ) لا مجنون (مُخْتَارٍ) لا

مكره، وهذا من زيادتي.

(ثُمَّ هُوَ تَعْلِيقُ عَتَقٍ بِصِفَةٍ وَهِيَ مَوْتُ السَّيِّدِ) لا وصية، ولهذا لا يحتاج إلى

إعتاق، ولا قبول بعد الموت.

(فَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ عَنْهُ) بقول ولا غيره (إِلَّا بِأَنْ يُزِيلَ مِلْكُهُ عَنْهُ) يبيع أو

نحوه كسائر التعليقات.

(وَلَا يَتَّبِعُ الْمُدَبِّرَةُ أَوْلَادُهَا) الحادثون بعد التدبير وقبل موت السيد (في

التدبير) كما لا يتبع المرهونة ولذها.

(وَلَوْ دَبَّرَهَا حَامِلاً ثَبَتَ لِحَمْلِهَا حُكْمُ التَّدْبِيرِ) إن لم يستثنه؛ لأنه بمنزلة جزء

منها (فَإِنْ زَالَ تَدْبِيرُهَا) بموت أو غيره، أو انفصل قبل موت سيدها (دَامَ تَدْبِيرُهَا)

كما لو دَبَّرَ عبيدين فمات أحدهما قبل موت السيد، أو زال ملكه عنه.

♦ (وَصَرِيحُهُ) أي: التدبير (كَأَنَّتْ حُرٌّ) بعد موتي (أَوْ أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ مَوْتِي).

♦ (وَكَنَايَتُهُ: كَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ) أو حبستك (بَعْدَ مَوْتِي) وذكر الكناية من

زيادتي.

(وَلَوْ دَبَّرَ ثُمَّ كَاتَبَ أَوْ عَكَسَ) أي: كاتب ثم دَبَّرَ (جَاوَزَ) فيكون الرقيق في

(١) رواه البخاري (٢١٤١)، مسلم (٩٩٧) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كُلُّ منهما مدبرًا مكاتبًا؛ فيعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم بناء في الأولى على أن التدبير تعليق عتق بصفة، وقياسًا في الثانية على تعليق عتق المكاتب بصفة، وإذا عتق بالأسبق بطل المتأخر إلا إذا كان المتأخر الكتابة لم تبطل أحكامها فيتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الثانية، ويقاس بها الأولى، ويحتمل خلافه.



باب

أمهات الأولاد

بضم الهمزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرهما، جمع أم، وأصلها أمّهة؛ قاله الجوهري^(١).

والأصل فيه خبر «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دُبر منه»^(٢) رواه ابن ماجه والحاكم وصحح إسناده.

وخبر أمهات الأولاد «لا يُعِين، ولا يُوهِبَن، ولا يُورَثَن، يستمتع بها سيدها ما دام حيًّا فإذا مات فهي حرة»^(٣) رواه ابن القطان وحسنه.

♦ (إِذَا حَبِلَتْ مِنْ حُرٍّ) كَلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ كَافِرًا أَوْ مَجْنُونًا (أُمَّتُهُ) وَلَوْ بِلَا وَطء، أَوْ بوطء محرم (فَوَضَعَتْ وَلَوْ سِقْطًا يَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ) وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِل (صَارَتْ) بِهِ (أُمٌّ وَلَدٍ) فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَلَوْ بَقَلْتَهَا لَهُ؛ لَمَّا مَرَّ (بِخِلَافِ أُمَّةٍ غَيْرِهِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِرْعَهُ (كَأَنَّ وَطْئَهَا بَطْنٌ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ أَوْ أُمَّتُهُ أَوْ غُرٌّ بِحُرِّيَّتِهَا) فَحَبِلَتْ مِنْهُ وَوَضَعَتْ مَا مَرَّ؛ فَلَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ وَإِنْ مَلَكَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْعُلُوقُ بِهِ فِي مَلَكَه.

وخرج بزيادتي «حر»: المكاتب؛ فلا تصير أُمته بذلك أم ولد.

♦ (وَلَسِيْدَهَا) أَي: أُمُّ الْوَلَدِ (إِجْبَارُهَا عَلَى النِّكَاحِ) كَالْقِنَّةِ، نَعَمْ إِنْ كَانَ سَيِّدُهَا كَافِرًا وَهِيَ مُسْلِمَةٌ فَلَيْسَ لَهُ تَزْوِيجُهَا كَمَا عَلَّمَ مِمَّا مَرَّ.

♦♦ (وَتُفَارِقُ) أُمُّ الْوَلَدِ (الْمُدْبَرَّةُ) فِي سَبْعِ مَسَائِلَ:

١- (فِي أَنَّهَا لَا تُبَاغُ).

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٦٣).

(٢) رواه ابن ماجه (٢٥١٥)، أحمد (٢٧٥٩)، الدارمي (٢٦١٦)، الدارقطني (٤٢٣٠)، البيهقي في «الكبرى» (٢١٨١١)، وقال: فيه حسين بن عبد الله الهاشمي ضعفه أكثر أصحاب الحديث.

(٣) رواه الدارقطني (٤٢٤٧)، ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٨٨)، (٥/ ٤٤٧)، ورواه

عبد الرزاق (١٣٢٢٥) موقوفًا على ابن عمر.

- ٢- (وَلَا تُوهَبُ) لخبر أمهات الأولاد: «لا يبعن، ولا يوهبن» السابق.
 ٣- (وَلَا تُرَهَنُ) لما فيه من التسليط على البيع.
 ٤- (وَلَا يُوصَى بِهَا) لأنها لا تقبل النقل.
 ٥- (وَعِتْقُهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) كما مر.
 ٦- (وَلَا يَضْمَنُ سَيِّدُهَا جَنَايَتَهَا الثَّانِيَةَ) وإن فُديت الأولى؛ لأن جنایاتها
 كواحدة.

٧- (وَيَتَّبَعُهَا) في العتق (وَلَدَهَا) الحاصل بنكاح رقيقاً أو بزناً بعد صيرورتها
 أم ولد، بخلاف المدبرة فإنها تباع وتوهب وترهن ويوصي بها وعتقها من الثلث
 ويضمن سيدها جنایتها الثانية كما مر في القنن، ولا يتبعها ولدها بالوصف السابق.
 (وَلَوْ كَاتَبَهَا) أي: أم الولد (أَوْ اسْتَوْلَدَ مُكَاتَبَةً صَارَتْ) فيهما (مُسْتَوْلَدَةٌ
 مُكَاتَبَةٌ) وإن كان وطؤه المكاتبه حراماً فتعتق بالأسبق من موت السيد وأداء
 النجوم.

♦♦ (وَلَا يَصِحُّ بَيْنُهَا إِلَّا) في ثلاث مسائل:

- ١- (فِيمَا لَوْ اشْتَرَتْ نَفْسَهَا) كما أفتى به القفال^(١)، وكالشراء سائر التملكات
 الممكنة، وهذه من زيادتي.
 ٢- (أَوْ كَانَتْ مَرْهُونَةً).
 ٣- (أَوْ جَانِيَةً) تعلق برقبته مال وكان المالك فيهما معسراً حال
 الاستيلاء.

(وَأُمُّ وَلَدٍ مُكَاتَبٍ إِنْ وَلَدَتْهُ فِي الْكِتَابَةِ) أي: قبل عتق أبيه (أَوْ بَعْدَ عِتْقِهِ لِذَوْنِ
 سِتَّةِ أَشْهُرٍ) منه (تَبِعَهُ رِقّاً وَعِتْقاً) لأن العلق وقع في الرق وهو قبل عتق أبيه
 مملوك به يمتنع بيعه، ولا يعتق عليه؛ لضعف ملكه (وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ) لأنها
 علق ت بمملوك فأشبهت الأمة المنكوحه (وَلَا) بأن ولدته لسته أشهر فأكثر من

(١) انظر: النجم الوهاج (١٠/ ٥٨٩).

العتق (فَهُوَ حُرٌّ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ إِنْ كَانَ يَطْوُهَا) لظهور العلوق مع الحرية أو بعدها،
 وإلا تبع أباه رقاً وعتقاً، ولا تصير مستولدة، وقولي «ولا» أعم مما عبر به.
 (وَلَوْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ كِتَابِيٍّ) هو أعم من قوله «نصراني» (حِيلَ بَيْنَهُمَا
 وَالزِّمَ بِمُؤَنَّتِهَا) هو أعم من قوله «بنفقتها» (حَتَّى يَغْتَفَهَا أَوْ يُسْلِمَ) فتسلم إليه (أَوْ
 يَمُوتَ) فتعتق.



باب أحكام الرقيق

♦♦ (يَفَارِقُ الْحُرَّ فِي):

-(أَنَّهُ لَا تَلْزُمُهُ جُمُعَةٌ، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ) كما مر في بابها.

-(وَلَا) يلزمه (حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ) كما مر في محلها (إِلَّا بِنَذِيرٍ) فيلزمانه

كالحر.

-(وَعَوْرَةُ الْأَمَةِ كَالرَّجُلِ) أي: كعورته بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة

(لَكِنْ يَحْرُمُ نَظَرُ غَيْرِ مَحْرَمٍ إِلَى سَائِرِ بَدَنِهَا) كالحره كما صححه النووي تبعاً للمحققين^(١)، وجزم الأصل تبعاً لتصحيح الرافعي بجواز نظره إلى وجهها^(٢).

-(وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ) أي: الرقيق (شَاهِدًا، وَلَا تَرْجُمَانًا) يترجم كلام

الخصم أو الشاهد للحاكم (وَلَا قَائِفًا، وَلَا قَاسِمًا، وَلَا خَارِصًا، وَلَا مُقَوِّمًا، وَلَا كَاتِبَ حُكْمٍ، وَلَا أَمِينًا لِحَاكِمٍ، وَلَا إِمَامًا أَعْظَمَ، وَلَا قَاضِيًا، وَلَا وَلِيًّا فِي نِكَاحٍ، أَوْ قَوْدٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا وَصِيًّا، وَلَا يُقْلَدُ أَمْرًا عَامًّا) لنقصه بالرق.

وتعبري في الولاية بما ذكر أعم من اقتصاره فيها على النكاح والقود

والحد.

-(وَلَا يَمْلِكُ) شيئًا وإن ملكه سيده؛ لأنه مملوك فأشبهه البهيمة، نعم

المكاتب يملك لكنه ملك ضعيف.

-(وَلَا يَطُّ) ولو كان مكاتبًا (يَمْلِكُ) لعدم ملكه أو ضعفه وخوفًا من هلاك

الامة بالطلق، وتعبري بذلك أولى من تعبيره بالتسري.

-(وَلَا تَلْزُمُهُ) زكاة (إِلَّا زَكَاةَ فِطْرٍ) فتلزم غير مكاتب أي: تلزمه ابتداء

(وَيَتَحَمَّلُهَا سَيِّدُهُ) عنه.

(١) انظر: الروضة (٧/ ٢٣)، المنهاج (٣٧٣).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٧/ ٤٧٤).

- (وَلَا يُكْفَرُ بِمَالٍ) في سائر الكفارات؛ لعدم ملكه أو ضعفه.

- (وَلَا يُعْطَى مِنْ زَكَاةٍ، وَلَا) مَنْ (كَفَّارَةَ شَيْئًا إِلَّا مِنْ سَهْمِ الْمُكَاتِبِينَ) في

الزكاة، فللمكاتب أن يأخذ منه.

- (وَلَا يَصُومُ غَيْرَ فَرَضٍ إِذَا أَصَرَ ذَلِكَ) الصوم (بِهِ) أو بالسيد (إِلَّا بِإِذْنِ

سَيِّدِهِ) وتزيد الأمة المباحة للسيد: بأنها لا تصوم بحضرتة إلا بإذنه وإن لم يضر بها الصوم.

- (وَلَا يَلْزَمُهُ) إن كان غير مكاتب ولا مأذون له في المعاملة (إِقْرَارُهُ بِمَالٍ

فِي الْحَالِ) إذ لا مال له بل يلزم ذمته؛ ليطالب به بعد عتقه.

- (وَلَا يُسْهِمُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ) بل يرضخ له.

- (وَلَا يَأْخُذُ لِقِطْعَةٍ إِلَّا عَلَى حُكْمٍ غَيْرِهِ) بأن يأذن له في أخذها نيابة عنه.

- (وَلَا يَرِثُ، وَلَا يُورَثُ) كما علم من محله.

- (وَلَا تَصِحُّ كِفَالَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) لأنه إثبات حق عليه فأشبهه النكاح.

- (وَلَا يَضْمَنُ بِالذِّيَّةِ بَلْ يَضْمَنُ مِنْهُ بِالْقِيَمَةِ مَا يَضْمَنُ مِنَ الْحُرِّ بِالذِّيَّةِ) من

نفس أو غيرها، ويضمن منه بما نقص من قيمته ما يضمن من الحر بالحكومة.

- (وَتَحْمِيلُ الْعَاقِلَةِ قِيَمَتَهُ، وَلَا يَتَحَمَّلُ هُوَ ذِيَّةً) عن غيره (وَلَا تَتَحَمَّلُ عَنْهُ)

بل موجب جنايته يتعلق برقبته.

- (وَجَلْدُهُ) في الزنا وغيره (وَنَفْسُهُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحُرِّ) كما مر في

الحدود.

- (وَلَا يُرْجَمُ) في الزنا كما علم من الحدود.

- (وَيَنْكِحُ أَمَتَيْنِ، وَلَا يَجْمَعُ أَكْثَرَ مِنْ أَمْرَاتَيْنِ، وَطَلَّاقُهُ ثِتَانٍ) كما مر في

النكاح.

- (وَعِدَّةُ الْأَمَةِ قُرْءَانٍ) أو شهر ونصف كما مر في العدد.

- (وَلَا لِعَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَيِّدِهَا) كما مر في بابه.

- (وَيَنْكِحُ حُرَّةً وَأَمَةً فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ) كما مر في النكاح.
- (وَلَا يُقَادُّ بِهِ حُرٌّ وَلَا مَبْعُوضٌ) لما مر في الجنائيات.
- (وَيُؤَدَّى بِهِ فَرَضُ الْكَفَّارَاتِ) أي: بعثته عنها.
- (وَلَا يُحَدُّ قَافُؤُهُ) بل يعزر كما مر في اللعان.
- (وَلَا يَنْكِحُ بِنَفْسِهِ) بل لا بد من إذن سيده.
- (وَتُجْبَرُ الْأَمَةُ عَلَى النِّكَاحِ) كما مر في بابه.
- (وَقَسْمُهَا عَلَى النِّصْفِ) من قسم الحرية كما مر في بابه.
- (وَصَدَاقُهَا لِغَيْرِهَا) أي: ملك لسيدها.
- (وَلَا يَلْحَقُ وَلَدُهَا سَيِّدَهَا حَتَّى يُقَرَّرَ بِوَطْئِهَا) بخلافه في النكاح؛ لأن فراشه أقوى.



باب أحكام المبعوض

من ذكر وأنثى.

♦♦ (هُوَ فِي بَعْضِهَا كَالْعَبْدِ، وَذَلِكَ):

-(كَالنِّكَاحِ) فلا يستقل به، ولا يجمع أكثر من امرأتين وغير ذلك.

-(وَالطَّلَاقِ) فلا يملك إلا طلقتين.

-(وَالْعِدَّةِ) فتعتد المبعوضة بقُرْأَيْنِ، أو بشهر ونصف.

-(وَالْعُقُوبَاتِ) فهو فيها على النصف من عقوبة الحر، ولا يحد قاذفه.

-(وَالشَّهَادَةِ) فلا تقبل منه.

-(وَوُجُوبِ الْجُمُعَةِ، وَأَنْعِقَادِهَا) فلا تجب عليه، ولا تنعقد به وإن وقعت

في نَوْبَتِهِ.

-(وَالْقَوْدِ) فلا يقاد به حر ولا مبعوض وإن لم تزد حرية القاتل.

-(وَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ) فلا تلزمه كالعبد، هذا ما في الأصل وأصله و«رونق»

الشيخ أبي حامد، والذي في «الروضة» وأصلها عن «البسيط»: الظاهر أنها تلزمه؛ لأنها كالغرامات^(١).

-(وَلَا خِيَارَ لِلْمُبْعُوضَةِ إِذَا عُنِقَ بَعْضُهَا تَحْتَ عَبْدٍ).

-(وَلَا يَرِثُ) ولا يلزمه حج ولا عمرة، ولا يكون قاضيًا، ولا وليًا.

فقولي «كالنكاح... إلى آخره» أولى من قوله «وهو النكاح... إلى آخره».

♦♦ (وَفِي بَعْضِهَا كَالْحُرِّ):

-(وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُقَادُ بِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) وهو أولى من قوله «بعبد».

-(وَيُكْفَرُ بِالْمَالِ) غير العتق (إِنْ كَانَ مُوسِرًا) ببعضه الحر.

-(وَعَبْدٌ ذَلِكَ) كجواز تنفله في نوبته.

(١) انظر: الشرح الكبير (٨٦/١٠)، الروضة (٩٧/٩).

- وصحة تصرفه بغير إذن سيده فيهما.

- وصحة وصيته قياساً على التوريث منه.

♦♦ (وَفِي بَعْضِهَا كَالْحُرِّ وَكَالْعَبْدِ بِاِغْتِبَارَيْنِ، وَهُوَ):

-(الْمَلِكُ) فِيمَلِكُ مَا تَعَاطَاهُ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ دُونَ مَا تَعَاطَاهُ بِالْبَعْضِ الْآخَرِ.

-(وَالْإِزْتُ) مِنْهُ فَيُورِثُ مِنْهُ مَا جَمَعَهُ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ دُونَ مَا جَمَعَهُ بْغَيْرِهِ.

-(وَعَيْرُهُمَا) كَالْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ؛ فَيَجِبُ بِهَا مَا يُقَابِلُ الْحُرِّيَّةَ بِقِسْطِهَا مِنَ الدِّيَةِ،

وَمَا يُقَابِلُ الرِّقَّ بِقِسْطِهِ مِنَ الْقِيَمَةِ.



باب القرعة

هي إما (بأن تُكْتَبَ الْأَسْمَاءُ وَتُخْرَجَ عَلَى السَّهَامِ) مثلاً (أَوْ بِالْعَكْسِ) بأن تكتب السهام مثلاً وتخرج على الأسماء.

♦♦ (و) هي (قَدْ تَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ، وَذَلِكَ) في مسألتين:
١- (فِي الْقِسْمَةِ).

٢- (و) فِي (تَمْيِيزِ الْعِتْقِ مِنَ الْمَلِكِ) كما مر في محلها.

♦♦ (وَقَدْ تَكُونُ فِي غَيْرِهَا، وَذَلِكَ) في سبع مسائل:
١- (فِي ابْتِدَاءِ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ).

٢- (و) فِي (السَّفَرِ بِوَاحِدَةٍ) منهن.

٣- (و) فِي (تَنَازُعِ وَلَايَةِ نِكَاحِ).

٤- (و) وَلَايَةِ (قَوْدٍ عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ).

٥- (و) فِي (تَنَازُعِ عَدَدٍ فِي إِحْيَاءِ مَوَاتٍ) ليس بمعدن.

٦- (أَوْ) فِي إِحْيَاءِ (مَعْدِنٍ) ظاهر أو باطن؛ فهو أعم من تقييده بالظاهر.

٧- (أَوْ فِي دَعْوَى عِنْدَ حَاكِمٍ) كما مرت في أبوابها.



باب أحكام الأعمى

♦♦ (هُوَ كَالْبَصِيرِ) فِي أَحْكَامِهِ (إِلَّا فِي مَسَائِلَ، مِنْهَا):

١- (أَنَّهُ لَا جِهَادَ عَلَيْهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾ [النور: ٦١] أَي:

فِي تَرْكِ الْجِهَادِ.

٢- (وَلَا يَجْتَهِدُ فِي الْقِبْلَةِ) لِأَن أَدْلَتَهَا بَصَرِيَّةً وَبَصْرُهُ مَفْقُودٌ.

٣- (وَلَا يَصْحُحُ بَيْعُهُ، وَلَا شِرَاؤُهُ) وَلَا نَحْوُهُمَا مِمَّا يَعْتَبَرُ فِيهِ الرُّؤْيَا كَالْهَبَةِ

وَالرَّهْنِ فَيُؤْكَلُ فِيهَا.

٤- (وَلَا دِيَّةٌ فِي عَيْنَيْهِ) بَلْ فِيهِمَا الْحُكُومَةُ.

هـ- (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِلَّا) فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

- (فِي التَّرْجَمَةِ، وَالْإِسْمَاعِ) أَي: فِي تَرْجَمَتِهِ وَإِسْمَاعِهِ كَلَامِ الْخَصْمِ، أَوْ

الشَّاهِدِ لِلْقَاضِي؛ لِأَنَّهُمَا تَفْسِيرٌ، وَنَقْلُ اللَّفْظِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعَايِنَةٍ وَإِشَارَةٍ، وَذَكَرَ الْإِسْمَاعُ مِنْ زِيَادَتِي.

- (وَ) فِي (مَا يُثْبِتُ بِالْإِسْتِفَاضَةِ كَالنَّسَبِ) وَالْعَتَقِ، وَالْمَوْتِ، وَالنِّكَاحِ.

فَتُعْبَرُ بِمَا ذَكَرَ أَوَّلِي مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى النَّسَبِ.

- (وَ) فِي (مَا تَحْمَلُهُ قَبْلَ الْعَمَى إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَعَلَيْهِ مَعْرُوفِي الْأَسْمِ

وَالنَّسَبِ) لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ.

- (وَ) فِي (قَبْضِهِ عَلَى الْمُقَرَّرِ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقَاضِي) بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ

مِنْ نَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ أَوْ مَالٍ لِشَخْصٍ مَعْرُوفٍ الْأَسْمِ وَالنَّسَبِ.

٦- (وَ) مِنْهَا (أَنَّهُ يُكْرَهُ بِأَنْ يَكُونَ مُؤَدِّيًا وَحْدَهُ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا غَلَطَ فِي الْوَقْتِ،

فَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَصِيرٌ يُخْبِرُهُ بِهِ لَمْ يَكْرَهُ؛ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ.

٧- (وَ) أَنَّهُ (لَا تَلْزَمُهُ جُمُعَةٌ) لِتَضَرُّرِهِ (إِلَّا إِنْ وَجَدَ قَائِدًا مُتَبَرِّعًا، أَوْ) مِلْكًا

لَهُ أَوْ (بِأَجْرَةٍ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا) فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ أَحْسَنَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا لَا تَلْزَمُهُ جُمُعَةٌ

خلافًا للقاضي حسين^(١).

٨- (و) أنه (يُعْتَبَرُ فِي لُزُومِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَهُ مَعَ وُجُودِ الزَّادِ وَالذَّابَّةِ وَوُجُودِ قَائِدٍ) يقوده ويركبه وينزله، متبرعًا، أو ملكًا له، أو بأجرة وهو قادر عليها، وهو في حقه كالمَحْرَمِ في حق المرأة؛ فيجب استجاره بأجرة مثله، وذكر العمرة من زيادتي.

٩- (و) أنه (لَا يُنْبِتُ فِي دِيَوَانِ الْمُتَرَقِّقَةِ فِي الْغَزْوِ) إذ لا كفاية فيه.

١٠- (و) أنه (لَا يُعْتَقُ الْعَبْدُ الْأَعْمَى) عن الكفارة؛ لأن العمى يُخِلُّ بالعمل.

١١- (و) أنه (لَا حَضَانَةٌ لِمَنْ بِهِ عَمَى) ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى؛ لأنها مراقبة على اللحظات وهي متفتية عنهما، وهذا ما أومأ إليه الإمام وصرَّح به غيره، وذهب الإسنوي إلى خلافه^(٢).

١٢- (و) أنه (تُكْرَهُ ذَكَاتُهُ) لأنه قد يخطئ المذبح.

١٣- (و) أنه (يَحْرُمُ صَبْدُهُ بِرُمِيٍّ وَجَارِحَةٍ) وَإِنْ دَلَّهُ بَصِيرٌ؛ لأنه لا يرى المصيد فلا يصح إرساله، وقولي «وجارحة» أعم من قوله «وكلب».

١٤- (و) أنه (لَا يَجُوزُ كَوْنُهُ إِمَامًا أَعْظَمَ، وَلَا قَاضِيًا) كَالشَّهَادَةِ بِلِأُولَى، وَلَا يَكُونُ سَاعِيًا فِي الزَّكَاةِ، وَلَا خَارِصًا، وَلَا قَاسِمًا، وَلَا يَجْزِي فِي الْغُرَّةِ.



(١) والمتولي، قاله النووي في «المجموع» (٤/٤٨٦).

(٢) نقله عنه التقي الحصني في «كفاية الأخيار» (ص ٦٣٥).

باب حكم الأولاد

من الآدميين وغيرهم.

(وَلَدُ الْحُرَّةِ حُرٌّ، وَ) ولد (الْمَمْلُوكَةِ مَمْلُوكٌ غَالِبًا) تبعًا لهما.

وخرج بزيادتي «غالبًا» مسائل، منها: ما لو أوصى مالك أمة بما تحمله فأعتقها وارثه بعد موته، وما لو ظن الواطئ لأمة أنها حرة فعلمت منه. (وَوَلَدُ أُمِّ الْوَلَدِ) الحادث بعد إيلادها (يَتَّبِعُهَا) في العتق كما مر؛ فيعتق بعد موت السيد.

(وَوَلَدُ الْمُعَلَّقِ عِتْقُهَا بِصِفَةٍ) ولو مدبرة (لَا يَتَّبِعُهَا إِلَّا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ، أَوْ) عند وجود (الصِّفَةِ) فيتبعها، وتعيري بما ذكر أعم مما عبر به. (وَوَلَدُ الْمُكَاتِبَةِ) الحادث بعد الكتابة (يَتَّبِعُهَا) رَقًّا وعتقًا بالكتابة كولد المستولدة (وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) للسيد؛ إذ لم يوجد منه التزام بل للسيد مكاتبته. (وَوَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ، وَ) ولد (الْهَذِي الْوَاجِبَانِ) بالتعيين (أُضْحِيَّةٌ وَهَذِيٌّ) فليس له أكل شيء منه بل يجب التصديق بجميعه كأُمَّه، وقيل: له أكل جميعه، وجرى عليه الأصل تبعًا «للمنهاج» وأصله في ولد الأضحية^(١).

(وَحَمْلُ الْمَبِيعَةِ) آدمية أو غيرها (يَتَّبِعُهَا) فهو مبيع (وَيُقَابِلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ)؛ لأنه معلوم.

(وَوَلَدُ الْمَرْهُونَةِ وَالْجَانِيَةِ وَالْمُؤَجَّرَةِ وَالْمُعَارَةِ وَالْمُوصَى بِهَا أَوْ بِمَنْفَعَتِهَا وَقَدْ حَمَلَتْ بِهِ) في الصورتين (بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَمَوْتِ الْمُوصَى) سواء أولدته قبل الموت أم بعده (وَالْمُوصَى بِخِدْمَتِهَا، وَالْمَوْهُوبَةِ إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَّبِعُهَا) فيما قام بها لضعفه عن الاستباع.

أما إذا كانت الموصى بها أو بمنفعتها حاملًا به عند الوصية فإنه وصية، أو

(١) انظر: المحرر (٣/ ١٥٥٢)، المنهاج (٥٣٨).

حملت به بعد موت الموصي، أو ولدته الموهوبة بعد القبض وقد حملت به بعد الهبة فإنه يتبعها؛ لحصول الملك فيها للقابل حيث؛ فإن كانت الموهوبة حاملاً به عند الهبة فهو هبة.

وذكر الموصي بمنفعتها من زيادتي، وتعبيري بما ذكر في الموصي بها أولى مما عبر به.

فائدة: لو رجع الأب في الموهوبة لا يرجع في الولد الذي حملت به بعد الهبة وولده بعد القبض.

(وَوَلَدُ الْمَغْضُوبَةِ وَالْمُعَارَةِ وَالْمَقْبُوضَةِ يَبِيعُ فَاسِدٌ أَوْ سَوِّمٌ، وَالْمَبِيعَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ يَتَّبِعُهَا فِي الضَّمَانِ) لأن وضع اليد عليه تابع لوضع اليد عليها، ومحل الضمان في ولد المعارة إذا كان موجوداً عند العارية، أو حادثاً وتمكن من ردّه فلم يردّه.

(وَوَلَدُ الْمُرْتَدِّ إِنْ انْعَقَدَ فِي الرَّدَّةِ وَأَبَوَاهُ مُرْتَدَّانِ فَمُرْتَدٌّ) تبعاً لهما (وإِلَّا) بأن انعقد قبل الردة، أو فيها وأحد أصوله مسلم (فَمُسْلِمٌ) تبعاً، والإسلام يعلو. وذكر هذا من زيادتي.

ولو كان أحد أبويه مرتدًا والآخر كافرًا أصليًا فكافر أصلي، قاله البغوي^(١)، والله أعلم.



(١) انظر: التهذيب (٧/ ٢٩٤)، الروضة (١٠/ ٧٨).

❖ قائمة مصادر التحقيق
❖ فهرس المحتوى

قائمة مصادر التحقيق

«أ»

- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.
- الأم، للإمام الشافعي، تحقيق / رفعت عبد المطلب، دار الوفاء، مصر.

«ب»

- بحر المذهب، للرويانى الشافعي، تحقيق / طارق السيد، دار الكتب العلمية.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، للإمام المحلى الشافعي، تحقيق / مرتضى الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون.
- البدر المنير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، لابن الملقن، تحقيق / عدد من الباحثين، دار الهجرة، الرياض.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، تحقيق / الحسين سعيد، دار طيبة، الرياض.

«ت»

- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، راجعه لجنة من العلماء، المكتبة التجارية، مصر.
- التحقيق، للإمام النووي، تحقيق / عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الجيل، بيروت.

- تفسير الطبري، تحقيق/ عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة.
- تفسير البغوي، تحقيق عدد من الباحثين، دار طيبة، السعودية.
- تفسير ابن كثير، تحقيق/ سامي سلامة، دار طيبة، السعودية.
- التمييز في تلخيص أحاديث شرح الوجيز، لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ محمد الثاني، دار أضواء السلف.
- تنقيح اللباب، لأبي زرعة العراقي، تحقيق/ محمد حسين الدمياطي، دار ابن القيم، دار ابن عفان.
- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للإمام البغوي، تحقيق/ عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

«ج»

- الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، تحقيق/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

«ح»

- حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، وعلى هامشها تقرير مصطفى الذهبي، طبعة الحلبي.
- الحاوي الكبير، للماوردي، تحقيق/ علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار السعادة، مصر.

«خ»

- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي، تحقيق/

حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

«ر»

- الروضة = روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، تحقيق/ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

«س»

- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة، تحقيق عدد من الباحثين، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون باستانبول.
- سنن أبي داود، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، محمد قره بللي، دار الرسالة.
- سنن الترمذي، تحقيق/ بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- سنن ابن ماجه، تحقيق عدد من الباحثين، دار الرسالة العالمية.
- سنن الدارمي، تحقيق/ حسين أسد، دار المغني، السعودية.
- سنن الدارقطني، تحقيق/ عدد من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- السنن الكبرى للنسائي، مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة.
- السنن الكبرى، للبيهقي، مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة.

«ش»

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية.
- شرح السنة، للبغوي، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.
- الشرح الكبير = العزيز شرح الوجيز، للرافعي، تحقيق/ علي معوض، وعادل

عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح مسلم، للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأثره في الفقه الشافعي، للباحث طارق جابر، بحث مقدم لنيل الماجستير من الجامعة الأردنية، سنة (٢٠٠٤م).

«ص»

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق/ أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

- صحيح البخاري، عناية محمد زهير ناصر، دار طوق النجاة.

- صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

- صحيح ابن خزيمة، تحقيق/ محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

- صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

«ط»

- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق/ محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة.

- طبقات المفسرين، للأذنه وي، تحقيق/ سليمان بن صالح الخزري، مكتبة العلوم والحكم، السعودية.

- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية.

«ف»

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، تأليف عبد الله مصطفى المراغي، نشره

محمد علي عثمان.

- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لزكريا الأنصاري، دار الفكر.

«ك»

- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين الحصني، تحقيق/ قاسم النوري، دار الفيحاء، ودار المنهل ناشرون، دمشق.

- كفاية النبيه في شرح التنبيه، لابن الرفعة، تحقيق/ مجدي محمد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الكواكب الدرية في تراجم الصوفية، للمناوي، تحقيق/ عبد الحميد حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث.

«ل»

- اللباب في الفقه الشافعي، للمحاملي، تحقيق/ عبد الكريم بن صنيان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة.

«م»

- المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، دار الفكر.

- المحرر، للرافعي، تحقيق/ نشأت المصري، دار السلام، مصر.

- المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، للدكتور أكرم القواسمي، دار النفائس.

- المراسيل، لأبي داود، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

- المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق/ طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق/ حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت.
 - معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق/ عبد المعطي قلعجي، دار الوعي.
 - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - المستدرک علی الصحیحین، للحاکم، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - المسند، للإمام أحمد، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة.
 - مسند البزار، تحقيق/ عدد من الباحثين، مكتبة العلوم والحكم.
 - المصباح المنير، للفيومي، تحقيق/ يوسف الشيخ، المكتبة العصرية.
 - المصنف، للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند.
 - المصنف، للإمام ابن أبي شيبة، تحقيق/ محمد عوامة، دار القبله.
 - المنهاج، للإمام النووي، عناية/ محمد طاهر شعبان، دار المنهاج، جدة.
 - المهمات، للإمام الإسني، عناية/ أحمد علي، دار ابن حزم.
 - الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق/ بشار معروف، دار الغرب الإسلامي.
- «ن»
- النجم الوهاج في شرح المنهاج، للدميمري، تحقيق لجنة علمية، دار المنهاج.
 - نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي، تحقيق/ فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت.
 - نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، للإسني، تحقيق/ شعبان إسماعيل، دار

ابن حزم، بيروت.

- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للشمس الرملي، دار الفكر، بيروت.

- نهاية المطلب في دراية المذهب، للإمام الجويني، تحقيق/ الدكتور عبد العظيم

محمود الديب، دار المنهاج، جدة.

- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروسي، دار الكتب العلمية.



فهرس المحتوى

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
ترجمة زكريا الأنصاري	٦
- اسمه ونسبه	٦
- مولده	٦
- نشأته وحياته العلمية	٦
- شيوخه	٧
- تلاميذه	٧
- مؤلفاته	٨
- توليه المناصب	٩
- ثناء العلماء عليه	٩
- وفاته	١٠
نسبة الكتاب للمؤلف واسم الكتاب	١٢
أهمية الكتاب العلمية	١٣
عملي في الكتاب	١٦
وصف النسخ المعتمدة في التحقيق (المخطوطة والمطبوعة)	١٨
نماذج من النسخ المعتمدة	٢١

النص المحقق

مقدمة المؤلف	٣٥
مقدمة الشرح	٣٦

كتاب الطهارة

أنواع المطهرات	٣٨
----------------------	----

٤٣	باب الوضوء
٤٣	أقسام الوضوء
٤٥	فروض الوضوء
٤٦	سنن الوضوء
٥٣	مكروهات الوضوء
٥٣	شروط الوضوء
٥٥	باب الأحداث
٥٥	أسباب الحدث
٥٩	باب الغسل
٥٩	موجبات الغسل
٦٠	فروض الغسل
٦١	سنن الغسل
٦٢	مكروهات الغسل
٦٢	شروط الغسل
٦٣	ما يحرم بالجنابة
٦٤	الأغسال المسنونة
٦٨	باب التيمم
٦٩	أسباب التيمم
٦٩	- أسباب تعاد فيها الصلاة
٧٠	- أسباب لا تعاد فيها الصلاة
٧١	فروض التيمم
٧٢	سنن التيمم

٧٢	مكروهات التيمم
٧٢	شروط التيمم
٧٥	مبطلات التيمم
٧٦	ما يخالف فيه التيمم الوضوء
٧٧	باب النجاسة وإزالتها
٧٧	أنواع النجاسات
٨٥	باب مسح الخفين
٨٥	أنواع المسح
٨٧	فرض المسح
٨٧	سنن المسح
٨٧	مكروهات المسح
٨٧	شروط المسح
٨٩	ما يفارق فيه المسح الغسل
٩١	باب الحيض وما يذكر معه
٩١	أقله، وأكثره، وغالبه
٩١	ما يحرم بالحيض
٩٣	ما يتعلق بالحيض
٩٤	أنواع المستحاضة
٩٦	أقل النفاس وأكثره وغالبه

كتاب الصلاة

٩٧	أنواع الصلاة
١٠١	أوقات النهي عن الصلاة

١٠٣	باب أحكام الصلاة
١٠٣	شروط الصلاة
١٠٥	فروض الصلاة
١١٠	سنن الصلاة
١١٠	- أبعاض الصلاة
١١١	- هيئات الصلاة
١١٩	مواطن استحباب السواك
١٢٠	مكروهات الصلاة
١٢٢	باب ما يفسد الصلاة
١٢٥	باب الأذان
١٢٦	شروط الأذان والإقامة
١٢٧	مكروهات الأذان والإقامة
١٢٧	مبطلات الأذان والإقامة
١٢٨	سنن الأذان والإقامة
١٣٠	باب مواقيت الصلاة
١٣٠	- وقت الظهر
١٣٠	- وقت العصر
١٣١	- وقت المغرب
١٣٢	- وقت العشاء
١٣٢	- وقت الفجر
١٣٤	باب الإمامة في الصلاة
١٣٤	أنواع الأئمة

١٣٨	باب صلاة السفر
١٣٨	شروط القصر
١٤٠	مواطن جواز الجمع
١٤١	شروط الجمع تقديمًا وتأخيرًا
١٤٣	باب صلاة الجمعة
١٤٣	شروط صحة الجمعة
١٤٦	من تلزمهم الجمعة
١٤٨	باب صلاة الخوف
١٥٢	باب القضاء والإعادة
١٥٤	باب صلاة المعذور
١٥٥	باب صلاة العيدين
١٥٥	ما يخالف فيه العيد الجمعة
١٥٧	ما يتفق فيه الأضحى والفطر وما يختلفان فيه
١٥٩	باب صلاة الاستسقاء
١٥٩	ما تخالف فيه العيد
١٦٢	باب صلاة الكسوفين
١٦٢	ما تخالف فيه العيد
١٦٤	باب صلاة النفل
١٦٤	- الرواتب المؤكدة
١٦٥	- الرواتب غير المؤكدة
١٦٥	- الوتر
١٦٧	- صلاة الضحى

- صلاة التوبة ١٦٨
- صلاة التراويح ١٦٨
- قيام الليل ١٦٩
- تحية المسجد ١٦٩
- متى تكره تحية المسجد ؟ ١٧٠
- صلاة التسييح ١٧٠
- صلاة الاستخارة ١٧١
- صلاة الزوال ١٧٢
- ركعتا الرجوع من السفر ١٧٢
- ركعتا الوضوء ١٧٢
- باب السجود ١٧٣
- أسباب سجود السهو ١٧٤
- محله ١٧٥
- متى يتكرر ؟ ١٧٥
- باب صلاة الجماعة ١٧٨
- أعذار ترك الجماعة ١٧٨
- باب ما يحرم استعماله ١٨١

كتاب الجنائز

- سنن الكفن ١٨٥
- فروض صلاة الجنائز ١٨٥
- سنن صلاة الجنائز ١٨٦

كتاب الزكاة

- شروط وجوب الزكاة ١٨٨

١٩٠	باب زكاة الناض
١٩١	باب زكاة التجارة
١٩٢	باب زكاة النعم
١٩٤	باب زكاة النبات
١٩٥	شروط وجوبها
١٩٦	باب زكاة الفطر
١٩٩	باب محال جواز أخذ القيمة في الزكاة
٢٠٠	باب اجتماع زكاتين
٢٠١	باب المبادلة
٢٠٢	باب الخلطة
٢٠٤	باب تعجيل الزكاة
٢٠٦	باب زكاة المعدن والركاز
٢٠٧	باب قسم الصدقات
٢٠٩	باب قسم الغنيمة والفبيء
٢١٢	باب الكفارة
٢١٥	باب الفدية

كتاب الصوم

٢١٨	شروط صحة الصوم
٢١٨	شروط وجوب الصوم
٢١٨	أركان الصوم
٢١٩	أنواع الصوم
٢١٩	- الفرض

- النفل ٢٢٠
- المكروه ٢٢٢
- الحرام ٢٢٣
- باب ما يفسد الصوم ٢٢٥
- باب الإفطار في رمضان ٢٢٨
- باب ما يكره في الصوم ٢٣٠
- باب ما يصل إلى الجوف ولا يفطر ٢٣٢
- باب الاعتكاف ٢٣٣

كتاب النسك (الحج والعمرة)

- شروط وجوب الحج ٢٣٦
- أنواع النسك ٢٣٦
- أركان العمرة ٢٣٨

باب

أركان الحج وواجباته وسننه

- أركان الحج ٢٤٠
- شروط الطواف ٢٤١
- سنن الطواف ٢٤١
- واجبات الحج ٢٤٣
- سنن الحج ٢٤٤
- الأغسال المسنونة في الحج ٢٤٥
- باب محرمات الإحرام ٢٤٩
- باب التحلل ٢٥٢

٢٥٤	باب جزاء الصيد
٢٥٧	باب رمى الجمار
٢٥٩	باب مواقيت النسك
٢٦١	باب الهدى
٢٦٤	باب إفساد النسك
٢٦٥	باب فوات الحج
٢٦٦	باب مكروهات النسك
٢٦٨	باب نذر الهدى وغيره
٢٧٠	باب كيفية الاستطاعة
٢٧٢	باب فى الصرورة
٢٧٥	باب دخول مكة
٢٧٦	باب كيفية حج المرأة

كتاب البيوع

٢٧٧	أنواع العقود
٢٧٨	أنواع البيع
٢٧٨	- الصحيح
٢٧٩	- الفاسد
٢٨١	- المحرم
٢٨٤	باب بيع الأعيان
٢٨٦	باب لزوم البيع
٢٨٨	باب السلم
٢٨٨	شروط السلم

٢٩١	باب الربا
٢٩٣	باب المراهقة
٢٩٤	باب الخيار
٢٩٧	باب البيوع الباطلة
٣٠٥	باب الصلح
٣٠٧	باب الحوالة
٣٠٩	باب الوصية
٣١٢	باب المساقاة والمزارعة
٣١٤	باب الإجارة
٣١٦	باب العارية
٣١٨	باب الوديعة
٣٢٠	باب القراض
٣٢٢	باب الوكالة
٣٢٤	باب الشركة
٣٢٦	باب الهبة
٣٢٨	باب الضمان
٣٣٠	باب الرهن
٣٣٣	باب الكتابة
٣٣٧	باب الإقرار
٣٤٠	باب الشفعة
٣٤٢	باب الغصب
٣٤٥	باب اللقطة

٣٥٠	باب الآجال
٣٥٠	- آجال مضروبة بالشرع
٣٥١	- آجال مضروبة بالعقد
٣٥٣	باب الحجر
٣٥٥	باب التفليس
٣٥٧	باب الوقف
٣٥٩	باب إحياء الموات

كتاب الفرائض

٣٦٢	أسباب الإرث
٣٦٣	موانع الإرث
٣٦٤	الوارثون من الرجال
٣٦٤	الوارثات من النساء
٣٦٤	ذوو الأرحام
٣٦٤	الوارثون من الرجال بالفرض
٣٦٥	العصبات
٣٦٥	فرض الثلثين
٣٦٦	فرض الثلث
٣٦٧	فرض السدس
٣٦٨	فرض النصف
٣٦٨	فرض الربع
٣٦٨	فرض الثمن
٣٦٩	فصل في العول

٣٧٠	فصل في بيان الحجب
٣٧١	فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الإرث
٣٧٢	فصل في بيان عدد أصول المسائل
٣٧٤	فصل في بيان التصحيح
٣٧٥	فصل في الاختصار
٣٧٦	فصل في المناسخة
٣٧٨	فصل في المشتركة
٣٧٩	فصل في ميراث الجد
٣٨١	فصل في ميراث المرتد وولد الزنا والملاعنة
٣٨٢	فصل في اجتماع هتتين
٣٨٣	فصل في ميراث الخثى والمفقود والحمل

كتاب النكاح

٣٨٥	أقسام النكاح
٣٨٥	- الحرام
٣٨٨	- المكروه
٣٨٨	- الحلال
٣٨٨	خصائص النبي ﷺ
٣٩٢	فصل في الأولياء
٣٩٣	شروط الولي
٣٩٤	شروط الشهود
٣٩٥	فصل في الأنكحة الباطلة
٤٠٠	فصل في الأنكحة المكروهة

٤٠٣	فصل في نكاح العبد والأمة
٤٠٦	فصل في عيوب النكاح
٤٠٩	فصل في الإسلام على النكاح
٤١٢	فصل في خيار العتيقة
٤١٣	فصل فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل
٤١٤	كتاب الصداق
٤١٨	فصل في المتعة
٤١٩	فصل في الوليمة
٤٢٠	باب القسم والنشوز
٤٢٤	باب الخلع

كتاب الطلاق

٤٢٦	أنواع الفسخ
٤٢٧	أنواع الطلاق (صريح وكناية)
٤٢٨	مفارقة الفسخ الطلاق
٤٢٨	أنواع الطلاق (سني وبدعي)
٤٣٣	باب الرجعة
٤٣٥	باب الإيلاء
٤٣٨	باب الظهار
٤٤٠	باب اللعان
٤٤٣	باب العدة والاستبراء
٤٤٨	باب الرضاع
٤٥١	باب النفقات

باب الحضانة ٤٥٤

كتاب الجنايات

أنواع القتل (من حيث الحكم) ٤٥٥

أنواع الجناية ٤٥٦

فصل في موجب القتل ٤٥٩

فصل في الجناية على الرقيق ٤٦١

فصل في الاشتراك في الجناية ٤٦٢

فصل في الجناية على غير النفس ٤٦٣

فصل في مستوفي القود ٤٦٤

باب الديات ٤٦٦

باب العاقلة ٤٧٠

فصل في تغليظ الدية وتخفيفها ٤٧٣

فصل في الاصطدام ٤٧٤

فصل في الجناية على الجنين ٤٧٦

باب القسامة ٤٧٧

فصل في القتل بالسحر ٤٧٩

باب أحكام المرتد ٤٨٠

باب أحكام السكران ٤٨٢

باب الإكراه ٤٨٣

كتاب الجهاد ٤٨٤

باب البغاة ٤٨٦

كتاب السير ٤٨٨

٤٩١	باب الجزية
٤٩٥	باب الهدنة
٤٩٨	باب الخراج
٤٩٩	باب السبق على الخيل والسهام ونحوهما

كتاب الحدود

٥٠٢	- القتل
٥٠٢	- القطع
٥٠٢	- الضرب
٥٠٤	- النفي
٥٠٥	باب السرقة
٥٠٥	شروط القطع
٥٠٨	باب قطع الطريق
٥١٠	باب الصيال وضمان البهائم
٥١٣	باب الجدار المائل
٥١٤	باب الأشربة
٥١٥	باب الأطعمة
٥١٩	باب الصيد والذبائح
٥٢٢	باب الأضحية
٥٢٧	فصل في العقيقة
٥٢٨	فصل في أمور أبطلها الله تعالى
٥٣٠	باب الأيمان
٥٣٥	باب النذر

٥٣٧	باب آداب القاضي
٥٤٠	باب القسمة
٥٤٣	باب الشهادات
٥٤٦	باب الدعوى والبيّنات
٥٤٩	باب العتق
٥٥١	باب التدبير
٥٥٣	باب أمهات الأولاد
٥٥٦	باب أحكام الرقيق
٥٥٩	باب أحكام المبعوض
٥٦١	باب القرعة
٥٦٢	باب أحكام الأعمى
٥٦٤	باب حكم الأولاد
٥٦٩	قائمة مصادر التحقيق
٥٧٧	فهرس المحتوى

